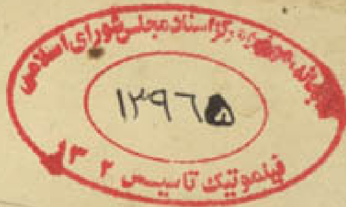
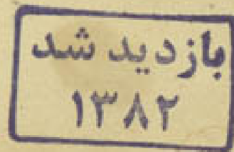






کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: العباب فی شرح اللباب

مؤلف

موضوع

۸۶۰۹

شمارهٔ قفسه

شماره ثبت کتاب

خطی فهرست شده

۸۶۰۹

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى معرفة اعجاز القرآن ونصب لنا دليلا عليها وهو البيان و
المعاني ما هو ذريعة اليه من علم النحو الذي يقوم به اللسان ويطلع به نظم القرآن وذلك
فضل منه واحسان ولطف من لدنه وامتنان ثم الصلوة والسلام على نوع الانسان
واشرف من اظهر الحق وابان واكمل من اهدر الباطل حين ظلمة الكفر الى نور الايمان
محمد المنصوص بالحجة والبرهان المبشر به في الملل وعلى آله واصحابه الذين نصروا
الدين بما هو غاية الامكان **وبعد** فان كتاب لباب النحو للامام المحقق الاسفرايني اكرم
الله تعالى مثواه وكرامة الفوز ارضاه لا يخفى مقداره ولا يشق غباره مستجمع
لفوائد شريفة ومحتو على زوائد لطيفة يدل على مؤلفه ودقة نظر مصنفه
اعترف الفضلاء باعتباره واغترفوا من تيار بحاره وكان في بعض الفاظه
انعقاد يحتاج الى التحليل واطلاق يفتقر الى التعليل ومنذ احلى
على الطلبة فوائد عددها بمعتبرة صحيحة دالة على امحاض حق النصيحة
شرح على وفق ترتيبه ووافٍ ببيانه وحل تركيبه وكنت ارغب
عنه نظرا الى بضاعتي المزجاة وكانوا يرغبون فيه بانه متيسر للمغازة و
النجاة فشرعت فيه بعد راجيا من الله الكريم الغفران الملام من الناظرين
فيه اصلاح موافق بدعاء ينفع يوم عرض الاعمال على الرحمن
والله تعالى هو الموفق حسان خواتيم الاعمال فلنشرع
في شرح ديباجة الكتاب الاستاذ الامام الاجل الكبير
المفخم التحرير ملك فضلاء الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد
ابن الكيف الاسفرايني المعروف بالفاضل احمد الله على ما تناسقت
من كعوب اياديه وتلاحقت بهوادي احسانه تناسقت اي انتظمت ماخوذ
من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية منتظمة والنسق من
الكلام ما جاء على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب العقدة المرتفعة بين كل
انبوبتين والانبوبة ما بين كل عقدتين من رمح وهي العنق وهوادي الوحش
اوائلها والتواد جمع النخيل بن الفسيل التي تثبت في جذوع النخل وليس
في الارض عرق ينبت والمراد اوائل والروادف الاواخر والتوالي التوابع اذا تم

41

شرح لباب الاعراب

تما تناسقت اما موصولة او مصدرية فعلى الاول معناه احمد الله على النعم التي
وهن للبيان كانه قال انتظمت كعوب اياديه وانما قال اياديه مع انه راجع الى النعم
نظرا الى اللفظ فان اجراء على التانيث في تناسقت هكذا في بعض الحواشي وهو سهو لان الاياد
بعض النعم فلا تصاف في النوع التذكير لانه يرجع الى الله اي من كعوب اياد الله وتلاحقت
عطف على اي وعلى النعم التي تلاحقت وتذكير روادفه وتواليه نظرا الى اللفظ ما
المقدرة اذ تلاحقت وعلى الثاني وهو كونها مصدرية فالضمير اذا لم يكن لفظ
من اذ يوجد في على ما تناسقت كعوب اياديه اي على تناسق كعوب ايادي الله
وروادف احسان الله وتوالي احسانه فالضمير في روادفه وتواليه يرجع الى الاحسان
اي احسانه يرجع الى الله ثم وفي هذا اللفظ تجوز لان الهوادي هي الاوائل فذكرها مقابلة
الروادف والتوالي ان حقه ان يقال وتلاحقت هوادي احسانه وروادفه وتواليه ليصح
التقابل بين الهوادي والروادف لكن وقع الباء في قوله بهوادي وهو مانع من كون هوادي
فاعلا لتلاحقت وحينئذ يفوت التقابل بين الهوادي والروادف مع انه مقصود جدا اذ الهوادي
انما ذكرت في مقابلة الروادف كما يقال تلاحقت الاوائل والاواخر ولو قال بدل تلاحقت لحقت
لكان مستقيما اذ التقدير حينئذ لحقت اواخر الاحسان باوائله فلا بد من تمحل لتصحيح الباء
مع فوت التقابل المطلوب ووجهه ان يحمل الباء للسببية ويكون التلاحق بين
الروادف والتوالي اي تلاحقت روادف احسانه وتواليه بسبب سوابق احسانه
الله ثم وتوفيقه وفيه قلق لفوات التقابل كما ذكرنا بين فاعل تلاحقت واصلي على نبيه
النبيه محمد واهل بيته وذويه النبيه الشريف المشهور من نبه بالضم نباهة اذا شرف
واشتهر والمح من نبه تنبيه والنبيه تجنيس خطي وقوله محمد عطف بيان للنبيه فعلى هذا واهل بيته
يكون معطوفا على نبيه لا على النبي محمد والتقدير على نبيه محمد وعلى اهل بيته اذ لو كان معطوفا
على محمد وهو عطف بيان لكان اهل بيته ايضا عطف بيان للنبيه وهو غير مستقيم فتعين
ان يكون عطفا على نبيه وبعد فقد تقررت بهذا الكتاب من لباب الاعراب ما ينضبط به
شوارده ويرتبط اوابده السوارد من شرد اذا نفر والاوابد الوحش من تابد البعير
اذا توحش ومن لباب بيان لما تقدم عليه لانه الابهم ويتسق بنيان الرصف نظامه و
ينخرط في سلك الضبط لآلئه وتوأمه التوأم جمع توأم وهو المقابل النقد التوأم من الكلام

الثمانة التي جاءت على وزن فعال مجموعا ويوجد في بعض النسخ بتكن الرصف بيا ونون
وفي بعضها بتجاء وبا بعده مصدر تبان الشئ بيانا وكلاهما مستقيم فان الرصف وسيلة
للاتساق وسببه فجاز ان يطلق عليه اسم البيان مجازا لان البيان ايضا آلة لاخذ الشيء
فالرصف كانه آلة وسبب للاتساق واما على النسخة الاخرى فاضافة البيان الى الرصف
مع اللام او مع من اي بالبيان والكشف الحاصل من الرصف او الرصف ويطلع بالجانب
المنوف مراقب جنابيه من طلع الجبل بالكسر اذا علاه والباء للتعدية الى المفعول الثاني وهو
مراقب اي يطلعه مراقب الجانبي اي يجعله طالعا اياها ويضيع بالخائط المتعسف عن
مداحضه ومزالقه المتعسف الآخذ على غير طريق ومثله الاعتساف يضيع من ضبعت الرجل
اي مددت اليه ضبعي وهو العضد فالباء اما زائدة او للملابسة وكان الاولى حذف الباء
اذ يقال ضبعت الرجل بلا باء فكان فيه تضمينا اي يأخذ هذا الكتاب بضبع الخائط و
ينجيه ويجنبه عن مداحضه وهو مع المزالق من دحضت رجله وتجاوز بالصنوف ودقائقه
دقائقه واسرار حازمتا لمن اتقنه باحراز قصبات السبق في مضماره حالان من
فاعل يضيع ويطلع وكانت العادة في تسابق الفرسان ان تغرز قصبة في الميدان فمن
اعدى فرسه واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل مجازا في من سبق في فن من الفنون
مكملتا بتلخيص الايجاز والاختصار متجافيا عن وصمة الاملال والاكثار مبينا لجميع القواعد
والاحكام مبنيا على مقدمة واربعة اقسام بين ايضا احوال بعد الاحوال السابقة من
الكتاب وسائر بيان انحصار الكتاب في المقدمة واربعة اقسام

اما المقدمة

ففي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد افصل اللفظ اولى من القول لانه اخص واقرب
للاجمال لان اللفظ ان اريد بها مع اللفظ فاللفظ اولى لانه اخص وان اريد بها غير فالقول جمع
المستفادة من الكلام اما ان يكون باعتبار اقل ما يصدق عليه اللفظ فهو حرف واحد
وهو فاسد وان اريد باعتبار آخر من الاوزان لا توجد فيها وحدة باعتبار ما فما
ثلاثيا او غيره ففيه اجمال فاللفظ اولى لما قيل عليه اللفظ ايضا ففيه اجمال من وجهين
احدهما انه للمصدر او للمفعول والثاني انه للمصدر او جمع للفظة قلنا اما الاول فمشترك
الالزام لان اللفظ جاز ان يراد بها المصدر كالضربة وان اريد بها المفعول فقد
تساويا في الاجمال في كونه اخص سالما عن المعارض فكان اولى واما الثاني فجوابه

فبقي

انما اكتفى بانه ليس جما بان الحد باعتبار الحقيقة لا باعتبار الافراد والحقيقة واحدة
اولى لارتفاع الفساد الناشئ من وجود التاء على ما مر وذكر في التعليق ان
المفرد صفة للفظ اولى وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والمفرد
من المعنى لا يراد به كون معناه بسيطا لا جزء له بل يعني به كون اللفظ الدال عليه بحيث
لا يدل جزء منه على معناه اي يكون اللفظ مفردا فافراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار
افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ مستقل بدون اعتبار افراد المعنى فجعل
المفرد صفة للفظ اولى من جعله صفة للمعنى فان قلت ينتقض بالفعل المضارع فانه
مضارع فانه كلمة مع ان لفظ احد الزوائد في اوله تدل على الزمان المستقبل ولفظ الضاد و
الراء والباء من الضرب مثلا يدل على الحدث قلنا لا نسلم ان كل واحد منها يدل بالا
ضرب مفتوحة الفاء ساكنة العين مصدر يدل على الحدث موضوعا
له
الياء في صمن يضرب فلا نسلم انه موضوع للحدث والزمان المستقبل
فلا يدل جزء من اللفظ حين هو جزؤه على شيء من جزء المعنى فان قلت فلم اتى مفردا عن
المعنى ولم نكره قلت اما تأخيره فلان الافراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى وبين معناه
فان اللفظ الموضوع للمعنى اما ان يكون بحيث تدل جزؤه على جزء معناه وهو المركب
او لا تدل وهو المفرد والنسبة بين الشيئين تكون متأخرة عنهما فاما تأخيره ليكون الوضع
مطابقا للطبع واما تنكيره على انه حال لانه لو عرف لكان في الظاهر في كونه وصفا للمعنى
لقربه منه وقد بينا انه صفة للفظ فان قلت اذا نكره عاد السؤال ايضا اذ يظهر كونه
حالا من المعنى لقربه منه قلت اذا جعل حالا من اللفظ وهو الضمير المستكن في الموضوع لكان
العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع اي الذي وضع في حال الافراد واما اذا جعل حالا
من المعنى فيقدر العامل نوع خفاء لانه لا يصلح ان يكون الموضوع عاملا في الحال والا
لم يتحد العامل في الحال وذي الحال لان ذي الحال وهو المعنى معمول اللام وهذا غاية
التقريب وفيه نظر لان اللام من صلة الموضوع فهو في المعنى معمول ايضا للموضوع نحو
مررت بزيد راكبا فهو حال عن المجرور والعامل فيه مررت فان قلت عبد الله
علما مفرد حينئذ اذ لا يدل جزء من اللفظ على جزء المعنى فلم اعرب باعرابين لفظا و
المفرد لا يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله علما انه منقول عن المركب وهو عبد الله

مضافا وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه
باعتبار المنقول اليه كما سيأتي في ما احسن زيدا وتقدير وجوه الاعراب فيه باعتبار ما قبل النقل
فكذا هنا وهي اسم ان دل على معنى في نفسه ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة كرجل
وفعل ان اقترن به كضرب والا اي وان لم يدل على معنى في نفسه فهي حرف كقد الضمير في نفسه
راجع الى المعنى اي دل على معنى مستقل في نفسه كما يقال الدار في نفسها حسنة اي الدار
مستقلة بنفسها من غير ان يذكر معها شيء آخر ولا يرجع الى اللفظ اذ حاصلا في
نفس اللفظ عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى فيرجع حاصل الكلام الى هو مدلول
اللفظ وهو تكرار لا طائل تحته بهذا اذا جعل في نفسه صفة للمعنى بدل
فيلزم ان يكون في بمعنى الباء ... حروف الجر انما يقام بعضها مقام بعض عند
بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق ولكل واحد منها اي من الاسم و
الفعل والحرف حد وقد تبين انه في ضمن التقسيم السابق لدلالته على القدر المشترك و
المميز وهو معنى الحد والمراد الحد باعتبار الوضع والاصطلاح فلا يقدح كون الفعل
امرا عدميا

علامات الاسم

وعلامات فالتي للاسم منها جواز الاسناد اليه ويجوز زعموا مطية الكذب
اذا قيل لهم آمنوا مما يؤول في جواز الاسناد اليه من خواص الاسماء لان وضع
الفعل ليكون مسندا فلا يقع حينئذ باعتبار وضعه ان يكون مسندا اليه وهو ظاهر
فيتوهم ورود سؤال وجواب في نحو زعموا مطية الكذب فانه مبتدأ مع انه فعل وفي
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا فان آمنوا مسند اليه لكونه فاعلا لقيل فاجاب عنه بان
كل واحد منهما مما يؤول وتأويله ان المراد لفظ زعموا ولفظ آمنوا والاسناد الى اللفظ
لا يختص بالاسم ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه محمول على حذف ان مثلها في قوله الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى فيمن روى مرفوعا او على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في
قوله فقالوا ما تشاء فقلت اللهو الى الاصباح آثر ذي اثير هذا ايراد آخر وهو ان
تسمع فعل وقع مبتدأ مخبرا عنه بخير فاجاب عنه بجوابين احدهما ان يكون محمولا على
حذف ان كما في قوله احضر الوغى فان ان فيه محذوف بدلالة عطف وان اشهد
اللذات عليه اي وشهادة اللذات فلو لم تقدر ان في احضر حتى يكون بتقدير مصدر
لزم عطف المفرد على الجملة وهو غير مستقيم والثاني ان ينزل الفعل منزلة المصدر

سماعك بالمعيدي كما كان الفعل منزلا منزلة المصدر في قوله فقلت اللهو في البيت الثاني
واما كان في البيت متعينا لتنزيل الفعل منزلة المصدر لان معنى قوله ما تشاء اي شيء تشاء
فهو سؤال عن مفرد لان ما مفرد لانه مفعول تشاء مقدما فيجب ان يجاب بالمفرد واللهو جملة
فنزل منزلة المفرد ليكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه في قوله ما تشاء فان قلت لو حمل
على حذف ان كما في البيت الاول لكان ايضا بتقدير مفرد فلم لم يحمل عليه قلت
لان قوله ما تشاء سؤال عن ما تشاء في الحال فاجابه بما تشاء في المستقبل لا في
الحال فلا يطابق ان ظاهرا فلذلك حمله على المصدر بدون حذف ان لان ان علم الاستقبال
وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شيء والمعنى فقلت اشاء اللهو اول كل شيء وقوله
فيمن روى مرفوعا احتراز عن الرواية الاخرى وهو نصب احضر فحينئذ يكون ان مقدرا
معه لا محذوفا والمقدر في حكم الملفوظ وتمة الاول وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وفي
مثله في الموضعين منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي يحمل حملا مثل حمله في كذا و
ينزل تنزيلا مثل تنزيله في البيت ومنها اي ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف

ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف

لان الفعل خبر فحقه ان يكون نكرة فلا يقبل التعريف ونحو يستخرج اليربوع من نافقائه ومن
جحره بالشيحة اليتقصع شاذ هذا ايراد اذ قد دخل اللام على يتقصع وهو فعل مضارع
فاجاب عنه بانه شاذ لا يسع الا في ضرورة الشعر واما المتأول وهو ما صرف اللفظ عن
وجه الاشكال بوجه فما يجيء فان تسمع اول الوجهين فان ان وما بعده مبتدأ لا الفعل
فخرج عن الاشكال بخلاف اليتقصع فانه لا يخرج عن الاشكال بوجه قوله اليتقصع الى الآخر
يتقصع وهو صفة للجحر اي الجحر الذي يتقصع فيه اليربوع اي يدخل فيه والقاصعاء و
النافقاء احد جحرة اليربوع واما نحو اشد الهل فجعله اسما على انه مردود هذا
ايضا ايراد اذ اللام دخل على هل وهو حرف الاستفهام قال الخليل قلت لابي الدقيش
هل لك رغبة في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل والضياون
جمع ضيون وهو السنور الذكر فاجاب عنه بوجهين احدهما انه جعل اسما ولذلك
شدد ولانه مثل لو جعلا لو بالتشديد اسما والثاني انه مردود اي ليس من كلام الفصحاء
فلا يرد نقضا ومنها اي ومن علامات الاسم دخول حرف الجر لان الجر علم المضاف

حروف الجر

والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الاضافة ونحو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه ولا

ونعمة ولا يخالطه اللّيان جانبه واللّيان بالكسر الملاينة والنعم مصدر لانّ معنى اللّين
تعالى سوف تكتفى من العيش اى بناعم وخفض اورد هذا على انه قد دخل حرف الجر
على الفعل فاجاب عنه بانه متأوّل وتأويله انّ نام صفة لموصوف محذوف والتقدير
بليل نام صاحبه فيه فالجر دخل فى الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا قولهم
نعم السير على بئس العير على اختلاف فيه فى اختلف فى نعم وبئس فذهب البصريون و
الكسائى الى انّ نعم وبئس فعلان فعلى هذا يحتاج الى تأويل وباقى الكوفيين ذهبوا
الى انهما اسمان فح فلا اشكال وتأويله على انه مذكور على سبيل الحكاية اى على عير مقول فيه
تعالى فيه بئس العير ومنها اى ومن علامات الاسماء التنوين غير ما يلحق القافية المطلقة
بدلا من حرف الاطلاق او المقيدة وهو الغالى نحو زيد وصه واذ عد التنوين اربعة اقسام
فاخرج منها الترنم فانه ليس من خواص الاسماء لانه تدخل الفعل وذلك اما بان يلحق
القافية المطلقة فى ما آخره احد حروف المد واللين من الواو والياء والالف فيقع
التنوين بدلا من حرف الاطلاق كقوله اقلّى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان
اصبت لقد اصابن واصله العتابا واصابا واما بان يلحق القافية المقيدة فى
القافية التى ليس فى آخرها احد حروف العلة بل آخرها حرف ساكن ويسمى الغالى
لمجاوزته حد الوزن كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن بكسر القاف وفتحها واصله
المخترق بسكون القاف فالحق التنوين وهو نون ساكنة فالتقى ساكنان فحرك الاول
اما بالكسر على اصل حركة التقاء الساكنين او فتحها للخفة فى ثلاثة اقسام من التنوين و
التنوين التمكن اى الدال على امكنية الاسم وكونه منصرفا نحو زيد والثانى تنوين
التنكير نحو صه اى اسكت سكوتا ما والثالث تنوين عوض عن المضاف اليه نحو حينئذ
اذ اصله اذ كان كذا فعوض عن المضاف اليه بعد حذفه ومن الثلاثة ظاهر انها
من خواص الاسماء اما التمكن فلان معناه كون الاسم لا يشبه الفعل وهذا
لا يكون فى الفعل واما الثانى فلان الفعل وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيرا آخر واما
الثالث فلان الاضافة من خواص الاسماء كما سيأتى وقد ذكر النحاة من جملة التنوين
تنوين المقابلة نحو مسلمات لانه مقابل نون الجمع فى مسلمين ولم يذكره المصنف ولعله
جعله قسما من اقسام تنوين التمكن ايضا فان نحو مسلمات يدل التنوين فيه على امكنية

التنوين

الاسم

الاسم ايضا وان عرض له كونه مقابلا للنون الجمع فلا ينافى كونه للتمكن فلذلك لم يجعله قسما
آخر ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتنى اوائله لانه
جعل اسما اورده على انه قد دخل التنوين على الحرف وهو لو فاجاب عنه بان لو اذا
شدد فقد جعل اسما كما ذكرنا فى الهل ونظيره كم مسكنا ومشددا فان المعنى منه غير متمكن
واما اذا شدد فقد جعل اسما متمكنا ومعنى البيت الام على تمنى الاشياء واستعمال لو فى
التمنى كثير شايع فى الكلام ثم قال ولو كنت عالما باذناب لو اى بعواقب التمنى لم تفتنى اوائله
اى اوائل لو بمعنى التمنى وهو يقارب قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من
الخير وما مسنى السوء ومنها اى ومن علامات الاسماء الاضافة نحو غلام زيد واما
ان يراد بالاضافة كونه مضافا فلا شك انه من خواص الاسماء لان الفعل والحرف لا
يضافان قطعا واما ان يراد بها كونه مضافا اليه فقد يورد عليه نحو يوم ينفع فانه
فعل وقع مضافا اليه فيجاب عنه بوجهين احدهما انه بتقدير المصدر والآخر ان
المراد من الخواص ان الفعل لا يقع مضافا اليه لغير الظروف وانما لم يقع الفعل
مضافا لان الاضافة اما الى معرفة او الى نكرة والفعل لا يقبل التعريف [illegible]
اذ وضعه على التنكير ومنها اى ومن علامات الاسماء التثنية بالحاق آخره الفا
الاسم القابل لها فى حال الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها فى حال النصب والجر
ايذانا بان معه مثله للالحاق اى الحق للايذان ونونا مكسورة عطف على
الف اى بالحاق آخره نونا مكسورة فرقا بينها وبين نون الجمع عوضا عن الحركة و
التنوين نحو مسلمان او مسلمين المراد انه قد يكون عوضا عنهما لا انه يكون ابدا
عوضا عن الحركة والتنوين معا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة فى
الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان
فان مفرده عصا بالتنوين بدون الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون
عوضا عن الامرين كمسلمان فان مفرده وهو مسلم حركة وتنوينا والنون عوض عنهما
وكان حقه ان يذكر ان معه مثله من جنسه كما ذكر فى الجمع ولعله اكتفى بذكره فى الجمع
وكان العكس اولى فالقمران يستعمل لارادة حقيقتين او ظهرين لا [illegible]
فان قيل ورد العمران للثمر والملوان والخزان للذهب والفضة فكل واحد
منهما مثنى مع انه ليس معه مثله من جنسه اذ كل واحد من المفرد من حقيقة مخالفة لحقيقة

الاضافة

التثنية

الأحمر قلنا هذا اشتهوا اذ كل واحد من الامرين داخلان تحت جنس مشترك كان في اطلاق ذلك الجنس عليهما فاما ضم الى اللبني لا باعتبار اختلافهما بل باعتبار اشتراكهما في دخولهما تحت جنس الابيض فكل واحد منهما يصدق عليه انه من جنس الاحمر وان اختلف للوازات كالرجلين لزيد وعمرو واما لم يجز القرآن للحيض والطهر وجاز الابيضان للماء واللبن لان الابيض لفظ متواطئ فهو للقدر المشترك بين الماء واللبن ولفظ القرء مشترك اشتراكا لفظيا لا معنويا فجاز الابيضان لان كل واحد منهما من جنس الاحمر لاشتراكهما في معنى واحد وهو الابيض بخلاف الطهر والحيض اذ لم يشتركا في معنى واحد لان القرء ليس موضوعا للمعنى المشترك بينهما وان كان مقصورا ملاثيا والمعنى واو قلبت واوا كعصوان والالف اى وان لم يكن ثلاثيا والمعنى واو بان لا يكون ثلاثيا كملهى ومرمى او يكون ثلاثيا والمعنى ياء كرحى قلبت ياء واما غير الثلاثي فانما قلبت ياء طلبا للخفة واما الثلاثي الذي المعنى ياء فظاهر قلبه ياء لرد الالف الى اصله وقيل مذروان للزوم التثنية هذا جواب عن سوال مقدر على قوله والا قلبت ياء فان الف مذروى في غير الثلاثي وكان حقه ان يقلب ياء ويقال مذريان فاجاب بقوله للزوم التثنية يعني ان مذروى مفردا غير مستعمل اصلا فالقدم يقع مقصورا آخرا وكلامنا في المقصور الذي وقع الفه آخرا فلم يرد السوال وان كان ممدودا او همزة اصلية ثبتت كقرآان وان كانت عن الف التانيث قلبت واوا كحمراوان والا اى وان لم تكن اصلية ولا منقلبة عن الف التانيث بل عن حرف اصلي ككساء ورداء فالوجهان احدهما ان يقال كساآن ورداآن لانها تشبه الاصلية لكونها غير زائد بل بدلا عن حرف اصلي وهو الواو او الياء والثاني ان ترد الى اصلها لانها تشبه الزائد لكونها ليست بهمزة في الاصل بل بدلا عن واو وياء فيقال كساوان ورداوان ولا يحذف لهما اى للتثنية تاء التانيث الا في خصيان والييان اى حق التثنية ان لا يحذف لهما تاء التانيث لئلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر وقد شذ خصيان بتثنية خصية والييان تثنية الية ومنها اى ومن علامات الاسماء الجمع اما بالحاق اخره واوا مضموما ما قبلها اى في حال الرفع نحو مسلمون او ياء مكسورا ما قبلها في النصب والجر لفظا او تقديرا بتقسيم للواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها اى قد تكون الواو مضموما ما قبلها لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون فان اصله مصطفيون وكانت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها فانقلبت الفا فالتقى

ساكنان الالف والواو فسقطت الالف فبقي مصطفون فالواو وما قبلها مضموم تقديرا وكذا الياء قد يكون ما قبلها مكسورا لفظا كمسلمين وقد يكون تقديرا كمصطفين فان اصله مصطفيين فانقلب الياء الفا فسقطت الالف لالتقاء الساكنين فبقي مصطفين فالياء مكسور ما قبلها تقديرا اذا ياء يات معه اكثر منه من جنسه هذا علة للالحاق ونونا مفتوحة عطف على واوا اى بالحاق اخره نونا مفتوحة عوضا من التنوين وتما الحركة والتنوين كما سبق في التثنية ويختص اى الجمع السالم المذكور بالمذكر من يعلم علما تجرد عن تاء التانيث او صفة لا تكون افعل فعلاء او فعلان فعلى او مستويا مع المونث فيه او بتاء التانيث مثل علامة اى الجمع السالم لا يكون الا في المذكر من يعلم وذلك على قسمين واما اشترط التجرد عن تاء التانيث في الجمع الصحيح لئلا يقع تاء التانيث حشوا واما قال تجرد عن تاء التانيث ولم يقل تجرد عن علامة التانيث لان نحو حبلى وحمراء اذا جعلا علما لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون لان الف التانيث بمنزلة الجزء من الكلمة بخلاف تاء التانيث فاشترط التجرد عن التاء دون الالفين واحترز بالعلم عن اسم الجنس كرجل فانه لا يجمع بالواو والنون وانما جمع العلم دون اسم الجنس لان العلم حقه ان لا يجمع اصلا لان تشخصه يمنع عن الجمعية فانما جمع بتقدير جعله وصفا وهو كونه مسمى بالزاى والياء والدال مثلا والصفة يجمع بالواو والنون بخلاف نحو رجل فانه لا تشخص ليمنع من جمعه ليحتاج الى جعله صفة والاصل في الجمع بالواو والنون الصفات كضاربون جلا على يعرفون ولفظ يعلم اولى من لفظ يعقل ليشمل صفات البارى تعالى وغيرها لان لفظ العلم يستعمل في الاطلاق على الله تعالى دون لفظ العقل وشرط في الصفة ان لا تكون افعل فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع بالواو والنون فلا يقال احمرون لان افعل التفضيل كافضل قد جمع بالواو والنون فلم يجمع هذا بالواو والنون للتفرقة بينهما وكذا اشترط ان لا تكون فعلان فعلى نحو عطشان عطشى فانه لا يجمع بالواو والنون اذ قد جمع بالواو والنون فعلان فعلانة كندمان ندمانة فيقال فيه ندمانون فلم يجمع هذا ايضا للتفرقة وكذا اشترط ان لا يستوي فيه المذكر والمونث كجريح وصبور لا يقال جريحون ولا صبورون لانه لما سوى بينهما في المفرد لم يفرقوا ايضا بينهما في الجمع وشرط ايضا في الصفة ان لا تكون بتاء التانيث كعلامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه اما ان يحذف فيه

التاء او لا يحذف فان حذف التبس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام وان
لم يحذف وقع التاء حشوا كمرتان وطلحتان وضاربتان ولم يجوز في الجمع قلب
حق التاء ان يقع آخر الكلمة ولا يقع حشوا وانما جوز في التثنية لئلا يلتبس تثنية المذكر
بتثنية المونث بخلاف الجمع فان لجمع المونث صيغة اخرى مثل طلحات وثمرات وضاربات
ولا التباس لتميز جمع المونث عن جمع المذكر بخلاف المثنى سوى ما جمع نقصه من ذي
التاء المحذوف اللام معتلا مما لا مذكر له مجموعا بهذا الجمع هذا استثناء عن الضابط المذكور
فانه قد وجد الجمع بالواو مع انه ليس بعلم مخصوص ولا صفة مخصوصة بما ذكر ضابطا
للمستثنيات فقال من ذي التاء احترازا عن نحو يد ودم فانه وان كان فيه نقصان
لكن لم يجمع نقصه بالواو والنون لانه ليس بذي التاء وقال محذوف اللام احترازا عن
نحو عدة وزنة فانه وان وجد فيه نقصان وهو ذو التاء لكنه غير محذوف اللام بل محذوف
الصدر لان الاصل وعدة ووزنة فلا يجمع ايضا وقال معتلا احترازا عن نحو شاة
وشفة فانه ذو التاء ومحذوف اللام لكنه ليس معتل لان اصلها شوهة وشفهة
فالمحذوف منها الهاء وهو حرف صحيح وقال مما لا مذكر له احترازا عن نحو ثبة فانه
ذو التاء ومحذوف اللام وهو معتل لان اصله ثبوة لكن له مذكر وهو ثب فلم يجمع نقص
ذي التاء فيه بالواو والنون وقوله مجموعا بهذا الجمع يحتمل احتمالين احدهما ان يكون
لمذكر ويكون النفي منسحبا على القيدين اي التذكير والجمع اي ما لم يجمع النقص الا مع
الامرين فيخرج عنه ثبة لان له مذكرا مجموعا بهذا الجمع كثبون فلم ينتف المركب فلا يجمع
ويندرج فيه ظبة فانه لا مذكر له اصلا فيصدق عليه انه لا مذكر له مجموعا بهذا الجمع فيجمع
بالواو والنون كما جاء في شعر كعب تعاوروا ايمانهم بينهم كؤوس المنايا بحد الظبينا
والاحتمال الثاني ان يكون آخر ضبط المستثنيات قوله لا مذكر له وقوله مجموعا بهذا
الجمع يكون حالا من قوله جمع اي سوى ما جمع نقصه حال كونه مجموعا بهذا الجمع اي جمع نقصه
بالجمع بالواو والنون ولو ذكره بلفظ الباء وقال جمع نقصه بكونه مجموعا بهذا الجمع لكان
اقوى اظهر على هذا المعنى وحينئذ فيخرج عنه ثبة لان له مذكرا ويدخل ظبة لانه لا مذكر له مغيرا
اول كسنون جمع سنة فانه غير في الجمع فتح السين الى كسرة او غير مغير كثبون جمع ثبة
وسط الجماعة او وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء وجاء فيه على الوجهين مغيرا

اول

او لكسر الفاء وغير مغير بضمها وثبون بهذا اللفظ ان يكون يجوز فيه الوجهان دون ثبون
لكن قال في الصحاح الثبة الجماعة والجمع ثبون واثابي وينقل شارح الجزولي الكسر في
ثبون ايضا الا ان يقال المستنبط في ثبون الضم وفي قلون الوجهان مستنبطان من
غير ترجيح وقد يشذ نحو حرون واوزون وارضون وجه شذوذه انه لم يوجد فيه القيود
المذكورة في الضابطة للمستثنيات من كونه ذا التاء محذوف اللام معتلا مما لا مذكر له بل
انما جوز للتوهم ان المضاعف في حرون واوزون كحرف واحد فجعل ذلك النقص المتوهم
ما يجمع بالواو والنون وهذا ليس بشيء لان المضاعف حرفان تقديرا ونحو بلغت منا
البلغين متأول البلغين الداهية ومنه الحديث ان عائشة رضي الله عنها قالت لعلي كرم
الله وجهه حين اخذت بلغت منا البلغين قال صاحب الفائق هذا كقولهم البرحين والتحين
فيهما ان يقال كان قال خطب بلغ اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم بزم اي متوقف
ومكان سوى ودينا قيم ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها
كالعقلاء الذين لهم قصد وتعمد وفي اعراب نحو هذا طريقان احدهما ان يجري الاعراب
على النون ويلزم ما قبلها ياء والثاني ان تفتح النون ابدا ويعرب ما قبلها فيقال
هذه البلغون ولقيت البلغين واعوذ بالله من البلغين قالت ذلك حين جهدتها الحرب
وهذا هو المراد بقوله متأول اي متأول بانه بمنزلة العقلاء وقد يجعل النون معتقب الاعراب
ويلزم الياء نحو وقد جاوزت حد الاربعين ونجودعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا
شيبا وشيبننا مردا نع وقد جاء الاعراب على النون نحو حد الاربعين بكسر النون
ولم يجئ مثله في الواو ولانه لما جعل النون معتقب الاعراب تعين ان يكون فيه دال على الجمعية
وهي اما الواو او الياء فاختير الياء لانه اخف من الواو واول البيت الاول وماذا
يدري الشعراء مني من اذا ما اخلة ونون الاربعين مكسور لان القوافي من باقي
القصيدة مجرورة وسواه ومن حسن نجمع اشدي وحدتني مداورة الشؤون فح
سنينه ايضا جعل النون معتقب الاعراب ولولا ذلك لقيل فان سنيه لان النون والاضافة
لا يجتمعان او الفاء وتاء عطف على قوله في اول الجمع واو اعضويا اي بالحاق كلمة
الفاء وتاء وسواء يجد الجمع للمونث اسما او صفة كمسلمات الا ان يكون فعلاء
افعل كحمراء اجم فانه لا يجمع بالتاء فلا يقال حمراوات لان مذكره وهو احمر لا يجمع بالواو

وقد يجعل النون معقب الاعراب ويلزم الياء

والنون فلو جمع المؤنث بالجمع الصحيح لحصل للمؤنث مزية على المذكر او فعلى فعلان كسكرى
سكران فانه لم يجمع بالالف والتاء لان مذكره وهو فعلان لم يجمع جمع التصحيح فلو جمع
مؤنثه بالالف والتاء لكان للمؤنث مزية على المذكر ايضا او مستويا مع المذكر فيها
اى لا يجمع ايضا بالالف والتاء مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لا يقال جريحات
رعاية للتسوية بينهما فى حال الافراد اى كما تستوى بين المذكر والمؤنث فى الافراد تستوى
بينهما فى الجمع فلم يجمعا جمع التصحيح او لا مذكر لها وقد تجردت عن العلامة كحائض عطف على
مستويا اى لا يجمع بالالف والتاء ما لا مذكر لها اى تجرد عن العلامة احترازا عما اذا
لم تتجرد كحائضة فانها لم تجرد حينئذ وكذلك تجمع بالالف والتاء يقال حائضات
فلم يجمع ما تجرد عن التاء كما يجمع ما لحقه التاء بالالف والتاء لئلا يلتبس جمع المتجرد بجمع
غير المتجرد وللمذكر الذى لم يكسر اى الذى ليس له جمع التكسير بالسلامة تكسيره نحو سبحلات وسبحل
العظيم للخلق فانه ليس له جمع تكسير فجمع بالالف والتاء ونحو بوانات مع بوان ... وهذا
ايراد وبان البوان بكسر الباء عمود من اعمدة البيت وله جمع تكسير فكان حقه ان لا يجمع
بالالف والتاء للضابط المذكور فاجاب بانه شاذ وحذفت تاء التانيث تحرزا عن الجمع
بين العلامتين لو قيل مسلمتات مثلا فحذف تاء التانيث واكتفى بالالف والتاء لانهما
تدلان على الجمعية وعلى التانيث فاستغنى بهما عن تاء التانيث والهمزة المنقلبة
عن الف التانيث تبدل واوا وذلك اى التحرز عن الجمع بين علامتى التانيث فلو لم تبدل
واوا وقيل صحراءات لاجتمع علامتا تانيث وهما الهمزة والتاء والالف المقصورة
اى للتانيث تبدل ياء كيف كانت اى اسما او صفة او مصدرا كرجعى وذكرى مصدر
ونهيى اسما للنبت وحبلى صفة وعين فعلة وفعلة وفعلة صحيحة تفتح او تحرك بحركة
الفاء اذا كانت اسما ويجوز التسكين فى غير مفتوح الفاء وفى الفعلة مضمومة
الفاء او مفتوحها او مكسورتها اذا كانت العين صحيحة ساكنة فاما ان يكون فى
الاسم او فى غيره فان كانت فى الاسم ففى جمعه يجوز فتح العين كثمرات بفتح الميم جمع
تمرة وغرفات وكسرات بفتح الراء والسين ويجوز تحريك العين ايضا بحركة الفاء فيجوز
فى غرفة غرفات بضم الراء وفى كسرة كسرات بكسر السين اتباعا لحركة الفاء هذا
اذا كانت الفاء مضمومة او مكسورة فاما اذا كانت مفتوحة الفاء نحو تمرات

عطف على قوله لئلا يلتبس اى الجمع بالالف والتاء وان يكون

يجوز

فيجوز ان يكون فتحة عينها للتخفيف كما فى كسرات وغرفات وجاز ان يكون للاتباع
الفاء وجاز تسكين العين فى غير مفتوح الفاء ففى غرفة وكسرة جاز غرفات وكسرات
بسكون العين ايضا واما مفتوح الفاء فلا يجوز تسكين العين فيه لوجود الخفة بفتح
العين والمكسورة وهذا كقولهم فى كتب وعضد كتب وعضد بالتسكين ولا يجوز تحمل
جمل بالتسكين لما ذكرنا والا اى وان لم يكن اسما صحيحة العين بل اما ان يكون صفة او
اسما غير صحيحة العين فهى مبقاة على السكون اى حكمه ان يبقى العين على السكون
اما فى الصفة فلانها اثقل من الاسم لدلالتها على الذات مع الحدث فسكنت لثقلها
بخلاف الاسم فانه خفيف يقبل الحركة واما فى المعتل فلثقل الحركة على حرف العلة واستلزام
انقلاب الياء او الواو الفا فى بيضات وجوزات وهو خلاف الاصل ونحو جوزات وبيضات
رائح متأوب فانه يتبع فى لغة هذيل واخر رفيق متبع للتكثير سبوح اورده على
انه معتل العين وكان حقها ان يكون ساكنة فاجاب بانه لم يجئ الا فى لغة هذيل دون
غيرهم اى هو نادر لا يعتد به بعيد ذكرا من النعامة اى هو اخو بيضات يروح ويسبح
الى بيضاته والمحذوف العجز قد يرد وقد لا يرد اى الاسم الذى عجزه كلمة وسنة ونحوها
جاء فى بعض الصور مردود العجز كسنوات وجاء فى بعضها غير مردود العجز كثبات
فقوله قد يرد فاعله يرجع الى لفظ العجز اى تارة حذف عجز قد يرد العجز منه وقد لا يرد و
هذان اى الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسميان جمع التصحيح واما بتغير صيغته
عطف على قوله واما بالحاق اخره عطفا لجمع التكسير على جمع التصحيح لفظا او تقديرا كرجال
وفلك اى التغير تقسيم لانواع التغير قد يكون لفظا كرجال وقد يكون تقديرا كفلك
فان ضمة المفرد كضمة برد وضمة الجمع كضمة اسد وانما قال بتغير ليشمل انواع التغير
لان التغير قد يكون بزيادة حركة كسقف وسقف وقد يكون بزيادة حرف كرجل
ورجال وقد يكون بنقصان حركة كاسد واسد وقد يكون بنقصان حرف كقذال
وقذل وقد يكون بزيادة حرف وحركة ككلب واكلب وقد يكون بنقصانهما كراكب
وركب وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان حركة كغفيف وضعاف الى غير ذلك
من انواع التغير فلفظ التغير يشمل هذه الصور ونحوها ويسمى جمع التكسير اى هذا
النوع الذى غير صيغته وهو اى جمع التكسير اما ان لا يختلف اى لا يكون لجمعه الا

م

حذف م

اى جعل الاسم ... الفا وتاء

ووزن واحد كمثال فعالل للرباعي كجعافر والملحق به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة عطف على الملحق اي لما زيد فيه كمداعس وتناضب فان اصلهما ثلاثي زيد عليه حرف فيكون على وزن جداول وان لم يكن ملحقا وانما قال غير مدة احترازا عن فاعل فانه ثلاثي زيد عليه حرف لكن الزائد مدة فاخرج عنه لان فاعلا اسما يختلف جمعه الى ثلاثة امثلة كفواعل وفعلان وفعلان نحو كواهل وحجران وجنان صفة الى تسعة كفعل وفعال وفعلة كشهد وجهال وفسقة ونحوها مما هو مذكور في المفصل الا افعلا وافعل فعلاء استثناهما من الضوابط لان كل واحد منهما ثلاثي زيد فيهما حرف وذلك الحرف غير مدة لان المراد من الالحاق الحاقه بالفعل اي يكون ممدودا بالفعل كضارب وضراب ومضروب لا من شانه ان يلحقه فاخرجه من الضابط اما افعل فانه يختلف جمعه فيجمع على افعال وفعال وافعلاء كاموات وجياد وانبياء واما افعل فعلاء كاحمر حمراء فانه يختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران واحترز بقوله افعل فعلاء عن افعل نعت للتفضيل فانه لا يختلف جمع مكسره بل يقال فيه افاعل كافاضل واحترز بقوله ايضا عن افعل اسما فانه لا يختلف جمعه بل لا يجمع الا على افاعل كاجادل فنبه بقوله افعل فعلاء على ان افعل صفة مؤنثه فعلاء فبالصفة خرج افعل الاسم وبفعلاء خرج افعل الذي مؤنثه فعلى وللنحاسي عطف على ما زيد فيه اي لا يختلف جمعه للتكسير ايضا بل جمع تكسيره فعالل ولكن انما يجمع بهذا الجمع بعد حذف خامسه على استكراه كجحامر جمع جحمرش وهي العجوز وانما يجمع على فعالل بعد ما حذف خامسه وهذا الجمع مستكره لانه يؤدي الى حذف الحرف الاصلي من الكلمة كما في التصغير فانه انما يصغر الخماسي بعد حذف خامسه ايضا بان يقال جحيمر على الوجهين المذكورين في التصغير كما سيأتي وفعالة اي وكمثال فعاللة فانها جمع تكسير ايضا لا تختلف ثم بين ان هذا الجمع لاي شيء يكون فقال للمنسوب منه اي من الرباعي كاشاعثة ومهالبة في المنسوب الى الاشعث والمهلب وللاعجمي ايضا من الرباعي كجواربة جمع جورب وفعاليل اي وكمثال فعاليل فانه ايضا لا تختلف وبين انه لاي شيء يكون فقال لما الحق من ذلك اي من الرباعي والملحق وما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة قبل آخره كسرا دع جمع مزداج وقراطيس

جمع قرطاس ثم استثنى من الرباعي الذي الحق مدة قبل آخره وزنين فعال الا فعلان وفعلان صفة اما فعلان بكسر الفاء وسكون العين فانه يختلف جمعه ايضا ان كان صفة كغضبان فانه يجمع على غضاب وسكران فانه يجمع على سكارى فقد اختلف جمع فعلان في الصفة الى فعال وفعالى واحترز بقوله صفة عن فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم فانه لا يختلف جمعهما بل يجمعان على فعالين كشياطين جمع شيطان وسلاطين جمع سلطان ولما توهم ان الامثلة المذكورة من نحو فعالل وفعاليل وفعللان يحمل ظاهرا على ما يكون موازنه صحيحا حتى لا يندرج مداعس وتناضب تحت فعالل بل وزنهما مفاعل وتفاعل لا فعالل نبه على ان المراد بمجرد العدد لا الفاء والعين واللام وحدها الصحيحات بل المراد الوزن بالحركات والسكنات لان مداعس يوازن فعالل حركة وسكونا كما في الوزن المعتبر في العروض لا الوزن المعتبر عند اهل التصريف فعال ولا نعني بالفاء والعين واللام هنا اي في بحث جمع التكسير الا مجرد العدد لا باعتبار الاصل والزائد ثم قال كما في امثلة التصغير فانه لا نعني بالفاء والعين واللام هناك ايضا الا مجرد العدد واذا قلنا فعلل يصغر على فعيلل اردنا ما يوازنه في الحركات والسكنات حتى ان جحنفلا يقال فيه انه يصغر على فعيلل كجحيفل ومدعس وتنضب يصغران ايضا على فعيلل كمديعس وتنيضب وكمثال فواعل هذا ايضا عطف على قوله كمثال فعالل وفعاليل ثم بين ان فواعل يكون جمعا لاي شيء فقال لفاعلة وفاعلاء اسمين ففاعلة اسما يجمع على فواعل نحو كواثب وفاعلاء يجمع على فواعل ايضا كنوافق جمع نافقاء واحترز بقوله اسما عن فاعلة صفة فانه يختلف جمعها الى فواعل وفعل كضوارب وضرب وقوله اسمين يقتضي ان تكون فاعلاء ايضا قسمين اسما وصفة حتى يحترز بالاسم عن الصفة لكن فاعلاء صفة مما لم يعثر عليه في الاستعمال او يختلف عطف على قوله اما ان لا يختلف ثم ذكر ان مختلف الجمع قد يختلف الى مثالين كفعائل وفعل جمع فعيلة نحو صحائف وصحف ثم لما وجد مختلف الجمع الزائد على المثالين قال فصاعدا الى احد عشر وهي فيما تكون زيادته ثالثة مدة فلا سماعية في الجمع احد عشر مثالا افعلة فعل فعلان فعائل فعلان فعلة افعال فعول افعلاء افعل نحو ازمنة وحمر

وأعْرِبَة وأرْغِفَة وأعْمِدَة وقُذُل وحُمُر وقُرُد وكُتُب وزُبُر وغِزْلان وصِيرَان جمع
صُوار وهو القطيع من بقر الوحش وغِرْبان وظِلْمان وقِضْبان وأفائل جمع أفِيل
وهي صغار الغنم وذِئاب جمع ذنوب وهو النصيب وشمائل جمع شمال وهي الخليقة
وزُقّان جمع زقاق وقُضْبان وغِلْمة وصِبْية وأفاين وأخلاء جمع خلو بتشديد
الواو وهو المهر وفِصال جمع فصيل وعُنُوق جمع عَناق وهي الانثى من اولاد
المعز والخا نصيبا واكتبس ثم لما كان غرض الشيخ على اصل اختلاف الجموع بعدها
واحدا واحدا بل احالها على كتب اللغة وقال وفي تعدادها اطالة ومن حكمه اي
ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا لا يجمع على افعل لثقل
تحريك حرف العلة وحينئذ اما ان يعل او لا يعل فان اعل احيل بناء افعل وان لم يعل
حصل الثقل ومع هذا فقد جاء شاذا كلمات كما قال الا نحو اقوس وانيب واعين
وانيب ولا الواوي منه على فعول اي ومن حكمه ايضا ان الواوي من المعتل العين
ايضا لا يجمع على فعال والواوي منه يجمع على فعال فيقال في حوض حياض ولا يقال في
بيت بيات وقد شذ نووج وسووق اي يجمع الواوي من المعتل العين على فعول
على الشذوذ وان يكسر ما قبل الاخر من معتل اللام في افعل جمعا كادل في جمع
دلو كان اصله ادلو فوقع الواو طرفا واستثقل فقلبت ياء وكسر ما قبل الياء
ثم اعل اعلال قاض وفي فعول ايضا مطردا اي يكسر ما قبل الاخر من معتل اللام كسرا
مطردا في فعول كعصي فان اصله عصوو على فعول فانقلب الواو ياء لكونه طرفا
مستثقلا فاجتمع الواو والياء فقيل عصي وقد جاء على الشذوذ فتو ونحو
على فعول في جمع فتى ونحو من غير قلب والقلب فيهما اي في المثالين اكثر فان الفتى
بمعنى الشباب فقد جاء جمعه على فتو على الشذوذ وقد جاء ايضا فتي كعصي على
القلب وهو الاكثر قلبها ياء كقولهم ثدي وعصي وقسي جمع قسو تقديرا هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال قسي جمع قوس وبحثنا في المعتل اللام لا
يجمع على فعول وتكسر ما قبل الاخر بعد قلب الواو ياء وقوس اخره صحيح وهو ليس
من الباب فاجاب بان قوسا قلب تقديرا الى قسو ثم جمع على قسي كدلو ودلي
على الوجه المذكور في عصي فيكون معتل اللام تقديرا وان المحذوف يرد فيه اي

ومن حكمه ايضا ان يرد ما حذف منه نحو شفاه واستاه فان شفة جمع شفة محذوف
اللام اذ اصله شفهة فرد المحذوف وهو الهاء في الجمع ليمكن بناء فعال نحو شفاه
وكذا استاه جمع است محذوف اللام اذ اصله ستهة فلما جمع على افعال رد
المحذوف ليمكن بناء افعال وكذا ايدي جمع يد محذوف اللام واصله يدي على
وزن فعل ساكنة العين فلما جمع على فعول رد الياء فقيل يدي كعصي وجمعا
التصحيح وافعال وافعل وافعلة وفعلة من التكسير اي من جموع التكسير للقلة و
هي العشرة فما دونها وما عداها للكثرة هذا تقسيم للجمع الى جمع القلة والكثرة وتمييز
مواقع جمع القلة اولا لتبيين ان ما عداها جمع كثرة فقوله جمعا التصحيح اي بالواو
والياء والنون او الالف والتاء مبتداء وكذا ما عطف عليه وخبره قوله للقلة
اي للعدد القليل اصطلاحا وهي العشرة فما دونها اي جمع القلة وهو جمعا التصحيح
وهذه الاوزان الاربعة من جمع التكسير وفسر القلة بانها العشرة فما دونها وما
بين جمع القلة قال وما عداها جمع كثرة وسوط وسياط ومنها اي ومن علامات الاسم

التصغير

التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء وعلاماتها لان التصغير في المعنى
وصف فان قولك رجيل معناه رجل حقير والصفة من خواص الاسماء ولا يتجاوز
امثلته اي امثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا لان التصغير انما يكون في الثلاثي
والرباعي ومن الخماسي ايضا برده الى الرباعي على ما سياتي فالمصغر اما
ثلاثي فتصغيره على فعيل او رباعي بلا مدة وتصغيره على فعيعل او مع مدة وتصغيره
على فعيعيل والمراد بالاوزان الثلاثة مجرد العدد ايضا كما ذكرنا في الجمع فقد عسى
يقال فيه تصغير على فعيعل كمدينيس وان كان باعتبار الاصل والزيادة وزنه مفيعلا
ثم استثنى من الاوزان الثلاثة وقال الا نحو اجيمال وما فيه الف تانيث فانهما
ليسا على وزن فعيل وفعيعل وفعيعيل ثم استثنى عما فيه الف التانيث فقال الا
ان تكون مقصورة خامسة فصاعدا كحولايا فانها اي الالف المقصورة تحذف فيقال
في تصغير جحجبى جحيجب وفي تصغير حولايا حويليي بالتشديد بحذف الياء والالف جميعا
الى الرباعي وهو حولا لانه لا تحذف الياء ثم تصغير فيقال حويلي في فعيعل ثم يعل اعلال قاض
فيرجع الى حويلي بالتشديد لانه تحذف الالف الاخيرة فيبقى حولاي ثم ينقلب الالف

الالف ياء لانكسار ما قبلها كمفيتيح في مفتاح وتدغم فيه في الياء الاخرة فيقال
جحيلي بالتشديد ويجوز ان يقال جحيئل فاما ان يحذف الالف من جحولاى
لزيادتها ثم يصغر فيقال جحيلي ثم تعل الياء اعلال قاض واما ان يصغر اولا
على جحيلي بالتشديد ثم تحذف الياء كصحارى فيقال صحار وانما حذفت المقصورة
دون الممدودة لان المقصورة نزلت من الكلمة منزلة الجزء كاللام من سفرجل
بخلاف الممدودة فانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة اخرى فقيل خنيفساء
كما قيل بعيلبك او الف ونون مضارعتان اي الا نحو ما فيه الف ونون مضارعتان
ثم ذكر امثلة المستثناة على الترتيب فقال نحو اجيمال لمحقر افعال وحبيلى وحميراء
لمحقر ما فيه الف التانيث مقصورة وممدودة وسكيران لمحقر ما فيه الف ونون
مضارعتان ثم ذكر علة ورود المستثنيات خارجة عن الاوزان الثلاثة فقال
محافظة على الالفات اي الف افعال والفي التانيث والالف والنون المضارعتين
اما الف افعال كاجمال لو رد على اصل وزن التصغير فقيل اجيميل لم يعلم
انها تصغير مفرد كاجمال مصدر اجمل او تصغير جمع وهو اجمال جمع جمل واما الفا
التانيث فلمحافظة على الصيغة الموضوعة للتانيث فلو قلبت ياء كما هو مقتضى
التصغير فاتت الصيغة الدالة على التانيث لانقلابها ح ياء واما الالف والنون المضارعتان
فمحافظة على انهما بحقيقة المضارعة لالفي التانيث ولو قلبت ياء كما هو مقتضى
التصغير فاتت المضارعة المطلوبة فيهما ومحقر المبهم عطف على محقر افعال اي الا
محقر المبهم فانه ليس على فعيل وفعيعل وفعيعيل فان اوله ترك على ضمه وهذا
بيان لكونه ليس على الاوزان المذكورة لان اوائلها مضمومة وهذه ليست بمضمومة
الاوائل بل جاءت مفتوحة الاوائل ملحقا باخره الف نحو ذيا وتيا واللذيا و
اللتيا اما ذا فزادوا فيه ياء للتصغير قبل الالف وكانت ياء التصغير ساكنة
فانقلبت الالف ياء فزادوا الف في آخرها وفتحوا ما قبل الالف وادغمت ياء التصغير
في الياء المنقلبة عن الالف فصار ذيا وكذا تيا واما اللذيا واللتيا فزادوا قبل
الآخر ياء فاجتمعت مع ياء الذي والتي فادغموا ياء التصغير فيها وزادوا ايضا
في آخره الفا فتح ما قبل الالف لكن كان قياسه ان يقال اللذيا واللتيا بكسر

الدال

بالتخفيف هو كما حذف ياء هو

مصغر

ومحقر المبهم

وادغم

الدال والتاء وفتحوها ليكون على نحو ذا وتا في فتح ما قبل ياء التصغير ليكون
الباء فيهما قبل ياء التصغير متحركا ثم رجع الى الامثلة الثلاثة للتصغير فبين ان كل
واحد تصغير لما ذا فقال فعيل لما هو على ثلاثة كيف كانت اي كيف كانت
الاحرف الثلاثة مضمومة الاول او مفتوحها او مكسورها مع الاحوال الاربع
للعين من الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها على فعيل ويجوز ان يراد
ايضا من قوله كيف كانت احوال الاحرف من كونها اصلية او زائدة نحو رجيل
ومقيت اما رجيل فحروفه اصلية ويراد ايضا بقوله نحو الامثلة الاثنا عشر
للثلاثي باعتبار حركة الفاء والعين وعدم سكون العين واما مقيت فقال لما
فيه زائد اذا اصله ميت على وزن فيعل فخفف بحذف العين فيعل ميت على وزن
فعل فقيت مصغر للثلاثي وان لم يكن كل حروفه اصليا او على حرفين لكن يعود المحذوف
نحو وعيدة ومنيذ في مذ اسما ومخففا فان وعيدة تصغير عدة محذوف الفاء اذ
اصله وعدة فرد المحذوف في التصغير ليمكن بناء فعيل فقيل وعيدة ومذ محذوف
العين اذ اصله منذ فقيل منيذ فيصغر على اصله واما قال اسما اي انما يصغر اذا
سمي به اما اذا كان ظرفا او حرفا فلا يصغر ان اما الحرف فواضح واما الظرف فلكونه
مبنيا مشابها للحرف وشبيه بالحرف مانع من التصغير وحريح تصغير حر فرد المحذوف
اذا اصله حرح بدليل جمعه على احراح فقيل حريح وفعيعل لما هو اي تصغير لما هو على
اربعة احرف كيف كانت باعتبار الحركات والزيادة والاصلية نحو جعيفر
ومجيلس وجديب بالجمع بين الساكنين على حده لدابة اما جعيفر فتصغير للرباعي
المجرد وهو جعفر ومجيلس فتصغير لما هو على اربعة احرف لكن بعضها زائد وهو
الميم في مجلس واما جدبة فتصغير جدب بادغام الباء وهو الضخم ولما كان هو
مشتملا على الجمع بين الساكنين وهما ياء التصغير والاول من حرفي الادغام
اعتذر عنه بجواز هذا النوع من الجمع بين الساكنين لانه على حده جوازه وهو ان يكون
احد الساكنين مدغما والآخر مدة كدابة ولما قال في الجمع ونعني بالفاء والعين
واللام مجرد العدد كما في امثلة التصغير علمنا ان فعيعلا تصغير لما هو رباعي اصلي
كجعفر او فيه زائد كمجلس وجدبة فقال كيف كانت تنبيها وتذكيرا لذلك الغافل

احرف م

الاربع

اي فعيل تصغير ايضا لما هو على حرفين هو

اسم الفرج هو

والاصالة

المذكور قبل او على الكثير اى فعيليل تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر
من اربعة احرف نحو جحمرش فانه يرد الى اربعة احرف كما نبه عليه بقوله بعده
وذلك بالرد الى الاربعة كما سيأتى وجاز فعيليل ايضا اى لما هو على اكثر من
اربعة احرف كما جاز فيه فعيلل ايضا عوضا عما حذف عنه فيقال فى فرزدق فريزد
وفريزيد ايضا وحيث يكون الرابع مدة نحو دينار فالياء فى دينار بدل من النون
واصله دنار فيجب فيه ان يقال دنينير على فعيليل لا مكان الاتيان بالمدة بعد قلبها
ياء من غير استكراه فلذلك نبه بقوله الا ان يكون الرابع مدة فانه يجب فيقال
اى يجب ان يقال فعيليل نحو دنينير وذلك بالرد الى الاربعة اى انما يكون فعيليل تصغيرا
لما هو اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى الاربعة اما بحذف حرف الخامس منه فيقال
فى جحمرش جحيمر او بحذف ما هو زائد كميم محرنجم فيقال فيه حريجم بحذف الميم او
بحذف ما هو اشبه بالزائد كالدال فى فرزدق فانه يشبه التاء التى هى من حروف
الزوائد فانه يقال بعد حذفه فريزق بشرط ان لا يحذف اصلى مع وجود الزائد
نحو دحرج فى مدحرج اى انما يرد الى الاربعة بحذف حرف فيشترط فيه ان لا يحذف الاصلى
مع وجود الزائد لان الزائد اولى بالحذف فيقال فى مدحرج دحيرج بحذف الميم
الزائد ولا يقال مديحر بحذف الخامس كما فى جحمر فالمراد بالزائد فى قوله مع وجود
الزائد ما لا يقابل الفاء والعين واللام لا انه من حروف الزوائد فميم جحمرش على
هذا اصلى لانه مقابل للام فى فعلل فلذلك جاز ان يحذف الاصلى وهو الشين
مع وجود هذا الميم لانه اصلى ايضا ليس بزائد ولا زائد مفيد مع وجود غير المفيد
فى منطلق اى ويشترط ان لا يحذف زائد مفيد لمعنى كالميم فى منطلق لدلالته على
انه للفاعل مع وجود غيره كالنون فى منطلق فيقال مطيلق بحذف النون لا الميم
فان قلت النون ايضا مفيد لمعنى على الجملة فان نون الانفعال يدل على لزوم
الكلمة فهو مفيد ايضا قلت ليس مرادهم اصل الافادة بل افادة تختص بذلك
الاسم فان الميم انما تدل على الفاعلية فى اسم الفاعل فى نحو منطلق ولم توجد
فى سائر تصاريف الكلمة بخلاف النون فانها زائدة توجد فى جميع تصاريفها من
انطلق ينطلق وانطلق ومنطلق ايضا فلما كانت الميم اثبت والزم للكلمة

جاز فيه فعيليل

عليه

الاول مزيده

غير عن هذه الاثبات واللزوم بالافادة ولا غير مفيد يؤدى حذفه الى ما
لا نظير له مع ما لا يؤدى حذفه اليه كمخرج فى استخراج لوجود تفعيل كتحسيس
دون سفعيل اى اذا وجد زائدان كل واحد منهما غير مفيد بالمعنى المذكور لكن
احدهما اذا حذف يؤدى حذفه الى ما لا نظير له فيشترط ان لا يحذف ما يؤدى حذفه
الى ما لا نظير له ومثل بتخريج فى استخراج فان السين والتاء زائدتان غير مفيدين
لوجودها فى تصاريف الكلمة من نحو استخراج واستخرج ويستخرج لكن لو
حذف التاء وقيل سخريج لم يكن له نظير فيحذف السين دون التاء ولا اصلى غير
آخر على الاعرف كفريزد اى يشترط ان لا يحذف اصلى غير آخر فى اذا وجب
حذف من الخماسى مثلا فالاعرف والاشهر ان يحذف الحرف الاخر لان الثقل
انما يحصل عنده وقيل انما يحذف الزائد كالميم فى جحمرش او ما يشبه الزائد
كالدال من فرزدق لانها تشبه التاء فى قرب المخرج والتاء من الزوائد ولا يحذف
له تاء التانيث اى لا يحذف للتصغير تاء التانيث لانه زائد على البنية بل يظهر التصغير
فيما هو على الثلاثة احرف دون غيره اى ان كان الاسم ثلاثيا مجردا لا تاء فيه لفظا
فيظهر التاء المقدر فيه فيقال فى شمس شميسة بخلاف الرباعى من نحو عقرب فانه
يقال فيه عقيرب بغير تاء وانما يظهر التاء لان التصغير بمنزلة الوصف والتانيث
فى الوصف وانما يظهر فى نحو غير الثلاثى لاستثقال الكلمة فكان الحرف الرابع قائم
مقام التاء وقد شذ نحو عريس وعريب وقديديمة ووريئة اما عريس فلانه تصغير
عرس فكان حقه ان يقال عريسة فعريس شاذ وقولهم فى التصغير عريس ان
كان مكبره عرسا بضم العين وسكون الراء وهو طعام الوليمة فانه قد جاء مذكرا
ومؤنثا فلا يتعين حمله على الشذوذ بل قد يكون تصغير المذكر فلا يكون ح شاذا
وان كان مكبره العرس بكسر العين وسكون الراء وهو امراة الرجل ولبوة
الاسد فهو مؤنث فتصغيره شاذ فينبغى ان ينظر انه فى الاستعمال جاء لاى معنى
وكذا عريب تصغير عرب شاذ وقياسه عريبة واما قديديمة ووريئة فهما
مصغرا قدام ووراء ولعل تانيثهما باعتبار كونهما اسمين للجهتين وكان
حقهما ان يقال قديديم ووريئى بغير تاء كعقيرب ومع التاء شاذ ولنحو كادله

لفظا

لا اثبات لهمزة الوصل معه حتى اذا كان الاسم في اوله همزة وصل كابن فلا اثبات
همزة الوصل مع التصغير لان شرط التصغير ان تحرك اوله بالضم وهمزة الوصل لا يمكن
تحريكها مع حركة اول الاسم للاستغناء بتحريكه عن همزة الوصل فحينئذ ان تحذف الهمزة
ويضم ما بعدها فيقال بُنَيّ ولتحرك ثانيه لا يثبت الالف ثانية بل ترد الى اصل
ان وجد والا ينقلب واوا نحو بويب ونييب وضويرب اي الالف وان كانت ثانية
فلا يمكن ان يثبت مع التصغير لان شرط التصغير ان يكون ثانيه متحركا كفعيل وفعيعل و
فعيعيل ولا يمكن تحريك الالف لكونها ساكنة بل اما ان يكون للالف اصل اولا فان
كان له اصل رد الى اصله فباب يقال فيه بويب لان اصله بوب وناب يقال فيه
نييب لان اصله نيب وان لم يكن له اصل ينقلب واوا كضويرب في تصغير ضارب
فان الف ضارب لا اصل له فقلب واوا او ياء ولا يمكن تحريكه لخفة ان يرد لان
ما يقبل الحركة من حروف المد واللين لتجانسها وهو اما الواو او الياء والواو
اولى لثقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال ضويرب دون ضييرب فقوله بويب
مثال لما اصل الفه واو ونييب مثال لما اصل الفه ياء وضويرب مثال لما لا اصل
لالفه ولا ثالثة طرفا او غير طرف بل ينقلب ياء لا غير نحو عصية وعنيق اي لتحرك
ثانيه لا يثبت الالف ثالثة طرفا كعصا او غير طرف كعناق وانما جعل الالف ثالثة
فرع لتحرك الثاني في التصغير لان انقلابها فرع ياء التصغير لان انقلابها انما يكون
بعد ورود ياء التصغير وهي ساكنة وانما يكون ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو لم
يتحرك الثاني لم يمكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع الساكنين فسكونها فرع تحرك
الثاني اذ لو لم يتحرك الثاني لم يثبت ياء التصغير فانقلاب الالف الثالثة فرع ياء
التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثاني وفرع الفرع فرع فلذلك كان انقلاب الالف
ثالثة فرع تحرك الثاني فعصية تصغير عصا والالف فيه ثالثة طرفا ولا يمكن اثبات
الالف في التصغير مع وجود ياء التصغير لئلا يلتقي الساكنان بل لا بد من قلب الالف
ياء اذ لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء مجتمعان واولاهما
ساكنة فكان قلبها ياء من الابتداء هو الوجه وهو معنى قوله بل ينقلب ياء لا غير
وعنيق مثال تصغير عناق وهو الانثى من اولاد المعز والالف فيه ثالثة غير طرف

فلزم

فلزم قلب الالف ياء وادغام ياء التصغير فيه نحو عنيق وكذا الواو اي وكذا الواو
ينقلب ياء اذا وقعت ثالثة طرفا نحو عرية في تصغير عروة فان الواو وقعت
ثالثة فوجب قلب الواو ياء بان يقال عرية بخلاف ما اذا لم تكن الواو ثالثة طرفا
كاسود وجدول فانه لا يجب فيه قلب الواو الى الياء بل يجوز الاظهار نحو اسيود
وجديول وان كان الاصح ان تقلب الواو الى الياء وان يقال اسيّد وجديّل فلذا
قال الا ان يكون غير طرف فقد لا يجب الاظهار نحو اسيود وجديول وان كان الاصح
القلب وانما وجب القلب ان طرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف محل
التغيير والتصرف دون الوسط والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية
لا يرد الى الاصل كما في التكسير نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل لما كان التصغير و
التكسير يجب فيه رد الاشياء الى اصولها ذكر هذا البحث وبيانه في البدل
اللازم لا يرد الى اصله لان علة الابدال باقية في المصغر ايضا وكما ابدل في المكبر
يبدل في المصغر ايضا نحو تخيمة تصغير تخمة والتاء فيه بدل من الواو وانما ابدل الواو
تاء لكونها مضمومة واستثقال الضمة على الواو والمصغر لو قيل فيه ايضا وخيمة
لوجب ابدالها ايضا لكون الواو فيه مضمومة فعلة الابدال باقية في المصغر فيجب
فيه الابدال وكذا في قويئل تصغير قائل واصله قاول اسم فاعل من القول فابدل
الواو همزة لما ذكر في الاعلال وهو وقوع الواو متحركة بعد مدة وهذه
العلة باقية في التصغير اذ لو قيل قويول لوقعت الواو ايضا متحركة بعد الياء
فوجب قلبها همزة كما في المكبر وفيه نظر لان حقه ان يقال قويّل بالادغام لان
قويول اجتمع فيه الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فالقياس قلب
الواو ياء وادغامها فيه نحو قويّل بالتشديد مع انهم يقولون بالهمز نحو قويئل فالاولى
في تعليله ان يقال انما ابدل في المكبر وهو قاول لكون الاعلال في الاسماء فرعا
على الاعلال في الافعال فعلة الابدال وجود الابدال في الفعل وهو قال وهذه
العلة موجودة في المكبر وفي المصغر معا قوله كما في التكسير ايضا اي كما ان البدل
اللازم في المكسر لا يرد الى اصله فلو جمع تخمة على تخم لم ترد في الجمع الى اصله لبقاء
علة الابدال في التكسير ايضا وهو كون الواو مضمومة بخلاف غير اللازم نحو ميزان

وموتعد في ميزان ومتعد اي الابدال الغير اللازم وهو ما لا يكون علة الابدال باقية في المصغر يرد الى اصله كمويزين تصغير ميزان واصله موزان فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذه العلة غير موجودة في المصغر لضم الاول فرد الى اصله فقيل مويزين من غير قلب الواو ياء وكذا مويعد تصغير متعد اسم فاعل من اتعد فان اصله موتعد فقلبت الواو ياء لكون الواو ساكنة مع التاء فقلبت ياء وادغمت كما قلبت في اوتعد لسكون الواو ايضا فلما صغر لزم حذف التاء لكونه زايدة غير مفيد فلم يبق علة الابدال لعدم التاء وقيل عييد في عيد فرقا بينه وبين مصغر عود كما قالوا اعياد ولذلك اي للفرق هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال عيد من العود فاصله عود وانما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم يوجد هذه العلة في المصغر لوجوب ضم الاول فيه فكان حقه ان يرد الى اصله لعدم موجب الابدال فعييد على خلاف القياس وكذا الجمع عيد على اعياد وكان حق الجمع ان لا يبدل الواو فيه ياء لعدم علة الابدال فيه فاجاب عنها بجواب واحد وهو انه لو رد الى اصله لقيل عويد فيلتبس بمصغر عود ولا اذ يقال عييد واعياد للفرق بين مصغر عيد ومصغر عود وللفرق ايضا بين جمع عيد وجمع عود واذا اجتمع مع ياء يا آن حذفت الاخيرة نحو عوية ومعية في عاوية ومعاوية اي اجتمع مع ياء التصغير يا آن حذفت ياء الاخيرة لحصول الثقل عندها ولان التطرف باخر الكلمة الثقيل اما عوية فهي تصغير عاوية واصل تصغير عويوية فالواو قلبت ياء لسكون الياء قبلها فصار عوييية فاجتمع مع ياء التصغير يا آن فحذفت الياء الاخيرة فبقي عوية بعد الادغام وفتحت ما قبل الياء فصار عوية وكذا معية لحذفت الاخيرة فبقي معية فان قلت مئية اسم امرأة لو صغر قيل مئيية فقد اجتمع مع ياء التصغير يا آن مع انه لا يحذف الاخيرة قلت نبه بالمثال على ان اجتماعها مع الياءين انما يوجب الحذف في مثل هذه الصورة وهو ان يكون يا آن متاخرتين عن ياء التصغير وان يكون زايدا على الثلاثي ليمكن ان يحذف من غير اخلال بزنة الثلاثي بخلاف مئية فان الياءين ليسا متاخرتين والكلمة ايضا ثلاثية فلو حذف لزم الاخلال

بالزنة

بالزنة فكانه اكتفى بالمثال عن تقيده في الضابطة ويرد اذا اجتمع مع ياء التصغير يا آن بالتصغير اي بسبب التصغير في عوية ومعية ظاهر ان الياءين انما حدثتا بواسطة ياء التصغير قبلها والا لثبت الواو غير مقلوبة ياء بالياءان حدثتا بالتصغير بخلاف مئية فان الياءين لم يحدثا بالتصغير فافترقا وايضا نبه بالمثال على هذا الاعتبار وقد يرد المزيد فيه الى حروف الاصول نحو زهير وحريث في ازهر وحارث ومثل ارق في قولهم جاء بام الرتيق على ارق ويسمى تصغير الترخيم وقد ورد في شعر اعشى ابلغ يزيد بني شيبان مالكة اباثبيت اما تنفك تاء تكل اي تحرق من الحسد والمراد اباثابت فثبيت تصغير الترخيم لثابت يعني اذا كان في الكلمة زيادة فحق التصغير المتعارف ان لا يحذف جميع زوائد بل يقال في حارث حويرث وفي ازهر ازيهر لكن جاء في تصغير ازهر زهير فعلموا ان هذا نوع آخر من التصغير وهو ان تحذف الزوائد كلها وترد الى حروف الاصول ثم تصغر فان ازهر يحذف منه الهمزة فرجع الى زهر وتصغير زهر على زهير وسموا هذا النوع تصغير الترخيم لان فيه تصغيرا وترخيما اما الترخيم بحسب اللغة فهو حذف زوائده واما التصغير فباعتبار حروفه فهو مشتمل على تصغير وترخيم فسموه تصغير الترخيم لحذف زوائده كلها ليس بقياس اما بعد الحذف فتصغيرها على القياس لان زهير امتصغر زهر على القياس وحريث تصغير حرث على القياس ومثل بارق في المثل وام الرتيق الداهية قال الاصمعي يزعم العرب ان في قول رجل راى الغول على جمل اورق فصغر على نحو ما ذكرنا في زهير وهو انه حذف الهمزة الزايد من اورق ثم صغر على ورق ثم لما كانت الواو مضمومة قلبها همزة كما قيل اقتت في وقتت ولهوة في دحوة ويجيء في غير الجمع للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة اي التصغير اذا جاء في غير الجمع كان وصفا بالحقارة اي رجل حقير واذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلة ولذلك اي ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة وفي الجمع للوصف بالقلة يحقر جمع القلة على بنائه اي من غير تغيير لان تحقير الجمع للوصف بالقلة وهذا الجمع موضوع للقلة فحقه ان يصغر على لفظه توفيقا لذلك

وقد يرد المزيد فيه
الى حروف الاصول

المعنى نحو كليب واجمال واجربة وعلية تصغير الجموع القلة وهي اكلب و
اجمال واجربة وغلمة وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة او الى
جمع قلة ان وجد نحو غلمة في غلمان وان شئت غليمون اى ولذلك اى المخ
وهو كون التصغير في الجمع للوصف بالقلة لا يصغر جمع الكثرة على بنائه لئلا
يتنافى التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة بل يصغر على احد الوجهين اما بان
يرد الى واحده ثم يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدال على القلة لان جمع
الدال على القلة ايضا وهو جمع السلامة فنحو غلمان وهو جمع الكثرة تجده ان
يرد الى واحده وهو غلام فيصغر على غليم ثم يجمع جمع السلامة فيقال غليمون
والوجه الاخر ان يرد الى جمع قلة ان وجد له جمع قلة فيرد غلمان الى غلمة وهو
جمع القلة ثم يصغر جمع القلة فيقال غليمة والغرض من الوجهين ان لا يجتمع
التصغير وجمع الكثرة المتنافيين فقوله يرد الى واحده اى ويصغر ثم يجمع جمع
السلامة وهو ظاهر اذ لو رد الى واحده ويجمع من غير تصغير لم يكن من باب التصغير
في شيء هذا بيان اللفظ وفي التعليل نظر لان قوله التصغير في الجمع للوصف
بالقلة اما ان يكون وصف الحقارة ماخوذا معه اولا وان لم يكن ماخوذا
بل الغرض منه التعليل فقط كان حقه ان لا يصغر جمع القلة اصلا لان القلة
حاصلة بدون التصغير فالتصغير لم يفد شيئا زائدا وان كان وصف الحقارة
ماخوذا معه فلم يكن لمجرد الوصف بالقلة بل حقه ان يقال التصغير للوصف
بالحقارة مطلقا في المفرد وفي الجمع ليصح تصغير جمع القلة على بنائه للدلالة
على الوصف بالحقارة مع القلة واما جمع الكثرة فيرد الى واحده الى اخره
يقال عليه ايضا ان التصغير لو يرد على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة
عن وضعه الاصلي اولا يغير فان غير عن الدلالة على الكثرة لم يتناف التصغير
الدال على القلة وجمع الكثرة بل يكون التصغير قرينة دالة على انه جمع
الكثرة غير عن موضوعه وتدل على القلة مجازا فتصغيره على بنائه صح
وان لم يغير من مدلوله بل اريد بقاء الكثرة فيها لم يكن رده الى
جمع القلة فلا جمع السلامة لفوات معنى الكثرة وايضا اذا وجد نا

موضوعها

علميون

وقد يجئ التصغير للتعظيم

وللمدح

بالاستقصائية

وللدنو من الشئ

الحسن م

غليمون او غليمة في الاستعمال فمن اين علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل جاز في
غليمة ان يكون تصغير غلمة وفي غليمون جاز ان يصغر المفرد ابتداء ثم يجمع هذا
المصغر جمع السلامة وقد يجئ للتعظيم نحو دويهية تصغر منها الانامل واوله
وكل اناس سوف تدخل بينهم واراد بالدويهية الموت فقيل انه للتعظيم اذا
التحقير غير مناسب لذكر الموت بل هذا على العكس كتسمية اللديغ سليما وظاهر
اطلاق الاسم الضد على الضد وللمدح نحو قولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قالها
الحباب بن المنذر يوم سقيفة بني ساعدة حين اختلف الانصار في البيعة الجذل
بالكسر عود ينصب للابل الجربى تحتك به فتستشفي المحكك الذي كثر به الاحتكاك
حتى صار مملسا والعذق بالفتح النخلة والمرجب المدعوم بالرجبة وهي الخشبة ذات
شعبتين وذلك اذا طالت النخلة وكثرت ومالت فدعم بها لئلا تسقط والمعنى
اني ذو رأي يستشفى بالاستضاءة في مثل هذه الحادثة واني في كثرة التجارب و
العلوم بموارد الاحوال فيها وفي امثالها ومصادرها كالنخلة الكثيرة الحمل ثم صرح
بالرأي الصائب عنده فقال منا امير ومنكم امير وللدنو من الشئ نحو قبيل
قبيل وبعيد ذلك ومنه اسيد اي لم يبلغ السواد اي قد يجئ التصغير لا
للذات التي وضع اللفظ لها بل التقليل ما بين الشيئين اما باعتبار المماثلة
كقولك هذا مثيل ذلك تريد منه ظاهر التمام المماثلة فاذا قيل مثيل استفيد منه
ان بينهما مماثلة لا ان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة او قليلة ولو ذكر
مثيل هذا كما في دون ذلك كان كافيا في ارادة هذا النوع من التقليل
ولكنه ذكر بلفظ المثل اتيانا اضافة لتقليل اخر اليه ولعله جاء هكذا في الكلام لا
انه شرط او باعتبار تقليل ما بينهما من المسافة اما حسيا او رتبة كقولهم
دوين هذا وفويق ذلك يراد بهما تقليل المسافة الحسية بين الشيئين مسافة
ما بينهما منحطة الى غاية ليس وراءها ولا فائقة الى غاية ليس وراءها بل
فيه تقليل باعتبار مسافة ما بينهما ومنه اي ومن هذا الباب اي من باب التصغير
الوارد للدنو من الشئ يقال اشتد تصغير اسود اي ليس تام السواد
بل فيه طرف من السواد ولم يبلغ السواد التام وانما قال منه لان ما قبله

وسود دُوين وفويق لتقليل المسافة بين الشيئين حسا كما ذكرنا وفي استيد تقليل
باعتبار رسع السواد لا باعتبار مسافة ما بين الشيئين كما في دوين وفويق
او معنا بها ان مسافة ما بين الشيئين فيهما اقل من المسافة بين الشيئين فيهما
لو قيل دون وفوق ونحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ليس على ظاهره وانما
المراد الذي وصف بالملح آخره من هؤليائكن الضال والسلم شدن الغزال
اذا قوى واستغنى عن امه فقوله شدن اى شدن هن والضمير يرجع الى الغزلان
اورد البيت اعتراضا على ان التصغير من خواص الاسماء وما املح فعل التعجب
كما احسن فكان حقه ان لا يصغر فاجاب بان تصغيره كانه ليس واردا على الفعل
بل بعنوان الشيء الذي يوصف بالملح كانك قلت مليح فالمراد المتعجب منه لا نفس
التعجب فلذلك قال ليس على ظاهره اى ليس التصغير للفعل وانما التصغير لما وصف
بهذا الفعل كما قال وانما المراد الذي وصف بالملح وانما جوز في فعل التعجب
دون سائر الافعال لانه لما لم يكن متصرفا فيه اشبه بالاسماء فلانه يشارك افعل
التفضيل في امور كثيرة منها انهما لا يبنيان الا من الثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
فحمل هذا ايضا على افعل التفضيل لانهما من معاد واحد ومنها اى ومن علامة
الاسم النسبة اليه اى الى الاسم وانما كان من خواصه لان النسبة في المعنى
كالوصف والوصف من خواص الاسماء بالحاق آخره ياء مشددة اي
النسبة انما تحصل بالحاق آخر الاسم ياء مشددة وانما شددت لئلا تلتبس
بياء المتكلم بالاضافة اليه وتحذف لها اى للنسبة تاء التانيث ونون التثنية
والجمع نحو بصري وقنسري وسبعي فيمن يقول مررت بالسبعين وانما حذفت
تاء التانيث والنونان لئلا يقع كل واحد منها وسطا في النسبة فالنسبة الى
بصرة بصري و الى قنسرين قنسري والسبعان اسم موضع فالنسبة اليه سبعي
وانما قال فيمن يقول لانه اذا سمي بما هو جمع كقنسرين وما هو مثنى كالسبعان
فيجوز فيه الوجهان احدهما ان يعرب بالحركات فيقال هذا قنسرين ورأيت
قنسرينا ومررت بقنسرين وهذا سبعان ورأيت سبعانا ومررت بسبعان
والآخر ان يعرب بالحروف كما لو لم يكن علما فيقول هذا القنسرون والسبعان

ومن علامات الاسم النسبة اليه

ورأيت القنسرين والسبعين ومررت بالقنسرين والسبعين فاذا اعرب
بالحركات ينسب اليه من غير حذف النون فيقال قنسريني وسبعاني اما اذا
اعرب بالحروف فيعامل معاملتها لو لم يكن علما فيقال على هذا قنسري بحذف
النون وسبعي كذا لانه اذا اعرب بالحركات قوى امتزاجها بالاسم فصار بـ
منزلة الجزء بخلاف ما اذا اعرب بالحروف فانه يبقى حكم اصل الجمع والتثنية
فلذلك حذفت النونان فيهما ايضا لمن قال مررت بالسبعين وبقنسرين
واعرابهما بالحروف حذفت النونين وقال قنسري وسبعي دون ما اذا
اعرب بالحركات فقوله فيمن يقول مررت بالسبعين اى فيمن يعربه بالحروف
اذ لو اعربه بالحركات يقال مررت بالسبعان وتبدل كسرة ما قبل الآخر
فتحة في الثلاثي على الاطراد نحو نمري ودؤلي يعني اذا كان الاسم ثلاثيا و
قبل آخره كسرة فيجب ان تبدل الكسرة فتحة على الاطراد لئلا يجتمع الكسرتان
والياءآن لو قلت نمري بالكسر وهو في غاية الاستثقال فابدلت الكسرة فتحة
للخفة واحترز بالثلاثي عن الرباعي المكسور ما قبل الآخر كتغلب ويثرب فانه
وان توالى الكسرتان فيه مع الياءين لكنه حصل الخفة بسكون ما قبل الكسرتين
بخلاف الثلاثي فانه يجب حركة الاول فيه وفي الرباعي يوجد فيه سكون قطعا
لئلا يتوالى اربع حركات وانما قال على الاطراد لان في الرباعي ايضا يجوز
ابدال الكسرة فتحة لكن لا يطرد اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه بخلاف الثلاثي
فابدال الكسرة في الثلاثي مطرد مطلقا وتحذف الياء والواو من كل فعيلة
وفعولة مع فتح العين نحو حنفي وشنئي اى فعيلة وفعولة اذا نسب اليهما
كحنيفة وشنوءة تحذف الياء فيه اولا فيبقى في المثال الاول حنفي
وتوالي الكسرات والياءات مستثقل فيجب حذف الياء فيقال حنفي على
وزن نمري فيجب ابدال الكسرة فيه ايضا فتحة نحو حنفي وكذا في النسبة الى
شنوءة تحذف الياء فيقال شنوئي وهو مستثقل فيحذف الواو ايضا فيبقى
شنئي بضم النون ضمة مع كسرة ما قبله مستثقل كما في فعل فابدلت الضمة
فتحة فصار شنئي وانما قال فعيلة وفعولة احترازا عن فعول وفعيل بدون

الياء فانه يبقى على حاله من غير حذف فيقال في النسبة الى حنيف حنيفي و
الى صبور صبوري وانما لم يحذف الياء والواو ولم يبدل الكسرة والضمة
فتحة في المجرد الرباعي عن التاء فرقا بين البابين الا ما كان مضاعفا او
معتل العين نحو شديدي وطويلي هذا استثناء من فعيلة وفعولة يعني اذا
كان كل واحد منهما مضاعفا او معتل العين فانه لا يحذف فيه غير التاء فشديدة
اذا حذف منه التاء لم يجز فيه حذف الياء ولا ابدال الكسرة لانه لو حذف
الياء فاما ان تدغم الدال في الدال او لا تدغم فان لم تدغم وقيل شددي
جاء الثقل وان ادغم وقيل شدي التبس بالنسبة الى شد فلما لزم من
الحذف احد المحذورين تركوا الحذف رأسا وقيل شديدي وكذا في المعتل
العين نحو طويلة لا يحذف غير التاء فيه ويجب ان يقال فيه طويلي اذ لو حذف
الياء وقيل طولي فاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل جاء الثقل وهو بقاء
الواو المتحرك مع فتح ما قبله وان اعل وقيل طالي التبس بالنسبة الى طال
وكذا المضاعف والمعتل العين من فعولة كالجرورة والقوولة فعين ما
ذكر ومن كل فعيلة نحو جهني اي يحذف الياء من نحو كل فعيلة مضمومة الاول
نحو جهينة فيحذف منه التاء ثم يحذف الياء ايضا اذ لو قيل جهيني لا التبس
بالنسبة الى فعيلة وبان النسبة الى فعيل بدون الياء وكان المؤنث اثقل
فخفف فيه دون المذكر ومن كل فعيل وفعيل من المعتل اللام نحو غنوي
وقصوي اي يحذف الياء من كل فعيل مفتوح الفاء وفعيل مضموم الفاء
من غير تاء فيهما من المعتل اللام نحو غني فانه اذا نسب اليه وحذف الياء
الاولى وبقيت الاخرى وقيل غنيي كان مستثقلا مدركا بالضرورة لو
الكسرتين مع الياآت فقلبوا الياء واوا فصار غنوي بكسر النون
وكان موازنا لنمري مع كونه مشتملا على حرف العلة فبدل الكسرة
فتحة فيقال غنوي وكذا في فعيل كقصي لو لم يحذف الياء فيه كان ايضا
مستثقلا فحذفت الياء وقلبت الياء واوا فقيل قصوي ويحذف
الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياآن نحو سيدي في سيد

لو قيل

لو قيل على الاصل سيّدي كان مستثقلا فحذفت الياء المتحركة وانما لم
تحذف الياء الساكنة مع انها اولى بالحذف من حيث ان الساكن
كالميت لوجوه احدها ان المتحرك اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولى والثاني
ان المتحرك اثقل فحذفها اولى والثالث انه لو حذف الساكن وقيل سيدي
بكسر الياء لكان اما ان تقلب الياء الفا كما هو على القياس الاعلال اولا
فان قلبت حصل اللبس بالنسبة الى ساد مثلا وان لم تقلب كان ممتنعا
لوجود علة الاعلال فلما كان حذف الساكن بين امتناع ولبس طرحوه وقالوا
مهيمي في تصغير مهوم على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من هيمه مهوم اسم
فاعل من هوم اذا نام فاذا صغر وجب حذف الواو لكون الميم زيادة
مفيدة دون الواو فيقال مهيوم فيجب قلب الواو ياء وادغامها فيه فيقال
مهيم واسم الفاعل من هيمه الحب مهيم ايضا فاما ان لا يحذف الياء المتحركة
في الصورتين فيخالف باب سيد كما ذكرنا ويحصل الثقل وان حذف
فيهما جاء اللبس فحذفت الياء المتحركة من اسم فاعل من هيم دون مصغر
مهوم لان ياء التصغير قد حذف منه حرف وهو الواو والمتحرك في مهوم
فلو حذفت منه الياء لكان اجحافا بالكلية فكان المناسب ان تعوض في
النسبة الى المصغر ياء عن الواو المحذوفة ليحصل الفرق بين البابين والخفة
اذ لو لم تعوض وقيل مهيمي لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال
فبالتعويض ومد الياء حصل الخفة مع وجود الفرق وقوله وقالوا كان جوابا
عن سؤال مقدر وسواء اجتمع فيه قبل آخره ياآن فكان القياس ان يحذف
منه الياء المتحركة كسيدي فاجاب بانه لو حذف في الصورتين جاء اللبس
وتقلب الالف ثالثة او رابعة منقلبة واوا كالعصوي والاعشوي يعني اذا
كان الالف ثالثة كالعصا او رابعة كاعشى منقلبة عن حرف اصلي فيهما فيجب
ان تقلب الالف واوا اذ لو لم تقلب لم يمكن الحاق ياء النسبة به لاجتماع الساكنين
فان قلت هذا من باب اجتماع الساكنين على حده لكونه مدغما بعد مدة قلت
حده اذا كان المدغم حرفا صحيحا كالضالّ والدآبة وتمودّ الثوب وخويصة

خاصة نقض

فاما اذا كان المدغم حرف علة فلانه على حد جواز اجتماع الساكنين لوجود
الاستثقال في المعتل دون الصحيح فلم يمكن ابقاء الالف بحاله وكان الالف منقلبة
فيجب فيه قلب الالف بالواو الذي هو الاصل كعصوي واعشوي واطلق قوله
منقلبة ولم يقيده بقوله منقلبة عن الواو كالمثالين اذ المنقلبة عن الياء ايضا
كذلك كالمرمى لو نسب اليه لم يمكن ابقاء الالف فحقه ان تقلب الى الياء ثم يجب
قلب الياء ايضا واوا وان يقال مرموي وكذا في الالف الثالثة المنقلبة
عن الياء كالرحى تقلب الى اصله ثم تقلب الياء واوا ويقال رحوي فاطلق
قوله منقلبة ليشمل المنقلبة عن الياء وعن الواو وكان الاولى ان يقيل ايضا
في الياءي بالالف ثالثة ورابعة منقلبة عن الياء كرحى ومرمى ولعله انما لم
يذكره لانه يعلم من قوله بعده والياء ثالثة تقلب الى آخره انه اذا كانت الالف
عن ياء لو ردت يجب قلب الياء ايضا واوا ومع هذا كان الاولى ان يقيل في
الالف المنقلبة عن الياء ثالثة او رابعة لانه لو احاله على ما ذكرنا بعد كان
الحكم في الالف الثالثة المنقلبة عن الياء صحيحا اما الالف الرابعة المنقلبة
عن الياء فلا يعلم من الياء الواقعة رابعة لانه لا يتعين فيه القلب بل يجوز فيه
القلب والحذف كقاضي وقاضوي فان قلت فلم جاز في الياء الرابعة الوجهان
وهما القلب والحذف ولم يجز في الالف الرابعة المنقلبة عن الياء الا القلب
كمرموي دون الحذف قلت الياء الرابعة كقاضي لو حذفت دلت الكسرة
عليها واما الالف في مرمى لو حذفت وقيل مرمي لم يبق دلالة على الالف المحذوفة
لسقوط الفتحة الدالة عليها اذ يجب كسر ما قبل ياء النسبة وفي الزائدة الرابعة
القلب والحذف كحبلى وحبلوي اي اذا كانت الالف رابعة زائدة كالف
التانيث في حبلى فيجوز فيه الوجهان قلب الالف واوا كحبلوي لان الالف لما وجب
قلبها كان القلب الى الواو متعينا لثقل الياء مع ياء النسبة ولمجانسة الواو
الف التانيث في الاستثقال وجاز فيه الحذف للخفة كحبلي في حبلى الا ان
لكون العين متحركة كجمزى فان حكمه حكم ما وراء ذلك وفيه الحذف لا غير كجمزي
استثناء عن الالف اذا كانت زائدة رابعة اما اذا كانت العين فيه متحركة

كجمزى فانه يتعين فيه حذف الالف ولا يجوز القلب اذ لو قيل جمزوي كحبلوي كان
مستثقلا لكون ما قبل الفتحة متحركا بخلاف حبلوي فان ما قبل الفتحة فيه ساكن
وحصول الخفة به قوله فان حكمه حكم ما وراء ذلك اي ما وراء الرابعة وهي الالف
الواقعة خامسة كحبارى او سادسة كمستدعى فانه يجب فيه حذف الالف
قطعا من غير قلب لوجود الثقل بزيادة الكلمة والياء ثالثة تقلب كعموي اي تقلب
واوا وانما اطلق ولم يقيد بالواو اكتفاء بما ذكره قبل من صور القلب واوا
اصله عموي تنقلب الياء واوا لاستثقال الياءات ويفتح ما قبل الياء لان
[illegible] اذا قلب الكسرة فيه فتحة فيهما اولى لكون آخره حرف علة وفي الرابعة القلب
والحذف كقاضي وقاضوي اي الياء اذا وقعت رابعة كقاض جاز فيه الوجهان
احدهما ان يحذف الياء الاصلية اكتفاء بالكسرة لاستثقال الكسرة والياءات
فيقال قاضي بالحذف والثاني ان تقلب الياء الرابعة واوا ويفتح ما قبلها لئلا يلزم
استثقال الكسرة والياءات ويقال قاضوي وانما لم يجز الحذف في الثالثة لئلا
يبقى الاسم الثلاثي على حرفين وفيما وراء ذلك الحذف كمشتري اي فيما وراء
الثالثة والرابعة بان يكون خامسة او سادسة ونحوهما يتعين الحذف كمشتري
في النسبة الى مشترى ولا يجوز فيه القلب لاستثقال حروف الكلمة بكونها زائدة
على الرابعة مع الواو فلذلك يتعين فيه الحذف ونحو مستسقي في الياء السادسة
وياء النسبة تحذف كشافعي اي اذا كان الكلمة فيها ياء نسبة في الاصل كشافعي
منسوبا الى شافع ثم صار علما مع ياء النسبة لغلبة الاستعمال ثم نسب الى
هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة فلم يمكن الجمع بين هذه الياء المشددة وبين
ياء نسبة اخرى لوجود استثقال الياء فحذفت ياء النسبة الاولى ولحق
به ياء النسبة فقيل شافعي وكذا كل ياء مشددة كمرمي على الاعرف فاحترز به عن
ان يقال مرميي وهو مستثقل في الغاية فحذفت الياء المشددة الاصلية
والحق به ياء النسبة على القول الاعرف ويقال مرمي وبعضهم يقول مرموي
بان يحذف احدى ياءي المشددة ليبقى الياء رابعة كقاض ثم تقلب الياء
واوا ويفتح ما قبله ويقال مرموي وانما كان الحذف في مرمى اولى بخلاف قاضوي

ياء النسبة

فانه ليس فيه الا القلب دون الحذف وهمزة الممدودة تثبت منصرفا كالكسائي

وذكرياوي اي الاسم الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف فان كان
منصرفا سواء كانت همزته اصلية كقرّاء او غير اصلية كانت منقلبة عن
اصلي ككساء فان الهمزة فيه منقلبة عن الواو او غير منقلبة ولا اصلية
كحرباء فان همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس وان كان غير منصرف فهي للتانيث
اما في الصفة كحمراء او في العلم كزكرياء فاما الاول وهو منصرف فحكمه ان
تثبت فيه الهمزة اما في الاصلية فظاهر واما في غيرها فانها تثبت لكونها
منقلبة عن حرف اصلي او ملحقة بحرف اصلي فكان حكمها حكم الاصلية و
لم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلبة عن الاصلي فاذا
تثبت المنقلبة عن الاصلية فالاصلي اولى بان تثبت ومع ذلك كان الاولى
ان يقال بالاصلية ايضا واما غير المنصرف كحمراء فلكونها زايدة وللتانيث
لم يمكن اثباتها كراهة وقوع علامة التانيث وسطا ولا حذفها لانها لو حذفت
لحذفت الالف ايضا معها لكون الزيادتين في حكم زيادة واحدة كما في
الترخيم او يحذف فان معا فيه ولو حذفتا وقيل حمري بكسر الراء لوقوعها قبل
ياء النسبة ونحوه لم يمكن فيه دلالة على علامة التانيث قطعا فلم يعلم انه منسوب
الى ما فيه الف تانيث فيتعين قلب الهمزة اما الى الواو والى الياء والياء
مستثقل فقلبت الى الواو فان قلت رتب المصنف قلب الهمزة واوا
على كونه غير منصرف لكونه ممدودا وكساء العلم منع صرفه للعلمية والتانيث
المعنوي لا لكونه ممدودا واما يستخرج هذا الجواب من قول المصنف وهمزة
الممدودة تثبت منصرفا فان منصرفا حال من الممدود وقوله يقلب واوا
اي يقلب الهمزة الممدود غير منصرف لعدم الانصراف مرتب على وصف مناسب
وهو كونه ممدودا فيشعر بعدم الانصراف وفيه نظر لان عدم الانصراف ليس
حكمه مرتبا على كونه ممدودا بل مذكورا عقيبه والحكم هو القلب وانما حذف
في النسبة الى ما فيه التاء علامة التانيث مطلقا وان وجد فيه اللبس فان
نحو تمري لا يعلم انه منسوب الى تمر او تمرة ولم يحذف الف التانيث ايضا مطلقا

لبعود الاستثقال وم

كالتاء

كالتاء لانه لو حذف لزم حذف الحرفين بخلاف التاء واذا نسب الى الجمع
رد الى الواحد كفرضي وانما رد الى الواحد لانهم كرهوا ان يأتوا بلفظ الجمع
في النسبة فيستثقل الجمع مع ياء النسبة بل نسبوا الى المفرد لانه لا يخل بفايدة
لان المقصود النسبة الى هذا الجنس فكان النسبة الى الواحد اولى لانه اخف
كفرضي في المنسوب الى الفرايض هذا اذا لم يكن الجمع جاريا مجرى الاعلام
فاما اذا اجري مجرى الاعلام كانباري منسوب الى انبار جمع نبر بالكسر
وهو دويبة ثم غلب علما على اسم بلد وانصاري في المنسوب الى انصار
جمع ناصر في الاصل ثم غلب على القوم المشهور من الصحابة نسب فيه الى لفظ
الجمع من غير رد الى الواحد اذ لم يقصد فيه معنى الجمع فيستثقل فلا يفيد النسبة الى
المفرد ايضا اذ العلم هو الجمع لا المفرد فلذلك استثنى وقال الا ان يجري
مجرى اسماء اعلام كانباري وانصاري ونحو شعوبي متأول كاخشوشني
ومعددي هذا سوال على قوله واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد وهو
ان شعوبا جمع شعب بالكسر وهو ما يتشعب من قبايل العرب والعجم في
الاصل ثم غلب في العجم فكان حقه ان ينسب الى واحده وقيل شعبي
فاجاب بانه متأول بان الشعوبي هو الذي لا يفضل العرب على العجم فكانه
نسب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل فان
قلت فكان حقه ان مثل به مع الانباري والانصاري في جريه مجرى العلم
قلت انما افرده لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام بل
الجاري مجرى الاعلام انما هو الاسم الملحق به ياء النسبة فان الشعوبية مع
ياء النسبة هي الطايفة الذي لا يفضلون العرب على العجم فشعوب قبل ياء
النسبة لم يكن جاريا مجرى الاعلام حتى يكون موازنا لانصار وانبار فلذلك
افرده بالذكر وقال ونحو شعوبي متأول كاخشوشني ومعددي فانهما
متأولان ايضا فانهما في الاصل فعلان للامر من قول عمر رضي الله عنه
اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في الغلظة وكانوا اهل خشونة في
المطعم والمشرب فان المثالين ايضا خارجان عن القياس اذ لا ينسب الى

الكناية

الفعل وبهما منا ولان بان النسبة الى لفظ الفعل لا الى معناه كسعوزتى على ما
ذكر وينقسم اى النسبة انقسام تأنيث حقيقى وهو ما كان منوطا الى المعنى
بان تجعل اللفظ صفة فان تميما صار صفة للحوق ياء النسبة اليه حقيقية
وغير حقيقى وهو ما تعلق باللفظ بحسب كرسى وبردى فان كرسيا ليس
للمنسوب ايضا وجاز ان يقرأ بضم الباء وسكون الراء فان البردى
بالضم نقل في الصحاح انه ضرب من اجود التمر وكما جاء التاء فارقة بين
الجنس وواحده فكذا الياء كرومى وروم هذا تشبيه ياء النسبة بتاء التانيث
فان التاء قد تكون فارقة بين الجنس وواحده كتمر وتمرة فان التمر للجنس
والتمرة للواحد وكذا ياء النسبة للواحد كرومى وروم للجنس وهذا ايضا
انقسام ياء النسبة الى حقيقى وغير حقيقى كالتاء فان التاء قد تجئ للفرق
بين الجنس والواحد منه كالتمرة والتمر فان التمرة للواحد من التمر والتمر
للجنس وقد لا تجئ لمجرد الفرق بل للدلالة على التانيث كالضاربة والضارب
فان الضاربة ليس للواحد من الضارب فكذا ياء النسبة قد تجئ للفرق
بين الجنس والواحد فان الرومى للواحد والروم للجنس وقد لا تجئ كجنى ونحوه
فانه لا يطرد هذا في كل ياء النسبة كبصرى وتميمى مثلا ولذلك نبه عليه المصنف
بقوله وكما جاءت اى هذا الفرق قد تجئ في الصورتين بحسب الاستعمال
لانه يطرد مطلقا ومنها اى ومن علامات الاسم الكناية عنه بالضمير نحو زيد
ضربته يعنى من خواص الاسم صحة عود الضمير اليه اذ الضمير لا يعود الى الفعل و
الحرف اذ لو عاد الى احدهما لجاز ان يكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل او
الحرف فكان يجوز ان يقال ضرب زيد وهو عمرو اى وضرب عمرو وهو ممتنع
لان هذا المضمر اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية او لا فان لم يعتبر لم يكن مضمرا
اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محلا بانه
مبتداء او نحوه ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حال ما كان راجعا الى الفعل
معربا عنه كما يظهر لك بالتأمل فلا يكون له اعراب اصلا مع ان المضمر يقتضى
ان يكون له اعراب ما محلى ونحو من كذب كان شرا له فالضمير عن المصدر

المدلول عليه

علامات الفعل

المدلول بالفعل دونه اى دون الفعل هذا اشارة الى سؤال فان المعترض
ان كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد يرجع الضمير الى فعل فاجاب بان
الضمير يرجع الى المصدر المدلول عليه بلفظ كذب فان المعنى كان الكذب شرا
له لا هذا الفعل فلم يرجع الضمير الى الفعل بل الى الاسم ونظيره قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان هو لا يرجع الى الفعل بل الى العدل المدلول عليه بالفعل
واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم و
لحوق المتصل البارز من الضمير المرفوع وتاء التانيث ساكنة اما صحة دخول
قد فانها كانت من خواص الفعل لان قد اما لتقريب الماضى الى الحال او لتحقيق
معنى الفعل او لتقليل معنى الفعل فظاهر ان هذه المعانى لا تصح الا فى الفعل و
اما حرفا الاستقبال فلان معناهما وضعا يقتضى الفعل واما الجوازم فتختص
بالفعل لوجهين احدهما ان معناها معنى يستدعى فعلا ايضا فان قولك لم يضرب
نفى يرد المضارع الى الماضى وكذا غيره والثانى ان الجزم عبارة عن تغيير
يلحق آخر الفعل بقطع حركة كلم يضرب وحرف كلم يغز ولم يرم ولم يخش فيظهر
اختصاصها بالافعال نظرا الى الجهة اللفظية والمعنوية واما لحوق المتصل
البارز من الضمير المرفوع كفعلا وفعلوا فانما اختص هذا بالفعل لان المرفوع
البارز يقتضى ان يكون فاعلا عمل فيه الفعل والفعل مخصوص بهذا العمل اذ
اسم الفاعل وان عمل في المستتر نحو زيد ضارب فان المستتر فاعل له معنى
لكنه لا يعمل في البارز فانك اذا قلت زيد ضارب هو فهو تاكيد للمستتر لا
فاعل لاسم الفاعل فظهور العمل في البارز مخصوص بالفعل اذ المستتر في اسم
الفاعل لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه اذ جاز ان يقال المستتر معمول للفعل المقدر
اذ ضارب وقع موقع يضرب فكونه معمولا باعتبار ذلك الفعل المقدر فلم يظهر
عمل اسم الفاعل فيه بخلاف فعلا وفعلوا فانه يظهر عمل الفعل فيه حقيقة ولفظا
اذ العمل من خواص الافعال فلا يعمل اسم الا اذا كان بمعنى فعل فعلمنا ان العمل
لكونه فعلا على الجملة واما قيود الضابط فقوله بارز يحترز عن المستتر فانه
قد يكون في الاسم كزيد ضارب واما المتصل فيحترز عن المنفصل فانه قد يلحق الاسم

الاسم ايضا كهند زيد ضاربته بي واما ضمير المرفوع فاحترز عن الظاهر المنصوب و
المجرور فانهما يلحقان الاسم بل الحرف كضاربك وضاربه وبك وبه واما تاء
التانيث فقيدها بالساكنة اذ المتحركة توجد في الاسم كضاربة وانما اختص
الفعل بالتاء الساكنة لانه لتانيث المسند اليه فيختص بالفعل اذ الاسناد
الحقيقي اصله ان يكون للفعل ثم مثل على الترتيب فقال نحو قد فعل في دخول
قد وسيفعل وسوف يفعل في حرفي الاستقبال ولم يفعل في الجوازم
وفعلا وفعلوا وفعلت للبارز المتصل المرفوع وقوله في الكتاب وفعلت
يحتمل صورته المكتوبة اربعة اوجه احدها فعلت بضم التاء وفتحها وكسرها الثلاثة
امثلة البارز المتصل المرفوع كفعلا وفعلوا والرابع ان يسكن التاء لتكون
مثالا لتاء التانيث ساكنة

وللفعل ثلثة امثلة

وله اي للفعل ثلثة امثلة

احدها المفتوح الآخر

احدها المفتوح الآخر
نحو ضرب ودحرج وهو الماضي مثل بمثالين للثلاثي المجرد كضرب وللرباعي المجرد
كدحرج ليعلم منهما ما تشعب عنهما من ذي الزوائد كاستخرج وانطلق واقتدر
وتضارب ونحوها قوله وهو الماضي اي وهذا البناء مختص بالفعل الماضي و
يسكن عند الاعلال ورفع المتحرك من ضمير المرفوع ويضم مع الواو اي حق الفعل
الماضي ان يكون مفتوح الآخر وانما يسكن لامور عارضة احدها ان يكون
معتل الآخر كغزا ورمى فان الاعلال يقتضي سكونه كما بين في باب الاعلال
والثاني ان يتصل به ضمير مرفوع متحرك كضربت فانه يسكن ايضا لئلا يلزم توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كالجزء من الفعل قوله المتحرك
يحترز عن الساكن المتصل في مثل ضربا فانه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن فيبقى
آخر الفعل مفتوحا والمرفوع احترازا عن المنصوب نحو ضربه وضربك فانه لا يوجب
التسكين لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وهذا انما يكون في المضمر فاما المظهر فلا يسكن ايضا معه كذهب عمرو والثالث
ان يتصل به واو الضمير كضربوا اذ ما قبل الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتوالى ساكنان
وانما يضم لمجانسة الواو

والثاني ما يتعاقب في صدره الزوائد الاربع

والثاني اي الثاني من امثلة الفعل الثلاثة ما يتعاقب
في صدره الزوائد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا و

والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مطلقا و
للغايب المونث والمونثين والياء لما عداها قوله مطلقا اي التاء للمخاطب
سواء كان مفردا مذكرا كتفعل ومثنى كتفعلان او جمعا مذكرا كتفعلون
او مونثا مفردا كتفعلين او مثنى كتفعلان او جمعا كتفعلن فقال مطلقا
ليشمل هذه الصور كلها قوله وللغايب المونث والمونثين اي التاء قد
تكون للغايب من المفرد المونث كهند تفعل والمونثين كهندان تفعلان
دون جمع المونث فانه بالياء كما سياتي قوله والياء لما عداها اي لما عدا
المتكلم والمخاطب والغايب من المونث والمونثين فيقع الياء للغايب المذكر
مفردا كزيد يفعل ومثنى كزيدان يفعلان وجمعا كزيدون يفعلون او جمعا مو(نثا)
كهندات يفعلن وقال في التعليق الياء لما عداها اولى من قولهم الياء للمذكر
الغايب لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء واسم الغايب لا يطلق على الله تعالى
معناه ان قولنا لما عداه اي لما عدا المتكلم والمخاطب والغايب من المونث و
يندرج تحته ما لا يطلق عليه اسم الغايب فاليس بمتكلم ومخاطب نحو يفعل
الله هذا وفيه نظر من وجهين احدهما ان اللفظ موضوع لما يطلق عليه الغا(يب)
لغة ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافي اطلاق اللغة وبحثنا في الدلالة اللغوية
لا الدلالة الشرعية والثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات
تثبت صفة السمع والبصر لله تعالى قياسا للغايب على الشاهد فقد اطلقوا
الغايب ولا بعد فيه اذ قد يراد الغايب عن حواسنا وان كان شاهدا بالـ
العلم

المضارع

قوله ويسمى المضارع اي هذا القسم الذي يتعاقب في صدره الزوائد
الاربع يسمى المضارع من المضارعة وهي المشابهة اذ يشابه اسم الفاعل
باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الدلالة على احد الزمانين الحال
والاستقبال ولهذه المضارعة اعرب الفعل المضارع كما اعمل اسم الفاعل
لهذه المضارعة ايضا ويشترك بين الحاضر والمستقبل الاولى ان يقرا ويشترك
بضم الياء لان الفعل المضارع يقال انه مشترك بين الحاضر والمستقبل فالفعل
المضارع مشترك فيه اي هو محل للاشتراك كما يقول المال مشترك بين زيد وعمرو

فلا يستقيم فيه مشترك بكسر التاء فالظرف وهو بين الحاضر والمستقبل اقيم
مقام الفاعل ليشترك المبني للمفعول وهذا ظاهر انما اذا قرئ بفتح التاء و
الاشتراك بمعنى التشارك فيصير التقدير الفعل المضارع يشترك اى يتشارك
بين الحاضر والمستقبل وصيغة التفاعل يقتضي ان يكون فاعله متعددا كتشا
زيد وعمرو والآن يشترك المضارع بافراده وكانه قال ويتشارك افراد المضا
رع لا يظهر تعقيب قوله بين الحاضر والمستقبل كما لا يظهر تشارك زيد وعمرو
بين الدراهم والثياب والمصنف لعله اختار قول الاشتراك من المذاهب
الثلاثة اذ قيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس و
هو مشترك بينهما ويحتمل ان لا يكون اختيار المذاهب الاشتراك لان الفعل
المضارع يطلق على كل واحد من المعنيين فهو مشترك في صحة اطلاقه على
الحاضر والمستقبل ولا يقتضي كونه حقيقة فيهما بل قد يطلق على كل واحد منهما و
ان كان على احدهما حقيقة وعلى الآخر مجازا لكن الظاهر الاول لان الاصل
في الاطلاق الحقيقة واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين
او سوف للاستقبال يعني ان الفعل المضارع وان كان اصله ان يكون
مشتركا لكن قد يعرض ما يعين كل واحد من الزمانين كاللام او سوف و
السين وهو ظاهر وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كيدحرج و
ما يوازنه من الملحقات بالرباعي كيبيطر ويجهور ويجلبب او من غيرها كيكارم
ويكرم ويكرّم فانها ليست من الملحقات بالرباعي لاختلاف معناهما وانما
يوازنه باعتبار الحركات والسكنات اذ يكرم في الحركات والسكنات
كيدحرج مفتوحة فيما سواهما اى فيما سوى المجرد من الرباعي وما يوازنه و
هو الثلاثي المجرد كيضرب والمزيد فيه كيستخرج او الرباعي المزيد فيه كيتدحرج
ويتجلبب والثالث اى الثالث من الامثلة الثلاثة للفعل مثال الامر وهو
الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته الا
ان تنزع الزائدة فيما اوله متحرك فيقول من تضع ضع اى صيغة الامر تؤخذ
من صيغة المضارع للفاعل المخاطب وهو اما ان يكون متحرك الاول او ساكن

الاول فان

والثالث

الاول فان كان متحرك الاول فصيغة الامر توازن صيغة المضارع بحيث
لا مخالفة بينهما الا في نزع الزائدة وهي التاء فحصول من تضع ضع بحذف
التاء وانما لم يذكر تسكين الآخر مع انه لازم وكان في المضارع متحرك الآخر
فكان حقه ان يقول الا ان ينزع الآخر لكن لم يذكر ذلك لانه نظر الى توافق
الصيغتين باعتبار الحروف والحركة والسكون ليسا من نفس الصيغة بل هما
امران عارضان للصيغة اذ يضرب متحرك الآخر واضرب ساكنه فتوافقان في اصل
الصيغة وان اختلفا حركة وسكونا ولذلك قال لا تخالف اى انت بصيغة
الامر صيغة المضارع اذ الكلمة انما تصاغ من حروف المصدر فالصيغة باعتبار
الحروف لا باعتبار الحركة والسكون اذ هما هيئتان عارضتان للصيغة ليسا
من نفس الصيغة وقد ذكر سكون آخر الامر ايضا في قوله وهو موقوف فلعله
انما لم يذكر عند قوله الا ان تنزع الزائدة لانه اراد ذكر خلاف الكوفيين فاخره
ليذكر الخلاف فيه فكان نزع الزائدة باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة
والسكون وان كان اول المضارع ساكنا فلا يمكن اخذ صيغة الامر منه لئلا
يبتداء بالساكن فلا بد من زيادة همزة وصل كاضرب في تضرب كما قال وان
سكن زدت لئلا يبتدئ بالساكن همزة وصل فتقول في تضرب اضرب وقوله
همزة وصل مفعول لزدت فانا وسط قوله لئلا يبتدئ بالساكن لانه علة لاجل
الزيادة فقدمها لكونها اهم والاصل في تكرم تؤكرم فعلى هذا حق اكرم هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان تكرم مضارع للفاعل المخاطب وما بعد الزائد
ساكن فكان حقه ان يزاد همزة وصل لكن زيد همزة قطع في نحو اكرم فاجاب
بان تكرم في الاصل متحرك الاول اذ اصله تؤكرم كيدحرج فعلى هذا اكرم
خارج عن اصله ما اوله متحرك كدحرج يدحرج وهو موقوف عند اصحابنا والكوفيين
على انه مجزوم واصله اللام داخلا على المضارع المخاطب كما في امر الغائب
ثم حذف اللام لكثرته ثم حذف حرف المضارعة للهرب من الالتباس وقد
استعمل الاصل من قرأ فبذلك فلتفرحوا اختلف البصريون والكوفيون في
فعل امر المخاطب فذهب البصريون الى انه مبني على السكون وذهب الكوفيو

من اذا اردت صيغة الامر من اول الآن تسخ صيغة المضارع للفاعل المخاطب

الى انه معرب مجزوم حجة البصريين ان الاصل في الفعل ان يكون مبنيا و
الاصل في البناء السكون وانما اعرب من الافعال ما شابه الاسماء في
الحركات والسكنات وفي وقوعه موقعه وفعل الامر لا يشابه الاسم في
الحركات والسكنات ولا يقع موقعه اذ يضرب يقع موقع ضارب في قولنا
زيد يضرب ولا يقع فعل الامر هذا الموقع فبني على السكون على قياس اصل
الافعال حجة اخرى لهم انا اجمعنا على ان نزال وتراك مبنيان لقيامهما مقام
انزل واترك فلو لم يكن فعل الامر مبنيا لما بني ما ناب منابه وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم واصل افعل لتفعل وهو معرب كما في امر الغايب وجعله
مقيسا عليه لانه متفق عليه بين الفريقين كما جاء في القراءة المنقولة عن
رسول الله عليه السلام وهو فبذلك فلتفرحوا بالتاء فكان القياس فافرحوا
ثم حذف اللام لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة وهو
التاء هربا من الالتباس فانه لو بقي وقيل تفعل لالتبس بفعل المضارع
موقوفا عليه واحتج الكوفيون ايضا على ان اعراب الامر بالقياس على النهي
نحو قولك لا تفعل فانه معرب مجزوم قطعا وقد يحمل الضد على الضد فيكون امر
المخاطب ايضا معربا مجزوما كالنهي هذا تقرير حجة الكوفيين والاولى ضعيفة
لانه لو كان في حكم امر الغايب لكان يجب ان لا يحذف اللام في المخاطب منه
كما لا يحذف اللام في امر الغايب وقولهم انما حذف اللام في المخاطب لكثرة الاستعمال
قلنا لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما قل نحو احرنجم واعلوط
كما حذف النون في نحو لم يكن وقيل لم يك لكثرة الاستعمال ولم يحذفوه في
نحو لم يصن ولم يهن لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة لم يكن وقولهم افعل
متضمن لمعنى لام الامر فيقتضي كونه مبنيا لانه متضمن لمعنى الحرف والاسم اذا تضمن
معنى الحرف بني كما في اين ونظائره فكذا الفعل المضارع اذا تضمن معنى الكلام
والثانية ايضا ضعيفة لان فعل النهي انما كان معربا لوجود حرف المضارعة
فيه وبه شابه الاسم فكان معربا بخلاف امر المخاطب فانه لم يوجد فيه حرف المضارعة
ولم يوجد فيه مشابهة الاسم فافترقا ولكل واحد من الطرفين احتجاجات لا

لا تطول الكتاب بذكرها وانما ذكرنا هذا القدر منها تنبيها على متمسكهم في الاختلاف في
هذه المسألة وقد عرض لبعض الافعال ان لزمت طريقة واحدة ويسمى الجامد لان الاصل في
الافعال ان يكون لها تصرف بان يجيء منها اسم الفاعل واسم المفعول وبان يكون ماضيا
ومضارعا وامرا ونحوها وهذا هو الكثير الشايع وقد يعرض لبعض الافعال ان لا يكون
له هذا التصرف ويسمى الجامد اي يسمى غير المتصرف الجامد لانه لما كان للانشاء لزم طريقة
واحدة لان التصرف بحسب الدلالة على الازمنة والانشائي لما لم يكن له دلالة على
الزمان لم يتعرض له تصرف فمنه اي فمن الجامد فعلا المدح والذم نحو نعم وبئس والاصل
فيهما فعل بكسر العين انما قال والاصل فيهما فعل بكسر لان هذه الصيغ لما لم يكن من صيغ
الافعال ولكونهما للانشاء لم يكن لهما دلالة على الزمان فكان تقدير فعليتهما مشكلا من
حيث اللفظ والمعنى فدفع هذا الاشكال بان فعليتهما باعتبار اصلهما وهو ان اصل
نعم نعم وبئس بئس على وزن حذر فصيغته على صيغ الافعال ولما لم يكن للانشاء في
اصل كان له دلالة على الازمنة باعتبار الوضع فقد تحقق اصل فعليتهما باعتبار المعنى
وهو الدلالة على الزمان باعتبار اصل الوضع ومن حيث اللفظ لكونهما على صيغ الافعال
ولفعليتهما ادلة اخرى مثل لحوق تاء التانيث الساكنة وعملهما في المرفوع بعدهما و
لحوق الضماير في بعض اللغات اذ حكي نعما ونعموا وفيهما اي في نعم وبئس لغات كسر
العين مع فتح الفاء بوزن علم وكسرهما اي كسر الفاء والعين وسكونها كذلك اي
[illegible] سكون العين مع فتح الفاء وكسر الفاء فهذه اربع لغات اما اللغة الاولى ف
مبني على الاصل واما كسر الفاء والعين فلاتباع الفاء العين وطلب تجانس الحركتين
ثم تعرض للعين التخفيف بسكون العين اما الاولى وهو مفتوح الفاء فسكن من العين
كما في كتف وكذا الثانية وهو مكسور الفاء والعين سكن عينها للتخفيف كما في
ابل وكذا كل فعل او اسم على فعل ثانيه حرف حلق اما الفعل فنحو شهد يجوز فيه اللغات
الاربع وكذا الاسم بوزن فعل كفخذ يجري فيه اللغات الاربع ايضا وانما اختص
بان يكون ثانيه حرف الحلق لان حرف الحلق ثقيلا وكان طلب التخفيف فيه اولى
من غيره ومنه اي ومن الجامد ليس فمن يجعله فعلا اختلف النحاة في ان ليس فعل او
حرف فذهب بعضهم الى انه فعل وعليه الجمهور وقيل انها حرف واستدل على فعليته

فعلا المدح والذم

باتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها كلَيْسَت واستدل على حرفيتها بانها لا تتصرف
والاصل في الافعال التصرف وبان الفعل يدل على الحدث والزمان وهذا
لا يدل على الحدث والزمان وبانها لو كان فعلا لكان ماضيا لعدم الزوائد وليس
بماض لاتفاق الجمهور على انه لنفي الحال لا لنفي الماضي والجواب عن الاول ان
عدم التصرف لا يقدح في فعليته لانه بعروض الانشاء امتنع التصرف فيه وعن الثاني
بان الفعل قد يتجرد عن الزمان بسبب الانشاء وهذا كذلك ويدل على النفي وهو
حدث وعن الثالث انه ماض باعتبار الاصل وعروض دلالته على الحال لا ينافي
فعليته باعتبار الاصل وهو مسكّن من لَيِسَ ولم يجعل لجموده على لفظ صَيِدَ ولا هاب
لكن على لفظ ما ليس بفعل كليت ولذا لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست لما لم
يكن ليس على وزنة الافعال الماضية فقدّر ان اصله ليس كعلم ثم سكن العين فيكون
هو على زنة الافعال باعتبار الاصل ثم ذكره بعده جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال لو كان فعلا معتل العين لم يخل اما ان يعل على قياس الافعال او لا يعل
والاستثناء التالي يدل على انتفاء المقدم اما الملازمة فبيّنة واما استثناء التالي
فلانه لو لم يعل لكان حقه ان يقال لَيِس بكسر الياء كصيد البعير وان اعل كان حقه
ان ينقلب الفا لان حرف العلة المتحرك وما قبله مفتوح فكان القياس لاس كهاب
فلما انتفى القسمان انتفى فعليته فاجاب بمنع الملازمة وبمنع هذا اللازم من لوازم
الافعال المتصرفة فلا نسلم انه لو كان فعلا لما لزم الاعلال على ذلك الوجه او عدم
الاعلال بل هما من لوازم الافعال المتصرف فلذلك قال لم يجعل لجموده على لفظ صيد
ولا هاب اي لما كان جامدا لم يلزم ان لا يعل كصيد او يعل كهاب بل ورد على لفظ
ما ليس بفعل كليت تحقيقا لجموده وعلم مما تقدم ان قوله هذا المعنى لقوله ولذا اي لجموده
لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست يعني لو كان ليس على قياس الافعال لكان
كخفت واذا اتصل به الضمير البارز يقال فيه خفت بكسر الخاء فكان حقه ان يقال لِسْتُ
بكسر اللام فلما فتح دل على انه ليس على قياس الافعال المتصرفة بل هو لجموده
ورد على صيغة الحروف كليت ومنها اي ومن الجامد عسى سياتي مباحثه في باب
العوامل وفعليته للحوق الضمائر به كعسيت وعسيتما وعسيتم ونظائرها اما جموده

فلمشابهته لعل لاشتراكهما في معنى الرجاء والطمع ومنها اي ومن الجامد صيغتا
التعجب وهما ما افعله وافعل به ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد مما ليس من افعل وافعال
خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض المراد بالتعجب ما وضع
لانشاء التعجب ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد اذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا لا يخلو اما
ان يكون رباعيا مجردا وثلاثيا ورباعيا مزيدا فيهما اما الرباعي المجرد فظاهر لانه
اخذ بناء افعل لا يمكن منه الا بحذف بعض حروف الاصول وهو ممتنع واما في غيره فلانه
اما ان يحذف الزيادة او لا يحذف لم يمكن بناء صيغتي التعجب منه وان حذفت اخلّ
المعنى اذ لو بني من استخرج وحذف زوائده لقيل ما اخرجه ويشتبه بالتعجب من خرج
وقوله مما ليس من افعل وافعال ذكر النحويون بدل هذا مما ليس بلون ولا عيب
والمصنف عدل عنه الى هذه العبارة اي لا يبنيان الا من الثلاثي المجرد الذي ليس
من افعل اصله ان يعبّر عنه بافعل وافعال مخرج عنه الالوان والعيوب لان افعلّ
وافعالّ بالتشديد فيهما هو اصل افعال الالوان والعيوب قال صاحب الصحاح انما
صحت الواو في عَوِرَ لصحتها في اصله وهو اعورّ ثم حذف الزوائد الالف والتشديد فبقي
عور يدل على ان ذلك اصله مجيء اخواته على هذا نحو اسودّ يسودّ واحمرّ يحمرّ ولا يقال
في الالوان غيره وكذلك قياسه في العيوب اعوجّ واعمىّ يعني عوج وعمي وان لم يسمع هذا
كلامه ومن امثلته احمرّ واحمارّ وابيضّ وابياضّ وابلقّ وابلاقّ واصفرّ واصفارّ
واقمرّ واقمارّ من الاقمر وهو الابيض واسودّ واسوادّ واشهبّ واشهابّ واكلتّ
واكلاتّ وكذا في العيوب كاعوجّ واعورّ واحمرّ ونظائرها وانما عدلوا عن عبارة
القدماء لانهم قالوا في تعليله انما لم يبنيا من الالوان والعيوب لانهما لا يقبلان
الزيادة والنقصان فكانا بمنزلة اعضاء الشخص الثابتة كاليد والرجل فكما لا
يبنى من الاعضاء لكونها امورا مستقرة ثابتة لم يبن مما يشابهها هكذا قالوه ولم
يرتض المصنف هذا التعليل اذ الالوان قابلة للزيادة والنقصان فان السواد
والبياض وغيرهما من الالوان والعيوب قابلة للشدة والضعف وكذلك قالوا
هذا اشد بياضا من ذلك ويدل على قبوله للشدة والضعف حتى يستعمل فيه التفضيل
وان كان يتوصل اليه بنحو اشد وابلغ ونظائرهما واختار هذه العبارة لان

اصل الالوان والعيوب ان تكون على صيغة افعلّ وافعالّ بالتشديد فيهما كما ذكرنا
امثلتهما وهذا ليس بثلاثي مجرد فلا يمكن بناء الصيغتين من نحو احمرّ واحمارّ الا بعد
حذف شيء من الاصول وهو ممتنع فان قلت فعلى هذا يكفي قوله ولا يبنيان الا
من الثلاثي المجرد فان نحو افعلّ وافعالّ ليس من الثلاثي المجرد فكان مستغنيا عن
قوله مما ليس بمعنى افعلّ وافعالّ قلت انما كان يستغنى عنه لو قال مما ليس على صيغة
افعلّ وافعالّ ولم يذكر كذلك بل قال مما ليس بمعنى افعلّ وافعالّ فقد يكون ثلاثيا
مجردا وهو بمعنى افعلّ وافعالّ لا على صيغتيهما وغرضه ان يقال ضبط الامر ان العيوب و
هما افعلّ وافعالّ فلو لم يذكر هذا واكتفى بالاول لكان حقهما ان يبنيا من نحو عمي
وعمي وعور لانهما ثلاثية مجردة فذكر انه انما يبنيان من الثلاثي المجرد اذا لم يكونا بمعنى
افعلّ وافعالّ فان عور وان كان ثلاثيا كان بمعنى افعلّ وافعالّ فلو لم يذكر هذا القيد
لكان ينبغي ان يصح بناء التعجب من نحو عور واجاز الكوفيون التعجب من السواد و
البياض لانهما اصول الالوان وانشدوا اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت
ابيضهم سربال طباخ وانشدوا ايضا جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت
بني اباض وجاء في شعر المتنبي لانت اسود في عيني من الظلم وقالوا لما جاء منهما
افعل التفضيل جاء بناء صيغتي التعجب ايضا لانهما متساويان واما الاستشهاد
فضعيف لانها من ضرورة الشعر لا في سعة الكلام فيكون نادرا وقولهم لانهما اصلا
الالوان والعيوب ممنوع وبعد تسليم فدليل المنع على ما ذكرنا قائم فيهما وان كانا
من اصول الالوان ويتوصل فيما وراءه بنحو اشد وابلغ نحو ما اشد دحرجته وما ابلغ
سواده بمعنى انه قد يراد التعجب من الرباعي والمزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا فان
معنى التعجب لا ينكر فيهما فان لم يكن لهما صيغة لم يمكن التعبير عن التعجب بهذين الا وجه
قال فان التعبير عن التعجب لا يتعين ان يكون باحدى هاتين الصيغتين بل قد يتوصل
بفعل يصح منه بناء الصيغتين من نحو الشدة والقوة والكثرة والزيادة ويقال
ما اشد دحرجته واستخراجه وعماه او ما اقوى او ما ازيد او ما ابلغ ونظائرها
وقد شذ ما اعطاه وما اولاه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان ما اعطاه لم يجئ
من فعل ثلاثي بل فعله اعطى يعطي وكذا ما اولاه فعله اولى يولي فكيف بنيا من غير الثلاثي

المجرد فاجاب بشذوذهما فان قلت ذكر ان افعل لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرد
فاذا لم يمكن فكيف يجيء على الشذوذ قلت قد ذكر من قبل ان غير الثلاثي المجرد اما ان
يحذف منه الزوائد او لا يحذف فلما يحذف واذا حذف امكن بناء الصيغة غايته
انه يلتبس والالتباس لا يوجب الامتناع بل قد يقع الالتباس على الشذوذ وقد
يكون من الفاعل دون المفعول الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته اي الاصل
ان يبنيا بمعنى الفاعل لانه لو جوز بمعنى المفعول لالتبس في نحو ما اضربه في ان
المراد ما اشد مضروبيته او ضاربيته فبني من الفاعل لانه الاصل والاقرب
ومع هذا فقد جاء على الشذوذ نحو ما اشهاه وما امقته من شهيت الشيء بالكسر
اذا اشتهيته وهما في المفعول ومعنى ما افعله شيء جعله فاعلا تقديرا والفعل مسند
الى ضمير ما ثم شرع في اعراب الصيغتين فقال ما افعله اصله شيء افعله بمعنى ان ما نكرة
بمعنى شيء وافعل فيه ضمير هو فاعله يرجع الى شيء وهو معنى قوله والفعل مسند الى ضمير
ما وقيل ان ما موصولة وافعله صلته والموصول مع صلته مبتدأ والخبر محذوف
اي الذي افعله حاصل وقيل اصله ما الاستفهامية اي اي شيء احسن زيدا اي جعله
فاعلا حسنا وهذه الوجوه باعتبار الاصل بمعنى ان اصلها في الاعراب هذا لا
ان هذا المعنى مراد الآن لان معناه انشاء التعجب وما قدر في الاصل جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب فلا يكون بمعنى الانشاء وقال تقديرا اي تقدير هذا الاصل
لتصحيح الاعراب ثم نقل الى معنى التعجب وهذا الحكم مطرد وهو ان الشيء اذا نقل
من حال الى حال كان الاعراب بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه و
معنى افعل به صار ذا كذا والمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل واللفظ على الامر
والمعنى على الخبر تقديرا واحسن منه ان يكون المعنى صفة بالفعل على زيادة
الباء او صيرورة ذا كذا على التعدية ثم شرع في معنى افعل به واعرابه باعتبار الاصل
فقال افعل به صار ذا كذا وهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على انه فاعل نحو كفى
بالله شهيدا فلا ضمير في الفعل لان تقدير احسن بزيد احسن زيد لكن لفظه على
الامر والمعنى على الخبر تقديرا وهذا الاصل ايضا تقديري لان معناه احسن زيد
بمعنى صار ذا حسن كما يجيء قولهم كن فلانا اي انت فلان وكما يجيء على عكسه رحم الله

[illegible] التعجب [illegible] لان الامر [illegible] زيادة الباء [illegible] الفاعل [illegible] على صيغة الامر [illegible] الفاعل [illegible]

في انّ اللفظ خبر والمعنى امر بمعنى الدعاء اي اللهم ارحمه واما تقرير هذا الاصل بالتحقيق
اعرابه كما ذكرنا في ما افعله ثم ذكر المصنف رحمه الله انّ الاحسن والاليق ان يبقى
امر بحاله فاحسن امر ماخوذ من احسن الشيء اي جعله حسنا ووصفه بالحسن ومعنى
احسن اجعله حسنا وصفه بالحسن فالباء زائدة لان احسن الشيء يتعدى بنفسه
فكانه قيل احسنه لا احسن به ويجوز ان يكون ماخوذا من احسن الشيء اي
صار ذا حسن فمعنى احسن به صر ذا الحسن مجيئا بالباء للتعدية اي صيره ذا حسن فعلى
الوجهين صيغة الامر باقية على حاله ونقل الى انشاء التعجب وانما كان هذا الوجه
اولى لان الوجه الاول وهو قولهم معنى افعل صار ذا كذا يحتاج فيه الى تحملات
احدها اخراج الامر عن وضعه الى الخبر والثاني ادخال الباء على الفاعل و
الثالث تجريد صيغة امر المخاطب عن استتار الضمير فيه والرابع انهم نقلوا في هذا
الوجه صيغة الامر الى الخبر ثم حكموا بان الصيغة المنقولة الى الخبر مرادة ايضا
فينتقل ايضا من الخبر الى الانشاء وهذا تطويل للمسافة واما هذا الوجه الذي
اختاره المصنف فسالم عن التحملات الاربعة لبقاء صيغة الامر بحاله وعدم
ادخال الباء على الفاعل وابقاء الضمير المستتر في فعل الامر وقرب المسافة في
جعل الامر بمعنى الانشاء دون ان يجعل بمعنى الخبر ثم ينقل الى الانشاء فلذلك
كان احسن واليق ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد ولهذا لم يتصرف
في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير وفصل هذا جواب عن توهم السؤال وهو ان للقائل
ان يقول غاية ما قررتم ان هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء وهذا لا
يقتضي ان لا يتغير بحسب الضماير فان صيغ الانشاءات قد تتغير بحسب الضماير نحو
بعت بعتما بعتم مع انه للانشاء ونظايره فاجاب بان هذا الكلام جرى مجرى
المثل وحق الامثال ان لا تتغير بل تحكى على مورده الاصلي فلهذا اي فلكونه
جاريا مجرى المثل لم يتغير الجملة التعجبية عن هذا الوضع فلم يتصرف فيها بتقديم
وتاخير ولا فصل اي لا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظروف في نحو ما احسن بالرجل ان يفعل
كذا ففصل بين ما احسن وان يفعل بالظروف لان الظروف يتسع فيها ما

لا يتسع في غيرها كما اجيز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره
ونظايره من الاتساعات وقد اجيز الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان
يفعل كذا وجاز ما كان احسن زيدا لدلالة على المضي هذا شبه ايراد وهو ان
كان وقع فصلا بين ما احسن وهو ليس بظرف فاجاب بانه جوز للدلالة على
المضي فكان تقدير ما احسن في الزمان الماضي فهو على التحقيق بمعنى الظرف لان
كان تنزلت منزلة الزمان الماضي فقد رجع الى معنى الظرف تقديرا وانما احسن بكان
احسن زيدا ولم يجز ما اصبح ابرده وما امساه دفاها لان فعل التعجب لم يكن في
يدل على الزمان بعينه كما يدل الصباح والمساء عليه فلم يجز اصبح مقويا للدلالة
على الزمان المعين فلم يطابق كما يطابق كان معنى المضي الذي يدل عليه اصل فعل
التعجب واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتهما اي عن علامات الاسم والفعل لما كان
امتياز الحرف عن الفعل والاسم بقيد عدمي وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز
ان تكون علامته ايضا باعتبار قيد عدمي وهو التعري عن علامة الفعل والاسم
ثم انه اي ان الشان قد يجري بينها التاليف اما على وجه الاسناد وهو تركيب
الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما وجملة لما ذكر مفردات
الكلم قال قد اتفق بين الكلم التاليف اما اسناديا وغير اسنادي اما الاسنادي
فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فايدة يصح السكوت عليها ويسمى هذا التاليف
كلاما وجملة وقوله او ما يجري مجراهما يريد به انه قد يتالف الكلام من كلمتين فقط
كزيد قايم وقد يتالف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد نحو زيد ابوه قايم فان التركيب
من اكثر من كلمتين لكن الجملة راجعة الى المفرد اي زيد محكوم عليه بهذه الجملة فهو في حكم
المفرد اذ الاسناد انما هو بين الكلمتين في التقدير واما ما يتعلق بالمحكوم الخارج
عن الاسناد بل هو من متعلقات المسند به فالاسناد ليس الا بين المفردين في
الحقيقة ويحتمل ان يريد ان التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين وقد يكون بين
ملفوظ ومقدر نحو قم واقوم ونقوم فان الملفوظ ليس الا احد الكلمتين واما الكلمة
الاخرى فمخفية فيريد بالجاري مجرى الكلمتين ما لا يكون ملفوظا بهما كاقوم ونقوم
لكن كان الاولى حينيذ ان يقيد الكلمتين بالتحقيق حتى يكون غير الصريح مساو

والافظاهر لفظ الكلمتين انهما اعم من الصريحتين وغيرهما فيكون المطلق قسيما للمقيد
لصحة اطلاق الكلمتين على القسمين في الجملة وكان الاولى ان يقيد الافادة
بما يحسن السكوت عليه ليخرج التركيب التقييدي كغلام زيد وزيد الضارب
على الصفة لا على الخبر ولعله انما اطلق لانه حصر هذا القسم في الاقسام الاربعة
للجملة على ما سياتي وكلها يفيد ما يحسن السكوت عليه فكانه اكتفى بالامثلة
المذكورة للجملة وهي اربع فعلية نحو خرج زيد واسمية نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم
وشرطية نحو ان تكرمني اكرمك وان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده
فمتى لم يحرك يده لم يكتب وظرفية نحو ما في الدار او قد امكن زيد بمعنى حصل فيها
ثم شرع في تقسيم الجمل الى الاربع المذكورة ووجه حصر الجمل في الاربع ان الجملة
اما ان تكون في اولها ظرف او ما يقوم مقامه اولا والاولى هي الشرطية والثانية
هي اما ان يجب تقدم المسند لفظا او تقديرا على المسند اليه اولا والاولى هي الفعلية
كقام زيد وهيهات الامر واقائم الزيدان على المذهب المصنف والثانية الاسمية
نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وزيد قام وزيد في الدار وزيدان تكرمه يكرمك واما
قدم الفعلية في الكتاب على الاسمية لان الاصل في الاسناد الفعل والاصل في
المسند اليه الفاعل واما قدم الاسمية على الشرطية لان اصل الجملة ان يكتفى
فيها بمسند ومسند اليه والاسمية والفعلية كذلك واما الشرطية فلا يكتفى فيها
بل يحتاج الى الجملتين فقد يكون الجزاء اسمية وفعلية فتقديم معرفة الاسمية و
الفعلية عليها هو الواجب تقديما للجزء على الكل واما قدم الشرطية على الظرفية
لان الشرطية يتحقق صورة الجملة فيها لفظا واما الظرفية فيحتاج الى تقدير و
الظرف قد يكون بتقدير المفرد عند بعضهم فيتحقق الجملة في الشرطية اظهر فلذلك
قدمت على الظرفية هذا وجه ترتيب الجمل على ما ذكره في الكتاب وذكر في
الاسمية مثالين احدهما ان يكون الخبر فيه مفردا والثاني ان يكون جملة وذكر
في الشرطية ايضا مثالين تنبيها على ان الشرطية قد تركب عن جملتين نحو ان
يكرمني اكرمك وقد تركب عن شرطيتين كقوله ان كان متى كان زيد يكتب
فهو يحرك يده وهي شرطية وهي المقدم وتاليها جملة اخرى شرطية وهي قوله

فمتى

فمتى لم يحرك يده لم يكتب وانما لم يذكر المركب من الجملية مقدما والمتصلة تاليا وبالعكس
لانه لما ذكر الجمليتين والمتصلتين كان معرفة المركب منهما واضحة وذكر في الظرفية ايضا
مثالين احدهما ان يكون الظرف ملفوظا فيه يعني نحو ما في الدار زيد والآخر ان يكون
في مقدرا فيه نحو ما قد امكن زيد وهذا التمثيل اولى من قولهم في التمثيل بالظرفية
زيد في الدار لانه متردد بين كون الخبر مفردا وجملة للاختلاف في تقدير متعلق
الظرف واما الظرف في المثالين المذكورين في الكتاب فيتعين كونه مقدرا بجملة
لانه وقع صلة للموصول وقوله او قد امكن زيد يريد به ايضا ما قد امكن زيد ليقع الظرف
ايضا صلة ويتعين تقديره بجملة وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد
على الاضافة او زيد العارف على الوصف او ما اشبه ذلك اي من التركيبات
التقييدية ولا يسمى كلاما ولا جملة بهذا ظاهر لكن في لفظ اذ نوع حزازة اذ كان
حقه ان يقول واما ان يكون على وجه الاسناد او لا يكون على وجه الاسناد
ليكون معادلا لاما الاولى وهو قد ذكره بلفظ وقد يكون دون اما او لكن قد
ذكر المصنف في اواخر الكتاب في بحث الحروف العاطفة وسيجيء ان اما غير مكررة
اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها وانشد فيه قوله فاما ان تكون اخي بصدق
فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فلعله
جعل قوله وقد يكون عوضا عن التكرير وان لم يكن عوض التكرير متضمنا لشرط و
جزاء كما مثل به في البيت واعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب
على تفاوتها بحسب المواضع وحاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون
كلم لاختلاف اشياء معهودة فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهو الاعراب
وما فيه الاختلاف وهو المعرب وما به الاختلاف وهو العوامل وما لاجله
الاختلاف وهو المقتضي يعني ان الكلم اذا ركبت تعرض لها هيئات لازمة
من الاختلافات الحادثة بالحركات والحروف وهذه الهيئات لازمة بعد التركيب
لان سبب الاختلاف هو التركيب اما لفظا او تقديرا فحاصلها اي حاصل الهيئات
يرجع الى اختلاف اواخر الكلم لاختلاف اشياء معهودة وهي المعاني المقتضية
للاختلاف من الفاعلية والمفعولية والاضافة ويحتمل ان يريد بالاشياء المعهودة

العوامل كما قال في المفصل ويختلف آخره باختلاف العوامل والباء قريب من
اللام لان احدهما للسببية والآخر للعلية وهما متقاربان وايضا الاشياء
المعهودة اظهر في العوامل من المعاني المتخيلة المقدرة فعلى كل تقدير يلزم عدم
التشبيه اما على العلة الغائية ان جعلنا الاشياء على العوامل او على الفاعلية ان
جعلنا الاشياء على المعاني المقتضية فان قلت الفاء في فعليه يقتضي ان يكون
هذا ناشيا عن الكلام السابق وهو لا يدل على جميع العلل كما ذكرنا قلت لو
ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن العلة الاربع فكيف و
قد ذكر بعض العلل مع الكلام الاول وقوله في الاول هيئات اشارة الى
الصورة والكلم اشارة الى المادة والمواضع ايضا اشارة الى المادة اذ المراد
بالمواضع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقوله على تفاوتها اي على
تفاوت الكلم وهيئاتها بحسب المواضع اشارة الى الجمل الاربع من الفعلية
والاسمية والشرطية والظرفية ثم لما كان لكل ما يوجد من المركبات علل اربع
من الفاعلية والمادية والصورية والغائية تبين ان الاختلاف ايضا له علل
اربع اما الصورية فهي الاعراب واما المادية فهي المعرب اذ يقع فيه الاختلاف
واما الفاعلية فهي العوامل على التشبيه بالفاعل واما الغائية فالمعاني المقتضية
وهو تحقيق حسن وانا اشوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مبنية في اربعة اقسام
وجه الترتيب من الاقسام انه لما كان اعتناء النحوي واهتمامه برعاية الهيئة
وهي الاعراب كان تقدم صورة الاختلاف وهو الواجب تقديمها لما به العلة
على غيره ثم لما كانت الهيئات لا تتقوم بنفسها بل تحتاج الى محل ومادة تتقوم بها
جعل العلة المادية وهو المعرب تاليا للقسم الاول لتقوم الصورة بالمادة
واما قدم الفاعلية وهي العوامل على الغائية وهي المقتضي وان كانت الغائية
مقدمة في الذهن على الفاعلية لكنها في الوجود متأخرة فيراعى ترتيب الوجود
فقدم الفاعلية على الغائية وانما ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة
لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه القسم الاول في الاعراب ووجوهه
في الاسم الرفع والنصب والجر ويكون لفظا او تقديرا او لفظا وتقديرا بحركة

في جميع الاحوال

او حرف اي المعرب قد يكون اعرابه لفظا في الرفع والنصب والجر بحركة كزيد وقد
يكون تقديرا في جميع احواله الثلاث بحركة كعصا وقد يكون لفظا بحرف في جميع احواله
كالاسماء الستة وقد يكون تقديرا في الثلث بحرف كمسلمي القوم وقد يكون لفظا
وتقديرا بحركة كقاض فان نصبه لفظي ورفعه وجره تقديريان او لفظا وتقديرا
بحرف كمسلمي فان رفعه بالواو تقديري ونصبه وجره بالياء لفظيان فالحاصل
ان الاعراب قد يكون لفظا في جميع الاحوال اما بالحركة او بالحرف وقد يكون تقديرا
في جميع الاحوال اما بالحركة او بالحرف وقد يكون لفظا في بعض الاحوال وتقديرا
في بعضها اما بالحركة او بالحرف فهذه ستة اقسام وقوله لفظا او تقديرا يشمل
الاربعة لان التقدير بحركة او حرف وقوله او لفظا وتقديرا يشمل الآخرين لقوله
بعده ايضا بحركة او حرف فاعرابه لفظا بحركة فيما آخره صحيح او جار مجراه هذا
شروع في الاقسام الستة المذكورة فالاول وهو ما اعرابه لفظا في جميع احواله
بحركة وهو ما آخره صحيح كرجل او جار مجراه يعني ما يكون آخره واوا او ياء
ساكنا ما قبلهما كدلو وظبي فهو ملحق بالصحيح في ان اعرابه لفظي بحركة ثم ان
كان منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والا فبالضمة رفعا والفتحة او الكسرة
نصبا وجرا نحو هذا احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات اجراء للفرع على وتيرة الاصل هذا تقسيم لهذا
القسم المذكور وهو ما اعرب لفظا بحركة اي هذا القسم اما ان يتم حركاته الثلث
لفظا او لا يتم بل يحمل نصبه على جره او جره على نصبه فالتام ما يشتمل على قيدين
كونه منصرفا وكونه غير ملحق به الف وتاء للجمع فهذا يتم حركاته الثلث فان زيدا
منصرف لم يلحق به الف وتاء فقبل حركات الثلث كما ذكرنا قوله والا اي وان لم يكن
منصرفا غير ملحق به الف وتاء للجمع وانتفاء هذا المركب اما ان يكون بانتفاء
الانصراف وهو غير المنصرف او بانتفاء غير ملحق به اي يكون ملحقا كمسلمات
فذكر القسمين وقد يكون بانتفاء المجموع بان يكون غير منصرف في الاصل
الحق به الف وتاء كزينبات وحكمه حكم مسلمات فلذلك لم يذكر مثال هذا غير المنصرف

اعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وحمل الجر على النصب والملحق به كمسلمات اعرب
بالضمة رفعا وبالكسرة جرا وحمل النصب فيه على الجر كما سيأتي فيقوله اجراء للفرع
على وتيرة الاصل علة لكون اعراب جمع المؤنث غير تام ويحتمل ان يكون ايضا لكون
اعراب غير المنصرف ايضا غير تام اما الاول فلان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر
السالم على ما سيأتي وجمع المذكر ليس له الا وجهان من الاعراب فاجرى الفرع
وهو جمع المؤنث في كونه معربا بوجهين ايضا على وتيرة الاصل وان كان الاصل
معربا بالحروف واما الثاني وهو كونه علة لاعراب غير المنصرف بالوجهين فتقريره
ان غير المنصرف فرع الفعل لمشابهته له على ما سنذكره والفعل وهو الاصل
المشبه به لم يكن فيه الكسر فاجرى الفرع وهو غير المنصرف على وتيرة الاصل في
قطع الكسر عنه ويحتمل تقديره من وجه آخر وهو ان يقال غير المنصرف فرع اذ الاصل
في الاسم الانصراف وبعض اسماء المنصرف لم يتم له العلامات الثلث كجمع المذكر
السالم والمؤنث السالم والمثنى فلم تعرب غير المنصرف بالحركات الثلث اجراء
للفرع على وتيرة الاصل في كونه غير تام العلامات وانما حمل النصب على الجر في
جمع المؤنث لتكون على وتيرة الاصل ايضا وهو جمع المذكر السالم اذ قد حمل النصب
فيه على الجر لان بين النصب والجر مواخاة ليست بينه وبين الرفع لانهما فضلتان
في الكلام ولان لفظيهما يتشاركان كثيرا كما في المضمر نحو رأيتك ومررت بك واما
غير المنصرف فقد حمل فيه ايضا الجر على النصب للمواخاة المذكورة وتمام تقريره في
باب غير المنصرف واعرابه تقديرا الحركة فيما آخره الف مقصورة نحو عصا او اضيف
الى ياء المتكلم مفردا او جمعا اعرابه بحركة نحو غلامي على رأي والاعرف انه مبني و
يعضد الاول قولهم مسلماي ومسلمي بالاعراب هذا قسم آخر للمعرب بالحركة
لكنه تقديري وهو ما آخره الف مقصورة سواء كانت الف تأنيث كحبلى او
منقلبة كعصا لان الالف لا تقبل الحركة فكذا ما اضيف الى ياء المتكلم سواء
كان مفردا كغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بحركة كمسلمات اذا اضيف
الى ياء المتكلم فيقال مسلماتي ومسلمي فان اعرابه ايضا بحركة تقديرا واحترز
عن جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم بقوله جمعا اعرابه بحركة وانما كان

المضاف الى ياء المتكلم معربا لانتفاء اسباب البناء فيه وهي مناسبة ما
لا تمكن له وهو مستند اما عدم ظهور الاعراب فيه او اكتساب البناء من المضاف
اليه هو مبني والوجهان ضعيفان اما الاول فلان جميع ما هو معرب تقديرا كعصا
ونحوه بهذه المثابة وعدم ظهور الاعراب لا يوجب البناء واما الثاني فلان
الاضافة الى المضمر لو كان يوجب البناء لبني المثنى اذا اضيف الى ياء المتكلم
ولبني جمع المذكر اذا اضيف الى ياء المتكلم وهما معربان بدليل مسلماي فانه
معرب بالالف حال الرفع وبدليل مسلمي نصبا وجرا قوله مسلمي فيمنع ان يعتد
الميم فيه بالفتح والكسر ليشتمل نصب المثنى وجره ونصب جمع المذكر وجره واما
رفع الجمع فلم يستدل به لان اعرابه غير ظاهر لانه بالواو تقديرا فلا يكون فيه الا
هذا ما ظهر ولفظ المصنف يشعر بترجيح البناء المضاف الى ياء المتكلم ووجهه
غير ظاهر سوى ما ذكرناه وزيفناه ولعل مراده انه اشبه لا انه ارجح و
لذلك قال والاعرف انه مبني ولم يقل والاظهر وبه يشعر لفظ في التعليق
والاكثرون على انه مبني لكن فيه نظر اذ قال صاحب المغني وغيره وذهب
انه مبني فكونه مذهبا للاكثر محل نظر ومنه اي ومما اعرب تقديرا ما فيه
اعراب محكي جملة منقولة كانت او مفردا نحو تأبط شرا وقول اهل الحجاز
من زيدا في الاستعلام ممن يقول رأيت زيدا ونحو خمسة عشر علما لمحل انما
يجعل منه فيمن يبقيه على الفتح يعني ان كل اسم كان معربا في الاصل وحكي
ذلك الاعراب فاعرابه تقديري سواء كان في الاصل جملة ونقل الى العلم كتأبط
شرا فكان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى المضمر
وشرا مفعول تأبط وهذه الجملة باعتبار الجملية لا اعراب لها اما اذا نقلت
وجعلت علما فكل واحد من جزئيه بمنزلة الزاي من زيد وهو اسم علم كبعلبك
فكان حقه ان يعرب كما يعرب بعلبك بالرفع وغيره فكان حقه ان يعرب تأبط
شرا ويقال جاءني تأبط شر لكن لما كان اعرابه محكيا على لفظ الجملة للدلالة
على القصة في الاصل وكان شرا منصوبا بالمفعولية فلم يمكن اعرابه
لفظا لتعذر اعرابين لفظيين على كلمة واحدة فاعرب تقديرا لتعذر الاعراب

لزم

لفظا وكذا زيدا في من زيدا فان نصبه لحكاية النصب في المفعول رأيت لم
يمكن اعرابه لفظا فجعل اعرابه تقديرا وستأتي مباحث من زيدا في الحكاية
مستوفاة ان شاء الله تعالى وحده فان قلت فما الفرق بين اين وكم ومنذ
ونحوها من الاسماء المبنية وبين هذه حيث جعل اعراب تلك المبنيات محليا
واعراب هذه تقديرا قلت الفرق ان المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب فيها
لقيام علة البناء في الحال بخلاف المحكيات نحو تأبط شرا فانه لما نقل سمي
العلمية لم يبق علة البناء فيه فكان اعرابه لازما وتعذر لفظا فيجب ان
يقدر فيه الاعراب وكذا زيدا في من زيدا معرب لا موجب للبناء فيه واعرابه
اما لفظي او تقديري وتعذر اللفظ فتعين التقديري فلذلك قال المصنف
ما فيه اعراب محكي اي كان الاسم معربا في الاصل بخلاف المبني فان اعرابه
محلي لامتناع كون الاعراب فيه لفظا وتقديرا مع قيام موجب البناء واما
نحو خمسة عشر اذا جعل علما ففيه وجهان احدهما ان يعرب لفظا ويقال جاءني
خمسة عشر بضم الراء ورأيت خمسة عشر لان علة البناء كانت تضمنه لحرف
العطف وانتفت هذه العلة بجعله علما ففيه وجود الكلمتين امتزاجا فصار
بمنزلة بعلبك فاعرب مثله والثاني ان يكون معربا تقديرا اما اعرابه فلانتفاء
موجب البناء لما ذكرنا واما التقديري فلانه قبل التسمية كان مبنيا و
اذا نقل ينبغي ان يحكى البناء ~~لما ذكرنا واما التقديري فانه قبل التسمية~~
ايضا كما يحكى الاعراب في المنقولات وحكاية البناء مانعة من اعراب لفظا
فكان اعرابه تقديرا فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا
وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت كان الواجب
في الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في خمسة عشر
جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه حينئذ يترك بناء الى اعراب بخلاف
تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل من اعراب فيحتمل ان يجوز العدول عن
البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر يفوت به
الحكاية واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاءني

القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان ورأيت القاضي بالفتح وقوله جاء الآن
ايضا هذا هو قسم آخر من الاقسام الستة للمعرب وهو ما اعرب بالحركة لفظا
في بعض احواله وتقديرا في بعضها كالمنقوص وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها
وانما جعل في الرفع والجر تقديرا لثقل الضمة والكسرة على الياء واعرب لفظا
في النصب نحو رأيت القاضي لخفة الفتحة على الياء فان قلت لو كانت الفتحة غير
مستثقلة على الياء لما قلب الياء في رمى الفا لخفة الفتحة كما ذكرت قلت ليس
علة قلب الياء الفا في رمى استثقال الفتحة على الياء بل توالي المثلين وهو
كون الياء مفتوحة مع فتحة ما قبلها والمنقوص مفتوح لكن ما قبله مكسور و
توالي المثلين يوجب ثقلا وانتفى في قاضي فلذلك لم يتلفظ بالفتحة في رمى وانما
مثل بالمنقوص المعرف باللام مع ان حكم غير المعرف حكمه ايضا في الاعراب اللفظي
والتقديري نحو جاءني قاض ومررت بقاض ورأيت قاضيا لان الغرض ذكر سكون
الياء في الرفع والجر وفي المعرف باللام والمضاف ايضا يبقى الياء في
الحالتين ساكنة لفظا واما في النكرة فيسقط الياء لفظا فيكون السكون مقدرا
على الياء المحذوفة فاراد ان يصرح بالياء لفظا فكان التمثيل بالمعرف اولى
وقوله وجاء الاسكان ايضا في حال النصب حتى قيل انه من احسن الضرورات
نحو كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقوله ولو ان
واشي باليمامة داره وداري باعلى حضر موت اهتدى ليا وقوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا
لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا وكما في المثل اعط القوس باريها ونظائره ولما
كان الاسكان كثيرا في الكلام قال المصنف وقد جاء ولم يقل وقد يجيء لئلا يوهم
التقليل واعرابه لفظا بحرف في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم وهي ابوه
واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا و
بالياء جرا في الاكثر هذا قسم آخر من اقسام المعرب وهو ما اعرب لفظا في جميع
احواله بحرف وهو اقسام احدها الاسماء الستة بشرط كونها مضافة الى غير ياء
المتكلم احترز بقيد فيما اذا كانت مفردة نحو اخ واب فان اعرابها بالحركات لفظا
وبقوله الى غير ياء المتكلم عما اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو ابي واخي فان اعرابه

الاسماء الستة

بالحركة تقديرا او يكون مبنيا كما ذكرنا في غلامي واراد بالاسماء الستة غير المصغرة
والمكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ مثل بالحكم واما قال حموها لان الاحماء
اقارب زوج المرأة فيكون مضافا الى النساء اذ حموها معناه اقارب زوجها
واما قال في الاكثر اي اعرابه بالحروف على الوجه المذكور هو مذهب الاكثر وفيه
اختلافات كثيرة بين النحاة وفيه لغتان اخريان احداهما اعرابها بالحركات قياسا
على حالة الافراد قال الشاعر شعر سوى ابك الادنى فان محمدا علا كل شيء يا ابن عم محمد
اذ لم يقل سوى ابيك بل اعرابه بالحركة واللغة الثانية جعلها بمنزلة المقصور
بالعادة لانها قال الشاعر شعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها شعر
حيث لم يقل وابا ابيها وروى بعضهم في المثل مكره اخاك لا بطل على هذا اللغة
وانما اعربت بالحروف مع ان اصل الاعراب بالحركات لتكون توطئة للتثنية
والجمع لتكون في الاصول شيء يجري على منهاج الفروع او لانها اشبهت التثنية
والجمع في التكثير لتوقف معانيها على الاضافة فاعربت بالحروف قياسا عليهما
هكذا ذكروا الاقوى التمثيل بالوقوع في امثال ذلك وفي التثنية ويلحق بها
اثنان وكلا مضافا الى مضمر فانها بالالف رفعا والياء نصبا وجرا قوله في
التثنية معطوف على قوله في الاسماء الستة اي هذا النوع ايضا معرب بالحروف
لفظا لكن لم يتم لها الحروف بل حمل النصب فيه على الجر كما سياتي في الجمع الصحيح
قوله ويلحق بها اثنان افرده بالذكر لان لفظ اثنان ليس مثنى اذ ليس
له مفرد الحق باخره الف ونون لكن لما كان معناه معنى المثنى ولفظ يشبه به
لفظ المثنى الحق به في الاعراب بالحروف وكذلك كلا ملحقا بالمثنى لكون لفظ مفرد
لكن معناه معنى المثنى اذ لا يوكد به الا مثنى وقيد بقوله مضافا الى مضمر اذ لو
كان مضافا الى مظهر لكان اعرابه تقديرا في الاحوال الثلث تقول جائني كلا
غلاميك ورأيت كلا غلاميك ومررت بكلا غلاميك وفي الجمع الصحيح ويلحق به
اولو وعشرون واخواته فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا واما قال
ويلحق به اولو لان لفظها ليس جمعا بل معناه الجمع وعشرون واخواته الى التسعين
كذلك اي ليس جمعا بل هو ملحق بالجمع الصحيح واما اعرب المثنى والجمع الصحيح بالحروف

لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والمثنى والمجموع فرعا الاحاد
فمن سبب ان يكون الفرع للفرع واما تعين كل واحد بحرف فعلته مذكورة في
الكتب المشهورة وعرضنا من كتبه هذه الحواشي حل لفظ الكتاب فلذلك لا نطول
في البسط في التعليقات وحمل النصب على الجر فيهما لما ذكرنا من المواخاة بين النصب
والجر واعرابه تقديرا بحرف في الجمع المذكور اي الجمع الصحيح مضافا لما قبله ساكنا
بعده نحو جائني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم هذا
قسم آخر من اقسام الستة وهو ما اعرب تقديرا بحرف في احواله الثلث فان
الجمع في المثال المذكور اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكن الواو والياء
سقطت من اللفظ بملاقاة الساكن بعدهما وهو اللام في القوم فالحرف الذي هو
الاعراب غير ملفوظ به فهو معرب تقديرا بالحرف اذ لا اعتبار بالخط بل المعتبر هو
اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء قوله لما قبله ساكنا بعده يشمل اي ساكن
كان من نحو لام التعريف والاسم الذي اوله همزة وقيل جائني صالحوا ابنك
ورأيت صالحي ابنك ومررت بصالحي ابنك فلو لم يلاق ساكنا كقولك صالحو بلدك
كان الواو والياء ملفوظا بهما فيكون معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه و
كذا الاسماء الستة بين ان الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي ايضا معربة
بالحروف تقديرا نحو هذا ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت بابي البشر وكذا ما
يحكى من التثنية فمن يجوز فيه قول من يقول دعني من تمرتان كان قائلا قال لي
انا ان تمرتان وقال آخر دعني من تمرتان فحكاه على لفظه فان اعرابه بياء مقدر
وانما الظاهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي دعني مما تلفظت به
وهو قولك تمرتان وقوله منه اي مما يحكى من التثنية واما قال فمن يجوز لانهم
ذكروا في الاستفهام عن النكرة بلفظ من وان فيه لغتين الفصيحة حذف النكرة
بعدها والحاق العلامة بمن كما اذا قال جاء رجل فيقول منو واذا قال رأيت
رجلا يقول منا على ما سيأتي واللغة الضعيفة اعادة النكرة بان قال من
رجلا قياسا على حكاية الاعلام في من زيدا وعلى هذه اللغة قول بعضهم الحكى
قرشيا فقال لست بقرشيا وقول آخر عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان
ن

وقام بحثه سيأتي بلجز ان شاء الله تعالى واعرابه لفظا وتقديرا بحرف في
التثنية اذا اضيفت ولاقاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا ابنك ورايت ثوبي
ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك اي بكسر الياء فيهما وفي الجمع مضافا الى ياء
المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة
عن الواو ومخالفا لها اي بخلاف الياء في النصب والجر هذا قسم آخر من الاقسام
الستة وهو ما اعرب بالحرف لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعض كما مثل
به فان قولك ثوبا ابنك في الرفع اعرابه بالالف والالف ساقط بالسكون
بعدها فهو معرب تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر فان اعرابهما بالياء
والياء باقية لفظا وان كثرت السكون بعدها فاعرابه بالياء لفظا وهو
ظاهر وقوله في الجمع مضافا الى ياء المتكلم اللام في الجمع للعهد اي الجمع
المذكور نحو مسلمون فانه اذا اضيف الى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياء و
كسر ما قبل الياء فظاهر ان حال الرفع لا واو فيه لفظا لانقلابها ياء واما في
حال النصب والجر فالياء باقية لفظا لكنها مدغمة في ياء المتكلم والادغام لا
يخرج الياء عن حقيقته وسكونه فالياء الى كنه التي بها الاعراب باقية لفظا
واما وجوهه اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب والجزم
وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات فان يضرب
موازن لضارب وللاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال ولوقوعه
موقعه فلهذه المشابهات اعرب الفعل المضارع لكن الحق المضارع بالاسماء
في الرفع والنصب دون الجر بل ابدل عنه الجزم لان الجر انما يكون بحرف الجر
او بالاضافة ولا مجال لهما في الفعل كما مر والجزم يناسب الجر لان الجر اثقل
من الرفع والنصب والجزم عبارة عن عدم الحركة او الحرف والفعل ثقيل
وانما اعرب ايضا بوجوه ثلاثة لكونه تام المشابهة بالاسماء فاستحق الانواع
الثلاثة مثلها فالرفع يكون بالضمة لفظا فيما كان آخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع
بارز نحو يضرب ثم شرع في بيان موارد وجوه الاعراب اما الرفع فيكون بالحركة
وبالحرف اما الحركة فبالضمة وهو اما لفظا او تقديرا اما اللفظي فانما يكون فيما كان

آخره صحيحا الذي ليس فيه حرف علة غير ملحق به ضمير مرفوع بارز وهذا المجموع انما يصدق
بان لا يلحق به ضمير كيضرب زيدا والحق به ضمير غير مرفوع كيضربه او بان يلحق به ضمير مرفوع
لكنه غير بارز كزيد يضرب وانما اعرب بالضم لان اصل الاعراب ان يكون بالحركات
والاصل في المضارع ان لا يكون ملحقا به شيء فناسب ان يكون الاصل للاصل
او تقديرا عطف على قوله لفظا اي الرفع يكون بالضمة تقديرا فيما كان آخره معتلا
كذلك اي غير ملحق به ضمير الموصوف نحو هو يغزو ويرمي ويخشى واخرج به عما اذا الحق
به ضمير المذكور نحو يغزوان ويرميان ويخشيان فان اعرابه لفظي لا تقديري كما سيأتي
مثل بثلاثة امثلة للمعتل لان المعتل اما ان يكون آخره واوا او ياء او الفا و
كان اعرابه تقديرا لان حرف العلة لا يقبل الحركة لفظا كما ذكر في الاعلال وبحرف
عطف على قوله بالضمة اي الرفع يكون بحرف لفظا فيما اتصل به الف الضمير او واوه
او ياؤه نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين
لما فرغ من الاعراب بالحركة لفظا وتقديرا شرع في الاعراب بالحرف ولا يكون
الا لفظيا لان الحرف الذي به الاعراب هو النون في الافعال ولا يكون تقديريا
وانما اعرب بالحروف اذا اتصل به الف الضمير او واو الضمير او ياء الضمير كما في الامثلة
المذكورة فان اعرابها بالنون في حال الرفع ولذلك يسقط في النصب والجزم كما
سيأتي واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير
نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو وبعض النصب قد يكون بالحركة لفظا وقد يكون
بالحركة تقديرا اما اللفظي فهو في ما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير واحترز به عما آخره الف
نحو يخشى فان نصبه وان كان بالفتحة لكنه تقديري واحترز عما اذا اتصل به الضمير نحو لن
يغزوا فان نصبه ليس بحركة بل بحذف النون واللام في الضمير للعهد اي واو الضمير
وياؤه والفه كتفعلون وتفعلين وتفعلان ومثل بالصحيح وبالمعتل بالياء والواو
فان قوله ما في آخره غير الف يصدق بان لا يكون آخره معتلا كيضرب او معتلا بالواو
والياء وهذا الاعراب قياسي لانه بحركة لفظية وقد جاء الاسكان في المعتل نحو
جئ تلاقي محمدا فمن روى واوله فالبيت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفي حتى تلاقي محمدا
يروى حتى تزور محمدا ولا استدلال فيه ويروى حتى تلاقي محمدا بسكون الياء مع انه

جهة الفتحة وهو نظير ما ذكرنا في الاسماء المتمكنة في حال النصب كما في قوله ولو
أنّ واش ونظائره كما سبق ولا ارثي من قولهم رثيت له اي رققت له ورحمته اي
لا ارحم الناقة من كلالها واعيائها تعبها يعني لا ارحم ضعفها واعياءها بل اوجعها
واغذّ بها حتى تلاقي نبي محمدا صلى الله عليه وسلم والشعر للاعشى من قصيدة مشهورة
اولها الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا او تقديرا فيما
الف نحو لن يخشاها فرغ من النصب اللفظي بالحركة ثم شرع في النصب التقديري و
ذلك فيما آخره الف نحو لن يخشاها وانما مثل به مع الحاق الضمير دون قوله لن يخشى مع
صحة التمثيل به ايضا لانه اظهر في ثبوت الالف لفظا بخلاف لن يخشى فانه قد يسقط
بملاقاة ساكن وحينئذ لا يظهر الالف لفظا فلذلك مثل به وبالحذف في الافعال
نحو لن يفعلا واخواته قوله وبالحذف عطف على قوله بالفتح اي النصب قد يكون
بالفتح اما لفظا وتقديرا كما ذكرنا هما وقد يكون بحذف علامة الرفع وهو في الافعال
الخمسة المذكورة التي اتصل بها الف الضمير او واوه او ياؤه كما ذكرت في نحو لن يفعلا
فان نصبه بحذف النون وكذا اخواته نحو لن تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي لما كان اعراب
المضارع بمشابهة الاسم وكان الاسم معربا بالحركات وبالحروف وكان اصل الاعراب
بالحركات جرى المضارع على ذلك المنهاج فاعرب بالحركة في المفرد نحو لن يضرب كالمفرد
في الاسماء نحو زيد واعرب بالحروف فيما الحق به الضمير المذكور على قياس المثنى والجمع
في الاسماء فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وكذا البواقي وتفعلين اعرب
بالحروف وان لم يكن مثنى ولا مجموعا لكونه مشابها لهما في الاسماء من حيث الحروف
ضمير آخره فتفعلين كتفعلان وتفعلون فشاركهما في الاعراب بالحرف واما الجزم
فقد يكون بالاسكان فيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب وبالحذف في الافعال
الخمسة نحو لم يفعلا واخواته وفيما اعتل آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ثم شرع في
الجزم ولما كان الجزم عبارة عن القطع فالمقطوع المحذوف اما حركة او حرف اما الحركة
ففيما آخره صحيح ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب فان جزمه بالاسكان وهو قطع
الحركة عنه واحترز بقوله صحيح عن المعتل فان جزمه بحذف الواو والياء والالف
كلم يغز ولم يرم ولم يخش كما ذكرنا واحترز بقوله ولم يتصل عما اذا اتصل به الضمير المذكور

وهي الافعال الخمسة

وهي الافعال الخمسة فان جزمها بحذف الحرف الذي كان علامة الرفع وهو النون
كلم يفعلا واخواته وهو واضح الا ما شذ من نحو لم يهجو لم تدع ونحو الم ياتيك والانباء
ونحو ولا ترضاها ولا تملق حيث قد شذ اثبات الواو والياء والالف في حال الجزم
في الابيات الثلاثة فالاول مثال لاثبات الواو واوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع اي لم تهجو بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو لانك اتيت
قبل الاعتذار وآخر الثاني بما لاقت لبون بني زياد والشعر لقيس بن زهير وما
بعده ومحبسها على القرشي تشرى بادراع واسياف حداد ومحبسها عطف
على فاعل ياتيك وهو ما لاقت والباء زائدة او الفاعل اللبون اي خبر اللبون
ويجوز ان يكون فاعل ياتيك الانباء وما لاقت موضعه نصب واللبون هاهنا
لابل ذات اللبن والقرشي عبدالله بن جدعان وتشرى اي تباع وقصته ان الربيع
اخذ من قيس درعا فاخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع فحملها الى مكة وباعها واشترى
من ابن جدعان بها سلاحا وبنو زياد هو الربيع واخوته وقوله والانباء تنمي جملة
اعتراضية واول الثالث اذا العجوز غضبت فطلق الاستشهاد في ولا ترضاها
حيث اثبت الالف في حال الجزم لان النهي للنفي فكان حقه لا ترضها من ترضيته
وارضيته واسترضيته اي لا تطلب رضاها وقد يقال الاعراب صحيح وغير صحيح

الاعراب

فالصحيح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل كما ذكر وغير الصحيح ان تكون الكلمة
موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك في المضمر لا غير هذا بحث غريب وهو
تقسيم الاعراب الى الصحيح وغير الصحيح اما الصحيح فظاهر واما غير الصحيح فذكر انه حيث
تكون الكلمة موضوعة في الاصل لمرفوع او منصوب او مجرور وذلك لا يكون الا في
المضمر فان نحو انت موضوع لمرفوع واياك لمنصوب وبك موضوع لمجرور ولكن هذا
كلام غير محقق فان المبني هو ما ناسب مبني الاصل والمضمر كذلك واختلاف الصيغة
في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق البين وان
اختلف صيغة المرفوع والمنصوب والمجرور والمصنف ايضا ذكره بلفظ قد يقال
على التعليل والمجهول وقوله على وجه مخصوص من الاعراب فيه نظر لان الوضع على وجه
مخصوص مسلم اما كونه للاعراب فهو اول المسألة ووضع الواضع لا يدل على انه معرب

وله اعراب بل المعلوم انه موضوع لمرفوع او لمنصوب او لمجرور وهو ما وضع لمتكلم
او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا تحقيقا او تقديرا او معنى او حكما جزء الضمير
ما ذكره واحترز بقوله وضع عما اذا اطلق مظهر نحو يا زيد واراد به المتكلم او
المخاطب او غايب فانه ليس بضمير لان اللفظ غير موضوع لهما وان اطلق عليهما وقيد
الغايب بتقدم الذكر اذ شرط الغايب ذلك ثم قسم تقدم الذكر الى انواع احدها
التقدم اللفظي التحقيقي كزيد يضرب والثاني التقدم اللفظي التقديري كضرب غلامه
زيد فان الضمير يرجع الى زيد وهو لفظ لم يتقدم تحقيقا بل تقديرا اذ الفاعل حقه التقدم
والثالث التقدم المعنوي نحو من صدق كان خيرا له فان الضمير في كان لا يرجع
الى لفظ تقدم تحقيقا او تقديرا اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه اصلا بل المرجوع
اليه هو المصدر المدلول عليه بلفظ صدق فهو من حيث المعنى كالمتقدم ففي الاولين
كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا في الكلام لكن تقدمه تحقيقي او تقديري واما
في الثالث فاللفظ المرجوع اليه وهو الصدق غير مذكور بعينه اصلا بل وجوده
مقدر في الفعل والرابع التقدم الحكمي كما في ضمير الشأن على ما سيأتي نحو
ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه هذا مثال للتقدم اللفظي
التحقيقي اي الضمير في حتفه يرجع الى الجبان وكذا في فوقه وكذا في يحمي وانفه وروقه
فعنه استشهد ذات خمس الحتف الهلاك اي الجبان هلاكه من فوقه لان التحرز
عما ينزل من جهة السماء غير ممكن ويأتيه من حيث لا مدفع له قبله لقد حسوت الموت
والذوق مقدمة الحسو معناه اني وطنت نفسي على الموت قاله عمرو بن امامة عند ما
قصدته قبيلة مراد ويضرب به المثل في قلة نفع الحذر من القدر ونحو على اهلها تجني براقش
هذا مثال للقسم الثاني وهو التقدم التقديري فان الضمير في اهلها يرجع الى
براقش وهو اسم كلبة وهو في التقدير متقدم لان على اهلها جار ومجرور وهو متعلق
بالتقدير تجني براقش على اهلها فهو متقدم تقديرا واصل المثل ان براقش سمعت
وقع حوافر دواب فنبحت فاستدلوا بنباحها على القبيلة فاستباحوهم و
عادت لعترها لميس هذا ايضا مثال للتقدم التقديري ولذلك لم نعد لفظة نحو بل
عطفه على المثل قبله تنبيها على انهما مثال لقسم واحد العتر بالكسر الاصل واللام

معنى الى نحو عادوا لما نهوا اي الى ما نهوا عنه ولميس اسم امرأة يضرب لمن يرجع الى
عادة سوء تركها فلميس فاعل عادت وهو مقدم تقديرا ونحو هو اقرب للتقوى
هذا مثال للتقدم المعنوي كما شرحناه وقبله اعدلوا فهو يرجع الى العدل وهو غير
مذكور في الآية بل هو مقدر في الفعل لدلالته على المصدر وهو العدل ونحو ولابويه
هذا ايضا مثال للتقدم المعنوي اي لابوي المورث ولفظ المورث لم يتقدم بل
دل عليه سياق الكلام وانما عاد لفظ ونحو مع انهما مثالان لقسم واحد كما ذكرنا
من قبل لاختلاف المثالين ههنا اذ ما هو المرجوع اليه تقدم لفظا ولا تقديرا بل
دل عليه سياق الكلام من غير لفظ وهو قوله ولابويه فميزه بهذا الفرق ونحو قل
هو الله احد هذا مثال للقسم الرابع وهو التقدم الحكمي اذ هو ضمير الشأن ويرجع
الى الحكم الذهني المتعقل قبل الجملة فالمرجوع اليه غير مذكور لا لفظا ولا ما يدل عليه بل
هو متقدم باعتبار التعقل والحكم كما سيأتي في ضمير الشأن ان شاء الله تعالى المتصل
اي فالضمير متصل ان لم يستقل في التلفظ كالتاء من ضربت والا اي وان استقل
في التلفظ فهو منفصل والمتصل اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمنفصل اما للمرفوع
او المنصوب دون المجرور وانما لم يوضع للمجرور منفصل لان المنفصل انما يحتاج اليه
في المرفوع والمنصوب لوجوه لا توجد في المجرور وهي جواز الابتداء بالمرفوع و
المنصوب دون المجرور ووجودهما دون عامل لفظي ووجودهما مع الفصل وهذه
الامور لا توجد في المجرور فلذلك لم يوضع له منفصل فالاول يعني المتصل المرفوع
نحو ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتن هذا في الماضي واما في المضارع فهو
في قوله وتضربين لا تضربن يعني تضربين تضربان تضربن هذا في المخاطب واما في
الغايب فهو في قوله وزيد ضرب منويا فيه الى ضربن يعني ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن والثاني يعني المتصل المنصوب ضربني وضربنا وضربه الى ضربهن وضربك
الى ضربكن وهو واضح والثالث يعني المتصل المجرور غلامي وغلامنا وغلامه الى
غلامهن وغلامك الى غلامكن وهو ظاهر ولفظا المنصوب والمجرور سواء الا ان
المتكلم المنصوب يلحق بما اتصل به قبله نون صونا له من الكسر في لفظا المنصوب
المتصل والمجرور سواء فضربني وضربنا مثل بي وبنا وضربه الى ضربهن مثل به الى

وضربت الى م

بمن وكذا ضربك الا ضربكنى مثل بل الى بكنى ثم استثنى الضمير المتكلم للمنصوب المتصل فانه قد يلحق نون بما اتصل به دون المجرور فيقال ضربنى ولا يقال غلامنى محافظة للفعل ونحوه عن الكسر الذى هو اخو الجر بخلاف الاسم فانه لا يمتنع فيه الجر قوله قبلها اى قبل المتكلم المنصوب فالضمير يرجع الى فاعل اتصل الراجع الى المتكلم المنصوب واما قال ما يشمل الفعل نحو ضربنى والحرف كاننى والاسم كلدنى وانما قال بهو صاحب المنفصل من اخى الجر الكسر ولم يقولا من الجر او الكسر اما الجر فلانه علم للمضاف اليه وقد سبق انه من خواص الاسماء فيعلم ان الجر لا يدخله ولحوق الضمير ليس موجبا لدخول الجر الذى هو علم المضاف اليه على الفعل بل يوجب دخول الحركة الكسرة فيستغنى عنه واما لم يقل من الكسر لان فى هذه العبارة تنبيها على علة امتناع الكسر لان الكسر اخو الجر وقد ثبت امتناع الجر فليمتنع الكسر للامتناع المذكور فان قلت لفظ الكسر ايضا قد يدخل الفعل نحو كل لم يضرب الرجل فلم لم يدخل اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو ضربنى ويضربنى قلت لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم استقلاله فلو دخل الكسر لكان لازما بخلاف لم يضرب الرجل فان الرجل اسم مستقل لفظا بخلاف الضمير المتصل فالكسر الداخل بسببه عارض فيتبين من الكسر اللازم دون الكسر العارض فان قلت دخل الكسر فى انت تضربين مع اللزوم فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا عنه قلنا تضربين ليس وزان تضربى لو يجوز لان الياء فى تضربين فاعل فهو كالجزء من الفعل فالكسر كانه لم يدخل على اخر المضارع لان الفاعل كالجزء من الفعل فالكسر كانه وقع حشوا الا اخرا لان اخر الفاعل الذى هو كالجزء بخلاف تضربى فان الياء ضمير منصوب والمنصوب ليس كالجزء من الفعل فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على اخر الفعل لان المفعول ليس كالجزء وجاز حذفها مع نون الاعراب ومع ان واخواتها الا ان مع ليت ضعيف لا فى الشعر اى جاز حذف نون الوقاية اذا اتصل بالفعل نون الاعراب كما فى الافعال الخمسة المذكورة نحو يفعلان وتفعلان الى اخرهما لانك اذا قلت فى يفعلون بعدما اتصل به الضمير المنصوب يفعلوننى لم يدخل الكسر على الفعل بل على النون وهو غير ممتنع فجاز يفعلوننى محافظة على فتح النون وجاز يفعلونى بحذف نون الوقاية وكذلك يجوز الوجهان فى ان واخواتها وهى ان وكان ولكن ولعل

لانه استغنى ليت وحده واما جواز الحاق النون فيها فلليعة فلا على فتحتها لانها مشابهة للفعل الماضى فتصان عن الكسر كما صين الماضى عنه واما جواز حذفها فانها ليست افعالا ولوجود النونات فلو لحق به نون الوقاية لاستثقلت واما لعل فلان فى بعض لغاتها لعن فالحقت اللام بالنون واما ليت فحذف النون فيه ضعيف اذ لا يجتمع فيه النونات فبقى فيه الامر مستحق الصون عن الكسر من غير وجود استثقال النونات ولا يجى حذفه فى سعة الكلام بل قد جاء فى الشعر كقوله كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى ولا كذلك فى المجرور الا فى لدن وقط وقد ومن وعن اى الضمير المتكلم المنصوب يلحق بما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا بخلاف الضمير المجرور نحو لى وغلامى فانه لا يلحقها نون الوقاية لعدم امتناع دخول الكسر على الحرف والاسم ثم استثنى اسماء وحروفا اتصل بها ضمير مجرور والحقت باواخرها نون الوقاية ايضا نحو لدن وقط وقد فيجب فانها اسماء مبنية على السكون فحوفظت على سكونها بادخال نون الوقاية وكذا حرفان وهما من وعن الحق بهما نون الوقاية فقيل منى وعنى بالتشديد محافظة على سكونهما وجاز الحذف وهو ضعيف اما فى لدن فقد قرئ من لدنى عذرا بتشديد النون على ادغام نون لدن فى نون الوقاية وقرئ بتخفيفها على حذف نون الوقاية واما قد فقد جاء الحذف فيه ايضا فى الشعر نحو ليس الامام بالشحيح الملحد قدنى من نصر الخبيبين قدى اى حسبى واما من وعن فجاز حذف نون الوقاية عنهما ايضا فى الشعر وهو انها السائل عنه وعنى لست من قيس ولا قيس منى واما قط فقد ذكر فى الصحاح قطنى وقطى وقط ولم يات فى الاستشهاد ذات غير قوله امتلاء الحوض فقال قطنى والرابع اى المرفوع المنفصل انا نحن هو وجاز حذف الواو والياء من هو نحو فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اى فبيناه هو يشرى اى يبيع ورخو الملاط اى سهل الجنب املسه وعند البصريين هو وهى اسمان بكمالهما وعند الكوفيين الهاء هى الاسم وحدها والواو والياء اشباع الحركة تقوية للاسم واستدلوا بالبيتين ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز حذف الواو والياء من غير تنبيه على الخلاف فكانه اكتفى بجواز حذفهما على انهما

جابر اذ قال ليتى

يلحق بما اتصل

تميمى

احسن

مهلا رويدا قد مليت بطنى

حذف الياء كخلاص

جلّ

لانه استغنى

من الكلمة كما هو مذهب البصريين وذكر ابو محمد السيرافي في شرح ابيات
الكتاب ان هذا البيت انشده ابو الحسن الاخفش بالباء من نخبت وانشد
معربيتا آخر بالراء وهو والعاقبات تذود وبيتا آخر بالميم وهو اذا قام يبتاع
والقصيدة لامية قال ابو محمد الاعرابي انها للمخلب الهلالي واولها وجدت
بها وجد الذي ضل نضوه بمكة يوما والرفاق نزول
ويح تقاضيا بالتراب حنول اتى صاحبيه بعد ما ضل سعيه بحيث تلاقت عامر وسلول
فقال اجلا رحلي ورحلكما معا فما لا اذ كل السياه تقول فقال اجلاني و
منزلة والعاقبات تذول تشكل من حليلة الحباء وفقده اذا قام يبتاع الركاب
الى قوله فيتباه يشترى رحله فقال قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول وكذا الياء من هي
اي وجاز حذف الياء من هي نحو دار لسلمى اذ هي من هواكا من اذ هي واوله
هل تعرف الدار على تبراكا بكسر التاء وهو موضع اي هي وانت اي انتي
هذا عطف على قوله انا نحن هو والخامس هو المنصوب المنفصل اياي ايانا
اياه الى اياهن واياك الى اياكن وهذا ظاهر واللواحق بايا حروف دوال
على احوال المرجوع اليه على اسند المذاهب ونحو اياه واياي الشواب مما
لا يعتد به وكذا اللواحق بان اجماعا اختلف النحاة في ايا ولواحقها على
اقوال سبعة فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى ان الاسم الضمير ايا وما
ما يتصل به حروف تدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغائب
وذهب الخليل الى انها اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وذهب المبرد
والسيرافي الى انه اسم مبهم مختص اضيف بالاضافة وذهب الزجاج الى انه
اسم ظاهر خص بالاضافة الى المضمرات وذهب قوم من الكوفيين الى ان
ما بعد ايا وايا دعامة لها تعتمد عليها وذهب آخرون من الكوفيين الى ان
الكلمة بكمالها اسم مضمر وذهب الخليل في قول آخر الى انه اسم مظهر ناب
مناب الاسم المظهر وكل من الاقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف
بين النحاة ومذهب الجمهور وجهان احدهما انها بمنزلة ضمير المنصوب المتصل في
الدلالة على المفعولية نحو ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياي واذا

تقرر

ثبت استعمالهم بحراتها فيها لان الضمائر لا تضاف واذا امتنعت اضافتها
تعين حرفية ما بعدها كما في انت وانتما وانتم فان اللواحق بان حروف اجماعا كما
ذكره والثاني انها لازمة للنصب وليست ظرفا ولا مصدرا غير متصرف ولو
كانت اسماء مظهرة لما لزمت النصب بالاستقراء فهي اسماء وليست مظهرة
فتعين ان تكون مضمرة ومن قال انه مضمر مضاف قال انه جاء اضافته الى المظهر
في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب في التحذير من
الجماع في الكبر واذا ثبت اضافته الى المظهر جاز اضافته الى المضمر فاجاب
المصنف بانه لا يعتد به لانه شاذ على خلاف القياس اذ المضمر لا يصح اضافته
كما سيأتي القسم الثاني في المعرب اي من الاقسام الاربعة التي بني عليها
الكتاب وهو العمدة المادية للاختلاف الكلم صنفان معرب ومبني فلتعين
المبني تعين المعرب وانما قدم المبني لان اصناف المبنيات مضبوطة يمكن
تعدادها باسرها واذا تعين المبني كان ما عداه معربا ولم يمكن تعداد المعربات
او لا ليتعين ما عداها من المبنيات ونظيره ذكر الاعراب التقديري ومواضعه
ليتعين ان ما عداه معرب لفظا لامكان تعداد اصناف التقديري دون
اللفظي وهو اي المبني انواع فمنها اي فمن الانواع الحروف برمتها الرمة قطعة
من الحبل بالية والجمع رمم ورمام ويقال دفع اليه الشيء برمته اي بجملته واصله
ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته و
منها الافعال الماضية والامر بغير اللام احترز عما فيه اللام نحو ليضرب فانه معرب
مجزوم فلذلك احترز عنه وانما قال في الحروف برمتها دون الباقيين لان الحروف
مبني الاصل لا يوجد منه شيء معربا بخلاف الافعال فانها تنقسم الى ما هو مبني
الاصل كالماضي والامر بغير اللام مبنية في الاصل لان الاعراب انما يطرأ على
الكلم لتمييز المعاني الواردة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه الثلث
لم يكن موردها هذه المعاني فلم تكن معربة اصلا بخلاف المضارع فانه وان لم
يقع مضافا اليه ولكنه مشابه لاسم الفاعل فاعرب مثله كما ذكرنا ومنها اي ومن
انواع المبنيات المضارع متصلا به نون جماعة النساء او نون التاكيد خفيفة

ما ايضا فاعلا ولا مفعولا ولا م

ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف مكسورة معها ضم اثنين كانت او مجتلبة بينها وبين نون الضمير لان المضارع معرب كما ذكرنا لكن اذا اتصل به نون التاكيد او نون جماعة المونث صار مبنيا اما نون التاكيد او نون جماعة مثل هل تضربن فانه لو اعرب لكان اما بالحركات او بالحروف ولا يجوز ان يكون اعرابه بالحروف لانه ليس من مواضع الاعراب بالحروف ولا يجوز ان يعرب بالحركات اذ لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من هو له اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او الجماعة المذكرين ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين و اما نون جماعة النساء مثل النساء يضربن فلانه لو اعرب لكان اعرابه بالحروف على قياس اعراب الفعل فانه بالحروف ولو اعرب بالحرف لكان ما بالنون وح يلزم الجمع بين النونين ثم قسم نون التاكيد الى الخفيفة والثقيلة اما الخفيفة فلا يكون الا ساكنة نحو هل تضربن زيدا واما الثقيلة فاما مفتوحة او مكسورة فالمفتوحة مع غير الالف نحو هل تضربن او تضربان واما كسرت مع الالف تشبيها لها بنون التثنية لوقوع النون فيهما بعد الالف فقوله مكسورة معها اي مع الالف ثم ذكر ان الالف تكون في موضعين في ضمير الاثنين او في ضمير جماعة النساء ولما كان يلزم من ضمير جماعة النساء لو الحق به نون التاكيد المشددة الجمع بين النونين نحو هل يضربنن اجتلبت الالف بين نون التاكيد وبين نون ضمير جماعة النساء لئلا يلتقي نونان وهو معنى قوله او مجتلبة بينها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير في نون جماعة النساء فقوله ضم اثنين خبر كانت مقدما اي سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجتلبة ولا يلحق اي نون التاكيد الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لان التاكيد يليق بالطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليوجد ويحصل دون الخبر فانه قد وجد وحصل فلا يناسب التاكيد وانما اختص بالمستقبل لان الطلب انما يتعلق بما لم يحصل بعد ليحصل وهو المستقبل بخلاف الحال والماضي لحصولهما ثم ذكر مواقع الطلب وقال كالامر نحو اضربن زيدا واضربن ايضا والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن والقسم نحو والله هل تضربن و

اما دخلت

واما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب ظاهرا لان القسم انما يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله و يجري مجراه اي مجرى القسم الشرط المؤكد حرفه بما نحو اما تذهبن واما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانه لما اكد حرفه بما فجعله مشتمل على ما يقتضي توكيده فلاشتماله على التاكيد اشبه القسم فاكد بالنون مثله فلذلك قال ويجري مجراه ويحتمل ان يقال ان فعلي الشرط والجزاء لما لم يكونا واقعين بل مقدرين شابه كل واحد منهما المستقبل الذي فيه معنى الطلب من حيث انهما غير حاصلين و القسم سواء في مشابهتهما لما فيه معنى الطلب ولا حاجة الى الحاقه بالقسم لذلك الشبه الضعيف وهو اشتماله على وقلت في النفي كقول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اي ما لم يعلمن وانما جوز في النفي مع عدم الطلب فيه على التشبيه لصورة النهي و ما يجري مجراه اي مجرى النفي كقول الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات من حيث ان رب للتقليل والقلة تناسب النفي والعدم فلذلك قال وما يجري مجراه وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداهما مفتوح شرع في بيان حركات ما قبل النون وبيان مواقعها فالمضمومة اذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور نحو هل تضربن لان الاصل تضربون فالحق به نون التاكيد وسقط نون الاعراب لكونه مبنيا فالتقى الواو والنون الساكنة فحذف الواو واكتفاء بالضمة الدالة على الواو وفيتقى هل تضربن مضمومة الباء و المكسور اذا اتصل باخر الفعل ياء المخاطبة نحو هل تضربن انت اذ اصله تضربين فسقط النون اذا اتصل به نون التاكيد لكونه مبنيا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها فبقي هل تضربن بكسر الباء و اما المفتوح ففيما عدا الصورتين نحو هل تضربن انت وهل يضربن زيد فان اصله هل تضرب انت فلما اتصل به النون صار مبنيا ولا بد له من حركة ولا يمكن الضم ولا الكسر لئلا يلتبس لموضعيهما فتعين الفتح والمراد بقوله ما قبلها اي ما قبل النون اخر الفعل او الغرض بيان حركات اخر الفعل والا فاطلاقه يدخل فيه المثنى ونون جماعة النساء نحو يضربان ويضربنان فقوله فيما عداهما يعني فيما عدا التثنية

آخر الفعل مفتوح وانما اطلق لان المثنى ونون جماعة النساء ما قبل النون فيهما الف والالف لا تقبل الحركة فعلم انه في غير الالف لتقبل الفتح والخفيفة تقع في مواقع الثقيلة الا بعد الالف لا تقول اضربانْ واضربنانْ لاجتماع الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يقع في كل موضع يقع فيه الثقيلة يقع فيه الخفيفة الا بعد الالف بجواز اضربانْ واضربنانْ بسكون النون فيهما لاجتماع الساكنين على غير حده لان حده ان يكون مدغما ما قبله مدة وههنا لا ادغام واما جوز في اضربانّ في المثقلة واضربنانّ لان اجتماع الساكنين فيه على حده لوجود الادغام مع مدة ما قبله فان قلت يرد عليه اضربُنّ فان اصله اضربوا وَ اتصل به نون التاكيد فكان حقه ان يقال اضربونّ لانه اجتمع الساكنان فيه على حده نحو تمودّ الثوب وكذا اضربِنّ في اضربي وينبغي ان لا يحذف الواو والياء كما لم يحذف الالف في اضربانّ واضربنانّ قلت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان يحذف الواو والياء في الصورتين لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة واما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما في الحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف و في نون جماعة النساء لو حذفت الالف لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء واما تمودّ الثوب فانما جوز لانه في كلمة واحدة وجوز يونس التقاء الساكنين وان لم يكن على حده حملا للخفيفة على الثقيلة ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المدة كقراءة من قرأ محيايْ بسكون الياء وصلا وهو وردي وحكمهما اي وحكم النونين مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف حكم المنفصل فان لم يكن فكالمتصل لما فرغ من بيان اتصال النونين بالافعال الصحيحة شرع في بيان اتصالهما بالافعال المعتلة وان اطلق في اللفظ ولعله اكتفى بالامثلة اذ لم يمثل الا في المعتلات وقد مثل فيما قبله بالصحيح فالفعل المعتل اما ان يكون مع الالف للتثنية او للجمع المؤنث بين الالف المجتلبة كما سبق فان كان مع

مع الالف المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمعتل تقول اضربانّ واضربنانّ وارميانّ وارمينانّ واغزوانّ واغزونانّ فلذلك قال اذا لم تكن الالف بالرفع فكان تامة اي اذا لم يوجد الالف واللام للعهد اي الالف المذكورة في اول الباب في قوله معهما اي مع الالف واما ان يكون مع غير الالف سواء كان ضمير اثنين او مجتلبة وهو مورد القسمة اي هذا النوع الذي مع غير الالف اما ان يكون مع الضمير البارز او لم يكن فان كان مع الضمير البارز فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة وان لم يكن مع الضمير البارز فحكم النونين حكم الكلمة المتصلة وهو الف التثنية ولذا قال اي و لما ذكرنا ان حكمهما حكم المنفصل تارة وحكم المتصل اخرى يقال هل ترونّ وهل ترينّ وهل تغزنّ كما يقال ولا تنسوا الفضل ولا تخشى القوم ولم تغز الجيش ذكر حكم النونين اولا مع الضمير البارز فقال هل ترونّ بضم الواو واصله ترونَ على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارز وهو ضمير جماعة المذكرين فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة فكما يقال لم تروا القوم بضم الواو لالتقاء الساكنين يقال هل ترونّ بضم الواو وانما مثلنا بالجازم ليسقط النون مع الكلمة المنفصلة ولذلك مثل المصنف بقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم لكون لا جازمة فانه يقال هل تروا القوم لعدم موجب حذف النون وكذا هل ترينّ بكسر الياء واصله ترين على خطاب المؤنث وفيه ضمير بارز وهو الياء وكما يحذف النون مع الجازم اذا اتصل به الكلمة المنفصلة مثل لم ترى القوم بكسر الياء يقال هل ترينّ ايضا بكسر الياء ومثل بالكلمة المنفصلة بقوله ولا تخشى القوم مع الجازم ليسقط النون اذ لا يقال هل تخشى القوم كما ذكرنا وكذا هل تغزنّ في هذه الصورة يمكن ان يقرأ على خمسة اوجه احدها تغزنّ بفتح التاء المنقوط من فوق بنقطتين وضم الزاي على خطاب المذكرين من غزا والثاني تغزنّ بضم التاء والزاي من اغزى على خطاب المذكرين ايضا والثالث تغزنّ بضم التاء ايضا وكسر الزاي من اغزى والخطاب للمؤنث المفرد والرابع يغزنّ بفتح الياء المنقوط من تحت بنقطتين وضم الزاي من غزا والضمير يرجع الى المذكرين

الغائبين والخامس تغزن بضم الياء والزاي ايضا من اغزى وآخر للمذكرين
الغائبين ايضا لكن الثاني مكرر باعتبار الضمير البارز لان الاول فيه ايضا ضمير
بارز للمذكرين وكذا الخامس مكررا باعتبار الضمير البارز المذكرين اذ الرابع ايضا
للمذكرين فيه ضمير بارز للمذكرين فالصور عادت باعتبار الضمير البارز الى ثلاث امثلة
وهي الاول والثالثة والرابعة فهذه الثلثة ينبغي ان يتقدم عليها لفظ الكتاب اما الاول
فاصله تغزوون فلما يحذف الواو اذا اتصل به الكلم المنفصلة في قولك انتم لم تغزوا
الجيش يقال هل تغزن وكذا الثالثة اذ اصله انت يا امراة تغزين فاذا اتصل
به الكلم المنفصلة يقال لانت لم تغزي الجيش فكذا يقال هل تغزن وكذا الرابعة من
الامثلة الخمسة المذكورة اصله الرجال يغزون فاذا لاقاه الكلم المنفصلة يقال
الرجال لم يغزوا الجيش فكذا يقال هل يغزن فقوله ولا تنسوا الفضل في مقابلة هل
ترون وقوله ولا تخشي اليوم في مقابلة هل ترين وقوله لم تغزوا الجيش في الوجوه
الثلثة في مقابلة هل تغزن على الوجوه الثلاثة ولتقييد الامثلة الثلاثة بالنون المخففة
ومثقلة يقال رين واخشين واغزون كما يقال ريا واخشيا واغزوا لما فرغ من
حكم النونين مع الضمير البارز شرع في حكمهما مع الضمير المتصل فقوله رين اصله ر
على خطاب المذكر امر من ترى فان الامر منه ر فالضمير منه مستتر فحكم النونين حكم الكلم
المنفصلة وهو الف التثنية فلو اتصل بقولك ر الف التثنية لردت الياء و
يقال ريا فيقال ههنا رين وكذا اخشين اصله اخش للمذكر المفرد فاذا اتصل
به الكلم المتصلة وهي الف التثنية يقال اخشيا فيقال اخشين وكذا اغزون
اصله اغز للمذكر المفرد فاذا اتصل به الف التثنية يقال اغزوا ابرد الواو فكذا
يقال اغزون فكل واحد من الامثلة يرجع الى واحد بالترتيب والخفيفة اذا لقيها
ساكن بعدها حذفت للفصل بينها وبين التنوين نحو اضرب القوم واصله اضربن
ونظيره قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي
لا تهينن والاول لا تهن لان المعنى على النهي وانما حذفت النون ولم تحرك بالكسر
كما حرك التنوين بالكسر اذا لاقاها ساكن نحو احد الله بكسر التنوين التنوين ع
للفصل بين نون الخفيفة وبين التنوين وكانت الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين

داخل على الاسماء فله مزية على التنوين الداخل على الافعال فقوله حذفت اي
يجب فيه الحذف بخلاف التنوين فانه لا يجب فيه الحذف بل يجوز فيه الكسر والحذف
وفي الوقف فيرد المحذوف نحو هل تضربون في اذا وقف على ما قبلها فيه نون
خفيفة فاما ان ينضم ما قبلها او ينكسر او ينفتح ففي الاولين يحذف النون لان
التنوين في الاسماء اذا انضم ما قبله او انكسر لم يبدل بل يحذف فكذا هذا النون
يحذف في الوقف لمشابهته بهذه النون التنوين في كونها نونا ساكنة يلحق
آخر الكلمة فتقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا فيرد الواو
وفي الوقف على اضربن على خطاب المونث المفرد اضربي فيرد الياء وكذا في
الوقف هل تضربن يا قوم هل تضربون يا قوم فيرد الواو لان الواو انما حذفت
لسكونها وسكون النون ويرد نون الاعراب لزوال موجب البناء والمفتوح
ما قبلها تنقلب الفا كالتنوين ونون اذن اي اذا وقف على ما فيه نون خفيفة
مع فتح ما قبله كقولك اضربن يا زيد فاذا وقف عليها فيبدل النون الخفيفة الفا
لانفتاح ما قبلها فتقول في هل تضربن انت في الوقف هل تضربا كالتنوين في
المنصوب نحو رايت زيدا وكنون اذن فانه في الوقف تنقلب الفا يقال اذا
ومنها اي ومن انواع المبني الاسماء المبنية وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا
او وضع لا لغرض التركيب او لتادية الهيئة من غير تصرف يعني قوله ما لا تمكن له
اصلا يعني الاصل وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف فانها وضعت
في الاصل بحيث لا تمكن له اصلا انواع المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات وبعض الظروف واسماء الافعال بقي نوعان من
الاسماء المبنية فذكرهما بقوله او وضع لا لغرض التركيب او لتادية الهيئة من غير
تصرف يعني بهما قسمين من اسماء الاصوات احدهما ما صوت به للبهائم
التي يزجر بها البهائم والسباع او تدعى او تسكن نحو لزجر الجمل وحل لزجر
الناقة على ما سياتي ان شاء الله تعالى فانها ليست مناسبة للمبني الاصل بل
وضع لا لغرض التركيب في الاصل والآخر ما وضع من الاصوات لتادية هيئة
الصوت من غير تصرف كغاق حكاية لصوت الغراب فانها يحكى على ما صدر عنه

كالاصوات م

من غير تغيير ولا تصرف فيه اصلاً واورد المصنف في التعليق على قوله او
وضع لا لغرض التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع الكلم التركيب لا امتناع
وضعها لا للفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل
افادتها المسميات لاستلزامه الدور لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة
بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المستويين على الآخر
وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها بنفسها ابتداء واجاب بان هذه
الشبهة هي التي غرّت من حكم على هذه الاسماء بانها اسماء افعال فان قولك نخ
استدعاء للاناخة ثم قال ومن قال انها ليست باسماء افعال فقد زعم
ان البهائم لم تقصد لمخاطبتها العقلاء ثم قال هكذا ذكره بعض الائمة واورد بان افادة
هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يكون بالطبع والا لم يكن من قبيل الكلم ولا بالوضع
لان هذه الافادة اما ان تكون في نفس الكلم فيكون نخ مثلا يدل على طلب
الاستناخة دلالة هلم على طلب الاقبال وح يكون اسم فعل او يكون لا على
سبيل الاستقلال وح يكون حرفا على ما هو مذهب بعضهم هذا من كلامه و
فيه نظر اما الزام الدور فهو متوجه لان نختار ان الغرض من وضع الكلم الفائدة
لكن لا نم امتناع الفائدة فيها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افادتها على
العلم بها بنفسها ابتداء قلت لا نم ذلك وبيانه ان معنى كون الالفاظ مختصة
بالمعاني كونها موضوعة لها وح نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نم
ان وضعها يتوقف على افادتها في اطلاق اللفظ لارادة المعنى بل وضعها
يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته واما قوله في الايراد
الثاني افادة هذه الالفاظ لهذه المعاني لا يخ اما ان يكون بالوضع او
بالطبع قلنا نختار انها بالوضع قوله لا يخ اما ان تكون الافادة في نفس الكلم
يعني على الاستقلال او لا على الاستقلال قلنا نختار انها على الاستقلال
قوله فيكون نخ مثلا تدل على طلب الاستناخة دلالة هلم وح يكون اسم فعل
قلنا ممنوع فانه تدل على طلب قائم في نفس المتكلم من غير مخاطبة للبعير وانما يكون
اسم فعل لو كان المقصود طلب الامتثال من البعير وكونه مخاطبا به وليس كذلك

للاستناخة

فانك اذا قلت

فانك اذا قلت اطلب وطلبت تدل على طلب قائم بالمتكلم من غير مخاطبة
لشخص به فلا يكون امرا فقولنا نخ يدل على طلب قائم بالمتكلم لحصول الاستناخة
من البعير لا لكونه طلبا مطلوبا منه الاناخة فلا يلزم ان يكون اسم فعل بخلاف
هلم فان المخاطب به حي فاهم يمكن منه طلب الاقبال وح لا نم انه مخاطب به البعير
لطلب الامتثال منه حقيقة واما جعل كل واحد من القسمين الاخيرين قسيما للتي تناسب
بالاتكن (?) اصلا لان المراد بالمناسبة الوجوه التي سيأتي من كونها متضمنا للحرف
ونحوه وهذان القسمان انتفى فيهما تلك المناسبات فصح كونهما قسمين للاول
ثم كل واحد من القسمين صح كونه قسيما للآخر باعتبار ان احدهما لحكاية الصوت
فقط والآخر وهو نخ مثلا ليس لحكاية صوت بل هو تصويت لاجل اناخة البعير
فكانا قسمين باعتبار ان احدهما حكاية للصوت والآخر ليس حكاية للصوت لكن
جعل قسيما لما وضع لا لغرض التركيب فيه نظر اذ كل واحد منهما غير موضوع لغرض التركيب
لكن هذه الحيثية لم يكونا قسمين بل لما ذكرنا فلا نم انه لم يوجد لها حالة الاعراب
هذا تقسيم الاسماء المبنية فان بناءها قد يكون لازما وقد يكون عارضا واللازم
ان لا يوجد لها حالة الاعراب قطعا كالمفردات والاسماء الاشارة والعارض ما
وجد له اعراب في حالة دون اخرى نحو لا رجل فانه مبني اذا وقع اسم لا ومعرب في
قولك جائني رجل والاصل فيه السكون اي الاصل في البناء اللازم السكون
لانه لما لم يكن فيها معان معتورة تقتضي تمييز بعضها عن بعض والاصل عدم الحركة فخص
به ما هو الاصل الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين كقولك منذ فانه لو لم تحرك
الحرف الاخير التقى ساكنان على غير حده وانما لم يحرك الحرف الاول مع حصول
المقصود به لان التغيير بالاواخر اليق او لابتداء بساكن لفظا او حكما اي او الا ان
يضطر الى الحركة لابتداء بساكن اما لفظا كقولك كزيد اخوك اذا جعلت الكاف اسما
فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن وهو ممتنع واما حكما فالمراد به كاف الضمير نحو اكرمك
فان الضمير من حيث انه اسم مستقل غرضه التقديم فهو في حكم ما صح تقديمه يعني من حيث
انه مفعول والمفعول على الجملة قد تقدم فلو لم يحرك لزم الابتداء بالساكن حكما
هذا معنى قوله حكما وفيه تعسف على ما لا يخفى او لزيد بيان الحرف اللين بالحركة ان

امكن نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركة فكان اصلهما السكون في الواو والياء
فكان يمكن البيان فيهما بالحركة فان الواو والياء يمكن تحريكهما بخلاف الالف في انا
ومتى فانه لم يمكن تحريك الالف فلذلك قال ان امكن او عينه يعني انا وحيهل بفتح الهاء
واللام فان الفتح فيهما لا دلالة على الالف المرجوع اليه في الوقف من انا بالمد و
حيهلا بالمد معدول عنه اي عن حرف اللين في ان الحركة للبيان والتنوع عن حرف
اللين فهو شبيه كاشف عنه ونائب عنه والاصل في حركة الساكن الكسر لان الكسر
لقلته تناسب العدم والسكون عدم الحركة فكان الكسر اولى به فلا يعدل عن
الكسر الا لموجب كما سيأتي وهو قوله الا لالتقاء تخفيف كاين لم يكسر لمجرد التخفيف
او اتباع كمنذ فانه ضم الذال لاتباع ضمة الميم او جبر نقص نحو قبل وبعد فان الضم
فيه قوة فكان فيهما نقص بحذف المضاف اليه فجبر ذلك النقص بالضم لقوته او
تنبيه على قوة نحو نحن وقط اما نحن فقد يذكر للتعظيم كقول الملك نحن فعلنا وقد
يذكر للكثرة على ما هو مقتضى وضعه وعلى التقديرين ففيه قوة للتعظيم او للتكثير و
كذا في قط فانه لنفي الازمنة المستغرق كقولك ما فعلته قط اي في زمان من الازمنة
الماضية ففيه قوة للعموم فالضم لقوته تناسب القوة التي فيها فلذلك بني على
الضم تنبيها على تلك القوة والا لعارض الا لنفي لقوله قبل ذلك في اللازم لم
يوجد له حالة اعراب فعارض فيكون قسيما للازم ومثاله لا رجل ويا زيد فانهما
قد يوجدان معربين وهو الكثير وقد يوجدان مبنيين فبناؤهما عارض لانه وجد
لهما حالة اعراب ويفصل بالتحريك على الاول اي يفصل العارض على الاول في
هو اللازم بسبب الحركة تنبيها بالحركة على ان بناءه عارض ممن الاول اي مما هو
لازم البناء اسماء الاصوات فمن لم يجعلها وقفا يعني ان بعضهم جعلها وقفا
على توهم توقف دلالتها على معنى في نفسها غير مقترن بزمان والثاني دخول
التنوين على كثير منها كغاق ونخ وبخ وجب وده ونظائرها لزمتها الحكاية بل
سواء لزمتها الحكاية او لم تلزمها كما سيأتي فما لزمتها الحكاية كطيخ لصوت الضاحك
بكسر الخاء على اصل التقاء الساكنين ولطلب مناسبة حركة اوله ومعنى قوله
في بعض النسخ اي علامة لادرك المراد بها ويروى لمطمعا اي في الاجابة ويروى

اسماء الاصوات

وكلاهما قاربة في اليمن وهو مثل يضرب عند الشك في نيل الشيء ومض بكسر
الميم والضاد المشددة على اللغة المشهورة ونقل فيها ايضا فتح الضاد وهو التصويت
باللسان والغار الاعلى ومعناه رد ذي الحاجة مع الاطماع قال الشاعر شعر
سألتها الوصل فقالت مض وحركت لي رأسها بالنغض اي صوتت بشفتيها
بالرد على وجه الاطماع وكاصوات الحيوانات او الجمادات المحكية كصوت
الغراب بكسر القاف وطق بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف وهو صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف والاخران مثالان للا
المحكية للجمادات او لم يلزمها عطف على قوله لزمتها ومعنى لزوم الحكاية انها في
الاصل اصوات ينبغي ان يحكى تلك الاصوات والمراد بعدم لزومها انها تكون
حكاية كقولك قال الرجل وي فانه حكاية لقوله وتارة تكون نفس الصوت لا
حكاية كقولك حب عند زجر الجمل ووي عند التعجب واما طيخ وغاق ومض فهو نفس
الاصوات المحكية فان نحو غاق صادر عن الغراب ليس فيها حروف منتظمة حتى
يقال انها كلمة تحكى بل هي صوت مجرد ليس كلمة وكذا مض فانه ليس عين ما تصو
به الشخص عند رد ذي الحاجة بل تشبه ما تحرك به شفتاه وليس المراد انه تلفظ
بميم وضاد مكسورة مشددة ثم يحكى كالاصوات التي يتندم بها او يتوجع او
يتعجب او كالتي تزجر بها البهائم والسباع والطيور او تدعى او تسكن كوي لل[illegible]
المتندم والمتعجب وآوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء في
التوجع وواها في التعجب وما يجري مجراها كاخ عند التكره وحس وبس عند التوجع
ايضا وكحل وجب في قولهم لزجر الناقة حل لا حليت بكسر التاء وجب لا
مشيت بفتح التاء لزجر الجمل وعدس في نحو قولهم عدس ما لعباد عليك امارة
امنت وهذا تحملين طليق فعدس بسكون السين زجر للبغلة وده في قولهم
ده فلا ده ذكر الزمخشري انه زجر للابل وذكر في مثاله ان ده بفتح الدال وهي
كلمة فارسية معناها الضرب واصله ان كان الموتور يلقى واتره فلا يتعرض له فيقال
له ذلك اي ان لم تضرب الآن فانك لا تضرب ابدا ثم صار مثلا في كل ما لا يقدم عليه
الرجل وقد حان حينه من قضاء دين قد حل او حاجة طلبت او نحوهما مما لا يسو

ناخ ۱ وقد ذكر في معناه وجوه اخر ومنه اي ومما لم يلزمها الحكاية دَخ للصبي
بالدجاج وتشؤ وسا أو هما دعاء للحمار الى الشرب في قولهم اذا وقف الحمار
على الردهة فلا تقل له سا أو الردهة نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء نخ للرجل
لعلم ما يصنعوا اي كل اله الامر ولا تكوبه في فعله اذا رأيت رشده ومنه هِع
وهو تسكين لصغار الابل وهلا اي مما لم يلزمها الحكاية يحتمل ان يجعل من اسماء
مثلا وي معناه تندمت واوه معناه توجعت وواها معناه تعجبت وكذا غيرها
والحكاية منها تقدر في محلها الاعراب بخلاف غير الحكاية اذا لم يجعل اسم فعل من الاصوات
المحكية كقولك ان في مض تسبيني فلفظ مض ليس مجرد الصوت الذي لا يستحق
اسم الكلمة لكونها غير متميزة الحروف حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين اما اذا جعل
ذلك الصوت وغيره مثل بم وضاد فهو لفظ حكي به الصوت فيكون مبنيا
فلتقدر في محلها الاعراب كسائر الاسماء المبنية حيث يقدر في محلها الاعراب واما
اذا لم تحك الصوت فهي لا يستحق اعرابا لكونها اصواتا مجردة لا يستحق اسم
الكلمة فلا يستحق لها اعرابا لكونها غير واقعة في التركيب فلا يستحق لها اعرابا بهذا
اذا لم يجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي كسائر اسماء الافعال
على ما سيأتي ومنه اي ومن الاول وهو ما لزم بناؤه اسماء الافعال كرويد
زيدا واخواته كهيهات الشيء وحيهل الثريد وبله زيدا وفعال التي في الامر كنزال
وسنذكر في بحث الاسماء العاملة في اواخر الكتاب حيث قال ومنها اسماء
الافعال وتعمل عمل مسمياتها الى آخره ولا محل لها من الاعراب على رأي ووقوع
موقع ما لا اعراب له وموقعه المحل بالابتداء على رأي واغناؤها عن الفعل
غير مانع بدليل اقائم الزيدان في اختلف في موضعها من الاعراب فقيل لا موضع
لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع له من الاعراب
فوجب ان لا يكون للدال عليها موضع من الاعراب ايضا وهذا ضعيف لقوله
واغناؤها عن الفعل الى آخره ومعناه ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له
غير مانع من اعرابه بدليل اقائم الزيدان فانه واقع موقع ايقوم الزيدان ومع
هذا فلا يمتنع قائم من الاعراب بل هو مبتدأ والزيدان فاعل على ما ذكر غايته

اي كما سنذكره

ان اعراب قائم لفظي لكونه اسما معربا واما اسماء الافعال فلا اعراب لها لفظا
لكونها مبنية فيستحق الاعراب المحلي لكونها اسماء والاسم لا بد وان يكون له اعراب
اما لفظا او محلا ثم قال والنصب على المصدر او وجه عندي في ذكره في نحو رويد
زيدا انه في موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا
الى فاعله قياسا على الصفة الرافعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب
يوجب الاعراب ظاهرا او تقديرا عند امتناع الظهور ويرد عليه ان فاعله غير
وهم شرطوا في الصفة ان تكون رافعة لظاهر واختار المصنف انها في
موضع نصب على المصدر لان المبني لما تعذر اعرابه لفظا حكم على موضعه بانه
ودليل نصبها على المصدرية ان معناه ارود زيدا اي امهله مرويدا واقع موقع
ارواد فهو كسقيا زيدا لكنه مصدر لفظي ورويد في المصدر ولذلك جاء منصوبا
في بعض الوجوه نحو رويدك زيدا اي ارواد زيد هذا من كلامه لكن اذا جعل منصوبا
على المصدرية اما مضافا او غير مضاف وتقدر له فعل من لفظه كسقيا في
انتصابه على المصدر بفعل محذوف الا ان تقول كان اصله ارود زيدا رويدا
اي امهله امهالا ثم حذف الفعل وصار المصدر قائما مقامه متضمنا معناه فصار
اسما للفعل فانتصابه على المصدرية باعتبار الاصل المنقول عنه كما ذكرنا في
فعل التعجب وهو انه اذا نقل لفظ الى معنى آخر فمعناه بحسب المنقول اليه واعرابه
بحسب المنقول عنه وهذا غاية تقريره وفيه حزازة بعد وللبحث فيه مجال
ومنه اي ومن اللازم البناء ما بني على فعال اما بمعنى الامر كنزال لانه في
انزل او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة وهو مصدر
معرفة وهجاج من قولهم ركب فلان هجاج وهي معدول عن الهجة ومعناه
ركب الباطل يقال هج فلان اذا لم يمض في طريق مقصودة ونحو جماد معدول
عن الجمدة وجاد معدول عن الجودة او عن الصفة مختصة بالنداء نحو يا خباث
فان معناه يا خبيثة او غير مختصة كطمار للمكان المرتفع يقال هوى من طمار
اي من مكان عال وهو معدول عن الصفة وهو طامر اصله من الطمور وهو
الوثوب ولا يختص بالنداء كما في المثال وقطاط اصله من القط وهو القطع في

ارواد

معدولة عن قاطِ بمعنى قاطعة وهي صفة ولا تبلّ فلانا عندي بلالِ وهي معدولة
من البالّة واصله من البلل بمعنى الرطوبة اي لا يصيبه مني ندى وخير اوعن
فاعلة في الاعلام اي او معدولا عن فاعلة علما يعني المعدول ان يكون علما لاسم
اسم امراة واصله من الجذام وهو القطع وقطام اسم امراة ايضا من القطم و
هو قطع الشيء باطراف الاسنان وغرارِ في قولهم باتت غرارِ بكحل وغرار
اسم بقرة وكحل الجمل واصلها انهما بقرتان انتطحتا فماتتا بالنطاح وضرب مثلا
لكل متساويين يقع احدهما بازاء الآخر ووجه بناء فعال في غير الامر ظاهر لكونه
واقعا موقع مبني الاصل واما غيره فلكونه مشابها لنزال في كونه معدولا اعنى
مثله وفي انه وزنه ايضا فعال كما هو ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء
المضمرات كما سبق ذكرها ومنه المبهمات اي ومن اللازم البناء ايضا المبهمات
المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط
ان يكون سابقا في الذكر البتة قوله الى غير المتكلم والمخاطب احترز عن الضمير المتكلم
والمخاطب فان نحو انا وانت في نهاية الوضوح فلا ابهام فيه نعم الضمير الغائب
فاحترز عنه بقوله من غير اشتراط الى آخره فان الضمير الغائب يشترط ان يكون لمذكور
سابق وههنا بحث وهو ان التضمن للاشارة اما ان يريد بحسب الوضع او
بحسب الاستعمال بمعنى انه يصح ان يقترن به الاشارة فعلى الاول لا نسلم ان الضمير
بهذه المثابة بل الاشارة مخصوصة باسماء الاشارة نحو ذا واخواته وان اراد
الثاني فكل اسم جاز ان يقترن به الاشارة من الموصوف باللام والعلم وغيرهما
وليس من المبهمات قطعا فظاهر لفظ ان المبهمات اسم لقدر مشترك بين اسماء
الاشارة والموصولات وظاهر كلام النحاة ان المبهمات مشترك لفظي بين
اسماء الاشارة والموصولات فلا يعتبر حينئذ ما هو قدر مشترك بينهما قال
صاحب المفصل هو شيئان اسماء الاشارة والموصولات وقوله من غير اشتراط
ان يكون سابقا احترز به عن الضمير فانه يكون راجعا الى غير المتكلم والمخاطب اي المتضمن للاشارة
ان لم يشترط ان يكون ذلك الغير سابقا عليه في الذكر فهو منهم سواء كان من
غير اشتراط ولم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد يكون له سابق في

الذكر كقولك

الذكر كقولك جاءني رجل وذا عالم اشارة الى الرجل فقد سبقه في الذكر ولكن
لا يشترط هذا السبق فلذلك قال من غير اشتراط سبق البتة ولفظ البتة كانه تأكيد
للاشتراط واراد به مقابله الضمير يشترط فيه سبق الذكر قطعا فمعنى ذلك صريحا فقال
لا يشترط ههنا قطعا ثم ان كان اي المتضمن للاشارة بحيث يستغنى عن قصة فهي اسماء
الاشارة نحو ذا للمذكر وتا وتي وذي وته وذه بالوصل اي بالوصل بالياء نحو
تهي وذهي والسكون نحو ته وذه للمؤنث وكذا تثنيتهما اي تثنية المذكر والمؤنث
منهما فمن قال ذان وتان في الاحوال الثلاث يعني رفعا ونصبا وجرا وعليه قوله
ان هذان لساحران على احد الوجوه من انها لغة بالحارث بن كعب فانهم يتركون
الف التثنية بحالها في الاحوال الثلاثة وذكر في توجيه الآية على غير هذه اللغة و
جوه احدها ان ان بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره واما دخل اللام على
هذا الوجه في الخبر على التشبيه بصورة ان فكانه خبر ان صورة والاقوى ان
تقدر بعد اللام مبتدأ آخر والتقدير لهما ساحران لئلا يدخل اللام على المبتدأ وهي
الجملة خبر هذان اولانه قد يدخل اللام على خبر المبتدأ ايضا من غير ان قال الشاعر
ام الحليس لعجوز شهربه والثاني ان اسم ان ضمير الشان اي انه هذان لساحران
والاعتذار عن اللام كما سبق والثالث ان ان للنفي والتقدير انهما اي ان القصة
وذان مبتدأ ولساحران خبره واما من يقول ذان وذين فليس فيما نحن فيه
الظاهر هذا الكلام يقتضي ان يكون الظاهر عند المصنف ان اسماء الاشارة اذا
اختلف الفا وياء معربة كما توهم بعضهم وهو فاسد لقيام علة البناء فيه واختلاف
وسببه توهم انه يختلف آخره باختلاف العوامل نحو جاءني مسلمان ورايت مسلمين
ومررت بمسلمين قلنا لا نسلم ان الاختلاف حصل باختلاف العوامل بل ذان
موضوع لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور واولاء بالمد والقصر
لجمعهما جميعا اي الجمع المذكر والمؤنث وقد قرئ قوله هم اولاء بالمد والقصر في
الشواذ والا عطف على قوله ثم ان كان بحيث يستغنى اي ان لم يكن بحيث يستغنى
عن القصة فهي الموصولات والقصة مبتدأ خبره سميت صلة التي يتم الموصول
بها اي بالقصة وهي احدى الجمل الخبرية احترز عما لا يحتمل الصدق والكذب كما

والام وغير ذلك واتما لم يقع غير الخبرية صلة لان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فكما لا يوصف بغير الجمل الخبرية لا يوصل بغيرها ايضاً ولا بد فيها اى فى احد الجمل من ذكر يعود اليها اى الى الموصولات ليرتبط الجملة بالموصولات ولا يكون اجنبية عنها كما فى الصفة وان يكون معلومة للمخاطب اى لا بد من ان يكون معلومة للمخاطب كقولك هذا الذى قدم لا يستعمل الا اذا كان اصل القدوم معلوما بالاستقراء وسميت صلة وحشوا اما تسمية الصلة فظاهر لكونه وصلة واما تسميته حشوا فلان الصلة قد تقع حشوا فى الكلام اى وسطا كقولك الذى ابوه منطلق زيد وحذفت اى الصلة فى نحو جاء بعد اللتيا والتى ايهاما بالقصور العبارة عن الاحاطة بوصف للكل عنه اى بعد الخطة التى من شانها كيت وكيت قال النجاة دافع عن النبى موتى بعد اللتيا والتى اى دافع اله عنى موتى ونعم اسم موضع وهى اى الموصولات الذى وقد وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات لا تقع صفة للمعارف فاذا تعرف بدخول الموصول صح الوصف بها هكذا ذكره النجاة وفيه بحث وهو انا فى قولك جاء زيد الذى ضرب اما ان يكون الصفة نفس الصلة او الموصول مع الصلة لا جايز ان يكون الصلة صفة لان الصلة لا محل لها من الاعراب فيتعين ان يكون الصفة هو الموصول مع الصلة فيلزم ان يكون المعرفة موصوفة بالمفرد لا بالجملة والتى للمؤنثة وقد خففا اى الذى والتى بحذف اليا يعنى مع بقاء كسر ما قبلها نحو جاء الذ فعل بكسر الذال للدلالة على الياء المحذوفة ومع حركة ما قبلها اى وقد خففا بحذف الياء مع حذف حركة ما قبلها نحو الذ بسكون الذال قال كاللذ تزبى زبية فاصطيدا والزبية حفرة تحفر لصيد الاسد وحذفهما رأسا والاجتزاء عنهما باللام اى بحذف الياء والذال والاكتفاء عنهما باللام فى نحو الذ بكسر الذال هذا مثال للاول والذ بسكون الذال مثلا للثانى والضارب زيدا عمرو اى الذى ضرب زيدا عمرو مثال للثالث واسم الفاعل ههنا على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لم جاز ان يقع اسم الفاعل

مع معموله وهو مفرد صلة للام بمعنى الذى وقد شرط كون الصلة جملة فاجاب بان اسم الفاعل ههنا اى حال كونه صلة بمعنى الفعل فيصح كون الصلة جملة تقديرا وقوله على الخصوص اما ان اريد به ان اسم الفاعل هو جملة حقيقة او تقديرا فان اراد تقديرا لم يختص بهذا الموضع فان اقايم الزيدان ونحوه جملة عند البعض تقديرا وان لم يكن صلة للموصول وان اراد الثانى وهو انه جملة حقيقة فهو ممنوع لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا قطعا نص النجاة عليه ولعل مستندهم انه لو كان جملة لصح السكوت عليه لكن لا يصح اذ لو سكت على اسم الفاعل مع فاعله من غير تقدير رافع او ناصب او جار لم يمكن لان الاسم لا بد له من اعراب فاذا لم يتقدم عامل لفظا او تقديرا لم يكن له اعراب لا لفظا ولا تقديرا وهو فاسد وكذا التى والتى والضاربة زيدا هند هذه امثلة التى وبحثها كما ذكر فى الذى على الترتيب ومثناهما مما ليس من هذا الباب فى اكثر اللغات اى مثنى الذى والتى ليس من باب مثنى اللازم لما توهم من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل هو كلام ذوى فى الغاية كما سبق فى اسماء الاشارة والاولى واللاوى جمع قوله فيما بعد لجمع المذكر وليس من الباب اى اللاون ليس من باب المبنيات اللازم التوهم المذكور وكذا الذون فى لغة بنى عقيل وبنى كنانة قال قايلهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا الذون عندهم يستعمله بالواو فى الرفع ليس من الباب ايضا لتوهم الاعراب فيه لجمع المذكر خبر للاولى وما بعده وجاء حذف النون اى من المثنى نحو ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا اغلالا اى اللذان بحذف النون ونحو خضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا وقيل الذى مفرد بحاله وهو صفة لموصوف مفرد وقد حذف العايد اى خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوه وقيل الذى مصدرية كان على ما سياتى فى بحث العوامل ان شاء الله تعالى فى آخر الكتاب وهو قوله انت فينا الذى ترغبين اى انت فينا رغبتكم اى خضتم كخوضهم واللاتى مبتدا مع ما بعده خبره قوله لجمع المؤنث واللواتى بتاء وياء فيهما واللائى بهمزة وياء بعدها واللات بتاء من غير ياء واللاى بياء مخلصة بعد

واللئام

صلته

ثثهم

ومن المثنى

مثل خوض الذى

الالف لجمع المؤنث جر اللاتي وما بعده وما عطف على الذي ولا تقع صفة بمعنى
مالا يوصف بها لا يقال اشتريت الكتاب ما تعلم بمعنى الذي تعلم وتكون موصوفة
ايضا اي ما قد تكون موصوفة ايضا كما وقعت موصولة اما بمفرد تفصيل لما الموصوفة
اي قد تكون موصوفة بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد اي هذا شيء عتيد لدي او
بجملة اي او تكون موصوفة بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اي رب شيء تكرهه النفوس من الامر والشعر لامية ابن ابي الصلت
وقبله اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد
يكشف غماؤها بغير احتيال فرجة اي انفراج كحل العقال اي انفراج مثل فرج
كحل عقال الدابة ولا يتعين للاستشهاد اذ قيل ان ما كافة مهيئة لدخول
رب على الجمل نحو ربما قام زيد ولكن الاولى جعلها موصوفة لوجهين احدهما انه
جعل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الجمل والثاني ان
نكرة لابد من مفعول تكره وتقديره شيئا من الامر لكن حذف الموصوف واقامة
الصفة التي هي جار ومجرور مقامه ضعيف ومنه اي ومما وقع ما فيه موصوفة بجملة
قولهم نعم ما قلت وبئس ما فعلت اي نعم شيئا قلته وبئس شيئا فعلته والمخصوص
محذوف وليست بموصولة لان شرط نعم ان يكون فاعلها معرفا باللام او مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ونكرة اي وقد تكون ما نكرة في معنى شيء من
غير صلة ولا صفة نحو فنعما هي اي فنعم شيئا هي هذه هي التي تسمى تامة لعدم احتياجها
الى صلة وصفة ومتضمنة معنى الاستفهام اي وقد تكون ما متضمنة معنى الاستفهام
نحو وما تلك بيمينك يا موسى اي اي شيء تلك والجزاء عطف على الاستفهام اي و
قد تكون ما متضمنة معنى الجزاء نحو وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه اي ان تقدموا
من خير لانفسكم تجدوه وتسمى هذه جزائية وشرطية باعتبار انها تستدعي شرطا
وجزاء والفها اي الف ما يصيبها الحذف اي تحذف في حال كونها استفهامية
مع الجار اي مع الحروف الجارة اي الكثير الشائع حذف الالف وقد جاء اثباتها
في من قرأ عما يتساءلون باثبات الالف وفي قول حسان على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في رماد نحو لم وعم وبم حذفت الفها في الاستفهام لكثرة

جها

الاستعمال

الاستعمال والقلب اي يصيبها القلب استفهامية في نحو قول ابي ذويب مه
قال ابو ذويب قدمت المدينة ولاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام
فقلت مه اي ما فقيل هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ايه اي يصيب الفها القلب
حال كونها جزائية مهما نحو مهما تصنع اصنع والاصل ما ما فقلبت الفها هاء كراهة
اجتماع المثلين على ما سيأتي ومن عطف على ما اي الموصولات الذي وما
ومن وهي كما مر ان من كما في وجوهها المذكورة فالموصولة كقولك جاءني من
عرفته والاستفهامية نحو من عندك والجزائية نحو من يأتني اكرمه الا انها لا
تقع غير موصوفة ولا موصولة بمعنى من لا تقع تامة بخلاف ما فلذلك استثنى
وورد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مرفوعا ومجرورا
قد جاءت من موصوفة في البيت اذا كان غير مجرورا صفة بخلاف المرفوع فان
من حينئذ جاز ان تكون موصولة بحذف صدر الصلة اي على الذي هو غيرنا
ويحتمل على تقدير الرفع ان تكون من ايضا موصوفة وغيرنا خبر مبتدا محذوف
والمبتدأ مع خبره مجرور المحل صفة لمن فلا يتعين على الرفع ان تكون موصولة
فقوله مرفوعا انما يصح الاستشهاد على كونها موصوفة بناء على هذا الا
ان المطلق الاستدلال وتختص اي من بمن يعلم ولم تقل بمن يعقل ليكون اشمل
اذ قد يطلق على الباري تعالى ويستعمل لفظ العلم دون لفظ العقل وتقع اي من
على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث فالمفرد كما سبق والمثنى
كقول الفرزدق تعال فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
والجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك والتانيث كقوله تعالى ومن يقنت منكن
لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتانيث الثاني ولفظها مذكر والحمل
عليه هو الاكثر ويجوز ان يحمل على المعنى نحو من هي محسنة جاريتك ومن احسنت
جاريتك ويسوء من جرأة جاريتك ولم يجز من احمر للفظ ومن محسن جاريتك
جائز اما الصورتان الاوليان فجوازهما ظاهر لان الاولى وقعت الجملة
الاسمية فيها صلة والثانية وقعت الجملة الفعلية صلة وفيهما ضمير مؤنث عائد
الى من حملا على المعنى لانه مؤنث وكذا الصورة الثالثة وهي من جرأة جاريتك

عليه وسلم

موصوفة
رجال

لا تخونني

لان اللفظ اقرب من المعنى لانه وصلة اليه فالحمل عليه اول

اي من هي حمراء جاريتك حملا على المعنى ايضا بقيت الصورتان احديهما من
هي احمر جاريتك والاخرى من هي محمر جاريتك فقال يمتنع الاولى
وجازت الثانية اما امتناع الاولى فلان احمر ليس مؤنثا في اللفظ فلا
يصح اراده مؤنثا كما لا يجوز ان يقال هند احمر بل يجب ان يقال حمراء وقوله
لم يجز للفظ اي لم يجز للفظ احمر فانه ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل كاسم
الفاعل كما ذكرنا واما الاخرى وهي من هي محمر فكان ينبغي ان لا يجوز ايضا
لان محمر مذكر كما لا يجوز هند محمر الا بتأويل بعيد واما اجازته لما ذكره
في التعليق وهو قوله اذ ليس بين محمر ومحمرة في اللفظ والبناء الا الهاء
وبخلاف احمر وحمراء ليس كذلك هذا ما ذكره وفيه نظر لانا نسلم ان ما ذكره
فرق بين محمر وبين احمر لكن الكلام في كون هذا الفرق مؤثرا في الجواز
والمنع اذ لو صح ذلك لجاز في السعة هند محمر في محمرة كما جاز هند
محمرة وليس كذلك وان اراد انه جائز باعتبار التأويل وهو من هي شخص
محمر اي شيء فجاز ايضا في من هي احمر بهذا التأويل وعلى كل حال فينبغي
ان يجوز الصور كلها حملا على المعنى تارة وعلى اللفظ اخرى فمن هي احمر
ممتنع على الاطلاق لجواز هو احمر على اللفظ وهي احمر على المعنى لا على
اللفظ واجاز الكسائي وقوعها اي وقوع من صلة في زيادة وانشد
ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا
اي الاثرون عددا في الاكثرون عددا وعددا نصب على التمييز لمن زائدة
والتقدير انسانا نعد عددا عند غيره هذا جواب عن استدلال الكسائي في
لانا ان من في البيت صلة لكن جاز ان يكون موصوفة وعددا مصدر للفعل
محذوف وهو نعد والفعل مع المصدر منصوب المحل صفة لمن اي انسانا
نعد عددا ويحتمل ان لا يقدر الفعل ويجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اي
معدودا فيكون صفة مفردة ولا حاجة الى اضمار فعل ولا يقعان من وما
موصولتين موصوفتين اي لا تقعان موصوفتين حال كونهما موصولتين
اي لا توصف من الموصولة بصفة ولا ما الموصولة ايضا بصفة بخلاف

الذي فانه يوصف بالمعرف باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف بجر
صفة للذي مع صلته ولا يجوز ان يقال مررت بمن اكرمته الظريف ولا
بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن مع صلته او لما مع
صلته هكذا ذكره والفرق ان لفظ من وما اشبه بالحرف من الذي
فجاز وصف هذا دون ذاك اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما
مركب من حرفين فوضعه وضع الحروف وجعل هذا علة لبنائهما بخلاف
الذي فانه وضعه ليس وضع الحروف لانه مركب من اكثر من حرفين و
اما ثانيا فلان الذي فيه صورة اللام للتعريف وان كان جزاء من الكلمة
عندهم فهو اشبه بالاسماء صورة من لفظ من وما واما ثالثا فلان
لفظ ما بعينها جاء حرفا مرة بخلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا
غاية الفرق بينهما ولا يخرج عن الحزازة ويؤكدان اي من وما مثلها اي
مثل الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه بجر نفسه
فيهما تأكيدا لما ومن مع صلتيهما كما جاز نظرت الى الذي اكرمته نفسه بتأكيد
الموصول مع صلته وانما جاز تأكيد من وما موصولتين ولم يجز وصفهما
موصولتين كما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحرف من الذي والحرف
لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يؤكد على الجملة بتأكيد لفظي وهو تكرير
نفس اللفظ ففي الجملة يجوز تأكيد الحروف ولا يجوز وصف الحروف
واذا استفهم بها اي بمن الواقف عن نكرة قائل اي الواقف حركه
اي حركة ذلك الاسم الذي هو نكرة في لفظ الذاكر بحروف تجانسها من حروف
المد اذا كان اي ذلك اللفظ الواقع في لفظ الذاكر مذكرا واحدا فاذا
قال جاءني رجل قال المستفهم منو واذا قال رأيت رجلا يقول المستفهم
منا واذا قال مررت برجل يقول المستفهم مني وانما اختص بالوقف
لان زيادة حروف المد واللين على الكلمة على خلاف الاصل فجاز في
الوقف لان الوقف محل تغيرات كثيرة كما هو مذكور في بابه وانما اختص
بان يكون المستفهم عنه نكرة لان احتياج النكرة الى التمييز بالاستفهام اكثر

من احتياج المعرفة فكان زيادة الحروف للدلالة على التمييز اليق بالنكرة
من غيره والا اى وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون مثنى او جمعا مذكرين
او مفردا مونثا او مثنى او جمعا مونثين الحق اى الواقف علامته اى
علامة كل واحد على حسب احواله من الاعراب تثنيها على حال الذات
والاعراب يعني في المثنى المذكر والجمع المذكر اذ قال القايل جاني رجلان جاز
للمستفهم الواقف ان يلحق علامة تدل على حال ذات المثنى وعلى اعرابه
فاذا قال منان دل بتثنيته على ان ذات المسئول عنه مثنى وبالالف
على ان المثنى المسئول عنه مرفوع وكذا المثنى المونث والجمع المذكر فاذا
قال جاني رجال قال منون واذا قال رايت رجالا قال منين فاذا
قال جائت امراتان يقول المستفهم منتان او منتان بسكون النون
فقد دل على ذات المثنى المونث بتثنية المونث وعلى اعرابه بالالف
وكذا في النصب والجر يقول منتين فان تعذر اجتماع الدلالتين كما
في المونث واحدا وجمعا اقتصر على الاول اى على الدلالة على حال
الذات فاذا قال جائت امراة فيقول منه فقد دل بالحاق التاء على
ان المسئول عنه مونث ولم يمكن الدلالة على اعرابه لكونه في الوقف والسكون
وكذا في جمع المونث اذا قال جاءت مسلمات يقول المستفهم منات بسكون
التاء فقد دل على ان الذات المسئول عنه جمع مونث ولم يمكن الدلالة
على اعرابها لكون الحركة ممتنعة في الوقف وانما اقتصر على دلالة الذات لانه
اهم واقوى وانما لم يذكر المصنف كون النون والتاء ساكنة مع انه شرط
لان المفروض كون المستفهم واقفا والوقف يجب فيه سكون الاخر ومنهم
من لا يزيد على حروف المد واللين في الاحوال كلها اى ومنهم من لا
يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه مذكرا كان او مونثا
او مثنى او جمعا فاذا قيل جاء رجال فيقول منو وفي رجالا منا وفي رجال
مني وكذا لو قال جاءت امراة او نساء فيقول المستفهم الواقف في كل
واحد منهما في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني فالواو للرفع والالف

للنصب

للنصب والياء للجر فقد دل على اعراب المسئول عنه دون احوال الذات
والواصل لا يغير اى لا يغير من بحال نحو من يا فتى فاذا قال جاءت امرأة
فيقول المستفهم من يا فتى من غير زيادة علامة من حروف المد واللين و
التانيث لما ذكرنا من ان الحاق العلامات تغير فيليق بحال الوقف دون
غيره وقد جاء شذوذا من قال اتوا ناري فقلت منون انتم الا لان
وصلا وتحريك النون ثانية قال الجن قلت عموا ظلاما احد الشذوذين
اثبات علامة المد في الوصل والثاني تحريك النون والنون يجب ان تكون
ساكنة في الوصل ويحتمل ان يكون على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه
ضرب من منا بالاعراب هذا اعتذار عن الشذوذ الثاني بانه جاز ان يكون
تحريك النون على القياس وهو انه حكى سيبويه انه يستعمل من معربا بالحركات
الثلاث تقول ضرب من ورايت منا ومررت بمن فمن بهذا الاعتبار اذا
جمع جمع السلامة يقال منون كمسلمون فحينئذ يكون منون في البيت حركتها
قياسية كحركة نون مسلمون وهذا البيت ذكره هو وغيره على الشذوذ
في هذا القسم وفيه نظر لان البحث ان يكون في لفظ الذاكر نكرة ويستفهم عنه
واصل في يكون هناك ذا ولا نعلم في البيت ان المستفهم عنه في لفظ
الذاكر نكرة بل لا ذكر للفظ الذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو اتوا ولا
يفهم الشخص مما ذكره بنفسه ولو كان نكرة في لفظ الجن واستفهم الواصل
كان محل الاستشهاد وهو غير معلوم ويمكن ان يجاب عنه بان المعلوم
ان الحاق العلامة بلفظ المستفهم لا يكون الا اذا كان المستفهم عنه نكرة بالاستقراء
فاستدلوا بالحاق العلامة في لفظ المستفهم على ان المستفهم عنه نكرة في لفظ
الذاكر بالاستقراء المعلوم من اللغة واما المعرفة فغير العلم ترفع وكذا
العلم في غير تميم ويحكى على لفظ الذاكر في الحجازيين اذا كان المعرفة في لفظ
الذاكر واستفهم عنه بمن فاما ان يكون المعرفة علما او غير علم فان كان غير علم
يجب ان يعاد تلك المعرفة بعد من وترفع في الاحوال الثلث بلا خلاف
بين بني تميم والحجاز فيه فاذا قال الذاكر جاء الرجل فيقول المستفهم من الرجل

المعرفة

وإذا قال رأيت الرجل ومررت بالرجل فقال أيضا من الرجل بالرفع
وأما العلم ففيه مذهبان أحدهما لبني تميم وهو الرفع أيضا مطلقا في الأحوال
الثلث والثاني للحجاز وهو حكاية لفظ الذاكر فإذا قال جاء زيد فيقول
المستفهم من زيد بالرفع وإذا قال رأيت زيدا فيقول المستفهم من زيدا
بالنصب وإذا قال مررت بزيد يقول المستفهم من زيد بالجر هذا هو المذهب
المشهور وحكي أيضا جواز حكاية جميع المعارف المعربة بعد من قياسا على
الأعلام وحكي أيضا جواز حكاية المعارف بعد من كحكاية النكرات فيقال
منو ومنا ومني وقوله ترفع ظاهر في أن الرفع واجب في الوصل والوقف
ولذا ذكرها بعد ذكر الوقف والوصل في النكرة وإنما جوز في العلم الحكاية
عند أهل الحجاز دون سائر المعارف لأن العلم يتطرق إليه احتمال باعتبار
المسميات بالعلم الواحد فكان فيه لبس مثل النكرات فقصد حكايتها ليعلم
أن المسؤول عنه ما هو وإنما لم يلحق علامة كما في النكرات فرقا بين المعرفة
والنكرة وإنما لم يعكس لأن الأكثر الاستفهام عن النكرات وإلحاق العلامة
أخص من الإعادة المستفهم عنه فكان الأخص أليق بالأكثر وهو النكرة والمستفهم
بها أي بمن عن صفة العلم في تميم يصدرها بلام التعريف ويعقبها بياء النسبة
إلحاق العلامة في المثنى والمجموع في إذا ذكر علم نحو جاء زيد واستفهم عن
صفة قطعية أن يصدر لفظ من بلام التعريف ويلحق بآخره ياء النسبة فإذا
قال جاء زيد يقول المستفهم المني يعني القرشي أم الثقفي وإذا كان مثنى أو
مجموعا فيلحق علامة التثنية والجمع فلو قال جاءني الزيدان قال المستفهم المنيان
وإذا قال جاءني الزيدون قال المنيون وفي النصب والجر يقول المنيين والمنيين
هذا إذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة كالقرشي والثقفي أما إذا لم تكن منسوبة
كسائر الصفات نحو العالم والكريم فقد أجاز المبرد فيه أيضا المني فإذا قال رأيت
زيدا جاز أن يقال المني أي العالم أو غيره والأكثرون على أن الاستفهام بالمني
ونحوه مخصوص بما إذا كانت الصفة منسوبة لأن الصفات المنسوبة أتم عددا
وأبلغ من غيرها لكونها ذريعة إلى التفاخر في الإنسان ولأن فيه ياء نسبة

فدلالته

فدلالته على الصفة المنسوبة أظهر من دلالته على غير المنسوبة وإنما ألحق
بمن علامة الإعراب مع قيام علة البناء فيها لأن ياء النسبة نقلتها عن حكم البناء
بدليل نقلها الأعلام إلى النكرات الصالحة للوصف ولهذا المعنى دخلت اللام
في أولها وهذا الإلحاق والتقدير يختص ببني تميم ولذلك قيدها بقوله في تميم وذو
الطائية للمذكر والمؤنث في نحو لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه ونحو بئري ذو حفرت
يعني أن ذو بمعنى الذي وبمعنى التي فالبيت الأول مثال لاستعماله في الذي
والثاني لاستعماله في التي وأول البيت الأول لئن لم تغير بعض ما قد صنعتموا
ويروى ما قد صنعته وهو أظهر لينوا في صيغة تغير لأنه للمخاطب المفرد وأما على
رواية الجمع فقد خاطب واحدا من الجمع من لئن لم تغير أنت بعض الذي صنعته
مع غيرك لأنتحين من الانتحاء يقال انتحى للشيء أي تعرض له أي لأتعرضن للعظم
الذي أنا عارقه أي آخذ اللحم منه وهذا مبالغة في التخويف أي آخذ اللحم عن
العظم بل أنزله وأتعرض بكسره أيضا وذو بمعنى الذي صفة للعظم الذي هو مذكر
أي للعظم الذي أنا عارقه وأما أول البيت الثاني فإن الماء ماء أبي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت فذو فيه بمعنى التي صفة للبئر وهي مؤنثة
أي بئري التي حفرتها والتي طويتها ومنهم من يقول في المؤنث ذات مضمومة و
يوحدان في كل حال وعن بعضهم هذان ذوا تعرف وهاتان ذواتا تعرف
وهؤلاء ذوات تعرف بضم التاء في الأحوال الثلث يعني المذهب المشهور
أن ذو الطائية لا تغير في المذكر والمؤنث والمثنى والجمع يقال زيد ذو تعرف
والزيدان ذو يعرفان والزيدون ذو يعرفون واللفظ مذكر في الأحوال
كلها ونقل المصنف وجهين أحدهما في التأنيث فإنه قد يؤنث ويقال ذات
مضمومة لأنها بمعنى التي وإنما قال مضمومة لأنها لم تجئ إلا مضمومة في الرفع
والنصب والجر ونقل أيضا عن بعضهم أنهم يجوزون فيه التثنية نحو هذان ذوا
تعرف في المذكر المثنى أي اللذان تعرفهما وهاتان ذواتا تعرف في المثنى المؤنث
أي اللتان تعرفهما وفي الجمع للمذكر وللمؤنث هؤلاء ذوات تعرف أي هؤلاء
الذين تعرفهم أو اللاتي تعرفهن وقال بضم التاء في الأحوال أي رفعا ونصبا

وجر الان الفتحة للبناء فلا يختلف باختلاف حال الموصوف وبهذا اى
وبدخول التانيث والتثنية والجمع على ذو يعرف انها ليست بالتى تضاف
فى نحو اذهب بذى تسلم يعنى ان ذو تميز عن ذى فى قوله اذهب بذى تسلم
بما ذكرنا لان ذى يوحد فى كل حال نحو اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان
واذهبوا بذى تسلمون هكذا ذكره وفى هذا الكلام نظر لان لفظ ينبغى ان
يكون التميز بين ذو الطائية وبين ذى فى اذهب بذى تسلم يعرف بهذا اى
بالتعبير المذكور فى هذين الوجهين المنقولين وهو غير مستقيم لان التميز اما ان
يكون على الوجه المشهور وعلى الوجهين المنقولين اما على الوجه المشهور فالتميز
حاصل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان الطائية ذو بالواو وفى المثال وهو اذهب
بذى تسلم ذى بالياء فلا اشتراك بينهما لفظا حتى يطلب التميز من جهة اخرى
واما المعنى فلان ذو الطائية بمعنى الذى او التى وذى فى بذى تسلم بمعنى صاحب
كما سنذكره فى تفسيره واذا لم يكن اشتراك فلا يحتاج الى التميز واما على الوجهين
المنقولين فالتميز ايضا ظاهر اما بين ذو المذكر وبين ذى فظ لما ذكرنا واما فى
المثنى والمجموع فاظهر لانه لا اشتراك بينهما اصلا وايضا ظاهر كلامه انه يعرف الفرق
بينهما بهذا التغير المنقول فى هذين القولين وحينئذ لا يعرف على المذهب المشهور
الفرق بينهما لانه قيده بقوله وبهذا يعرف اى وبهذا التغير وليس كذلك فان
على المذهب المشهور الفرق بينهما حاصل وان لم يوجد هذا التغير فكان حقه ان
يقول وبهذا يعرف عند القايل بهذا التغير انها ليست بذلك مع ان الفرق بغيره
حاصلة ايضا كما ذكرنا ذو ولفظ ذو فى صاحب تشارك لفظ ذو الطائية
من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ان كل واحد منهما يوصل بفعل فانه ذكر فى
المفصل ومما يضاف الى الفعل اية وذو فى قولهم اذهب بذى تسلم فقال يعرف
الفرق بينهما بهذا لكن هذا يتوقف على ان ذو فى نحو بذى تسلم جاء ايضا مرفوعا
مضافا الى فعل نحو هذا ذو تسلم لكنهم لم ينقلوا ذو مضافا الى فعل فى صاحب
الا مع اليا ولم ينقلوه مرفوعا بالواو وكيف وقد نقل عن الحواشى للمصنف ظاهرا
تحت قوله اذهب بذى تسلم ان هذا سماعى غير قياسى فيناكده بالاشكال وفى

فى قولهم بذى تسلم بمعنى صاحب والفعل بتقدير المصدر اى بذى سلامتك او
المراد بذى اما الامر اى بالامر الذى هو صاحب سلامتك او الوقت اى
بالوقت الذى هو صاحب سلامتك وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل
واختار هذا اكثر من الناس لما فيه من التشبيه من الظروف لاضافتها
الى الجملة انتهى كلامه ولعلهم انما اختاروه لانه قد يورد ويقال ذو بمعنى صاحب
كيف جاز اضافته الى الفعل مع اشتراطهم ان الفعل لا يضاف اليه غير الزمان
فقدروه بمعنى الزمان دفعا لهذا الايراد فكانه فى المعنى زمان مضاف الى فعل
وذا اى الموصول الاخر ذا فى قولهم ماذا صنعت اى بعد ما عند سيبويه فى
احد قوليه لان له قولين احدهما ان ذا بمعنى الذى فما صنعت معناه اى شى الذى
صنعته والاخر ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة ومعناه اى شى صنعته ومطلقا
عند الكوفيين فى ذا عندهم اسم اشارة بمعنى الذى ولم يشترطوا تقدم ما عليه بل
كل اسم اشارة عندهم يجى بمعنى الموصول ويقدرون قوله تعالى وما تلك بيمينك
بقولهم ما التى بيمينك نحو ماذا صنعت بمعنى اى شى الذى صنعته هذا مثال
لما وقع ذا موصولا على احد قول سيبويه وعلى مذهب الكوفيين والاخفش
فى جوابه الرفع بمعنى يقال فى جوابه خير بالرفع ليطابق الجواب السوال اذ لو
نصب نصب بفعل فيكون الجملة فى الجواب فعلية وفى السوال اسمية فلا
يتطابقان وبمعنى اى شى صنعت هذا مثال للقول الاخر لسيبويه وهو
ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة فيكون ماذا منصوبا مفعولا لصنعت مقدما
فالجملة فعلية وجوابه النصب اى خيرا ليطابق الجواب السوال وقد جاء
وهذا تحملين طليق مع شذوذه يحتمل ان يوجه على غير الموصول بهذا جوابا
عن احتجاج الكوفيين بان هذا فى البيت بمعنى الذى اذ عندهم كل اسم اشارة
جاز ان يكون بمعنى الذى فالتقدير والذى تحملينه طليق فاجاب المصنف بانه لا
يتعين للاستدلال اذ هذا فى البيت يجوز ان يكون اسم اشارة لا موصولا
وح هذا مبتداء وطليق خبره وتحملين جملة وقعت حالا اى هذا فى حال كونه
محمولا لك طليق وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد على انه فى

الذي منصوب المحل بيدعو بعده ليكون ما بعده جملة ابتدائية فيصح اللام و
الاحسن انه على اصله وما بعد يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة واما
تقدير التأخير في اللام فتعسف اللام في الآية فيها نوع غموض لان مفعول
يدعو ينبغي ان يكون مفردا ولا يدخله اللام فذكروا فيه اقوالا احدها ما ذكره
الزجاج وهو ان ذلك بمعنى الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعو اي
يدعو الذي هو الضلال البعيد ولهذا الوجه ذكر الآية في الكتاب على ان اسم
الاشارة جاء بمعنى الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا يكون ما بعد يدعو
وهو قوله لمن ضره اقرب من نفعه جملة ابتدائية فاللام صحيح في موقعه داخل
على الجملة الابتدائية ولا اشكال فيه الا في جعل اسم الاشارة بمعنى الذي على
مذهب الكوفيين والقول الثاني وهو الاحسن الذي اختاره المصنف ان
اسم الاشارة وهو ذلك باق على اصله وهو مبتداء وهو الضلال البعيد
خبره ثم ذكر ان ما بعد يدعو حينئذ جملة محكية للكافر يوم القيمة يعني يقول
الكافر يوم القيمة لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير فاللام
داخل على الجملة الابتدائية ومن مع صلته مبتداء وخبره الجملة القسمية وهي
لبئس المولى كانه قال لمن ضره اقرب من نفعه والله انه لبئس المولى فانما
دخل اللام لان يدعو بمعنى يقول وجاز ان يحكى بعد القول جملة ابتدائية اولها
اللام ولا اشكال فيه لا في اللام ولا في اسم الاشارة اذ هو باق على
اصل معنى الاشارة فلذلك كان احسن وقدر بعضهم تأخير اللام الى ما بعد
من واصله يدعو من لضره اقرب وهذا القول يحكى عن الزجاج ايضا و
زيفه ابو علي بان اللام يكون حينئذ من صلة الموصول وصلة الموصول
لا يتقدم عليه فلذلك قال فتعسف وتعسفه ظاهر ويحتمل ان يكون يدعو تاكيدا
ليدعو المذكور اولا في قوله يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ولمن ضره
اقرب مبتداء ولبئس المولى خبره ويحتمل ان يكون على تقدير جعل يدعو تاكيدا
للاول ان يقدر بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعو لدلالة يدعو المذكور عليه
ليكون خبرا اي يدعوه الكافر ثم ابتداء بقوله لبئس المولى ولبئس العشير و



وان عطف على الموصولات السابقة وهي كمن في اوجهها فالاستفهامية
نحو ايهم حضر والجزائية ايهم يأتني اكرمه والموصولة اضرب ايهم قائم والموصوفة
يا ايها الرجل ولا تكون تامة ولا صفة كمن وليست من الباب الا موصولة
محذوفة صدر الصلة نحو ايهم اشد فيمن قراء بالضم يعني ليست اي من باب
المبنيات اللازمة في اوجهها الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها و
انما اعرب اي استفهامية وشرطية وموصولة تامة الصلة وان وجدت فيها
علة البناء من تضمن حرف الاستفهام او حرف الشرط او احتياجها الى الصلة
لان ايا اذا كانت لازمة الاضافة وجب لها التمكن فكانت دافعة لعلة البناء
فرجعت الى اصل اعرابها اما اذا حذفت صدر صلتها فهي مبنية لان الموصول
والصلة كشيء واحد واذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة جزء من الكلمة فلم
يستحق الاعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فيمن قراء بضم
الياء واما على قراءة النصب فهو على الشذوذ فهو مفعول لننزعن فقد اعرب على
اصله واما في القراءة المشهورة وهو ضم ايهم فالتقدير لننزعن ايهم هو اشد
فلما حذف صدر الصلة عاد مبنيا فلذلك ضم وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية
بتقدير القول ضعيف فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني قال الخليل في الآية
انها ليست موصولة بل استفهامية وترفعه على الابتداء واشد خبره وتقدير
القول ليكون الجملة الابتدائية محكية والتقدير لننزعن من يقال فيه ايهم اشد و
استضعفه المصنف بقوله فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني ان الحكاية واضمار
القول على خلاف الاصل فلا يصار اليه في السعة اذ لا يطرد ان يقال لاضربن
الفاسق بتقدير لاضربن من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول وبعض الصلة
وظاهر انه في غاية الضعف لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق اذ لا يعرف
تعليق المؤثر من الافعال يعني قال يونس انما ضم ايهم في الآية على التعليق نحو
علمت ايهم خرج واما جاز التعليق فيمنع انه من خواص افعال القلوب لان
النزع عبارة عن التميز والتميز سبب للعلم فكانه قال لنميزن اي لنعلمن ايهم
اشد ورده المصنف بانه لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والمراد بالمؤثر

هي م

لتعلق

ماليس من افعال القلوب ويسميه النحويون افعال الجوارح والنوع من
افعال الجوارح فلا يجوز معه التعليق لكن على التأويل الذي ذكرنا وهو ان
النزع هو التميز الذي هو سبب العلم فلا يلزم يونس حينئذ ان النزع من افعال
الجوارح بل هو من افعال القلوب على وجه المجاز اطلاقا لاسم السبب على المسبب
فيه نظر وقوله اي لكن يوهم ان من كما لا يكون صفة فاي كذلك لكن اي جاء
صفة على المدح والذم نحو جاءني رجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي صفة
وغاية العذر انه لم يذكر في من انها لا تكون صفة بل ذكر فيه وجوها وقال اي
لكن اي يأتي فيه الوجوه المذكورة في من ولم يلزم منه ان لا تكون اي صفة بل
غاية انه لم يذكر ان اي يجيء صفة فكان الاولى ان يذكره ايضا دفعا لهذا الايهام
ولا يليها من الافعال الا المستقبل دون الماضي وقد خلقت كذا اي لا يلي
ايا الا الفعل المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار ولكن يقال لاضربن ايهم
فيها او ساضرب وقد نقل في التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال اي خلقت
كذا يعني انها وضعت كذلك وهو معنى قول ابن السراج ان ايا بعض لما يضاف
اليه مبهم مجهول واذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك قال المصنف وهو
قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه عجز عن وضعها للمعنى الذي نبا في الماضي
دون المستقبل بانها خلقت كذا والمستفهم بها اي باي عن نكرة وصلا
يطابقها به تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا حكاية ويجوز الافراد
في الاحوال ويسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا قيل جاءني رجل فيقول
المستفهم في حال الوصل اي وفي رأيت رجلا ايا وفي مررت برجل اي وفي
التثنية في الرفع ايان وفي النصب والجر ايين وفي الجمع ايون رفعا وايين
نصبا وجرا وفي المؤنث اية فيطابق المستفهم لفظ الذاكر في الامور كلها
ويطابقها ايضا في الاعراب على طريق الحكاية رفعا ونصبا وجرا يعني اعرابها
محكي فيقدر الاعراب على محله فاذا قيل رأيت رجلا فيقول المستفهم ايا اي
ايا الرجل فايا نصبه على الحكاية لفظا لحكاية لفظ الذاكر ورفعه مقدر على الابتداء

الابتداء وكذا

وكذا في الجر لو قال اي نجره لفظا لحكاية لفظ الذاكر ورفعه مقدر على
الابتداء ولم يعرب لفظا لما مر من ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظي وانما
اختص بالنكرة والاستفهام لما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم يشترط في اي
الوقف كما اشترط في من في الحاق الزيادات بها لانها معربة في اصلها بتلك
الحركات بخلاف من فانه لا تقبلها فجعل عوض حركتها حروف المد واللين وانما حكي
في اي لفظ الذاكر بالحركات الثلث في حال الوصل ولم يحك في من في حال الوصل
للعلة المذكورة وهي قبول اي للاعراب بالحركات وبالحروف دون من ومنهم
من جوز الافراد في الاحوال كلها اي يقول اي وايا واي كلمة من يقول منو
ومنا ومني في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثمه فاذا رأيت
رجلين فيقول المستفهم اي فلا يراعي الا التفرقة في الاعراب خاصة دون سائر
الاحوال وتسقط الحركة والتنوين وقفا يعني اذا وقفت عليها كان امرها كالوقف
على الاسماء المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت ياء اي وان وقفت
على المنصوب وقلت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على المثنى و
المجموع اسكنت النون وقلت ايان وايون وايين وايين وان وقفت على
المؤنث قلبت التاء هاء وقلت ايه وان وقفت على المجموع بالالف والتاء اسكنت
التاء وقلت ايات لان هذا حكم الوقف على سائر الاسماء المعربة وللقائل ان
يقول قوله ويسقط الحركة والتنوين وقفا اما ان يتصل بالكلية وهو قوله ويجوز
الافراد في الاحوال او بقوله والمستفهم بها عن نكرة وصلا على ما هو الظاهر لكن
وقفا في مقابلة وصلا فعلى الاول فيه سؤالان احدهما ان لا يكون حكم المطابقة
في حال الوقف في الاستفهام عن النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان
يقول ويسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر ويبدل التنوين الفا في حال
النصب وعلى الثاني وهو ان يتصل بالاول ليكون مقابل وصلا ففيه سؤال
احدها انه لا يعلم فيه المطابقة في حال الوقف اذ لم يذكر الا سقوط الحركة والتنوين
فيه والثاني كان ينبغي ان يقول فيسقط الحركة والتنوين في حال الرفع والجر و
يسكن النون في التثنية والجمع والتاء في جمع الالف والتاء والثالث انه لم

لابدال التنوين الفا في حال النصب مع انه شرط في حال الوقف ولكن الجواب
عنه باحد وجوه الجواب الاول انا نختار التقدير الاول والجواب عن السؤال
الاول انه ذكر ان اي كمن في ذلك الاطلاق يعلم انه كما يجب المطابقة في من
وقفا على ما ذكره يجب ايضا المطابقة في اي وقفا وانما ذكر المطابقة وصلا
لانه تفرد بها اي عن من فذكر ما تفرد به وترك المشترك اعتمادا على الاطلاق ان
حكمه حكم من والجواب عن الثاني ان المراد انه يسقط التنوين اي لا يوجد لفظا في
الرفع والنصب والجر وحكم ابداله الفا معلوم من باب الوقف على المنصوب
المنون والجواب الثاني انا نختار التقدير الثاني وهو انه متصل بالاول لكن
وقفا مقابل قوله وصلا والجواب عن السؤال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة
في الوقف قد ذكره في من وقفا واي كمن وعن الثاني انه لما قال ويسقط الحركة
منه علم انه يسكن آخر المفرد ويسكن نون المثنى والمجموع ويسكن تاء الجمع بالالف
والتاء فكانه قال ويسقط الحركة حينئذ كانه مفردا ومثنى او مجموعا اي جمع
كان وعن الثالث ان ابدال التنوين الفا انما لم يذكر اعتمادا على باب الوقف
اذ هو معلوم منه ولا تشكل انه كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث ان قوله
قوله ويسقط الحركة والتنوين عائد الى كلا من المذكورين كليهما اي في حال
الوقف يسقط التنوين والحركة مطلقا سواء روعي المطابقة او جوز الافراد
فان سقوط الحركة والتنوين في الوقف لازم على التقديرين واما ترك ذكر المطابقة
وترك تسكين النون والتاء وترك ذكر ابدال التنوين الفا فلما ذكرنا ولا
يخفى ان في الكلام تساهلا مع هذه الاعتذارات وفي المعرفة الرفع لاغير ان
كان علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا نعتا ربما عن المخالفة بينهما لفظا لما فرغ
عن الحكاية في الاستفهام عن النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام عن المعرفة
وحكمه في المعرفة الرفع لاغير اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال رايت زيدا اي
زيد ولمن قال رايت الرجل او مررت بالرجل اي الرجل ولمن قال رايت عبد
الله قال اي عبد الله بالرفع وقوله نعتا ربما اي احترازا من قولهم ثنا دع فلان
من كذا اي نجا منه واثروى عنه فقال ثنا دى الاسود الغلب منه نعتا ربما

علا

علة الرفع في المعرفة والعلم ايضا اي انما وجب الرفع احترازا عن المخالفة بين اي
وما ذكر بعده من المعرفة والعلم لو قيل اي زيدا او زيد على الحكاية بخلاف نحو من
زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لفظا لان من مبني واي معرب وانما اعيد المعرفة
بعد اي ولم يعد النكرة لان الاستفهام عن المعرفة اقل لان النكرة هي المحتاجة
الى الاستفهام عنها لابهامها فروعي الاختصار في النكرة فلم يعد فيها رعاية
للتخفيف فيما هو الكثير ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد
لان الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فهذه كلها من احكام
المفرد فلا يوصف ما وصف منه ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة هذا من
لوازم الافراد وكونه بمنزلة اسم واحد فلا يوصف الموصول قبل تمام صلته و
لا يؤكد قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال ما وصف منه احترازا
من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما لا يوصفان اصلا وان كانا بعد
تمام الصلة فلا حاجة الى تقييد امتناع وصفه بكونه قبل تمام الصلة اذ بعد تمام الصلة
ايضا لا يوصف فهو خارج عن البحث وانما امتنع الوصف والتاكيد والابدال
قبل تمام الصلة لان الموصول قبل تمام الصلة بمنزلة حرف الكلمة كالزاي من زيد
فهو لا يقبل الوصف ولا التاكيد ولا الابدال ومن ثم اي ومن اجل انه لا يؤكد
الموصول قبل تمام الصلة لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار اذ قولك في
الدار صلة للذين فقد وقع اجمعين تاكيدا قبل تمام الصلة فلا يتقدم عليه وهو
ممتنع وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك اي لا يجوز لان زيدا معمول ضاربين فهو
من تتمة الصلة فلا يتقدم اجمعين عليه وجاز اجمعون اي في المثال المذكور جاز
اجمعون بالرفع لانه تاكيد للضمير في ضاربين وهو هم اي الذين ضربوهم اجمعون
فاجمعون ايضا من اجزاء الصلة تقدم على الجزء الآخر من الصلة وهو زيدا اذ
يجوز تقدم بعض اجزاء الصلة على بعضها فان قلت لم لم يجز قولك مررت بالضاربين
اجمعين زيدا على ان تكون اجمعين تاكيدا لضاربين لا للموصول قلت لوجهين
احدهما ان اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل وكذا لا
يعمل اذا كان مؤكدا ايضا لا يقال الفعل لا يكون موصوفا قطعا وقد يكون مؤكدا

ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد

لانا نقول الفعل انما يكون موكدا بالتأكيد اللفظي وهو تكرير اللفظ لا التأكيد المعنوي
بكل واجمعين وهو المبحث والثاني ان اجمعين حينئذ اما ان يكون تاكيدا للضارب
مع اللام او بدون اللام وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه يلزم تاكيد الموصول قبل
تمام صلته وهو ممتنع لما مر واما الثاني وهو التاكيد بدون اللام فهو فاسد من
وجهين احدهما ان النكرة لا يؤكد عند البصريين باي باجمعين والثاني ان
الصلة وحدها لا محل لها من الاعراب فلا يمكن تاكيده بموجب لفظا وهذا من غوامض
النحو وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يختلف آخره باختلاف العوامل فيكون
معربا وهو مشكل لان اللام مع الصلة في مثل جاء الضارب اما ان يكون لها
اعراب بالفاعلية مثلا او لا يكون فان كان يلزم مع ان الضارب ايضا معرب فيكون
فاعلان ويلزم ان يعرب جزء من الموصول مع انه بمنزلة الزاي من زيد وان لم
يكن لم يصح قولهم الموصول مع الصلة في حكم الجزء من الكلام فاعلا او مفعولا او
مضافا اليه فوجه التخلص اما ان احدهما انه نظير قولهم في الا بين غيرانه لما لم يكن
اعراب الا تخطّت الى الاسم الواقع بعده انحق الاعراب ان يكون
لمحل الا انه منع والثاني ان لفظ الضارب مشابه للفظ الرجل فكما جعل اللام
منزلة الجزء من الكلمة واعرب الرجل جعل اللام في الضارب في الصورة منزلة
تلك اللام وان كانت من الذي فاجري الاعراب لفظا على ما دخله اللام وانما
اعرب الضارب مع انه بمنزلة الزاي من زيد لان ضاربا في الاصل كان اسما
مستقلا بنفسه مستحقا للاعراب وعرض له كونه جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال
الاصلي دون الجزئية العارضية بخلاف الجملة اذا وقعت صلة فانها لا تحمل
لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما يكون لها اذا كانت من المفرد كالجزء
او الحال او الصفة ونحوها ولا يجوز نحو الذي الذي كان ابواه راغبين فيه
منطلق حتى يجيء لاحدهما بخبر ظاهر او مقدرا فانه لم يجز لان المذكور في المثال موصو
وهما مبتدأ اي وكل واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر فمنطلق اما ان يكون خبرا
للموصول الثاني او الاول فان كان للثاني كان الموصول مع صلته وخبره
جملة واقعة صلة للموصول الاول والموصول الاول الى قولك منطلق منزلة

مفرد فيحتاج الى خبر آخر ظاهر او مقدر وان جعلته خبر الموصول الاول فقد اخبرت
عن الموصول الاول قبل تمام صلته لان الموصول الثاني مع صلته بمنزلة مفرد
والمفروض ان منطلق خبر للاول فالموصول الثاني ليس له خبر ظاهر فلا يكون
جملة فلا تتم الموصول الاول به فلا يصح ان يخبر عنه بمنطلق اذ لم يتم فقوله حتى يجيء
لاحدهما معناه ان المذكور خبر لاحدهما فلا يجوز هذا الكلام حتى يجيء للآخر بخبر ظاهر
او مقدر وتقول جائني القائم اليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب
اخاه زيد فلو جئت للقائم بتابع قبل شيء مما ذكر لم يجز لان الكل في صلته فالقائم
فاعل جائني والشارب فاعل القائم والساكن فاعل الشارب والضارب
فاعل الساكن وزيد فاعل الضارب فكل واحد من الموصوفات جزء صلة للموصوف
الذي سبقه فالشارب جزء صلة للموصول وهو اللام من القائم فلو جئت
بتابع للقائم وقلت جائني القائم البر وزيد مثلا وعطفته على الموصول لم يجز
لانه لم يتم صلته بعد فلا يعطف عليه وكذا سائر التوابع لو قلت جائني القائم
اليه الكريم وجعلته صفة للموصول لم يجز لانه صفة للموصول قبل تمام صلته
وهو واضح واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في
داره اخوك سوطا بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله الكريم الآكل طعامه غلامه
فالبدل الاول وهو بشر للموصول الاخير وهو القائم مع صلته والذي بعده و
هو بكرا بدل للذي قبله اي قبل القائم وهو المعطي وهكذا على الترتيب فعمرا
بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب والا اي وان لم
يكن على هذا الترتيب بان قدمت مثلا بكرا على بشر وجعلته بدلا من المعطي فاما
قبل تمام الصلة اي لزم الابدال من الموصول وهو المعطي قبل تمام صلته لان
تمام القائم في داره بشر فقد ابدلت عن المعطي قبل تمام صلته وكذا سائر الصور
فقولك الضارب مفعول اكرم والشاتم مفعول الضارب والمكرم مفعول الشاتم
والمعطيه مفعول المكرم ومفعولا معطيه الضمير المتصل به ودرهما والقائم فاعل
معطيه وفي داره متعلق بالقائم واخوك فاعل القائم وسوطا مصدر الضارب
والضارب مفعول اكرم في قوله اكرم الآكل فلا يجوز ان تقدم البدل من الضارب

الذي هو الموصول الاول على اسم من المبدلات الباقيات ولا من الابدال
كلها لانها كلها في صلة الضارب فان قلت بشر بدل من القائم فهو من تتمة القائم
وسوطا ليس من تتمة بل من تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلت بشر ليس
من اجزاء الصلة لانه بدل عن الموصول مع صلته والموصول مع صلته تم عند قوله
اخوك فهو ليس اجنبيا وقع بين اجزاء الصلة اذ اجزاء الصلة قوله اخوك فان
قلت لم اخر وقوع سوطا هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل وهو بشر و
بين مبدله وهو قائم قلت هذا احسن مغايرة وبيانه بمقدمات احديها انه يمتنع
تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان تقديم المفعول به على المفعول المطلق
اولى لانه اقرب الى الفاعل ولذلك اقامته مقام الفاعل اذا وجد مع سائر
المفاعيل ولان المفعول به هو مورد للفعل المتعدي ويحتاج اليه بخلاف
المصدر فانه تاكيد زائد مستغنى عنه بلفظ الفعل الثالثة انه يمتنع الفصل بين اجزاء
الصلة باجنبي الرابعة ان مفعول المطلق اصل في المنصوبات فسائر المفاعيل
لحقه ان يقدم على البدل وسائر التوابع ايثار التقديم الاصول على الفروع اذا
ثبت هذا فنقول لو قدم سوطا على الضارب امتنع للمقدمة الثانية ولو اوقع بين
الموصولات لم يجز للمقدمة الثالثة ولو اوقع بين الابدال او بعدها لم يحسن للمقدمة
الرابعة فتبين ان احسن مواقعه هو مركزه الذي استقر فيه اذ ليس فيه محذور
من المحاذير الاربعة بلى انه وقع به الفصل بين البدل والمبدل قلت الفصل منهما
واقع كثير كما جاء في مواضع من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وكقوله تعالى اذ تقول للمؤمنين الن يكفيكم فانه
قيل ان اذ بدل من اذ غدوت مع تخلل الآيات بينهما ونظائرهما ولننبه لفائدة
لطيفة وهي ان التوابع على ثلاثة اقسام قسم مدلول الثاني منه مدلول الاول
اي يصدقان على شيء واحد وهي الصفة وعطف البيان والتاكيد فهذه الثلاث
حقها ان لا يختار الفصل منها وبين متبوعاتها ولا يجوز وقسم مدلوله مغاير للمتبوع
كالعطف بالحروف فلا يستبعد فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين
الرتبتين وهو البدل فان قسما منه مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل

وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كبدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز الفصل فيما
تغاير الاول كابدال الثلاثة واستبعاد الفصل فيما لا يغاير كبدل الكل فالبدل
على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنف انما اخر سوطا رعاية لنوع الالغاز
والتعمية في المثال ولذلك اخر قوله اكرم الآكل طعامه غلامه عن قوله الضارب دونها
للالغاز هذا هو كشف الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم ولجاز القراء الذي
نفسه محسن اخوك والذين اجمعون محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربا باخوك
والتابع للمحذوف دون الموصول يعني جوز القراء الصور الثلث مع ان ظاهرها
يقتضي ان يكون نفسه في المثال الاول تاكيدا للذي قبل تمام صلته وكذا اجمعون
تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا وزيد عطف على الذي وامتناعه ظاهر فقال التا
للمحذوف دون الموصول يعني في المثال الاول تقدير الذي هو نفسه محسن فنفسه
تاكيد لهو المحذوف ومحسن خبر هو والجملة صلة للذي والذي مبتداء واخوك خبره
وكذا في المثال الثاني التقدير الذين هم اجمعون خبره محسنون فاجمعون تاكيد
لهم المحذوف وكذا في المثال الثالث التقدير الذي هو وزيد ضاربان فزيد عطف
على هو المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان التابع في كل واحد منها
للمحذوف دون الموصول ولا يجوز اي القراء الحذف مع الفعل والظرف
لالتباسه حيث لا تابع فيتبعه المتبوع يعني لو قيل الذي ضرب اخوك او الذي
في الدار اخوك لم يجز ان يقال فيه قد حذف صدر الصلة بتقدير الذي هو ضرب او
الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل
والظرف صح بالاستقلال ان يكون صلة من غير حذف فلو جوزنا الحذف
لالتبس اي لم نعلم حينئذ ان الصلة جملة فعلية او اسمية هذا اذا لم يكن للمحذوف
تابع مذكور لفظا فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلا تقول الذي نفسه ضرب
اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او تقول الذي وزيد ضاربا اخوك او الذي
وزيد في الدار اخوك فكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع قرينة
دالة على المحذوف ومع هذا لم يجوزه ايضا مع وجود القرينة طردا للباب ومعنى
قوله فيتبعه المتبوع يعني اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع اي يلحق في

المنع لما لم يذكر له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل ان يريد بالمتبوع الاصل
وبالتابع الفرع والصورة التي ذكرها التابع مع قرينة تدل على المحذوف هو
الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف قرينة دالة وحيث لا يوجد القرينة
يكون فرعا فتبعه المتبوع اي تبع الاصل وهو ما وجد فيه القرينة الفرع وهو ما
لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما عبر المصنف بهذه العبارة لان فيه غرابة وهي
ان المتبوع صار تابعا ومنه اي ومن المبني اللازم ما تضمن معنى حرف الاستفهام
او الجزاء نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا لحرف وهو الهمزة الاستفهامية
بل يتضمن الاستفهام الذي هو من حرف الاستفهام عم اي يعني ان اين من
من الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو من حرف الاستفهام ومع
ذلك فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومها الاضافة كما مر وكذا ومن
واين للمكان استفهاما وجزاء وهذا مثال لما يتضمن في الحرف فما قد يتضمن
معنى الاستفهام نحو ما تلك بيمينك وقد يتضمن معنى الجزاء الذي هو من الحرف و
هو ان نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد يتضمن معنى الاستفهام نحو من عندك و
قد يتضمن في الجزاء نحو من يأتني اكرمه وكذا اين وهو ظرف للمكان خاصة
وقد يتضمن الاستفهام كاين زيد وقد يتضمن الجزاء نحو اين تجلس اجلس وفي
للزمان كذلك في ان متى ظرف للزمان وهو كذلك اي قد يكون استفهاما نحو
متى القتال وقد يكون جزاء نحو متى تخرج اخرج وايان في معناه اي متى في
يكون للزمان استفهاما كقوله تعالى ايان مرسيها اي متى ارساها ولم يأت جزاء
فلذلك قيده بالاستفهام وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد الساعة فانه
سؤال عن احواله اي اصحيح ام مريض ونحوهما من الاحوال فهو متضمن للاستفهام
عن الاحوال وانى لها اي للحال استفهاما وجاء نحو انى ومن وانى آتك الطرب
اي كيف آتك الطرب وجاء نحو قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال
شئتم وكم الاستفهامية بالجر صفة لكم وهو عطف على انى كنحو كم ويلحق بها
الخبرية في الاستفهامية انما بنيت لتضمنها من حرف الاستفهام والخبرية لم
توجد فيها هذه العلة وانما بنيت لحاقها بالاستفهامية لكونها مثلها ولكونها على

وضع الحروف ولهما اي ولكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية صدر الكلام
اما الاستفهامية فظاهر لانه للاستفهام صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها في
الانشاء في التكثير كما ان رب متضمن لانشاء التقليل فلذلك وجب لهما صدر
الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها التصدر مقدر قبلها لا الجار وهذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان كم اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان يتقدمها
الجار وان تقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان المعنى الذي اوجب له التصدر وهو
الاستفهام مقدر قبل الجار لا بعد الجار والمجرور وهو كم يعني اذا قلنا بكم
اشتريت فتقدير الاستفهام قبل الباء والتقدير ابكم اشتريت فالاستفهام لم يتقدم
عليه شيء ولو تقدر الاستفهام بعد الجار ليبطل تصدره وانما اختص بهذا التقدير
بالجار دون غيره لما ذكر وهو ان الجار يتصل بالمجرور ويجره لشدة اتصال الجار
بالمجرور فكانهما كلمة واحدة بخلاف المنصوب والمرفوع اذ ليس لهما اتحاد الجار
بالمجرور ومحلها اي محل كم الجر ان تقدمها الجار كما ذكرنا والا اي وان لم يتقدمها
فالواقع بعدها اما غير فعل او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل واسم المفعول والظرف
فان اسند اي الفعل او الجاري مجراه الى خبرها اي الى خبر كم او متعلقها فالرفع بالابتداء
نحو كم رجل جاءك فان بعده فعلا وهو جاء مسندا الى خبر كم ولو قلت كم رجل جاءك غلامه
كان مسندا الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجل في الدار فان فيه الظرف الجاري في
مجرى الفعل والتقدير كم رجل حصل في الدار فهو ايضا مسند الى خبر كم فالرفع حينئذ
بالابتداء والفعل بعده او الجاري مجراه خبر قوله او متعلقها اي متعلق كم ولو قال او
متعلقه لرجع الضمير الى المخاطب اي او متعلق الضمير كان اشبه كما قالوا في الاضمار في
شرط التفسير مشتمل بضميره او متعلقه وقالوا المراد او متعلق ضميره وانما كان اشبه لان
قولك كم رجل جاءك غلامه فالغلام مضاف الى الضمير متعلق به والضمير عائد الى كم فهو لفظا
متعلق بالضمير لا بكم وان لم يسند اي الفعل والجاري مجراه لا الى خبرها ولا الى متعلقها
فان كان اي الفعل واقعا عليها اي على كم فالنصب بالمفعولية نحو كم رجل ضربت فان
الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بشيء فهو مفعول فلينصب على المفعولية وان كان
الفعل واقع على كم وليس مشتغلا عنه بشيء فهو مفعول فلينصب على المفعولية وان كان

ربما كان موضع [illegible] الجملة بالابتداء [illegible]

واقعا على ضميره نحو كم رجل ضربته او متعلقه نحو كم رجل ضربت غلامه فالوجهان اي
جاز ان ينتصب كم على المفعولية اضمارا على شريطة التفسير لان الفعل مشتغل عنه فالتقدير
كم رجل ضربت ضربته وكم رجل اهنت ضربت غلامه وجاز ان يرتفع على الابتداء و
الفعل بعده خبره ولا بد في الثاني اي فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما
ذكرنا من تقدير ناصب بعده اي بعد كم كما قدرنا في المثال في قولك كم رجل ضربت
ضربته على شريطة التفسير ولا تقدر الناصب قبل كم كما تقدر في زيدا ضربته قبل زيد
رعاية لصدرية كم والا اي وان لم يكن الفعل واقعا على كم ولا على ضميره ولا على
متعلقها فلا بد من ان يكون اي كم ظرفا نحو كم يوم ضربت او مصدرا نحو كم ضربة ضربت
وان كان اسما مفردا اي وان كان الواقع بعده اسما مفردا فالرفع بالابتداء
ان كان نكرة ولم يكن ظرفا نحو كم غلاما لك ذاهب والا اي وان كان ظرفا فبالخبرية
اي يرتفع بالخبرية نحو كم يوم سفرك فان سفرك مبتدأ وكم يوم خبره هذا حاصل لفظ
المتن ويحتاج الانحصار في الاقسام الى بيان وذلك ان نقول حاصل الكلام ان
الواقع بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم الفاعل ونحوه من الاسماء
العاملة والظرف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير عامل لان
الاسم العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اي مع فاعل وهو المراد بالمركب
ههنا فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا اي جامدا
نحو كم رجل وكم غلام غلمانك ونحوه وهو مع قوله وان كان اسما مفردا في مقابلة
الا وهو الفعل او الجاري مجراه فان كان فعلا او جاريا مجراه فاما ان يكون الواقع
بعد كم مسندا اليه اولا فان كان الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن
مسندا اليه فيكون كم اما ان يكون مفعولا به للمذكور او مفسرا فعله على شريطة
التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا
مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله فلا بد من ان يكون ظرفا او
مصدرا اذ لا يمكن المفعول معه ولا المفعول له ولا غيرهما من الملحقات بالمفعول
وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا وظرفا فقوله وان كان اسما مفردا قسيم للاول
اي ان كان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جاريا مجراه بحيث يتعين ان يكون اسما مفردا

فرفعه

فرفعه بالابتداء ان لم يكن ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا فهذا تمام بيان لفظ المتن و
هكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا يقع بعده الاسم يعني ان اسماء
الاستفهام واسماء الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانه تارة يقع مجرورا فالاستفهام
كقولك لمن هذا الفرس والشرط كقولك لمن مررت امرر فتقدير الاستفهام فيه قبل الجار
لئلا يبطل صدريته وتارة يقع منصوبا اما الاستفهام كقولك من ضربت اي اي
رجل ضربت او من ضربته اضمارا على شريطة التفسير والتقدير اي رجل ضربت ضربته
والشرط نحو من تضرب اضرب او من تضربه اضربه وتارة يقع مرفوعا فالاستفهام
كقولك من عندك اي اي رجل عندك والشرط كقولك من يضربه اضربه على ان من
مبتدأ فهو في الاحكام مثل كم الا ان كم يقع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم
لان الشرط يقتضي فعلا وحكمها اي حكم كم في جواز عود الكناية الى لفظها او معناها
حكم من فتذكر على لفظه ويؤنث على معناه وكذا في الافراد والتثنية والجمع نحو
كم رجل جاءك رأيته ورأيتهم وكم امرأة رأيتها ورأيتهن قال الله تعالى وكم من ملك في
السماوات لا تغني شفاعتهم شيئا وقد يحذف اي ومن اللازم البناء ما التزم فيه
الاضافة الى الجملة كاذ واذا زمانيتين او مكانيتين فهذا علة بنائهما لان الجملة من
حيث انها جملة مبنية فاكتسى اذ واذا البناء من المضاف اليه واما التزم البناء
فيهما لالتزام الاضافة فيهما الى الجملة واما التزم اضافتهما الى الجملة لانهما وضعتا
للدلالة على زمان النسبة او مكان النسبة والنسبة في الاصل لا تكون الا في
جملة وقد يعلل بناء اذ بان وضعه وضع الحروف وقد يعلل بناء اذا بتضمنه معنى
حرف الشرط ويعلل بناؤهما ايضا بالاحتياج الى الغير كالحروف فاذ زمانية لما
مضى وتضاف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم في الاسمية
والخبر مفرد واذ قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية والفعل
مضارع والمعنى على المضي لان اذ موضوع للماضي واذ زيد يقوم في الجملة الاسمية
ايضا لكن الخبر فيه جملة فعلية واما اخر هذا المثال مع انه يجب ان يقترن بقوله اذ زيد
قائم لانهما جملتان اسميتان لانه كان يريد ان يفرق بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد
قام مع ان كل واحد منهما جملة اسمية والاخر جملة فعلية فلارادة الفرق بينهما اخره
عن قرينتها وهي اذ زيد قائم واستقبح اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يقاربه

وحكمها

الا دعت ضرورة الى العدول هذا وجه استقباحه وبيانه ان الجملة ههنا اسمية
فاصلها ان يكون الخبر اسما او مضارعا للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع
لقائم فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه الا لضرورة نحو زيد قام بخ
اذ لان الغرض الاخبار عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض لو اوتي بالجملة الاسمية
التي خبرها اسم او مضارع فلذلك تعين الاتيان بالفعل الماضي ولا ضرورة ههنا
اي في قولنا اذ زيد قام اذ غرض الدلالة على المضي حصل من نفس اذ فلا ضرورة
الى الاتيان بالماضي في الخبر واذا لما يستقبل اي اذا موضوع للزمان المستقبل
اذ ولتضمنها اي ولتضمن اذا معنى المجازاة لا تضاف الا الى الجملة الفعلية في
حال السعة قدم العلة وهو لتضمنها اي لا تضاف اذا الا الى الجملة الفعلية لتضمنها
معنى الشرط مقتضي فعلا واما قال في حال السعة لان اذا قد تضاف الى الجملة
الاسمية وح لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة يعني ان الاكثر ان اذا يتضمن في
المجازاة وقد لا يتضمنها بخلاف اذ فانها لا تتضمن في المجازاة لان وضعها
للمضي والشرط انما يكون في المستقبل لا في الواقع والاصل فيها اي في اذا القطع
بوجود الشرط بخلاف ان اي الاصل في اذا ان يستعمل في موضع وجود الشرط
مقطوع فيه مجزوم اذا الزمانية تختص بالجملة الفعلية واذ الزمانية تدخل على الجملتين
ومعلوم بخلاف ان فانه يستعمل في وجود الشرط نحو اتيك اي جاءك زيد وتقول
اتيك اذا احمر البسر فان وجود الشرط مقطوع ولذلك لا يجوز ان تقول ان قامت القيامة
لانه يكون شكا في قيام القيمة مع انه مجزوم به ولذا اي ولكون الاصل في اذا
ان يستعمل في المقطوع غلب وقوع الماضي بعد اذا استعمالا لان الماضي مقطوع به فهو
مناسب لمدلول اذا وقد يجيء اي اذا المعنى الظرفية يعني يستعمل اذا وليس فيه معنى
الشرط نحو والليل اذا يغشى ويستعمل اي اذا للمفاجاة نحو اذا يقوم زيد اذا انقعد
عمرو يعني زمان قيام زيد وهو زمان قعود عمرو فلا يجب ان ينتصب اذا على الظرفية
بل قد يقع مبتدأ وبهما اي اذ واذا المكانيتين للمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع
اما للمفاجاة فكما جاء في الحديث بينا نحن عند رسول الله عليه السلام اذ طلع علينا رجل
الحديث ويختص الاولى اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والثانية وهي اذا المكانية
بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين اذا المكانية وبين اذا الزمانية وذلك نحو

حيث يتكلم

بينا زيد

بينا زيد قائم اذ رأى عمرا هذا مثال لاذ المكانية واذا فلان قد طلع علينا هذا
مثال لاذا المكانية والاصمعي لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب
بينا وبينما والشذ فبينا نحو ترقبه اتانا معلق وفضه وزنا دراع بينا وبينما ظرفان
متضمنان لمعنى الشرط ولذلك اقتضيا جوابا والقياس ان لا يكون اذ واذا في
جوابهما كما قال الاصمعي لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك فالجزاء مستقبل لا حاجة
الى ذكر اذ واذا معه فكان ينبغي ان لا يذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا وبينما
كما في جواب ان وجه الاستشهاد ان اتانا جاء جوابا لبينا من غير اذ واذا والا
الظاهر ان العامل في بينا هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف هذا علة لقول الاصمعي وبيانه ان بينا
ح شرطية وجوابه اتانا لحقه ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو كان معه احدهما
لكان العامل في بينا هو اتانا على الصحيح يعني اختلف في ان العامل في الاسم المتضمن
للشرط هو الشرط او الجزاء والمختار انه الجزاء فعلى هذا يكون اتانا عاملا في بينا مع
انه مضاف اليه لاذ ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد تطير
وسائر وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وليست بمضافة
كما يقال خرجت فثم السبع والصحيح ان الخبر محذوف يعني ان الظاهر ان اذا مضافة
الى الجملة فالتقدير فاذا السبع حاصل والخبر محذوف وعن بعضهم انه ظرف مستقل
بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع مبتدأ واذا مرفوع المحل على انه خبر كقولك ثم
السبع او فبالحضرة السبع فان السبع مبتدأ وثم او بالحضرة خبره والصحيح الاول
وهو حذف الخبر لدلالة على الكثير الشائع وهو كون اذا مضافا الى الجملة لانه
لا يستعمل اذا وحده لا يقال قمت اذا كما يقال قمت بالحضرة ولو كان مستقلا بنفسه
من غير اضافة لصح ان يستعمل وحده من غير ذكر المضاف اليه ولم تأت مثله في كلام
وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع والنصب على حذف الخبر يعني يجوز في قائم
الرفع على انه خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على انه منتصب على الحال
والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قولهم كنت اظن ان
العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فلا يجوز فيه الا الرفع عند سيبويه

والكوفيون يقولون فاذا هو اياها فهو يرجع الى الزنبور وهى الى العقرب واما
لم يجز فيه الا الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتداء وهو هو نحو فاذا زيد قائم وانما
لم يجز ههنا النصب وان جاز في قائم النصب لان انتصابه كان على الحالية ولا
يستقيم تقدير الحالية في الضمير الثاني وهو هي فلذلك تعين فيه الرفع على الخبرية
فعلى هذا العامل في اذا معنى المفاجاة الذي تضمن الظرف المكاني اياه لان
الضمير الواقع خبرا لا يصلح ان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون فانما جوزوا
الاتيان بالضمير المنصوب وهو اياها لان المفاجاة تدل على الوجدان ولفظ هو
فصل وعماد واياها مفعول وجدت مقدرا والمفعول الاول محذوف باب ضمير
الفصل والعماد عندهم اي وجدته هو اياها فاذا بمعنى وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر
فلذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروى عكس هذا في المناظرة التي جرت بين
الكسائي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي وزعم بعضهم ان اذا
حرف مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها يعني ان اذا ليس باسم بل هو حرف فلا محل له
من الاعراب فليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يؤكد ان الخبر في قولك فاذا
السبع محذوف وبينا وبينما هكذا مشبعة بين بينا فان اصله بين واشبعت فتحها
فصار بينا او متصلة بما المزيدة بين بينما اصله بين الحقت بها ما مزيدة من الظروف
الزمانية خبر لقوله بينا وبينما اي هما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى
الجملة الاسمية والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب اذا كان مجردا من كلمتي
المفاجاة وهما اذ واذا والا اي وان لم يكن مجردا منهما فمعنى المفاجاة المتضمنة
فيهما يعني اذ واذا اياه اي ذلك المعنى يعني ان بينا وبينما ظرفان زمانيان يتضمنان
معنى المجازاة فلا بد لهما من جواب والجواب اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون
فان لم يكن فظاهر ان العامل هو الجواب فلا مانع فيه لان الجواب غير محروم حتى يكون
مانعا من العمل فيما قبل الجار وان كان معهما اذ واذا فالعامل ليس نفس الجواب
للمانع السابق لانه مجرور وحينئذ بل العامل معنى المفاجاة الذي تضمنه اذ واذا
فعلى هذا لا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل الجواب في بينا وبينما لان ما بعد
اذ واذا مجرور بهما واذ واذا منصوب بفاجاء مقدرا قبلهما وفاجاء الجواب

الجواب والعامل في بينا وبينما فحينئذ لا يتوجه ما ذكره المصنف في توجيه قوله
الاصمعي وهو انه اذا وجد اذ واذا يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف
لان العامل كما في بينا ليس المضاف اليه بل فعل المفاجاة المقدر قبلهما و
حيث للمكان عطف على بينا وبينما اي هو ايضا من الظروف اللازمة للاضافة
الى الجملة وانما التزم اضافته الى الجملة لان وضعه للمكان النسبة والنسبة اصلها
ان يكون في الجملة ووجه بنائها احتياجها الى متممها وهي الجملة فاشبهت الحروف
لاحتياجها الى الغير ويضاف الى كلتا الجملتين يعني الاسمية والفعلية لانه لما كان
للمكان النسبة والنسبة تستدعي جملة والجملة قد تكون اسمية وقد تكون فعلية
فصح اضافته الى كل واحد منهما وقد شذ اضافتها الى المفرد واما قوله حيث
سهيل طالعا وتتمته نحو يعني كالشهاب ساطعا واختلف فيه فقيل انه مرفوع
لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل يبقى على بنائه حملا على
اعم احواله واضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبناء في اعم احواله لا توجب
البناء قياسا على لدن كقوله تعالى من لدن حكيم عليم فان اعم احواله ان يكون جارا
وقد لا يجر اذا دخل على غدوة فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال في
جميع الاحوال ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتداء حذف خبره وهو حاصل وطالعا
حال ويدل يجر سهيلا ويعرب حيث وكما بين حين وهو عطف على حيث لانه
ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره
ولا يضاف الا الى الجملة الفعلية لقربها بمعنى المجازاة والعامل الجواب نحو
انما اختص اضافته الى الفعلية لما فيها من معنى المجازاة وانما لم يقل لما فيها من
معنى المجازاة بل قال لقربها بمعنى الى المجازاة لان لما في قولك لما جئتني اكرمتك
ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال حتى يكون معناه ان تجئني اكرمك
بل هو في الماضي ومعناه اوقعت الرأي في زمان مجيئك فكانه يجب ان يقال ليس
فيه معنى المجازاة ولكنه لما كان متضمنا للتقييد وقوع امر لوقوع امر اخر اشبه
الشرط والجزاء لانه ايضا تقييد امر باخر فلما اشترك في اصل التقييد حمل على
الجزائية والا فليست هي بحقيقة الجزائية والعامل في لما هو جوابه كما كان العامل

في الظروف المتضمنة للشرط حقيقة نحو اذا وهو الجواب على الصحيح وليس من الباب
كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة معنى المجازاة لانها كل اضيف
الى المصدر النائب مسد الظرف منصوبة على الظرفية وقيل ما نكرة منصوبة بمعنى
حين يعني ان كلما يتوهم فيه انه مثل لما فيكون ايضا من الظروف اللازمة للجملة
المتضمنة معنى المجازاة فدفع هذا التوهم وقال ان كلما مركب من كل وما وكل
ليس بظرف وما يحتمل الوجهين احدهما ان تكون مصدرية نحو كلما قمت قمت اي
كل قيام اي كل زمان قيام لك والمصدر يسد مسد الظرف منصوبا على الظرفية
نحو آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فالمصدر يسد مسد الظرف باعتبار
حذف المضاف فكذا ههنا ما مصدرية وتقدر زمان فيكون كل مضافا الى المصدر
والثاني ان تكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والنكرة موصوفة بالجملة بعده و
بغير لفظ فيه لرجع الضمير من الصفة الى الموصوف كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه فحذف الجار والمجرور لكونه معلوما فعلى
التقديرين يكون كل ظرفا باكتساب الظرفية من المضاف اليه لان المضاف
لان المضاف اليه اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف بجملة
لكن المضاف اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله ليس من الباب انه
ليس من باب الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة اذ هو على ما قررنا
مضاف الى المفرد على الوجهين واما توهم اضافته الى الجملة من حيث انه مضاف
الى ما مصدرا او موصوفة وما داخلة على الجملة على التقديرين فتوهم اشتراط
من هذا الوجه وليس كذلك لان الجملة من صلة ما وليس مضافا اليه لكل هذه الكلمة
على تقدير ان تكون كلما كلمة مركبة منفكة من كل وما ويمكن ان يقال ان كلما
بجملتها كلمة مفردة مثل لما ويلزم ذكر جملة بعدها فيكون من الظروف اللازمة
للاضافة الى الجملة مثل لما فقولك كلما قمت قمت معناه كل زمان قمت فيه
فيه فيكون معناه معنى لما بزيادة التكرار المأخوذة في وضعه ومنها اي ومن الاول
وهو اللازم البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا مع قرب معناه من
معناه كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ يعني انه قد جاء اسماء مبنية على

لفظ الحرف وهي نحو على فانه قد تكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله
فهي تنوش الحوض نوشا من علي فان لفظ لفظ على حرفا نحو زيد على الفرس و
هو ظاهر وتقديرا اي الف على حرفا ولا يتقدر لها اصل من واو او ياء فكذا
الف على اسما مبنيا لا تقدر لا لفظها ايضا اصل واليه اشار ابن الحاجب
في شرح الكافية في باب حروف الجر حيث قال وكذلك الف على التي للفعلية
اصلها عن واو والتي للاسم والحرف لا اصل لانها فافترقا واما قال
مع قرب معناه من معناه اي مع قرب معناه اسما من معناه حرفا ولم يقل
مع ان معناه معناه في ان كليهما من العلو لان الحرف مشروط في دلالته
على معناه اقتران الغير به والاسم لا يشترط في دلالته ذلك بل قد يشترط في
استعماله ان تكون مع الغير فلو قال مع ان معناه معناه لتوهم انهما في
المعنى واشتراط الدلالة باقتران الغير في اصل الوضع متساويان فلذلك
قال مع قرب معناه من معناه وكذلك عن فانه يجيء ايضا اسما نحو من عن
يميني مرة واما في وقد تكون حرفا وهو ظاهر ولفظها وتقديرها واحد و
معناه قريب من معناه لان فيهما معنى المجاوزة وان افترقا في اشتراط
الدلالة بانضمام الغير اليه وكذا الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
فانه مثل الكاف حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لانهما في
المماثلة وكذا مذ ومنذ اذ قد تكونان اسمين بمعنى اول المدة او ابتداء المدة
على ما سيأتي وقد تكونان حرفين ولفظهما اسما مثل لفظهما حرفا لفظا و
تقديرا ومعناهما قريب من معناهما ومنه اي ومن الاول وهو اللازم البناء
كلمات خانها نظام الضبط اي لم يف الضبط بها اي لم يمكن ادخالها
تحت ضابط واحد فلا بد من عدها اي عدها تفصيلا وهي الآن وهي للزمان
الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول الوهلة بالالف واللام
وهي علة بنائها على ما ذكر يقال لقيته اول وهلة اي اول شيء والوهلة
الفزعة يعني لا يستعمل الآن مجردا عن الالف واللام بل وقعت في ابتداء
الوضع مع الالف واللام وقال وهي علة بنائها يعني ان الآن لما لم يستعمل بدون

اللام كان اللام جزء لحروف الكلمة فلا يكون حرف تعريف وليس فيه لفظ
حرف التعريف فيقدر له تعريف بالحرف فهو متضمن للحرف والاسم اذا
تضمن معنى الحرف يكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة لانه اذا لم يعرف
في تعريفه اللام لفظا وهو في المعنى معرفة فجاز ان يكون علما لجنس الزمان
الحاضر لا انه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف على ما ذكروا احالها
على غيره وامس فمن يرى بناءه على الكسر شيخ اختلف في امس فمنهم من
يعربه معرفة فيقول مضى الامس المبارك ومضى امسنا فعلى هذا
لا يكون من الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفة وعلة بنائه تضمنه معنى
الحرف التعريف كما ذكرنا في الآن وقط وعوض اي ومن الكلمات
اللازمة للبناء قط وعوض وهما لزمان الماضي والمستقبل على سبيل
الاستغراق وهو من اللف اي قط للزمان الماضي وعوض للزمان
المستقبل يقال لا افعله عوض واشتقاق عوض من عاضه يعوضه
عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء آخر فصار عوضا عنه
وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان لاستغراق
الزمان فهما معرفتان من حيث المعنى فيتضمنان اللام وقيل انما بنيا
لتضمنهما معنى من الدالة على الاستغراق وقيل بنيا لتضمنهما معنى المضاف
اليه لكونه عوض العائضين اي دهر الداهرين وكون قط بمعنى في
المضي ولا يستعملان الا مع النفي قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام
تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق البيت للاعشى يمدح المحلق وقبله
لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب
لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق وضيعي لبان
البيت اي بات على هذه النار الجود والمحلق لان الجود صحيح المحلق
لا يفارقه رضيعي لبان اي هما اخوان امهما واحدة على طريق
المثل وتقاسما اي تحالفا على انه لا يفارق احدهما صاحبه باسحم داج
قيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد وهذا صنيع القرشي والاسحم

الاسود

الاسود والداجي الشديد السواد وقيل هو الليل اي تحالفا بليل وقيل
هو الرحم اي ظلمة الرحم والمحلق في الرحم قبل الولادة وقيل هو الدم
واسم المحلق عبد العزيز وهو من بني بكر بن وائل واليفاع المكان المرتفع تشب اي
توقد تلك النار لمقرورين اي لمن اصابهما القر وهو البرد وعوض من اسماء
الدهر والمعنى انهما تحالفا لا يتفرقان ابدا فان قلت البيت يدل على استعمال عوض
في النفي ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه مع ان ظاهر لفظ هذا لانه استدل
به على انهما لا يستعملان الا مع النفي ايضا هذا استدلال على عوض دون قط انه
قال لا يستعملان قلت استدل على انه يستعمل في النفي واما الانحصار فيه فلا يثبت
الا بالاستقراء فلا بد مع الاستدلال من ضميمة الاستقراء وهو ظاهر واما
قط فلم يذكر مثاله لانه مشهور يقال ما رأيته قط وما فعلته قط واما ذكر مثال
عوض لانه اقل في الاستعمال من قط فذكره لذلك وفيهما لغات اما قط ففيه اربع
لغات فتح القاف مع ضم الطاء مشددة وضمها على الاتباع الضم الضمة مثل
مد بالهذا فعل امر من مد الشيء يمده مدا وقط بفتح القاف مخففة الطاء مضمومة و
قط باتباع الضم الضم في المخففة ايضا واما عوض فيضم ايضا ويفتح بلا تنوين ولدى
عطف على قط وعوض وعلة بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلد فحمل
الباقي عليه وفيها لغات منها لدن بفتح الدال وسكون النون ولد بسكون الدال
وحذف النون ولد بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ومنها لد كذلك بحذف النون وقد يشبه نونها
بالتنوين لسكونها وكونها آخرا مثل التنوين ولذلك اي ولاجل التشبيه نصبت
بها الغداة غدوة خاصة نحو لدن غدوة حتى [illegible] واخذ نصبه منصوص من
العرب فالنص عن لدن غدوة مشبهة بنصب ضارب زيدا وما ذكره من التشبيه يقتضي جواز
نصب كل اسم بعدها ولا يوجب اختصاصها بغدوة فاما اختصاص غدوة بنصبها
فليس من مقتضى التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل هو للاستعمال المحض [illegible]
ولعمري قلص الظل وتقلص اي انقبض وانزوى وظل قالص اذا انقبض والضمير في
بجنبها يرجع الى الناقة ومن وما الموصولتان عطف على لدى يعني هما اسمان مبنيان

وذلك لان الوساد اذا تحالفت غمست ايديهما في الدم

وعلة بنائهما كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى الغير وما غير موصوفة ولا موصولة بمعنى ما التامة ايضا اسم مبنى وعلة بنائهما كونهما على وضع الحروف ايضا وانما لم يذكر من وما الاسميين غير هما مع انهما ايضا اسم مبنية لان الموضع ذكر اسماء مبنية حاجة نظام الضبط فاما الموصولة فهى داخلة تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول وكم الخبرية من المبنيات ايضا وكذا كاين فى معناها اى فى معنى كم الخبرية وكيت وذيت كنايتين عن القصة ولا يستعملان الا مكررين نحو كيت وكيت وذيت وذيت وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد به تكرير اللفظ المجرد فقط نحو كيت كيت ولا ذيت ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاين وكيت وذيت مما جاء بها نظام الضبط مع انها معدودة فى الكنايات عند صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية مما يعسر ضبطها لانه ضبطها بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا فعلى هذا لا يكون كم من ذلك ولا كاين الخبرية وقد ضبط ايضا بانه وقوع لفظ عوضا من لفظ او من الضابط وهذا يودى ايضا الى ان يكون نحو اين وكيف ومتى كنايات فلما تعذر ذكر ضابط يشمل جميع الصور التى اطلق عليها الكنايات افردها المصنف بالتعداد وجعلها مما جاء بها نظام الضبط وهذا الذى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات كما جعلها غيره وعلة بناء كم الخبرية مشابهة كم الاستفهامية وكونها على وضع الحروف وعلة بناء كيت وذيت انهما كنايتان عن جملة والجملة من حيث هى جملة لا تستحق الاعراب وكاين كلمة واحدة فى معنى كم الخبرية فالحق بها فى البناء وانما جعلت كلمة واحدة مع ان الظاهر انه كاف التشبيه دخلت على اى فجعلت كلمة واحدة لان من لغاته كائن بوزن كيع كاء بوزن كاع وهما مفردان بلا كلام وكاين معناهما فحكم بافراده وعلمه مثلهما فظاهر لفظ ان كاين مختص بالخبرية لكن قال فى الصحاح وقد يدخل على اى الكاف ويكون فى معنى كم فى الخبر وفى الاستفهام ولهنا ابوك وقوله لا افعل اما لهنا ابوك فاصله لله ابوك فحذفت اللام الجارة كما يقال لاه لا افعل اى بالله فحذف الجار ثم حذف لام التعريف للتخفيف فاصله لله فقدم اللام الى موضع العين على وجه القلب فصار لهى بوزن فلع ثم سكن الهاء للتخفيف فقيل

لهى

لهى بفتح الياء وانما بنى لان الاصل لله فهو متضمن للام فبنى لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما قوله وقوله لا افعل فمعناه بالله لا افعل على القسم واصل لاه قيل وله لان التلوب توله وتضطرب لمحبته تعالى فقلبت وقيل لوه فاقلبت الواو الفا فصار لاه فقوله جاء على الاصل ثم سكنت اللام للتخفيف فصار وقوله اى بالله فبنى لتضمنه اللام التعريف كما لهى لكن الجار المحذوف فى لهى هو اللام الجارة اذ معناه لله ابوك على التعجب كما يقول لله زيد ولله دره واما الجار المحذوف فى وقوله فهو الباء القسمية اى بوله ولذلك ذكر بعده الفعل وهو لا افعل اى بالله لا افعل وبنى على الفتح للخفة هذا تقدير هذه الكلمة وفيه نظر لانه يفتقر الى استعمال وله بفتح ايضا الواو وسكون اللام فى اسماء الله تعالى ولم يجد فيه نقلا لكن كلامه يشعر ان يكون قد ورده والله اعلم بحقيقته ويحتمل ان يكون الواو من وله واو القسم اصله والله لا افعل بلا الف كما جاء الا بارك الله فى سهيل ثم حذف لام التعريف كما حذف من لاه من لهى فبقى وله فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف وفتح تخفيفا فصار وله ثم ههنا احتمالان احدهما ان يقرا لفظ الكتاب بفتح اللام والهاء والثانى ان يسكن اللام تخفيفا مع فتح الهاء فان القسم مما يتوسع فيه ضروب من التخفيف كما قيل ايمن ثم من ثم م وهذا الاحتمال يصح حمل لفظ الكتاب عليه والله اعلم ومن الثانى وهو ما بناؤه عارض لم كنايات يحمل كلمتين واحدة والصلاة هو المبنى فقط اذا لم يتضمن العجز الحرف تحقيقا او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادى بدا وايدى سبا المراد بالكنايات المبنية التى جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة واحدة وهى قسمان احدهما ان لا يتضمن الجزء الثانى حرفا فلا يكون المبنى منه الا الصدر وهو الجزء الاول منه كبعلبك فان الجزء الثانى فيه لا يتضمن حرفا فيكون هو بالجزء الاول بمنزلة الزاى من زيد فلا يستحق اعرابا فقوله تحقيقا تقسيم لتضمن الحرف فان التضمن قد يكون تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة وعشرة وقد يكون تقديرا كخاز باز فانه ليس لنا دليل على ان الاصل خاز وباز ونحقيقا

لكن بين الجزء الثاني ولا بد لمن علة ولا علة سوى تضمن الحرف فحكم
بتضمن الحرف تقديرا للحكم ببنائه كالعدل في غير لضرورة منع الصرف كما
سيأتي وقوله كبعلبك لبنكل مثال لما لا يتضمن الجزء الحرف وكذا حضرموت
لبلد وكذا بادي بدا اي بادئ بدء اي اول كل شيء اما بادي فقيل هو من بدا اذا ظهر
وقيل من الهمزة وهو المشهور لخففت بتسكينها وقلبها ياء كما في بير واما
الاسم الثاني فقيل اصله بداء بوزن فعال فحذفت الهمزة تخفيفا وبقيت
الالف الزائدة ووزنه فعا او فعى بحذف الف فعال لا خففت الهمزة فصارت
الفا لانفتاح ما قبلها ووزنه فعل ويروى بادي بدي بياء بعد الدال
فاصل بادي على ما مر واما بدي فاصله بدئ فقيل بحذف الياء وخففت
الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذفت الهمزة تخفيفا وبقيت الياء
الزائدة وفيه لغات اخر بادئ بدء بهمزة بهما وبادي بدء بهمزة الثاني
دون الاول وبادي بدي على وزن فعيل على الاصل ثم قيل بادي بدا
او بدي معرب منصوب على الحال لان تخفيف الهمزة لا يوجب البناء و
سكون الياء لكثرة استعماله فجرى مجرى المثل نحو اعط القوس باريها فالاول
مضاف الى الثاني وحينئذ لا يكون من الباب وقيل وجه بنائه مشكل
لانه مضاف ظاهرا منصوب على الحال واما حكموا بالبناء عليه لانهم رأوا
اسكان الاول وهو في موضع نصب ورأوا صورة تركيب وغاية
تقديره انه كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار رفيهم مثلا
سبا التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا فلما صار اجتماعهما
منهما معنى مقصود من غير نظر الى احدهما كانا بمنزلة معدي كرب في دلالتهما
على مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظ فحكم ايدي سبا فجاز ان يجري
بادي بدا من حيث انهما الفاظ معدودة يفهم منها معنى مقصود وهو الاولية
من غير نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ايدي سبا وتعليل في بناء الاول
منه بهذا ما تكلفه الشيخ ابن الحاجب لوجه البناء ولا مزيد عليه واما ايدي
سبا فوجه بنائه ما ذكرنا من دلالة الكلمتين على التفرق من غير نظر الى

بناءه

التفصيل الاجزاء فالجزء الاول منزلة الزاي من زيد وفيه ما ذكرنا في
بادي بدي من احتمال الاعراب والنصب على الحال وقد يجعل منه اي مما
بني الصدر منه فقط نحو ضاربه وباشتم فانهما كلمتان مركبتان من اسم
وتانيث او اسم وياء نسبة وجرى الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول
مبني لانه منزلة الزاي من زيد والثاني وان تضمن الحرف فكلاهما مبني
كالعشرة مع ما نيف عليها اي زاد عليها كاحد عشر وثلثة عشر فالجزآن مبنيان
اما الاول فلكونه منزلة الزاي من زيد واما الثاني فلتضمن الحرف اذ الاصل
وعشرة واحد وعشرة وكذا نظايرهما التسعة عشر الا اثنا عشر استثنى من ثبت
العشرة اثنا عشر فان الجزء الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة نون التثنية
يعني ان اثنا في صورة مضاف ولذلك حذف نون التثنية منه واصله اثنين فلفظ
عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة من اثنا فكانه مضاف فلذلك اعرب ولم
يكن مضافا حقيقة لان عشر متضمن لحرف العطف فلا يصح الاضافة اليه فقوله لان
الاصل فيه العطف بالواو يحتمل وجهين احدهما ان يكون علة لقوله كلاهما مبني
يعني ان الاول مبني لكونه ايضا منزلة جزء الكلمة والثاني مبني لان الاصل
فيه العطف فكان حقه ان يقول كلاهما مبني لكون الاول منزلة الجزء ولكون
الثاني متضمنا للحرف لكن لما ذكر في القسم الاول علة بناء الجزء الاول علم انه
يجري ههنا ايضا في بناء الثاني فذكر توجيهه فكانه قال اجمع بناء الجزئين لتضمن
الثاني العطف والثاني انه متعلق بقوله اثنا عشر اي انما اعرب الجزء الاول لان
الثاني منزل منزلة نون التثنية وليس بمضاف حقيقة لان الاصل فيه العطف
بالواو ولا يضاف الاسم الى ما فيه واو العطف واما علة قوله فكلاهما مبني
فيعلم من قوله والثاني وان تضمن الثاني الحرف فبناء الثاني لتضمن الحرف وفي
بناء الاول لكونه منزلة الجزء على ما سبق في القسم الاول فكانه قال كلاهما
مبني اما الاول فلما سبق واما الثاني فلتضمن الحرف المدلول عليه بقوله في
الثاني وان تضمن وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر يعني اذا اشتق اسم
فاعل من العدد كالحادي والثاني وذكر بعدهما عشر فكلا الجزئين مبنيان لكون

الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن الحرف بهذا ما يقتضيه ظاهر كلامه وفيه نظر
لان قولك حادي عشر لا نم ان الثاني منه متضمن لحرف العطف فانك اذا قلت
زيد حادي عشر او ثالث عشر فليس التقدير انه واحد وعشرة او ثالث وعشرة
وهذا ظاهر فوجه بناء الثاني ان يقال ان اصل حادي احد عشر لان المراد به
واحد من احد عشر لا من عشرة فحذف احد فعشر من احد عشر متضمن لواو العطف
اذ الاصل واحد وعشرة فلما حذف احد بقي عشر يتضمنها بتضمنه لواو العطف باعتبار
الاصل فهذا وجه تقرير تضمن الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم وكذا اخواته
الى التاسع عشر وجاز اسكان الياء اي من حادي عشر وان كان القياس
فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر لكن سكن الياء تخفيفا لاستثقال اصل
الحركة على الياء واحترازا من توالي خمس حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما
في ثماني عشر بسكون الياء والاضافة ودخول اللام فيهما اي في نيف العشرة
لا يخلان بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة يعني عند الاخفش هو معرب
في الاضافة اذا قلت خمسة عشرك دون اللام لان الاضافة تؤثر في المضاف
اليه لفظا ومعنى وحرف التعريف يؤثر في المعنى لا غير فكانت الاضافة ابلغ في
التاثير فقوله لا يخلان بالبناء جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة
واللام مبعدان عن شبه الحرف فكان حقهما ان توجبا الاعراب لما دخلا عليه
فقال لا يخلان بالبناء يعني ان علة البناء كون الاول بمنزلة الجزء والثاني
متضمنا لحرف العطف والموجبان باقيان سواء وجدت الاضافة واللام او
او لم يوجدا وكذلك اي كالعشرة مع النيف في ان الجزئين مبنيان قولهم وقعوا
في حيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين من حاص اذا فر
وباص اي هلك فحيص مبني لانه نزل الجزء من الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف
اذ التقدير وقعوا في حيص وبيص ولقيته كفة كفة اي متلاقيا كاتين اي كفة عن
اللقاء وكفه من المتلاقين وكل واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه وصحرة بحرة
اي بارزة ونحرة اي انكشافا واتساعا فمن لم يضم اليها نحرة قيل
لقيته صحرة بحرة فينون الثالث اذ لو بني لزم امتزاج اكثر من كلمتين و

في لفظ الكتاب تساهل لانه يوهم ان بناء صحرة مقيد بان لا تضم اليها الثالثة
وهو جاري بيت بيت اي بيتا ملتصقا الى بيت او ملاصقا لبيت فالجزء الثاني
مبني لتضمنه للحرف وهو اللام او الى ووقعوا في حيص بيص اي بين هذا وبين هذا
فالثاني متضمن للواو واتيك صباح مساء اي صباحا ومساء ويوم يوم اي
يوما ويوما وتفرقوا شغر بغر اي شغرا وبغرا اي منتشرين في البلاد من شغرت
عليه ضيعته اي تشتتت وانتشرت وبغر النجم هاج بالمطر وسقط وهي بالنجم
الثريا وشذر مذر اي شذرا ومذرا يعني متفرقين من التشذر وهو التفرق ومن
التبذير وهو التفريق ايضا والميم في مذر بدل من الباء وخذع مذع اي
خذعا ومذعا اي متقطعين منتشرين من الخذع وهو القطع ومن قولهم هو مذاع
يفشي السر ويبثه وتركوا البلاد حيث بيث اي حيثا وبيثا من استحثت
واستباث اي استحثث واستبحث لان تضمن الثاني بين الحرف ظاهر هذا
علة البناء قوله وقعوا في حيص بيص الى آخره ومنه خاز باز في لغاته المبني
هو فيها لانه كان في الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الى قال ما عرفت
حقيقة قوله في لغاته المبني هو فيها احتراز عن خز باز على مثال قرطاس فانه
معرب مطلقا وعن خاز باز بفتح الاول وضم الثاني فانه كبعلبك في بناء الاول
واعراب الثاني وعن خاز باز بكسر الاول وضم الثاني اما كسر الاول
فلالتقاء الساكنين واما ضم الثاني فلتشبيهه ببعلبك وعن خاز باز بفتح الاول
وكسر الثاني فانه مضاف كما تقول بعلبك بالتنوين فيمن اضاف وعن خاز
باز فاعلاء فانه معرب غير منصرف فالمبني من اللغات هو خاز باز بكسرهما
وخاز باز بفتحهما فالجزءان مبنيان في هذين المثالين وتمحل المصنف لبناء
خاز باز وجها وهو كانه في الاصل بالعطف لانهما وجدا مبنيين ولا علة
لبناء الثاني الا تضمنه للحرف ولا يظهر تضمنه للحرف هاهنا فقال هو ملحق
بما عرف التضمن فيه حقيقة كخمسة عشر فقوله ومنه اي ومما بني فيه الجزءان
ومنه الغايات اي من القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض الغايات وهي
ما اصل البناء فيه ان ينطق به مضافا فلم يترك المضاف اليه لفظا لا نية هذا

الكلام

اشارة الى علة بنائها فان قولك من قبل مبني لانه قطع عن الاضافة وهو مراد
فهو محتاج الى جزء آخر فيكون مشابها للحرف في احتياجه الى الغير ظرفا كان او
سواء كان ظرفا كالمقيسة من قبل ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي
الجهات نحو يمين ويسار وقدام وخلف وقبله اول ودون ومن على وفيه
اي الى على لغات وهي من عال ومن علا ومن علو بالحركات الثلث على
الواو وكلها مبني واحدا او غير ظرف اي سواء كان ظرفا او غير ظرف كحسب و
لا غير وليس غير وكل مبني حسب اي الآن اي الآن يجعل من القسم الاول
وهو ما لزم بناؤه ومنه اي ومن القسم الثاني وهو ما بناؤه عارض ما اضيف
الى ياء المتكلم فمن يرى بناءه احترازا عن القول الآخر وهو ان المضاف الى
ياء المتكلم معرب ومنه اي ومن القسم الثاني ما يضاف الى الجمل نحو هذا يوم
ينفع ونظائره وهي علة بنائها لان الاضافة الى الجمل توجب اكتساء البناء
للمضاف اذ الجملة من حيث هي جملة لا اعراب لها واذ اي ما يضاف الى
اذ من اسماء الزمان فمن بنيه كيومئذ وحينئذ فمن يحكم ببنائه فان بعضهم
يعربه وقرئ من عذاب يومئذ بجر يوم ومثله اي ومثل ما يضاف الى اذ
في البناء مثل وغير مع ما وان يعني ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية
كقولك قيامك مثل قيام زيد او يضاف الى ان المصدرية نحو قيامك مثل
ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى ما او ان كقولك قيامك غير ما قام زيد
وغير ان نطقت في قوله لم يمنع الشرب منه غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال وانما بني غير ومثل تشبيها لهما بالظروف المضافة الى الجمل لان ما
وان يستلزمان الجملة فكانما اضيف الى اذ بني ايضا ما اشبه الظروف
والكوفيون اجازوا بناء غير بمعنى الا مطلقا اي سواء اضيف الى متمكن نحو
ينفعني غير قيام زيد او الى غيره كغير ان قام لانه بمعنى الا فالحق به في البناء ومنه
اي ومن العارض ما بني من المنادى ومنه اي ومن القسم الثاني ما بني
من المنفي بلا نحو لا رجل ومنه اي ومن القسم الثاني ايضا لات اوان في
قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء فمن لم يجعل لات

حرف جر هي لا المشبهة بليس زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت على رب
وخص بالدخول على الاحيان هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش
انها نافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الاحيان وانما كسر اوان
تشبيها لها باذ في قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح
في انه زمان قطع عنه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات
اوان صلح هذا عند من لم يجعل لات حرف جر فاما من جعله حرف جر فاوان
مجرور به معرب اي طلبوا صلحنا وليس الآن اوان صلح فاجبنا ان ليس
الحين وجه اوانه كزمان وازمنة فهذا ما بني من الكلم يعني استوفينا
القسم المبني من الاسماء وما عداه معرب وهو اي المعرب على نوعين
الاسم المتمكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفي
حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف يعني من شانه ان يستوفيها لا
ان يستوفيها بالفعل ليدخل المعرف باللام فيه او لا يستوفيها مع التنوين
بمعنى انه لا يتم بالحركات ولا يوجد فيه التنوين وليس المراد انه لا يوجد فيه
هذا المجموع وهو الحركات والتنوين فان انتفاءه قد يكون بانتفاء الحركات
مع وجود التنوين فيه وهو غير مراد قطعا ويكون بالفتحة اي بمعنى انه يفتح
حال الجر فانك اذا قلت مررت باحمد غير المنصرف مجرورا ولكن لم يدخله
الكسر بل ابدل عن الكسرة فتحة غير مضاف ولا معرف باللام حال من فاعل
يكون اي يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام فاذا اضيف
او عرف باللام فلا يكون مفتوحا في حال الجر بل يكون مكسورا كقولك مررت
باحمدكم وبالاحمر وانما دخله الكسر في حال الاضافة والتعريف باللام
لان امتناع الكسرة كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين وههنا ليس
ذهاب التنوين للعلتين بل للام والاضافة فزال الموجب منع الكسر فعاد
الكسر وانما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم
بحيث لا يشبه الفعل وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فبينهما تناف بخلاف
الكسر فان مفهومه لا ينافي غير المنصرف بل يتبع الكسر ذهاب التنوين للعلتين

ولذلك اذا اضطر الشاعر الى ادخال التنوين اعاد الكسر ولو لم يكن
تبعا لما اعاده لان الكسر والفتح سواء في الشعر بعد دخول التنوين و
يسمى غير المنصرف اي يسمى هذا النوع الذي لا يستولي في الحركات التنوين
غير المنصرف واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة وزاد
المصنف الف الالحاق نحو ارطى اذا سمي به فانه غير منصرف للعلمية والف
الالحاق المشابهة لالف التأنيث فعده سببا آخر فكان عشرة وهذا
يتوقف على ورود ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر الف
الالحاق ولا يعده سببا يمنع ذلك فانه ليس فيه الا سبب واحد و
اي الاسباب التعريف والتأنيث ووزن الفعل والعدل والوصف
والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث
والف الالحاق وسيأتي لكل واحد ما يتعلق به من الشروط متى اجتمع
في الاسم اثنان منها او واحد يقوم مقامهما كالجمع والفي التأنيث لم ينصرف
وفي اللفظ ادنى جزازة لانه عطف واحدا على اثنان فالتقدير متى اجتمع
في الاسم اثنان او واحد الا ان نقول هذا الواحد نزل منزلة اثنين فكانه اثنان
وحينئذ يصح ذكر الاجتماع معه وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في
الاسم الصرف وانما منع لمشابهة الفعل فاعتبر السببان تقوية لجهة
المشابهة ليمكن له معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف والحصر
في الباب الاستقراء فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما
اشترط ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللام
والاضافة يدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف فلا يكونا مانعا
من الصرف ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما هذا جواب عن سؤال
مقدر فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فينبغي ان
يكون معتبرا في منع الصرف فاجاب بانهما لازمان للبناء ومنع الصرف
فرع الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يأت بحث منع الصرف وعدمه
وانما قال بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام والميم نحو ما في

التعريف

النداء

النداء ايضا واللاتي اعرب اي من المبهمات ان كان مضافا فاتي واية فانه
يقال اتيهم وايهن فلا اشكال في انه لا يعتبر تعريفه لانه يحصل بالاضافة و
التعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف وان كان مفردا اي وان لم يكن
مضافا فلانه في مقابلة قوله ان كان مضافا فقد قيل بتنكيره ولا اشكال ايضا
اي يكون منصرفا بلا اشكال لعدم وجود السببين وقيل بتعريفه ومنع صرف
مونثه لان الصيغة كانها موضوعة للتأنيث وان كان بالتاء يعني قال
بعضهم ان نحو اي واية معرفة اما اي فمنصرف لعدم وجود العلتين واما اية
فقيل يمتنع صرفه للتعريف والتأنيث فكان موضع سؤال وهو ان يقال
بهت ان فيهما تعريفا وتأنيثا لكن تأنيثه بالتاء والتأنيث بالتاء شرطه
العلمية وهو غير علم فكان ينبغي ان لا يعتبر تأنيثه بالتاء فاجاب بان المعتبر
لزوم التأنيث واللزوم يكون له طريقان احدهما العلمية والثاني كون الصيغة
كانها موضوعة للتأنيث فكانه وجد لزوم التأنيث باعتبار الوضع كما في
العلمية واعتبر لزومه وان كان بالتاء لان التاء حينئذ كالجزء من الكلمة
فالمعتبر هو التأنيث المعنوي لا التأنيث اللفظي ليشترط فيه العلمية و
قيل لا يسوغ حذف تنوينه لكنه لو نوي وسطا تقديرا كان في حكم المنصرف نحو
منك وهذا قول الاخفش هذا مقابل لقوله الاول القائل بتعريفه ومنع صرف
مونثه فان عنده يسقط التنوين اذ تقول ايه صاحبك بلا تنوين وهذا القايل
يقول معرفة ممنوعة من الصرف لكن لم يسغ حذف تنوينه مع انه معرفة غير منصرفة
لانه وقع التنوين وسطا في التقدير فكانه نسي مع التنوين كما في خير منك فانه
لا يحذف منه التنوين فقوله وسطا تقديرا فيه نظر لانه يريد انه في التقدير مضاف
فالتنوين الواقع اخر الظاهر اكانه ليس على الاخر لانه وسط تقديرا اذ هو مضاف
وحينئذ يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة حتى يكون التنوين
وسطا وهو فاسد واما ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين آخرا له لا
وسطا بخلاف خير منك فان التنوين فيه وسط ظاهرا وفيه نظر اي لا نسلم انها
معرفة وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت ايه صاحبك بلا تنوين فكانك قلت

اية امرأة صاحبتك فيكون في التقدير مضافة الى نكرة فيكون نكرة واما
اذا قدر انها مضافة الى معرفة وهو ان يتقدم ذكر نساء ثم قلت ايةً
صاحبتك اي ايتهن فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف حينئذ
لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط اعتبار التاء وهو العلمية
فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة او منع علمية
ان قدر مضافا الى معرفة وكذا ذكره في التعليق واما اجمع فمن لم يجعل تعريف
التأكيد اصلا فالوصفية مقدرة فيه ولا اثر للتعريف لانه بالاضافة تقديرا
ومن يجعل اصلا ظاهرا اشكال بين ان اجمع غير منصرف اتفاقا واختلف في تعليله
فقال بعضهم تعريف ثابت بان التأكيد اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه سببان التعريف
التأكيدي ووزن الفعل قال بعضهم لا تعتبر التعريف التأكيدي اصلا فمنع
صرفه للوصفية المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجتماع فهو في
الاصل وصف كاحمر اذ هو مستعمل تأكيدا ظاهرا لانه يجري على موصوف لفظا
كما يجري الاحمر على موصوف فلذلك قال فالوصفية مقدرة فيه قوله ولا اثر
للتعريف جواب عن سؤال مقدر وهو ان بعضهم قال هو معرفة لان التقدير
اجمعهم نحو كلهم فاجاب بان هذا التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير
معتبر في سبب منع صرفه ووزن الفعل والوصف المقدر فالمؤثر قطعا هي العلمية
بين ان التعريف قد يكون بالحرف وقد يكون بالعلمية وقد يكون في التأكيد وقد
تبين ان التعريف بالحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في المضمرات من المفرد والمبهم
وفي التأكيد وكذا التعريف فيما اقرب من المبهمات مختلف فيه كما سبق فالذي
ينطبع باعتباره من انواع التعريف هي العلمية واما ما عداه فما كان لا يعتبر
اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهي اي العلمية كون الاسم
معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه انما قال معلقا ولم يقل موضوعا
ليشمل الاعلام الغالبة كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشيء
معين ولكنهما صارا علمين بغلبة الاستعمال غير متناول الظاهر انه غير منصوب
لكونه جزء ابعد خبر اي كون الاسم معلقا غير متناول ولا يكون مجرورا صفة لشيء

واما اجمع

لان

لان التناول وعدم التناول من عوارض الاسم لا المدلول قوله بعينه صفة
لشيء اي شيء معين والمراد بالتعيين الاعم من التشخص فيدخل تحته المعارف
كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول ما اشبهه واحترز بقوله بعينه
عن النكرات فان مدلولها غير معين بالوضع لتشخص كان كطلحة او لجنس
عينا كاسامة او معنى كسبحان وزوبر او وقتا كغدوة وبكرة هذا بيان
لانواع العلم اي العلم قد يكون لتشخص كطلحة ولجنس وعلم الجنس اما ان يكون اسم
عين كاسامة للاسد واسم معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه
اسم للتسبيح وزوبر فانه علم لكل الكلمة والى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما
علمان لغدوة يومك وبكرته ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتأنيث وعلم
الجنس مشكل من اصله لان مدلوله غير متشخص وغاية الجواب انه وجد اسماء وقع
فيها احكام العلمية فقدروا فيها العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل في عمران
اسامة ونعت مبتدأ وذو الحال وغير منصرف وامتنع عنه اللام والاضافة
وهذه كلها تستدعي تقدير العلمية فيها ففيه علمية تقديرية اي علم للحقيقة المعقولة
من الاسد فاسامة اذا اطلق على المفرد من الاسد فانما يطلق لا لانه موضوع
له بل لكونه موضوعا للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في المفرد واسماء العدد
دالة على مجرده معدودة في الاعلام على رأي بحوثية ضعف ثلاثة فستة
مبتدأ فلا بد من تقدير التعريف فيه ولا تقدير فيه الا العلمية فجعلت علما لمجرد
العدد المخصوص فلذلك كان غير منصرف قوله على مجرده اي على مجرد العدد فقوله
على رأي اشارة الى ما ذكر الشيخ ابن الحاجب وهو انه قد وقع في بعض نسخ
المفصل فحالها في الاعداد ستة ضعف ثلثة وقدر علمية كما بيناه ثم قال ما معناه
ان عده في اسماء الاعلام ضعيف اذ يؤدي الى ان تكون اسماء الاعداد
كلها اعلاما اذا جعلت مبتدأ بالتأويل المذكور وكذا الامثلة التي توزن بها
اي وكذا الامثلة التي توزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسماء العدد
نحو افعل فعولك افعل علم لكل ما يوزن به نحو احمر واسود وابيض وغير ذلك الا
ان فيها تفصيلا لانه ما يستعمل منها اي من تلك الامثلة وزنا للافعال

اسماء العدد

خاصة حكمه حكم ما مثل به اي حكمه حكم موزونه كما اذا قلت استفعل حكمه كذا
فحكم لفظ استفعل حكم موزونه نحو استخرج فكما ان موزونه مبني على الفتح
فكذا استفعل وما يستعمل لوزن الافعال ايضا اي لوزن الافعال بل يستعمل وزنا للاسماء
او للاسماء والافعال جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم
كاسامة بين ما الا لجنس وزنه بالافعال فهو ينقسم قسمين احدهما ان يكون موضوعا
لجنس ما يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لشخص بعينه بل لجنس ما يعلم
موزونها به كعطشان وسكران ونحوهما فلفظ فعلان علم جنس كاسامة الا
ان تنكر فحينئذ لا يكون علما كسائر الاعلام المنكرة فلذا اي فلهذا الموضوع لجنس
ما يوزن به حكم نفسه في الصرف وتركه يعني ان كان فيه سببان فيمنعان الصرف
حكم نفسه ح ف والا حكم بعد ف نحو فعلان الذي مونثه فعلى لا ينصرف او فعلان
مونثه فعلانة منصرف بهذا المثال لما وجد فيه سبب منع الصرف فنقول كل فعلان
مبتداء والذي مونثه فعلى صفته ولا ينصرف خبره وكذا فعلان مبتداء والذي
مونثه فعلانة صفته ومنصرف خبره فلفظ فعلان في الموضعين غير منصرف لان
فيه العلمية والالف والنون فله حكم نفسه لا حكم موزونه اذ موزونه في الاول
غير منصرف وهو سكران وموزونه في الثاني منصرف وهو ندمان فلهما حكم نفسهما
لا حكم موزونهما والدليل على علمية فعلان في الموضعين كونه مبتداء وموصوفا
بالذي او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال للذي له حكم نفسه في الصرف
وكان ما قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم نفسه في ترك الصرف وانما كان افعل في
قولنا كل افعل منصرفا لانه نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب منع الصرف فلذا
انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان غير منصرف كفعلان في المثال المذكور
ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل والا اي وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن
به هذا تقسيم لقوله فان كان موضوعا فحكم المثل انه ان كان كناية عن موزونه وان
لم يكن اي وان لم يكن كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه يعني ما لا يكون موضوعا
لجنس ما يوزن به قسمان احدهما ما يكون كناية عن موزونه والثاني ما لا يكون
كناية عن موزونه فله حكم المثل اي حكم موزونه كما يقول هو الفاعل اي الزاني .

فلفظ الفاعل ليس موضوعا لجنس ما يوزن به بل هو كناية عن لفظ الزان معينا
وانما كني عنه استهجانا للفظ الزاني وكقول المتنبي كان فعلة لم تملا مواكبها
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب يرثي اخت سيف الدولة المسماة بخولة ولم يتلفظ
بلفظها استعظاما لها لكونها ملكة بل كنى بفعلة فلفظ فعلة حكمه حكم موزونها و
موزونها ممتنع من الصرف للعلمية والتانيث فكذا فعلة ممتنع والقسم الثاني وهو
قوله وان لم يكن كناية عن موزونه وحينئذ يكون موزونه مذكورا معه على ما هو
مستعمل النحاة وهو مختلف في انه له حكم نفسه او حكم موزونه فلذلك قال وهو اي
هذا الذي ليس كناية عن موزونه وذكر موزونه معه ملحق بالاول وهو ماله حكم
نفسه على احد المذهبين وبالثاني يعني وهو ملحق بالثاني وهو ماله حكم موزونه
لا حكم نفسه على الثاني اي على المذهب الثاني يعني الذي ليس كناية وذكر موزونه
معه ففيه مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله والا
فحكم المثل اراد به الموزون وكان الاولى ان يقول فحكم الممثل به لان الموزون
هو الممثل به كما ذكره في قوله حكم ما مثل به اي حكم موزونه ويعلم منه ان الممثل به هو
الموزون وعلى المذهبين نقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على الاول اي
على المذهب الاول وهو ماله حكم نفسه فلمنع الصرف اي يكون غير منون على الاول
فلمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان
له حكم موزونه فلاجل ان يجري موزونه يعني يكون ايضا غير منون كما ان موزونه
وهو طلحة غير منون وعكسه اي عكس المثال المذكور في انه غير منون ضاربة مضاربة
على وزن فاعلة مفاعلة بالتنوين يعني لفظ مفاعلة لا بد من تنوينه على المذهبين
اما على المذهب الثاني وهو ان له حكم موزونه فظاهر لان موزونه وهو مضاربة
فيه التنوين واما على الاول وهو ان له حكم نفسه فالتنوين للمماثلة دون الحكم
لاطراده في الممثل يعني على الاول كان ينبغي ان لا ينون لان في مفاعلة العلمية
والتانيث فيكون ممنوعا من الصرف فاعتذر عنه بان التنوين لتحقيق مماثلة
الوزنين يعني كما ان مضاربة في اخره نون ساكنة فينبغي ان يكون في اخر
مفاعلة ايضا نون ساكنة تحقيقا للمماثلة بين الوزنين في جميع الاجزاء والحروف

وليس تنوينه للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في المثل علة لقوله
فالتنوين للمقابلة اي انما اعتبر المقابلة في هذا التنوين ايضا لان هذا التنوين
مطرد في جميع صور المثل اي الموزون فلذلك روعي المماثلة فيها فان قلت افعل
كان ينبغي ان ينون ايضا كما نون مفاعلة ليماثل موزونه ايضا وهو اصبع قلت
التنوين في مفاعلة انما دخل لاطراده في صورة موزونه وهو مضاربة اذ مفاعلة
لم يجئ من وزنه الا منصرفا بخلاف افعل فان موزونه قد يكون منصرفا فيه التنوين
كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه اذا سمي به فالتنوين في افعل غير مطرد في
جميع صور موزونه وفي مفاعلة التنوين مطرد في جميع صور موزونه اذ صور موزونه
كلها منصرفة ويظهر الخلاف في قولهم وزن اصبع افعل او افعل بالتنوين يعني اذا
قلت وزن اصبع افعل فافعل حكمه اما ان يكون حكم نفسه فيكون بلا تنوين لانه صيغة
فعل لازم فلا يكون فيه تنوين وان كان حكمه حكم موزونه وهو اصبع كان منونا لكان
ان موزونه منون والتأنيث قد يكون بالتاء لفظا وشرطه العلمية سواء وقد يكون للمذكر

التأنيث

والمؤنث كفاطمة اي التأنيث قد يكون بالتاء وقد يكون بالالف اما الذي بالتاء
فقد يكون التاء لفظا وقد يكون تقديرا اما الذي فيه التاء لفظا فشرطه العلمية
ليلزم التاء اذ لو لم يكن علما كضاربة لم يكن التاء فيه لازمة اذ تنزع وتثبت فاذا
العلمية لتكون التاء لازما فتكون اقوى وهذه مستقراة اذ لو لم يعتبر فيه العلمية
لكان حق ضاربة ان تكون ممنوعا من الصرف لوجود التأنيث والصفة يعني اذا
وجد التاء مع العلمية في اسم امتنع من الصرف سواء كان لمؤنث كفاطمة او لمذكر
كطلحة ولو مثل بطلحة لكان اولى لانه لمذكر فانما مسماه ولفظه مؤنثا لكن فاطمة
وكان التمثيل بالمذكر اولى وكان حقه ان يمثل بهما ويقول كطلحة وفاطمة او معنوي
فيما جاوز الثلاثة وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان كان لرجلين فيعني
ما لا يكون التاء فيه لفظا بل يكون تقديرا فهو اما ان يكون فيما جاوز الثلاثة او
في الثلاثة فان كان فيما جاوز الثلاثة فشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وانما
لرجلين يعني اذا سمي رجل بزينب او بسعاد فهو غير منصرف وان فات التأنيث
المعنوي لقيام الحرف الرابع قام مقام التاء فكذا ههنا او في ثلاثي متحرك الاوسط

وشرط مع ذلك اي مع كونه لمؤنث العجمة في اللغة العليا يعني نحو دعد وهند
اسما امراة منصرف في اللغة الفصحى لان سكون الاوسط قابل احد السببين فلم
يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا كان معها العجمة كما وجور اسما
موضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الوسط وان قابل احد السببين
فبقي سببان اخران لان فيه ثلاثة اسباب العلمية والتأنيث والعجمة فان
قلت جاز ان تقابل سكون الاوسط العلمية فاذا زالت زال اعتبار العجمة
ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه اذا قابل العلمية اسقط تاثير العلمية
في منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتأنيث وجود العلمية
لا كونها معتبرة في منع الصرف فسكون الاوسط يسقط تاثير العلمية لا وجودها
وشرط التأنيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا انما قال
يشترط العجمة في اللغة الفصحى فاما في اللغة الاخرى وهي القايلة بمنع صرف نحو
هند فلا يشترط فيه العجمة ولا نظر الى مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا
ان يكون منقولا عما يغلب في اسماء الذكور للفرق هذا استثناء من الثلاثي
ساكن الاوسط فانه يشترط فيه مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا
يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه يغلب في اسماء الذكور فاذا سمي به مؤنث فقد
عدل عن خفة التذكير الى ثقل التأنيث فالخفة لكونه ثلاثيا ساكن الاوسط قابلها
وعارضها هذا الثقل فيسلم السببان فيمنع الصرف يعني انما اعتبرنا العجمة لتقاوم
سكون الوسط فيسلم السببان فيمنع الصرف فهذا الثقل الحاصل من العدول
عما هو خفة من تسمية المذكور به ترك العجمة وقوله للفرق اي انما اعتبر ترك العجمة
فيما هو منقول عما يغلب في اسماء الذكور دون ما لم يكن غالبا فيها للفرق بين
المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول عما هو ليس غالبا فيها نحو زيد
مثال لما وجد فيه العجمة مع سكون الاوسط ولزيد اسم امراة هذا مثال لما تغلب
تسمية الذكور به فانه اذا سمي به امراة تكون غير منصرف وان وجد فيه سكون
الوسط لمعارضة ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط فيبقى السببان و
هو العلمية والتأنيث فيمنعان الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة العليا

لفقدان الشرط وهو العجمة فيها وهو السكون فيه احد السببين فلذلك انصرف
وعرفات لما ان تاؤها ليست للتأنيث واختصاصها بجمع المؤنث يأبى عن تقدير
التاء منصرف فلم يبق العلة وعرفات مبتداء ومنصرف خبره يعنى ان عرفات
منصرف لانه لم يوجد فيه الا العلمية واما تأنيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتاء
والتاء اما ان تكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان تاؤها ليست
للتأنيث ولذلك لا ينقلب هاء في الوقف واما تقديرا فلانه انما تقدر التاء اذا
لم يوجد تاء لفظا وعرفات مخصوص بجمع المؤنث وما يكون بجمع المؤنث لا يمكن
تقدير التاء فيه كمسلمات هكذا ذكروه وفيه نظر لان جمع المؤنث بالالف
والتاء لا تقدر فيه التاء اما اذا لم يكن جمعا فلا نسلم انه يمنع تقدير التاء و
هم قد ذكروا ان عرفات وعرفة سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع المؤنث
وقد تكون بالالف قسيم لقوله في اول التأنيث قد تكون بالتاء مقصورة
وممدودة كبشرى وصحراء وانما للزومها وبناء الكلمة عليها نزلت منزلة
السببين يعني انما كانت الالف قائمة مقام السببين لان فيه تأنيثا ولزوم
تأنيث فكانهما تأنيثان وقوله وبناء الكلمة عليها مفسر لمعنى اللزوم فان التاء
لم يبن الكلمة عليها اي ليس جزء الكلمة في اصل وضعها بل تطرأ وتزول
بخلاف نحو بشرى فان الكلمة تبنى على الالف لا ينفك عنها فهي لازمة فان
قلت انما يقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التأنيث
سببا قلت لم يقل فيه سببان بل قال نزلت منزلة السببين ومعناه كذلك كان
التأنيث سبب واما لزوم التأنيث فنزل منزلة سبب لانه فرع ايضا اذ الاصل
ان لا يلزم التأنيث الكلمة بحيث لم يكن فرعا واللزوم لكونه فرعا على
علم اللزوم شابه سائر الاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منها فرعا
فان قلت فالتأنيث بالتاء اذا وجد معه العلمية قيل انه يلزم التأنيث خلافا
للكسائي فان الكسائي رأى الحذف اقرب فكان ينبغي ان يقال نحو فاطمة
فيه ثلاثة اسباب العلمية والتأنيث ولزوم التأنيث لكونه علما قلت الجواب
عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في التاء لكونه مستغنى عنه لوجود

السببين وهو العلمية والتأنيث فلم يحتج الى تقدير اللزوم بخلاف الف التأنيث
والثاني ان المعتبر في الف التأنيث لزوم بناء الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك
بحال ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذه المثابة اذ لو حذفت العلمية لانتفى اللزوم
بخلاف الف التأنيث فان لزومه حاصل بالوضع لا باشتراط امر آخر ينضم اليه و
لذلك لم يقتصر المصنف على قوله للزومها بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فعلم انه
من اللزوم وكونه جزءا من الكلمة فخرج باللزوم ما فيه التاء من غير علمية وخرج ببناء
الكلمة عليها لزوم التاء مع العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا بالفعل
كشمر لان هذا الوزن لا يوجد في الاسماء الا منقولا كبذر اسم موضع وخضم
اسم رجل او مرتجلا للعلمية كشلم اسم موضع بالشام ويقال هو اسم مدينة بيت
المقدس بالعبرانية او اعجميا كبقم وذكر في الصحاح ان شلم لا ينصرف للعجمة ووزن
الفعل وقد جعل المصنف نسيا للعجمة ففيه نظر او يكون اوله زيادة كزيادة
اي كزيادة الفعل غير قابلة للتاء كاحمر هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن
الفعل احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوائد الافعال المضارعة
في اوله واما قال غير قابلة احترازا عن يعمل فان اوله زيادة من زوائد الفعل
قابل للتاء ولذلك ينصرف وهذا التاء يخرج الوزن الى وزن الاسماء فيبعده
عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد بقوله غير قابلة ان لا يكون قابلا للتاء
كاحمر اذ لا يقبل التاء لان لا يوجد فيه تاء فان اربعا لا يوجد فيه التاء وهو منصرف
لانه قابل للتاء وهذا اولى من قولهم او يغلب لما يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون
الوزن في الفعل اكثر منه في الاسم على ان الاكثر في افعل ممنوعة نص ذكر بعضهم
بدل قوله او يكون اوله زيادة او يغلب ذلك الوزن في الافعال وعنوا به ان
نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فاختار قوله او يكون اوله زيادة على
تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك العبارة ان يكون المسمى بخاتم غير
منصرف لان الفاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يجئ
الا كلمات معدودة كخاتم ودانق وطابع ونحوها وباب فاعل يفاعل مفاعلة
اكثر من ان يحصى والثاني ان الاكثر في افعل في الاسم من غير فعل له كأرنب و

واما وزن الفعل

كانية

فعلاء

بمنع

لان الافعال ممنوعة اذ كلها ورد منه افعل للتعجب وورد منه افعل للتفضيل وقد يكون افعل

صح

٤

اجدل واخيل وغير ذلك مما ذكروه وفيه نظر لان افعل في الافعال قد يكون للتعدية
كاعلم اياه وهو يجيء من باب فعل مكسور العين وفعل مفتوح العين وقد يجيء للبلوغ
كافرخت وللنقل من احوال الثمن كاكسبته مالا وقد يجيء للتعريض كابعته وقد
يجيء للصيرورة كاغد البعير وعلى الجملة فافعل الذي يقارب افعل التفضيل وزاد
بهذه الابواب في افعل الفعل من غير معارضة له الاسماء فافعل في الافعال
اكثر من افعل في الاسماء وهو ظاهر ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا
عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن نادرا كتغلب ويشكر والا صرف ككعسب

ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل

ظلما

او مع الضمير فيحكى كما هو نحو قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد يعني ان
الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما ان يكون مجردا عن الضمير او مع الضمير فان كان
مجردا عن الضمير فاما ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص
او ما في اوله زائد من الزوائد الاربع كتغلب ويشكر فانه غير منصرف كما ذكرنا
للعلمية ووزن الفعل واما ان لا يكون على الزنة المعتبرة في منع الصرف نحو كعسب
وضرب ونحوهما يقال كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا فطاه وهذا القسم
منصرف عند سيبويه والاكثرين وخالف فيه عيسى بن عمر فقد تمسك بقوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلو لم يعتبر فيه وزن الفعل لكان منصرفا
وقد جاء غير منصرف لكونه غير منون في البيت فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا
واجاب عنه سيبويه بان جلا فيه ضمير وهو من باب حكاية الجمل كقوله بني يزيد
وجنسا في الفعل مجردا عن الضمير واجيب ايضا بان جلا في البيت غير علم بل هو باق
على فعليته فالتقدير انا ابن رجل جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف و
اقيمت الصفة مقامه واما مع الضمير وحينئذ حقه ان يحكى كما هو اي مع الضمير
باقيا على جمليته كما في البيت وهو نبئت اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون
بلا ضمير كقولك يزيد المال وقد يكون مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من المنقول
مع الضمير والا لقيل بني يزيد بالجر الدال لانه غير منصرف حينئذ للعلمية ووزن
الفعل فضمه دليل على انه جملة محكية ونبئت له ثلاثة مفاعيل اولها اقيم مقام
الفاعل وهو الضمير المتكلم وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان للاخوالي و

العدل

والثالث لهم فديد اي صياح وقوله ظلما مفعول له للفعل المراد من الجملة
اي يعدون ويصيحون للظلم او ينتصب على الحال اي ظالمين واما العدل فهو
ان يذكر لفظ ويراد غيره بهذا عرفه وهو غير تام لان نحو فلان وفلانة يصدق
عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام وكذا في الكنايات نحو كيت وذيت و
كذا قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر لفظ واريد غيره وقد يستدل
عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف هذا هو العدل المسمى بالتحقيقي وقد
لا يستدل الا به اي الا بمنع الصرف وهو المسمى بالعدل التقديري كعمر على
ما سيأتي فمن الاول اي من العدل التحقيقي احاد وموحد واثنا ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر فانك اذا قلت جاءني القوم ثلث قلنا
دليل على عدليته غير منع الصرف اذ الاصل في العدد الذي يراد تقسيم الاشياء
عليه ان يكرر ويقال جاء القوم ثلاثة ثلاثة وثلث غير مكرر وغير مفتوح الاول
فعلم انه معدول عن المكرر المفتوح وكذا الحكم في غيره ومنه اي ومن الاول سحر فانه
معدول عن السحر علما لانه ليس قياس التوقيت مثله من الاسماء ووجه كون
العدل فيه محققا لا مقدرا ان سحر كان اسم جنس في الاصل وتوقيت اسماء الاجناس
اما باللام او بالاضافة والمفروض انه معرفة فقياس تعريفه باللام فلما
ورد غير معرف باللام علم انه معدول عن المعرف باللام وهذا العدل لا يتوقف
على منع صرفه فهو عدل تحقيقي ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف وليس فيه
سوى العدل قدر علميته لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد فعلميته مقدرة
لا عدليته وجعل علما كامس عند بني تميم قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل سحر مبنيا
لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كامس ومثله امس فيمن يعربه ويمنعه الصرف
في الاحوال الثلث رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم فان منع صرفه عندهم للعلمية
والعدل اذ اصله ان يعرف باللام كما هو قياس مثله نحو قول العرب اذ رايت عجبا
مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا فان امس ممنوع من الصرف
لانه فتح في حال الجر للعلمية والعدل وفي حال الرفع فقط فمن يقول سمع
امس بالضم وقلت امس بالكسر وخرجت اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم

لا يوت امس الا في حال الرفع واما في حال النصب والجر فيبنيه على الكسر
وهو مذهب اهل الحجاز واللغة العليا بناؤه اي بناء امس على الكسر في
الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا لتضمنه لحرف التعريف ومنه اي ومن الاول
اخر فانه معدول عن الآخر على رأي وعن آخر من على الصحيح يعني اخر جمع اخرى
واخرى تانيث آخر وآخر افعل التفضيل فحقه ان لا يستعمل الا بمن او باللام
او بالاضافة وجاء اخر مستعملا باحدها فهو معدول قطعا عن احدها هذا
بيان لتحقق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلف فيه فقال بعضهم هو
معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من واختاره المصنف
لان اخر ورد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول عنه ايضا نكرة وهو الذي
معه من اذ الموصوف باللام والمضاف معرفتان اذ يقال مررت بنساء اخر
فوصف به النكرة ومن قال انه معدول من اللام ان يقول ان اخر روعي فيه
المطابقة مع موصوفها افرادا وتثنية وجمعا اذ يقال رجل آخر ورجلان آخران
ورجال اخر فقد روعي فيه فالمناسب ان يكون معدولا عما تراعى فيه المطابقة
وهو اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف اما المضاف فلا يجب فيه المطابقة
واما الموصوف فيجب فيه المطابقة وهو الموصوف باللام ولو كان معدولا عما فيه
من لم يراع فيه المطابقة اذ الذي فيه من يجب فيه ترك المطابقة فلا يناسب ان
يكون معدولا عنه اذ المناسب عدل ما يجب فيه المطابقة عما يجب فيه المطابقة
ثم السيف بمضاربه ومنه جمع لانه معدول عن جمع مسكن العين على
رأي اذ قياس افعل فعلاء ان يجمع على فعل كحمر فلما ورد جمع مسكن العين علم
انه معدول عن مسكن الميم وعن جماعى على رأي لان ذلك القياس فيما لم
يجمع مذكره بالواو والنون كاحمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون فكان جمعه
فعل مسكن العين واما اجمع فقد جمع بالواو والنون فلا تم ان قياسه فعل مسكن
العين بل قياسه فعالى لانه قياس جمع الاسماء كصحارى وعن بعضهم هو معدول
عن جمعاوات لانه قياس جمع الاسماء كصحراوات وعلى الجملة فعدله محقق
والنظر في تعيين المعدول عنه فلذلك اورده في هذا القسم وهو العدل التحقيقي

ومن الثاني

ومن الثاني وهو العدل التقديري الذي لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف
عمر فانه لم توجد الا علما غير منصرف اذ لم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى
العدل ولهذا اي ولكونه علما غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع
اذ لو ثني او جمع لم يكن علما غير منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا
لانه لم يستدل على عدليته الا بمنع الصرف فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق
دليل على عدليته فلا يكون العدل مقدرا مع انه المفروض فيقال جاءني عمر
كلاهما وعمر كلهم هذا لازم لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني اذا لم يثن العلم المعدول
ولم يجمع فان اريد التثنية والجمع لم يعبر عن لفظه فيقال جاءني عمر كلاهما في
التثنية وعمر كلهم في الجمع ومنه اي ومن الثاني وهو العدل التقديري باب
قطام قدّمه على ما ذكر يعني ان تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلا بد من تقدير
العدلية لتكون فيه سببان واشار المصنف بقوله على ما ذكر الى ان باب
قطام ينبغي ان لا يعد من القسم الثاني المفسر بانه لا يستدل على عدليته الا بمنع
الصرف فانما يمنع ذلك اذ باب قطام عدليته ليست لاجل منع الصرف بل لان
باب فعال فيما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا يلزم
خرم تلك القاعدة وهو ان باب فعال معدول وان قدر العدل فيه كما في
عمر فليس كذلك لان عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم منع صرفه بدون سببين وههنا
ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية والتأنيث فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه اصلا
فلذلك قال على ما ذكر وفي الحجاز وهو مبني على الكسر وعليه قوله اذا قالت
فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كنزال عدلا
ونزكه الا ما كان آخره راء فان تميما وافقوا الحجازي في بنائه على الكسر لان
الامالة غرض مطلوب عندهم والراء المكسورة سبب للامالة فكسروا ليميلوا
ومنه اي ومن هذا الذي بني على الكسر لكون آخره راء قولهم من دخل ظفار
حمّر يعني صبغ ثوبه بالمغرة وهي الطين الاحمر لانه يعمل بها المغرة وقيل حمّر
تكلم بالحميرية وظفار قرية باليمن الا القليل منهم قال الشاعر ومرّ دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار وبار اسم ارض كانت لعاد وهذا استثناء من قوله فان

حذام فصدقوها

او بدره

الحميرية اسم قبيلة

بنا وافقوا الحجازيين في بنائه الا القليل منهم لم يوافقوهم فيما في اخره الراء بل اعربوه
ومنعوه الصرف كما في البيت واما ادخل التنوين على وبار لضرورة الشعر
ووبار فاعل هلكت فقد اتى به وجهره اي هلاكا ظاهرا مكشوفا واما الوصف
فيشترط ان يكون في الاصل فلا يتضرر فيه الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم فلم يتحقق
اي فلهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لفوات الوصفية الاصلية اذ
الاربع في الاصل اسم لهذا العدد المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع
اسود اسما للحية ونحوه كأدهم للقيد وارقم من الصرف وان كان اسما لانه في
الاصل وصف وان غلب في الاسمية وهو مثال قوله فلا يضره فيه الغلبة وقد
منع قوم اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية لما قيل ان الاجدل مأخوذ
من الجدل وهو القوة واحكام الفتل وقال هو مجدول الخلق وان الاخيل
مأخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طائر ذو الوان وافعى لما فيه من معنى الخبث
يقال منه تفعى الرجل اي ساء خلقه وانه ضعيف قال ظاهرا انها اسماء وهذه
التوهمات ضعيفة ولذلك اكثر في الاستعمال صرفها واما الجمع فيشترط ان يكون
بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح في
بعد الفه حرفان لفظا او تقديرا اما لفظا كمساجد واما تقديرا كدواب فان اصله
دوابب فسكن للادغام ومصابيح مثال لما فيه ثلثة احرف اوسطها ساكن
فان قلت مدائني بعد الفه حرفان فكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو منصرف
فكان حقه ان يذكر قيدا لخروجه قلت نبه عليه بالمثال وهو ان يكون بعد الفه
حرفان او ثلثة يقع آخر الكلمة كمساجد ومصابيح ومدائني بعد ما لحقه ياء النسبة
حصل الحرفين بعد الالف وسطا لا خاتمين لكونهما طرفين فالمراد بقوله بعد الفه
حرفان او ثلثة ان يكونا واقعين طرفا لا حشوا او نبه عليها بالامثلة المذكورة
والحرفان في مدائني حشو لا طرف فانه اي ان الجمع المخصوص للزومه سبب
سببين لان هذه الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلثة لم يرد الا جمعا فكان
جمعا لازما فقام مقام السببين لكونه جمعا لازما يجري لزوم الجمع مجرى سبب آخر فكان
غير منصرف للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع

واما الوصف

واما الجمع

لعدم اللزوم اذ هو وصف للجمع الذي هو فرع ووصف الفرع فرع كما ذكر في
التأنيث بالالف ان فيه تأنيثا ولزوم تأنيث ولا يلزمنا باب افعل وافعال
لجريهما مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
باب افعل وافعال كاكلب واجمال جمعان لازمان ايضا فكان ينبغي ان يقوم
كل واحد منهما مقام السببين لكنهما ليسا كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما
جريا مجرى الواحد فكأنهما ليسا بجمعين وانما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران
على لفظهما فيقال في اكلب اكالب في التكسير وفي الجمع الاكالب وفي افعال كاجمال
واجيمال في التصغير وفي الجمع يقال في انعام اناعيم واذا جريا مجرى الواحد ضعف
امر الجمعية فيهما فكأنهما ليسا جمعين فلا يرد نقضا على الحقيقة ليس بوارد لانه شرط
في الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا كذلك بل
انما يرد ان على من قال السبب جمع لا نظير له في الاحاد فكأنه اورد على اصل
لزوم الجمع ولكن اللزوم صيغة الجمع الذي بعد الفه حرفان فصاعدا وليس اللزوم
وحده هو السبب حتى يورد عليه فيسقط السؤال من اصله وامتنع حضاجر علما
للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر هذا ايضا سؤال وجواب فالسؤال ان حضاجر
علما للضبع مفرد وكان حقه ان لا يمنع من الصرف لفوات اصل الجمع ثم
كالوسمى بمساجد رجل فانه يمتنع من الصرف وان كان مفردا نظرا الى الجمعية
الاصلية فكذا ههنا وسراويل اي وامتنع سراويل من الصرف مع انه مفرد لانه
جمع سروالة تقديرا يعني لم يستعمل في المشهور سروالة فيقدر ليكون واحد سراويل
لئلا يرد ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الاعرف وحكم ضوارب نصبا
وقيل نصبا وجرا يعني نحو جوار مما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كجوار جمع جارية و
غواش جمع غاشية ومواش جمع ماشية ونظائرها وفيه قولان احدهما وهو الاعرف
ان حكمه حكم قاض في الرفع والجر فيقال هذه جوار كما يقال هذا قاض ويقال مررت
بجوار بالجر كما يقال مررت بقاض يعني لا يمنع الا في حال النصب فيقال رأيت جواري
كما يقال رأيت ضوارب يعني انه في النصب اعرابه لفظي وفي الرفع والجر تقديري والقول
الثاني ان حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر فكما يقال رأيت ضوارب ومررت

ان

بضوارب فيقال رأيت جواري ومررت بجواري بفتح الياء فاعرابه في الرفع تقديري
وفي النصب والجر لفظي ولهذا سقط اعتراض ابي اسحق على الفرزدق في قوله
فلو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا. قيل لما قال الفرزدق
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف الحد عبد الله
ابن ابي اسحق الزيادي النحوي تجاه الفرزدق بهذا البيت وهو فلو ان عبد الله
البيت وعبد الله مولى بني الحضرمي وهو الحضرمي حلفاء بني عبد شمس والمولى
الحليف الذي انضم الى قوم وهو دليل لنعمتهم فاذا حالف رجل مولى كان
اذل فلما بلغ هذا البيت ابن ابي اسحق قال قولوا للفرزدق لحنت في هذا البيت
ايضا حين قلت موالي في الخفض والمسحت من اسحته اذا استأصله فالمسحت
المهلك والمجلف الذي بقيت منه بقية من الحلف وهو القشر يقال حلفت الطين
عن رأس الدن وحلفت الشيء قطعته واستأصلته والتنوين بدل من الياء
المحذوف عند سيبويه في احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف والتمكن
في الاخرى اي في الرواية الاخرى اذ لم يبق بعد استمرار الحذف بعد الالف الا حرف
واحد وزيف بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة يعني ان نحو جوار
فيه روايتان عن سيبويه احديهما انه ممتنع عن الصرف والتنوين ليس للتمكن بل
هو بدل عن الياء المحذوف او عن حركة الياء ورواية اخرى منه ان الاسم منصرف
كما هو مذهب الاخفش والتنوين للتمكن وعلل صرفه بان شرط هذا الجمع ان يكون
بعد الفه حرفان فصاعدا ولم يبق ههنا بعد الحذف الا حرف واحد بعد الفه وزيف
هذا بان المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة لان الياء لو لم يكن في
حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم بثبوت الياء في حكم بقاء الكسرة فينبغي ان يحكم
بثبوته في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله ومثله اي ومثل نحو جوار اعيش اذا صغر
فيقال اعيش فان فيه الوجهين كما في جوار فمن وجه حكمه حكم قاض رفعا وجرا
وحكم ضوارب نصبا فيقال هذا اعيش ومررت باعيش ورأيت اعيشي كما
يقال رأيت افيضل والوجه الثاني ان حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال رأيت
اعيش ومررت باعيش وفي الصرف وعدمه ايضا مثل جوار فانه قد يقال

انه غير منصرف لان الياء المحذوفة في حكم الثابت اذ اصله اعيشي بوزن افيعل
وقد يقال انه منصرف لان الياء المحذوفة حذفا منسيا فلم يبق زنة الفعل لان
اعيش بوزن كليب صورة فهو منصرف ويجاب بان المحذوف في حكم الثابت
بشهادة بقاء كسرة الشين واما التركيب فشرط تأثيره العلمية لانه بالعلمية
يحصل الامتزاج بين الكلمتين فيصيران بمنزلة كلمة واحدة يعرب باعراب واحد
بخلاف ما اذا لم يكونا ممتزجين كضارب زيدا وعشرون درهما فانهما كلمتان
غير ممتزجين فلم يكن لهما اعراب واحد فالامتزاج انما يحصل بالعلمية فلذلك اشترطت
وان لا يكون باضافة لان الاضافة توجب اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا
للمضاف اليه وان كان بعد التسمية فلم يوجد فيهما امتزاج يجعلهما كلمة واحدة
يستحق اعرابا واحدا وهو المعتبر في باب منع الصرف ولا اسناد لان الاسناد
يقتضي استبقاء الاسم على الحالة الاولى فيكون حكاية فيتعذر الاعراب فيه
ومنع الصرف في الموانع بعد ان يكون بين اسمين اي شرط التركيب ما ذكرنا
بعد ان يكون التركيب بين اسمين احترازا عن نحو بأشم علما فانه لم يعتبر تركيبه لانه
بين اسم وحرف لانه لشدة اتصال الحرف به يتنزل منزلة احد حروف الكلمة
فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا وشرط وجوب تأثيره اي تأثير التركيب ان لا يكون
الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن الثاني الحرف لبني فبعلبك ممتنع لوجود
شرط الوجوب اذ ليس الثاني متضمنا للحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع
الصرف والابقاء على الفتح يعني ان خمسة عشر لما تضمن الثاني الحرف العطف
قبل العلمية جاز فيه وجهان احدهما عدم اعتبار تضمنه اذ حال العلمية لا يراد
تضمن الثاني للحرف فهو معرب ممنوع من الصرف كبعلبك والثاني ان يقال
لما تضمن الحرف قبل العلمية فبعد العلمية يجاز اعتبارا بابقاء الفتح اعتبارا
للمنقول عنه وكما روعي المنقول عنه في الاعراب روعي ابقاء البناء فلم
يجب تأثيره واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية في
العجمية والزيادة على الثلاث او تحرك الاوسط كابراهيم في الزيادة على
الثلاثة وكمثل اسم ابي نوح علم في تحرك الاوسط وانما اشترطت العلمية في

واما التركيب فشرط تأثيره العلمية

واما العجمة

العجمية لانه لو لم يكن علما في العجمية ونقل الى العربية خف على لسانهم فادخل اللام
والاضافة بخلاف ما كان علما فانه يمتنع اضافته وادخال اللام عليه يعني لا تجري
عليه احكام العربية فيبقى امر العجمية ويشترط مع العلمية احد الامرين من الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط لانهما يوجبان الثقل بخلاف الثلاثي الساكن الاوسط
ونحو نوح منصرف في الاكثر لانه ثلاثي ساكن الاوسط فخفته تقابل احد السببين
فيكون منصرفا فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور حتى يجب منع صرفهما مع فوات
شرطها وهو تحرك الاوسط فلم تعتبر في نوح قلت العجمة هناك ايضا غير معتبرة في
كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية له ولا يلزم
من كونها مرجحة كونها سببا مؤثرا في منع الصرف واما الالف والنون فان كانتا

واما الالف والنون

في اسم غير صفة فشرطه العلمية تحقيقا للزوم نحو عثمان وان كانتا في صفة فانتفاء
فعلانة وقيل وجود فعلى يعني ان كانت على فعلان تحقيقا للمضارعة فسكران ممتنع
يعني على الوجهين لانه انتفى فيه فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف
على الوجهين لانه فقد له فعلانة وانتفى فيه فعلى ورحمن مختلف فيه فعلى اعتبار انتفاء
فعلانة ممتنع من الصرف وعلى اعتبار وجود فعلى منصرف اذ لم يوجد فيه رحمى وقوله
بعد ان كانت اي فعلى على فعلان اي في المذكر تحقيقا للمضارعة يعني ان الالف
والنون مضارعتان لالف التانيث في حمراء لانهما زيادتان زيدتا معا في آخر
الكلمة ولكون ما قبلها مفتوحة ولكون اول الزيادتين مدة وهذه الوجوه لبيان
اصل المضارعة وذكر المصنف لتحقق المضارعة وجها آخر وهو ان مذكر كل واحد
منهما مخالف بالصيغة لمونثه فعلان مذكر ومونثه فعلى وافعل مذكر كاحمر ومونثه
حمراء فيكون مذكر كل واحد منهما بناء مخالفا لمونثه تحقيق للمضارعة بينهما وهذا معنى
قولهم ان فعلان وفعلى مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد منهما مخالف
لمونثه في الصيغة بخلاف ضارب وضاربة فان مونثه ومذكره في الصيغة متشابهان
لا يختلفان الا بوجود التاء وعدم التاء بخلاف فعلان وفعلى فانهما يختلفان
صيغة كما ان حمراء واحمر يختلفان صيغة ولذلك قال بعد تحقيقا للمضارعة بينهما

واما الف الالحاق

واما الف الالحاق فهي الف تلحق الآخر وحدها لا للتانيث وشرطها العلمية نحو

ارطى اذا سمي به ويدل على انها لغير التانيث مجيء ارطاة فسر الف الالحاق بانها
تلحق آخر الكلمة لا للتانيث ولا يريد بالالحاق ههنا ان يلحق بالاسم ما اصل فان الف
قبعثرى للالحاق فانها الف لحقت آخر الاسم وليست للتانيث بدليل قبعثراة
وليس في الكلام سداسي اصلي يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه به فعلى هذا
لو سمي بقبعثرى كان غير منصرف للعلمية والف الالحاق لانه بالعلمية اشبهت الف
التانيث بامتناع دخول التاء كما ان ارطى اذا سمي به لا يدخل التاء فيشبه الف
التانيث وقوله وحدها اي هي الف فردة هكذا نقل في الحواشي عن المصنف وفي
جعل الف الالحاق سببا نظر لانه يتوقف على استعماله من العرب ممنوعا من الصرف
والا فقد لا نسلم منع صرفه ولذلك لم يذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف
فارطى عندهم بعد التسمية ليس فيه الا سبب واحد فيجب ان يكون منصرفا وهذا انما
الآخران يعني ان الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعدان سببين
اصليين بل هما فرعا الف التانيث هذا في الف ارطى ظاهر لان سببيته يتوقف
على شبهه بالف التانيث اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه
فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في غيره فثبتت فرعيته من
هذه الجهة لكن ذكروا بوجه التقوية معنا رعيتها لالف التانيث لا ان فرعيته يتوقف
على هذا الشبه بخلاف الف ارطى فان فرعيته يتوقف على هذا الشبه ويجوز

ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا

صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا وما تمسكوا به
يبطل لحوق التنوين بجر منه وثم مذهب ان غير المنصرف جازم فيه للضرورة الشعر
مطلقا يعني في كل بناء نحو قول الشاعر عهدت بها وحشا عليها براقع بالتنوين
وقد وحوش اصبحت لم ترتع وانما جاز صرف ما لا ينصرف لانه يرده الى الاصل
وهو الصرف ويستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز
صرفه اذ لا ضرورة الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين وسقط الالف
فيودي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه فقوله
للضرورة اخرج هذه الصورة لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون
صرف افعل من كذا للملازمة من الدالة على الفاصلة فصار بمنزلة المضاف

البراقع جمع البرقع وهو البرقع للوجه

اي تخطر

تمنع دخول التنوين فيه وقال المصنف وجود من لا يمنع من تنوينه كما يمنع من
تنوين خر منه وشر منه لانهما بوزن افعل في التقدير وللتناسب عطف على قوله
للضرورة اي يجوز صرف غير المنصرف للتناسب اي تناسب مثل سلاسلا واغلالا فانه
قارن كلمات منصرفة فصرف لتناسبها ولا يجوز عكسه اي لا يجوز منع صرف
المنصرف لضرورة الشعر لانه ليس رد الى اصل بخلاف الاول واهل الكوفة
جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها اي من غير سبب آخر متمسكين بقوله فما كان حصن
ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع حيث منع مرداس من الصرف وليس فيه
الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم بان الرواية يفوقان شيخي في مجمع وهذا ليس بمستقيم
لان الرواية الاولى صحيحة منقولة في صحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك الرواية
الصحيحة بل الاول في الجواب ان يقال انه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء وقبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وبعده وما
كان حصن ولا حابس البيت وبعده وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا
ولم امنع الا افائل اعطيتها عديد قوايمها الاربع وما كنت دون امرء منهما ومن
تخفض اليوم لا يرفع وذلك ان النبي عليه السلام اعطى جمعا من المؤلفة منهم من بني فزارة
عيينة بن حصن ومن بني تميم الاقرع بن حابس كل واحد منهم مائة ناقة واعطى عباس
بن مرداس من بني سليم خمسين فقال العباس في ذلك للنبي عليه السلام اتجعل البيت
والعبيد اسم فرس العباس فاعطاه النبي عليه السلام ايضا مائة ناقة ويقال السلطان
ذو تدرء اي ذو عدة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع من الدرء
والتاء زايدة والمرداس بكسر الميم اصله الحجر الذي يرمى به البئر ليعلم انها ماءة
اولا وبه سمي الرجل وقوله فلم اعط شيئا ولم امنع معناه اني لم امنع لاني اعطيت
بعضا ولم اعط شيئا اسمحه وهو المائة وما احد سببيه او اسبابه العلمية
انصرف عند التنكير لما انها لا تكون سببا الا مع ما هي شرط والعدل ووزن الفعل
وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة وليست من اوزان
الفعل فلا تكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد نحو سعاد
وقطام كل اسم احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العلمية كاذرة

بيان فان فيه العلمية وتأنيث البقعة والعجمة والتركيب والالف والنون شرح
تكون العلمية موثرة فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية مع الاسباب اما
ان تجامعها او لا فان لم تجامع كالوصف فليس مبحثنا فان جامعها فاما ان تكون
موثرة او لا فان لم تكن موثرة كالجمع والف التأنيث فليس مبحثنا ايضا وان
كانت موثرة فاما ان تكون العلمية شرطا فيها او لا فالتي شرط فيه كالتركيب
والعجمة والالف والنون في الاسم والتأنيث والتعريف وما ليس شرطا فيه
هو العدل ووزن الفعل فالعلمية الموثرة لا تكون الا مع ما هي شرط او مع
العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هي شرط فاذا نكر انتفى الشرط فيبقى
الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه وما ليست شرطا فيه هو العدل
ووزن الفعل فكان مظنة لان يتوهم انه يبقى بعد التنكير سببان وهما
العدل ووزن الفعل فدفع هذا التوهم بقوله وهما متضادان فلا تكون
اسم مشتمل على العلمية والعدل ووزن الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان
وبيان التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكرنا
نحو فعل كعمر وفعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس شيء منها
بوزن الفعل فلا يجتمع وزن الفعل والعدل بل يكون مع العلمية احدهما
فحينئذ اذا نكر بقي على سبب واحد فيكون منصرفا وذكر في تنكير العلم
قوله ورب سعاد وقطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه رب
مسمى بسعاد ومسمى بقطام فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا و
التأنيث فيبقى بعد التنكير بلا سبب وقطام مثال يبقى على سبب واحد لان
فيه العلمية والعدل والتأنيث فاذا نكر يزول اعتبار التأنيث فيبقى
على سبب واحد فثبت انه بعد التنكير ينصرف الاسم وهذا واضح قوله والعدل
ووزن الفعل هما مجروران عطفا على ما اي الا مع ما هي شرط او الا مع العدل
ووزن الفعل الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا
بالوصفية بعد استثناء من الضابط المذكور فان نحو احمر غير منصرف لوزن
الفعل والصفة فاذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن فاذا نكر كان القياس ان

ينصرف لما ان العلمية وجدت مع وزن الفعل فبعد التنكير لا يبقى الا سبب واحد
وهو وزن الفعل فانصرف فقال سيبويه انه بعد التنكير غير منصرف ايضا اعتبارا
للوصفية الاصلية فالخلاف راجع الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها
بالعلمية هل هي معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها الاخفش ولا يلزمه
اي لا يلزم سيبويه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد
هذا جواب عن ايراد على سيبويه وهو ان باب حاتم يعني كلما كان صفة في الاصل
فجعل علما ينبغي ان يمتنع من الصرف حال كونه علما للوصفية الاصلية والعلمية
فاجاب بانه لا يلزمه لان الوصفية الاصلية متضادة للعلمية فلا يمكن اعتبار
المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما اذا نكر العلم الذي كان
وصفا فانه يمكن اعتبار الوصفية الاصلية لارتفاع ما يضادها وهو العلمية
فان قلت لا نم ان الوصفية الاصلية مضادة للعلمية في حال الذي لان المعنى
الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل ويصدق على العلم انه كان
وصفا في الاصل فهما غير متضادين كما ان نحو الحسن علما ادخلته اللام
باعتبار الوصفية الاصلية فحال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية
فلذلك ادخل فيه اللام فلم لم يعتبر الوصفية الاصلية والعلمية شرطا لكون
سببا لمنع الصرف واما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار الوصفية
لكن الاعتبار الوصفية ليس شرطا ان يكون مع العلمية في ادخال اللام
فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف يشترط
فيه اعتبار الوصفية مع العلمية وهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين
الوصفية الاصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من اصله فلا يتم
هذا الفرق في الجواب وغاية تقرير مذهب سيبويه انا علمنا بالاستقراء
اعتبار الوصفية الاصلية في موضعين احدهما ما كان وصفا في الاصل و
هو الان اسم جنس غير علم كاسود للحية وادهم للقيد واما اذا كان الان
علما وكان وصفا في الاصل فلم يعهد اعتباره فلا بد له من دليل وعلى الاخفش
بيانه واما بعد تنكير العلم فتدرج مسا وبالصورة الاسود والادهم لا

اعتبار

البتة حينئذ ومن قوله لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد ان اجتماع
متضادين معا في حكم واحد وهو منع الصرف فان اجتماع السببين معا شرط
في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين احدهما نحو الحسن علما فانه انما ادخل اللام
باعتبار الوصفية ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال اللام
والثانية الاحامد ونحوه فان هذا الجمع انما يكون في الاسم لا في الصفة وادخال اللام
انما يكون باعتبار الوصفية فاذا جمعناه هذا الجمع وعرفناه باللام فقد اعتبر الوصفية
والعلمية لكنهما في الحكمين اما الوصفية فباعتبار اللام واما العلمية فباعتبار جمعه
هذا الجمع فهما معتبران في حكمين مختلفين وهما ادخال اللام وجمع هذا الجمع ويمكن
ان يقال هذه الصورة خارجة بالقيد الاول وهو اعتبار اجتماع السببين معا
اذ اعتبارهما معا ليس بشرط والنوف احاد ونحوه كثلاث ومثلث علما لانه لا يمكن
اعتبار العدلية الاصلية لانه يستلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية
مع العلمية فيمتنع كحاتم واذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم احمر يعني اذا نكر احاد ونحوه بعد
مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فرد العدلية مع الوصفية الاصلية فحكمه حكم احمر
باعتبار الوصفية فان قلت مساجد اذا جعل علما ينبغي ان لا يعتبر فيه الجمعية لان
الجمعية تنافي العلمية ولذلك اذا جمع العلم يتاول بتنكيره فالجمعية منافية لها قلت
المراد انه مشابه للجمع ولذلك اعتبر ولذلك قالوا من الاسباب الجمع وما يشابه الجمع فان
قلت فلم اعتبر مشابهة الجمع في التاثير ولم يعتبر مشابهة العدل قلت لان الجمع لا يعتبر في
تاثيره صيغة منتهى الجموع فكونه على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية لم يعتبر
في اعتبارها كونها على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الاول دون الثانية
وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
لغرا ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك
المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى لما ذكر المسئلة التي بعده وهي ان احد سببيه او
اسبابه العلمية ينصرف عند التنكير كان مظنة لان يقال فما طريق تنكير العلم فقال
وطريق تنكير العلم الى اخره وذكر لتنكير العلم طريقين احدهما ان يتاول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به يعني ان لفظ زيد مثلا لواحد متشخص فاذا اريد المسمى بالزاء

وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به

والياء والدال صار اسم جنس متواطيا اي متشاركا يدخل فيه كل من يسمى به
فخرج عن العلمية ولم يتفرع على قوله ان يتناول المسمى بالاسم لانه لا يلزم منه التنكير بل
يكون خروجا من التعريف العلمي الى التعريف اللامي وانما يكون نكرة اذا اريد
واحد من المسمى به فلذلك قال يتناول بواحد من الامة المسماة به ولم يقل بالمسمى
ولذلك لو قيل هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد كان معناه ان المسمى بزيد المشار
اليه اشرف من ذلك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره باعتبار
الارادة واحد من المسمى والثاني ان يكون صاحب العلم اي مسمى مشهورا بمعنى
من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون
مشهور بالظلم فكانه اريد لكل متصف بالظلم اي لكل ظالم مبطل موسى اي
عادل محق فالتنكير في الاول باعتبار التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار
الاتصاف بالمعنى الذي فيه اذ ليس المراد بقولهم لكل فرعون موسى لكل مسمى
بفرعون مسمى بموسى وهذا المثال ان ورد في استعمال العرب فتاويله ما ذكره
على انه يحتمل ان يقال لا حاجة الى التنكير بان يقدر المثل كما قيل في لا هيثم الليلة للمطي
وفي قضية ولا ابا حسن لها ان المراد لا مثل هيثم ولا مثل ابي حسن فيحتمل في المثال ان
يكون التقدير لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة الى التنكير بهما
بل بتقدير المضاف وهو المثل ولعل صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني بناء
على هذا الاحتمال او لم يذكره واردا في استعمالهم والتصغير لا يخل بسبب الا العدل
والجمع ووزن الفعل مما خلا صدره عن الزوائد لانخرام الصيغة نحو احيد تصغير احاد
ومسيجد في المسمى بمساجد اي في تصغير المسمى بمساجد وخضيضم تصغير خضم اسم رجل
بخلاف احيمر وتغيلب لان الصيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني من حيث يمكن
الاستدلال عليها وهي في الاول مجهولة فلا يمكن ان يتوقف بين التصغير لا يخل بسبب
من الاسباب الا ما ستنشئ اما الوصف فلانه لا يخل التصغير بل يزيد وصفا
الى وصف فاذا قلت ضويرب تصغير ضارب فضارب كان وصفا وضويرب
يدل على حقارة في ذلك الوصف والحقارة وصف آخر فلا يخل من الوصفية كانه
قال ضارب حقير وكذا التانيث لا يخل به التصغير وهو واضح وكذا التركيب مثل

والتصغير لا يخل بسبب الا العدل والجمع

بعلبك

بعلبك لو قيل بعيلبك كان التركيب باقيا بحاله اما العجمة ففيه موضع جواز اذ
لو صغر العجمي لم يخرج بالتصغير عن وزنه الاصلي المستعمل في العجم فينبغي ان يضعف امر
العجمة لهذا التصغير ففيه نظر والالف والنون ان كان في صفة فظاهر ان التصغير
لا يخل به لانه يقال سكيران فيبقى الالف والنون بحاله وكذا ان كان في الاسم
كعثمان وعمران ومروان اذ يقال في التصغير عثيمان وعميران ومريوان فالتصغير
لا يخل بالزنة لبقاء الالف والنون بحالهما فقوله لانخرام الصيغة علة للتسبب
المذكورة يعني انما اخل التصغير بها لانخرام الصيغة فالعدل كاحاد اذا صغر و
قيل احيد لم يبق وزن فعال وكذا الجمع نحو مسيجد لا يبقى وزن مفاعل وكذا وزن
الفعل الخاص بخضم وبذر فانه لا يبقى ذلك الوزن ثم استثنى من وزن الفعل فقال
ما خلا صدره عن الزوائد يعني اذا كان في اوله احدى الزوائد كاحمر فانه يقال في
تصغيره احيمر وتغلب فانه يقال في تصغيره تغيلب فصيغة المكبر كانها باقية محفوظة
من حيث يمكن الاستدلال عليها يعني ان حروف المكبر وهي الهمزة والحاء والميم و
الراء باقية واختلفت الحركات فهذا معنى كون الصيغة محفوظة يعني كون حروفه
باقية بخلاف وزن الفعل الخاص بخضم فانه في التصغير يقال خضيضم لخروج الاصول
وان كانت باقية ايضا لكن كان في الاصل مدغما وبالتصغير ذهب الادغام وفي
التصغير صار منفكا بينهما ياء التصغير فالصيغة المدغمة لم تبق بحالها فلذلك قال و
هي اي الصيغة في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها منفكة وقد كانت
مدغمة فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد فانه
اذا قيل مسيجد لم يبق جمع ووزنه لفوات الالف وكذا احاد لو قيل احيد لم يبق
الالف لحروف الاصول غير باقية فانخرمت الصيغة ويمكن ان يقال ان نحو احيمر
وتغيلب بعد التصغير انما امتنع صرفهما لانهما بوزن الفعل ايضا فان نحو احيمر
كابيطر وتغيلب كتبيطر فكانت بعد التصغير بها على زنة فعلل فالتصغير ما اخل
بوزن الفعل اصلا بل نقل الفعل الى فعل آخر فان احمر كان بوزن اعلم و
احيمر بوزن ابيطر ثم التصغير لانتقال الاسم بها الى الوصفية لجواز عليمون و
قتيبون مع امتناع ذلك من مكبرها ولهذا قيل يمنع صرف اذيزج حرف مكبره

طلحيت بان تخل بالعلمية كالتسمية الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار
فقالوا هذه طليحة لان المصغر كانه جعل المصغر جزءا الا ان جعله وصفا له محضا
التصغير مبتداء وخبره قوله طلحيت هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان لقائل
ان يقول التصغير ينبغي ان تخل بالعلمية ايضا لان التصغير يجعل الاسم وصفا
ولذلك جاز غليمون وان لم يجز في غلام غلامون وفتى لا يجمع بالواو والنون
ومصغره وهو فتي يجمع بالواو والنون لان الجمع بالواو والنون انما يكون
للعلم او للصفة وغلام وفتى ليس بعلم ولا صفة فلم يجمع بالواو والنون اما
اذا صغرهما نزل منزلة وصفين فجاز جمعهما بالواو والنون ولان التصغير يجعل
الاسم وصفا قالوا ادور وذا رمنم فيه واما اذا صغر وقيل ادير فجعلوا
بمنع صرفها لوزن الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية
الى الوصفية فكان ينبغي ان تخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما
ان التسمية ايضا تنقل الاسم الى الوصف كما مر فاجاب بانهم لم يفرقوا
بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا طليحة غير منصرف للعلمية والتانيث
وكذا طليحة للسببين وغاية تقريره ان العلمية كانها وردت على المصغر
لا ان التصغير ورد على العلم فكان طليحة صغر اولا فقيل طليحة ثم كانهم جعلوا
طليحة بعد التصغير جزءا وعلما فهب ان التصغير يجعله بمنزلة الوصف لكن لما جعل
هذا الوصف علما فقد زالت تلك الوصفية نظرا الى علميتها فلذلك اعتبرت
العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله الا ان جعله وصفا محضا يعني ان التصغير جعل
طليحة المكبر وصفا لكن لما طرأت العلمية على الوصفية لم يبق تلك الوصفية
فكانه اخرج عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم تخل بالعلمية ولا
يخفى عليك انه تمحل والمصنف لم يحق عليه ولذلك قال كانه جعل المصغر جزءا
وما ذكرنا توضيح للمسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان يجاب عنه بجواب آخر و
هو ان التصغير لا تخل هنا بالعلمية قولك ان التصغير بمنزلة الوصف قلنا نعم
وصف للعلم او بمنزلة وصف مطلقا الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا
اذا قلت في زيد زبيد فمعناه انه علم حقير فالعلمية باقية وانضم اليها صفة التصغير

وصف الحقارة فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمن التصغير
لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة فقولك
طليحة في التقدير مكبرة ومعناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا كانه توجيه
ويمكن تنزيل قوله الا ان جعله وصفا له محضا عليه ومعناه ان المصغر جعل المصغر
جزءا الا ان جعل المصغر وصفا محضا اي لاجل التصغير اي لم يجعله وصفا محضا
لعروض التصغير بل معناه انه علم موصوف بالتصغير فالتصغير ما اخل بالعلمية بل جعل
العلم موصوفا بصفة زائدة وهي الحقارة فكما ان قولك غليم معناه اذا صغر
غلام حقير فالذات باقية وانضم اليها صفة الحقارة فلما انضمام هذه الصفة
صح جمعه بالواو والنون هذا غاية تقرير هذا الكلام والله اعلم والكلمات المتهجي
بها في اوائل السور فمن جعلها اسمائها فما لا يتأتى فيه الاعراب منها نحو كهيعص
والمر فحكى ليس الا واما ما يتأتى فيه الاعراب بان يكون اسما فردا كص ونحوه
او اسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين
ميم بجعلها واحدا كدارابجرد فسايغ فيه الاعراب والحكاية مع منع الصرف للعلمية
والتانيث وعليه قوله يذكرني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم
يعني ان كلمات المتهجي الواقعة في اوائل السور اختلف فيها فقال بعضهم انها
حروف ملتقطة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم والمص معناه انا الله
اعلم وافصل وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا هي على
قسمين قسم لا يتأتى فيه الاعراب نحو كهيعص فيتعين كونه محكيا لا غير اذ لا يمكن
الاعراب والا لكان اسما واحدا مركبا من خمس كلمات ولا يجوز التركيب الا من
كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونه محكيا وقسم يتأتى
فيه الاعراب وهذا على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اسما فردا كص ونحوه
والثاني ان يكون اسما مجموعها على زنة مفرد كطاسين فانه بزنة قابيل وكذا
حاميم والثالث ان يكون ايضا اسما لا يوازنها مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد
كطاسين ميم فانها بمنزلة مركب كدارابجرد فهذه الاقسام الثلاثة يجوز فيها الحكاية
ويجوز فيه الاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث السورة كما جاء في قوله

والكلمات المتهجي بها في اوائل السور فمن جعلها اسمائها

يذكرني جاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم فاعرب حاميم ومنعه
الصرف والشعر لقاتل محمد بن طلحة السجاد وهو شريح ابن اوفى العبسي
وقبله واشعث قوام بآيات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم
البيت وبعده شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم اما
الاعراب فيه فلما لم توقفه في التركيب ووجود السببين منع الصرف واما الحكاية فيها
لما كانت كلمات حقها ان يوقف عليها ولا يوقع في التركيب بل تعدد تعديدا
كقولك ثوب غلام جارية فاستبقى ذلك الحكم الذي كان قبل التركيب فحكى
ثم المعرب كما نوعه بين الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان يقع الاعراب على
سبيل الاستقلال او على سبيل التبع لغيره والمستقل اما مرفوع او منصوب
او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع هو من الاسم انواع منها الفاعل
وهو ما كان مسندا اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا نحو قام زيد من
فعل للبيان للمسند اليه فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل مسندا اليه
لا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند اليه قلت الضمير في اليه لو رجع الى اللام لزم
لزم ذلك وهو ان الفعل مسند الى نفسه وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول
او الموصوف وهما اي هو المسند الى ذلك الشيء فالفعل يصدق عليه انه المسند
الى الفاعل لا الى نفسه فقوله من فعل بيان للمسند الى غيره وهو المعبر عنه بقوله
او شبهه من الاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف ويعبر عنه بعض الفعل
لا بشبهه فقولنا وشبهه اما ان يندرج تحته ما هو بعض الفعل كالظرف او لا
يندرج فان اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل وشبهه ومعناه
وان لم يندرج كان حقه ان يذكر ههنا ايضا ومعناه قوله مقدما عليه احتراز
عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند اليه ولكنه ليس مقدما عليه فليس فاعلا
وهذا انما يتم اذا اسلم ان ضرب مسند الى زيد وقد منع بانه مسند الى
ضميره لا اليه وقوله ابدا ظاهره انه تاكيد للتقدم الا ان يقال المفعول به ايضا
مسند اليه والفعل يتقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل

نحو زيدا ضربت وان اريد بالاسناد اليه الاخبار عنه من حيث المعنى يخرج عنه
خبر المبتدا اذا قدم على المبتدا يخرج عنه لانه وان قدم عليه فليس تقديمه
عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون الا واحدا اذ المسند لا يسند لان تعلق
الفعل بالفاعل بجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند مرة الى فاعل فقد حصل
الاسناد والتقوم به فتمت الجملة فلو اسند معه الى شيء آخر لما تم الاسناد
لكونه تاما كما ان المضاف اذا اضيف الى شيء في تلك الحال لا يضاف الى شيء
آخر معه ولان تعلق الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف
ونسبة الفعل الى المفعول على جهة التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر
والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فلذلك تعددت المفاعيل
بحسب تعدد التعلقات ولم يتعدد الفاعل اذ تعلق الاسناد واحد سواء اسند
الى الواحد او الى الاثنين او الجماعة وقولهم قام الزيدان فالمسند اليه المجموع
لا كل واحد منهما بين قد يتوهم ان قولك قام الزيدان ان الفاعل فيه ليس واحدا
فاجاب عنه بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرناه ونحو
ان جهة الاسناد عن الزيدين لا تختلف فهما متحدان في اسناد الفعل
اليهما معا فهو بمنزلة قولك قام الكثير فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه
افراد متعددة فالفاعل واحد وموارده متعددة بخلاف المفعول والحاصل
ان المفعولات لما كانت متعددة في المعنى لم يمكن التعبير عنها باسم بلفظ
واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانك اذا قلت قام زيد امكن
ان يعبر عنها بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع يمكن التعبير
بلفظ واحد وكذلك في المختلفين نحو جاء زيد وعمرو وكان يمكن التعبير عنهما بلفظ
واحد وهو الرجلان فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم الاحتياج اليه ووضعت
المفعولات متعددة للاحتياج اليها واما قوله تراهن رجلا رجلا ايدا لها وراكبا
لها فقيل خلف الزميل زادوا في روى البيت لاوس بن حجر وقبله
كان تخيبهن خبانى من حصى اذا غور شمر بالمتصافيف اي متضايق من
تضايف الولد في اي تضايق والذاهبة المسايرة فقد الاعناق بينه

السير فقال انت الشيراقي في شعر يديه اي يدي البعير من انه يتقدم كلتا يديه
خلفهما ويداه تعملان عمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر العير
وفي رواية خلف الحقيبة وهما كنايتان عن الكفل والجنابين من حص اي شعر الذنب
والجص فيرمح من جانبيه فيهم كالجنابين والنعر المكان المرتفع الذي فيه حجر
غادر الناس للروابة غادر الناشص تراب اي الاتان والحجر والرمل البين
ويرمح بها ولم يجعلهما مفعولين لتواهق لان اليدين في المعنى مواهقتان
كالرجلين فجعلهما على المعنى كانه قال تواهق رجلاها ويواهقهما يداها وقوله في
روي اشارة الى الرواية التي ذكرها ابن السيراقي وهو بديه فقد قيل
ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوي
فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسا سواء رفع الاسمين معا بعده على توهم
الفاعلية فيهما معا لما كانت يصح في كل واحد منهما على البدل ذكر البيت على
وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعده فاعلان من غير توسط
عاطف بينهما فالفاعل قد تعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا واجاب بان
الفعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو في بناء المفاعلة
كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه ضارب
ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اي مسابقتان لليدين
فكذلك اليدان ايضا مواهقتان لهما فليس التميز بينهما بالذات لاستواء
الطرفين في نسبة الفعل اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد عمرا
يصح بالعكس ان يقال ضارب عمرو زيدا فيتوهم انهما فاعلان في الحقيقة اذ
يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الاخر في الفاعلية فرفع الطرفان لهذا
التوهم مع كانهما فاعل واحد ثم قال والعدول به الى غير ذلك تحرج اي تسويغ اي
سائغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة الفاعلية لهذا الفعل
المذكور بل يحمل وجوها احدها انه على لغة من يجري التثنية في الاحوال الثلث
مجرى الواحد وهم كنانة ويقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان وجاءني
الزيدان فيجوز في البيت ان يكون يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعولية

للفاعل والثاني ان تقدر فعل آخر اي تواهقهما يداها والثالث ان يكون
خبر مبتداء محذوف يدل عليه ما قبله وهو تواهق رجلاها كانه سائل سأل
هذان الرجلان مواهقتان لاي شيء فقال يداها اي المواهقتان يداها
فهو خبر مبتداء محذوف فلهذه الاحتمالات قال والعدول عنه الى غير ذلك
تحرج اي للمساغ ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل لان تصور الفعل مما
يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد وما اليه الاسناد اي مما يستعقب
تصور ما اليه الاسناد وهذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن بزمان
والحدث معنى فيفتقر الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل ليقوم به لا ليطابق
مقتضى الطبع فاذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا فان كان معرفة او
ما يجري مجراها لم يكن الا مبتداء لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقدم والتاخير
نحو زيد ضرب وان كان نكرة محضة لم يكن مبتداء لفظا ولا يتسوغ الا بنية التقديم
والتاخير نحو رجل جاءني اي ما جاءني الا رجل وان لم يصلح للفاعلية وذلك في
الضماير المنفصلة ساغ فيه الامران نحو انا ضربت وانت ضربت لما ذكر ان
الفاعل لا يكون الا بعد الفعل ذكر تقسيما يتميز به مواقع الفاعل عن مواقع
المبتداء فقال الاسم المتقدم على الفعل اما ان يصلح للفاعلية بتقدير التاخير
او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون اي المتقدم معرفة نحو زيد ضرب او جاريا مجراها
اي مجرى المعرفة نحو افضل منك ضرب فما يصلح للفاعلية معرفة او جاريا مجراها
لا يكون الا مبتداء لفظا وتقديرا ولا يجوز تقدير تاخير ذلك الاسم وتقديم
الفعل اذ لو قدم عليه الفعل مع المفروض انه يصلح فاعلا فالتبس بالفاعل اما
لفظا فلا لان الفاعل لا يتقدم على الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن تقدير تاخيره
لئلا يلتبس بالفاعل يعني ان المبتداء المتقدم لفظا على الخبر نحو زيد قائم جاز تقدير
تاخيره وههنا لا يجوز تقدير تاخيره فهو مبتداء لفظا وتقديرا فان لم يكن معرفة
بل نكرة محضة اي غير مخصصة بشيء من المخصصات الا بالتشبيه بالفاعل على
تقدير تاخيره فيجوز ان يقدر له هذه الجهة وهو التشبيه بالفاعل ليصلح كونه مبتداء
لفظا نحو رجل جاء فانه لا يمكن ان يكون مبتداء الا لفظا واما من حيث التقدير فهو

فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتداء بوجه ما لانه حينئذ لا يصح للمبتداء
اصلا بل انما يصح كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالممتنع هوية التأخير وان لم
يصلح للفاعلية وذلك في الضمائر المنفصلة نحو انا ضربت فان هذا الضمير لا يصلح
ان يكون فاعلا لا مقدما لان الفاعل لا يتقدم الفعل ولا مؤخرا لان للفعل فاعلا
وهو الضمير المتصل به فيجوز فيه الامران اي يجوز ان يكون مبتداء لفظا وتقديرا و
ان يكون مبتداء لفظا وفاعلا تقديرا بحسب ما يقتضيه من المعنى وهو الحصر لجواز
ان يكون التقدير ما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وقولهم اشر اهر ذا ناب
من قبيل الثاني اي الثاني من الامرين وهو ان يكون مبتداء لفظا وفاعلا تقديرا
لان المعنى لم يهره الا شر بحسب فهم المعنى من المثل من حرش الضب اي صاده
وهو ان يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه والاصل ان يلي
الفعل اي اصل الفاعل ان يلي فعله ولا ينفصل بينهما فاصل لانه كالجزء من الفعل
يدل على ذلك اسكان اللام في نحو ضربت ذكر ادلة على ان الفاعل كالجزء من الفعل
الاول هذا وبيانه ان اربع حركات متوالية لا يجوز في كلمة واحدة فلو قيل
ضربت ولم يسكن اللام لزم اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة فلو
لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن اللام كما لم يسكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع
لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء وه ووقوع اعراب الفعل بعده في
يفعلان واخواته هذا هو الثاني يعني ان النون في يفعلان علامة رفع الفعل
فهو بمنزلة حركة يضرب فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل
يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته وكذلك اخواته نحو يفعلون وتفعلون
ورد العين في نحو قولا والام في رمانا فيمن يقول هذا هو الثالث يعني نحو قل حذف
فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل به ضمير الفاعل نحو قولوا وقولا قولي
ردت الواو لتحرك ما بعده بحركة اصلية لا تصاله بما هو كالجزء فانه لا يرد في نحو قل الحق
فان حركة اللام عارضة فلم يرد لاجله الواو لعدم اعتبار الحركة العارضة فهي كالساكنة
فيدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية لا عارضة ولذلك ردت اللام
في رمانا فيمن يقول من المشهور رمتا بلا رد اللام فاما من رد اللام فقد نظر سليمه

ان حركة الياء كالاصلية لاتصالها بالف التثنية التي هو الفاعل وتثنية وجمع
لتثنية الفعل وجمعه في قفا وقفا ارجعون هذا هو الرابع يعني اذا كرر الفعل كان
حقه ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت اضرب اضرب فالفاعل مفرد وان كان
الفعل مكررا فالمراد بالقيا الق الق فالفعل مثنى اي مكرر وثنى الفاعل ايضا معه
وهو الف القيا بدلا عن تثنية الفعل وكذلك الجمع في رب ارجعون اصله ارجع ارجع
ارجع فلما قصد جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون وان كان
المخاطب مفردا في الصورتين وهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم
من قصد تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا وتأنيث
الفعل لتأنيثه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس يعني ان الفعل من حيث هو فعل
لا يتطرق اليه التأنيث فانما انث لان الفاعل مؤنث والفاعل كالجزء من الفعل
وتأنيثه تأنيث الفعل فلذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا وتنزلهما منزلة كلمة
واحدة في حبذا هذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا نزل من حب وهو الفعل
منزلة كلمة واحدة ولذلك لم يجز تأنيث ذا ولا تثنيته ولا جمعه ولا تصغيره ولا وصفه و
لا تأكيده ولا العطف عليه لشدة الامتزاج بالفعل فتخطى اليه حكم الفعل فصار كاحد
حروفه ولا يمكن ان يقال ان ذا هو الفاعل والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان
وحبذا الرجال فدل على ان المرفوع باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والغاء الفعل
معه في باب ظننت هذا هو السابع من الادلة وتقديره ان افعال القلوب اذا
توسطت او تأخرت نحو زيد ظننت مقيم وزيد مقيم ظننت فحكموا بالغاء الفعل مع
الفاعل ولو لم يكن الفاعل كالجزء لم يحكموا بالغائهما معا لان الفاعل ليس عاملا
حتى يلغى والغاؤه بتبعية الفعل وزيادته معه في نحو قولك لمكيف ولو مررت بدار
قوم كرام اي نحو كرام هذا هو الثامن وتقديره انهم حكموا بان كان زائدة
وان كان الفعل وهو كان وحده زيادة و كذلك لما كان الفاعل كالجزء لم يتكلموا بين
الفعل فحكموا بزيادتهما جميعا والنسبة اليهما جميعا في نحو فاصبحت كنتيا واصبحت
عاجنيا وترخصال المرء كنت وعاجن اي اصبحت ممن يقول هذه الكلمة وهو اني
كنت كذا وكنت كذا يعني اخبر عن الامور الماضية كما هو عادة الشيوخ والكهول في

العاجز من عجز الرجل اذا نهض معتمدا على الارض من الكبر فينسب الا كان مع
فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لما الحق ياء النسبة بهما معا
هذه هي الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ولكن بان
يذكر دليلان آخران احدهما تاكيد المضمر المرفوع المتصل بمنفصل نحو قمت انا وزيد
لئلا يلزم عطف الاسم على ما هو كالجزء والثاني اتصال الكاف في نحو اكرمتك ثم
انه لا يتصل الا بعامل فلو لم يكن الفاعل وهو تاء الضمير كجزء من الفعل لم يجز اتصال
الضمير المتصل المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا هذا لازم لقوله
والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فاذا قدم على الفاعل غيره كان
ذلك الغير في التقدير مؤخرا ومن ثم اي ومن اجل ان ذلك الغير في التقدير مؤخرا
جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير راجع الى زيد المتقدم رتبة لان الاصل ان
يلي الفاعل الفعل فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني ضرب غلامه
زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيد المؤخر لفظا وتقديرا ففيه اضمار قبل
الذكر فلذلك امتنع وابن جني اجاز الاضمار قبل الذكر كما سيأتي واما نحو قوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فمحمول على الضرورة
او على ان الضمير للمصدر وهذا مستند لابن جني وهو ان الضمير فيه يرجع الى العدي
المذكور آخرا المنصوب بالمفعولية فهو مثل ضرب غلامه زيدا اذ التقدير جزى ربه
عدي عديا واجاب عنه بوجهين احدهما انه محمول على ضرورة الشعر والكلام في
سعة الكلام والثاني انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر المدلول
عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى اي اذا انتفى الاعراب
فيهما لفظا وانتفى القرينة وانتفاء الاعراب لفظا يندرج تحته قسمان المبني وما
اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني نحو ضرب موسى عيسى ثم
شرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فاللفظية
ان يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع نحو ضرب موسى
العاقل بالنصب عيسى الظريف برفع الظريف والمعنوية كأكل الكمثرى موسى وولدت

الكمثرى الصغرى وانما وجب تقديم الفاعل ههنا لانه لو لم يجب تقديمه لكان اما
ان يجب تأخيره او يجوز الامران وكلاهما ممنوعان اما وجوب تأخير الفاعل فلانه
التزام مخالفة الاصل من غير ضرورة واما جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان
المفروض ان لا قرينة ولا اعراب يميز او كان ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا عطف
على انتفى اي يجب تقديم الفاعل اذا كان ضميرا متصلا لان اتصاله يمنع من تأخيره
وتأخيره عطف على قوله تقديمه اي ويجب تأخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا
وهو اي الفاعل غير متصل نحو ضربك زيد فانه يجب تقديم المفعول ههنا لان
اتصاله يمنع من تأخيره وانما قيده بقوله وهو غير متصل لان الفاعل اذا كان
متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول بل يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك او
اتصل به اي بالفاعل ضميره اي ضمير المفعول اي ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه فههنا يجب تقديم المفعول ايضا اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا
واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاول تقديم الفاعل
وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد هذه المسئلة
ذكرها الشيخ ابن الحاجب وغيره من صور تقديم الفاعل حيث وقع المفعول بعد الا
ومن صور تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فقولك ما ضربت زيدا الا عمرا
المدعى انه يجب تأخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان
ممتنعان اما الاول فانه ينعكس المعنى اذ لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد كان الحصر
في الفاعل وقد كان في الاول الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا
عمرا زيد فكذلك يمتنع لانه يجوز ان يكون الحصر في الواقعين بعد الا وهما الفاعل
والمفعول معا اي ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد بناء على جواز تعدد الاستثناء
المفرغ وكذا في الصورة الاولى وهو ما ضرب عمرا الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل
اذ لو قدم لقدم مع الا او بدون الا وهما ممتنعان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان
الاول في الصورة الاولى وهو ما ضرب عمرا الا زيد الاول تقديم الفاعل وفي
عكسه الاول تقديم المفعول وانما قال الاولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يتقدم
مع الا فيقول في الصورة الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا فقط

دون الاول فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ
فالحق ان يكون المسئلة مبنية على جواز تعدد الاستثناء المفرغ فان جاز فالحق
ما ذكره ابن الحاجب وان لم يجز فالحق ما ذكره المصنف وهو انه اولى لانه لو
قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول فقط لكن لما كان محتملا ان يكون
الحصر في الطرفين كان تأخيره اولى ليلا يتوهم هذا الالتباس بناء على جواز
التعدد فانه اذا اخر اتضح الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان اولى واما
تعدد الاستثناء المفرغ فلا يمتنع من حيث القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون
استثناء مفرغا لكن الكلام في وقوعه وذلك يتعلق بالاستعمال فلينظر هل
وجد الاستعمال ام لا وانما اي وان تقدم الفاعل في الاول وتقدم المفعول
في الثاني واجب مع انما نحو انما يضرب زيد عمرا وانما يضرب عمرا زيد لان التأخر
ملتبس بهما بخلافه مع الا لانا نعلم الحصر فيما مع آخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل
لكان الحصر في المؤخر وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا
وجد ما والا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا فسواء قدم او اخر يكون
الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ ولعل ابن
الحاجب انما حكم بالوجوب في ما والا حملا على انما طردا للباب ومضمرا اي الفاعل
اي جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا اي بارزا لانه يقابل قوله او مستكن
اذا فصل بينه وبين عامله بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها
ما قطّر الفارس الا انا قطره اي القاه على احد قطريه وهما جانباه وقول
الآخر انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا مثال لما
فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن احسابهم الا
انا ومثلي والذمار ما يحق على الرجل ان يحميه كما يقال حامي الحقيقة اي ما يحق
عليه ان يحميه لانه اذا ذمر اي حث وهيج وغضب حمى او اضمر العامل عطف
على قوله فصل يعني يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا التبس لم
تفعل كذا فانا فعل كذا لان اذا للشرط فيستدعي فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلو

الزايد اى دفع دشمن ۴

الحث برانگیختن ۵

الفعل صار الضمير المستتر بارزا ولا عامل يتصل به فيكون منفصلا فلم يلزم في الفعل
المذكور معنى المحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس يعني انما
يجب كون الفاعل منفصلا اذا جرى الفعل على غير من هو له في موضع الالتباس
كما ذكرنا فان لم يلتبس به جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد
هند يضربها فانه وان جرى الفعل على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا
التباس اذ يضرب يتعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان يضربانهما فانه
لا يلتبس بل يتعين ان يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم
ذلك في الصفات مطلقا اي سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند
زيد ضاربته هي فانه جرى على غير من هو له وليس فيه التباس وكذا يجب في الملتبس
نحو زيد عمرو ضاربه هو والضارب هو زيد وهند زيد ضاربتها هي في الضاربة
هند وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في الفعل الا في موضع اللبس
على ما ذكره لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل ما
ضمايرها ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمايرها
بارزة فيعرف بها من هو له بخلاف الصفات فانه لا يتصل بها ضمير بارز وانما
يكون مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا لوضوحه في الاكثر بخلاف الصفات
اعلم ان ظاهر هذا النقل ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس
وظاهر نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين
والكوفيين انما هو في الصفة اذا جرت على غير من هي له الا ان يكون قد جرى
على شريطة التفسير نحو قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الضرورة
استغنى مما يجب ابرازه من الصفات بما اضمر على شريطة التفسير كما في البيت
وجه الاستدلال ان ممطول ومعنى متوجهان الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو
معنى كما هو مذهب البصريين لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو للغريم
اذ الممطول هو الغريم فكان حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز

نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربانهما هما ص

اى هند مضروبة ۲

فعال

ع امروز فردا

قچیلاد ۲

لانه اضمار على شريطة التفسير بعده اذ لو كان الاصل مطول غريمها معنى غريمها
فحذف اضمارا على التفسير بعده فالتقدير وعزة مطول غريمها وحينئذ تكون
مثل هند ضارب غلامها وكبيس مما جرى على غير من هي له لذكر الفاعل بعده
فالضمير المحذوف كانه مذكور لشهادة التفسير فكانه لم يجر على غير من هي له
فلذلك لم يبرز الضمير وفي البيت احتمال آخر وهو ان تكون عزة مبتداء وغريمها
مبتداء ثانيا ومطول خبر غريمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير
في مطول فالتقدير وعزة غريمها مطول معنى فالصفات في التقدير جارية
على الضمير لا على عزة فلذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله وان امرأ
مبتداء وخبره محمول على الضرورة وهذا البيت استشهد به الكوفيون على
ان الصفة جرت على غير من هي له من غير ابراز الضمير وبيانه ان مخفوقة خبر ان
فهو جار على امرأ وهي في المعنى للمرأة فكان القياس ابراز الضمير وان
يقال المخفوقة انت فاجاب بانه محمول على ضرورة الشعر ويمكن ان يقال
للجواب ان قوله لتستجيبي جاز ان تكون مبتداء ومخفوقة خبرا مقدما
عليه اي ان امرأ اسرى اليك لاستجابتك مخفوقة بك وحينئذ لمخفوقة يكون
خبر الاستجابة مقدمة عليه والجملة خبر ان فلا جرت على من هي له ومخفوقة بمعنى
جديرة يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق به ومحقوق به اي خليق له
وكان حقه ان يسند الى الذات فيقال زيد حقيق بالاستجابة لا ان الاستجابة
حقيقة بزيد ونظير ذلك ما يستشكل من قوله حقيق على ان لا اقول فيمن قرأ
بغير تشديد الياء من على وقيل فيه تاويلات احدها انه على القلب كقوله و
تشقى الرماح بالضياطرة الحمر والثاني ان ما لزمك فقد لزمته والثالث
المراد حقيق على ترك القول الا ان اكون اما قائلا ولا يرضى الا بمثلي ناطقا به
واسرى بمعنى سرى والمعنى ان امرأ اسرى اليك ايتها المرأة وزارك ودونه
موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك ان تستجيبي دعاءه
وتعينيه وان تعلمي ان المعاني موقوف على معرفة الصلات والخرات موقوف
صاحب توفيق من الله تعالى او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون

الفاعل

الفاعل مضمرا اما منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما لازما وهو في
اربعة افعال افعل ونفعل وافعل فعل امر وتفعل للمخاطب فان هذه الافعال
لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز بل اذا قلت افعل انا فهو تاكيد للمستكن في
الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند اليه بدليل تمام الكلام عنده فقولك انا تاكيد
وكذا في بقية الاربع او غير لازم وهو فعل الواحد الغائب مذكرا كان او مؤنثا
نحو فعل ويفعل في المذكر الواحد الغائب وفعلت وتفعل في المؤنث الغائب وفي
الصفات اي وغير لازم في الصفات الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب وانما
لم يكن لازما في المذكورات لانه يسند الى المظهر والمنفصل البارز نحو انت تفعل
زيد وفعل زيد وما يفعل الا هو وما فعل الا هو ونظايرها وكذا زيد ضارب غلامه
وفي الصفات فانه يسند الى المظهر ايضا ومتصلا بارزا عطف على قوله منفصلا
يعني الفاعل الضمير قد يكون منفصلا كما ذكرنا وقد يكون متصلا بارزا وهو فيما
عدا ما ذكرنا يعني فعلت للمتكلم المفرد وفعلنا في الجمع وفعلت للمخاطب المذكر و
فعلت للمخاطب المؤنث وكذا تفعلين وتفعلان وتفعلون ويفعلن ونحو افعلا
وافعلوا وفعلي وافعلن وقد يحذف اي الفاعل لتقرره في النفوس وارتفاع اللبس
وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا نصبت غدا اي ما نحن عليه فكان تامة
اي اذا ما كان نحن عليه من الحال غدا فاتني وغدا نصبت على الظرف فالعامل فيه
كان واذا جعل كان ناقصة فغدا هو الخبر والعامل فيه معنى الاستقرار اي اذا
كان الحال مستقرا في الغد وانما قال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع غدا على
الفاعلية لكان وحينئذ لا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي ومن هذا القسم الذي يضمر
فيه الفاعل لتقرره في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
اي النفس اي اذا حشرجت النفس والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس
اي اذا حشرجت النفس وضاق بها اي بالحشرجة والثروة الغنى اي لا يغني الثروة
عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرأ بالنصب اي الامر و
من قرأ برفع بينكم فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر والبين هو الوصل اي تقطع و
صلكم واما من قرأ بالنصب ففاعل تقطع ضمير لدلالة الكلام عليه وتقرره في النفوس

اى نقطع الامر بينكم وفى المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال اى اللحية اى فلم خلقت
اللحية اظهارا للرجولية ومتى كان اى الفاعل غير اسم المونث او بارز المثنى لا
غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقى لزم التاء فى فعله نحو هند قامت فى المونث
المسند والهندان قامتا فى المثنى والتانيث فيهما حقيقى والشمس طلعت فى
التانيث الغير الحقيقى يعنى ان الفعل اما ان يسند الى مظهر او مضمر فان اسند الى مضمر
مونث او مونثين لزم التاء سواء كان المونث حقيقيا او غير حقيقى يعنى ان الفعل
مذكر لخفة ان لا يقترن به التاء فان كان الفاعل مضمرا فانما لزم التاء لان الفاعل
كالجزء من الفعل فلذلك الحق التاء بالفعل دلالة على تانيث الفاعل واما لم يجب الحاق
فى المظهر كما سيأتى لظهوره واما المضمر فلخفائه الحق التاء به فرقا بينهما وحق كان
اى الفاعل مظهرا مونثا لم يلزم الا عند حقيقى يلى الفعل من الآدميين نحو عرفت المراة
هذا هو القسم الثانى يعنى اذا كان الفاعل مونثا غير حقيقى مظهرا لم يلزم التاء اعتمادا
على ظهور لفظ المونث نحو طلع الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز عن غيره نحو طلع الشمس
فانه لا يلزم التاء وقال يلى الفعل احترازا عما اذا وقع بينهما فاصل كما سياتى
وقال من الآدميين احترازا عن نحو سار الناقة فان المونث وان كان حقيقيا
يلى الفعل لكنه ليس من الآدميين فلم يلزم فيه التاء وقوله عرفت المراة مثال
للمبحوث المنفود فانه حقيقى يلى الفعل من الآدميين وجاز طلع الشمس لكون المونث
غير حقيقى وحضر القاضى اليوم امراة لكون المونث لا يلى الفعل وان كان حقيقيا
بل وقع بينهما فصل وسار الناقة لكون المونث من غير الآدميين وان كان
الجواز فى الصور الثلاث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجملة
وهذا خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب فى الاسناد الى غير الحقيقى فانه استدل
بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه ولا يتفقون على
غير المختار ويجوز ان يحمل لفظ المصنف وان كان المختار على صورة الفصل
نحو سار الناقة لا على قوله طلع الشمس لئلا يقع مخالفة لما ذكره ابن الحاجب
ونحو ولا ابقل ابقالها متأول واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد
اذ الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير الارض فكأنه قيل ان يقال ابقلت كما ذكرنا

في المونث م

مونث الحقيقي

مونث الغير الحقيقي

فى الشمس طلعت فاجاب بانه متأول وتاويله ان الارض مع المكان
وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركة الهمزة من ابقالها
الى التاء ليستقيم الوزن وحينئذ لا اشكال فيه وعكسه اتتنى كتابى فاحتقرها
يعنى ما ذكرنا فى البيت مونث لم يلحق التاء بالفعل المسند الى ضميره وهو
مذكر وهو الكتاب الحق التاء بفعله على عكس تاويله وهو ان الكتاب عبارة
عن الصحيفة وهو مونث فلذلك قال اتته كتابى اى صحيفتى فاحتقرها والمونث
الحقيقى ما بازائه ذكر فى الحيوان وغير الحقيقى ما يرجع الى الاصطلاح كتانيث
الشمس والنار والقدر فانه لا معنى لتانيثها اذ ليس بازائه ذكر فى الحيوان
بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل العرف وهذا الحد اعنى
حد المونث الحقيقى يقتضى ان لا يكون فرق بين تانيث الآدمى وغيره لان
كليهما حقيقى فلعل تانيث الآدمى اقوى لكونه اشرف انواع الحيوان ولانه
الاصل المقصود فى المخاطبات وساير الحيوانات تبع له فمنه اى فمن
غير الحقيقى قسم غير الحقيقى الى قسمين احدهما ما فى لفظه شئ يدل على تانيثه
وثانيهما قوله بعد ذلك ومنه ما ليس كذلك وهو ان ما فى لفظه شئ يدل على
تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مونثا
حقيقيا كقوله وقال نسوة وقوله تعالى اذا جاءك المومنات يبايعنك ولانها
جمع لان تانيثه غير حقيقى وفى غير الحقيقى يجوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه
وفى لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة واستثنى منه ما جمع بالواو والنون
فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للتذكير وضعا بخلاف
الرجال والمسلمات فان لفظ جمع التكسير غير موضوع للذكور واما الالف والتاء
فهى موضوعة للاناث او يكون عطف على يكون جمعا اى وهو ان يكون فى
آخره تاء تنقلب هاء فى الوقف مثل تمرة فانه فى آخره شئ يدل على تانيثه وقال
تنقلب هاء احترازا عما لا ينقلب كالبنات والثبات ونحوهما او الف زائدة
اى او يكون فى آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم
الفاء وفتح العين كشعبى لموضع او ربى للداهية او سكونها اى سكون العين

متأول

والمونث الحقيقي

كعشرى وحبلى او فُعَلى بفتح الفاء والعين مطلقا اسما كأُربى لروضة وبردى
لنهر دمشق او صفة كحمزى وبشكى يقال حمار حمزى اي سريع وناقة بشكى
اي خفيفة المشي او فِعلى او فَعلى بفتح الفاء او كسرها وسكون العين كسلوى
ورضوى ودعوى وشيزى لشجر وذكرى اذا لم يكن الالف للالحاق بجرزع عن
فَعلى وفِعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كان الفها للالحاق كعلقى ومعزى فيمن نون فيهما
او فوق ذلك عطف على رابعة مما ليست الالف فيه للالحاق بنحو سفرجل اي يكون
فوق الرابعة وليست ملحقة بنحو سفرجل كحبنطى الا في نحو قبعثرى اي ما يكون
الالف فوق الرابعة وليست للالحاق تكون للتأنيث الا في نحو قبعثرى فانه
ليس دالا على التأنيث وانما زيدت الالف فيها لتلحق بنات الخمسة ببنات
الستة كما ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف
في التصريف بل هو ما ذكره في باب منع الصرف في نحو ارطى ودليل انها ليست
للتأنيث لحوق التاء كقبعثراة وصرف الاسم استعمالا نحو علقى ومعزى ونحوهما
فان ما فيها دليل انها ليست للتأنيث واما ممدودة عطف على قوله اما
مقصورة والوزن غير فعلاء وفعلا بسكون العين والفاء مفتوح فان الفهما
للالحاق كعلباء وحرباء ونحو النشف ومزاء للخمر اللذيذة الطعم ومنه ما ليس
كذلك اي ليس في آخره شيء يدل على تأنيثه فيرجع الى ان يسمع تصغيره بالتاء
او في صفته او في فعله وذكر الامثلة الثلاثة على الترتيب نحو ارنبة في التصغير
اي تأنيثه علم من تصغيره وارض مبقلة في الوصف اي تأنيثه علم من وصفه
بالمونث وانبتت الارض في فعله اي علم التأنيث من الحاق التاء بفعله
وحذف الفاعل ورافعه معا كقولك لمن قال من فعل تقديرا او تحقيقا زيد اي
كقولك زيد لمن قال وعليه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لمن
قرأ مفتوح الباء اي يسبحه رجال الواو في ورافعه للحال تحقيقا او تقديرا
تقسيم لقوله من فعل اي يتلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل فيقول زيد اي
فعله زيد وقد يكون تقديرا بدلالة الحال كمن طاف يطلب ضاربا من غير
تلفظ منه يقول من ضرب فيقول زيد فكانه قال من ضرب فيقول زيد وعليه

هذا ورد قوله تعالى يسبح فيمن قرأ مفتوح الباء لانه لما قال يسبح كان مظنة سؤال
سائل من يسبحه فقيل رجال لمن يسبحه تقديرا لا لفظا ويلزم ذلك اي اضمار
الرافع اذا فسر اي ذلك المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج واذا السماء انشقت و
لو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا اذ التقدير هل خرج زيد لان هل
دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانهما حرفا شرط فيستدعيا
فعلا وقيل اذن لكان بتقدير مخشوشن عند الخليل ومنه ولو انهم صبروا
اي لو ثبت لان ان المفتوحة تدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاوجبت تجراه واما
قال ومنه وكالمفسر واوجبت تجراه لان ان المفتوحة ليست بمفسر على الحقيقة
لوجهين احدهما ان المفسر ليس عينه بل مدلوله وهو ثبت فكان كالمفسر و
الثاني ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في الصور المذكورة وههنا انهم
صبروا فاعل فعل محذوف وليس هو عين المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على
الثبوت الدال على المضمر فعل هو كالمفسر والفاعل اذا كان عاملة نعم وبئس

والفاعل اذا كان عامله نعم وبئس

وهما للمدح العام او للذم العام اشياء التزم ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة
منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة
التي بها المدح او الذم بل يدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم
المطلق الدال على المدح او الذم من كل الجهات فلفظ المطلق اولى من لفظ العام
في هذا الموضع قوله التزم ان يكون اي الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة يعني
فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سيأتي فالمضمر شرطان
يفسر لابهامه بنكرة منصوبة كما هو مقتضى التمييز موضحا باسم معرفة مرفوع
يجانس له يسمى مخصوصا بالمدح او الذم اي شرط المضمر ان يذكر بعده تمييزه
المخصوص بالمدح او الذم وهو اسم معرفة انما اشترط كونه مرفوعا لانه اما مبتداء
او خبر مبتداء محذوف على ما سيأتي يجانس لذلك المضمر اي في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وفي كونه بحيث يصدق عليه فاعل نعم وبئس بان يكون
فردا من مسماه لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر المبهم ان يجانسه او مظهرا عطف
على مضمرا كما ذكرنا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اي الى المعرف

موضحا بالمخصوص اي شرط المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما لان
المعرف والمضاف لا يدلان على تعيين المخصوص فذكر بعدهما المخصوص ايضا
ليتعين وانما اشترط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح
العام او الذم العام فتعريفه زيادة تفخيم للمفهوم ولانه عبارة عن المعهود
الذهني في المدح او الذم فتعريف باعتبار ذلك العهد الذهني ثم ذكر المخصوص
تشخيصا لذلك المعهود في الذهن بحسب الجنس نحو نعم رجلا زيد هذا مثال لما يكون
الفاعل مضمرا ومفسرا بنكرة وهو رجلا موضحا باسم معرف وهو زيد المخصوص
بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس وهو
الصاحب او نعم صاحب القوم عمرو هذا مثال للمضاف الى المعرف وعمرو هو
المخصوص وفي المؤنث نحو نعمت امراة هند هذا مثال لما يكون الفاعل ايضا
مضمرا لكنه مؤنث فلذلك فيه مؤنث ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة القوم
دعد هذا مثال للفاعل المظهر المعرف باللام او المضاف الى المعرف و
انما قال نعم او نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير والتانيث
مع ان الفاعل هي الصاحبة لان التقدير نعم التي صحبت فهو باعتبار الوضع
ليس بمؤكد كرنة الحيوان حتى يقال ان تانيثه حقيقي ولا يجوز تذكير فعله
كما في قامت هند لان التي بحسب الوضع للمؤنث الاعم من ان يكون ادميا
من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة بحسب الوضع دال على
ذات موصوف بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمؤنث حقيقي على
ما فيه بحسب الوضع وفي التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم
رجالا او الرجال اخوتك بين وقد يكون الفاعل اما مضمرا مفسرا بمثنى نكرة نحو
نعم رجلين اخواك او بجمع نكرة نحو نعم رجالا اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا
باللام اما مثنى نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكي نعما و
نعموا يعني الحاق الف التثنية وواو الجمع بنعم فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا
وهو شاذ عند الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا نحو نعم
الزاد زادا ابيك زادا واوله تزود مثل زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل

ظاهرا

الفاعل ظاهرا معرفا فلا احتياج للتمييز بل الى ذكر المخصوص فقط كما يقول نعم الرجل
زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة تاكيد على انه يحتمل ان يكون
زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدمت عليه فيكون حالا و
التقدير تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد زاد ابيك بجنسه لا يكون
الجمع بين الفاعل والمفسر وهو لحال ظاهر وحذفه اي ويجوز حذف المخصوص
اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي ايوب لحذف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه
بالابتداء على رايها والجملة خبره وبانه خبر مبتداء محذوف وعلى رايي يعني ذكر
في اعراب المخصوص وجهان احدهما ان يكون مبتداء والجملة قبله خبره والتقدير
زيد نعم الرجل وانما استغنى عن العايد للمبتداء لان الظاهر عبارة عن
ذلك المخصوص فاستغنى به كما اقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت
يسبق الموت شيء تغص الموت ذا الغنى والفقيرا والثاني ان المخصوص خبر
مبتداء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الممدوح فقيل زيد اي
هو زيد فالكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار
مجرى نعم وهو حب فاعله اسم الاشارة وهو في ابهام المضمر مثل نعم ومن ثم فسر
بما فسر به الا انهم سوغوا ترك التفسير في نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر على المضمر
واما من القياس المخصوص بالفاعل هنا يعني ان حبذا جار مجرى نعم في
انشاء المدح وفي التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون معرفا باللام او مضافا
فكذا يكون في حبذا وكما يكون مضمرا مفسرا بنكرة كذا في حبذا لكن الفرق ان
نعم اذا كان فاعله مضمرا مفسرا بنكرة وههنا اقيم ذا الابهام مقام المضمر فلما
يفسر المضمر بنكرة فيقال نعم رجلا زيد يفسر ذا بنكرة فيقال حبذا رجلا زيد فكذا
الفرق في المعرف باللام فان المعرف باللام في نعم فاعل وفي حبذا الفاعل
ذا لكنه لا يتغير بتغير ما بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل ومن حيث انه جار
مجرى الامثال وههنا فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز
الاقتصار على المخصوص وترك التمييز وجاز في حبذا ان يترك التفسير و
يقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق امران احدهما ان لفظ ذا اظهر

يس والقرآن الحكيم

فما استغنى عن التمييز بخلاف المضمر تفضيلاً للظاهر على المضمر والثاني الامن من
التباس المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد لم يعلم ان زيد فاعل او
مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا فاعله وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكره
فيه نظر لان زيد لا يصلح ان يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا
باللام وكان الاولى ان يقال لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او المخصوص
وساء جار مجرى بئس في كون الفاعل مظهرا ومضمرا وفي ذكر المخصوص وفي اعراب
المخصوص تقول ساء رجلا زيد وساء الرجل زيد وساء صاحب الرجل زيد و
اذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما بجهة الفاعلية وللاخر بجهة المفعولية
نحو ضربت وضربت عمرو او الواحد منهما بجهة الفاعلية والاخر بجهة المفعولية فالمراد
تعمل فيه احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب والكوفيون
اعمال الاول لكونه الاول ان تقول اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان
التنازع قد يكون بين الفعلين وبين الاسمين وبين الاسم والفعل وانما
ذكر الفعلين لان اصل العمل ان يكون للافعال وانما قال بعدهما لان الاسم
الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو محل
الخلاف لان احدهما يحفظ له القرب والاخر الاقربية وهذا الخلاف انما
يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت فيتعين
ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب وللاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو
ضربت زيدا واكرمت فيتعين ايضا ان يكون مفعولا للاول لان له الاولية
وبها في القرب متساويا وبان على ان الواو مانع من اعمال الثاني فيه فيتعين
للاول فثبت ان شرط التنازع ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق
البصريون والكوفيون على جواز اعمال كل واحد من الفعلين وان اختلفوا
في الاختيار فاختار البصريون اعمال الثاني للقرب والكوفيون اعمال
الاول للاولية ويلزم كل واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون
فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم
الفصل بين العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبي وهو الفعل الثاني

واذا توجه الفعلان الى اسم واحد

فان اعمل الثاني اضمر الفاعل في الاول على وفق الظاهر ولا يحذف خلافا
للكسائي فرع على مذهب البصريين وقال ان اعمل الثاني فالفعل الاول
اما ان يقتضي فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من اضماره فيه ولكن
المضمر على وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه عبارة عنه
ولا يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راى الحذف اقرب
من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية والجمع نحو قاما وقعدا اخواك فانه
اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فانك نحو قام وقعد زيد الفعلان
مفردان لفظا سواء اعمل الاول او الثاني اما اذا كان في التثنية والجمع
فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر في الاول مثنى نحو قاما وقعد اخواك
وان كانا بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا اخواك والفراء لا يجوز اعمال الثاني
لاقتضائه الحذف الفاعل او اضماره قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب في
كلام الفصيح ولم يمكن الحكم بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف او
الاضمار وقد جاء اعمال الثاني في قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وحذف المفعول ان استغني عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله
اضمر الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى المفعول فاما ان
يكون المفعول مستغنى عنه اي يكون في غير افعال القلوب فيحكم بحذفه لانه فضلة
كما ذكر من المثال والا اي وان لم يستغن عنه اظهر اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت
وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو
قوله حتى اذا ازلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه نغب البيت الأول
الرمة وقبله فاقبل الحقب والاكباد ناشزة فوق الشراسيف من احشائها وجب
حتى اذا زلجت البيت وبعده رمى فاخطأ والاقدار غالبة فانصعن والويل هجيراه والحرب
اي حتى اذا انحدرت النغب عن حلقها ولم يشربن ز بادر من المقتنص اي الصائد
المذكور في الابيات فاخطأ فانصعن اي فتفرقت الحمر وحال المقتنص انه
يدعو بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطائه ومجراه عادته الحجب

تشتكي

بجراه

صمتت حشا البياض بطونها والواحد احقب ناشرة من نفعة من شدة
العطش والشر اسيف اطراف الضلوع مما يلي البطن تحت تضطرب و
تحق من وجيب قلبه وجيبا زلجت مرت في الحلق والغليل حرارة العطش و
النقع القتيل تعال قصع جرارته اي قتل عطشه بالري وحذ المفعول من نقعه
للغليل النغب جمع نغبة وهي الجرعة من الماء القليل وارتفع نغب بانه فاعل
زلجت اي انحدرت في الحلق قصت اي حتى اذا مضت وانحدرت جرع من
الماء قليلة في كل طبقة من حلقها وحنجره وتلك النغب لم تقتل العطش اي
لم يشربن ريا ووجه الاستشهاد ان زلجت ولم يقصع موجهان الى النغب اي زلجت
النغب ولم يقصع النغب الغليل فقد اعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني
وهو النون بعض ضمير راجع الى النغب والمفعول ايضا على المختار اي ونقع
المفعول على المختار اي وان اعمل الاول اضمر الفاعل في الثاني واضمر المفعول
ايضا على المختار وانما كان اضمار المفعول ههنا احسن من حذفه لانه لا يلزم
فيه الاضمار قبل الذكر لان المذكور آخرا في تقدير التقديم نحو تنجل فاستاكت بعود اسحل
اذ الحذف ههنا لا يطبق مفصله واوله اذا هي لم تستك بعود اراك فقد اعمل
الاول وهو تنجل اي تخرج واضمر المفعول وهو ه المتصل بالثاني وهو استاك
طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو فيستعمل مجازا في جودة
الاصابة في الكلام وانما لم يطبق لان الاضمار ههنا ليس قبل الذكر فالحذف
فالحذف لا يحسن ههنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه يتعين الحذف للزوم
الاضمار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئا آخر وهو انه لو حذف
المفعول من الثاني لحذف الجار ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا
ولهذا اي ولكون اضمار المفعول في الثاني احسن من حذفه لو اعمل الاول
حمل آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني اذ لو اعمل
الاول لزم ترك الاحسن وهو اضمار المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني
لم يلزم فيه محذور اذ المفعول من الاول حينئذ يجب حذفه فلذلك كان حجة
البصريين وهاؤم بمعنى خذوا فلو اعمل الاول لزم تركه فيهما فكان احسن ان

تعالى افرغ واقروه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا هذا استثناء من قوله والمفعول ايضا اي يضمر المفعول
على تقدير اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب حينئذ اظهاره فمعنى
المثال اعمل الفعل الاول ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية للفعل الاول و
منطلقا مفعول الثاني والفعل الآخر يقتضي ايضا مفعولا ثانيا وكان القياس
اضماره لكن لم يمكن الاضمار اذ لو اضمر منطلقين لاقيم مقامه اما ضمير مفرد او مثنى
لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول الاول لحسبتهما مع انهما مبتدا و
خبر في الحقيقة ولا جائز ان يضمر المثنى لانه يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى المفرد
وهو فاسد فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار لانه ثاني مفعول افعال القلوب
ولا يجوز الاقتصار على احدهما على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح اعمال
كل واحد في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون
مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول في الثاني مثنى وكذا
منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما قلت اجيب عنه
بان الاضمار قد يأتي على المعنى المقصود وان اختلفا في اللفظ بين التنازع
في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما قيل في
قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار الذات الموصوفة
بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا الجواب انما يصار اليه اذا ورد في الاستعمال
مثل هذه الصورة ليأول بما ذكر فاما اذا لم يرد في الاستعمال فلا احتياج الى فرض
والتمحل في الجواب عن هذا الاشكال فيه هذا اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مفردا فان
التوجه اليه اي الى المفرد نوعا الاسناد او غيرهما اي من الفعلين وان كان
مفردا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك
الاثبات لا غير ما اظن لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر واضماره بدون الحرف
ملبس والاظهار مستغنى عنه فالمفرد اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان
متصلا فقد استوى الفعلان في الاتصال تقول ضربت واكرمت وضربني و
اكرمني وضرب واكرم وكل واحد متشبث بمفرده فلا تنازع وان كان منفصلا او

الامستقل

وهو الذي غير عنه بقوله وان كان مفرا واقعا بعد الا فعال فالحذف ليس الا
اي يجب فيه الحذف مع الا وتعليله قوله لان الاضمار الاسم مع الحرف متعذر
الى آخره وبيانه انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما في
المنفصل لكان اما ان تعمل في الآخر او تظهره فالاضمار ممتنع لان الاضمار اما ان
يكون مع الحرف او بدون الحرف والاول متعذر لان الحرف لا يضمر وكذا الثاني لانه
ملبس فكان الاول ان يقال لو اضمر بلا حرف لزم فساد المعنى اذ يلزم نفي الفعل
عن المضمر والمقصود انحصار ذلك الفعل فيه لا نفيه عنه ويقدر الالتباس على ما ذكر
ان يقال بهذا الكلام يحتمل ان يكون محمولا على الحذف اي حذف الاسم مع الا من الاول
استغناء عنه بذكره مع الثاني فلو جوز ايضا الاضمار بلا حرف لكان المعنى
نفي ذلك الفعل عن المضمر فيحتمل انحصار الضرب فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف
ويحتمل نفي الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه مع حذف الحرف فيحصل الالتباس
حينئذ وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره آخرا وفي التعليل نظر لان كونه
مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام من امور ثلاثة الاضمار وقد تبين امتناعه
بقي امران الحذف والاظهار وقد ذكروا ان الفاعل لا يحذف فكان حقه ان
يتعين الاظهار حينئذ قوله الا ان تختلفا اي الا ان يختلف المضمر اي رفعا ونصبا
نحو ما ضرب الا اياك وما ضربني الا انت او ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا
اياك فحينئذ يتعين الاثبات اي اثبات ذلك المضمر عقيب كل فعل بالتصريح من
غير حذف ولا اضمار اما الاضمار فلما ذكرنا من الامتناع واما الحذف فلان
احدهما مرفوع والآخر منصوب ولا يدل احدهما على الآخر بخلاف ما اذا كانا
مرفوعين فان لفظ المذكور بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالته عليه و
لقائل ان يقول هذا لا يختص بالمضمر فان المظهر كذلك ايضا فاذا قلت ما ضرب و
اكرم الا زيد فهو داير ايضا بين الامور الثلاثة اذ الاظهار مستغنى عنه والاضمار
مع الحرف ممتنع وبدون الحرف ملبس ولعلهم انما ذكروا المضمر تتميما للحصر اذ
المدعى ان التنازع لا يكون في المضمر لانه اما ان يكون متصلا او منفصلا بوقوعه
بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المظهر فانه يمكن التنازع بدون وقوعه بعد

الا واما لم يتعرض جوابه في المظهر اعتمادا على قولهم المضمر المنفصل بمنزلة المظهر
لاستقلال كل واحد منهما وايضا قوله الا ان تختلفا فيه نظر لان الاختلاف
بالرفع والنصب في المظهر لا يمنع من كونه دالا على الآخر ويمكن الجواب عنه
بان الاختلاف في المضمرات يمنع من الدلالة اذ صيغة المضمر المرفوع نحو انا
وهو انت مغايرة بجوهرها للصيغة المنصوبة نحو اياك فلا يدل المرفوع على
المنصوب وبالعكس بخلاف المظهر المرفوع والمنصوب فان جوهرهما متحد
وان اختلفا في الاعراب وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من باب التنازع اذ لم يوجه فيه الفعل الاول الا ما وجه اليه
الثاني والا لكان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من
المال يكفيه لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في
العبارة ادنى تسامح من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة
لا ينافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا له والثاني ان اللازم من
سياق لو ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل يكفيه بل بانه
لا يكفيه بل الحق في دفع استدلال الكوفيين ان يقال ان لم اطلب عطف على
كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه اثبات للطلب فيلزم ان ينتفي الطلب
مع السعي لادنى معيشة ويثبت الطلب القليل من المال وصاحب الايضاح
استدل به على اعمال الاول بناء على ان الواو في ولم اطلب للحال فيكون
المعنى كفاني قليل من المال في حال كوني غير طالب له فلا يلزم منه اثبات
الطلب المنافي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم تقدير اثباته ويمكن
ان يجاب عنه من وجهين بانه وان احتمل لا يتعين بل جاز العطف فلا يمكن
الاستدلال به على مذهبهم وبان ظاهر الواو للعطف لا سيما وقد دخل على
المضارع المنفي الذي وقع حالا وجهان فعند بعضهم يتعين ان يكون حالا
بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فترجح جانب العطف اذ لم يمنع
احد اصلا وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه ان المذكور
بعد لو شرطا وجوابا يمتنعان فان كانا مثبتين يكونان منفيين وان كانا

منفيين كانا مثبتين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي
وحاجة سيبويه على اعمال الثاني وان كان يسالي الفعلين ترس على تخيل
العطف قوله ولقد اري تغني به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه وقبله
يا صاحبي ترفقا نتفهم وقف المطي بمنزل اكامه رجل سيفان اي طويل
ممشوق ضامر البطن وامراة سيفانة ومثلها اي ومثل السيفانة اي
جعل الحليم ذا صبوة وعشق لكمال حسنها عني بالمكان اي اقام به والفرح
به يرجح الى المنزل وجه الاستدلال ان اري وتغني متوجهان الى سيفانة
فرفعها على انه فاعل تغني فقد اعمل الثاني والمصنف اشار بقوله وان
كان تسالي فعلين الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه تكون بينهما حرف
العطف نحو ضربني واكرمت زيدا ولم تعطف احد الفعلين على الآخر في البيت
فهو اشارة الى منع الاستدلال به والمتعدي الى ثلاثة اي الفعل المتعدي
الى ثلاثة مفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنعه الجرمي
واجازه غيره يعني ان نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا اجاز بعضهم
التنازع فيه قياسا على الفعل المتعدي الى اثنين والى واحد ومنع الجرمي
الجواز لعدم السماع فيقول على اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد عمرا
منطلقا على حذف المفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اياه
زيدا عمرا منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين وجعل المفعول فاعلا باسنا د
الفعل اليه اذا بني له الفعل بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا
يلتبس لو اقتصر على احدهما هذا شروع في باب المفعول ما لم يسم فاعله و
اجري مجرى الفاعل في حكم الاسناد اليه كما ذكره صاحب المفصل ايضا
وهو وان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما ذكره المصنف فانما افرده
باعتبار ذكر شرائطه وهو ان يبني له الفعل يعني تغير صيغة الفعل الى الفعل
الذي لم يسم فاعله عالم يسم فاعله وذلك بان تضم اول الماضي وتكسر
ما قبل آخره يعني يجب فيه الامران اذ لو اقتصر على ضم اول الماضي فقط لحصل
فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب تضرب اضرابا واقتصر على

الضم لكان اول صيغة اضرب بضم الاول وفتح الراء وحينئذ يلتبس بالمضارع
المجهول للمتكلم من اضرب انا اذا وقع منصوبا نحو عجبت من ان اضرب انا او
لو اقتصر على كسر ما قبل الآخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس ايضا اذ نحو
علم لو لم يضم اوله وكسر ما قبل آخره وقف عليه لالتبس بصيغة الامر نحو علم انت
للمخاطب وكذا ان دحرج لو قال دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق فانه يكسر ما قبل الآخر ويضم الاول فشرطه ان يضم
الحرف الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو يضم واقتصر على الامرين وقيل اطلق
ووقف عليه فلو سقط همزة الوصل في الدرج وقيل وانطلق لالتبس صيغة
الماضي المجهول بالامر المخاطب ولو ضم الثالث لارتفع اللبس والثاني مع
التاء اي يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقعت في الاول مثل تكرم اذ لو
ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان صيغة تكرم وهي صيغة المضارع
للمؤنث الغائب من كرمت تكرم فيلتبس صيغة الماضي للمذكر بالمضارع المؤنث
وما قبل الحرف الثاني وقيل تكرم ارتفع اللبس وكذا في تجاهل لو لم يضم الثاني
لكان الصيغة تجاهل مضارعا من جاهلت فهي تجاهل فيلتبس الماضي المجهول
بالمضارع المسمى للفاعل رفعا للبس فيهما على الحكمين السابقين وهو ضم
الثالث وضم الثاني ومعتل العين بالياء في الافصح وقد جاء الاشمام و
الواو في مجرد الثلاثي وفي انفعل وافتعل يعني اذا كان الماضي معتل العين
واوا او ياء يقول فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع او افتعل كاختار
وانفعل كانقاد فاذا بني صيغة المجهول منها فالافصح ان يصرح بالياء فيقال
قيل وبيع واختير وانقيد واصل بيع بيع استثقلت الحركة على الياء فسكنت فبقي
ياء ساكنة مضموما ما قبلها وهو مستثقل فاما ان يغير الحركة او الحرف فكان
تغير الحركة اخف من تغير الحرف فكسرت الباء لتسلم الياء فصار بيع بالياء
واما قيل فاصله قول استثقلت الحركة على الواو فسكنت وكان قياسه ان
يقال قول بضم الاول فحملت الواو على الياء في كسر الاول وقلب الواو
ياء حملا للاثقل وهو الواو على الاخف وهو الياء لان الباب واحد وكذا

اخير اصله اخير وكذا انقيد اصله انقيد فنيتر وقتد مثل بيع فعومل معاملتها
فكان الافصح فيهما ايضا الياء الخالصة نحو اخير وانقيد وجاء فيهما وجهان
آخران احدهما الاشمام اي اشمام الضم تشوب الكسرة في نحو قيل بيع اي
لا تذكر ضمة خالصة لانه ما قبل الياء ولا كسرة خالصة بينهما على الاصل الذي
كان مضموما فيه فالاشمام نظرا الى الجهتين والوجه الثاني قلب الياء واوا وهو
كقول وبوع وهي لغة ضعيفة لانه حمل اليائي وهو الاخف على الواو وهو
الاثقل وعليه جاء ليت شبابا بوع فاشتريت وقيل ليت وما ينفع شيئا
ليت وبالياء فحسب في افعل واستفعل يعني ان المعتل العين في باب افعل
واستفعل لا يجي فيه الا الياء فقط دون الاشمام ودون قلب الواو ومثاله
اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه الياء لان اصله اقوم
بسكون القاف وكسر الواو فنقل حركة الواو الى القاف الساكنة فانقلبت
الواو ياء فصار استقيم وانما لم يجئ فيه الوجهان الاخران لان ما قبل
حرف العلة فيهما ساكن فليسا موازنين لبيع بخلاف اخير وانقيد فان
ما قبل حرف العلة فيهما متحرك فهو مثل بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها
ساكن وهو افعل واستفعل فلذلك تعين الياء وبالتصحيح فيما عدا ذلك
عطف على قوله بالياء يعني ما عدا المذكورات من المعتل العين فهو بتصحيح
حرف العلة من غير قلب مثل قوم وتقوم وبين وتبين وباين وتباين و
عاون وتعاون فان المجهول فيها يؤتى بحرف العلة صحيحا من غير قلب
وتقوم وبين وتبين وبوين وتبوين وعوون وتعوون فان حرف العلة
في الجميع ان تحرك ما قبلها ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو والياء لا
لتقى ساكنان لان المفروض ان ما قبلها ساكن وضم اوله مضارعا
مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس لما فرغ من اوزان الماضي المجهول شرع
في المضارع فاشترط ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره لقيل نحو اضرب للمتكلم من
ضرب اضرب بضم الاول وحينئذ يلتبس بصيغة المجهول للماضي من اضرب
يضرب اضرابا فان صيغة مجهوله في الماضي اضرب ايضا فيلتبس المضارع

بالماضي

بالماضي ايضا مثلا نحو انطلق واما لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لصار انطلق
فلو وقف عليه ووقع في الدرج سقطت الهمزة نحو وانطلق فيلتبس المضارع
بالماضي الموقوف عليه فضم اوله لذلك ولذا اي ولكون ما قبل الآخر مفتوحا
ينقلب معتل العين الفا فيه اي في المضارع نحو يقال ويباع اصلهما يقول
ويبيع نقل حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها فانعكست الواو والياء
الفا لتحركهما قبل النقل وانفتاح ما قبلهما بنقل الحركة اليه فانما انقلبت
العين الفا لكون ما قبل آخره مفتوحا وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو
يغزى ويرمى بل انقلاب الالف فيه اظهر لكون الواو والياء متحركين مع
فتح ما قبلهما ويسمى اي هذا المفعول الذي جعل فاعلا مفعولا ما لم يسم
فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله لفظا ويعين المفعول به المتعدي
اليه بغير حرف اذا كان في الكلام يعني اذا وجد المفعول به الذي تعدى
اليه الفعل بنفسه لا بحرف يتعين ان تقام هو مقام الفاعل لانه اقرب
الى الفاعل ولانه في المعنى قد يكون فاعلا نحو ضارب زيد عمرا فان الفاعل
لفظا هو المفعول معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معنى نحو فلو ولدت
قفيرة جرو كلب لسبت بذلك الجرو الكلابا من الشواذ وهذا ايراد وجواب
الايراد انه شيء يتعدى الى الكلام بنفسه والى الآخر بالباء فكان اقامة
المفعول به مقام الفاعل اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من
الشواذ وقيل الكلاب ليس مفعول سبت بل مفعول ولدت وجرو نصب
على النداء او على الذم وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع لان قفيرة اور
قفيرة على الروايتين وجروا وكلبا ثلاثة واذا لم يكن اي المفعول به لا كور
في الكلام فالمسند اليه اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين
على السواء يعني لا مزية في اقامة احدها مقام الفاعل على الآخر نحو سير بزيد
على اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الباقيات او سير سير شديد
على اقامة المصدر او يوم الجمعة باقامة ظرف الزمان مقام الفاعل او
امام الامير باقامة ظرف المكان مقام الفاعل والتحسين وصف المصدر

والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف لان المصدر المطلق مستفاد
معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة فايدة بخلاف ما اذا وصف
فانه بتقييده بالوصف لا يفهم منه من مطلق الفعل فكان في تقييده فايدة
وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه ليفيد فانه لو لم يوصف لم يكن في
ذكره فايدة لانا نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما على الابهام فلا يكون
في ذكر المبهم فايدة لم تكن في ذكر الفعل فقط بخلاف المعين من الزمان فانه
لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا بنفسه اذ الفعل لا يفهم منه مطلق الزمان
المعين الموقت وكان في ذكره فايدة لم يستفد من لفظ الفعل وبخلاف المبهم
من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان
ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لا يفهم من اطلاق لفظ الفعل بحسب
الوضع واجاز سيبويه قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل
يعني ان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناؤهما لما لم يسم فاعله فيه اذ ليس له
مفعول به يقام مقام الفاعل وانما جوزه سيبويه بالاسناد الى المصدر
لان اصل قولك قام فعل القيام وقعد فعل القعود فلو بني منه المجهول فكانه
قيل فعل القيام وفعل القعود فهما وان كانا مصدرين كانهما مفعول بهما
باعتبار هذا التقدير ومنه اي ومما وقع المصدر مقام الفاعل المثل فقد حيل
بين العير والنزوان لان بين للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فتعين ان
يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر على ما ذكرنا لان التقدير وقد فعل
الحيلولة واوقعت وظاهر هذا انه لا يصلح اقامة الظرف مقام الفاعل مطلقا
بل انما يقام اذا لم يكن لازم الظرفية مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا
اخ الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي في حرب طعنة فجنبه فمرض حولا حتى
ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال ايباع
الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال لئن عشت اما والله لئن قدرت
لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقل يدي فناولته فاذا
هو لا يقله فقال في ابيات اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان

وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليهما لما استمر فيهما اي في المصدر و
الظرفين من الاتساع والاجراء اي مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربة و
اليوم قمته وفرسخان سرتهما واسناد الفعل اليهما مجازا نحو قولهم
شعر شاعر في اسناد الفعل الى المصدر اي شعر الشعر ونهار صائم في اسناد
الفعل الى الزمان اي صام النهار وعرفة ناظرة الى موضع كذا في اسناد
الفعل الى المكان اي نظرت العرفة يعني ان المصدر والظرفين ذكرنا انهما يسند
اليهما لكونهما من متعلقات الفعل كالمفعول به فقال بعضهم انما يسند اليها
لوجهين آخرين احدهما انها في الاتساع تجري مجرى المفعول به حتى كان كل واحد
منها مفعول به كما يقال اليوم قمته ولم تقل قمت فيه وكذا فرسخان سرتهما
ولم تقل سرت فيهما وكذا ضربت ضربة كان الضرب مضروب فلهذا الاتساع كانت
الثلاثة في حكم المفعول به فانما يسند اليه الفعل لكونها مفعولا بها على الاتساع
والوجه الثاني ان الفعل يسند اليها مجازا اي كل واحد منها يجعل فاعلا في
التقدير ويسند اليه على طريق المجاز لان للفعل ملابسات شتى فيلابس المصدر
والزمان والمكان والسبب ونحوها ولهذا التجوز اوتيت مجرى الفاعل
فكان كل واحد منها فاعل على جهة المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام
الفاعل لانها مفعول به على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله
واسناد الفعل عطف على ما استمر او يسند اليها لما استمر من الاتساع
ولاسناد الفعل اليها مجازا ويسند الى الثاني من باب اعطيت وان كان
الاول اولى لان فيه فاعلية ما لكونه آخذا ولا يسند اليه اي الى الثاني
في باب علمت لانه في المعنى خبر ومسند فلا يقع ايقاعه موقع المسند اليه وقيل
يسند اليه اي الى الثاني في البابين عند امن الالتباس نحو اعطي درهم
زيدا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطي بشر خالدا وعلم اخوك زيدا يعني اذا كان
المفعول الثاني من باب علمت معرفة فلا يقام مقام الفاعل لانه يلتبس
اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول بخلاف ما اذا كان الثاني نكرة
نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا التباس

ومنها المبتدأ والخبر

والالباس في اعطى بشرا خالدا اطابه لان كل واحد يصلح ان يكون مفعولا
اول هكذا ذكره وهو يقتضي ان يكون علة المنع هو الالباس وليس كذلك
فان علة المنع على ما ذكره كون المفعول الثاني خبرا فلا يكون مخبرا عنه وهذا
المعنى يقتضي ان لا يجوز مطلقا ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع عنده هذا
الفاعل هو خوف اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت يعني الثالث
من باب علمت لانه في المعنى هو الخبر كالمفعول الثاني من باب علمت فانه هو
الخبر ايضا فهما سواء بخلاف الاول والثاني من باب اعلمت فانه يصح اقامتهما
مقام الفاعل اما الاول فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس في المعنى
بمبتدأ ولا خبر واما الثاني من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب
علمت في المعنى فصح اقامته مقام الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى
المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فقيل انما لم يقم مقام الفاعل لانه
في المعنى علة غائية فلو اقيم لم يفهم منه العلية ولا يختص بالمفعول به والظرف
لانهما اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه وفيه بخلاف العلة فانه
لا يفهم منه العلية بعد اقامته مقامه لان نصبه هو المشعر بعليته فاذا
اقيم مقام الفاعل ورفع لم يفهم منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة لافعال
متعددة باعتبار المجموع اي يكون علة للاجتماع لا لكل واحد منها فلو اقيم
مقام واحد لكان الفعل الاخر اما ان يعتبر فيه او لا يعتبر فان اعتبر فيه كان
علة لذلك الفعل والمفروض انه علة للمجموع لا لكل واحد واحد وان لم يعتبر
فيه لزم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقامه فيخلو عن الفاعل
وبدله واذا تعذر اقامته مقام الفاعل في بعض الصور امتنع اقامته مقامه
مطلقا لاطراد الباب ونظيره في العربية كثير واما المفعول معه فلا يقام مقام
الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفاعل في بعض الصور فلو قام
حينئذ مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثاني انه اما ان يقام مقام
الفاعل مع الواو او بدون الواو والشقان باطلان اما مع الواو فلانه
توهم عطف الاسم على الفعل واما بدون الواو فلفساده ايضا لان المفعول

ومنها المبتدأ والخبر

معه لا يكون الا مع الواو ومنها اي ومن انواع المرفوع المبتدأ والخبر اما
المبتدأ فيتحصل بالاشتراك على الشيئين احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل
اللفظية معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم وبحسبك درهم و
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا ووجدنا في
كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار يعني المبتدأ باصطلاح النحاة مشترك
باشتراك اللفظ بين الشيئين احدهما الاسم المجرد الى آخره وقوله للاسناد
اليه متعلق بالمجرد اي جرد لاجل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان بحكم حكم
الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة فالمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد
اليه والمراد من ملابسة العوامل تاثيرها وقيده بالمعنى ليدخل ما لا عامل
فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قائم ونحو بحسبك درهم فانه مجرد عن تاثير الجار من
حيث المعنى في المبتدأ اذا لم يكن مجردا عن تاثيره فيه لفظا لانه مجرور به فالشرط
ان يكون مجردا عن تاثير المعنوي للعوامل اللفظية وكذا في سمعت الناس
ينتجعون فانه من حيث المعنى ليس مؤثرا في المبتدأ وكذا في وجدنا الى آخره
وقوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر التجريد للاسناد اليه لان
المبتدأ اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثاني لم يعتبر فيه التجريد للاسناد
اليه اذ المبتدأ هو المسند في القسم الثاني لكونه اسما مقتضيا للتجريد للاسناد
اليه وصيدح اسم ناقة وبلال هو بلال بن ابي بردة ابن ابي موسى
الاشعري ممدوح الشاعر واما البيت الثاني فوجدنا فيه بمعنى علمنا اي
علمنا هذه الجملة والبيت للطرماح فمعار من عار الفرس اي انفلت
وذهب هاهنا وهاهنا من مرحه واعاره صاحبه فهو معار اي احق
الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا في الجهات وبعض الناس
يجعلونه من العارية وهو خطأ كذا قال في الصحاح والثاني الصفة المعتمدة
على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر او ما يجري مجراه اي
مجرى الظاهر نحو اقائم او ما قائم اخواك بخلاف اقائمان اخواك فانها
خبر وفي اقائم اخواك ساغ الامران هذا هو القسم الثاني من المبتدأ

فالصفة احتراز عن الاسم كما ذكرنا في القسم الاول وشرط في الصفة ان تكون
معتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي احترازا عما لا تكون معتمدة نحو زيد
ضارب اخوه فانه صفة لكنه غير معتمد على احد الحرفين فهو خبر للمبتداء وشرطه
ان تكون رافعة لظاهر او ما يجري مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقائم
انهما بمعنى انقوما ان اسما فانهما غير رافعة لظاهر ولكنها رافعة لمضمر منفصل
يجري مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك في الاستفهام وما قائم اخواك في النفي
فالصفة والمرفوع بها اما ان تكونا متطابقتين في الافراد وفي التثنية او غير
متطابقتين وذلك انما تكون بافراد الاول فقط اذ لا تمكن تثنية الاول و
افراد الثاني بوجه ما فان تطابقا في التثنية تعين ان لا تكون رافعة لظاهر
بل تكون الثاني مبتداء والاول خبرا مقدما نحو اقائمان الزيدان الا على لغة
اكلوني البراغيث واما اذا كان الاول مفردا والثاني مثنى فلا تمكن جعله
خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتداء فيتعين ان تكون الصفة مبتداء وما بعده
وهو فاعلها يسد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقتين في الافراد فيجوز ان
تكون مبتداء والصفة خبرا مقدما وجاز ان تكون الصفة مبتداء وما بعده
فاعله يسد مسد الخبر فلذلك قال ساغ فيه الامران وانما شرط الاعتماد
على احد الحرفين لتكون الصفة في التقدير من فعل فان اقائم الزيدان بمعنى
ايقوم الزيدان فلو لم يعتمد عليهما لم يصلح وقوعها موقع الفعل عاملا فاشترط
الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار
الى تقدير الخبر وهو معنى قولهم انه يسد مسد الخبر لا بمعنى انه حذف خبر فسد هذا
مسده بل معناه انه مستغن به عن ذكر الخبر ومثل باخواك لا بالزيدان ونحوه
من المعارف ليتم الصفة منونة من غير حذف التنوين ولا تحركه لالتقاء
الساكنين وهو التنوين والالف واللام فلفظ اخواك لا يحتاج الى رفع
التقاء الساكنين او تحركه فلذلك اختار التمثيل بمعرفة مثنى مضافا لئلا
يلزم فيه التقاء الساكنين وما نحن بهذا فانه وان كان كذلك في التمثيل
لكنه مبني فالتمثيل بالمعرف اولى وبحث العوامل سياتي في القسم الثالث

الثاني

من الكتاب وانما قيد النحويون العوامل اللفظية بدخول المبتداء والخبر من
الافعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لانها التي تتعرض
للدخول على المبتداء والخبر واما غيره من العوامل اللفظية فلما لم تكن عرضة للدخول
على المبتداء والخبر لم يشترطوا التجرد عنها لظهوره واما الخبر فهو المجرد المسند
الى ما تقدمه لفظا او تقديرا اي يشترط في الخبر ايضا التجرد عن العوامل اللفظية
وان تكون مسندا الى ما تقدمه من تكون المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو
زيد قائم او تقدما تقديريا نحو قائم زيد فان المبتداء مقدم تقديرا ويدخل في
التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى ضمير وهو مع الضمير مسند الى
زيد فالمسند اليه مقدم لفظا وهو زيد والاصل في المبتدا التقدم اللفظي
لان احد المتقدمين واجب قطعا فاما التقدم اللفظي قد يكون وقد لا يكون و
الاصل ان يكون وانما كان الاصل لانه محكوم عليه ولا ينتقض بالفاعل
لوجهين احدهما لو جوز تقدم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لزم التباس
باب المبتدا بباب الفاعل والثاني وهو تقدم الاهم اول والاهم في
باب المبتداء والفاعل ذكر الفعل وهذا من قاعدة المعاني والبيان لان
الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد والحدوث قدم الفعل
واذا كان الغرض الثبات والدوام لم يؤت بالفعل اولا ومن ثم اي ومن
اجل ان التقدم كان الاصل جاز في داره زيد لان الضمير راجع الى زيد المتقدم
لفظا المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود الضمير صاحبها الى الدار
المتاخر لفظا وتقديرا ايضا لكونه جزءا من الخبر وان يكون معرفة عطف على قوله
التقدم اي والاصل في المبتداء ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه
ان يكون معرفة والمعارف خمس العلم قصديا كان نحو زيد وعمرو واتفاقيا
نحو ابن عمر والنجم والصعق وما غلب من ان يعم فتسمى العلم قسمين احدهما
ما يكون بالوضع وهو المسمى بالقصدي والثاني ما يكون بالاستعمال وهو الذي
سماه اتفاقيا بمعنى لم يكن في اصل الوضع علما ثم صار في الاستعمال علما نحو الامثلة
المذكورة فان النجم مثلا اسم لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ثم صار علما على

واما الخبر

والخبر تقدم المسند اليه والاهم في باب الفعل

والمعارف خمس

الثريا بالاستعمال وكذلك الصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل وما غلب
من الشايعة تعميم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من الاسماء الشائعة
التي غلبت في الاستعمال على بعض المسميات وصدا اي ومما غلب من الشايعة
الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت من بين ما يوصف بهذه
الاوصاف وهي الدبور والعوق والسموك والثروة وبالم يعرف باشتقاق
اسامي هذا النوع من الغالبة يلحق بما عرف كالمشتري والمريخ فان الكوكبين سمع
الوصفية وهو الاشتراء والترنح غير معلومين فيهما على التفصيل كما عرفناه في
العيوق والسماك لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهر وكذا
الثريا من الثروة وهي الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى الثروة فيها معلوم بخلاف
الاشتراء والترنح في الكوكبين والمبهم والمفرد عطف على العلم اي ومن المعارف
المبهم والمفرد والداخل عليه اللام اما لتعريف العهد نحو اكرم من رجل فالرجل مكرم
او المكرم نجري في تقسيم اللام الى قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف
الجنس فالاول ما مثل به وذكر العهد باعتبارين احدهما باعتبار المحكوم عليه
من غير اعتبار الفعل معه والثاني هو باعتبار رفع الصفة المدلول عليها بلفظ
الفعل وهو قوله او المكرم يجري او للجنس هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير
من المراة اي هذا النوع خير من ذلك النوع لا ان كل فرد فرد من الرجل خير
من المراة وهو اي هذا النوع شيء واحد وكل ما فرضت من ابعاضه فهو داخل
فيه من حيث ان له الحقيقة النوعية هذا كانه ايراد وجواب فالايراد ان يقال
لما كان المراد منه الحقيقة والماهية فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار
الوجود الخارجي فان الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما
وضع له فلا يكون حقيقة فيه فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل
باعتبار ان الحقيقة النوعية تصدق عليه وهذا كما ترى لا يدفع الايراد بالكلية
لانه قد سلم انه مجاز لان الحقيقة غير الفرد الخارجي والسائل لم يدع الا انه مستعمل
في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احد هؤلاء اضافة حقيقية نحو غلام
زيد وبقاء الانسان لان المضاف متحد بالمضاف اليه فيأخذ حكمه في التعريف

كما يأخذ حكمه في التأنيث في قولهم سقطت بعض اصابعه هذا هو النوع الخامس
من المعارف وشرط في الاضافة ان تكون حقيقية احترازا عن الاضافة اللفظية
نحو ضارب زيد فانها لا تفيد التعريف كما سيأتي ومثل بمثالين ووجه الفرق
بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والاخر مضاف الى المعرف باللام وايضا
احدهما اسم عين مضاف وهو الغلام والثاني اسم معنى مضاف وهو البقاء
وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف اي ان المضاف متصل
بالمضاف اليه وممتزج به فيأخذ حكمه تعريفه كما يأخذ حكم تأنيثه وفي هذا التشبيه
شيء وذلك ان اخذ التعريف من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقراء
بخلاف اخذ حكم التأنيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على ضعفه وورود
في كلمات متعددة مثل المثال الذي ذكروه وقوله هؤلاء اشارة الى المعارف
السابقة وهي العلم والمبهم والمفرد والمعرف باللام فعلى هذا لا يندرج
تحت المعارف بالفعل المضاف الى احد هؤلاء لانه ليس احد
الاربع ولا مضافا الى احد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاولى
ان يقال والمضاف الى المعرفة مثل الجمع ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتدأ
الا اذا تخصص بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه بالوصف لفظا نحو ولعبد مؤمن خير
عنده فان المبتدأ نكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو شخت
في الاناء وشخب في الارض وان ذهب عير فعير في الرباط يعني بالتقدير
ان يقدر للمبتدأ وصف كما في المثل اي شخب من اللبن في الاناء فمن اللبن
صفة مقدرة للشخب بقرينة سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي
فعير آخر والمثل الاول اصله في الحالب يحلب فتارة يخطئ فيحلب في الارض
وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطئ مرة ويصيب اخرى
يقال شخب اللبن اذا اخرج من موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح والشخب
بالضم الاسم والمثل الثاني يضرب في الرضاء بالحاضر وترك الغائب والرباط
ما تشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته يقال للصائد ذهب عير
فلم تعلق في الحبالة فاقنع بما علق فيها ومعنى عطف على قوله تقديرا

كما في الخبر نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال بهذا الوصف انما
تقدر تكثير وهو معنى كم لا ان الوصفية تقدر مع لفظ كم كما تقدر مع نحو فلذلك
جعله قسما آخر او بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص نحو ثكل ارأمها ولدا
هذا عطف على قوله بالوصف اي ذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه في
المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل الذي وقع خبرا لارادة التخصيص كما
في المثل رئمت الناقة ولدها رئما ورئمانا اذا احبته واصل المثل ان بيهس
الملقب بنعامة رجع الى امه بعد اخوته الذين قتلوا وكان سابع سبعة
اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب وهم في ابلهم فقتلوا
منهم ستة وبقي بيهس وكان يحمق وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا
وما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه فتركوه وكان امه
قد احبته فقال الناس في ذلك وانكروا عليها فقالت ثكل ارأمها ولدا
اي ما ارأمها ولدا الا الثكل اي انما احبته لثكل اولادها ولما كان
المصحح لكون المبتدأ نكرة انه فاعل في المعنى شرط في الجزاء ان يكون
جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل وفاعل فقال ولا يكون الخبر هنا الا جملة
فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب يقال اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب
السبع يضرب في ظهور امارات الشر ومخائله ووجه التخصيص فيه انه
في المعنى فاعل لانه يفهم من السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر و
قد يذكر لوجه تخصيصه ايضا وجه آخر وهو ان التنوين للتعظيم فهو في
المعنى كالوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف اي
هذا شر وما اكرم زيدا فيمن يجعل ما نكرة غير موصوفة يحتمل الامرين يعني
ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدأ في
المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان تقدر وصف مع المبتدأ
اي شيء عظيم او شيء من الاشياء وانما قال فيمن يجعل احترازا عن القولين
الاخرين احدهما ان ما في ما اكرم زيدا موصولة والخبر محذوف اي الذي
اكرم زيدا حاصل فالمبتدأ حينئذ معرفة والثاني انه بمعنى الاستفهام اي

اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حاصلا ايضا لما تضمنه من الاستفهام
كما في قولهم ارجل في الدار ام امرأة او مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع
لغرض الثبوت نحو سلام عليك قوله او مصدرا عطف على فاعلا اي
وذلك التخصيص اما بالوصف او بكونه فاعلا او بكون المبتدأ مصدرا
منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اذ اصله سلمت سلاما عليك
وانما حذف الفعل ورفع المصدر ليكون الجملة اسمية فيحصل به غرض
الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت والدوام وانما
قال منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا لان المصدر في المعنى انما
يختص بانتساب فعله الى الفاعل لا لانه مضاف اذ لو فرض مضافا
لم يتحقق كونه مصدرا منصوبا عدل الى رفع لغرض الثبوت بل هو في
الابتداء جملة اسمية لا معدول عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي
لم يرد هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له
وكذا ما اشبههما من الادعية او مصدرا بهمزة الاستفهام يعادلها
ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امرأة او تقديرا كما في كم
الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا والتقدير او بكونه اي بكون
المبتدأ مصدرا بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذا ذكر الهمزة
في معادلها وهي ام المتصلة واما التقدير فكما في كم الاستفهامية فانك
اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما اشتريت ام ثلاثين
ونحوه وهو في معنى الهمزة وام او نكرة يتناول كل واحد واحد على
سبيل الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشر مرغوب الى
فصيل ريان وكل شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة
وكذا ما احد خير منك فانه نكرة في سياق النفي فيعم جميع افراده فهو
بمنزلة العام وكذا المثل وهو شر مرغوب ولعل تقدير العموم فيه ان معناه
شر الاشياء المرغوب اليها فصيل ريان فان الاشياء فيها عموم وشر مضاف
اليها فالتقدير شر كل مرغوب اليه فاكتسب العموم من المضاف اليه واصل

المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو وهو جلد حوار يحشى
ثم يعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ريان لم تدر فيبقى
اربابها من غير لبن يتقرب للغني التجاء اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة
واول من قال وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان
يدعي انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من الخير وكان علماء العرب يزعمون
انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا
وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى
فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا وجه التخصيص بالمعنى
المذكور ظاهر او مقدما عليه الظرف جار الى نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف
على قوله نكرة والتقدير او يكون المبتدأ مقدما عليه الظرف جار الى نحو يكون
تقدم الظرف بجهة الخبرية للمبتدأ نحو في الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقدم
الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون نكرة في
غير هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو شاذ يعني قد يكون المبتدأ نكرة على غير
باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل وليس بمعنى الدعاء
بل المعنى مرحة بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال هكذا ذكره
وقرره في الحواشي ايضا وفيه نظر لانه ذكر صاحب الينابيع فيه انه دعاء
بالبقاء له بعد هلاك الحجر قال الامثان يتخلفا مكان ويدق مكان يعار
امتلا السقاء فبرامت اي لا يثنى فيه وقيل الامت اللين والضعف
من سرت شيا الا امت فيه اي لا ضعف فيه فعلى هذا هو بمعنى الدعاء كسلام
عليك وغيره وحق الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار ربما يكون معلوما للمخاطب
غير مفيد وقد يجيآن معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو انت تعني
انما يكون الخبر معرفة اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت لان انت الثاني
بمنزلة الوصف كانه قال انت الفاضل الكريم ونحو ذلك واذا لم يكن مفيدا
لم يجز نحو زيد زيدا اذا لم يرد الثاني غير الذات كما في الاول فان قلت ايته
الكهنا ومحدثيتنا بهذه المثابة فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه يشتمل للرد على

منكر لا لتهمة او التنبيه او الغرض تعريض المخاطب بانه غير معتقد اي انا
اعتقد هذا بخلاف المخاطب والخبر يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ نحو زيد
اخوك ومتضمنا له اي للضمير في زيد منطلق بدليل ابرازه في نحو زيد الخبر الذي
هو هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين يقولون
الخبر لا يخلو عن ضمير ويقدرون الجامد بالمشتق في زيد غلامك بمعنى مملوكك و
زيد اخوك بمعنى مواخيك وهند امك بمعنى والدتك ويستدلون عليه بان
ذات الخبر لا يكون عين ذات المبتدأ وعند البصريين لا يحتاج الى هذا
التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدأ انهما يصدقان
على ذات واحدة لا ان عين هذه الذات عين تلك الذات كما هو محقق في
الميزان في تحقيق الحمل والوضع واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا
للضمير بابرازه في زيد الخبر الذي هو هي اما ابرز لان الصفة اذا جرى على غير من هو
له وهو الخبر فيجب ابراز الضمير وانما يبرز لما كان مستترا فيه فدل على ان الخبر
كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا بمعنى الفعل فلا بد ان
يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحذف ويكون اي الخبر
احدى الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه في الفعلية او زيد قام رجل يتحدث مع عمرو
في داره هذا ايضا فعلية لكن الضمير العائد الى المبتدأ ليس في نفس الفعل
ولا الفاعل بل في متعلق صفة الفاعل يعني ينبغي ان يكون في الجملة ضمير يرجع
الى المبتدأ اما في نفس الجملة كالمثال الاول او في متعلق الجملة كالمثال الثاني
وزيد ابوه قائم هذا مثال كون الخبر جملة اسمية مشتملة على ضمير في نفس تلك
الجملة او زيد غلامه جارية زوجها ابنه امراة دارها سقفها خشبه ساج
خشبه مبتداء تاسع وهو وحده اي ساج خبر عن التاسع اي عن المبتدأ
الثامن وهو مع خبره وهكذا الى الاول اي في كل جملة ضمير راجع الى المبتدأ
فحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امراة ابن زوج جارية غلامه ساج
وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرفية مكانا كعندك وزمانا
كيوم الجمعة ومنه اي ومما وقع ظرفا بشر من الكرام لان التقدير حصل في

والخبر يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ

ويكون الخبر احدى الجمل الاربع

حاصل في

اذا كان الظرف مقدرا بجملة بتقدير الفعل فيه و هو حصل وانما سمي
من الكرام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة اذ ليس بظرف زمان ولا مكان
وانما هو جار ومجرور يحتاج الى المتعلق من فعل او نحوه فهو مشبه بالظرف
في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل او نحوه فلذلك قال ومنه ولما اختزل
اي انقطع ذلك الفعل وحذف لفظا سد بالظروف مسده احتوى هو على
الضمير الذي كان مستكنا فيه اي في ذلك الفعل المختزل ومعنى الاختزال
ان الفعل حذف وصار منسيا فالظرف هو المتحمل للضمير واختلف فيه فقال
بعضهم الخبر هو الفعل المقدر وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده و
اختار المصنف في المفتاح ان الصواب ان الخبر هو الفعل المحذوف مع
الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف
وحده بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار ان لم تقدر
معه شيء آخر فالخبر هما معا ولفظ الكتاب كانه يشير الى الخبر الذي اختاره
في المفتاح والله اعلم واستدل ابو علي ان الفعل منسي و الظرف هو
المتحمل للضمير بامتناع قائما زيد في الدار بتقدير انه الفعل لو لم يكن منسيا بل
مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه واستدل ايضا بانه لو كان الفعل مقدرا
لا منسيا لكان زيد في قولنا في الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا بالابتداء لان
التقدير حينئذ استقر في الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتدأ لان الخبر
فعل له ويمتنع تقديم مثل هذا الخبر على المبتدأ نحو زيد قام ومنهم من يقدر
اسم الفاعل ويعده مفردا وهذا اشارة الى الوجه الآخر وهو ان الظرف
مقدر باسم الفاعل والخبر مفرد حينئذ لا جملة وجواز الوصل به اي بالظرف
يعني جواز ايقاع الظرف صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد مما يعضد
الاول وهو كونه مقدرا بالفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لم يجز
جعله صلة لما الموصولة وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث
غير مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم
الفائدة لان طلوع الشمس من الافق حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم

كذلك النسبة

دون يوم وليس المراد ظهور شعاعها لانه قد يكون في يوم وقد لا يكون
في يوم بواسطة منع السحاب ونحوه وظهور الشعاع حدث غير مستمر واما
نفس الطلوع فهو حدث مستمر واما قولهم الهلال الليلة فانما جاز
من حيث تجدده لم يتبع حادثا هذا ايراد وجواب فالايراد ان الهلال
غير حدث وقد اوقع ظرف الزمان خبرا عنه والجواب بان الهلال ليس المراد
به جرمه بل تجدده وظهوره وهذا حدث فجاز ان يخبر عنه بالزمان اي
تجدد الهلال وبروزه حصل في الليلة واما نحو اليوم الجمعة او السبت
فعلى تأويل التجمع والسبت مصدرين هذا ايراد آخر وهو ان اليوم
ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب بان
الجمعة مأول بالمصدر وهو التجمع اي الاجتماع والسبت مأول بانه
مصدر بمعنى القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي
ولامكان هذا التأويل لا يجوز في ساير الايام فلا يقال اليوم الثلاثاء
لانه لا يمكن تقدير الثلاثاء بمصدر فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو
ممتنع واما نحو اليوم يومك فعلى تأويل غلبتك وسلطانك يعني ان اليوم
الواقع مبتدأ ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والتسلط
فيصح الاخبار عنها باليوم اي غلبتك حاصلة في هذا اليوم ولا امتناع
فيه حينئذ ونحو بكر ان تعطه يشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية و
قد فرغ من ذكر الجمل الاربع واقعة اخبارا للمبتدأ وقد يكون مجموع الشرط
والجزاء خبرا من غير ان يكون معهما حرف الشرط ولا بد من ان يكون المبتدأ
اسما من الاسماء الشرطية او مضافا اليه نحو من يأتني او غلام من يأتني
اكرمه يعني ان نحو من يأتني اكرمه كلام تام من مبتدأ وخبر والخبر جملة
شرطية والشرطية هي من مع ما في خبره فيكون ما جعلناه مبتدأ داخلا
في الخبر التي هي الجملة الشرطية فذكر هذا لدفع هذا التوهم وبيانه انه في
قوة زيد ان يأتني اكرمه وبكر وخالد وغيرهما فزيد مبتدأ وان يأتني
اكرمه خبره فهذه الجملة الشرطية متضمنة في قولنا من يأتني اكرمه فمن مبتدأ

اي ثابت في الليلة

لا اله الا الله

للدلالة على الذات ودال على الخبر لاشتماله على الشرط فهو عند التفكيك
يرجع الى المبتداء والجملة شرطية وبعضهم على ان الخبر ههنا الجزاء وحده
والشرط من صلة المبتداء فيكون المبتداء نحو كل من يأتيني والخبر اكرمه فان
قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو مجزوم ههنا قلت لانه لو كان خبرا
لكان مرفوعا لان ذلك اذا لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل
قولهم الذي يأتيني فله درهم اذ خبر المبتدا لا يدخله الفاء لا يقال زيد فعالم
وانما جاز دخول الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان قلت الفرق ان من موضوعة
للشرطية والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد لا يتضمن
فجاز الجزم مع من دون الذي وجواز ما يكن فاني آتيك مما ينقض الاول
وهو ان الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه ضمير راجع
الى المبتداء وهو خال عنه فدل على ان الجزاء وحده ليس خبرا ويمكن ان
يقال تقديره فاني آتيك فيه يعني اي حال يكن فيه فاني آتيك اي فيه
ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير يرجع الى المبتدا ليحصل الارتباط
بين الخبر والمبتداء ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدا الا اذا كان ضمير
الشأن نحو قل هو الله احد فان هو مبتدا اي الشأن والله واحد
جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشأن فالتحقيق فيه ان الكلام
ههنا بمعنى مرد وهو القصة او الشأن كما قلت الشأن هو هذه القصة
وهذه الجملة فالمبتدا والخبر يكونان هو هو في هذه الصورة او كان
اي الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اي المبتدا نحو زيد
نعم الرجل الكلام يوهم ان الرجل شامل لزيد وغيره فيكون الممدوح هو
الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اقيم المظهر مقام المضمر كقوله
لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا او
نحو اما القتال لا قتال لديكم هذا عطف على قوله نحو زيد نعم الرجل يعني
الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على ما يندرج فيه المبتدا لانه نكرة وقع
في سياق النفي فيعم فيندرج تحته المبتداء نقل المبرد في المقتضب هذا

هو ام

هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر والبيت فاما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي اما ذكركم للقتال والبيت في الكتب
مذكور مع الفاء في النسخ ولعل تمثيله غير ما نقل في المقتضب او يكون الفاء سهوا
من الناسخ ومن ثم اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير
اي لاجل الضمير في الخبر يرجع الى المبتدا وهو علم لان الضمير كان يتعين عوده الى زيد
وقد يحذف العائد اذا كان معلوما كما يحذف الجملة رأسا في قوله واللائي لم يحضن
اي عدتهن ثلاثة اشهر للدلالة ما قبله عليه وهو قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض
من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر وذلك اي الحذف المعلوم نحو السمن الكر
بستين اي الكر منه لان الضمير في الظرف راجع الى الكر ومنه منتصب على الحال
من الضمير الذي في الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما جاز تقديمه على الظرف
وهو العامل المعنوي لكون الحال ايضا ظرفا وقد يتسع في الظرف ما لا يتسع
في غيره ولذلك جاز كل يوم لك ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على
قوله ان يكون نكرة اي وحق الخبر ان يكون نكرة وان يكون محتملا للصدق و
الكذب ونحو زيد اضربه متأول بتأويلين احدهما ان يقدر القول اي زيد مقول
في حقه اضربه والثاني ان يكون المعنى زيدا مورد بقربه واذا كان المبتدا ضمير
الشأن او القصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشأن والقصة التي
هي جملة ومفسر الجملة جملة وتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض يعني ان الخبر
قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو هذا حلو
حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد معنى لانهما بمنزلة مز وقد يورد على
هذا المثال ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في واحد
منهما ضمير او يكون في احدهما دون الآخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم
لان الخبر مشتق فلا يخلو عن ضمير وان كان في احدهما دون الآخر ففاسد للتحكم
وان كان في كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض الحامض وهو ان هذا الرمان
حلو باسره وحامض باسره وهو فاسد وجوابه انا نختار ان في كل واحد منهما
ضميرا قوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان له الحلاوة والحموضة

واذا كان المبتدا ضمير
الشأن او القصة
فالخبر لا يكون الا جملة

وهو جامع بين الطعمين لان كل جزء منه حلو وكل جزء منه حامض بل هذا الشيء له
الحلاوة على الجملة وله الحموضة على الجملة فقد تضمن كل واحد منهما اعتبار هذا
المعنى وتضمنا ايضا خبرا آخر باعتبار تعددهما خبر ولا مساغ لدخول الفاء
فيه اي في خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او للجزائية ولا مجال للعطف لانه
ليس الغرض انه آكل الجزء حكم المبتدا واما الجزائية فلما لم الا اذا تصدر
المبتدا باما او تضمن معنى الشرط وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او
نكرة موصوفة باحدهما او معرفة موصوفة بموصول به اي باحدهما او اسم
من اسماء الشرطية والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم نحو اما زيد فمنطلق او الذي
او كل رجل او الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم ومن ياتني فله كذا ذكر
الامثلة على الترتيب وانما افرد تصدر المبتدا باما عن تضمن المبتدا معنى الشرط
لان في صورة اما ليس نفس المبتدا متضمنا للشرط بل اما هو المتضمن ولذلك فسر
سيبويه بقوله مهما يكن من شيء وانما دخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتقرير
اما معنى الشرط على ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في
الجزاء اذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يتلاصق
حرفا الشرط والجزاء فقدم بعض ما في حيز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء
ومثال الاسم الموصول بفعل قوله الذي ياتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف
الذي في الدار فله درهم ومثال النكرة الموصوفة باحدهما كل رجل ياتيني فله
درهم وكل رجل في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول بالظرف
نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم
من الاسماء الشرطية قوله من ياتني فله كذا وقيده بقوله والجزاء مما لا يتطرق
اليه الجزم يعني لا يكون فعلا مضارعا نحو من ياتني اكرمه فيتعين فيه الجزم الجزاء
ولا يجوز الفاء لا يقال من ياتني فاكرمه الا على تاويل كونه جملة اسمية قوله
والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية نحو فله درهم والجملة
الطلبية من امر نحو فاكرمه او فليكرمه عمرو وعلى امر الغائب او نهي نحو فلا تقربه
وقوله تضمن المبتدا معنى الشرط احترازا عما اذا تضمن المبتدا الموصول صح

صح الشرط والجزاء كليهما فلا يفتقر الى جزء آخر واما اشتراط ان يكون الصلة او
الصفة فعلا او ظرفا فلان المبتدا مقدر بشرط والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل
فلا يجوز الضارب فلكرم وقد دخل اي الفاء في الاخر اي في المثال الاخر اول
الجملة الاخر من الجزاء اي في اول الجزء الاخر او اول الجزء اي في اول الجزء على
الاختلاف السابق ذكره يعني قد سبق ان الجزء في من ياتني اكرمه هو الجزاء او
مجموع الشرط والجزاء فان كان الجزء المجموع فقد دخل الفاء في اول الجزاء وهو الجزء
الاخر وان كان الجزء هو الجزاء فقط فقد دخل الفاء في اول الجزء وليت ولعل مانعان
باتفاق اي اذا دخلت ليت ولعل على ما تضمن الشرط نحو ليت او لعل الذي ياتيني
فلا يدخل الفاء في خبرهما باتفاق لان الجزء هو المجزوم به وليت ولعل ينافيان الجزم
وان عند سيبويه اي هو مانع من دخول الفاء في خبره قياسا لان الفاء لا
يدخل على الشرط فكان القياس ان يدخل على ما يتضمن الشرط ايضا لكن الاخفش
وارد خلافه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم وقد يمنع الوجه القياس ايضا فان ان انما لم يدخل على الشرط
الصريح لان للشرط صدر الكلام وان ايضا صدر الكلام بخلاف ما يتضمن معنى
الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك جاز ان الذي ياتيني فله درهم
ويجوز تقديمه اي تقدم الخبر على المبتدا للاهتمام بذكره نحو في الدار زيد وسواء علي
اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لان الهمزة في الاصل للسؤال عن
المستويين وههنا خرج عن معنى الاستفهام والسؤال فبقي اصل معنى الاستوا
والفعلان مقدران بمصدرين وهما مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم و
مررت برجل سواء هو والعدم اذا ارتفع سواء بمعنى اذا وقع سواء صفة لا يدخل
بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكده ليصح العطف عليه
بقوله والعدم اي برجل يستوي هو والعدم فلا يكون مستحسنا اما اذا رفع
سوا فهو خبر مقدم وفي المثل ثكل اخول لا يطلق هذا من كلام ابن خشب
خال بيهس الملقب بنعامة المذكور في ثكل اراعها ولدا وذلك انه لما قتل
ناس من اشجع اخوته الست وتركوه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا

يحسبُ عليكم برجل ثم انه اخ ان انا شاب في اشجع في غار رتيم يوني فيه فانطلق
تحاله ابو حنش فقال له هلك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وفي رواية هلك
في غنمة باردة فانطلق بهيس بخالد حتى اقامه على فم الغار ثم دفع ابا حنش في
الغار فقال حرّ يا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش
مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول عليه لا انه في طبعه شجاعة يضرب لمن تحمل على
ما ليس من شانه فاخوك مبتدا ومكره خبره المقدم ويلزم اي تقدم الخبر
على المبتدا اذا كان اي الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا لانه
للاستفهام محتويا على خبر المبتدا نحو كيف زيد مثال لكون الخبر مفردا متضمنا
للاستفهام وهو كيف واين عمرو ومتى القتال مثالان لكون الظرف متضمنا
للاستفهام محتويا على خبر المبتدا وقوله محتويا على خبر المبتدا احتراز عن زيد
اين غلامه فانه لا يجب هنا تقديم الظرف وان تضمن الاستفهام لانه غير
محتو على خبر المبتدا لان غلامه اما فاعل اين فليس اين محتويا على خبر المبتدا
وهو زيد وان جوزان يكون غلامه مبتدا واين خبره المقدم فمعنى اين خبر راجع
الى غلامه لا الى المبتدا الاول وهو زيد في المثال فالظرف ليس محتويا على
خبر المبتدا على التقديرين وهذه العبارة خير من قولهم انما يلزم التقدم
اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام فان اين زيد قد لا نسلم انه مفرد
بل الظرف على المذهب الصحيح مقدر بجملة فذكر المصنف قيدا قوله محتويا
على خبر المبتدا ليخرج نحو زيد اين غلامه من غرض النقض لكون الظرف مفردا
او جملة فان الظرف ليس فيه محتويا على خبر المبتدا الاول سواء كان مقدرا
بمفرد او بجملة على ما حققناه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا اي اذا
كان اسما مفردا متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد متضمن للاستفهام
وليس بظرف او ظرفا الى آخره واما قيد المفرد في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه
فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه
لان له صدر جملة او كان اي تقدم الخبر مصححا نحو في الدار رجل فان المبتدا
نكرة ومصححه كون الخبر مقدما عليه وبذلك اشبه الفاعل فلو اخر الخبر

بطل تشبيهه بالفاعل فلا يصح حينئذ كونه مبتدا او اتصل بالمبتدا ضمير لمتعلق اي
لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتداء يرجع الى التمرة
وهو متعلق للخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في بطن زهمان
زاده زهمان بفتح الزاء وبعضها على الروايتين اسم كلب وذلك ان رجلا نحر جزورا
فقسمه فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان ليأخذ ايضا مع الناس فقال صاحب
الجزور في بطن زهمان زاده يضرب للرجل يطلب الشيء وقد اخذه مرة فالضمير في
زاده يرجع الى الزهمان وهو متعلق الخبر اذ الخبر هو مجموع قوله في بطن زهمان فلو
اخر الخبر لرجع الضمير الى ما بتأخر عنه لفظا ورتبة او عن ان هذا عطف على قوله مفردا
اي يلزم التقدم اذا كان الخبر مفردا او كان الخبر عن ان نحو عندي ان زيدا قائم واما
وجب تقدم الخبر لانه لو لم يتقدم للتبس ان التي للتحقيق بان بمعنى لعل اما اذا اخر
الخبر فلا يكون بمعنى لعل لان لعل له صدر الكلام وامتنع اي تقدم الخبر اذا كان المبتداء
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم فانه اذا كان
الجزاء هو الخبر فلا يتقدم على المبتدا والاستفهامية نحو من زيد وقم الشأن نحو
هو زيد قائم وما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فان في
هذه الصور يمتنع تقدم الخبر على المبتداء لئلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي
وامتنع تقدم الخبر ايضا اذا كان المبتدا والخبر معرفتين ولا قرينة نحو زيد المنطلق
لئلا يلتبس المبتدا بالخبر لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدا وخبرا بخلاف قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان المبتدا والخبر معرفتان
وتقدم الخبر فيه لوجود القرينة من حيث المعنى اذ المعنى ان بني ابنائنا منزلة
بنينا لا ان بنينا منزل منزلة بني ابنائنا او متساويين اي اذا كان المبتدا
والخبر متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا نكرتين لكنهما مخصصان
فجاء فيه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا والمبتدا يصلح فاعلا له
تأخره او تأكيد الفاعل كما في زيد قام فان المبتدا لو تأخر لكان فاعلا فيلتبس
المبتدا بالفاعل واما قيد هذا المثال لما لو تأخر كان تأكيدا لا فاعلا بخلاف زيد
قام ابوه والكوفيون الراغبين فيمن يجعله مبتدا اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن

المبتدأ لو تأخر لم يصلح لكونه فاعلا ولا تأكيدا فلذلك جاز تقدم الخبر وان يقال
قام ابوه زيد واما قال يحسن يجعله مبتدأ احترازا عمن يجعله فاعلا ويجعل الواو
علامة الجمع لا ضمرا على ما قيل ومن زعم ان الحكم في قول الضب في بيته يؤتى
الحكم مبتدأ تقدمه الخبر فقد اشتبه لان هذا المبتدأ يصلح فاعلا ليؤتى وقد ذكرنا
ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخر يجب تقدم المبتدأ فهو مثل قام
زيد فانه لا يجوز ان يقال ان زيد مبتدأ تقدم خبره للالتباس المذكور فاشتبه الحكم
واصل المثل على ما زعمت العرب عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت
ثمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب
يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اني وجدت ثمرة قال حلوة فكليها قالت
فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك اخذت قالت
فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امرأة حديثين فان ابت
فاربعة فذهبت اقواله كلها امثالا

وحذف المبتدأ عند الدلالة

وحذف المبتدأ عند الدلالة نحو قوله اذا
قال الخميس نعم واوله لا يبعد الله التلبب والغارات اي هذا نعم وفي
المثل احدى حظيات لقمان اي هذه احدى حظيات لقمان الحظية تصغير الحظوة
بفتح الحاء وهو السهم الصغير وقيل هي التي لا نصل لها وكان هو لقمان بن
عاد ومن رجلين من عاد فتال وكانا ربا ابل وكان لقمان رب غنم فاعجب
لقمان الابل فابيا ان يبيعاها منه وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلهما ولما
راهما لا يغفلان عنها ولم يخرقها مطمعا لقيهما ومعهما جفير من نبل كثير فقال
ما تصنعان بها انما هي حطب فوالله ما اخذ منه غير سهمين فنثراها غير سهمين فعمد
لقمان الى النبل فجمعها وكانت لهما شجرة يستظلان بها فاتخذ فيها غشا
حتى ان يصيب منهما غرة فلما وردت الابل تجرد من الرجلين فهو المسمى بعمرو
وواكب على البئر يستقي فرماه لقمان فوقه بسهم في ظهره فقال حس احدى
حظيات لقمان فيضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت جنية من جنس
افعاله قيل احدى حظيات لقمان اي انه فعله من فعلاته
وخبر قليل وفضحت نفس اي هذا الفعل خبر قليل ويروى نبع قليل

واول من قاله فاقرة امرأة مرة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهويت
عبدا لهما يرعى ماشيتها فلما همت اقبلت على نفسها فقالت يا نفس لا خير
في الشرة فانها تفضح الحرة وتحدث العرة ثم اعرضت عنه حينا ثم همت به ثم
قالت يا نفس موتة توحي خير من الفضيحة وركوب القبيح واياك والعار
ولبس الشنار وسوء الشنار ولزوم الادبار ثم همت به ثم قالت ان كانت
مرة واحدة فقد تصلح الفاسدة وتكرم العائدة ثم جسرت على امرها وقد
اقبل زوجها وكان عائفا فتبع غراب فاخبره ان امراته لم تفجر قط ولا تفجر
الا تلك الليلة فركب فرسه وسار مسرعا فانتهى اليها وقد قام عنها العبد وقد
ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت نفس سمعها مرة فدخل عليها وهو يرعد
لما به من الغيظ فقالت له ما يرعدك فقال مرة لتعلم انه قد علم خير قليل
شهقة فاتت ثم قام الى العبد فقتله ولزم ذلك اي حذف المبتدأ في
نحو زيد الخبز اكله بنصب الخبز اي زيد اكل الخبز هو اكله اذ لابد من اضمار
للخبز لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره واما لزم اضمار المبتدأ اذ لو لم يضمر
فرفع اكله اما بالاصالة او بالتبعية لا يجوز ان يكون بالاصالة اذ لا يصلح
ان يكون خبرا والا لم يكن للخبز ناصب ولا جاز ان يرفع بالتبعية اذ لا يصلح
ان يكون احد التوابع فان قلت يجوز ان يكون تاكيدا لاكل المقدر قلت لا
يجوز لوجهين احدهما ان المؤكد لا يحذف والثاني لو كان تاكيدا لجاز ان يكتفى
باحدهما لا بعينه لكن لا يصلح ان يكتفى بالثاني اذ لا يكون للخبز حينئذ ناصب
هذا غاية تقريره والمصنف قال في التعليق ولزم حذفها لئلا يتوهم ان جملة
اخرى مستانفة وفيه نظر وحذف الخبر نحو قوله اانت ام ام سالم وقبله
ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا وتقريره انت ظبية ام ام سالم فحذف
الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا قيل روي بعض يروى كليهما اي اعطني كليهما وارني
تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير لك كلاهما وازيدك تمرا فحذف الخبر واول
من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي ودفع اليه رجل فقدم اليه العطش والسغب
وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل فقال اطعمني من هذا الزبد

والنابكي فقال عمرو نعم كلاهما وقرا فاطم الرحل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روي
قد بيت كلمة مثلا ووجب فاذا الشيخ اى فاذا الشيخ واقف واذا للمفاجأة
فحذف الخبر هذا عند من لا يجعل اذا ظرف مكان بها واقعا خبرا وقد ذكرناه فيما قبل
ويجب ذلك اى حذف الخبر فيما التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد
لكان كذا في احد المذهبين اى لولا زيد موجود فحذف لدلالة لولا عليه لان
معناه امتناع الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني هو مذهب الكوفيين وهو
ان زيدا فاعل فعل محذوف اى لولا حصل زيد وقد توهموا ان لو ههنا على معناها
من اقتضاء الفعل ولا النفي نحو لولم يمتنع زيد وضعف بامتناع لولا احد و
لا زيد ولا عمرو واذا كان لا على اصلها من افادة الجحود لم يمتنع هذا ومن بين زيدا
قائما هذا مثال لما حذف فيه الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف ثم حذف
كان لانه تحذف كثيرا في الكلام ثم حذف الظرف اذ لم يبق ما يضاف اليه وبيانه
ان قائما منصوب على الحال اذ المعنى ان كل ضرب مني انما هو واقع في حال القيام
والحال لا بد له من ذي الحال ومن العامل ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو الضمير
للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدا فلا يكون واقعا موقع الخبر ولا يجوز
ان يكون العامل في الحال هو المصدر المذكور لما ذكرنا فالحاصل انه لا بد من
تقدير ذي حال وعامل اذ لو لم يقدر وكان ذو الحال والعامل هما المذكورين
لفظا لكان من تتمة المبتدا لوجهين احدهما انه لا يكون في موضع الخبر شيء يقوم
مقامه والثاني ان معناه حينئذ ان ضربي الواقع على زيد في حال كونه قائما
حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام بل المعنى ان الضرب في حال
القيام واقع لان كل ضرب هو منحصر في حال القيام مع ان هذا المعنى هو المفهوم
من هذا الكلام بحسب الاستعمال فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب
تقدير عامل وذي حال وهو كان وهو المستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا
كان قائما وهذا لا يستقيم بمجرده لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدا وهو مثل ضربي
بزيد كان ذا مال فقدر ظرف وهو اذا ثم يعود السائل ويقول هذا الظرف متعلق

بضربي او بشيء آخر فان تعلق بضربي كان من تتمة المبتدا ايضا فيلزم الوقوع فيما
فررنا منه فلا يكون اذا متعلقا بالمبتدا فلا بد من ان يتعلق بحاصل مقدرا فالتقدير
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فيتضح ان قائما من تتمة الخبر وهو غير الخبر والتزم
في موضعه فوجب حذف الخبر لذلك لانه وقع موقعه غيره وسد مسده وانما قدر حاصل
لانه من الافعال العامة التي لا يحتاج اظهارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار
اى حاصل وكائن وكان هي التامة لا الناقصة لوجهين احدهما لو كانت ناقصة
لكان قائما خبر كان لا حالا فيفوت من التقييد بالحال المعنى الصحيح للمعنى الذي ذكرناه
والثاني انه لو كان خبرا لجاز تعريفه وان يقال ضربي زيدا القائم لكنه ما التزم
تنكيره في الاستعمال واخطب ما يكون الامير قائما هذا مثل الاول اى اخطب
اكوان الامير حاصل اذا كان قائما لان كل كون منه خطب على جهة المجاز والاخطب
ما يكون التمر هدان بدرهم او هدان هذا مثال آخر فهدان مثل قائما نصب على
الحال اى ارخص ما يكون البر حال كونه مشترا بهذا السعر واما اذا قلت هدان
بدرهم فهدان مبتدا ومصحح منه محذوفا وبدرهم هو الخبر والجملة منصوب المحل على
الحالية وليس فيه الواو ونحو كلمته فوه الى في فالفرق من المثالين ان هدان
حال مفرد وهدان بدرهم جملة وقعت حالا فالتقييد حاصل سواء كانت الحال
مفردا او جملة وقد روي في قوله الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل
جهول رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما الاسمان هو لفظ اول وفتية
الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعده حتى اذا وقدت وشبت ضرامها عادت
عجوزا غير ذات حليل شمطاء جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل
فيه اربعة اوجه الوجه الاول ان يكونا مرفوعين فالحرب مبتدا اول واول مبتدا
ثانيا وفتية خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول وفي تكون ضمير الحرب
وكون الحرب هو الحرب فكانه قال اول الحرب فعند الكسر التانيث من المضاف
اليه كذا ثبت بعض انا مله اى الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية و
الثاني ان ينتصب اول ويرتفع فتية على ان اول ظرف وفتية خبر وتكون
خبر الحرب قوله تسعى اى الحرب تسعى في اول كونها فتية والثالث ان ينتصب
اول ويرتفع فتية على ان الحرب مبتدا وفتية هو خبره واول ينتصب على الظرف

واول مذكور فتية مونث وهو
خبره وانما جوز هذا لان اول
مضاف الى كون الحرب م

والرابع ان يرتفع اول وينتصب قائمة واول في هذا مبتدأ ثان وقائمة حال
سدّ مسدّ خبر المبتدأ نحو ضربي زيدا قائما اي اول اكوانها حاصل اذا كانت
هي قائمة ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربي زيدا قائما دون الوجوه الأخر
والخبر في هذه المسائل هو الظرف المضاف الى فاعل في الحال المحذوف
فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل في الحال وهو كان المقدّر
سدّا بالحال مسدّه اي مسدّ الخبر على ما بيناه فقوله سدّا علة لقوله المحذوف
اي انما حذف الظرف لسدّ الحال مسدّه ومذهب الكوفيين وهو ان قائما
حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتدأ والعامل هو المصدر و
هذا يخرج الكلام عما هو المقصود ان وقوع الحدث انما هو في هذه الحال لا في
بحم وقوعه فيها وتقديرهم اي تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع في هذه
الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال وايضا على تقديرهم لا يكون
الحال في موقع الخبر بل هو من تتمة المبتدأ فلا يلزم حذف الخبر لان التزام حذف
كان لان غيره وقع موقعه وسدّ مسدّه فاذا لم يكن ما يسدّ مسدّه فلا يلزم
حذف الخبر يدل عليه جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا اي يدل على انه
تقديرهم لا يفيد انحصار الضرب في حال القيام وهذا المثال اذ يفرض وقوع ضرب
آخر في غير حال القيام ومن زعم انه بمنزلة الجملة الفعلية كما قام الزيدان تكذيبه
عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سنته الموضوع
هو لاجله يعني انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة ضربت زيدا
قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان يعني هو في التقدير جملة فعلية
وابطله المصنف بوجهين احدهما لو كان جملة فعلية هو حال جاز ان يحذف الحال
ويستقل الكلام بدون الحال كما ان في ضربت زيدا قائما لو حذف الحال لتم الكلام
لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه يخرج عن المعنى المقصود اذ المعنى
ان كل ضرب مني واقع في حال القيام وضربت زيدا قائما لا يفيد هذا الاستغراق
والانحصار بل معناه انه صدر مني ضرب في حال القيام وهو ظاهر والزمان
المقدر منصوب المحل بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب
ويجوز فيما هو مصدر بالمصدرية ان يقدر بالزمان لكونه المحذوف اي اذا رفع

الخ

بازكشته ٢

مرفوع المحل ويدل على صحته مجيء اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع مسموعا
نص ان قوله اخطب ما يكون الامير قائما مقدر باذا كان قائما فاذا يحتمل و
جهين احدهما ان يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا فذكر لكل واحد
دليلا اما الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب فيدل
عليه قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف
وقع خبرا للاخطب اي اكوانه حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون الامير
حاصل اذا كان قائما اي حاصل في هذا الزمان فاذا منصوب المحل على
الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني ان تقدر المقدر
بالزمان فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى هذا لا يكون اذا كان
قائما منصوبا على الظرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذا
مرفوع المحل لكونه خبرا عن اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اي اخطب الا
هو هذا الزمان لا ان اخطب الزمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه ورود
يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا عن اخطب ما يكون الامير ولما كان لفظ اذا محتملا
لوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه متعين للظرفية ورفعه متعين للخبرية استشهد
لكل وجه من الوجهين في اذا بما يدل عليه في يوم الجمعة وعند بعضهم جاز هذا
اي تقدير المصدر بالزمان في الكل اي فيما كان المبتدأ مصدرا نحو ضربي زيدا
او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا الى المؤول بالمصدر
كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان ضربي زيدا اذا
كان قائما اي زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير قائما تقديره اخطب ازمنة
اكوانه اذا كان قائما اي هو زمان قيامه فيكون اذا المقدر في جميع الصور مرفوع
المحل خبرا للمبتدأ لا ظرفا فان قلت قالوا ان الحال بمنزلة الظرف فكان يستغني
في مسئلة ضربي زيدا قائما ونحوها عن اضمار اذا وكان بل يجعل قائما حالا من
الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير ضربي زيدا حاصل قائما اي في حال القيام
قلت الحال في المعنى صفة ويلزم ان يرجع الضمير من الصفة الى الموصوف
فكذا يلزم ان يرجع ضمير من الحال الى ذي الحال ولو لم يقدر اذا كان لكان ذو

زمان

الحال الظرف حاصل وهو راجع الى الظرف والظرف في قائما يرجع الى زيد فلا
يكون راجعا من الحال الى ذي الحال فلا يصح اذا لم يرجع ضمير من صفة الى
الموصوف فقدروا اذا وكان ليكون ظرفا يتعلق بحاصل فلا يمتنع حينئذ
عدم تحمل الظرف الضمير كما لو قلت صليت يوم الجمعة فان الظرف لا يتحمل الضمير
بخلاف الحال ومنه اي مما التزم في موضعه الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته و
التقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر لدلالة الواو عليه لان الواو
للجمعية فهي قرينة تعين المقارنة هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الخبر ان
قدر بعدهما فلم يلتزم في موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان تقدر كل رجل مقرون
هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر مثل ما في موضعه ولعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك قسمي فحذف الخبر والتزم في موضعه لافعلن واللام لجواب القسم فوجد
قرينة لحذف الخبر فحذف وكذا لفظ العمر بالفتح لانه لا يذكر الا في القسم وربما الخبر
كله قريب منه والتقدير زيد اكل الخبز اكلا فحذف الخبر لدلالة المعنى عليه وانما
قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكر
في التعليق وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر وواقع موقع الخبر وهو اكل كما
ان في ضربي زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر وواقع موقع الخبر والاولى في
بيان مغايرة هذه الصورة لما قبلها ان يقال الدال على الخبر هو عين لفظ الخبر
الا انه اشتمل بغير بخلاف الصور السابقة فان الدال على الخبر مغاير للفظ
الخبر لان لفظ قائما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو
مقرون ويحذفان معا يعني المبتدأ والخبر في نعم العبد اي ايوب على تقدير
هو ايوب فيمن جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف اما من جعل المخصوص مبتدا
والجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدأ فقط وتعدد احدهما وكلاهما
يعني قد يكون المبتدأ مفردا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مفردا نحو زيد انا وقد يكونان معا
نحو انت انت كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اي يكون المبتدأ والخبر منفصلا
لا غير اي لا يكون مضمرا متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظي والعامل
في المبتدأ والخبر معنوي ولا يمكن اتصال اللفظي بما ليس بلفظي فلذلك تعين

فيهما

فيهما الانفصال الا في من قال لولاك ولولاي فان الكاف والياء في
محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على الجر وعند سيبويه
محلهما الجر وان لولا مع المكني حالا ليست لرفع غيره معناه ظاهر وتقرير قول
الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع في قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على
الجر في هذه الصورة فاللواحق بلولا عند الاخفش مجرورة في محل الرفع كما
ان انت في ما انا كانت مرفوع في موضع الجر واما عند سيبويه فاللواحق بحالها
مجرورة ولولا حرف جر وان اختص بالمضمر اذ لم يوجد لولا جارة للمظهر فلذلك
خصصه بالمكني اي المضمر وكل واحد من المذهبين راجح من وجه مرجوح من وجه
اما مذهب الاخفش فرجحانه ان لولا محمول عنده على معناه المشهور
المستفيض بحيث لا تخلف مع المظهر والمضمر ومرجوح من حيث انه يلزم تغيرات
كثيرة في اللواحق بالاصالة واما مذهب سيبويه فرجحانه بغير العوامل فقط
وهو لولا والتغيرات باللواحق واقعة تبعا لا اصلا ومرجوح من حيث
ان لولا لم يعهد جارا والشايع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما
ذكرنا من ان حق المبتدأ اذا كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا و
هو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا لها في امتناع دخول حرف
التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع جاز تخلل ضمير الفصل بينهما
ادرج بحث ضمير الفصل في باب المبتدأ والخبر لانه يتعلق بهما وذكر شرائطه
وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكون مما يمتنع
ان يقع نعتا للمبتدأ الا كل معرفة لان ضمير الفصل انما جيء به ليفصل بين كون
الخبر خبرا ونعتا فيخرج قولك زيد هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة
لا يصلح نعتا للمبتدأ فلا يحتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا ظاهر
وكان حقه ان لا يفصل بين المبتدأ وبين افعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا
للمبتدأ ولكنه على الجملة مما ينعت وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف
ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا
لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو انما

ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدا اى فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ايذانا بانه خبر لا نعت علة للتخلل بين انما
تخلل للايذان بانه خبر لا نعت ويقرب من التوكيد اى انما تخلل ايذانا بانه خبر
وايذانا بقرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر فى قولك زيد هو العالم اى
لا عالم الا هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال تقرب
من التوكيد اى بنوع من التوكيد وان لم يكن خبرا نحو زيد هو المنطلق مثال
لما كان الخبر معرفة او هو افضل منك اى انما هو افضل منك مثال لما كان الخبر
افعل منك وهو يضرب اى زيد هو يضرب مثال لما كان الخبر الفعل المضارع
وجاز اى يتخلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية نحو ان ترن انا اقل
منك وان كنا لنحن العالمين فانما وجب للفصل بعد دخول العوامل وانما جاز
تخلل الفصل مع ان الخبر لا يصلح ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا
لباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر والمضمر فرع عليه والفروع تلحق بالاصول
فى الاحكام وان لم يكن علة الاصول حاصلة فيها طردا للباب ولا محل له
اى لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم ككاف الخطاب
فى نحو ارايتك زيدا ما صنع وغيره اى غير الكاف نحو اياه واياى واياك فان
هذه اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين
فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المنطلق
فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المنطلق فهو من حيث
المعنى كالتوكيد للاول وحكم ما بعده عند آخرين لانه معه كالشىء الواحد فيه
حكم هذا الضمير عند آخرين حكم ما بعده وهو الخبر لانه يحقق ويوكد ان ما بعده
خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية فيتعلق بما بعده فهو معه كالشىء الواحد
لكونه محققا وتاكيدا له ويبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله فيكون توكيدا
له ان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو ان زيدا هو
المنطلق ابطله بوجهين احدهما ان المضمر لا يوكد المظهر لان التوكيد اما لفظى
او معنوى وهو ليس بتاكيد معنوى لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا

ولا غيرهما من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوى ولا بتاكيد لفظى لانه تكرار
اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لان الاول مظهر والثانى مضمر فلا يكون تكرار
النفس اللفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظيا ولا معنويا والثانى انه لو كان تاكيدا
لاختلف باختلاف الموكد رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا
هو المنطلق وهما مختلفان فى الاعراب ويمكن ان يجاب عن الاول بان
الغرض التاكيد اللغوى بان يقرر الاول على الجملة لا التاكيد الذى هو
احد التوابع الخمسة وعن الثانى ان يوافق الاعراب فى التاكيد لا نسلم انه
شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان نقول ذلك فى
المضمر اما فى المضمر والمظهر فليس كذلك والثانى اى ويبطل الثانى
وهو ان حكمه حكم ما بعده انه لا تعلق له بما بعده وانه لا يختلف باختلافه
وقوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه لا يوكد معنى الخبرية ولا يميزه
عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه لم يذكر عقيبه فهو مسلم لكنه
ينفى اصل التعلق ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب
كان حقه ان لا يصرح بانه احد الضماير المنفصلة المرفوعة بل الاولى
ان يقول صيغة ضمير مرفوع لانه عين الضمير كما ذكره غيره ويدخل فيه اى على
ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد لهو الظريف وان فيه مخففة
عن المثقلة اصله انه فحذف ضمير الشان تخفيف ولزم دخول لام الابتداء فرقا
بينه وبين النافية ولام الابتداء انما دخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل
على اسم كان او على الخبر او على الفصل لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء
حقه ان يدخل على المبتدا نحو لزيد منطلق فهو اما ان يدخل على اسم كان او
على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لان له صدر الكلام فلا يناسب ان
يدخل على ما هو معمول لكان فتعين ان يدخل على ضمير الفصل فالحاصل ان
اللام اما ان يوتى به او لا فان لم يأت به التبس بان النافية وان
اوتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره او ضمير الفصل وكان ضمير الفصل
احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدا وما بعده مبنيا عليه ويقرؤن
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان انا اقل بالرفع على انهم مبتدا والظالمون

خبره والجملة خبر كان وانا مبتدا واقل خبره والجملة مفعول ثان لترني والمراد
بقوله مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا
عليه ينبئ عن وجوب المطابقة مع المبتدا لكونه بناء عليه فيطابقه في الافراد
والتثنية والجمع ولفظ الخبر المجرد لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له وفي
هذا الباب اي باب المبتدا والخبر لان مسئلة الاخبار يجعل فيها الموصول
مبتدا وذلك الاسم الذي اخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدا والخبر فلذلك
اورده ههنا الاخبار عن الشيء مكنيا عنه بالذي او اللام التي في معناه
ومعنى مكنيا ان يوقع موقع ذلك الشيء المخبر عنه ضمير والباء للاستعانة اي لا
يستعان في الاخبار بغير الذي او اللام التي في معناه لا لان الذي
مخبر به بل هو مخبر عنه لانه يصير مخبرا عنه وذلك الاسم المكني عنه يوقع خبرا له
فالباء بالاستعانة لا صلة الاخبار ومجال الاول اي الذي والتي و
نحوهما في الاخبار بهما اوسع من الثانية وهي اللام في الاخبار بها من
حيث دخلت الاول اي الذي على الجملتين الاسمية والفعلية فتقول في
الاخبار عن زيد في ضرب زيد الذي ضرب هو زيد وتقول في الاخبار عن زيد
في زيد قائم زيد وعن قائم الذي هو قائم فيصح الاخبار بالذي عن الاسم في
الجملة الاسمية والفعلية واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية متصرفا
فعلها بعد صوغه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل او مفعول واعرابه باعراب حال
الموصول المقدر اعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه يعني الاخبار باللام
التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قائم اذا
اخبر عن زيد فلا يمكن ان يقال القائم هو قائم زيد بل يختص بالفعلية ثم لا على ان
الفعلية ايضا لا يدخلها اللام بل لا بد من تصرف فيها بان يتشكل من الفعلية
ما يصلح صلة للام وهو اسم الفاعل او اسم المفعول قال متصرفا فعلها احترازا
من نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من الافعال الغير المتصرفة اي لا يجيء
منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن فيه الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل
او مفعول وقد امتنعا فيها فتقول في ضرب زيدا اذا اخبر عن زيد الضارب
هو زيد وفي ضرب زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ

الى آخره مبنيا للفاعل او المفعول حال عن المجرور في صوغه وفي الكلام
لف يعني اذا كان الفعل مبنيا للفاعل لصاغ منه اسم الفاعل وان كان
مبنيا للمفعول لصاغ منه اسم المفعول وقوله واعرابه باعراب الموصول
الى آخره اشارة الى بحث اشرنا اليه من قبل ونعيده زيادة للبيان
وهو ان اسم الفاعل او المفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا يكون
لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب لها بل الاعراب للموصول الذي
ارتفع مبتدا وكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل او المفعول اصلا فذكر
ان حق الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا اظهار الاعراب في
اللام فاظهروه في الاسم بعده كما ان الا اذا كان بمعنى غير في نحو ما جاءني الا
زيد كرهوا ان يظهروا فيه اعراب غير لكونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده ولذا
ههنا وقام محققه قد تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا اذا
تعذر الوفاء بشرط اي بشرط الاخبار المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم
صح ان يعبر عنه بالمظهر جاز ان يعبر عنه بالمضمر نظرا الى هذه الجهة الا حيث وجد
مانع من الاخبار كما سيأتي وشرط اي وشرط الاخبار تصدير الجملة
بالموصول مبتدا وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع ضمير للموصول
موضعه هذه اربعة شروط واحدها تصدير الجملة بالموصول مبتدا والثاني
صحة تاخير الاسم الذي اريد ان يخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك
الاسم والرابع كون الضمير عائدا الى الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار على ما سيأتي بيانه وانه اي وان الاسم المخبر عنه منصوبا جاز
ايلاؤه الفعل متصلا وان لم يكن الاسم الموضوع هو موضوعا اذا لم يلتبس
يعني اذا كان الاسم الذي يراد الاخبار عنه غير متصل بالفعل بان يكون
بينهما فصل جاز ان يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثلا تقول
في اعطيت زيدا درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان تذكر الضمير الذي
تضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم فكان حقه
ان يوضع موضع الدرهم منفصل فيقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم و

لكن عدل الى الضمير المتصل وايلائه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم يعدل
الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مثل المثال المذكور واما اذا التبس نحو
اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقدمه وايلاؤه الفعل فتقول في الاخبار
عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت
الذي اعطيته زيدا عبد الله لا يتميز المفعول الاول عن الثاني لان التميز انما
يحصل بالتقديم لفظا فان المقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني
وجاز ان يذكر في المثال الالتباس اما ضرب زيد عمرا فان الضمير في الا هو
الثاني لانه بمنزلة الواقع بعد الا اي ما ضرب زيد الا عمرا فلو اخبرت عن عمرا
في اما ضرب زيد عمرا واوليته الفعل وقلت الذي اما ضربه زيد عمرو انعكس
الحكم وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع بعد الا ووقع الالتباس وحذفه
متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف الضمير اذا كان متصلا منصوبا في
صلة اللام كان او في صلة الذي فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا
ومعنى والا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى بل مجرورا لفظا منصوبا
معنى كما هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضعيف فيه اي في ذلك المتصل
يعني اذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر عنه متصلا منصوبا جاز
حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا لو اردت الاخبار عن زيد قلت الذي ضربته
زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الذي ضربت زيد لان العائد المنصوب
الى الموصول يجوز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله و
كذا في صلة اللام في ضربت زيدا لو اخبرت عن زيد باللام لقيل الضاربه انا
زيد وجاز حذف هذا الضمير بان تقول الضارب انا زيد هذا فيمن يجعل
المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو
ضاربه وضاربي اختلف فيه ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور
فعند سيبويه هو مجرور وعند الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز
الحذف اذا جعل منصوبا فان حذف المنصوب كثير شايع اما من يجعله
مجرورا فلو حذفه لحذف المجرور وابقى الجار وهو ضعيف فلذلك قال

والا فهو ضعيف فيه فكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة اللام
فيمن يجعل لان قوله فيمن يجعل الى اخره فيختص باللام فان الخلاف في
الوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ومن هذا اي ومما ذكر من شرط الاخبار
على الوجه المذكور ظهر انه اي ان الاخبار يمتنع فيما يستحق الصدر من
ضمير الشان وكم الخبرية وغيرهما وذلك لتعذر التاخير هذا شروع في بيان ان
كل واحد من الامور الاربعة المذكورة شرط الاخبار فانه اذا انتفى
واحد من هذه الامور انتفى الاخبار عنه فيستحق لصدر الكلام لم يجز
الاخبار عنه لان احد الشروط ان يؤخر ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول
وما يستحق الصدرية لا يمكن تاخيره كضمير الشان في نحو هو زيد قائم لا يمكن
الاخبار عن هذا الضمير اذ لو قيل الذي هو زيد قائم هو لزم تاخير ضمير الشان
وهو ممتنع وكذا في كم الخبرية لو اخر عنه بطل صدريته وفيه بحث لان
كم الاستفهامية لا تقع صلة للموصول فيكون المانع فيه عدم تصدرها
لا تاخره وفي التمثيل بضمير الشان نظر لانه جاز ان يقال يمتنع الاخبار عنه
لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير يرجع الى المتعقل في الذهن وهو الشان
لا الى ملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير الموصول فامتناع الاخبار في
ضمير الشان جاز ان يكون لكونه مستحقا للغير وهو المتعقل الذهني لا لكونه متعذر
التاخير وفيما يلزم التنكير من الحال والتمييز والمنفي بلا نفي الجنس والمجرور برب
ونحو ذلك لتعذر الاضمار قوله وفيما يلزم عطف على فيما يستحق اي ويمتنع
الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال ايضا نحو ضربت راكبا فانه يمتنع الاخبار
عن الحال اذ لا يمكن وضع ضمير موضعه لان المضمر معرفة فلا يقع حالا وكذا التمييز
لو قلت عندي عشرون درهما امتنع الاخبار عن درهما اذ لا يمكن وضع الضمير
موضعه وكذا المنفي بلا نفي الجنس نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور برب لانهما
لازم للتنكير والمضمر معرفة فلا يقع موقعهما ولا يقاس على ربه رجلا لشذوذه
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان رب قد تدخل على المضمر في ربه رجلا
فلا يتعذر اضمار المجرور برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه

يقال انه مبهم يرمى به من غير قصد الى معين فكأنه ليس بمخبر وان كان لفظه
لفظ المخبر وكذا في الموصوف بدون الصفة اي وكذا يمتنع الاخبار في
الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جاء رجل عالم والاخبار عن الموصوف
فقط الذي جاء هو عالم رجل لان المخبر لا ينعت موصوفا وقال بدون الصفة
لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فيقال الذي جاء رجل عالم
فالمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا وفي الوصف اي بدون الموصوف
فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور فلا يقال الذي جاء رجل هو عالم لان
المخبر لا ينعت صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جاء غلام زيد
يمتنع الاخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المخبر
الى شيء لامتناع الوصف للمخبر وبه واضافته هذا علة للمسائل الثلث
اي يمتنع الاخبار في الموصوف فقط لامتناع الوصف بالمخبر اي لامتناع
كون المخبر موصوفا به ويرجع الى قوله بالوصف اي يمتنع الاخبار في
الوصف لامتناع الوصف بالمخبر اي لامتناع كون المخبر صفة واضافته
يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف فقط لامتناع
اضافة المخبر الى شيء فيقول وفي الوصف اراد بدون الموصوف وانه
اطلقه في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز في المضاف اليه اي و
جاز الاخبار في المضاف اليه فقط فيقول في جاء غلام زيد في الاخبار
عن زيد الذي جاء غلامه زيد اذ لا امتناع فيه الا اذا لم يستقل بان
كان المجموع علما كجار قتان لدويبة وسام ابرص لدويبة اوهي من كبار
الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف اليه فيه لانه نزل منزلة حرف الكلمة و
حكى المازني جواز ذلك في النثر والشعر مما لم يجده واذا كان المضاف
اليه المركب من العشرة مع ما تنيف عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق
من العدد ولا يكون الا منه في الاخبار اي عن المضاف اليه يجب رد
المحذوف من المضاف لزوال علته يعني اذا ركب العشرة مع نيفها وقيل
اثنا عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلاثة عشر مضافا

اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث والرابع و
لا يكون الا منه اي لا يكون الا واحدا من المضاف اليه اي لا يكون
بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال عاشر عشرة
بمعنى واحد منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما في نيف العشرة
لو اشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لا
يقال ثالث اثني عشر بمعنى مصير اثني عشر ثلاثة عشر فاذا اضيف اسم الفاعل
الى ما يساويه في العدد نحو ثالث ثلاثة عشر فان التقدير ثالث عشر ثلاثة عشر
بمعنى واحد من ثلاثة عشر فاذا اخبر عن المضاف اليه وهو ثلاثة عشر من هذا
ثالث ثلاثة عشر يجب رد المضاف اليه المحذوف وهو عشر من ثالث عشر فيقول
الذي هذا ثالث عشر هو ثلاثة عشر لانه انما حذف المضاف اليه وهو عشر من
ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم آخر قد جمع فيه بين
اسمين مثلهما للطول فحذفوا الثاني من الاول ولما اخبر المخبر مقامه
ذهب تلك الكراهة اي علة الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت رد
المحذوف ولا يسوغ فيه اللام اي لا يسوغ في مثل ثالث ثلاثة عشر الاخبار
باللام لانه انما يكون في الفعلية وهذه جملة اسمية فلا يدخل فيه الاخبار
باللام بل يتعين فيه الاخبار بالذي كما ذكرنا وكذا في كل ما اضيف الى العدد
المشتق هو منه يعني مما اضيف الى المساوي نحو ثالث ثلاثة فانه لا يكون
الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى التصيير لان التصيير انما يكون في المضاف الى الاقل
نحو رابع ثلاثة اما في المضاف الى المساوي فلا يمكن فيه التصيير وحينئذ
لا يكون بمعنى الفعل فلا يسوغ فيه الاخبار باللام لما ذكرنا واما في المضاف
الى ما دونه ولا يكون الا فيما دون العشرة فلا منع لانه مما يؤخذ من الفعل
اشتبه يعني ان اسم الفاعل المشتق من العدد اذا اضيف الى ما دونه نحو رابع
ثلاثة فيكون بمعنى التصيير اي مصير الثلاثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما
دون العشرة لان له فعلا يؤخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير فان رابعا
مأخوذ من ربعت الثلاثة اي صيرتهم اربعة ولا يكون هذا في نيف العشرة

لانه ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يشتق منه اسم الفاعل فنحو هذا رابع
ثلاثة قال انه لا يمتنع من الاخبار فيه باللام فنقول في هذا رابع ثلاثة الذي
هذا رابعهم ثلاثة وجاز باللام ايضا نحو الرابعهم هذا ثلاثة وذكر لوجه
التجويز ان هذا بما يوخذ من الفعل اشبه من ان ضارب ماخوذ من فعل قطعا
ونحو رابع اربعة ماخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا لانه ليس بمعنى التصيير
حتى يقدر له فعل واما رابع ثلاثة فهو بين الرتبتين لانه يحتمل ان يكون ماخوذا
من اسم وهو اربعة فيكون كرابع اربعة ويحتمل ان يكون ماخوذا من فعل
وهو ربعت لانه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية فقال انه اشبه بما يوخذ
من الفعل نحو ضارب مما يوخذ من الاسم من نحو رابع اربعة بهذا اجل اللفظ
وقد ذكره في التعليق ايضا وفيه نظر لان الاخبار باللام يتعين ان يكون
في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فيمتنع فيه الاخبار
باللام في نحو زيد ضارب مع انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل
بمعنى العدد وهو قد صرح في اول باب الاخبار ان الاخبار باللام مختص
بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل
ماخوذا من العدد نعم لو قال ربعت الثلاثة فيجوز حينئذ الاخبار باللام
فيه نظرا الى انه يشتق منه اسم الفاعل ويمكن ان يمنع بان اسم الفاعل
فيه ليس على المعهود من اسم الفاعل الماخوذ من غيره من الافعال قال الا
وجاز في القياس الثاني اثنين انا واستهجن الثانيهما انا اثنان لعدم
الفائدة بخلاف الضاربهما يعني لو قلت انا ثاني اثنين فقد اجاز الاخفش
في القياس الاخبار عن انا باللام فقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى
الذي ثنى اثنين انا وانما قال على القياس لانه ليس في الكلام ثنيت
يصاغ منه الثاني بمعنى واحد واستهجن الاخبار عن اثنين بان يقال الثانيهما
انا اثنان لعدم الفائدة لان اللذين انت ثانيهما لا بد ان يكون اثنين فاخبر
عنهما بشيء معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت انا ضارب اثنين واخبر
عن اثنين وقلت الضاربهما ~~لم تعلم ارجلان ام امراتان~~ وقال في التعليق

رجلان وذكر وجه الفرق لانك اذا قلت الضاربهما لم تعلم ارجلان ام
امراتان وهذا الكلام كما ترى مخبط اما اولا فلانه ذكر ان الاخبار باللام
في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا واما ثانيا فلان حق الكلام في انا ضارب
اثنين على تجويز الاخبار باللام الضاربهما انا اي اللذان انا ضاربهما
اثنان وحينئذ لا يتبين الفرق بين الثانيهما انا اثنان وبين الضاربهما
انا اثنان اذ لفظ اثنان ان اريد به العدد المجرد من غير اعتبار الذكورية فهما
في المنع سواء لان اللذين انت ضاربهما يكونان اثنين ايضا وان اريد
به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان اذ اللذان انت ثانيهما قد يكونان
ذكرين او ذكرا وانثى اذا كان المتكلم ذكرا وكذا اللذان انت ضاربهما
قد يكونان ذكرين او انثيين وليس في اللام في الضاربهما والثانيهما
دلالة على تذكير او تانيث او جاز ان يقدر اللتان او اللذان في الموضعين
وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما انا رجلان ليس بسديد
بل حقه اثنان وحينئذ لا يتجه الفرق فهو في غاية الضعف نعم لو قيل ان لفظ
اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والانثى على وجه التغليب حقيقة
فحينئذ يتبين الفرق اذ لو قلت الضاربهما انا اثنان تخرج به المراتان
اذ اللام في الضاربهما يحتمل ان يراد بها المراتان والذكران والذكر و
الانثى ليصح حمل الضارب على المذكر في الاحوال الثلث فيفيد بخلاف
الثانيهما انا اثنان اذ يحتمل اللام الذكرين والذكر والانثى ويحتمل اثنان في
الخبر ايضا ان يكون المراد به الذكرين وذكرا وانثى فلا يخرج شيئا فلا يفيد امرا
زائدا لكن الكلام في كون التغليب حقيقة اذ لو كان مجازا لاحتمل اثنان على
وجه المجاز ان يراد به الذكران والذكر والانثى والمراتان ايضا باعتبار
انهما شخصان على وجه المجاز والله اعلم وكذا في الاسم العامل بدون
معموله لتعذر اعمال الضمير وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة
ونحوه كما ذكرنا يمتنع ايضا الاخبار في الاسم العامل بدون معموله نحو عجبني
ضرب عمرا يمتنع الاخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي اعجبني هو عمرا ضرب

لتعذر اعمال الظرف في الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا أي
مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه مشبه بالفعل فكانه فعل
حقيقة ولفظ العامل مجرور صفة للاسم فللاسم صفتان احدهما كونه
مضارعا للفعل والثاني كونه عاملا عمل الفعل بان يكون اسم فاعل او
مفعول او صفة مشبهة واحترز بقوله الذي يضارع الفعل عن المصدر
فانه وان عمل عمل الفعل لكنه يسوغ الاخبار عنه مع معموله فيقول في
ضربي زيدا حسن اذا اخبرت عن المصدر مع معموله وهو ضربي زيدا الذي
هو حسن ضربي زيدا واما امتنع الاخبار في اسم الفاعل لمضارعه الفعل
وجريه مجراه في الحركات والسكنات وللدلالة على الزمان الحاضر او
المستقبل ووقوعه موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر فانه ليس جاريا
على الفعل في الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين ووقوعه
موقعه فان ضارب من قولك زيد ضارب مثل يضرب في الامور الثلاثة
بخلاف المصدر فانه ليس كالفعل في تلك الامور فالمصدر مع معموله كسائر
الاسماء التي يصح الاخبار عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم الفاعل
غير العامل فانه يجوز الاخبار عنه كسائر الاسماء الجامدة وقولهم في
الاخبار عن منطلق في زيد منطلق الذي هو زيد منطلق فالمخبر عنه بالحقيقة
الموصوف المقدر وهو مستتر هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال منطلق في زيد منطلق باسم فاعل عامل لانه عامل في الضمير المستكن
فيه فاعلا له فقد اخبرت عن اسم الفاعل العامل فاجاب عنه فان منطلق
صفة لموصوف محذوف وهو الذات الموصوف بالانطلاق وكان المخبر
عنه هو موصوف هذه الصفة التي شاكلت الصفة مستتره لا الصفة العامل
وفيه نظر لانه يأتي هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في
المظهر باعتبار الموصوف ايضا وكذا اي ويمتنع الاخبار ايضا فيما يلزم
الظرفية نحو ذات يوم او المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله
ومعاذ الله فانه يمتنع الاخبار فيها ورفعها خبر للموصول لعدم صلوحه

الجر لا لزام النصب فيهما وجاز اي الاخبار عن الظرف غير ما ذكر فيقول
في صليت اليوم واخبرت عن اليوم الذي صليت فيه اليوم اذ جاز رفع
الظرف وايقاعه خبرا واشترط اظهار في اشتراط اظهار اللام في المفعول
له لفوات شرط الحذف الا اذا اتسع فيه يعني اذا اخبرت عن الظرف غير ما ذكر
فيشترط اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو الذي صليت فيه ولا يقال
الذي صليته كما يشترط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فيقول
في ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب باظهار
اللام وانما وجب اظهار اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام لان شرط
النصب في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ التاديب مصدر لجاز ان ينصب
باظهار اللام بخلاف ما اذا وقع موقعه ضمير لانه ليس بمصدر فيجب اظهار اللام
وكذا يشترط اظهار في في الظرف لو كني عنه بالضمير لان لفظ المظهر في الظرف
يدل على الزمان او المكان بجوهره فاستغني عن اظهار في بخلاف ما اذا
جعل ضميرا فانه بجوهره لا يدل على الظرفية فاحتيج الى اظهار في الدلالة على
الظرفية قوله الا اذا اتسع يعني فيشترط اظهار في الا اذا اتسع في الظرف
بان يجري مجرى المفعول به فيقول في سرت اليوم الذي سرته اليوم لان
الظرف كانه مفعول به على الاتساع نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي
شهدنا فيه وعن المصدر الذي لم يسد مسده فعله اي وجاز الاخبار عن
المصدر الذي لم يسد مسده فعله يعني المصدر على قسمين قسم حذف فعله
وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز الاخبار عنه لانه يسد مسد
الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد مسده نحو الضرب حسن و
اعجبني الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لارتفاع العلة
المذكورة وهو سده مسد الفعل وقبح في الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة
اي وقبح الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه
يقبح الاخبار عن ضربا بان يقول الذي ضربته ضرب فانه لا فائدة في هذا
الاخبار لان المصدر قولهم من نفس الفعل فالاخبار عنه غير مفيد كما لا

يحسن ضرب ضربت لانه لا فائدة فيه الا اذا وصف وقيل ضرب ضربا شديدا
فكذا ههنا اذا قلت ضربت ضربا شديدا جاز الاخبار عنه لانه ليس لمجرد التاكيد
بل يدل على وصف لم يفهم من نفس الفعل فجاز الاخبار عنه فتقول الذي
ضربته ضرب شديد كما تقول ضربت زيد شديدا واخر عن الضمير في ويحه رجلا
والاظهر منعه لانه دعاء فهو نظير الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول فلا
يقال في ويحه رجلا الذي ويحه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعاء كما لا يوصل
بالامر وقد اجازه بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر
لوجه المنع ان الضمير في ويحه راجع الى المذكور سابقا لفظا بل هو مبهم مفسر
نحو رجلا فعلى هذا [illegible] الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير اشتماله ان يرجع الى
الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه فكان هذا الضمير مستحق لغير الذي وهو
المبهم فاذا كني عنه امتنع الاخبار عنه كما امتنع الاخبار عن الضمير المستحق
لغير الذي نحو زيد ضربته كما سيأتي عقيبه وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره اي
غير الموصول مبتدأ كان او موصوفا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه
المستحق عما يستحقه يعني اذا استحق غير الموصول ضمير لم يجز الاخبار عن ذلك
الضمير ثم فصل الغير بقوله مبتدأ الى آخره يعني غير الموصول الذي يستحق الضمير
قد يكون مبتدأ نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا نحو جاء رجل ضربته ولا
يكون موصولا نحو الذي ضربته زيد فان المستحق لهذا الضمير هو الموصول
المذكور وكذا المضاف اليه اي وكذا امتنع الاخبار عن المضاف الى الضمير
الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد غلامه صالح او ضربت غلامه فانه يمتنع الاخبار
عن غلام لاضافته الى الضمير الذي استحقه المبتدأ لانك لو قلت الذي زيد
هو غلامه صالح لم يجز لانه بقي المبتدأ بلا عائد او المشتمل عليه وكذا يمتنع
عن الاسم الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ابوك رجل يحبه فلو اخرت عن
رجل يحبه وقلت الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز لانه بقي المبتدأ بلا عائد
فالحاصل انه اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك الضمير
ويمتنع الاخبار عن المضاف الى ذلك الضمير ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل

ضربته

على ذلك الضمير وقوله مبتدأ كان او موصوفا او موصولا تفصيل للغير اي سواء
كان المستحق وهو غير الموصول مبتدأ او موصوفا او موصولا وكذا في
الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة واما مع الصلة
فلا منع كالموصوف والمضاف يعني يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلته
نحو الذي قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذي وحده بان تقول الذي هو قام
زيد الذي وعلل امتناعه بوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا وهو معنى
قوله لتعذر وصل الضمير اي جعله موصولا والثاني لزوم خلو الموصول المؤخر
عن الصلة وفيه فساد آخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة جزء
من الكلمة ولا يقع ضمير موقع جزء كلمة هذا اذا اخبر عن الموصول بدون
الصلة فاما الموصول مع صلته فلا منع من الاخبار عنه كما لا يمتنع عن الموصوف
مع صفته والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف مشبه
بالموصول اي حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فكما يمتنع الاخبار
عن الموصول بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة كذلك الموصوف
والمضاف في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه ايضا بدون صفته
ويجوز مع صفته وكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون المضاف اليه و
يجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره فان الذي لا
يمتنع ان يوصل بالذي في القياس اي يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته
سواء كان ذلك الموصول موصولا بموصول آخر او غير موصول به يعني سواء
كانت صلته جملة مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام مظنة
لتوهم ان يقال الموصول كيف يوصل بموصول آخر قال فان الذي لا يمتنع
ان يوصل في القياس يعني جاز ان يذكر صلة الذي جملة مصدرة بموصول
آخر من حيث القياس وان لم يشيع في الاستعمال ويحتاج مبتدأ الى الضمير
والخبر والثاني بصلته وجوه صلة للسابق ولا بد فيه اي في الثاني من ضميرين
احدهما للثاني والثاني للاول لما ذكر ان الموصول يوصل بموصول
نبه على نكتة وهو ان الموصول الثاني يحتاج الى امرين لانه مبتدأ ويحتاج

الى خبر وموصول فيحتاج الى صلة والموصول مع صلته والخبر جملة تقع صلة
للموصول الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني وضمير يرجع
الى الموصول الاول وان كان الذي بعد السابق اثنين اي بعد الموصول
السابق موصولين اثنين او ثلاثة اي موصولات ثلاثة او اربعة او
خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد الى ما يكون صلة وما
ما يكون خبرا يعني ان كل موصول مذكور فلا بد من صلة وخبر ليتم الموصول
الثاني ويصلح صلة للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية عن المازني
وهي الذي التي اللذان اللتان ابواهما اخوها اخواك اخته زيد وامتحانها
صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه حتى يرتد الجميع الى واحد
بيانه انا ذكرنا ان الموصول الثاني الواقع مبتدأ لا بد له من صلة وخبر فههنا
الموصول الرابع وهو التي مبتدأ فلا بد له من صلة وعائد وخبر فصلته قوله
ابواهما ابواهما فابواه مبتدأ وابواهما خبره والجملة من المبتدأ والخبر صلة التي
والعائد هو الضمير في ابواه فتم كونه مبتدأ وخبره قوله اختها فالتي ابواه
ابواهما اختها موصول تمت بصلته فهو مبتدأ وذكر خبره فتمت جملة من مبتدأ
وخبر تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو اللذان واللذان مع صلته مبتدأ
وخبره قوله اخواك وعائده المجرور في ابواهما واللذان مع خبره جملة تامة
تصلح صلة للموصول الذي سبقه وهو التي ثم التي مبتدأ اذ تمت صلته و
خبره اخته والمبتدأ مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذي
فالذي تمت بصلته وعائده هو المجرور في اخته فيصلح ان يكون مبتدأ و
خبره قوله زيد قوله وامتحانه صحته اي صحة هذا الكلام بان تقام اسم مقام كل
موصول مع صلته في معناه فتقيم موقع التي ابواه ابواهما اختها لان التي ابواه
ابو شخص آخر هي اختها فيصير الكلام الذي التي اللذان اختها اختها
اخواك اخته زيد ثم تقيم اخواك مقام اللذان اختها اختها لان اللذين اختهما
اخت امرأة قد تكونان اخويها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته
زيد ثم تقيم اختك مقام التي بصلتها لان التي اخواها اخواك قد تكون اختك ثم

الكلام الذي اختك اخته زيد فيرتد الجميع الى كلام واحد فان اردت الاخبار
فيها اي في المسئلة المحكية عن الموصول الاول والثاني بصلته فكل واحد
وكذا عن خبر الاول واما سائرها في صلته فلا يتأتى فيه ذلك الا في خبر الموصول
الثالث والمتصل به اي المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف في
اخواك لما تقدم قبل ذكره اي ان اردت الاخبار في المسئلة المحكية عن الموصول
الاول يعني بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز واخر
الموصول الاول هو اخته فاذا اخبرت عنه قلت الذي هو زيد الذي التي
اللذان التي ابواه ابواهما اختها اخواك اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار
عن الموصول الثاني وهو التي مع صلته وآخر صلته قوله اخواك فاذا اخبرت
عنها قلت التي الذي هي اخته زيد التي اللذان التي ابواه ابواهما اختها اخواك
ويصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التي مع صلته والضمير المستتر الذي ليس في
صلة التي حتى يمنع من الاخبار عنه بل هو في اخته وهو خبر التي وليس من صلته
فليس التي مع صلته مشتملة على الضمير المستتر للغرض فيمنع الاخبار عنه قوله وكذا
عن الخبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن الخبر الاول اي خبر الموصول
الاول وهو زيد فقلت في الاخبار عن زيد الذي الذي التي اللذان التي ابواه
ابواهما اختها اخواك اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا قوله واما سائرها في صلته
الى آخره معناه ان الباقي مما في صلة الموصول الاول فلا يتأتى فيه الاخبار
الا على استثناه وانما قال سائرها من الباقي لانا قلنا يصح الاخبار عن التي
مع صلته وهو في صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول قد صح
الاخبار عنه فبقي الباقي وهذا الباقي لا يصح الاخبار عنه الا في شيئين خبر
الموصول الثالث وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف المتصل با
خواك
فان اخواك خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن اللذان مع
صلته وهو آخر قوله اختها ولا يصح عن الموصول الرابع مع صلته وهي قوله ابواه
ابواهما ولا عن ابواه ولا عن ابواه ولا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن
اخته مضافا ومضافا اليه وعلة الامتناع في اللذان مع صلته انه مشتمل على

الضمير المستحق وهو المضاف اليه في اخيها فانه مستحق للموصول قبله وهو التي
فلا يصح الاخبار عنه وكذا في الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو
هما بين التي وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه واما البواقي وكل ما كان مضا
لا يصح الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافة
والمضمر لا يضاف واما المضاف اليه من ابوها الى اخيه فلا يصح الاخبار عنه
لانها ضماير مستحقة لغير ما تصدره من الموصول حالة الاخبار واما صح
الاخبار عن خبر الموصول الثالث وهو اخواك عن المضاف اليه معا لانه
غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه فيقول في
الاخبار عن اخواك اللذان الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اخيها هما
اخيه زيد اخواك واخواك خبر اللذان الذي صدرت به الجملة حالة الاخبار
ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث و
هو الكاف في اخواك بان تقول الذي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما
اخيها اخواه اخيه زيد انت وقوله لما تقدم اشارة الى الاشتمال على
الضمير المستحق للغير او كون الضمير مستحقا للغير او كون المضمر مضافا فلذلك قال
فتذكر اي سبق ذكر هذه الموانع فتذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما
امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما على الاخر في جملة فقد يتاتى الاخبار
عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما يشترط كما بين اذا قلت ضرب
زيد وعمرو فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الا
عن كل واحد فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار
عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وفي الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما
زيد وعمرو وكذا في المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمرا فتقول في الاخبار عن زيد
الذي ضربته وعمرا زيد وفي الاخبار عن عمرو الذي ضربت زيدا واياه عمرو وفي الاخبار
عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما يشترط يعني يراعى شرائط الا
من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا في اقامة الضمير كونه مرفوعا
ومنصوبا متصلا ومنفصلا مذكرا او مونثا فتقول في ضربت هندا وعمرا في

والمضاف م

الاخبار

الاخبار عن هند التي ضربت هي وعمرو هند فينبغي ايضا انه يجوز الضمير
المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا مما اشار اليه في قوله مع رعاية ما
يشترط واما في جملتين معطوف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا
يتاتى اي الاخبار عن واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالد فانهما
جملتان عطف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين
المذكورتين وقوله واما في جملتين اي واما الاسمان في الجملتين واما لم
يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو الموصول عن العائد اليه
في الجملة الاولى او في الثانية المعطوفة التي حكمها حكم المعطوف عليها فلو
اخبرت عن زيد قلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف عليه فكأنك
قلت الذي اكرم خالد ولا عائد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن خالد
يلزم خلو الجملة الاولى الواقعة صلة عن عائد منها الى الموصول وهو ظاهر
هذا اذا لم يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى
العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه فيصح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول
عن العائد اليه وكذا لو قلت زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود الملابسة
بين الجملتين بغير العطف واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل
معه كالموصوف ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذكر
اي بدون ان يكون البدل معه بعوض البدل الى المضمر ولعل الظاهر انه لا
منع من الابدال من المضمر بخلاف الوصف بين اختلف في الاخبار عن المبدل
وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت جاء
زيد اخوك فعلى الاول لا يجوز عن زيد وحده بدون بدله وذكر في مبنيه
القياس على الموصوف اي انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
وكذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة و
الظاهر عند المصنف جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر الفرق
وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه يلزم منه كون
المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المبدل مضمرا فافترقا وقوله بغير

واما المبدل

البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى المظهر
فلما اخرناه عن المبدل فقط صرفنا البدل الذى كان متوجها الى المظهر وجهنا
الى المضمر وهو معنى قوله لامتنع من الابدال من المضمر ومعنى قوله الا والبدل
معه انه لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اى بدون البدل واما البدل فان

واما البدل

اردت الاخبار عنه فى نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا برجل به اخوك
واستقبحه المازنى لانك جئت بالبدل الذى لا يتم الكلام الا به فجعلته بعد
ما قدرت كلاما مستقلا تقديرا فاسدا يعنى اذا اردت الاخبار عن البدل فقط فى
نحو قولك مررت برجل اخيك قلت فى الاخبار عن اخيك بالذى الذى مررت
برجل به اخوك وباللام قلت المار انا برجل به اخوك واما ابراز الضمير لان
الصفة وهى المار جرت على اللام التى هى عبارة عن الاخ والمار للمتكلم
فى المعنى فقد جرت على غير من هى له فوجب ابراز الضمير فيه واما لم نذكر المضمر
فى الاخبار الا باللام لانه كان اشكل من حيث احتياج الى ابراز الضمير
بخلاف الذى فانه لا اشكال فى لفظ لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه
استقباح المازنى ان حق البدل ان يستقل الكلام معه وههنا لو قلت المار
انا برجل قبل ذكر البدل لم يتم اذ لا عائد من الصلة الى الموصول وهو
اللام او الذى فقد قدرت كلاما مستقلا تقديرا فاسدا لخلوه عن العائد ثم
جئت بالبدل الذى حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل وجه تصحيحه انا
البدل هو المنسوب اليه فى المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل فى حكم الطرح
فكان التقدير المار انا به اخوك وهو مستقيم لوجود العائد من البدل الذى
هو المنسوب اليه فى المعنى الى الموصول فلذلك قالوا فى الالتزام لو كان
المبدل فى حكم الطرح لم يجز زيد رايت غلامه رجلا صالحا لان المبدل لو طرح
لكان التقدير زيد رايت رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدا فهذه
المسئلة على عكس ذلك اذ وجد الضمير فى البدل دون المبدل فلو كان المبدل
فى حكم الطرح لصح وفى ذلك المثال كان الضمير فى المبدل دون البدل فلو طرح
المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير جوزوه وان

لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا يعنى قوله المار انا برجل به اخوك نظرا الى ان
الضمير فى البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز زيد ضربت اخاك اباه اذ
المبدل ايضا فى حكم الطرح فكانه قال زيد ضربته وقد يوجد فى بعض النسخ هكذا
لانك جئت بالبدل الذى لا يتم الكلام الا به على منا شبهه للجواز لا للاستقباح
فافهم فى انا تعليل الاستقباح حشو ولفظ التعليق مشعر بان الصحيح هو
النسخة الاول ولا تعرض فيه لنسخة اخرى اصلا فينبغى ان لا يكتب فى النسخ و

فجعلته بعد ما قدرت
وهذا الكلام غلط من
ناسخ لان كون البدل
بحيث لا يتم الكلام
الا به م م

الاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا فاذا قلت كنت
قائما واخبرت عن الخبر قلت الذى كنت اياه او كنته قائم لان خبر كان فى المعنى حكمه
حكم خبر المبتدا ولا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا نحو زيد قائم لانه جاز فى الاخبار
عن الخبر ان يقول الذى زيد هو قائم فجاز ايضا ههنا وقد اباه بعضهم وقالوا
من كان زيد قائما كان زيد من امره كذا وكذا وكان الخبر جملة من حيث المعنى
وكما لا يخبر عن قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما وضع موضعه واليه اشار المصنف
فى المقتضب ثم قال هو قول فاسد مردود واجاب بان معنى خبر المبتدا و
كان معقول ظننت كذا معناه مع صحة الاخبار عنه والتحقيق انا لا نسلم ان
الخبر المفرد متعدد بجملة بل لو كان جملة قدرناه بمفرد لان الاصل الافراد فرد
المفرد الى الجملة من غير ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذى
تنازع فيه فعلان معطوفا احدهما على الاخر فى الفاعلية والمفعولية فان كان
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فاما يتاتى اى الاخبار باخبار المفعول

واذا اردت الاخبار عن
الاسم

وان حذف حذف للطول لا على ما حذف فى الاصل والا اى وان لم يحذف
للطول بل على ما حذف فى الاصل يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول
يعنى اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما ان يكون الاخبار عن الاسم
المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان يكون المتنازع فيه فاعلا
لاحدهما والمفعول محذوف او مفعولا لاحدهما والفاعل مضمرا الاول و
هو ان يكون فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فاما يتاتى الاخبار فيه
المفعول نحو ضربت وضربنى زيدا وضربنى وضربت زيد فلو اخبرت عن المتنازع

ضار

فيه وهو زيد قلت في الاول الذي ضربته وضربني زيد ولا بد من اضمار المفعول
ليرجع الى الموصول فان حذف كان حذفه لطول الصلة كما يحذف العائد
المفعول من صلة الموصول لطولها ولا يكون حذفه كما حذف في الاصل
كان لكونه فضلة ومستغنى عنه ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه
فليس حذفه على ما حذف في الاصل بل لطول الصلة نحو اهذا الذي بعث
الله ابي بعثه وانما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر وحذف على ما حذف
في الاصل يلزم اخلاء الصلة عن العائد الى الموصول وقوله والمفعول
محذوف يشمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار
قبل الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان كان
الاولى اضماره نحو ضربني وضربت زيدا فان الاولى ضربته بالاضمار لانه عائد
الى زيد المتقدم معنى ورأى المازني ان يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوفا
احداهما على الاخرى محذوف المفعول كما في الاصل بتقرير كلام المازني ان
الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه فيجعل الكلام بعد الاخبار
ايضا على جملتين لئلا يتغير الاصل فاذا قلت ضربت وضربني زيد واخبرت
عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني هو زيد فالكلام على هذا جملة
واحدة واذا اخبرت باللام قلت على رأي المازني الضارب انا والضا
ربي زيد على ان الضارب مبتدأ وانا خبره والضاربي مبتدأ وزيد خبره والجملة
الثانية معطوفة على الجملة الاولى والضارب في الجملة الاولى فاعله
مستتر فيه يعود الى الالف واللام والالف واللام والصفة للمتكلم لا
لزيد فضمير المفعول حينئذ مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير
في ضارب لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول كحذفه في الاصل قبل الاخبار
للاستغناء عنه في الصورتين ولكن هذا عندي اذا اعمل الاول والا
يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه يعني ما ذكره المازني حسن اذا اعمل
الثاني وهو الرافع في نحو ضربت وضربني زيد اما اذا اعمل الاول وهو
الرافع في نحو ضربني وضربت زيدا فلو اخبر عن زيد باللام على رأي المازني

قيل الضاربي والضارب انا زيد فالضاربي مبتدأ وزيد خبره والضارب
مبتدأ وانا خبره والجملة الثانية وهو الضارب انا معطوفة على الضاربي
زيد فيلزم عطف على الاول قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور آخرا وهو
هو زيد فالمفعول في الثاني ايضا محذوف كما في الاصل لانه غير عائد الى
الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب ولذلك اخبر
عنه بانا لان الالف واللام والصفة للمتكلم ولهذا كان زيد خبر الضا ربي
اذ لا يصلح انا ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة عن المتكلم فخبره انا لا
زيد وانما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير اعمال الاول دون اعمال
الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل الضاربي فزيد يتعين ان يكون خبره
لان اللام والصفة عبارتان عن زيد وقولك الضارب انا اللام و
الصفة فيه عبارتان عن المتكلم فيتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون
المذكور آخرا خبر الاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربني زيد فانه اذا
قيل الضارب انا فاللام والصفة للمتكلم فيتعين ان يكون انا خبره وزيد
يتعين ان يكون خبر الثاني فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعدة
الاخبار ان تصدر الكلام بالموصول وتؤخر الذي اخبر عنه آخرا ليكون
خبر الذي كل المصدر وقول المازني على تقدير اعمال الثاني يخرج المسألة عن
قاعدة الاخبار لانه تصدر الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا المخبر
عنه وهو زيد ويجعل زيد خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في
صدر الجملة الاولى قلت الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وصدرناها
باللام واوقعنا المخبر عنه خبرا عنه فاوقعنا ما هو المخبر عنه خبرا لما صدرناه
فان قلت كان حق الكلام حينئذ ان لا تصدر الجملة الاولى بالموصول لانه
خارج عن جملة الاخبار وحينئذ فلم صدر بالموصول قلت لو لم يصدر و
قيل في الاخبار ضربت والضاربي زيد لكان عطفا للجملة الاسمية على
الجملة الفعلية فصدره بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفا عليها جملة
اسمية رعاية للمناسبة وهذا كله تكلف من المازني لان حق الاخبار

باللام في نحو ضربت وضربني زيدا اذا اخبرت عن زيد ان يقال الضارب انا و
الضاربي زيد واما ابرز الضمير المستتر في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت
على اللام وهو لزيد فقد جرت على غير من هي له فوجب ابراز الضمير ليكون
فاعلا للصفة وحذف الراجع للطول لا للاستغناء عنه والضاربي عطف
على الضارب واخبر عنهما بخبر واحد وهو زيد كما لو قلت القائم والقاعد
زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين لمناسبة الاصل لا طائل
تحته لان الاصل كان جملتين اما اذا ادخل الموصول صارا في حكم الصلة
والصلة والموصول في حكم مفرد فدخول الموصول صيره في تقدير المفرد فلا
يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول جملة كونه مصدرا بالموصول ايضا
جملة فحينئذ لا حاجة الى تقدير الخبر في الاول او في الثاني اذا اعمل الاول
وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد في الحذف مثل ضربت و
ضربني زيدا اذا اخبرت عن التاء في ضربت قلت الضارب والضاربه زيدا
انا فحينئذ حذف المفعول من الاول وهو الضارب فلا فساد فيه و
لا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول لانه حينئذ مستغنى عنه كما
في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي وان كان المتنازع فيه معمولا
اي لاحد الفعلين والفاعل مضمرا اي في الفعل الاخر فالاخبار على طريقه
اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت
وضربني زيدا فمن الاول اذا اخبرت عن زيد بالذي ضربني وضربته زيد
فلا حذف في الكلام والاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت في ضربت
وضربني زيدا اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني زيد فلا
حذف ايضا ولا فساد واما باللام فمن الاول قلت الضاربي والضا
انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف لان
الضمير الموصول في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول
الاول والمذكور في الضاربه مفعولا للموصول الثاني وكذا في الصورة
الثانية ضمير الموصول الاول هو المفعول في الضاربه المذكور لفظا

وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد الى الموصول في
الصورتين اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد ولان توهم الفساد
كان من الحذف فاذا لم يحذف فلا توهم فسادا اصلا ولا حاجة الى ما تكلفه
المازني وان كان لا تفرق بين الاخبار فيما اذا كان معمولا لاحدهما و
الفاعل مضمر مستتر على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعلهما جملتين اسميتين وابراز الضمير
وجعله خبرا كما تكلفه المازني فانه لا فرق بين الصورتين في جعلهما جملتين
اسميتين معطوفا احداهما على الاخرى ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل
الكلام جملتين اسميتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني زيد
اذ قال في الاخبار عن زيد الضارب انا والضاربي زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام الذي هو لزيد فقد جرى على من هو له
فلا حاجة الى ابراز الضمير ليكون في صورة جملة اسمية كما اذا قيل الضاربي
هو وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة
الاخبار وبين اصل الذي كان على جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس لكونه
جاريا على غير من هو له حتى يحصل هذا التوهم اذا ابرز الضمير في قوله ضربت وضربني
زيد وقال الضارب انا مع ان الضارب واللام كلاهما للمتكلم اذ لو كان
للغائب لما صح الاخبار عنه بقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون جملة فالمازني
انما قدر هذا الضمير ليجعلهما جملتين اسميتين معطوفا احداهما على الاخرى
فحينئذ لا يفرق بين ما جرى على من هو له وما جرى على غير من هو له لكن في
جعلهما جملتين اسميتين وعلى هذا اجري حكم الاخبار اذا كان المتنازع فيه
الفاعلية وحده نحو ضربني واكرمني زيد فانك تقول في الاخبار عنه بالذي
الذي ضربني واكرمني هو زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا قلت
في الاخبار عنه الذي ضربت واكرمته وجاز حذف العائد للطول او كان
الفعل مما يتعدى الى مفعولين فصاعدا وقد سهل عليك طريقه اذا وقفت
على شرائط الاخبار وضوابطه فقلت فيما يتعدى الى مفعولين من التنازع
كسوت وكساني زيد جبة على اعمال الثاني واخبرت عن زيد الذي كسوت

وكسانى جبة زيد وفى الاخبار عن الجبة التى كسوت وكسانيها زيد جبة و
كذا فيما يتعدى الى ثلاثة نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما قلت فى الاخبار
عن عمرو الذى اعلمت واعلمنيه زيد قائما عمرو وفى الاخبار عن قائما الذى
اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قائم وقس تراكيب الشرط ولم يصعب عليك استخراج
الصور ولا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود ومنها اى
ومن انواع المرفوع الخبر فى باب ان اى ان واخواته كما سيأتى كلها فى
العوامل ان شاء الله تعالى وحكمه حكم خبر المبتدا لان اسمه وخبره فى المعنى
مبتدا وخبر الا فى تقديمه اذا لم يكن ظرفا نحو ان زيدا قائم ولا تقول ان قائم
زيدا ولكن ان فى الدار زيدا يعنى ان خبر المبتدا جاز تقديمه على المبتدا مطلقا
ظرفا او لم يكن بخلاف ان فانه يتقدم خبره لو غير الظرف على اسمه لانه حرف و
عمله ضعيف ولا عمله لمشابهة الفعل على ما سيأتى والفعل له عملان اصلى
وفرعى فالاصلى ما يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعى بعكس ذلك ولما كان
ان فرعا اعطى العمل الفرعى للفعل فقدم منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر و
لكان مشابها للفعل فى عمله الاصلى وهو خلاف القياس لان القياس ان
ينحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه العلة توجب ان لا يتقدم الظرف ايضا
لكن جوز لوجهين احدهما ان لا يظهر الرفع فى الظرف بخلاف غير الظرف فانه
يظهر تقدم المرفوع على المنصوب والظرف ليس كذلك نحو ان فى الدار زيدا
والثانى ان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع فى غيرها ولذلك تفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظروف دون غيره وتقام مقام المفعول به ضرورة نحو
اليوم سرته ويصح بتقديم الظرف كون المبتدا نكرة نحو فى الدار رجل بخلاف
غيره اذ لا يجوز مطلق رجل ونظائر ذلك ويحذف اى الخبر فى باب ان فى
نحو ان محلا وان مرتحلا وتتمته وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا
محلا فى الدنيا ومرتحلا فيها الى الاخرة ونحو اى وفى نحو اشبه شيخ شيخا لو ان اشيما
اى لو ان فيه اشيما لحذف الخبر هذا مثل والشيخ اسم مكان والاشيم
تصغير اشيم جمع شيمة قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا
كيانه

ومنها الخبر باب ان

ج

فقال الشيخ فذهب لم تعش ابدا وقد كان لقمان قد حسد لقيما واراد هلاكه
فاحتفر خندقا وقطع كل ما هناك من الشجرة ثم ملأ بها الخندق فاوقد
عليه ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب الشجرة فعند ذلك قال
ذلك يضرب في الشيئين يتشابهان في شيء ويفترقان في شيء قال الزمخشري
اي اشبه هذا المكان الذي رجعت اليه المكان الذي غدوت عنه لولا ان
الشجرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن ونحو يا ليت ايام الصبا رواجعا
عند اصحابنا يعني الخبر محذوف فالتقدير يا ليت ايام الصبا لنا اي كائنة لنا
في حال كونها رواجع فرواجع نصبت على الحال من الضمير المستقر في الظرف
خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي ان رواجع خبر كانت
مقدرة اي كانت رواجع وكان مع خبره مرفوع المحل خبر ليت ومذهب الفراء
ان ليت تنصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يؤدي الى حصول
الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ولا يوجد ذلك في اللغة ولانها لو عملت لكون
معناها معنى التمني لوجب ان تنصب مطلقا لا ان تنصب في صورة دون
صورة فكان ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قائم ومذهب الكسائي وان كان
غير بعيد لان حذف كان معهود الا ان حذف الخبر اكثر فهو راجح من حذف كان
ونحو ان وغيرها نحو لعل ذا آل على ما حكي ان قريشيا جاء الى عمر بن عبد العزيز
ثم توسل اليه بقرابته له منه فقال ان ذا آل اي ان ذلك مصدق ثم ذكر حاجته
فقال لعل ذاك اي لعل مطلوبك حاصل بحذف الخبر بقرينة الحال والتزم
اي حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا ه اي ليت علمي متعلق
ما يجاب به هذا القول كقولك في علمت من ابوك علمت ما يجاب به هذا
الاستفهام ومن استفهامية وانما التزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام
وهو الجملة الاستفهامية المذكورة بعد ليت شعري مقام الخبر مثل لولا
زيد لكان كذا في حذف الخبر وسد الجواب مسده وانما ذكر المصنف بعد
قوله ليت شعري قوله هل كان كذا ولم ينبه على انه التزم الحذف في
ليت شعري كما قال صاحب المفصل اذ قال وقد التزم حذفه في نحو قولهم

ليت شعري لانه لا تقع عليه في استعمال العرب بل يجيء اليه استفهام
نحو ليت شعري اي الرجلين عندك او ازيد عندك ام عمرو والتزم الحذف
حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده ومنها اي ومن انواع المرفوع
خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف انما
مثل بالمضاف ليتعين كون ظريف خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل ظريف لم
يتعين للخبرية بل جاز ان يكون صفة مرفوعة حملا على محل لا رجل وحكمه
حكم خبر ان لان لا نقيضة ان فحمل عليها في الحكم لان العرب تحمل النقيض على
النقيض فان قلت حق النقيض ان يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف
حمل عليه قلت لان النقيض طرفان طرف للثبوت وطرف للنفي فحمل احدهما
على الآخر لاشتراكهما في كونهما طرفان فهو في الحقيقة حمل النظير على النظير
لا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ عبد القاهر رحمه الله عليه الا
في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم
خبر لا وان كان ظرفا على اسم فلا يجوز لا في الدار غلام رجل وجاز ان
في الدار غلام رجل والفرق ان ان لفظ مشابه للفظ الماضي في كونه
ثلاثيا مفتوح الآخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي اتصال نون الوقاية
وغير ذلك وكان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان وفرع عليه والحط
رتبته عن رتبة ما هو اصله وهو ان ويحذف اي الخبر نحو لا باس اي
لا باس عليك ومنه كلمة الشهادة اي وما حذف فيه الخبر نحو لا اله الا
الله فان ما بعد الا مستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير
خبر اي لا اله في الوجود ولا يثبت اي الخبر في تميم اصلا اي بنو تميم لا يثبتون
الخبر اصلا ويقولون لا اهل ولا مال ويحتمل وجهين احدهما انه لا يثبت لفظا وهو في المعنى مراد والثاني ان لا تقدر الخبر اصلا لا
لفظا ولا تقديرا ومعناه انتفى الاهل فلا يحتاج الى تقدير خبر ومنها
اسم ما ولا بمعنى ليس نحو ما زيد او ما رجل خبرا منك ولا رجل افضل منك
ولا يجوز لا زيد منطلقا لنقصان مشابهتها اي مشابهة لا لليس فان
مشابهة ما اقوى لانه لنفي الحال بخلاف لا فانه للنفي المطلق ويصدقه

ومنها خبر لا التي لنفي الجنس

ومنها اسم ما ولا بمعنى ليس

الاستقراء ، ويقع منفصلا بعد ما لا غير يعني وقد يكون اسم ما مضمرا منفصلا
نحو ما انت او ما هو او ما انا قائما وهذا ايضا من ثمرات نقصان
مشابهة لا لليس فانه اذا لم يدخل المعارف لم يدخل المضمر الذي هو
اعرف المعارف ايضا ولذلك امتنع الزمخشري وغيره على الاول و
لا يجوز الفصل بينه اي بين اسم ما ولا وبين عامله وهو ما ولا لا تقول
ما طعامك زيد آكل كما لا يجوز في سائر المواضع الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي نحو كانت زيدا الحمى تأخذ على ان يكون الحمى اسم كانت
لان زيد معمول تأخذ فهو اجنبي عن العامل والمعمول وهو جائز هذا
اذا جعلت الحمى اسم كانت اما اذا جعل كانت للشأن والقصة والحمى
مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ فهو جائز اذ ليس فيه فصل بين
العامل والمعمول باجنبي لان كان غير عامل في الحمى على انه اسمه و
كذلك ضربت وذهبت عمرا زيد لا يجوز ايضا لان قولك وذهبت وقع فصلا
بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول
باجنبي ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة نحو خرج والله زيد ونحوه فان القائل
ان يقول ايضا ان واو القسم منزلة الباء وهو يتعلق بفعل وهو اقسم
بالله وهو جملة مستقلة فلا ينبغي ان يجوز الفصل بها بين خرج وفاعله
وهو زيد فاجاب بان معناه ان الجملة القسمية تذكر تأكيد الجملة فهي
في الحقيقة غير اجنبية عنها فلذلك يجوز الفصل بها دون غيرها وقوله نحو
يؤيد به ما بينا كله في كونه للتأكيد نحو خرج لا شك زيد وخرج يقينا زيد
وكذلك في التأكيد اللفظي نحو خرج خرج زيد فانه وان كان فصلا لكنه جوز
لكونه غير اجنبي بل للتأكيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بخبر
بنفسه وقوع الاسم موقعه اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد
يضرب مثال للمجرد او سيضرب مثال لكونه مع حرف غير عامل فان يضرب
وان لم يقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل
مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله لا يكون عاملا عما اذا كان

مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان لان مبدأ
الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يضرب في يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ
لا يجوز ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على الاستفهام ونفي و
غيرهما فاجاب بان مبدأ الكلام من حيث انه كلام لا يتعين ان يكون فعلا
دون اسم بل جاز ان يكون ابتداء الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع
موقع الاسم على الاطلاق اي موقعا كان يصح ان يوقع فيه اسم من الاسماء
وان لم يقع خصوص اسم ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل
الى لفظ الفعل لزوما لغرض وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله
وما كدت آيبا هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان خبر كاد يلزم
ان يكون فعلا لغرض وهو ان كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل يجيء
خبره ان يكون فعلا مضارعا فلا يكون خبره اسما فكان ينبغي ان لا يرتفع
الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع
خبر الكاد فاجاب بان الاصل في خبر كاد ان يكون اسما كما في خبر كان و
نظائره فلذلك استعمل ذلك الاصل المرفوض في قوله وما كدت آيبا فالفعل
واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واصل البيت فأبت الى فهم
وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر واما قال فيمن روى
لانه قد روي ولم اك آيبا وحينئذ لا استشهاد فيه المنصوب هو من
النوع الاسم ايضا انواع لما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع
في المنصوب وهو ايضا نوعان اسم وفعل وذكر الاسم اولا لانه
اصل في الاعراب وقسم الى انواع منها المفعول المطلق وهو ما يدل لبيانه
مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا وهذا الحد مطلقة يتناول جميع
المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا او غير جار نحو الضرب
قبيح وفيه نظر لان المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع انه غير
منصوب فلو كان النصب جزءا من حقيقته لم يصح اقامته مقام الفاعل

المنصوب هو من النوع الاسم ايضا انواع

لاستلزامه الرفع الذي هو مناف لحقيقته فكان الاولى ان لا يجعل
النصب فيه حقيقة والذي ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر لا النوع
منه خاصة وهو المفعول المطلق الذي من شانه ان يكون اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه ويستثنى منها لانه لا يتعين للنوع وعدد واما
لتوكيد الفعل بحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع والمرة ويسمى موقتا
اي معينا نوع تعيين بحسب النوع او العدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم
لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم لبيان المرة والاول وهو الذي يذكر
لتوكيد الفعل لا يتقدم عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يتوخر عن
المؤكد هذا وجه مناسب لتقريره والكلام في الاستعمال انه هل جاء
مقدما على عامله ام لا ولا يثنى ولا يجمع بخلاف الاخيرين وهما للنوع و
المرة واما لم يثن ولم يجمع لانه للجنس المطلق وليس له مثل نحو الذي
ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع آخر فيثنى او
انواع فيجمع وبخلاف المرة فانه يجوز انضمام المرة الاخرى اليها وقد يعبر
بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملاقيا له في اشتقاقه
كانبت نباتا او غير ملاق له فيه كقعدت جلوسا او غير مصدر كقوله
ثلاث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب و
لا منافاة بين قوله غير مصدره وبين قوله مصدرا الا المراد بقوله
غير مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا بين المركب فانتفاؤه
اما بانتفاء اصل مصدريته كسوطا واما ببقاء المصدرية وانتفاء
كونه لذلك الفعل نحو نباتا فانه مصدر لكنه يصدق عليه انه ليس مصدرا
للفعل المذكور وهو ايضا فيه تقسيم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور
الى المصدر والى غير المصدر ومثل غير المصدر بقوله ثلاث ضربات
لان لفظ الثلاث غير مصدر لكنه مضاف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية
من المضاف اليه فكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا انواعا جمع
نوع وهو ليس بمصدر ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو قوله من

الضرب

من الضرب فاكتسى حكم المصدرية من صفته وكان المعنى ضربته ضربا شديدا وضربا
ضعيفا وضربا مرجا الى غير ذلك وكذا اشد ضرب لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل
التفضيل واضيف الى مصدر فاكتسى حكم المصدرية من المضاف اليه او من الموصوف
المقدر في المعنى لان التقدير ضربته ضربا هو اشد ضرب وكذا هذا الضرب لفظ هذا
اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فاكتسى حكم المصدرية منه واما سوطا
فان اريد به الآلة التي يضرب بها فانما اجري حكم المصدرية عليه لان الاصل
ضربا بسوط ثم ضرب سوط ثم ضرب سوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف
وان اريد به المصدر من ساطه يسوطه سوطا اي ضربه بسوط فلا يكون من هذا
القسم لانه حينئذ يكون مصدرا حقيقة والباقي واضح وجاز ذلك اي ان
يقرن بالفعل فيما هو اعم منه اي اعم مما يدل عليه لفظ الفعل كقوله تعادى
شيئا والازيبين كانما يتغلبه ورد من الموم فردم اي عاديت عداء والعداء
الموالاة بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الآخر فلفظ شيئا قرن
بالفعل وهو عاديت مع ان مفهومه اعم من العداء وغيره والازيبين ثوب الخلق
والموم البرسام يقال منه موم الرجل فهو مموم المردم من اردمت الحمى اذا
دامت ومنه ورد مردم وسحاب مردم اي هذا الصائد يقول عاديت عداء الى
صدت احد الصيدين على اثر الآخر وكنت على خوف من ان يخطي رميي وسهمي
ولا يصيب الصيد كمثل مموم او من به علة البرسام فهو في تعد منتفض كمن
به ورد دائم من البرسام والمرض المقلق المزعج المقلب هو لصاحبه كثير
نسب الازعاج والتقليب الى الثوب الخلق الذي لبسه حال الصيد اي
يقلب الورد الدائم من المرض ثوبي الخلق الذي كنت فيه واراد به تقلقي
وتقلبي على وجه الكناية ومنه اي مما هو اعم من المصدر قولهم ما اغفله عنك
شيئا اي المعنى انظر او تفكر شيئا لكنه حذف لكثرة نقل في التعليق عن ابي
سعيد انه قال ما فسره من مضى الى ان مات المبرد وفسره الزجاج فقال
معناه على كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس بغافل عني فقال المجيب
بلى ما اغفله عنك واراد ان يبعثه على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شيئا

فعلى هذا المعنى قوله ما اغفله عنك كلام وقوله شيئا ابتداء كلام آخر

فانك توف صحة ما اقول لك كما يقول انظر قليلا وفكر لمستا اى تفكر قليلا حكاه
نقله فى التعليق واعلم على هذا التقدير بالغين المعجمة والقاف وكذا ذكره ابن
فى شرح كتاب سيبويه بعد النسخ المعتبرة ودلالة الكلام وهو مخالف للصحاح
اذ قال فى فصل العين المهملة مع اللام فى عل قولهم ما اعلم عنك شيئا اى
دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه فى باب الابتدا وتقرير بنائه
على الابتدا كانه قال ما اعلم شيئا مما نقول فدع عنك الشك ويستدل بها على
صحة الاخبار فى كلامهم للاختصار وقال الاخفش انا منذ خلعت اسال
عن هذا وقد يحذف اى المصدر ويقام وصفه مقامه نحو لبثت طويلا اى قياما
طويلا وضربت شديدا اى ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا فى حده
صح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصا بضم القاف والفاء وهى
قعدة المحتبى بيديه دون الثوب ومشى الجمزى الوضعة بكسر العين وفتح الراء
اذا مشى مشية فى شق فيها نشاط وفى نصبها اختلاف قال سيبويه ان
الناصب له الفعل العام لانه نوع منه وقال المبرد وابن السراج انها صفات
لمصادر محذوفة اى قعدت القعدة القرفصا ومشى المشية الوضعة و
نحو ذلك رجع القهقرى اى الرجعة القهقرى ومن كون الموصوف ماخوذا فى
حده ان القرفصاء موضوع لقعود خاص فالقعود ماخوذ فى حده ومعناه
وكذا الوضعة مشية خاصة فالمشى ماخوذ فى حده بخلاف ضربته انواعا من الضرب
فان الضرب غير ماخوذ فى حد النوع فقد يكون ضربا وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب
عرف من خارج وهو صفته نحو من الضرب ونظايره وقد يكون اى المصدر
ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف انفه اى مات ولم يقتل واصله ان
موت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من انفه وفمه وينتصب اى
المصدر باضمار فعل اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم باضمار قدمت ومواعيد
عرقوب وجاءني استارا ركسول وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب
اخاه بيترب انتصب مواعيد بوعدت اى وعدت وعدا مثل مواعيد
عرقوب وانتصب اخاه بوعد بدلالة مواعيد عليه وعرقوب اسم رجل

من العماليق ضربت به العرب المثل فى الخلف وذلك انه اتاه اخ له فسأله
شيئا فقال اذا اطلع نخلى فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى
فلما ازهى قال حتى اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا
اخذه من الليل ولم يعط ويترب بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وفتح
الراء اسم موضع قريب باليمامة ويروى بالثاء المثلثة وهى اسم مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم والاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة
وقوله جزيتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب سنمار اسم
رجل رومى بنى الخورنق لنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه
فخر ميتا كيلا يبنى مثله يضرب به العرب المثل او غير مستعمل عطف على قوله مستعمل
اى غير مستعمل اظهار فعله سماعا اى ينتصب المصدر باضمار فعله وانتصابه
اما سماعى ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وعقرا وخدعا وعيا وبوسا و
خيبة ويقال عقرا لفلان وبوسا له وخيبة له بالابتداء ولم يسمع سقى لك ورعى
ومنه حمدا وشكرا الا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك لا كيدا اى ولا اكاد ان
افعله ولا ثمّا اى لا اهم بفعلها وانما فصلها عما قبلها لان ما قبله كان فى
الدعاء وهذا فى الخبر ومنه جاءنى زيد وعمرو ايضا ومنه فضلا فى نحو قوله وو
جشمته لسنا نرى من يصدقنا عن التكلم فضلا ان نرى من يصدقنا ايضا
مصدر راض يئيض اى عاد وفضلا ايضا مصدر اى فضل انتفاء ان نرى
انسانا يصدقنا عن التكلم فضلا عن رؤيتنا انسانا لعبيد الثامن مصدر
فضل من الشئ كذا اذا بقى منه بقية كقولك انفقت اكثر دراهمك والذى فضل
منها ثلاثة فما بقى منها اقل مما انفقت كذلك انتفاء رؤية صدقنا عن التكلم اقل
من انتفاء رؤيتنا من يصدقنا اى لا نصدقنا فكيف نصدقا وكان صدقنا للتكلم
وصدقنا ممكن قليل وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل وكذا قولهم
هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين اى انتفاء افادته لليقين قطعى و
انتفاء افادته للظن مظنون فالانتفاء الاول اكثر لانه لا يقع البتة والانتفاء
الثانى اقل لانه قد يوجد لانه غير قطعى الانتفاء ونحوه لا ينظر زيدا الى النبى فضلا

عن اعطاء الدراهم اي انفتاح النظر اليه اقل من انتفاء اعطاء الدراهم لان
ذلك كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويلك وويحك وويسك وويبك فصل بينهما
عما قبلها لكونها ليس لها افعال من الفاظها بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء
بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب وما يحكى من قول لبيد فما وال ولا واح
وآسى ابو هند فسنا ذ لا يثنى عليه ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك والهاء
في فاها للارض وفم الارض هو التراب لانها تشرب الماء فهو نحو تربا لك
وقيل الفم كناية عن الداهية ومعناه الخيبة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر
وتمة لعزة من اعراضنا ما استحلت نفصله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر
يقال طعام هنئ ومرئ ثم استعمل مصدرا بمعنى الهنأة نحو عائذا بك اي اعوذ
عياذا بك واقائما وقد قعد الناس اي اتقوم قياما فلفظه لفظ الصفة و
معناه المصدر وقياسا عطف على قوله سماعا اي ويجب انتصاب المصدر
باضمار فعله قياسا يعني له ضابط وذلك فيما اذا وقع مثبتا بعد نفي
او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا او انما انت خلاف
الضبع الراكب اي حذف فعله لزوما اذا وجد هذا الضابط قوله مثبتا
احتراز عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي احتراز عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد
سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما انت سيرا و داخلا على اسم احتراز عما
دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا شديدا لا يكون خبرا عنه احتراز عن نحو ما
سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه معنى
ما انت الا سيرا ما انت الا تسير سيرا وقوله انما انت خلاف الضبع الراكب
اي ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع للراكب لان الضبع اذا
رأت راكبا خالفته واخذت في ناحية هربا منه والذئب يعارض الراكب
مضادة للضبع يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع عطف على
وقع قبله اي او فيما اذا وقع مكررا بعده اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو زيد ضربا ضربا بخلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان المصدر و
ان وقع مكررا لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اي له وفيما

ووقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء فمضمون الجملة المتقدمة هو
شد الوثاق وهذا الشد له اثر وتفصيل ذلك الاثر المن والفداء او
وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه اي بمعنى المصدر وصاحبه اي
صاحب ذلك الاسم نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتا
مشبها بصوت الحمار وقيل ينتصب بالمصدر المذكور اي فاذا هو يصوت
تصويتا مثل صوت حمار وانما ينتصب اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد
صفة ثابتة فلا ينتصب على المصدرية اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع
تأكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل لها غيره اي لا تحتمل الجملة
غير ذلك المصدر نحو له علي الف درهم عرفا اي اعترافا والاعتراف مؤكد
لمضمون الجملة السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره اي او المؤكد لغير مضمون
الجملة اذا كان له اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير المصدر نحو هذا زيد حقا
في النكرة او الحق في المعرفة فان قوله هذا زيد يحتمل ان يكون حقا وان لا
يكون حقا وقوله لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة للمؤكد اي المؤكد غير
فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف مضاف
اي لاجل دفع الغير فان قوله حقا دفع غير الحق وهو الباطل وان كان للصلة
فمعناه ان قوله حقا مؤكد لاحق مقدرا والحق غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر
ومعنى لان معنى الحق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد
غير مضمون الجملة فان قلت له علي الف درهم عرفا ايضا مؤكد اعتراف وهو غير
مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف
درهم او بغيره ولا تأكيد للنفس وللغير قد اتفقا حينئذ في هذا المعنى قلت مدلول
زيد قائم لا يلزمه كونه حقا ومدلول له علي الف درهم يلزمه كونه اعترافا وكان
ذلك تأكيد النفس وهذا للغير ولا افعله البتة او بتة اي قطعا مثل حقا لان
مضمون لا افعله قد يكون قطعا وقد لا يكون والثاني في الاول وهو التأكيد
للغير كلفظ حقا للتنكير اذ استعمال حقا لتأكيد الجملة على التنكير اكثر من استعمال

الموقرة وهو الحق وفي الثاني وهو لفظ البيك بالتنوين اكثر من استعمال
لبيك بالتنكير وقطع الهمزة من البيك معزل عن القياس لان الالف واللام
للتنوين نحو الكتاب والفرس كذا اى كثر قطع همزة مسموع او بقال لا اعلم
البيك بفتح الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو لبيك خلافا
ليونس فان اليا فيه عنده مثلها في لديك وعليك يعني المصدر اذا وقع مثنى
مضافا يلزم فيه حذف فعله لانه في المعنى كالمصدر المكرر فهو نحو لبا لبا فقام
احدهما مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة والمراد
به التكرير لا التثنية فقط كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فان المراد التكرير و
الدوام اى كرة بعد كرة وليس المراد رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان
اذا اقام به وحكى ابو الفتح ثلاثيا فلبيك تثنية لب وقال يونس ان الف لبا
انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل المضمر
انقلبت ياء نحو لديك وعليك وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى مسور
اى دعوت مسورا لما نابني من الحاجة فلبانى اى فاجابني ثم قال فلبي يدي
مسور اى اقيم في طاعة اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بيده ليس
الكون تحت تصرفه وحكى حجة عليه اى على يونس اذ اضافه الى المظهر وسعديك
من الاسعاد وهو الموافقة والاعانة اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد
فهو مصدر بحذف الزوائد وحنانيك اى حنانا بعد حنان والحنان الرحمة
ودواليك من المداولة وهي المناوبة قال اذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى ليس للبرد لابس ويروى حتى كلنا غير لابس ومعنى البيت ان عادة
العرب في الجاهلية ان يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان
على تخريبه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتاكيد المودة وقيل انهم يزعمون انه اذا
شق عند البضاع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما والابتهاج
وقيل انه في البيت في الموضع الحال اى متداولين اى الثوب ومثله وكذلك
هذاذيك بالذال المعجمة معناه السرعة في القراءة والضرب اى هذا بعد
هذ قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا وآخره مضى الى العاص الوروق والنخض

اسم رجل

والنخض اللحم المكتنز اى بعض الطعن والضرب في اللحم الى الوروق العاصية و
قبله نحرتهم بطعن فرض فرضا وتارة يشتكون قرضا اى بقطعهم ضربا هذا اللحم
هذا بعد هذ اى قطعا بعد قطع ويطعنهم طعنا وخضا يرد دما في اجوافهم
اى يصل الى اجوافهم والبيت للعجاج وحاصله اى حاصل ما حذف الفعل
فيه قياسا ويرجع الى السماع لان الضابط القياس على ما ذكرنا مستخرج
من الصور المسموعة عن العرب لولاه لما حصل لنا ضابطا فما حصل بعد
سماع تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياسي
لانا بعد معرفة الضابط نقيس الصور ما لم يسمع من مفرداته على ما سمعنا منها
منهم فكان وهو مالزم النصب اولى منصوب نحو منصب المصدر باضمار فعل
وهذا المصدر اما ان يكون متصرفا اى يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
كما سبق واما غير متصرف وهو ما لزم النصب نحو سبحان الله ومعاذ الله
وعمرك الله وقعدك الله فانها لم تجئ الا منصوبة بمعنى سبحان الله اسبح الله
تسبيحا اى انزهه تنزيها فهو مصدر سبح كغفر غفرانا قال الشاعر سبحان الله
وحوره تغلب كما سبح الحجيج وكبروا اهلالا وقيل انه اسم للمصدر وليس بمصدر
لان المشهور في فعل سبح بالتشديد ومصدره التسبيح فسبحان اسم للتسبيح و
معاذ الله اى اعوذ بالله معاذا وعمرك الله بفتح العين مصدر عمر بالتشديد
الميم قال سيبويه انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرك الله تعميرا فتضمن معنى
السؤال اى سالت الله عمرك فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه ثم
حذف زوائد التعمير فبقى عمرك الله فانتصب كما انتصب التعمير فالمصدر مضاف الى
الفاعل والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل المعنى
اسالك بعمرك اى بعمرك الله اى بتعميرك الله اى توصيفك الله بالبقاء و
قعدك الله من القعود الذي معناه الثبات والدوام او الحفظ والمصاحب
من قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اى حافظ وهو عند سيبويه مثل
عمرك واصله تقعيدك الله بحذف زوائده والمعنى اسالك بقعدك الله اى
بتقعيدك الله اى بتوصيفك الله بالثبات او الحفظ ومنه سلامك ربنا في كل

وقت ربنا ما تعتنك الاموم اى يشملك وتعمهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو من سبحانك وروى ما تعتيك من تعتبه اى حلو ذا عيب وفي بعض الحواشي ما تعتنك اى ما تعلق بك وروى بالتا المثلثة يقال ما تعلقني كذا اى ما لا ترا ومعنى ما تعتنك ما يليق بك الاموم البيت لامية بن ابى الصلت وبعده عباد كر يخطاؤن وانت رب بكفيك المنايا والحتوم والحم القضا وخطى بمعنى اخطا او معطوفا عليه اى على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه اى رزقه الا انه لا يلزم النصب لقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر اى سحابة ذات درر جمع درة وهي الصب البيت للنمر بن التولب وقبله تصابى وامسى علاه الكبر وامسى لجمرة حبل غرر جمرة اسم امراة واراد بتفاعل تصابى نفسه اى امسى حبلها اى وصلها وعهدها غرورا لا يوثق به وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من عايب منتظر فلو ان جمرة تدنو لي ولكن جمرة منه سفر لو للتمني تدنو اى تقرب منه ومنه سفر اى لكنها بعيدة منه سلام الاله البيت يدعو لجمرة بالسقي اى سلام الله ورزقه ورحمته لا زالت على جمرة وبعده غمام ينزل رزق العباد فاحيى البلاد وطاب الشجر اى ينزل الغمام لرزق العباد فريحانه مصدر متصرف ولكنه معطوف على غير متصرف وهو سبحان الله فحكم بحكم غير المتصرف في الانتصاب لفعل مضمر الا انه لا يلزم النصب كما جاء في البيت وفي المصدر الغير المتصرف يلزم ونحو اى المصدر يكون مضمرا متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به نحو الحيني القرب الذي ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق اى اظن الظن بالتوسع انه يجرى المصدر مجرى المفعول به بخلاف اظنه فانه لو اجرى مجرى المفعول به لكان احد مفعولي افعال القلوب مذكورا دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجي انشا الله تعالى ومنه المعلم والمعلم زيد عمرا خير الناس اباه انا اى الاعلام اصله اعلمت فالمعلم زيد عمرا خير الناس اباه فالتنازع في زيد عمرا خير الناس فاعل الثاني وقع زيد بالكناية عليه له وعمرا وخيرا انما المفعولين له وحذف المفعولات الثلاثة

للاول ثم اخر باللام عن الثاني اعلمت فصل المعلم والمعلم زيد عمرا خير الناس فالمعلم مبتدا والمعلم عطف عليه والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعله وعمرا هو المفعول الثاني وخير الناس هو الثالث واياه ضمير المصدر اى الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلاثة لا يجوز قطعا اذ ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به واناخر المبتدا وهو المعلم والمعلم وانا ضمير الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع وانا جعل الضمير في اعلمني غائبا في الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل صلة للام وجب ان يعود الى الضمير العايد الى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول فلذلك قال المعلم ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على الفعل ما اجتمع فيه ان يكون مصدرا وفعلا للمقدم عليه قوله علة الاقدام اشارة الى بحث نذكرهنا وهو ان المفعول له في نحو ضربته تاديبا مسبب عن الضرب فلا يكون سببا له لان الشي الواحد لا يكون سببا ومسببا لواحد فقد يكون سببا ومسببا باعتبارين وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة للاقدام عليه وسببا حاملا عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب فوجود التاديب مسبب وتصوره في الذهن هو سبب الاقدام فقد تغاير الجهتان وشرط في نصب المفعول له امورا ثلاثة مصدرا وفعلا للمقدم اى لشخص الذي اقدم على الفعل وقوله مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله ما اجتمع فيه للبيان للمفعول له اى هو الذي هو ما اجتمع فيه الامور الثلاثة وانما اشترطت الامور الثلاثة مع في نصبه اما كونه مصدرا فلان المفعول له علة الاقدام فلا يكون عينا بل لكون تصوره كل المعنى حاملا للشخص على الاقدام على الفعل فلذلك شرط كونه مصدرا فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين مع اللام مفعولا له نحو جئتك للسمن لانه ليست بمعنى وقد شرطت في الباعث كونه معنى وقد

ومنها المفعول له

ومقارنا للمقدم عليه

[illegible]

فجوابه ان مفعول له قلت هذا ايضا راجع الى المعنى اذ معنى جئت للسمن
لطلب السمن او لاخذه او لشراه ونحو ذلك فالباعث ليس هو العين بل
المعنى القائم به بشهادة قرينة الحال فصح كون الباعث معنى في جميع الصور
اما محققا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمتقدم ليكون باعثا على اقدامه وشرط
المقارنة لان الاصل ان تقارن العلة المعلول فهذه الامور شرط
النصب بمعنى انه لو انتفى واحد منها انتفى النصب لا كونه مفعولا له بل يتعين
فيه ذكر اللام حينئذ كما سيأتي سببا غائيا كان نحو قوله واغفر عوراء
الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية تقصد
قصده اى تقصد الغاية نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور و
الهول من تهول الهبور هذا تفصيل للعلة اى العلة قد تكون سببا غائيا
كالادخار للغفران اى اغفروا واغفر زلات الكريم لاجل ان اذخره و
اتخذه صديقا لي والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غائية للاعراض
عن شتم اللئيم اى اعرض عنه ليحصل لي المقصود وهو كرامة النفس وعزتها
وقد تكون العلة سببا باعثا وليس غاية مقصودة كما تقول قعدت عن الحرب
جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ
لا يطلب كونه جبانا بخلاف التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص فقوله
هو علة الاقدام يشمل هذين القسمين والبيت الاول يشتمل على المفعول
له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما واستدل به لان الجرمي لا يجوز
كونه معرفة وكذا البيت الثاني يشتمل على المفعول له نكرة وهو مخافة ومعرفة
وهو زعل والهول والبيت للعجاج والعاقر من الرمل الذي لا ينبت
شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على حولها والمحبور المسرور والتهول
ان تعظم الشيء في عينك والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والضمير
في يركب قيل للثور الوحشي وقيل لغيره وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات
وقد ذكرتها النابغة وهو الظليم الابيض اى يركب الرمل ويعلوه مخافة
من يقصده وزعلا اى نشاطا لا فلاته من صائد او غيره وقيل ان الهول عطف على

خلاص

كل اى ركب الهول والاصل فيه اللام لدلالته وضعا على التعليل فاذا
اجتمع فيه ما ذكرنا من الامور الثلاثة المذكورة قبل الزم الاصل فاذا
انتفى المصدرية تعين اللام نحو جئتك للسمن واللبن وكذا اذا انتفى
كونه فعلا للمتقدم نحو زرتك لمحبتك وكذا اذا انتفى المقارنة نحو زرتك
اليوم لمخاصمتي غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي فان انتفى
كونه فعلا للمتقدم ولم يحكم بكلا لان ان وان يحذف فيهما اللام قياسا مستمرا
ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا متأول هذا اشارة الى ايراد و
هو ان خوفا وطمعا ليسا فعلين لفاعل يرى وهو الله تعالى اذ لا يصح
عليه الخوف والطمع فكان ينبغي ان لا ينتصبا اجاب بانه متأول وتأويله
ان يريكم معناه يجعلكم رائين فالخوف والطمع علتان لرؤيتهم لا للارادة
فالخوف والطمع حينئذ فعلان للمتقدم على فعل الرؤية وهم المخاطبون كأنه
قال ترون البرق خوفا وطمعا وجاز ان يأول على حذف مضاف اى ارادة
خوف وطمع فيكون علة ليريكم لان ارادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمتقدم يعني
الارادة وهو الله تعالى فانه يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم والغالب
عليه اى على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك توهم الجرمي اشتراط
تنكيره فلم يجوز كونه معرفة وعند الزجاج انتصابه اى انتصاب المفعول له
على المصدر فقولك ضربته تأديبا معناه ضربته ضرب تأديب او ضربته
وادبته تأديبا وهي مزيفة لخلوه من العلية على تقديره مصدرا ويجوز
ان يتقدم اى المفعول له على عامله لانه فضلة كالمفعول به وان تعدد اي
ويجوز ان يكون متعددا وهذا انما اراد به انه يجوز كونه متعددا مع اللام كما تقول
التأديب ضربت زيدا فهو ظاهر الجواز وان اراد به انه ينتصب متعددا كما تقول
ضربته تأديبا اباه اى له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف
الجر عن الاسماء غير مطرد ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول فيه و
هو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في ومن في مما
للبيان ايضا كما في المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان

ضعيف

ومنها المفعول فيه

يكون ظرفا لانه مما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه بحيث يقع
فيه بتقدير في وههنا لا يقع فيه بتقدير في وهذا القيد مغن عن التقييد بفعل
مذكور كما ذكره غ‍م وهو ان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترز به
عن قولهم يوم الجمعة حسن فظهر الزمان كله مبهم وموقته يقبل ذلك اي النصب

مظهر الزمان

بتقدير في كالحين واليوم والشهر والسنة فالحين مثال للمبهم وما عداه للموقت
ومن ظهر المكان المبهم دون الموقت اي ويقبل المبهم من ظهر المكان بتقدير
في دون الموقت منه ويفسر الموقت بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل
في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران
والسقف والعرصة وهي داخلة في مسماها بحسب الوضع وكذا السوق و
المسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في

والمبهم

مسماه كالجهات الجسم الست والفرسخ والبريد وهو اثنا عشر ميلا ونحو
ذلك وانما كان مبهما فان نحو فوقك وتحتك من الجهات الست يطلق على
المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفل وهذه الجهة لا تدخل في مسمى
المكان فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا
علاه الشخص وكذلك ما يكون خلفا يتبدل بالقياس وكذا القدام والخلف
فهذه الامور اعتبارية لا تدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فانها
كان اسما له باعتبار الامور المذكورة لا يتبدل اصلا وكذلك الفرسخ و
البريد يطلقان على امكنة باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني عشر ميلا
ونحوه وهي امور اعتبارية لا تدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوه
وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق على مكان اطلقناه باعتبار امر داخل
ايضا في مفهوم الفوق لان في مفهوم المكان لجهة العلو داخلة في مفهوم
الفوق بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد شذ ذهبت الشام
ظرفا لان معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهب لازم
اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على اختلاف اي
وشذ دخلت الدار على اختلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد

والدار مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القائل فهو
كضربت زيدا ورايت الدار وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه من غاز و
لان مصدره الدخول وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوجوب
ونحوها ولانه نقيض خرج وخرج لازم قطعا فعلى هذا يكون دخلت الدار شاذ
الا انه مكان معين انتصب بتقدير في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت
الشام متفق عليه لان ذهب لازم اتفاقا واما قبل مبهم الزمان و
موقته النصب بتقدير في دون موقت المكان لان نصبه انما يكون بحسب
اقتضاء الفعل والفعل يقتضي مكانا مبهما على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا
واما الزمان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به واما المظهر فلابد

واما المظهر فلابد فيه من اظهاره

فيه من اظهاره اي اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو يوم شهدناه سليما وعامرا
اي شهدنا فيه وهذا مما يوكد ما قلنا في المفعول له وهو ان المظهر لابد فيه من
اظهار اللام ايضا وجاز ذلك اي الاتساع واضمار في في غير المتعدي نحو
اليوم وجئته لان الاتساع يجعله كالمفعول به وفي المتعدي الى واحد نحو
اليوم ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم اعلمتك زيدا قائما
اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربع مفاعيل وهو
ممتنع اذ لا يتعدى الفعل المتعدي ثلاثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم
اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لانه يرجع الى ثلاث مفاعيل
وهو موجود وبعضهم يمنع لان الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل فلا يحمل
عليه غيره وورد ولذا في ظهر موقت المكان اي لابد فيه من اظهار في
ثم ان الظرف كما نوعيه من المبهم والموقت اما متصرف اسما وظرفا وهو
ما جاز ان يعتقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا
حين ورايت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل
ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين اي
بعيد فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه زمانا ثم ياتيه
ثم يمسك عنه نحو ذلك ايضا ثم ياتيه فيقال لقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا

سحرا

وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءه اعلم ان هذه الظروف تستعمل على وجهين احدهما ان يراد لكل واحد منها معين وحينئذ يلزم نصبه والثاني ان يستعمل ولا يراد زمان معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية اذ يقال هذا سحر من الاسحار وادركت سحرا وتحيت من سحر وعشية وعتمة علمان لغدوة وبكرة فيمن لم يصرفهما والصرف اكثر فلا علمية وان كان معينين يعني ان عشية وعتمة تستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما وحينئذ تكونان علمين ومنع صرفهما للعلمية والتانيث والثاني الصرف وهو الاكثر فحينئذ للحاجة الى تقدير العلمية قوله وان كانا معينين لا ينقض العلمية كما اذا قلت جاءني رجل او الرجل واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين لا ينعكس كنفسها اذ ليس كل معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا بضم السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء ممدودا بفتح السين على الاعرف اي المشهور انها ظرفا فاذا قلت فعل زيد سواك وسواك فمعناه مكانك وبدلك فهو منصوب مقدر في وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف وجوابه ان التقدير لم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على الظرفية ومنه وسط الدار بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول يجعل مبتدا وفاعلا ومفعولا وداخلا عليه حرف الجر ولا يصح شيء من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسطه خير من طرفه و اتسع وسطه وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اي من وسط بالسكون عند فانه يجر بمن خاصة وانما قال قريب منه لان عند قد يدخل عليه من الجارة بخلاف وسط بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا ومثله دون

اي ومثل عند دون لانك لا تقول دونك كذا بالرفع كما لا تقول عندك واسع بالرفع وتقول من دونه كما تقول من عندك ولا تقول جلست في عنده وقد جاء في المثل في دون كما قال وان جاء في دون هذا ما تنكر المراة صاحبها هذا مثل واصله ان الحكم بن صخر الثقفي قال خرجت حاجا منفردا فرايت بارة وهي موضع جاريتين من مزينة لم ار كجمالهما و ظرافتهما فكلمتهما واحسنت اليهما ثم تحجبت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت ونحل خضابي فلما مررت بارة اذا احدهما قد جاءت فسالت سوال متنكرة فقلت فلانة قالت فدى لك ابي وامي وانى تعرفني و انكرك قلت الحكم بن صخر قالت رايتك عاما اول شابا سوقة وارك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما تنكر المراة صاحبها فذهبت مثلا قال قلت ما فعلت اختك فتنفست الصعداء وقالت قدم عليها ابن عم لها فتزوجها فخرج بها فذلك حيث تقول اذا ما عقلنا نحو نجد واهله فحسبك من الدنيا قفول الى نجد فقلت اما اني لو ادركتها لتزوجتها فقالت ما يمنعك من تزوجي في حسنها وجمالها وشقيقتها قال يمنعني من ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا ابينا وقلنا الحاجبية اول فقالت كثير بيني وبينك اليس الذي يقول هل وصل عزة الا وصل غانية في وصل غانية من وصلها خلف قال ابن صخر وتركت جوابها و ما يمنعني من ذلك الا العجز وما في ما تنكر مصدرية اي انكار المراة صاحبها يقع في دون هذا التغير ويستعمل عند في الزمان ايضا في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى يعني ان عند اصله ان يستعمل في المكان وقد جاء مستعملا في الزمان قال خالد بن الوليد وبعده وتنجلي عنهم غيابات الكرى يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء الراحة ومنه اي ومن المستعمل ظرفا مع وقد جاء كان منها فانتزعته من بينها وابو علي يحكم عليها بالحرفية اذا سكنت نحو قريش معكم وهو ان معكم وان كانت زيارتكم لماما احلف النجاة ... فالجمهور على انه ظرف واحتجوا بوجوه احدها تحرك اخرها ...

ويستعمل عند في الزمان ايضا

وشب رفتن

غاية خواب

بعده فليس بحرف اذ الحروف الثنائية ساكنة الاواخر نحو من وعن و
قد ونظائرها فلما لم تكن وفا تعين ان يكون ظرفا اذ لا قائل بغيره والثاني
دخول التنوين عليها قال الشاعر افيقوا بني حرب واهوانا معا
وارحامنا موصولة لم تقضب والثالث ما استدل به المصنف وهو
اضافتها نحو معها ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من معها واستدل
على حرفيتها بانها لما اسكنت اشبهت الحروف الثنائية كمن وعن
فانها على حرفين وليس في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين واجيب
ان السكون الوارد في البيت لضرورة الشعر واما كونها على حرفين
فلعله على مذهب يونس اذ قال لامها محذوفة وهو بمنزلة فتى و
التنوين بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حقه ان يقال كان معنا
فانتزعته من معنا بالالف وقوله فريشي اي ثيابي وكما تما اي غبار
والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك ويحذف عامله جوازا في قولك يوم
الجمعة في جواب من يقول متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو
اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من حيث انه اضمار على شريطة التفسير
ويتقدم عامله جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو اي يوم سرت ونحوه
مما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها اي ومن انواع المنصوب
المفعول معه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه فخرج
بعد الواو ونحوه ما وقع بعد الفاء ونحوه بمعنى مع ليخرج المذكور بعد الواو
لا بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله فانه مذكور بعد الواو لا بمعنى مع وقوله بعد
فعل او معناه ليخرج نحو زيد وعمرو قائمان حيث كانا معا في القيام فانه
مذكور بعد الواو بمعنى مع وليس بمفعول معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما
عدل عما قال غيره وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لانه
قد يفهم من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالزمان و
قوله بمعنى مع اصرح واول على المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن حملها
على العطف نحو ما صنعت واباك واستوى الماء والخشبة ولو تركت

الزوائد
تتبع

ومنها المفعول معه

الناقة وفصيلها لرضعها اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود هذا
مثال للمذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة الى جواب سؤال و
هو ان الاصل العطف فلم لم يقل ما صنعت انت وابوك ليكون على الاصل
وهو العطف وكذا واستوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصيلها
فاجاب بقوله لم يحسن اي حملها على العطف لانه لا يؤدي المعنى المقصود
وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وابوك قد يكون ما صنعت انت
وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم فيه المعية وهو المراد اذ المعنى ما
صنعت مع ابيك واستوى الماء مع الخشبة اي ساوى الماء الخشبة و
ليس المراد العطف ليكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة
وحدها واستوى الماء مع غير الخشبة مع غير الماء مع ان المعنى المقصود ان
الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل
الماء بحيث ساوى راس الخشبة فقال استوى الماء والخشبة فلا يحسن
حملها على العطف فيها وكذا في المثال الثالث ليس معناه لو تركت الناقة
وحدها وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت معه وخليت بينهما وبينه بان
يكونا معا لرضعها وهذا ظاهر ان العطف لا يؤدي هذا المعنى وانما قال
لا يحسن لانه كان يجوز ان يجعل عاطفا ويراد به المعية لان العطف قد
يكون في التقدم وفي التأخر وفي المعية ولكن لا يتعين المعنى المقصود في
العطف قال لم يحسن ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا عطف على قوله
صنعت وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان بمعنى الفعل اذ المعنى
ما تصنع اما دلالة الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان الظرف
متضمن اما للاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين
فعلى الجملة يفيد معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس كالظرف لان الشان
اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما تصنع بشمل الظرف
ولو قال لان الفعل او معنى الفعل مفرّغ في الظرف دون الشان ولا يسبغ
الجر اي في زيد وعمرو في المثالين حملا على المكنى اي المضمر فلا يقال ما شانك و

زيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير اعادة الجار فاذا
جئت بالكلام كان الجر الاختيار نحو ما شانك وزيد وعمرو وما لزيد وعمرو لان
الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان
لم يمنع مانع لفظي هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود
لانه يجوز ان يقول جاء زيد وعمرو وقبله او عمرو بعده او عمرو معه فالواو العطف
قد يكون للمعية وقد لا يكون واذا قلت جاء زيد وعمرا اي مع عمرو تعين
كونه محمولا على العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين به المعية المقصودة
كما ذكرنا في استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون
عدم صحة اداء المعنى المقصود لا المانع اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر
مجرور بحيث اذا انتفى هنا المانع اللفظي صح كونه للعطف وهذا السؤال
يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم يكن بعد فعل او معناه
لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه الا في تاول على تقدير يكون
فانه يجوز النصب حينئذ لاضمار الفعل ومنه اي ومما جاء فيه النصب مع انه
لم يذكر فعل او معناه بتاويل اضمار كان قوله وما انا والسير في متلف
واخره يبرح بالذكر الضابط لان المعنى ما اكون انا مع السير في مهلكة واذا
كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذلك العطف جاز الامران وان
وان افتقر العطف عن الرجحان نحو جئت انا وزيد بالرفع والنصب يعني
اذا اكد المرفوع المتصل بمنفصل حسن العطف فيجوز ان يحمل على العطف
ويرفع وان ينصب على المفعول معه اقر اي كشف من قولهم افتر فلان
ضاحكا اذا ابدى اسنانه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان
العطف بمجرده لا يؤدي المعنى المقصود اذ لا يتعين للمعية فينبغي ان يحمل الباب
قياسا ولم يتقيد على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل
هو قياسي كساير المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب
بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه
الى هاهنا يعني قد ذكرنا فيما قبل انه يجوز الحمل على المفعول معه وعلى العطف

نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع لم تنصبا م

وهذا انما يستقيم اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو مقصور على السماع
فلا يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع ويضمر
منفصلا اي قد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا نحو قوله وكان واياها
كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اي وكان العاشق مع المحبوب كحران
اي كعطشان لم يفق عن الماء يعني الشرب وما افاق عنه ثم به اي ما ترك حتى
تقدد وتقطع من غاية الشرب والرى كان امتلا بحيث كاد يسقط لامتلائه
ولا يتقدم عليه اي لا يتقدم المفعول معه على عامله فلا يقال وزيدا ابرت لانه
يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه ولانه ليس كساير المفاعيل في القوة
فانحط رتبته عنها ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول به وهو ما
يقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به عن ساير المفاعيل مع انه اقوى
لانه ذكر بحث المنادى واقسامه ولواحقه فلو قدمه لوقعت هذه المباحث
متخللة بين هذه المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة الى ساير المفاعيل واذا اخر
المفعول به لم تقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بما لا يعقل بدونه كما سياتي في تحقيق الفعل المتعدي اما نحو ضربت
زيدا وهو الفارق بين القسمين فان ساير المفاعيل يشترك فيه
اللازم والمتعدي ويكون اي المفعول به واحدا كضربت زيدا فصاعدا الى
الى الثلاثة كاعطيت زيدا درهما واريتك زيدا قائما على ما سياتي في المتعدي
من الافعال واما بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته الظرف لكونه
ايضا بواسطة حرف جر تقديرا فاحرف جر مبتدا محذوف اي فبعضه لغو اذا
كان العامل شيئا من خارج فعلا او معناه ومستقرا اي بعضه مستقر ان
كان من الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور فسمي الظرف او الجار والمجرور
اللغو مستقرا فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا مع غير خارج عنه كقولك
زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضمن للظرف لا لغيره بخلاف قولك جلست
على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست
فالظرف الذي يتضمن متعلقه سمي مستقرا بشرطين احدهما ان يكون المتعلق

ومنها المفعول به

يعني بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق م م

من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظائرها والثاني
ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر
انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلاثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني
ان يكون من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا فاحترزنا بالاول
عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور
بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اي
اكل في الدار اذ توجد قرينة معينة للمقدر فههنا المتعلق مقدر ومتضمن في
الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة واحترزنا
بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور
لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان العامل شيئا من خارج يعني انه
يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له سواء كان ذلك العامل فعلا نحو
مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان معنى
حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور وانتصابه
اي وانتصاب المفعول به بواسطة حرف جر لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا في
تابعه نحو يزيد يمشي في بحر وعورا غابرا وآخر فواسقا عن قصدها جوابرا فان
قوله وعورا غابرا عطف على محل في بحر فانتصابه انما يظهر لفظا في المعطوف
لا في المعطوف عليه والمنصوب المحل هو المجرور لفظا يعني اذا قلنا مررت بزيد
فلفظ زيد الذي هو مجرور لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدية للفعل
فهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير بمنزلة جاوزت وحينئذ فالمنصوب محلا هو لفظ زيد
فقط لا الجار والمجرور معا فقول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه
تسامح والتحقيق ما ذكره ويتقدم اي المفعول به على عامله اذا اريد الاختصاص
نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم ذلك اي التقدم فيما تضمن صدر الكلام
نحو اي رجل ضربت ويمتنع اي التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربي
زيدا حسن فلا يجوز تقدم المفعول عليه او تقديرا نحو ان تضرب زيدا حسن لانه
بتقدير المصدر اي ضربك زيدا او اسم فعل نحو رويد زيدا لا يتقدم عليه معموله او

او فعل التعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او مضافا اليه اي اذا
كان العامل مضافا اليه فلا يجوز انا زيدا غلام ضارب وقولهم انا زيدا غير
ضارب متأول بهذا ايراد فان زيدا معمول المضاف اليه وقد تقدم و
اجاب بانه متأول وتأويله ان غير بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب
فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه ويتعين كل منهما اي من المفعول بواسطة
او بغير واسطة يعني يكون كل واحد منهما مرة متصلا نحو ضربتك في المفعول
بغير الواسطة ومررت بك في المفعول بواسطة والاول لا غير اي المفعول
لا بواسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او معناه او
تقدم اي المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا مثال لما
وقع المفعول بلا واسطة مرة منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا او
لا يمكن الاتصال بالا ونحو وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
اورده على ان المفعول وقع متصلا بعد الا فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن
مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذ التقدير الا يجاورنا ديار الاك لكن
المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره ههنا واياك ضربت اياك هذا
مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا في التقدير
اذ التقدير ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جاره هذا مثال لما
تقدم على العامل وهو اعني والاصل اعنيك فلما قدم صار منفصلا قاله
سهل بن مالك الفزاري حين راى اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه شي
منها تجلس في فناء الخباء يوما وهي تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير البدو
والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطاره اياك اعني فاسمعي يا جاره
فيضرب لمن يتكلم كلاما للمخاطب ويريد غيره فاستفطن له وهو حاضر واياك
والاسد هذا مثال اضمر عامله وهو اتق كما سياتي في التحذير ان شاء الله
تعالى واذا اجتمع مفعولان في باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل
الثاني وهو المختار في الغائبين وفي باب علمت مطلقا اي في الغائبين و
غيرهما يعني انه اذا كان المفعولان مضمرين في باب اعطيت وفي باب علمت يجوز

ان يتصل الضمير ان نحو اعطيتكه و المنطلق علمتكه وجاز ان يتصل الاول و
ينفصل الثاني نحو اعطيتك اياه و علمتك اياه و هذا هو المختار في الغايبين
نحو اعطيته اياه قوله وفي باب علمت معطوف على قوله في الغايبين يعني و
انفصال الثاني هو المختار في باب علمت مطلقا نحو علمته اياك وعلمتك اياه و
علمته اياه وقوله مطلقا يشمل هذه الثلاثة وانما كان المختار في باب علمت
انفصال الثاني لان المفعول الثاني في الاصل خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان
يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر
المبتدا لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بلفظي و هاهنا يمكن اتصاله
لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد جاء وقد حلت
نفسي تطيب لضغمة لضغمهاها يقرع العظم نابها البيت من قصيدة للقيط بن
مرة زثى فيها اخاه أطيطا و مجاز مرة بن عداء و مدارك بن حصن و قبله
وانبتت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين كالذيبين
يقتسمانني و شر صحابات الرجال ذيابها وقد حلت البيت الضغم العض
يقول قد حلت نفسي تطيب لان اضغمها ضغمة يقرع بها الناب العظم و كرر
اللام في لضغمها يتعلق بتقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى
ضمير ضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهاها يعود الى الضغمة
فانتصابها كانتصاب المصادر وكان القياس لضغمهاها اياها لما ذكره
من ان المختار في الغايبين انفصال الثاني هكذا ذكره في التعليق وذكر
الشيخ ابن الحاجب في الامالي اذ تقول نفسي للشدة التي اصابتني لوقوع
القاصدين لي في أعظم منها و الضغم عبارة عن الشدة وهما اثنان قصداه
بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له وجعل هذه من افعال المقاربة التي يجب
ان يكون خبرها فعلا مضارعا وقوله لضغمة مفعول تطيب أعمل اعمال الفعل
في مفعوله وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة
وانما طابت بها و التعليل هو قوله لضغمهاها اي طابت نفسي لما اصابني
من الشدة لاصابة من قصدني بمثلها و الضغم العض فكنى بها عن المصيبة

وتقال ضغم الشدة و صمة الشدة وجاء البيت على الوجهين فقوله الضغم
من قولهم عضة الشدة وقوله لضغمهاها من قولهم عضضت الشدة لان
الفاعل هاهنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضميرها اي لضغمها اياها فهي معضوضة
لا عاضة لجعلها مفعولة لا فاعلة ويجوز ان يكون الموضعان من ضغمت الشدة
لا ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا
قويا بلغ منتهى ما يبلغه الضمير ولكن ببلوغ الناب العظم عن ذلك و الضمير الاول
في موضع خفض بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع النصب
على المفعولية للمصدر اي لان ضغمها وتقرع العظم نابها في موضع صفة
اما الضغمة الاولى وفصل للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمهاها و ضعف
لاجل الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة لقوله
اذ معناه لضغمها مثلها لان الضغم الاول لم نصب هذين وانما اصابهما
مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان أضيف الى المعرفة فجاز ان توصف
بالجملة ويجوز ان يكون تقرع العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر الضغمة
الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد واذا
اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره كما يجب تاخير الغايب عن
غيره تقديما للاعرف لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب كلاهما
اعرف من الغايب فلذلك قال يجب تاخير الغايب عن غيره نحو اعطانيك زيد
مثالا لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثالا لتقديم المخاطب على الغايب
واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته
اياك ايضا ويحذف اي المفعول به لفظا ويراد معنى نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا اي بعثه و فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به اي بصدعه ونحوها مما يعود
الى الموصول يعني اذا رجع الضمير المنصوب الى الموصول فانه جاز ان يحذف
لفظا ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير اذا لم يكن سبعة عائد
اليه اي الى الموصول مذكورا او في حكمه يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا
لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عايدا الى الموصول اما اذا سبقه عايد اليه

الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنىً لانه لا ضرورة اليه لان العائد الى
الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه ولا يراد معنىً لانه انما يراد
معنىً اذا احتيج اليه بكونه في صلة الموصول ومعنى قوله يراد معنى ان لا يكون
مستغنى عنه فحينئذ حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مرادا معنىً لانه مستغنى
عنه بالضمير الاول وقوله مذكورا او في حكمه اشارة الى ان العائد السابق قد
يكون مذكورا لفظا نحو الذي ان زرته اكرمته زيد وقد يكون في حكم المذكور
كما اذا قلت الذي ان زرت اكرمت زيد والتقدير ان زرته وهو في حكم
المذكور فلم يجز الذي ليس اضرب زيد اي لم يجز حذف الضمير من اضرب لفظا و
ارادته معنىً لكونه مستغنى عنه بالعائد السابق اي الذي في ليس الا اذا
اضمرت ضمير الشأن اي اذا اضمرت في ليس ضمير الشأن فلم يكن عائدا الى الموصول
وحينئذ يتعين ان يكون العائد الى الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه
فحينئذ يكون محذوفا لفظا ومرادا معنى اذ لم يسبق عائد الى الموصول هذا
حل اللفظ وبيانه وفيه نظر لان عدم الضرورة لا ينفي الجواز واذا عطف
عليه اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي
ضربت وعبد الله زيد والتقدير الذي ضربته وانما لم يحسن لانه في الصورة
عطف اسم على فعل وانما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قيل ضربت
وعبد الله بتقدير ضربت زيدا وعبد الله لا يجوز لان هذا الضمير العائد
الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنىً غير مستغنى عنه فافترقا فجاز
لكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه غير مذكور لفظا والعطف يستدعي
معطوفا عليه لفظا ويجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله غير متعد
نحو فلان يعطي ويمنع اذ المقصود انه يصدر عنه العطاء والمنع لا انه يعطي
شخصا او دينارا لان المطلوب اصل الفعل دون تعيين المفعول وربما
تعدى بحرف نحو يجرح في عراقيبها نصلي واوله وان تعتذر بالمحل من ذي
ضروعها الى ضيف وذي الضروع هو اللبن والمحل هو القحط اي ان تعتذر
الابل الى الضيف بسبب القحط يعني ان لم يكن لها لبن في الضروع يجرحها الا
اي فتى

الضيف

الضيف ويجرح حذف مفعوله في الاصل وجعل نسيا منسيا ليعطي ويمنع اي
يفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول احتيج الى حرف بعده لانه صار من جنس
غير المتعدي لمعناه يفعل الجرح في عراقيبها وهيهات تضرب في حديد بارد
مثله ايضا لان معناه يفعل الضرب في حديد واوله على ما ذكر في مجمع الامثال
يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات وقد ذكر ان هذا هو الاول وآخره
ان كنت تطمع في نوال سعيد ويحذف عامله عند الدلالة جوازا نحو مكة للحاج
اي تقصدون مكة والقرطاس للرامي اي تصيب القرطاس ومنه كاليوم
رجلا اي لم ار كاليوم رجلا واصله لم ار رجلا كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف
وهو رجل المجرور بالكاف وحذف اراه ايضا واقيم الظرف الذي هو
مع عامله صفة لرجل مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو
رجلا فانتصب على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات له لا لقرينة
الحال عليها واللهم ضبعا وذئبا اي اجمع ضبعا وذئبا فقيل هذا دعاء
للغنم اي اذا اجتمعا وتخاصما سلم الغنم وقيل دعاء على الغنم لاجتماع
عدوين عليها ووجوبا عطف على جوازا اي يحذف عامله وجوبا سماعا نحو امرأ
ونفسه يا حمار دع وهذا ولا زعماتك اي الام هذا ولا اتوهم زعماتك
وهذا رتين سعد القين واصله على ما ذكره الزمخشري ان القين مضروب به
المثل في الكذب ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فذهب به زمانا ثم تبين كذب
دعواه فقيل له ذلك اي جئت باطلين يا سعد القين ومعنى تثنية الباطل
ان القين مشهور بالكذب في الشرق وقد انضم اليه انتحال الاسم والاظهار
الباطل والله هذا رتين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مضاف والقين
صفته وهو منصوب او مرفوع وقال هذا اصح ما يؤدي اليه النظر والاجتهاد
في تفسير هذا المثل يضرب لمن جاء بباطلين وقد ذكر له وجوه اخر لا نطيل الكتاب
بذكرها وهي مذكورة في مجمع الامثال والتعليق ايضا وقياسا عطف على
سماعا اي ويحذف العامل وجوبا سماعا على ما ذكره وقياسا في مواضع منها
المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله فالاصل يا ادعو عبد الله نص عليه سيبويه

ويحذف عامله عند الدلالة جوازا

منها المنادى

فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيها للمخاطب ان القصد متوجه اليه لا غير وحذف
الفعل لازما لنيابة يا عنه ولما في الحذف مع رفع اللبس بالخبر قوله لا تكل علة
لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذي يدل عليه قوله منها المنادى قوله
علة لتصدير الكلام بيا اي انما فتح الكلام بيا للتنبيه ويجوز ان يكون علة
للمجموع قوله يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب مستغنيا ومن اياك
لانه اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وتقديم
اياك على اعني للاختصاص ان القصد متوجه اليه اي الى المخاطب لا غير فقوله
يا اياك اعني جامع لثلثة امور تصديرها بيا ووضع المخاطب موضع المظهر وتقديم
المفعول على الفعل فقولك تنبيها للمخاطب الى آخره علة لهذا المجموع وقوله
تنبيها ليس علة لاقيم لان المضمر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله
غير موضوع له بل هو علة لقوله فالاصل يا اياك اعني قوله حذف الفعل لازما
علله بامرين اي انما لزم حذف الفعل لنيابة يا عنه فلو صرح بالفعل لزم الجمع بين
البدل والمبدل ولما في الحذف علة اخرى للزوم حذف الفعل لانه لو صرح
بالفعل لالتبس بالخبر لان لفظ اعني يحتمل ان يكون خبرا وانشاء بخلاف لفظ يا
فانه متعين للانشاء وقوله يا اياك يعني ذلك الاصل جاء متلفظا به في الاستعمال
على ما حكاه وقد قالوا ايضا يا انت نظرا الى اللفظ يعني قد جاء المنادى بلفظ
المضمر اما منصوبا نحو يا اياك واما مرفوعا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو مفرد
فكما ان المفرد المعرفة في المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظا ومنصوب محلا
فجاء يا اياك نظرا الى النصب المحلي ويا انت نظرا الى الضم اللفظي قال يا
اقرع بن حابس يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وقيل انما نصب ايا
لانه مضاف ولا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه بنا على ان
ايا مضاف وقد ذكرنا انه وجه مردود ثم انه اي ان المنادى ينتصب لفظا
كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع له وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه
نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ
ويا ثلثة وثلثين اسم رجل قوله اسم رجل احترازعما اذا كان ثلثة وثلثين

للعدد

للعدد فانه لا ينتصب بل قال يا ثلثة وثلثون لانهما مفردان معطوف
احدهما على الآخر نحو يا زيد وسليمون وانتصب الاول اي المعطوف عليه
للنداء والثاني اي المعطوف تبعا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية
اعني متابعة المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ثلثة وثلثين لما صار علما
لم يجز ان ينصب فيه الجزآن المعطوف والمعطوف عليه لان كل واحد منهما
بمنزلة حرف الكلمة فلا يقبل النصب فاجاب بان الاصل قبل التسمية ان
يكون احدهما معطوفا على الآخر ثم نقل الى العلمية وقد ذكرنا قبل ان الكلمات
المنقولة اعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه
مثل يا عبد الله سوا فانه يقال انه بعدما جعل علما لا ينبغي ان يعرب باعرابين
نصب الاول وجر الثاني لانهما بمنزلة حرفي الكلمة والجواب كالجواب لان
اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع
اي وينصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا
رجلا صالحا وعود الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو يا ليلة سرقتها من عمري
هذا ايضا جواب عن توهم سوال وهو ان رجلا في حكم المخاطب والمخاطب
لا يرجع اليه ضمير الغايب فاجاب بان المخاطب لما تقدم مقامه لفظ الغايب
جاز عود الضمير الغايب اليه من الصفة نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن
سرقتها في البيت فانه صفة ليلة قوله لا غير يريد به ان عود الضمير ههنا مختص
بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما في يا تميم كلكم والفرق ان تميم وقع موقع
انتم بنفسه واما ههنا فلم يقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة
لان المنادى هو النكرة مطلقا فتخصيصه يحصل بعد الوصف فقبل الوصف
له حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يضبطه يا بعيرا خذ
بيدي فانه لا يريد به واحدا بعينه او محلا عطف على لفظا اي ينصب لفظا
كما ذكرنا او محلا كالمفرد المعرفة مبهما او غير مبهم فانه يبني على ما يرفع به نحو
يا زيد ويا رجل في غير المبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون

والنكرة اما موصوفة

او غير موصوفة

لوقوعه موقع ضم الخطاب اي انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع
ضم الخطاب وهو انت وضم الخطاب مفرد معرفة فانما بني ما يشابهه
بالقيدين فيخرج عنه المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين ويخرج عنه المفرد
النكرة لغير معين بالمعرفة والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا له
نحو يا زيد في المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع اما المفرد
فهو مبني على الضم واما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما فقوله على ما يرفع به
يشمل الثلاثة لان ما يرفع به اما ضم كيا زيد ويا رجل واما الف نحو يا زيدان
واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه مع قيد الاضافة
فلو بني وحده كان تقديما للحكم على العلة اي ان المضاف لا يقع موقع الضم
الا بالاضافة لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبنى الا اذا كان موقعه
فلو بني المضاف وحده كان تقديما لحكم البناء في المضاف على علة البناء
وهو وقوعه موقع الضم الذي لا يتم الا بالجزء الاخر ولا يمكن ان يبني الاسمان
معا لان البناء انما يكون للمفرد اذ بالافراد شابه المفرد المبني وتكمل المناسبة
علة البناء وينادى العلم بعد تنكيره على راي يعني ان العلم معرفة وباللتنوين
فينبغي ان لا يصح دخول يا على العلم لاستلزامه تعريف المعرف واجيب
عنه بوجهين احدهما ان الممتنع هو الجمع بين اداتي تعريف نحو يا الرجل و
هذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف فلذلك ذكر المصنف الوجه
الآخر وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل حرف النداء عليه فاذا قال يا زيد
فكانه قال يا مسمى بالزاء والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس شبيه بباب ما لا ينصرف
فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص بن عامر الانصاري بعده
فان يكن النكاح احل انثى فان نكاحها مطرا حرام [illegible]
رجل تميمي احبته وذكر لنسبه فقال هات شاهدا انك ابن عم الاولى لها
بشاهد فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها من احد من اهلها
فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند احد بني تميم قريبا من طريقهم فقالت

اعدل بنا الى الحي اختي ففعل فذبحت لهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاته بالابل
والغنم الكثير واسم الرجل مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان ذميما تبيح اللقاء
واخت امراته من اجمل الناس فقالت له زوجته قم الى سلفك وسلف الرجل
زوج اخت امراته فسلم عليه فقال وانشا دال اخت زوجته باصبعه سلام
الله يا مطر عليها يقول نكاح هذه المراة حرام عليك يا مطر فنصب مطرا
على انه مفعول نكاحها وهو مضاف الى الفاعل وجه الاستشهاد ان
مطرا منادى مفرد معرفة وكان ينبغي ان يضم وقد نونه فقال هو قبيح بعيد عن
القياس ثم ذكر للتنوين تاويلا فقال هو شبيه بباب ما لا ينصرف يعني ان
المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على المنصرف فكما ينون
للضرورة ينون ايضا للضرورة تشبيها به والداخل عطف على قوله كالمفرد
المعرفة اي وينصب المنادى محلا كالمفرد او كالداخل عليه اللام الجارة
للاستغاثة او للتعجب واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادى
اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لتميم او لام التعجب نحو يا للدواهي فانه
يجر لفظا باللام وينتصب محلا لانه مفعول ادعوا مقدرا واللام مفتوحة
لان المنادى في حكم المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر تفتح نحو لك
وله وكذا اذا دخل على المشبه بالمضمر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف باللام
على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان اللام الثانية تكسر كما سيأتي
مثاله لانه تعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع
الى اصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول يا لزيد ولعمرو فانه بين المدعو والمدعو اليه
اي انما يفتح اللام في المدعو وتكسر في المدعو اليه للفرق بين الداخل على كل
واحد منهما وانما لم يعكس لان المدعو هو الواقع موقع المضمر فناسب ان
تفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما
هو مقتضى اصله وهذا معنى ما اشار اليه بقوله والفتح به اي بالمدعو او
منها بالمدعو اليه لقربه الى الخطاب اي لان المدعو يجب ان يقرب الى الاصل
لمناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه نحو يا لله للمسلمين اي ادعوك يا الله

الله للمسلمين الاول للمدعو والثاني للمدعو اليه بفتح الاول وكسر الثاني
فرقا بين المدعو والمدعو اليه كما ذكرناه ونحو يا للكهول وللشبان للعجب
هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان
كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح في المعطوف عليه وتكسر في المعطوف لبعده
عما وقع موقع المضمر وهو الداخل عليه يا لفظا واوله يا لكبكبة يا لبعيد الدار
مغترب اي يكفيك البعيد في القرابة والبعيد في الدار اي يكفيك من لا
قرابة بينك وبينه ومن داره بعيدة عن دارك وهو غريب وفي هذا البيت
استشهادان احدهما ان لام المعطوف تكسر وان كان مدعوا كما
ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو و
المدعو اليه اي يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبهيتة وهي البهتان
ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك والبهتان على ترك
المدعو هذا كانه سؤال وجواب فالسؤال ان هذه اللامات في الامثلة
الثلاثة مكسورة وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله
للمسلمين ولم يتقدم ههنا مدعو فاجاب بانه ترك المدعو وهو مراد كانه
قال يا قوم للبهيتة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتتعجبوا منها
وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان فللمدعو اليه لم يذكر معه مدعو
لا قصدا يا مدعوا الا ان تقال يا للعجب بفتح اللام بتقدير كونه مدعوا
على جهة مجازية اي يا عجب احضر فهذا اوانك فلا حاجة حينئذ الى تقدير
مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من
تقدير مدعو آخر فان من جعله مدعوا مجازا بفتح اللام معه ويقول يا للعجب
بالفتح ولو كسر لام مدعوا وتدخل المضمر نحو فيا لك من لكل اي اللام الجارة
تدخل المضمر نحو فيا لك من ليل وآخره كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
ويا لك من قبرة بمعمر القبرة واحد القبر وهو ضرب من الطير والبيت لطرفة
بن العبد وقد نزل مع عم على ماء فنصب فخا له للقنابر وهي جمع القنبرة لغة
في القبرة وبقي عامة يومه فلم يصد شيئا ثم حل فخه ورحل الى غيره وحلوا من

ذلك المكان فراى القنابر يلتقطن ما نثر لهن من الحب فقال يا لك
من قبرة بمعمر المعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء وآخره خلا لك
الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد
عنك فابشري ورفع الفخ فما ذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري
او الالف للاستغاثة فلا لام اي كالداخل عليه الالف للاستغاثة نحو
يا زيداه فانه ايضا ينتصب محلا فلا لام اي لا تجتمع اللام مع الف الاستغاثة
لتنافي اثرهما اذ الف الاستغاثة يوجب فتح ما قبلها واللام توجب
جره فلذلك لا تجتمعان او الندبة اي وكالداخل عليه الف الندبة
فانه نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اي انما تلحق الهاء في الوقف
خاصة ولا يجوز تحريكها الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسل
عفراء يا رباه من قبل الاجل عفراء اسم امراة اي اسالك يا ربي
عفراء والاتصال بها قبل حلول الاجل او ما كان مبنيا قبل النداء
تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر ويا حذام ويا لكاع يعني اذا كان الاسم
مبنيا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا
ايضا قسم المبني الى قسمين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي نحو يا خمسة عشر
فان بناءه لتضمن حرف العطف وهو موجب البناء تحقيقا والتقديري
نحو يا حذام ويا لكاع فانه ليس لهما علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهة نزال
الواقع موقع انزل فالبناء فيهما تقديري لا تحقيقي لان نزال انما بني
لانه متضمن له وهو فعل الامر واما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر و
لا معنى الحرف بل شابه ما تضمن معنى الاصل فالبناء فيه تقديري لا تحقيقي
ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء تعرف قبل النداء
كيا زيد او بالنداء نحو يا رجل على الاعرف خلافا للاصمعي فانه منع من
وصفه فيهما وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير
مبتدأ محذوف وكانه نظر الى ان المفرد المعرف واقع موقع المضمر والمضمر
لا يوصف فكذا الواقع موقعه وانما جاز على الاعرف لانه وان وقع

موقع ما لا يوصف وهو المفرد لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من
وقوعه موقعه ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يخرجوه عن حكم الغيبة دليل
لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال على انه لا يلزم من
وقوعه موقع الضمير ان يجري مجراه في جميع الاحوال لانه لم يعرف المنادى
المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا انحرف عن حكم
الغيبة راسا لكنه لم ينحرف ولذلك جاز عود الضمير الغايب اليه فلم يكن له
حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير لجواز ان لا ياخذ حكمه ايضا واستثنى
بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف اي بالمعرفة
قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله مطلقا
لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا زيد
الطويل اما النكرة المتعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة و
قد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق
الخبيث وليس بقياس والعلة استطالتهم اياه بوصفه مع ما ذكرنا
امتناع بناء المضاف واما العلم فلما لم يكن مفيدا من الالفاظ ولما
لم تبق الاشارة لم يستطل فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد
الظريف كانك قلت يا ظريف هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة
المتعرفة بالنداء اي يفرق بين المنادى اذا كان علما وبينه اذا كان
نكرة قبل النداء اذ جاز وصف الاول دون الثاني وعلة الفرق ان
العلم يفيد بنفسه تعيين المدلول فلم يفتقر الى الصفة في الدلالة على
التعيين بخلاف النكرة فان تخصيصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف
لزم تقدم الحكم على العلة كما ذكرنا في امتناع بناء المضاف وبيانه ان
ضمه انما كان لكونه معرفة متخصصة وتخصيصه يحصل بالوصف فلو ضم قبل
وصفه لزم تقدم الحكم وهو الضم على علته وهي تخصيصه وتعيينه لان علة
ضمه كونه واقعا موقع المضمر لكونه مفردا معرفة وتعرفه بوصفه فيلزم تقدم
الحكم على العلة وايضا لما كان تخصصه مفتقرا الى الوصف كان مستقلا لا

بوصفه

بوصفه وكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه بخلاف العلم
فان تعيينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعيين فلا يستطال بالوصف
بل وصفه زائد ياتي بعد تمام الاول ولذلك اشار اليه بقوله كانك قلت
يا ظريف اي الصفة مستغنى عنه لا يفتقر اليه العلم في تعيينه فكانه منادى
آخر لا ان الصفة في حكم تكرير العامل وقوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ
جرى فيه على عبارة القدماء وهي انهم قالوا العلم يشير ولا يفيد اي يشير الى
تعيين الذات ولا يفيد الوصف والصفة تفيد ولا تشير نحو العالم فانه يفيد
وصف ولا تشير الى تعيين الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم هذا
غاية تقريره على اللفظية نظر لانا لا نسلم ان تعيين النكرة بواسطة الوصف
بل يدخل يا عليه وكذا العلم لا سيما عند من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا
نكرهما رسما وتيا لقولك يا رجل فليكونا سواء في جواز الوصف و
امتناعه فالمفرد منزل اي من الوصف او ما هو في حكمه اي في حكم المفرد نحو
حسن الوجه فان حكمه حكم المفرد لان اضافته غير حقيقية والتقدير حسن وجهه
وهذا الوصف اذا وقع منادى لا اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق
غامض ولكن الاستعمال على ما ذكره فانهم جوزوا في نحو يا صاح يا ذا الضامر مثل
العنس نصب الضامر ورفعه كما لو قلت يا هذا الضامر رفعا ونصبا
اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز النصب حملا على الموضع منه قوله يا
كعب بن مامة وابن سعدى بأكرم منك يا عمر الجوادا فنصب الجواد
حملا على موضع المنادى فانه منصوب والرفع اي وجاز الرفع حملا على
اللفظ لان الضم لاطراده بها اشبه الرفع هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان المبنيات انما تجري الصفات على محالها لا على الفاظها نحو جاز
هولاء الكرام بالرفع ولا يجوز جره حملا على لفظ هولاء فكان ينبغي ان
لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الظريف نظرا الى لفظ يا زيد لانه مبني ايضا
فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف النداء كان كاطراد رفع
الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لاطراده حركة المعرب فلذلك اجاز

الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضة فاشبه لعروضه حركة المعرب
فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا لانه اظهر فان عروضه ثابت للاعراب
اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعرض له البناء بالنداء فحركة بنائه عارضة
فشابه حركة المعرب اما الاطراد فليس سببا لجري المعرب على لفظه فان نحو
هؤلاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على لفظه فعلم
ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجراء الاعراب على اللفظ الا اذا اجتمع
العروض معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه مستقلا بالدلالة على هذا
الغرض ومعنى الاطراد ان البناء حاصل على الضم في كل منادى مفرد
يدخل عليه حرف النداء سواء كان معرفة قبل النداء كيا زيد او بالنداء
كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريمُ الكريمَ رفعا ونصبا لان الكريم الكريم حكمه
حكم المفرد بناء على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقية فهو في
حكم الانفصال والتقدير يا زيد الكريم خيمه واذا كان الوصف مضافا
او للمضاف فالنصب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف
مضافا ويا عبد الله الظريف هذا مثال لما كان الوصف لمضاف يعني
ان المنادى الموصوف مضاف فيجب نصب الصفة في الموضعين اما
اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه حكم المنادى والمنادى المضاف
منصوب فكذا الوصف واما اذا كان صفة لمنادى مضاف فيجب النصب
ايضا في الوصف لانه تابع لما ينتصب لفظا ومحلا وكذا سائر التوابع فان
حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واذا
كان مضافا او لمضاف فيجب فيه النصب ايضا الا البدل ونحو زيد وعمرو
من المعطوفات التي لا يمتنع دخول يا عليه فان حكمهما حكم المنادى بعينه
مطلقا مفردة او مضافة او بعد مفرد او مضاف كسائر التوابع مضافة
اي لو كان سائر التوابع في حال الاضافة منادى لكان يجب نصبها فالتقدير
المشترك بين البدل وهذه المعطوفات التي لا يمتنع دخول يا عليه و
بين سائر التوابع مضافة هو ان حكمهما حكم المنادى مطلقا تقول

يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو واذا البدل ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد و
الثاني للمضاف وفي جعل زيد بدلا من زيد نظر فالعطف لا البدل ويا زيد وعمرو
مثال للمفرد من المعطوف بحرف الذي لا يمتنع دخول يا عليه ويا زيد وعبد
الله مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التوابع غير البدل والمعطوف بحرف
المذكور وقال يا تميم اجمعين واجمعون الرفع على اللفظ والحمل على المحل هذا
مثال للتاكيد المفرد وكلهم وكلكم مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم وكلكم فالغيبة
في كلهم نظرا الى لفظ تميم والخطاب في كلكم نظرا الى انه واقع موقع المخاطب وهو انتم
فالغيبة نظرا الى اللفظ والخطاب نظرا الى المعنى ويا غلام بشر وبشرا ويا عبد الله
هذا مثال لعطف البيان مفردا ومضافا وجاز في قوله اني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان تضم الاول وتنصب الثاني
والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على المصدر بمعنى يا نصر انصر
نصرا وعلى ان الاول عطف بيان والثاني مصدرا وبالعكس والثاني ان
تضم الاول وترفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ وتنصب الثالث على
الموضع او على المصدر والثالث ان تضم الاول والثاني على ان الثاني بدل
من الاول او تاكيد لفظي له وتنصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر
والرابع ان تنصب الاول وتجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف
اليه جنسا كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتعميم وتنصب الثالث اما
على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكانه
خوطب العلم مجازا كما يقال يا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك
شفيع وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال
للمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فيجوز فيه نصب الحارث ورفعه ويختار
الخليل في المعطوف اي في هذا المعطوف المذكور الرفع تنبيها على انه مقصود
بالنداء ايضا كالاول فيهم وابو عمرو والنصب اي يختار النصب لان المعطوف
على المنادى انما يجري على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت هؤلاء وزيدا بالنصب
وابو العباس الرفع اي يختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن فان

الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب اي ويختار
النصب فيما لا يصح اي نزع اللام عنه كالصعق مما غلب من الشايع اسما و
صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف النداء
عليه فكان الاول حينئذ ان يحرك بحركة المنادى واذا لم يصح امتنع ادخال
يا عليه فكان الاول ان يجعل تبعا والاتباع على موضع المبني هو الاصل
قيل اختار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل
والغلام النصب لان اللام مع العلم لا تمنع من تقدير حرف النداء لعدم افادتها
للتعريف ونحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف فهي معاقبة للاضافة
كما تنصب مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها وكذلك الرجل حيث لم يسوغوا يا
ورجل كانهم كرهوا ابقاءه من غير علامة تعريف بخلاف العلم اي الرجل اذا عطف
على المنادى المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح تقدير نزع اللام عنه اذ لم
يسوغوا يا زيد ورجل لانهم كرهوا ابقاءه من غير علامة تعريف لكن انه انما يكون
مضموما بوقوعه موقع المفرد ومشابهته له بكونه مفردا معرفة وههنا اذا نزع
اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس بمذكور امر فعلا خاليا عن علامة التعريف
فلا تشابه المفرد فلا يضم بخلاف العلم فانه يشبه المفرد بالافراد والتعريف
فاذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجود مشابهته للمفرد وهو الافراد و
التعريف فاذا قيل يا زيد ورجل امتنع لعدم مشابهته للمفرد لعدم التعريف
وفيه نظر لان الواو يقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة التعريف وهو يا
في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل بتقدير يا رجل
لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه واذا وصف المضموم
بابن وهو بين علمين بني المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول
لحركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة بخلاف ما اذا لم يقع قيد
بالمضموم ليخرج العلم المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من الباب و
قوله بين العلمين شرط لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن بين علمين
كثر فيه الاستعمال فاختير فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وشاع

واذا وصف المضموم بابن وهو بين العلمين بني المنادى معه على الفتح

اللفظ

اللفظ ادنى تساهل لانهم قالوا العلم الموصوف بابن مضافا الى علم وفي لفظ
الطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا وان لا يكون نحو يا زيد الابن
لعمرو فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم مختص بالاضافة واما قال و
تنزيلا لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة كابنم وامرئ وههنا كلمتان
فكان حقهما ان لا يجري الاتباع فيهما ولكن لما تنزلا منزلة كلمة واحدة لشدة
اتصال الصفة بالموصوف نزل منزلة كلمة واحدة وهذا الاتباع خارج عن
القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع لانه جعل الاول تابعا للثاني
والثاني ان حركة الثاني حركة اعراب لان الابن مضاف وحركة الاول حركة بناء
فليس موازيا لها في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح المنادى للخفة
فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم ارتكاب مخالفة الاصل
من وجوه اثنان ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين منزلة كلمة واحدة مع كون الصفة
مضافة بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكورة من كون المثالين موصوفا و
كونه مضموما وكون الصفة ابنا وكونه بين علمين فانه اذا انتفى احد القيود
المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا في غير النداء يحذف التنوين من الموصوف
بابن بين علمين وكذا ان الابن الموصوف مما ذكرنا في غير المنادى حكمه حكم المنادى
وهذا التشبيه لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى و
هو ظاهر ودون الاتباع لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف
باق على حركاته رفعا ونصبا وجرا انه حذف منه التنوين فالتشبيه في تنزيلهما
منزلة كلمة واحدة فقط والثاني قوله فيحذف للسببين كونهما منزلة كلمة واحدة و
امتزاجهما سبب لحذف التنوين واما حذف التنوين اذا وجد القيود المذكورة
وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن واقعا بين علمين وكونه صفة
لا خبرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي نحو يا زيد بن عمرو
هذا مثال لكونه بين علمين في المنادى ويا زيد بن اخي مثال لكونه واقعا لا بين
علمين فلا يفتح المنادى بل يضم وهذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى واقعا
بين علمين فيحذف التنوين من الاول وزيد بن اخي مثال لكونه غير واقع بين

علمين فكذلك لم يحذف التنوين من الموصوف وكذا لا يحذف التنوين من الاول
اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيد مبتدأ وابن عمرو خبره فلا يحذف
التنوين لان كثرة الاستعمال فيما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزلهما منزلة الكلمة
بخلاف ما اذا كان خبرا وجوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جارية من
قيس بن ثعلبة ويعلم من هذا ان القيود المذكورة سبب لاختيار الفتح في
المنادى ولوجوب حذف التنوين في غيره وآخره قبا ذات سرة مقعبة الفاضة
البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب
وهو النوع الضخم ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف
بل يتوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يستوي
في الوصف ههنا اي في الوصف للمبهم الا الرفع لانه المقصود بالنداء بخلاف ما اذا
وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع
والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل ولذلك قيده في الاول بقوله غير مبهم احترازا
عن وصف المبهم وكذا في توابعه اي لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع
نحو يا ايها الرجل الكريم لا يجوز في الكريم الا الرفع لانها توابع معرب واما جاز
الوجهان في توابع الصفة نحو يا زيد الطويل والرجل ههنا معرب ويدل على اعرابه
نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي اي يدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا
الرفع ورود الرفع ههنا اي لو لم يكن وصف المبهم معربا بل كان مبنيا لم يجب في
تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع دل على ان وصف المبهم
معرب ويحتمل ان يريد ويدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الاعراب و
بيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب فيها اذا كانت مضافة
بدليل اطراد هذا الحكم نحو يا زيد الطويل ويا زيد صاحب عمرو فكذا تابع صفة
المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا لكنه لم يجب بدليل الرفع في ذو التنزي
وآخره لا توعدني حية بالنكرة والنكرة عضها بنابها اي لا ازعجت وعيدا موعدي
وان كان خبيثا داهية والتنزي التوثب والتسرع ولهذا اي ولكلمة هذا
وجه آخر وهو ان يكون اي هذا غيره من الاسماء المستقلة بنفسها جاز

ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوصل اليه بالمبهم

في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون الوصف في هذا
اي في هذا القسم وهو كون هذا اسما مستقلا لا متوسلا به الى نداء المعارف
اسم جنس ولكن مشتقا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالكلام
بالكلام فيتعين كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا
هو المقصود بالنداء والطويل صفة بعد كون المنادى مستقلا بنفسه فلذلك
جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا وهو اي والموصوف غير معلوم
بتمامه ولا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا
اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون الا لما ليس مستقلا بنفسه وذلك
اما ان احدهما ما لا يكون معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا مبهم
تعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم من من الاول الذات المتعينة
الا بضم اسم الجنس اليه والثاني ما لا يكون مستقلا كاي فانه يوصف باسم
الجنس لانه غير مستقل بنفسه او يحتاج الى المضاف اليه الخ ليكون عوضا عن المضاف
اليه فقوله غير معلوم بتمامه يريد به هذا المتوسل به ولا مستقل يريد به ايها فالحاصل
ان اسم الجنس لا يقع صفة الا لما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوسل به او لما
ليس مستقلا بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا
يا الله خاصة حيث تمحضت اللام للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف
الندائي ههنا يعني تغيير نظم عدم الشذوذ اما ان كون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوف في
في يا الله وكونها لازمة واما تكون لازمة اذا اضمحل عنها معنى التعريف لان
لام التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز اثباتها ونزعها نحو الرجل ورجل اما
اذا اضمحل عنه معنى التعريف تمحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال وقطعت
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه وان كانت
لازمة لكنها غير عوض عن المحذوف فلذلك كان شاذا وابعد منه قوله فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبان شرا وانما كان ابعد لانتفاء التعويض وهو
اللزوم وكونه عوضا واذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز فيه نصب لاجل
على حذف المضاف اليه من الاول او على اقحام الثاني بين المضاف و

اليه وضم الاول اى وجاز ضم الاول نحو يا تيمُ تيمَ عدى لا ابا لكم فانه يجوز
ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه والتقدير يا تيم عدى تيم عدى
فيجب نصب الاسمين لان كل واحد منادى مضاف وجاز ان يقال ان
تيم الاول مضاف الى عدى وتيم الثانى مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن
كرر لفظ المضاف تأكيدا وجاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفة
فيضم والثانى منادى مضاف فينتصب نحو يا زيد صاحب عمرو واٰخر لا ابا لكم
فى شعر جرير يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر بن لجاء اى لا يوقعنكم عمر فى
مكروه لاجل تعرضه لهجائى اى امنعوه عن هجائى حتى تنعوا شره عنكم و
اذا اضيف المنادى الى ياء المتكلم نحو يا غلامى جاز اسكان الياء وفتحها كما
فى غير النداء نحو جاءنى غلامى فانه يجوز فيه اسكان الياء وفتحها وحذفها اى جاز
فى المنادى حذف الياء ايضا اجتزاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة واحترازا
عن نحو يا فتاى فانه لا تحذف فيه الياء اذ لا كسر قبل الياء لفظا ليكتفى به عن
الياء وهو فى غير النداء قليل اى الاجتزاء بالكسرة عن الياء فى غير النداء قليل و
لعله فى غير اواخر الايات فانه فى القرآن كثير نحو تقبل دعاء اى دعائى
وكيف كان نكير اى نكيرى وكيف كان نذر اى نذرى ونظايره كثيرة اما فى
غير الاواخر نحو ضرب غلام زيدا بمعنى غلامى فهو قليل وابداله الفا اى وجاز
ابداله الفا ولا يكاد يوجد فى غير النداء نحو يا ربا نجا وزعمى وعليه يحمل قوله عليه
السلام انفق بلالا فيمن رواه اى يا بلال وقوله فيمن روى اى رواه بالالف
وقد روى منونا ايضا ومضموما اى يا بلال وعلى المنون قيل معناه على
تنكير العلم كانه جعل اسم العلم مستعارا لكل من يفعل مثل فعله من الاجواد
للنقد وعلم الاشكال نحو لكل فرعون موسى وقيل المنادى محذوف اى يا بلال
وبلالا مفعول انفق فعالا من البلل بمعنى المبلول كانهم يبلونه بيناه و
فيخرج عن الاستشها دحينئذ وقد قال معناه انفق بخ لا اى بخ التلفظ
بكلمة لا بمعنى انه اذا سئلت فلا تجب بلا وتا تأنيث اى وجاز ابدال الياء
تاء تأنيث فى يا ابت ويا امت خاصة بمعنى يا ابى ويا امى ولم يجوز فى

الغنى
اذا اضيف المنادى
الى ياء المتكلم جاز
اسكان الياء وفتحها
كما فى غير النداء

اعتماد

لف

فى غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما وجاز فتحها اى فتح التاء الحركات الثلث فالكسر
لكونه بدلا عن الياء والكسرة اخت الياء والفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو
يا ابى ويا امى بفتح الياء فيهما ولان الاصل يا ابتا ويا امتا فحذفت
الالف وابقيت الفتحة للدلالة على الالف والاول اولى لان يا ابتا فى
ايضا فلا يحسن الحمل عليه بل الحمل على الياء اولى منه لانه اصل والضم لانه تاء
فيشبه يا طلحة فيضم وحكى يونس يا ابت ويا ام والاصل يا ابا ويا اما على
ابدال الالف من الياء ثم حذفت الالف وفتح آخر الاسمين دلالة على الالف
المحذوفة والوقف عليه بالهاء عند اصحابنا لان التاء عندهم للتانيث وقياسها
الوقف عليها ان تقلب هاء كثمرة ونحوها واحتج الكوفيون بان اكثر القراء وقفوا
عليها بالتاء فلو لم تكن الياء مقدرة بعدها لكان وقف الاكثر على اللغة الضعيفة
ثم مذهب البصريين انها تاء تانيث عوضت عن الياء والكوفيون على انها التاء
وياء الاضافة مقدرة بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين احدهما انها
تقلب هاء ولو قدرت ياء الاضافة بعدها لم تقلب هاء لانها تقع متوسطة والمتوسطة
لا تقلب هاء والثانى انه لو لم تكن عوضا عن الياء بل الياء مقدرة بعدها لم يمتنع
الجمع بين الياء وبين التاء كما يقال صار ربتى ولكنهم منعوا من يا ابتى ويا امتى
فدل على ان التاء بدل من الياء وجاز الالف دون الياء نحو تقول بنتى قولا
انا كان اول البيت يا ابتا علك او عساكا وقولها يا امتا ابصرنى راكب
فى مستحنفر لاحب وانما جاز الالف دون الياء لان التاء عوض عن الياء فيمتنع
الجمع بين العوض والمعوض بخلاف الالف فان غايته ان يذكر عوضان وهو
غير ممتنع والضمير فى قولها عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب بعث
تحت احثوا التراب فى وجه عدى واحمى حوزة الغائب فقالت انها الحصن
اولى لو تأتيه من جنبك الترب على الراكب الحصن بالضم مصدر حصنت المرأة
بالضم اى عفت واتى الرجل شخصه ومنه تقول تأتيته على تفاعلته وتأتيته
تفعلته اى قصدت ايته وتعمدته وفى البيت يروى على المد والقصر ويروى
لو تريدنه والمستحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول من

سطر

حالت
رسول الله صلعم
احثوا التراب على وجه
المداحين ه

لجنة بلجية اذا وطيه كانت لامرأة ابنة فرآتها تحثوا التراب على راكب فقالت لها
ما تصنعين قالت اريه اني حصان اتعنت فقالت انما الحصن اول لو تاتيه
البيت تقرب في تركه مايشوبه ريبة وان كان يحس في الظلام وحثوت التراب
احثوه وحثيته احثيه لغتان وعنت بالغايب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلامي وجاز الفتح لخمسة عشر لجعل الاسمين اسما واحدا
وباب يا غلام اشارة الى كون المنادى مضافا الى يا المتكلم يعني المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجوه المذكورة والمنادى اذا كان مضافا الى ياء
المتكلم لم يجز فيه هذه الوجوه الا في يا ابن ام ويا ابن عم لكونهما من جنس كانهما
كلمة واحدة اذ يا ابن امي ثم لم يا اخي فهو مثل باب يا غلام بخلاف يا ابن ضارب
او يا ضارب امي فانه لا يجوز فيه الوجوه المذكورة في باب يا غلامي قوله و
جاز الفتح اي يجوز فيه تلك الوجوه بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح
على المشهور والمراد بيا غلامي وجاز يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما صار
فصارا كالكلمة واحدة فبهما كخمسة عشر وان كان ذاك مبنيا وهذا معربا
والتشبيه من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المتفجع عليه نحو وازيداه اوهو
اي المتفجع به نحو واحسرتاه كما سيأتي بيا او وا وهما فان يختص بها الثانا و آ
لمخصوص بالندبة واما يا فيشترك فيه المندوب والمنادى لان المندوب ايضا
نوع من المنادى حكم المنادى في الاعراب والبناء يعني ان المندوب اذا
كان مفردا معرفة بني واذا كان طويلا نصب والاكثر ان يلحق اخره الالف
ثم نحو يا زيدا وانما الحق الالف لطلب مد الصوت ونقول يا غلامهوه و
يا غلامهوه ثم يا مهلا لالتباس اي لو قيل في غلام المذكر الغايب وفي غلام
المونث الغايبة بالالف وقع الالتباس اذ صورتها حينئذ يا غلامها وفي
بالواو ليفرق بينهما فيقال في غلام يا غلامهوه وكذا في المضاف الى جمع
الغايب نحو واغلامهم لو الحق آخره الالف لقيل واغلامهما فحينئذ يلتبس بغلام
المثنى فذكر الاول بالواو ليلا يقع اللبس وكذا في غلام المخاطبة نحو واغلا
لو الحق الالف قيل واغلامكا وحصل الالتباس بغلام المخاطب المذكور

وحكم المندوب وهو المتفجع عليه ويا واوا حكم المنادى في الاعراب والبناء

نحو واغلامكي فيفرق المونث حينئذ بالياء وقيل واغلامكيه لم يقع اللبس و
يلحق اي الالف المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة خلافا
ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة والموصوف كشيء واحد
والاصح الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة من وجهين احدهما ان الصفة
غير مندوبة ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالجزء اللازم للمضاف
اذ لا يذكر بدونه بخلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم موضوع منفصل عن
المندوب بخلاف المضاف اليه فهي اي الصفة كسائر الاسماء المنفصلة من
المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب الا الاسم المعروف لان الغرض
اقامة عذره في ذلك او طلب موافقة من الغير وهما انما يحصلان بكونه معلوما
معروفا الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا يشترط التعريف فيه لبعد ان
الامر من المتفجعين للتعريف ولا يقال وارجلاه لان معناه ليس من مبكيا عليه
بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع بذكره يتفجع لفقده هذا كانه جواب
عن سوال مقدر وذلك ان المندوب اذا كان علما ينبغي ان لا تصح ندبته لانه
ليس معين مبكيا ايضا نحو وارجلاه فاجاب بالفرق بان اشتهاره يعني قد
يصحح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف النداء الا عن اسم الجنس واسم
الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاولين من وجوه الحذف لان يا
في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف
امور كثيرة وهو اي وبها المتعجب ولام التعريف ويا وانما كان اصله هذا لان
المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينا نحو يا رجلا لم يحذف يا لانه ملتبس
بالمفعول وان كان معينا فتعيينه اما بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس
فلا يكون بالعلمية والتعيين باللام انما يكون في المنادى اذا كان مع ايها
ونحوه فالاصل في المنادى المعين باللام اي يكون مع ايها ونحوه وفي التابعين
اي وكما في التابعين وهما المستغاث والمندوب من التخفيف المنافي لمقتضاها
كونه صفة اعرض عن هذا وايها الرجل وهما مثالان لقوله ويجوز حذف حرف
النداء لانه لا يلزم فيهما وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح ليل وافتد مخنوق

ولا يندب الا الاسم المعروف

وكذا اسم الاشارة ح

ويجوز حذف حرف النداء

واعور عينك والحجر شاذ لحذف حرف النداء من اسم الجنس فيهما اما اصبح ليل
فاصله ان امرأ القيس بن حجر كان رجلا مفركا اى انفضه النساء فتزوج امرأة
من طي فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فرفع راسه ونظر
فاذا الليل كما هو فتقول هي له اصبح ليل فذهبت مثلا واما وافتد مخنوق فمثل
يضرب لكل مضطر بخل بافتداء المال تخليصا لنفسه واما اعور عينك والحجر فمعناه
احفظ عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيبت عينه الصحيحة بقي لا شيء و
الترخيم حذفه اى حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب النحويين
والكوفيون يقولون اصله الله امنا اى اقصدنا بخير ويستدلون بمثل قول
الشاعر انى اذا ما حدث الما منه اقول يا اللهم يا اللهما وهو عند النحويين
شاذ اذ لا يرد في فصيح الكلام الجمع بين يا والميم ويحذف المنادى عند الالا
نحو الا يا اسجدوا فيمن قرأ اى الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله فيمن
قرأ عن القراءة الاخرى وهي تشديد اللام من الا يا تقوم واصله ان لا والياء
من تتمة الفعل المضارع اى لان لا يسجدوا اى لا يهتدون الى ان لا يسجدوا
ولا زائدة اى للسجود وحينئذ تخرج عن الباب وللنداء احكام اخر تختص به من
الزيادة والحذف واختلاف الصيغة فالاول الحاقهم الزيادة باواخر بعض
احوال لغير الندبة والاستغاثة وتكون مجانسة لحركة المنادى الاولى الواجدة
فيه الف نحو يا هناه بمعنى ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث يلحق باوه زيادة
فيقال في التثنية للمذكر يا هنانيه وفي الجمع يا هنوناه وفي المؤنث يا هنتاه
في المفرد ويا هنتانيه في المثنى وفي الجمع يا هناتوه فالزيادات مجانسة لحركة
المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع واستثنى الواو
فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادة مجانسة لحركة المنادى لقيل يا هنوه
بالواو والهاء بدل من الواو التي هي لام على رأى اذ اصله هنو وفابدل
الواو هنا ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأى اذ اصله هنا وقلبت
الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على رأى اى الهاء اصلية
لا بدل على رأى بدليل ان تصغيره هنيهة وزيادة لغير الوقف على رأى

ويحذف المنادى

بدليل هنى للمذكر ومنة للمؤنث وللوقف على رأى اى انما يكون تلك الزيادة
في حال الوقف خاصة وضعفوا الاخير لجواز تحريكها حال السعة فيقال يا هناه
واجيب بجواز حمله على باب اجراء الوصل مجرى الوقف والثلاثة الاول
يبطلها ان العلامات لا تلحق قبل اللام اى علامات التثنية والجمع والتانيث
على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت الهاء بدلا او اصلية لالحق العلامات بعد
اللام وقيل هنا ثم ان في التثنية للمذكر وهنا هنون في الجمع والثاني من الاحكام
التي تختص بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط و
الاعتباط نحر البعير من غير علة والترخيم ايضا حذف من غير اعلال فيشبهه به و
شرطه اى وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لانه لو رخم عن الجزء الاول وقع
الترخيم في وسط الكلمة ولو رخم عن الجزء الثاني لرخم ما ليس منادى ولفظا على ما قيل
ولا مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم
ولا جملة لان الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة ويكون اى الترخيم اما
علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء التانيث بعض الشرط احد الامرين اما الاول
فلان العلم مما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة
لانه لو كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس من الابنية المتمكنة خلافا
للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الوسط فيجوزون يا عم
في عمر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء توجب ثقلا فناسب الترخيم
فترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم المؤنث لثقله ومثل يا صاح ترخيم صاحب و
اطرق كرى ترخيم كروان من الشواذ وانما كان من الشواذ لترخيمها مع انتفاء
العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل
المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته
الاصلية او يجعل ما بقى كانه اسم برأسه في الترخيم وجهان احدهما ان يكون المحذوف
في حكم الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى حكمه هذا هو القياس
والوجه الثاني انه يجعل المحذوف نسيا منسيا وهو بانه حذف لا للاعلال
ومن قواعدهم ان المحذوف لا للاعلال تقدر منسيا ويجرى الاعراب على ما

مثل يهنايا

لا يجمع للاكم

والثاني الترخيم

فيقال يد ويدا او يد بعد حذف اليا فعلى الاول يبقى ما قبل المحذوف على حركته نحو
يا حارِ في حارث بكسر الراء او على سكونه نحو يا هِرَقْ في هرقل فيقال في ترخيم يا هرقل
بسكون القاف اعتبارا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين نحو شادّ
اسم فاعل من شدّ اذا سمي به فانه لو حذف الدال الاخرة لبقي قبله دال ساكنة
لان المدغم ساكن بعد الف فالتقى ساكنان فرد الى حركته الاصلية اذ اصله
شادِدٌ بوزن فاعل فيقال يا شادِ بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثنا
من قوله او سكونه اي يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على الاول
وهو ان يكون كالثابت يا حارِ بكسر الراء في يا حارث ويا هرق من يا هرقل و
يا ثمو ويا كرو ويا حراوِ في المسمى بحراوي فيبقى الواو في يا ثمو لانه وسط الكلمة
حتى يلزم قبلها يا ويا كرو ويبقى فتحة الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها
مفتوح فكان حقها ان تقلب الفا قلت انما لم تقلب لان ما بعده الف ونون
في التقدير وهو في حكم الثابت واذا كان في حكم الثابت لم يلزم قلب الواو
الذي قبله الف لئلا يلتقي ساكنان ويا شاء ارجني اي يا شاة اقيمي في العلف
والراجن الالف من الطير وغيره حذف اليا وبقي الالف لكن سقطت بسكون
ما بعدها ويا طلحَ بفتح الحاء في يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل المحذوف منسيا
يقال يا حارُ بضم الراء ويا هرقُ بالضم ايضا لان المحذوف منسي فهو اسم مستقل
تحذف ضم آخره ويا ثمي في يا ثمود وحذف منه الدال فبقي يا ثمو والمحذوف منسي
فالواو طرف والواو لا تثبت طرفا مع ضم ما قبله بل تقلب يا ويكسر ما قبلها لا
لتقا الساكنين بخلاف اللغة الاولى ويا حرا فيما زعموا تقلب الواو همزة كان
اصله يا حراوي فحذفت يا النسبة فعلى الثاني كان قياسه يا حراوُ بضم الواو
لكن قلبوا الواو همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب همزة كما هو
قاعدة الاعلال في نحو قايل في قاول ومقتضى هذا ان تقلب اليا ايضا همزة
على الاول لوجود تلك العلة بعينها وهو انه واو بعد الف زائدة وقد قالوا
على الاول يا حراوِ بكسر الواو من غير قلبها همزة فلذلك قال المصنف فيما ز
اي قالوا هكذا وليس بسديد لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في

ويا كرى

الموضعين

الموضعين وقالوا يا حرا بهذه الزحمة تعرف ان سمي بها وفيه نظر اما اولا
فهو ان الهمزة ليست للتانيث بل منقلبة عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة
عن الف التانيث فبعد امر التانيث فيه فلذلك انحرف واما وجه النظر فلانها
بدل عن حرف تانيث ولو بمراتب فجاز ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف
ويحتمل ان يكون النظر هو انه حينئذ يكون فعلا بفتح الفا لغير التانيث وهو غير
موجود كما سنذكر نظره بعد ذلك في حلوى ويا شاه اصله شوهة فلما رخم اعيد
لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ويا طلحُ اي تقول على المذهب الثاني
في يا طلحة بعد حذف التا وجعله منسيا يا طلحُ بالضم لان فتحها انما كان لكونه قبل
التانيث فلما حذفت التا وجعلت منسية لم يبق لها اثر فيه وقد اجازوا يا
طلحةَ بالحاق التا بين الحا وفتحه ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب يعني ان طلحة اذا رخم حذف التا منه وقياس اللغة
الثانية يا طلحُ بضم الحا كما قلت يا جعفُ وقد اجازوا يا طلحةَ بفتح التا والحا
التا بين الحا وفتح الحا ومنه البيت وبيانه انك اذا حذفت التا من طلحة
وقلت يا طلحُ بالضم حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة ورحمة
فارادوا ان يفرقوا بينهما والفرق بينهما بوجود التا فلا بد ان ترد التا ثم بعد
الرد اما ان تذكر بعد الحا او قبله لا يمكن ان تذكر قبله لان التا لا يقع حشوا بل
يقع بعد الحا والتا المردودة لا تكون الا ساكنة لانها لو ردت متحركة فاما
ان تحرك بالضم او الفتح او الكسر فان ضمت صارت على صورة غير المرخم فيعود
المرخم الى صورة غير المرخم وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها ايضا لانه مناد
مفرد معرفة فلا بد ان ترد التا ساكنة متصلة بالحا فيقع متحركة بين الحا وفتح الحا
فالحا ساكنة لغرض وكونها منفصلة عنها اذ تخلل بينهما التا والحا ساكنة و
التا المردودة ساكنة فينتقل حركة الحا المرخمة تقديرا الى التا المردودة لئلا
تبقى التا ساكنة بعد الحا الساكنة ففتحة التا هي الفتحة الاصلية التي كانت للحا
ثم فتحت الحا لئلا يكون ما قبل التا ساكنا فتصير الصورة يا طلحةَ بفتح الحا
والتا ولا يخفى وجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت وهو ان يا اميمة لو

الساكنة

لم يكن وجه لضم التاء لانه منادى مفرد معرفة فتعين بناؤه على هذا التقدير و
لا يجوز هذا اى الوجه الثانى فى يا صاح فلا يقال اى لا يجئ تلك اللغة فى نحو
يا صاح من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان المحذوف فى حكم الطرح وكذا لزم
ضم التزام للترخيم الذى هو شاذ فالتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب اصل
الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ والتزامه فلا يجوز ايضا والوجه و
لا فى ترخيم المسمى بحبلوى لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اى لا تجوز
اللغة الثانية ايضا فى حبلوى لانه لو حذف يا النسبة والتقدير انه منسى
فيبقى يا حبلو والواو متحرك مفتوح ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا ويقال
يا حبلى ولا تكون الالف للتانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان تكون
فعلى بالضم لغير التانيث وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش ان تكون الفها
للالحاق بجخدب ومن هذا يعلم النظر المذكور فى ثمود والحكم بثمة كما ذكرنا من قبل
ولا فى المسمى بطيلسان لما يلزم مما ليس فى ابنيتهم اى لا يجوز الوجه الثانى
فى المسمى بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس وهو غير جائز اذ ليس فى كلامهم
فيعِل بكسر العين فى الصحيح وانما جاز فى المعتل فى نحو سيد وميت ومن
فى ما ليس فى ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما اى الشئ الذى يلزم
وهو ما ليس من ابنيتهم فان كان فى آخر الاسم زيادتان فى حكم واحدة اى
فى حكم زيادة واحدة حذفتا نحو يا اسم ويا عثم فى يا اسماء ويا عثمان وان
كان حرف صحيح قبله مدة زائدة حذفتا ايضا ان كان الباقى اكثر من حرفين نحو
يا منص والا فالصحيح لا غير وانما حذفتا ضمة يرجع الى الصحيح والمدة وانما حذفتا
بالقيود المذكورة فاذا انتفى واحد منها انتفى حذفهما فاذا انتفى المدة قبله
لم تحذفا مثل جعفر وان وجدت المدة قبله ولم تكن زائدة لم تحذفا ايضا كمختار
فان آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزائدة لان وزنه مفتعل او منفعل او
فاعل او مفعول وكذا اذا انتفى كون الباقى على اكثر من حرفين لم تحذفا
كسعيد لئلا يبقى الاسم على حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف
علة او لا يكون فان نحو عرى آخره حرف علة ولكنه اصل كانه لام الفعل تحذفا

ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلى لكان اشبه لانه يوهم خروج
ما كان آخره معتلا وليس كذلك قوله والا اى وان لم يكن قبله مدة اى
آخره فحينئذ يحذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف
معه غيره اصلى بل زائدا لم يقم على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زائد لانه
فى حكم الاصلى فلا يحذف تبعا للاصلى آخره واما اذا لم يبق اكثر من حرفين فظاهر
لانه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند
البصريين والثانى من نحو المركب معتد آخره بمنزلة التاء ايضا فيحذف الثانى
فيه للتسبيب اى كونه بمنزلة التاء سبب لحذفه ولفظ ايضا كان حقه ان يكون
بعد قوله فيحذف ووقع فى النسخ قبله وفيه جوازة اذ يستبق فيما قبل
آخره بمنزلة التاء حيث قال الشطر الثانى بمنزلة التاء ايضا قالوا يا بعل فى بعلبك
كما يحذف تاء التانيث من الكلمة فى ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثانى للتاء
كونه ملحقا بالاسم الاول بعد كماله كالتاء وكون النسبة والتصغير واردين
على الاسم الاول دون الثانى فيقال لحضرموت فى التصغير حضيرموت وحضرمى فى
النسبة كما يصغر الجزء الاول فيما فيه التاء وينسب اليه فيقال تمرى وتميرة و
لا يجوز الترخيم فى غير النداء الا فى الضرورة اى فى ضرورة الشعر كما قال الحارث بن
كعب لا لجرم وراسب اى لحارث بن كعب ولم يتبع فيه اى فى ترخيم غير النداء
حيث جوزه وهو حال الضرورة المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت
فلا يقال جاءنى حار بن كعب بكسر الراء بل ينبغى ان يجرى على اللغة الاولى وهو
ان المحذوف منسى والباقى اسم برأسه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم
على هذه اللغة يصير كانه لم يحذف منه شئ فكانه لم يحصل الترخيم فى غير النداء
بخلاف ما اذا كان فى حكم الثابت فان ارادة المحذوف تدل على ترخيم والترخيم
يكون غالبا فى النداء والمصنف اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله
وما انشده سيبويه من نحو قوله ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما
فقد رده المبرد اشارة الى انه قال الرواية وما عهدى كعهدك يا أماما وهذا
الكلام ضعيف والاقوى مذهب سيبويه وهو انه قد جاء الترخيم فى غير النداء على

فان كان صحيحا لان العجز لا يحذف تبعا للعجز وان كان آخره غير

اللغتين جميعا اما على اللغة الاولى فظاهر قوله واضحت منك شاسعة اماما لان
امامة فاعل اضحت والميم مفتوحة فيدل على ان المحذوف وهو التاء ثابت ورد
الميم وليس بشيء لان الرواية الصحيحة لانه فيها رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان
ويكفي في الاستدلال رواية صحيحة واما على اللغة الثانية فقوله ديار مية
اذ مي تساعفنا اي اذ مية فرخم في غير النداء وجعله منسيا فلذلك رفع مية ولو
كان في حكم الثابت لابقاه على الفتح واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان
هذا حكم اخر يختص بالنداء فان نومان هو كثير النوم فلا يقال في غير النداء رجل نومان
وكذا المعدول نحو يا فسق معدولا عن فاسق ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم
وهو اللكع ورجل لكع وامراة لكاع مثل قطام ويا ملامان من اللوم فانها لا
يستعمل الا في النداء ونحو اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع من النساء
هذا ايراد على انه جاء في غير النداء اذ لكاع خبر للمبتدا وهو قعيدته فاجاب بانه شاذ
ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بترخيم فلان والا لقيل فلا لان فلانا كهلال فلا يحذف
منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ولقولهم في المونث يا فلة اقبلي
هذا دليل اخر على ان فل ليس بترخيم فلان لانه لو كان من ترخيم فلان لكان يا فلة ترخيم
يا فلانة وليس كذلك لان ترخيم حينئذ بحذف التاء منه لا بابقاء التاء وحذف الالف
والنون من الوسط فيدل على انه في المونث حذف ليس بترخيم والمذكر والمونث
لا يختلفان في جواز الترخيم ومنعه غالبا وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل
اي عن فلان من الضرورات قبله تثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل
تدافع الشيب ولم تقتل في لجة البيت يصف ابلا عصبت اي اجتمعت المغربل المنخول
واللجة اختلاط اصوات الذادة الشيب جمع اشيب اي شربت الشربة الاولى
فسكنت فهي تتدافع كالشيوخ ذوي الحلم ولا تقتتل وتدافع مصدر لفعل محذوف اي
هذه الابل تتدافع اي تدفع بعضها بعضا كتدافع الشيوخ لما ذكر ان فل مما يختص بالنداء
اورد هذا البيت عليه بانه قد جاء في غير النداء وهو قوله عن فل فاجاب بانه شاذ وال
ووزنه فعل تقديرا والذاهب عنه الواو والتقدير فلو كفسق ومنها اي ومن
المواضع التي نصب فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا

ومنها باب الاختصاص

افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل كذا ولا تثبت فيه حرف النداء لان
قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة تخصيص المخاطب وطلب اقباله عليك ثم
يستعمل للاختصاص المجرد من غير طلب اقباله بل للمدح والاختصاص فقولك افعل
كذا ايها الرجل افعل كذا متخصصا من بين الرجال فهو على صيغة النداء وليس بنداء
لذلك لا يثبت فيه حرف النداء وعلى غير طريقته اي ويكون على غير طريقة النداء بانه
لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب اقرى الناس اي اخص العرب لا يصلح
ان يكون منادى لانه معرف باللام وقولهم بنا تميما يكشف الضباب اي بنا تكشف
اعني تميما واخص تميما الشعر لرؤبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض
كالدخان ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينصب على المدح
او الشتم او الترحم التي سمع انشاء نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص الحميد وامدح
والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب فيمن قرا بنصب حمالة اي
اذم حمالة واما من قراها بالرفع فهو خبر للمبتدا وهو امراته ومررت به المسكين
اي ارحم المسكين والغالب عليه التنوين اي الغالب على ما ينصب على المدح
ونحوه التنوين وقد جاء نكرة في قوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالي وقبله فاوردها مرصدا فقلنا به ابن الدجى لاطئا كالطحل اي اورد
العبسي مرصدا اي مكانا يرصد به الصائد الوحش جاء فقلنا به ابن الدجى وهو الصائد
وقيل للصائد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد لاطئا حال من ابن الدجى اي
ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد وشعثا ينتصب على الترحم السعالي جمع سعلاة
وهي اخبث الغيلان والمراضيع جمع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع او جمع مرضع
فاشبع الكسرة ومنها اي ومن المواضع التي نصب فيها الفعل قياسا التحذير وهو
اما منصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد وماز راسك والسيف
اي نح راسك عن السيف ونح السيف عنك ماز ترخيم مازن واصله ان كلاما
المازني اسر لجاء القسم ثم لم تفض بهم فجاء قعنب اليربوعي ليقتل بحجار المازني
دون اثره فقال له قعنب ماز راسك والسيف فلعله سماه مازنا باسم ابيه و
قيل انه ترخيم مازن وفيه شذوذ ان ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل التنبيه

ومنها ما ينصب على المدح او الشتم او الترحم انشاء

ومنها التحذير

وانما ارتكبوا شذوذه من لان اصله كذا ثم وهو ما زمن اي اتق نفسك ان تتعرض
للاسد والاسد ان يهلكك وانما ذكر النفس ولم يقل اتق لان الفاعل والمفعول
لا يكونان ضميرين لشيء واحد الا في افعال القلوب فقدر لفظ النفس ليكون المفعول
مظهرا الا مخاطبا مضمرا ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف
فصار ضميرا منفصلا ونقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب وان تحذف
ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف يعني يستقل التحذير مع
وجهين احدهما بحرف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا داخلا على اسم نحو اياك من الاسد
وقد يكون داخلا على أن مع ما بعده نحو اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر حرف
العطف اما داخلا على اسم نحو اياك والاسد او على أن مع ما بعده نحو اياك وان تحذف
وقد يحذف حرف الجر من أن فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا يحذف من
الاسم فلا يقال اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من أن ولم يحذف
من الاسم لان أن مستطالة بصلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف الاسم المفرد
فانه لا طول فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه انه لا يجوز اياك
الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما ممتنعان فلذلك
امتنع واما قوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعّاء وللشر جالب فشاذ او محمول
على الضرورة او على ان المراء مصدر جار مجرى أن تماري او على انه نوع في كلام
آخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل وهو قول الخليل هذا سؤال وجواب
فالسؤال ان المراء حذف منه حرف الجر اذ اسم نحو الاسد فكان ينبغي ان لا يجوز
حذف حرف الجر منه فاجاب بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه محمول على ضرورة
الشعر يعني اما يقع في سعة الكلام والثالث ان المراء مصدر والمصدر مقدر
بأن والفعل كما تقول اعجبني ضربت زيدا اي فالمراء بمنزلة ان تماري والرابع انه
ليس من هذا بل المراء منصوب بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء
او ذكر المحذر منه مكررا قسيم لقوله تحذيرا مما بعده فالتحذير هو المنصوب بتقدير
اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون تحذيرا مما بعده كالصور السابقة
والثاني ان يذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد والجدار الجدار والصبي

خصوصه ٢

ومنها الاغراء

ومنها ما يضمر

الصبي والطريق الطريق اي احذر الاسد والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي
وحل الطريق وانما يلزم حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر فهو نظير ضربا ضربا و
واما اذا افرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ومنها اي ومن المواضع التي تضمر فيها
الفعل قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع
الى الهيجا بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل ومنها ما تضمر شرط ان يفسر اما بلفظه
او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع بعده مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي ومن
المواضع التي تضمر فيها الفعل منصوب تضمر عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب
وفي تضمر ضمير يرجع الى العامل اي المنصوب الذي تضمر عامله قوله وهو الضمير راجع الى المفسر
المدلول عليه بقوله ان يفسر لانه دال على المفسر وقوله اما بلفظه الى آخره والضمير
بعده راجع الى ما في ما تضمر اي واقع بعد الاسم الذي تضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل
عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه اي متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل باحدهما لكان
عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون مضمرا اذا اشتغل عنه
بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما فسر المضمر بلفظه او مررت به مثال لما فسر بمعناه
فان مررت به بمعنى جاوزته او ضربت غلامه مثال لما فسر المضمر بلازم معناه ويلابسته
فان ضرب الغلام من لوازم اهانته فالمضمر المفسر بمعنى اهنت اي ضربت وضربت
واهنت كل واحد يرجع الى واحد على ترتيب المذكور والرفع بالابتداء اجود عند عدم قرينة
خلافه او وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجأة اي الرفع في زيدا ضربته
ونظائره اجود لانه لا يحتاج فيه الى اضمار بل هو مبتدأ ما بعده خبره وانما يكون الرفع
اجود في صورتين احدهما اذا لم توجد قرينة تخالف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم كلام
آخر يقتضي النصب لجملة فعلية ونحوها والثانية ان توجد قرينة النصب وقرينة الرفع
لكن قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو فقد ضربته فقرينة النصب
تقدم الجملة الفعلية اذ يقتضي ان تقدر هذا ايضا جملة فعلية واما قرينة الرفع لا يقع
بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا ينصب بعده
غالبا وترك التناسب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فترك قرينة
النصب اولى من قرينة الرفع فالرفع اقوى وقيده بغير الطلب احترازا عما اذا ذكر بعدها

مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يرجح النصب لان الطلب لا يقع خبرا الا شاذا وقد علمنا
قرينة النصب ومع الجملة الفعلية واذا للمفاجأة من قرائن الرفع ايضا لانه يقع بعدها الجملة
الاسمية نحو ضربت زيدا واذا عمرو يمر به بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية
للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد بتقدير فعل ويكون
عطفا للفعلية على الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت
به واذا عبد الله يضربه عمرو فانه يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان اما مع
الطلب واذا للمفاجأة قرينتان للرفع مما اقوى من قرينة النصب وهذان مثالان
لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة الرفع وفي موضع هو بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند
العطف اي يختار النصب عند العطف وفي موضع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف الشرط
والاستفهام وحيث وفي الامر والنهي فهذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير
الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته فان النفي والاستفهام قرينتان للفعل فتقدير الفعل
اولى واذا قدرت الفعل جاء النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا الا ان
حيث هنا للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال للنهي واما
مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر الفاضل توهم ان مثل
هذه الصورة مما يجوز نصبه اختيارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه
بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب وسبب ايجابه
الضابط انا ذكرنا ان شرط المفسر ان يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا
لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله
لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فانه على ليس هو الضمير
بل كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله فلهذا لم يذكر المصنف ما ذكره غيره وهو انه لو
سلط عليه لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اي يشترط ان
يكون المانع عن العمل فيما قبله هو الضمير او متعلقه وههنا ليس المانع من العمل فيما قبله
اشتغاله بالضمير او متعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
ليس منه اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من هذا الباب

لقوله فان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي مما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني ثم ابتدأ فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابطة فلم
خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه من شرط ان يكون المانع
هو الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفاء بمعنى الشرط وما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل بالفاء لا لاشتغاله بضميره او متعلقه
واما عند سيبويه فلانهما جملتان لان الزانية والزاني مبتدأ خبره محذوف وهو في كتاب الله
او فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فقدم هذه الجملة ثم لما كان الحكم
مجملا ابتدأ بجملة اخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا كل واحد منهما فلانهما جملتان مستقلتان
فلا تعمل احديهما في الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمراد من قوله
مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط وهذه
الصورة ليس فيها المانع هو هذا الاشتغال فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة
نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر هذا عطف على قوله وفي موضع هو بالفعل اولى
اي يختار النصب في ثلاثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني بان يقع
في موضع هو بالفعل اولى والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل
لكان خلقناه محتملا لامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ ليس
ان المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون
خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء وهذا المعنى المقصود اي كل شيء هو مخلوق لنا بقدر
اما اذا نصبناه فيكون التقدير انا خلقنا كل شيء بقدر فيتعين المعنى المقصود فلما كان
ان الرفع محتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعين للمقصود فهو ارجح ويستويان
اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان الجملة الاولى
ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده
او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف ضمير يرجع الى المبتدأ وليس في الجملة الثانية ضمير يرجع
الى المبتدأ الاول وهو زيد فذكر معه ضميرا ليصح العطف بعود الضمير الى المبتدأ ويجب
النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تره تضربه

فان حرف الشرط مما يقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي
هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التحضيض لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه
اي من الباب وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود ليتوهم انه من الباب
لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فرفع التوهم بانه لو كان من الباب
ونصب كل شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر هو
صحف الملائكة ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فيتعين الرفع لكونه
مبتدا وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت
ومكتوب في الزبر وهو معنى صحيح ومن المنصوبات الحال وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول لفظا او معنى الحال في المعنى كالصفة لكن الصفة مبينة لهيئة الذات لا
باعتبار كونها فاعلا او مفعولا والحال مبين لهيئتها باعتبار كونها فاعلا او مفعولا
فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات وان لم توجد هذه الصفة حالة نسبة
الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد ظريفا فانه يشترط ان توجد هذه الصفة حال استناد
الفعل اليه والحق المفعول ليشمل المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فانه
مبين لهيئة المفعول المطلق لا للفاعل ولا للمفعول به ويخرج عن هذا اللفظ ما جاء
الحال عن المضاف اليه نحو رايت وجه هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا
عن المفعول الا ان يقدر الاضافة بمعنى فعل ويتكلف له عامل وقد جاء الحال عن
المضاف اليه في التنزيل نحو ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
لفظا او معنى تميز للفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا راكبا مثال للحال عن الفاعل
لفظا وضربت زيدا راكبا مثال للحال عن المفعول لفظا والمثال لان يحتمل كل واحد منهما ان
يكون حالا عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما ذكرنا وهذا زيد قائما مثال للفاعل
المعنوي لان المعنى ما تنبه قائما فالعامل معنوي فالمستتر فيه ايضا معنوي وهذا
بعلي شيخا مثال للحال عن المفعول معنى لان التقدير المشار اليه في حال الشيخوخة
بعلي وقد تكون الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع والتفريق نحو لقيته
راكبين هذا مثال للجمع اي لقيته وانا راكب وهو راكب ايضا ومصعدا منحدرا
مثال لما كان الحال لهما ايضا على التفريق اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر

ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى

زيدا

وبالعكس وعاملها الفعل كالامثلة المذكورة او شبهه من اسم الفاعل او اسم
المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او افعل التفضيل وتقدمه اي تقدم
الحال العامل اللفظي وهو الفعل او شبهه جائز نحو شتى تؤوب الحلبة واصله
انهم يوردون ابلهم وهم مجتمعون فاذا اصدروا افترقوا واشتغل كل واحد بحلب
ناقته ثم تؤوب الاول فالاول فيضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق
وشتى فعلى من شت اذا افترق وهي حال اي تؤوب الحلبة متفرقين وزيد
مسكينا جالس كان المثال مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا مثال لما تقدم
على شبه الفعل وهو جالس ولزوما اي ويتقدم لزوما فيما اذا تضمن اي الحال معنى
الاستفهام نحو كيف فعلت في مثال كون العامل فعلا او كيف زيد فاعل في مثال
شبه الفعل اي على اي حال فعلت او معناه عطف على قوله الفعل اي عاملها
الفعل او شبهه او معناه كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار جالسا فانه
فان حال الظرف مستقر على ما قررناه من قبل واسماء الاشارة نحو هذا بعلي
شيخا فان العامل معنى الاشارة في ذا وحرف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا
حال والعامل هو معنى التنبيه في ها اي انبهك حاله اقبالك على هذه الجملة وذو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستتر في تنبه وليس ذو الحال زيدا اذ
لو كان هو ذو الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه واللازم ان لا يكون العامل في
الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل
التجرد عن العامل اللفظية ونحو ليت ولعل وكان ونحو ذلك فانها تتضمن معاني
الافعال اذ ليت تتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه فهذه
امثلة لما كان العامل فيها معنى الفعل ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال معنى الفعل
لضعفه بخلاف الفعل او شبهه لقوتهما بخلاف الظرف تقول كل يوم لك درهم
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون في الظروف بما
لا يتسعون في غيرها وله نظاير وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال ايضا ظرفا
تشبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا جاز ان تقدم على العامل المعنوي
لما للصورة الظرفية وقوله تشبيها للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان

شابهة

شتى جمع شتيت

واسماء الاشارة وحرف التنبيه

ولا تقول كل يوم درهم

لغو وهو ما يقيد لمتعلق محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او
شبهه والمستقر ما يكون متعلقه من الافعال العامة ومقدرا فيه لا ملفوظ
وقد ذكرنا ان الظرف اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا
كان ظرفا يكون مستقرا نحو جا زيد على الفرس اي حاصلا على الفرس فاذا
قلت في الدار كل درهم على ان كل درهم حلة وفي الدار حال اي كاينا في الدار
فالحاصل ظرف مستقر جاز ان يتقدم على العامل المعنوي كما جاز تقدم الظرف
اللغو عليه ولا تتقدم اي الحال صاحبها المجرور على الاصح نحو مررت جالسة بهند
اختلف في تقدم الحال على ذي الحال المجرور والاكثر البصريين على منعه وقد اجازه
بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم
والتاخير فكما يجوز التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب يجاز التقدم
على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع عن الفصحا تقدمه ووجد معنى مناسب يمنع
من التقدم على المجرور وهو ان حال المجرور في المعنى صفة لصاحبها فهي مجرورة
في المعنى بحرف الجر فكما ان معمول الجار لا يتقدم عليه فكذلك معمول الجار
بان لا يتقدم عليه وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب فلذلك افترقا
الا ان تكون اي الحال ظرفا فانه يجوز تقدمها على المجرور في الصورة الظرفية
ايضا ولا تجد لمجوزه مطلقا اي لمجوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور مطلقا
اي ظرفا كانت الحال او غيره في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
احتج من جوز تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاية فان كافة حال من الناس
وهو مجرور اي ما ارسلناك والتا للمبالغة كعلامة اي ارسلناك لتكف
الناس عن الشرك ويحتمل ايضا ان تكون كافة صفة لمصدر محذوف اي
الا ارسالة كافة شاملة لجميع الناس ويحتمل ان تكون مصدرا لان الفاعلة
قد يجي بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل
محذوف وهو تكف اي ما ارسلناك الا ان تكف كفا ويتقدم اي الحال
على المجرور اي ذو الحال غير المجرور جوازا نحو جا راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد
تقدم عليه ووجوبا في مثل جا راكبا الا دهيم صاحبه فان الادهيم مفعول راكبا

ويجب تقدم الحال ههنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير الى ما يتاخر
عنه لفظا ومعنى لو قيل جا صاحبه راكبا الادهيم اي صاحب الادهيم وحقها اي وحق
الحال ان تكون نكرة لوجهين احدهما انه حكم على ذي الحال وحق الحكم ان تكون نكرة
والثاني انها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض المواضع نحو رايت زيدا
الراكب ولذا اي ولكون حقها ان تكون نكرة يمتنع اضمارها اي يمتنع كون الحال
مضمرا نحو جاني زيد قايما وجانيه عمرو والضمير في جانيه لقايما لان المضمر يكون معرفة
ونحو قولهم واوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال ونحو فعلته جهدك و
طاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر اي نحو رجع عوده على بدئه متاول
وكذا نحو جاوا قضهم بقضيضهم اورد هذه الصور فانها احوال معارف ظاهرا مع
ان حق الحال ان تكون نكرة واجاب بقوله متاول اما العراك فتاويله وجهان
احدهما انه مصدر لفعل محذوف اي تعترك العراك وتعترك وقعت حالا والجملة نكرة
كما ان حسن الوجه في صورة المعارف وهي في المعنى نكرة وكذا الباقي وتاويلها في
جهدك وطاقتك اي تجهد جهدك او تجعل جهدك بمعنى جاهدا وكذا طاقتك اي تطيق
طاقتك او طاقتك بمعنى مطيقا وكذا وحده اما مصدر وحذفه نحو وعد الوعد وعدا
او وحده بمعنى واحدا او منفردا واما قضهم بقضيضهم فانتصابه على الحال و
تاويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمة من القض وهو الكسر وقد تستعمل القض
في موضع الوقوع بسرعة فكان معناه وقع بعضهم على بعض ومجتمعا ويروى فاية
العراك والبيت للبيد يصف حمر وحش تعدوا الى الما اي اورد العير الاتن دفعة
واحدة ولم يذدها اي لم يطردها لانه يخاف القناص بخلاف الرعاة الاتن بلا ان
لم الابل فاذا اوردت الما جعلوه قطعا قطعا حتى تروى والدخال ان يداخل بعير
قد شرب مرة في الابل التي لم تشرب بعد حتى تشرب منه اذا كان البعير كريما او
شديد العطش او ضعيفا النغص بالغين والضاد المعجمة بوزن الكعب التحرك واماله الراس
نحو الشي اي لم تكلف اعنا قها الى الما في الدخال ويروى بالصاد غير معجمة على وزن
جبل اي لم يشفق العير على انه ينغصها والتنغيص التعجيل قال السراقي يريد
بعضها يزحم بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف متزحم لا يتمكن
من منع

على الحركة ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فعلى زيادة اللام فهو حال معرفة
ايضا بمعنى جاءوا جميعا قريبين والجماء من الجم الشيء اذا اجتمع والغفير صفة وهو من
غفر الغيم السماء اذا غطاها وبما نزل اسم الفاعل كانهم غطوا الارض لكثرتهم
قوله فعلى زيادة اللام لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان
الاولى ان يقول تأويله بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى
معتركة ووحده بمعنى منفردا وصاحبها لا يكون الا معرفة لوجهين احدهما انه محكوم
عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة والثاني انه لو كان نكرة
لالتبس بالصفة في بعض المواضع كما اذا قلت رأيت رجلا راكبا ثم استثنى من النكرة
فقال الا موصوفة او مغنية عن المعرفة لاستغراقها او واقعة في حيز الاستفهام
او بعد الانتفاء للنفي او متقدما عليها الحال نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا هذا
مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا هذا مثال لما كان ذو الحال نكرة لكنها تغني عن المعرفة لاستغراقها ان
جعلت امرا حالا من كل امر وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
قوله متخوفا مثال للحال عن نكرة وهو احد يغني عن المعرفة لاستغراقها ايضا لكونه
في سياق النفي وهل اتاك رجل راكبا مثال للحال عن نكرة واقعة في حيز الاستفهام
وانما صح لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير واجبة فهي كالنفي
فمن قولهم غير واجبة انه ليس بحكم ثبوتي فشارك النفي لانه ايضا ليس بحكم ثبوتي وما
جاءني رجل الا راكبا مثال لما وقع الحال فيه بعد الانتفاء للنفي وفيه بحث وهو ان
مجرد هذا لا يكفي في كون ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان يقال وجه صحة كون ذي
الحال نكرة كونه للعموم ايضا لان هذه النكرة في سياق النفي فيكون عاما فانه
انه ورد عليه استثناء فهو في المعنى حال عما كان عاما لكونه في سياق النفي فهو مثل
لا يركنن احد الا انه ورد عليه تخصيص ولم يرد على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه
الجواز انه حال من نكرة موصوفة باعتبار عامة الاحوال لان الاستثناء مفرغ فالتقدير
ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء عن عام ايضا
وهو الاحوال فهو في الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف بعام

عام الاحوال لانه مفرغ او ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذه الصفة و
جاءني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة وانما جاز لانه لو
تأخر لم يجز لالتباسه بالصفة في بعض الصور فلما تقدمت امتنع ان تكون
صفة فتعين للحال وفيه نظر لانا ذكرنا ان ذا الحال لا يكون نكرة لامرين
احدهما الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه وحقه ان يكون
معرفة وبالتقدم لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستغني في الامتناع
لهذه العلة تقدم الحال وتأخرها الا ان يقال تقدم الحكم يورث تخصيصا
ولذلك جاز كون الفاعل نكرة مع انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في
غيرها اي ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناة حيث
لم يوجد مصحح ومما جاز فيه على ضعفه قول الشاعر وما حل سعدي غريبا ببلدة
على انه يحتمل ان تكون في البيت المصحح الاستغراق وان كان سعدي علما
فلا استثناء فيه اصلا وهي اي الحال في الكلام العام اي الغالب اسم مشتق
وقد تقع مصدرا مأولا به اي بالمشتق نحو اتيته ركضا اي راكضا وقتلته
صبرا اي صابرا او مصبورا وانه قياس اي ان ايقاع المصدر حالا بهذا
التأويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا سرعة ورجلة فانهما من
انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوه كالكلام ونحوه وغير ذلك فانهما
ليسا من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع والاكثر وفي
على انها سماعية مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان في الفعل دلالة
عليها بان تكون من انواع الفعل ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب المبرد
والاكثرون على خلافه وقد تكون اي الحال اسما اي غير مشتق ولا مصدر بل
اسما جامدا على ضرب من التأويل يجعله في معنى المشتق كما سيأتي نحو جاء البر
قفيزين فيمن لم يجعله خبرا على ان جاء بمعنى صار فيكون قفيزين خبرا لا حالا و
معناه لو كان حالا انه حصل البر في هذا الحال وهو كونه مقدرا بهذا العدد
ومنه اي ومما جاء اسما ما كرر للتفصيل نحو بينت حسابه بابا بابا اي مبوبا
مفصلا ومنه كلمته فاه الى فيّ وبايعته يدا بيد وبعت الشاة شاة ودرهما

والاصل فيها الجملة اذ التقدير كلمة فوه الى فيّ ويده بيدي اي متصل بيدي
وبعت الشاة شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها الجملة ولم يجز ان تكون هذه
المفردات احوالا لان الهيئة انما فهمت منها اي من الجملة دون المفرد لان
كل واحد من تلك المفردات لا يستقل بالدلالة على الهيئة المصححة للحالية لان فوه
فاه وحده لا يدل على المشافهة الا بضميمة قوله الى فيّ فمعنى المشافهة يفهم من
تلك الجملة وهو فوه الى فيّ وكذا معنى المعاقدة لا يفهم من لفظ يدا وحده وكذا
معنى المقابلة لا يفهم من لفظ شاة ولا من لفظ درهما وحده بل يفهم من الجملة
وهي شاة مع درهما الا انهم وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت حالا
موضع لوازمها اي لوازم الجمل المذكورة لمبادرة الوهم اليها اي الى تلك اللوازم
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها يعني ان فوه الى فيّ مثلا يفهم منه المشافهة
من غير نظر الى تفصيل اجزائها حتى يفهم ذلك المعنى من غير ملاحظة فم المتكلم ولا فم
المخاطب ولا مدلول الجار فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا العامل منها
اي من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول
وهو فوه ويدا في الاولين اي في المثالين الاولين وكلاهما وهو شاة بدرهم
الثالث اي في المثال الثالث بعد ابدال العاطف وهو الواو من اداة المصاحبة
وهي الباء لان الواو لما كان بمعنى المعية كان بمعنى المصاحبة ومنه اي ومما وقع الحال
اسما جامدا هذا بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على رأي
والطيب على رأي وفعل محذوف على رأي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا
اي اذا وجد رطبا ويوجد في بعض النسخ اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الفعل
وما اضيف هو اليه اي الفعل المضاف اليه سدا بالحال مسده كما في ضربي
زيدا قائما ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف يعني اذا قدر بالظرف
وهو اذا وجد لجرى الاختلاف فيه نكرة موصوفة بأعم عام الاحوال لان
مفرغ فالمقدر ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب فهو
عن عام ايضا وهو الاحوال فهو في الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل
عن رجل موصوف بأعم عام الاحوال لانه مفرغ او ما جاءني رجل منتصب

السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون العامل في الظرف اسم الاشارة على رأي
والطيب على رأي والاصح انه اطيب اي الاصح ان العامل في بسرا اطيب لا اسم
الاشارة لصحته والمشار اليه بلح او رطب استقلالا وحيث لا اسم الاشارة
ولما يلزم في غيره من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة اذ الاول
وهو بسرا من تتمة هذا اصح بوجوه على ان العامل هو اطيب لا اسم الاشارة
الاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا لم يكن المشار اليه
بسرا لكن يصح والمشار اليه بلح او رطب بيان الملازمة ان العامل هو المتقيد
بالحال فلو كان العامل اسم الاشارة لتقيدت الاشارة بحال البسرية وانتفى
انتفاء الثاني فاتيته بالاستعمال اذ يستعمل هذا الكلام في غير حال البسرية و
الثاني انه لو كان اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو اوقع موقع
الاشارة اسم آخر لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم اذ يقال تمر نخلي بسرا اطيب
منه رطبا فتعين ان يكون اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان العامل
اسم الاشارة لكان بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب فكانه قال
المشار اليه في حال البسرية فيبقى اطيب عاملا في رطبا وحده لكن الاطيبية
لا تعقل الا باعتبار امرين وحينئذ تكون الاطيبية باعتبار حال واحدة وهو
حال الرطبية فيلزم تفضيل الشيء على نفسه اذ لا يتعلق اطيب ببسرا على هذا
التقدير لانه من تتمة هذا فان قلت مسلم ان الاطيبية لا تعقل الا باعتبارين
لكن لا نسلم ان الاعتبارين يشترط ان يكونا معمولين له قلت ان اطيب انما كان عاملا
لاشتماله على معنى التفضيل ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين مفضلا
ومفضلا عليه فلما كان عاملا في المفضل عليه يجب ان يكون عاملا في المفضل ايضا
لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واحتاج لزوم تعلق الواحد بالحالين مختلفين
باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار الفضل والثاني باعتبار المفضول
وعمله في الاول على الفعل ولا تعدد وفي الثاني على المعنى فامتنع التقدم
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو انه لقائل ان يقول لا يصلح ان يكون اطيب
عاملا في بسرا وفي رطبا معا لانهما حالان مختلفان ولا يصح ان يكون عامل واحد

يعمل في حالين مختلفين دفعة واحدة نحو ضربت راكبا ماشيا في حالة واحدة لان التقييد بالحالين متنافيين سواء فاذا قلت ضرب راكبا معناه ان الضرب مقيد بحال الركوب ولم يوجد في غيره وكذلك لو قلت ماشيا فيتقيد به دون الركوب فلو جمعت بينهما يلزم ان يكون التقييد بكل واحد مانعا من التقييد بالآخر فلزم ان يكون التقدير هذا الطيب بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما في المثال المذكور فاجاب بانه ليس من باب المثال الذي ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف الطيب فانه دال على الافضلية وهي نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فهو يستدعي حالين مختلفين باعتبار اصل الفعل وباعتبار المفضولية فكونه عاملا في حالين مختلفين لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين فهو عامل في كل حال باعتبار غيره من الاعتبارين ثم توهم سؤال آخر وهو ان الحال يجوز اعماله فيما تقدم عليه وهو بسرا فاجاب بان عمله في بسرا باعتبار الفعل المدلول عليه بلفظ الطيب فهو كالفعل يجوز تقدم معموله عليه واما عمله في رطبا فباعتبار المفضولية وهو من لوازم الطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلذلك امتنع تقدم رطبا عليه وفيه نظر لان الطيب من شبه الفعل وشبه الفعل كالفعل في جواز تقدم الحال عليه ومدلوله هو اصل الفعل فاما الفاضل والمفضول فهما خارجان عن مدلوله لكون الفضل نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان يكون الطرفان داخلين في مفهومه او خارجين اما جعل احد الطرفين وهو الفاضلية من مدلول الفعل وجعل الآخر وهو المفضولية من معنى الفعل فهو ممنوع وقوله فامتنع التقدم من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى وهو محل البحث ثم التحقيق ان معنى اصل الفعل من غير الترجيح هو العامل في الحالين وبيانه انك تقول قبل الترجيح طاب هذا التمر بسرا وطاب رطبا فالعامل في الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت ترجيح طيبه على طيبه ففيه عبارتان مطولة ومختصرة فالمطولة هي ان تقول طيب التمر بسرا ارجح من طيبه رطبا فالعامل في الحالين هو اصل معنى الطيب والترجيح لا مدخل له في كونه عاملا في الحال بل هو خارج محض وكذا العبارة المختصرة وهي هذا بسرا اطيب منه

رطبا العامل في الحال اصل الطيب اذ الطيب في الموضعين والترجيح غير عنهما بعبارة مختصرة وهو اطيب ولا شك ان معناه مطولا ومختصرا واحد وان اختلفا في التعبير فعلى هذا يخرج الجواب عن السؤالين احدهما هو انه عمل العامل في حالين مختلفين وجوابه انه اعني الطيب عند التحليل يرجع الى الكلام وهو طيبه بسرا وطيبه رطبا والثاني انه لم عمل في الحال المتقدم مع ان عمل افعل ضعيف اذ لا تعمل في مظهر وجوابه ان عمله باعتبار تضمنه لاصل الطيب باعتبار الترجيح على ما لخصنا اذ الغرض ترجيح طيبه بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح فالطيب لتضمنه فعلية تعمل فيما قبله لا بانه حقيقة على انا نقول الحال في المعنى ظرف فيجوز ان يعمل فيهما متقدمة ومتاخرة لملاحظة الظرفية المتضمنة في الحال فمن لفظ الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك اذ العامل في الحالين هو اصل الطيب لا الترجيح وهو في نهاية الوضوح وتكون اي الحال موطئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا معنى الموطئة ان يعاد ذو الحال في الحال ايضا فمن مثالنا لو قيل انا انزلناه قرآنا عربيا لكان حالا مقيدة فلما اعاد قرآنا وكان ذا الحال سميت موطئة لانه جيء ذكره من قبل في انزلناه فذكر على سبيل التمهيد والتوطئة ونظيره ظننت زيدا قائما فان معناه ظننت قيام زيد اذ المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل التمهيد والتوطئة فكذا معناه انا انزلناه في حال كونه عربيا وذكر القرآن في الحال على سبيل التمهيد والتوطئة فلذلك سميت توطئة والا فالجزء الاول من الحال وهو قرآنا عين ذي الحال وهو مفعول انزلناه وتكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وابوه قائم او بالواو وحده نحو قتيل والجيش قادم او انها تجري الظرف يعني ان الحال اصله ان يكون مفردا لانه من المنصوبات وقد تكون جملة خبرية على تقدير المفرد واحترزنا بخبرية عن الانشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع خبرا للمبتدا والجملة لما اشتملت على مسند ومسند اليه كانت مستقلة فاحتيج الى رابط بينها وبين ذي الحال والرابط

اما الواو والضمير معًا وهو في غاية القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من
الضمير وحده لان الواو تدل من اول الابتداء على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في
المبتدا فمن الواو والمشعر بالحالية في اول الامر معلوم فلذلك قال او بالضمير وحده
على ضعف نحو ولولا جنان الليل ما آب عامر الى الجعفر باله لم يمزق اي و
سرباله لم يمزق والواو للحال وقوله او انهما تجري الظرف معنًى وان
الحال في المعنى كالظرف لان معنى قولك جاء زيد وابوه قائم جاء زيد وحال قيام
ابيه فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير
والمضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب وانما لم يلزم الواو لان الفعل
المضارع مقدر باسم الفاعل وفي اسم الفاعل يشترط الضمير وحده اذا وقع
حالا فكذا المضارع وقولهم دون ذلك وينفق الحمار ليست الجملة فيه حالا
بل الكلام مستقل اي اذكر دون ذلك فانه ينفق الحمار بدون تلك المبالغة اصل
المثل ان انسانا اراد بيع حمار له فقال للمشتور الحمار لي ولكن جعل فلما دخل
به السوق قال له المشتور هذا حمارك الذي كنت تصيد الوحش عليه فقال
دون ذلك وينفق الحمار اي الزم قولا دون الذي تقول فان الحمار ينفق
بدون هذا التنفيق وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والمضارع
المثبت بالواو والضمير او باحدهما وما سواهما هو المضارع المنفي او
الماضي المثبت او المنفي وكل واحد منها اما مع الواو او مع الضمير او معهما
فهي تسعة امثلة وهي ظاهرة ولا بد في الماضي المثبت من قد علله النحويون
بانها اذا وليت الماضي قربته من الحال فلزمت معه قد لفظا او تقديرا لتقو
مقارنة زمن الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد
مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان
يكون العامل ماضيا والحال الذي اقترنت بقد قربت من الحال فجاز ان لا
يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال ورد كذلك والا فمجرد
هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال للعامل الا ان يريد ان
الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل

قوله

والمضارع المثبت بالضمير وحده

يكون حال الاخبار فلو كان الحال ماضيا غير مقرب من الحال بقد لكان الفعل
حالة الاسناد ومعنى الحال لا يكون مقارنا له فلذلك اشترط قد فانك اذا
قلت جاء زيد وقد ركب فالمجيء وان كان واقعا قبله لكن اسناد المجيء اليه
حصل حال الاخبار فالحال ينبغي ان يكون ايضا واقعا حالة الاخبار
ليحصل التوافق وهذا مردود ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة المطلوبة
ويجوز حذفه لفظا قال سيبويه وتاويله جاءوكم حصرت صدورهم بقوم
نعتها عن ضعف لما ان صفة القضاة في حكمها لاشتباهها والموصوف محذوف
استدل المجوزون لحذف قد بوقوعه في قوله تعالى او جاءوكم حصرت اي
وقد حصرت وبقول الشاعر كما انتفض العصفور بلله القطر اي وقد بلله
وسيبويه لم يجوز حذفه واول الآية بان حصرت استضعف حالا بل هو صفة
موصوف محذوف والتقدير جاءوكم قوما حصرت صدورهم والمصنف استضعف
هذا التأويل وقال اذا قدر الموصوف يكون حالا موطئة وصفة الموطئة
في حكم الحال في ايجاب تصدرها بقد يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد
فصفة الموطئة اذا كان ماضيا يلزم معه قد ايضا لاشتباهها والموصوف محذوف
يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اولى
وفيه نظر لان سيبويه لا يمنع ذلك والمصنف لم يأت بدليل على ما ادعاه
وتاويله المبرد بالدعاء يبطله ما بعده يعني ان المبرد ايضا لا يجوز حذف قد
وتاول الآية بان حصرت ليس بحال بل هو دعاء كانه قال او جاءوكم حصر
صدورهم وضيقها ومعنى قوله يبطله ما بعده ان ما بعده وهو قوله او يقاتلوا
قومهم يدفع ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب بان اي او ان يقاتلوا او
هو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان الدعاء لكان المعنى حصر الله وضيق
صدورهم عن ان يقاتلوكم وهو معطوف على ان يقاتلوا قومهم ونحن ندعوا
بان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لا زالوا معا تلين بعضهم بعضا وندعوا
عليهم اللهم الق باسهم بينهم بهذا التأويل غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة
الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن يأتيه تشبيها بالحال يعني ان

شدة وصعوبة

الاخفش يجوز ان يدخل الواو في خبر باب كان تقول كان زيد وابوه قائم
فان الجملة خبر لكان وجوز معها دخول الواو وتشبيهها الخبر بالحال لان المعنى
كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كنت ومن يأتني آتيه كان من بلد به جملة
شرطية واقعة خبر الكان فادخل الواو وعليه على التشبيه بالحال اي كنت
على هذه الحال وفيه نظر اذ يجوز ان تكون كان تامة والواو للحال على انه
ولا يلزم ان تكون ناقصة وادخال الواو وعليه على التشبيه بالحال ولا يقع
اي الحال مستقبلا لمنافاة الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا متأول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا او حاضرا والحال
مستقبلا لانه حينئذ لا يكون مقيدا لذلك الفعل لانه لم يقع بعد والتقييد انما
يكون اذا كان زمان الحال وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت
برجل معه صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما
هو حاصل وهو كون الصقر معه اذ المعية حاصلة الآن واجاب بانه متأول
وتأويله ان المراد بالحال ان تكون مقدرة ومعناه معه صقر مقدرا الصيد
به غدا والتقدير واقع الآن فحصلت المقارنة كقوله تعالى فادخلوها خالدين
فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد تقدير الخلود اي ادخلوها
مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة ويحذف العامل
نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر او سافرت راشدا فحذف تقدير
الحال ومنه اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن اذ لا يصح عطفه على
ما قبله ولا يصح حالا منه هذا انما يستعمل في شيء ذي اجزاء اشترى بعضها
بدرهم وبعضها باكثر من درهم وعلى هذا لا بد من اضمار فعل اي اشتريت
بعضه بدرهم فذهب الثمن في البعض الآخر صاعدا ولا يستقيم ان يكون
حالا عما قبله لوجود الفاء ولفساد المعنى اما وجود الفاء فظاهر لان الحال
لا يدخله الفاء خصوصا اذا كان مفردا واما فساد المعنى فلانه ليس المعنى
اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على ما قبله اذ
المذكور بعده هو الفاعل والمفعول والدرهم ولا يصح عطفه على شيء منها

اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى اما لفظا فلا خفاء فيها في الاعراب واما
معنى فلان الصاعد ليس آخذا حتى يعطف على الفاعل الذي هو آخذ واما على المفعول
فلا يستقيم معنى اذ ليس الغرض اني اخذت المثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن
ولم ترد اني اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم اما لفظا فلا خفاء
في الاعراب واما معنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم فصاعدا بل المراد انه اخذ بعضه
باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان مأخوذا بالدرهم والزائد جميعا والفاء ايضا
مانع لانه يؤذن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون متعقبا لكونه متعقب بعض بل
التقدير فذهب الثمن في البعض الآخر صاعدا ومنه المثل أتميميا مرة وقيسيا اخرى
فيمن يرى ابهما حالين بعامل فيه محذوف ايضا والتقدير اتتحول في هذا الحال قوله
فيمن يرى ابهما حالين اشارة الى ان مذهب سيبويه ان انتصابهما على المصدر لا على
الحال والتقدير اتتحول هذا التحول وليس المراد بتحول حال كونك تميميا وقيسيا
ومثله اي في الولائم او لادا الولادة وفي العيادة اولادا العلات اي اتتحولون
هذا التحول وهو كونكم في الولائم متفقين وفي العيادة متخلفين ولا ان في السلم
اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي الحيض من عركت
المرأة حاضت اي اتتحولون هذا التحول وهو كونكم اعيارا في حال السلم واشباه
النساء الحيض في حال الحرب وحمل عند سيبويه على المصدر اي في جميع الصور وكذلك
ذلك اي اضمار العامل في الموكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك
عطوفا اي احقه عرف الحال الموكدة بما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لان
المقصود هو الثبات والدوام لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت
التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطف مقرر
لمعنى الابوة وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية ههنا لا تصلح تقييدها بالحال كما
في المثال فان الابوة لا تتقيد بالعطف بمعنى انه اذا انتفت الحال انتفت الابوة
ولا بد للحال من عامل ولذلك قدر له عامل وشرطها ان تقع بعد جملة اسمية ولا تصدر بالواو ولا
تحاد بما قبلها نحو هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت
حالا مؤكدة وههنا لم يصدر بالواو لان الحال المؤكدة متحدة بما قبلها فلا مجال

اي بعد الحال

جمع العارك

لتخلل الواو بينهما وبين الجملة المؤكدة بها وذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
يعني ان لا ريب فيه حال مؤكدة على احد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك
والخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدأ والكتاب صفة ولا ريب فيه خبر وذلك
قيل لا محل له من الاعراب بل هي جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ومن الاسماء ما
يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستعمل ايضا فيها هذا اي غير
بالاستعمال وقد استعمل صاحب المفصل لفظ كافة مضافا فقال محيطا بكافة الابواب

ومنها التمييز

ومنها اي ومن المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة المراد بالابهام المستقر ان يكون ثابتا في اصل الوضع نحو عشرين و
ثلثين ونحوهما واحترز عن الاسماء المشتركة كالقرء فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم
يستقر في اصل الوضع اذ هو موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع
الاستعمال فالابهام عارض لا مستقر في اصل الوضع بخلاف نحو عشرين فانه
موضوع على الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام المستقر
عن هيئة الذات لا عن الذات ويورد على الحد الصفات نحو جاء رجل عالم وكريم
ان يجاب عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام باعتبار الصفات فصفة
الذات مبهمة دون الذات قوله مذكورة او مقدرة يشمل نوعي التمييز المفرد
والجملة فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد
تام وتمامه بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او تقديرا فيما لا ينصرف كهو احسن منهم
والمبني اي وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلاثة عشر رجلا لان الاصل فيهما ثلاثة
وعشرة فعنهما تنوين تقديرا وكم الاستفهامية نحو كم غلاما اشتريت وكذا الخبرية
منفصلا بينها وبين مميزها يعني وكذا كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها نحو كم في
الدار رجلا لقيت ونحو كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
فانه حينئذ يقدر التنوين فيه كالاستفهامية واما قيد الخبرية بكونه منفصلا بينها
وبين مميزها لانها اذا لم يوجد فصل فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه تنوين مقدر
حال الاضافة واذا كان مع الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها غير مضافة
فهو كالاستفهامية فانها غير مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما فتمامها بال

التنوين م

مقدر عليها لانها لمن كم وكذا عطف على كم الخبرية اي تقديرا في لفظ كذا لو قلت عندي
كذا درهما فان التنوين ايضا مقدر على ذا وبنون التثنية والجمع عطف على قوله
بالتنوين وبنون التثنية والجمع نحو منوان سمنا وعشرون درهما والمراد بنون
الجمع ما يشبه الجمع وهو نون الاعداد نحو عشرون درهما واما لم يمثل في نون الجمع
الحقيقي نحو خمسين وجوها لان الكلام في تمييز المفرد وذلك من تمييز الجملة لان
التمييز في الجملة ما يكون الابهام فيه في نسبة ما في الفعل او ما ضاهاه الى الفعل
على ما سياتي والاضافة عطف على نون التثنية اي وتمامه بالتنوين وبالاضافة
نحو مثله الا انا عسلا والتمييز اي اكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وذكر اقسام
المقدار بقوله كيلا نحو قفيزان برا ووزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما
في السماء موضع كف سحابا او عددا هذه اقسام المقدار ثم قسم العدد
فقال اما مميز لنحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عداه اي ما عدا احد
عشر الى تسعة وتسعين وهو مميز العشرة فما دونها ومميز المائة والالف وما
يؤخذ منهما يضاف اي الى مميزه نحو عشرة رجال ومائة درهم والف ثوب او
كناية عطف على مميز نحو كم درهما مالك اي في كم الاستفهامية نحو كم في الدار
رجلا في الخبر وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها ليكون مثالا لما ينتصب على
التمييز لانه لو لم يكن فصل لكان المميز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في الدار فلا
يكون من التمييز المنتصب وكاين رجلا في معنى كم الخبرية تنصب ما بعدها وان
كان ادخال من نحو كاين من رجل لقيت اكثر من النصب واجود كذا في
الصحاح وعندي كذا درهما هذا ايضا مثال لما يكون كناية في العدد وقد يجر
الجر في كم الاستفهامية منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني اي على كم
مائة جذع او الف جذع وحمله الخليل على اضمار من دون الاضافة نحو كم
رجل لقيت اي كم رجل لقيت فحينئذ لا يكون كم مضافا بل تقدر التنوين
عليها كما اذا انتصب تمييزها والنصب اكثر اي النصب في مميز كم الاستفهامية
اكثر من الجر او مقياسا عطف على مقدارا اي اكثر الاول فيما كان مقدارا
او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل التمرة ليس من المقادير لكنه

اي وتمام الاسم بالتنوين م

ما يقاس به الشيء وليس معلوما حقيقة وفي العدد يفرد اي يفرد مميز العدد
وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اي يفرد المميز في العدد وهو من احد عشر
الى تسع وتسعين وقوله في العدد يتعلق بالفعل بعده اي ويفرد المميز في العدد
لان الغرض من التمييز رفع الابهام واذا حصل بمفرد استغنى به فلم يفرد لانه
يجب افراده الا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم فيها كما يقال كم غلام اشتريت
وكم غلمان اشتريت فاذا نصب بان يقع فصل بينه وبين مميزه لا يلزم الافراد
ايضا بل يقال كم في الدار رجلا او رجالا لقيت ونحو اثنتي عشرة اسباطا نحو
على البدل هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسباطا مميز للعدد وهو ليس بمفرد
فاجاب بانه ليس تمييزا له بل هو بدل من اثنتي عشرة والمميز محذوف اي اثنتي
عشرة فرقة او امة ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على
الحال هذا ايضا ايراد فان المميز فيه كان حقه الافراد لان كم فيه استفهامية
ومميزه ينبغي ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان غلمانا ليس مميزا بل المميز
محذوف اي كم لك نفسا او شخصا وغلمانا ينتصب على الحال من الضمير في
الظرف العائد الى كم بمعنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا على الجمع لمطابقة بين
الحال وذي الحال في الجمعية حاصلة نظرا الى معنى الكثير فكان اولى ان لا تكون
الفاء في قوله فالمميز لان نحو كم لك مبتدأ وقوله المميز فيه محذوف خبره ولا موجب
لدخول الفاء ظاهرا ولو قال واما نحو كم لك كان الفاء في موقعه ولا يجوز الاضافة
اي لا يجوز الاضافة فيما اذا كان المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين
فان مميزه منصوب مفرد لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا
اما في العقود من عشرين الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى مميزه وانما
لم يجز الاضافة فيها لانه اما ان تحذف النون او لا تحذف ولا يجوز حذفها لانه
ليس بنون الجمع حقيقة بل هو جزء من الكلمة ولا يجوز ابقاء النون لانه يشبه
نون الجمع ونون الجمع لا يثبت مع الاضافة فكذا ما يشبهه هكذا قالوه ولا
يتعين التذكير والتانيث في غير المركب اي في غير العدد المركب نحو عشرين وثلثين
من العقود التي في اواخرها النون الى تسعين يقال عشرون رجلا وعشرون

امراة وفي المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر يذكر الاول
وحذف التاء من الثاني يذكر وان كان على نحو احدى عشرة واثنتا او ثنتا
عشرة بتانيث الاول وسكون شين عشرة في الحجاز وبكسرها في تميم يونث
في بيان التذكير والتانيث في المركب ويتعلق في المركب بقوله يذكر اي و
يذكر في المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بتذكير الجزء
وهو احد وتسعة اما احد فتذكيره ظاهر واما تسعة فتذكيره بوجود التاء
كما سيأتي في تسعة رجال وبحذف التاء من الثاني اي تذكيره بتذكير الجزء
الاول وحذف التاء من الجزء الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر
فان تذكيره بحذف التاء على ما هو قياس التذكير والتانيث في الاصل لا على
ما هو في العدد قوله وان كان على نحو احدى عشرة اي ويونث المركب ان
كان نحو احدى عشرة واثنتا وثنتا عشرة فان تانيثه بتانيث الجزء الاول
وهو احدى واثنتا وثنتا ووجود التاء في الجزء الثاني وهو عشرة من
احدى عشرة الى تسع عشرة وذكر ان سكون شين عشرة لغة الحجاز في
المونث وكسرها لغة تميم اما في احد عشر واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة
فانها جارية على القياس وهو وجود علامة التانيث في المونث وعدمها
في المذكر واما في ثلاثة عشر الى تسعة عشر فالجزء الاول جرى على حاله قبل التركيب
في اثبات العلامة مع المذكر وحذفها مع المونث على ما سيأتي تعليله واما
الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر واثبت في المونث ولم
يجر على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر لافضى
الى الجمع بين علامتي تانيث لو قيل ثلاثة عشرة رجلا مع الاستغناء عن ذلك بوا
وكان الاول احق بذلك لانه قد ثبت له حكم السبق واما اثبات العلامة في
الجزء الثاني مع المونث فجار على القياس لاحتياج اللفظ الدال على التانيث
الى علامة وانما حذفت من الاسم الاول لما سبق من الفرق ولا اعتبار
حال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانك قبل التركيب تقول ثلاث فتنو
بغير علامة وانما جمع بين علامتي تانيث في احدى عشرة واثنتا عشرة ولم يجز

في ثلاثة عشر رجلا لان العلامتين في احدى عشرة مختلفتان لفظا واما الحرف
اتفاق لفظهما والثاني اثنتين بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث حتى
يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان نيف عشرين الى تسعين نحو
ثلاثة وعشرون وتسعة وعشرون تميز فيه المذكر عن المؤنث يقال اثنان و
عشرون امراة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امراة الى تسع
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة ولم يذكر حكمه في الكتاب لان هذا
داخل في المركب وهو قد قدم حكم المركب نيف العشرة لانه لو قال ان كان
نحو احد عشر الى آخره وان اراد ادخاله تحت قوله ولا يتعين التذكير والتأنيث
فهو فاسد لانا بينا ان تأنيثه يتميز عن تذكيره وقوله لا يتعين مقصور على
العقود من عشرين الى التسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتأنيث في نيف
العشرين الى التسعين وقد اهمله في الكتاب وما يضاف من الاعداد فثلاثة

وما يضاف من الاعداد

والالف وما يتضاعف منها كالف الف درهم ومائة الف درهم يفرد لهما
المضاف اليه اللفظة واما المائة فوجه افراد تمييزه واضافته اليه انها اخذت
شبها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة عشرة احاد ولانها
عقد قائم برأسه كالعشرة فاضيف الى مميزها كما اضيف العشرة اليه واخذت
شبها من التسعين اذا كانت العقد الذي يليها تميز بالمفرد كما تميز التسعين
بالمفرد واما الالف فاضيف الى المفرد لانه يشابه المائة بكونه عقدا ايضا
ايضا وبكونه عشر مئات كما ان المائة عشر عشرات فاعطى حكمها ولا يتعين
التذكير والتأنيث اي في المائة والالف وما يتضاعف منهما تقول مائة
رجل وامراة والف رجل وامراة ونحوهما والثلاثة الى العشرة يجمع اي
مميزها المضاف اليه تقول ثلاثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما
بعده هو المقصود فلو نصبوه صار كانه ليس المقصود كانه المقصود ولما
كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول لانه الذي يوصف
في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ولم يحركه من غير فصل يحمل على
الاول وهو المائة والالف مرة فيفرد مميزه المضاف اليه فيقال كم غلام

اشترت وعلى الثاني اي ويحمل على الثاني وهو الثلاثة الى العشرة اخرى
فيجمع كما يجمع مميز الثلاثة فيقال كم غلمان اشتريتهم وانما قيده بقوله من غير فصل لانه
اذا وجد الفصل لم يكن كم مضافا بل يكون مميزه منصوبا فلا يصح حمله على المضاف
ونحو ثلاثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان مميز الثلاث ذكرنا ان قياسه ان يكون
مجموعا ولفظ مائة مفرد واما هو اي اما القياس نحو ثلاث مئين للملوك وفى
بها ازادي اجي وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا قتل في موكب ثلاثة ملوك من العرب
وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداه بالديات الثلاث وهو دليل شرفه
والاهاتم ينتطقين من فوق بنو الاهتم سنان بن سمي وانما سمي بذلك لانه تم
ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ثم ان كانت بالتاء مذكرة
ثم مؤنث اي يحكم بتذكيره عند وجود التاء وتأنيثه عند حذفها يعني ان الثلاثة
الى العشرة جاء على خلاف القياس فمن المذكر يلحق التاء وفي المؤنث يحذف وذلك
ورد في الاستعمال وعلله النحويون بامور احدها ان العدد مؤنث لانه جماعة
والمذكر اسبق من المؤنث فاختص العلامة به ولم يلحق بالمؤنث للفرق ولان
ترك العلامة علامة والثاني ان التاء للمبالغة والمذكر اقوى فاختص به والثالث
ان نحو حمار وقذال من المذكر يجمع على احمرة واقذلة ونحو عناق وذراع من
المؤنث يجمع على افعل بلا تاء فعدي هذا الحكم الى العدد لانه جمع فاثبت التاء مع
المذكر دون المؤنث قياسا على الجمع والرابع ان العدد هو المعدود في المعنى
فاستغنوا بتأنيث المضاف اليه عن تأنيث المضاف لئلا يجتمع علامتا تأنيث فلم
يدخل على المؤنث وادخل على المذكر للفرق وهذه العلل لا يخفى وجه ضعفها
بل الاولى التمسك بالاستعمال في امثالها وقد ينصب على التمييز نحو ثلاثة اثوابا
ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما وآذوه فقد ذهب اللذاذة والفتاء وبرد
خمسين عاما ولا استدلال فيه حينئذ وقوله تعالى ثلثمائة سنين فيمن قرأ غير مضاف
محمول على البدل لو لا يلزم شذوذان جمع مميز مائة ونصبه وفي الاضافة واحد
على قراءة اضافة ثلثمائة الى سنين يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز قال ابو اسحاق
ولو انتصب على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ووجه ذلك بانه

فهم من اللغة ان تميز المائة واحد من مائة اذا قلت مائة رجل فكذا اذا قلت ثلثمائة
سنين مثلا فيكون سنين واحدا من المائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان تكونوا
قد لبثوا تسعمائة فقيل انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان تكون المميز مفردا اما
اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب
فان الاثواب ايضا اقله ثلاثة فلو كان المراد ثلاثة من الجمع المميز لكان معنى ثلاثة
اثواب تسعة اثواب وهو باطل بل المراد تمييز الثلاثة بالثوب وانما جمع ليطابق
المعدود في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فالاستعمال ان يلفظا بالمميز واحدا
او مثنى فيقال رجل او رجلان فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ
واحد يعني يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل يدل على
الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين والجنس ولو قيل اثنا
رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ فكان
القياس حنظلتان واوله كان خصيبه من التدلدل وفي غيره اي وفي غير العدد
مفرد هذا عطف على قوله وفي العدد مفرد فرغ من ذكر العدد فشرع في غيره فكل
مفرد في غير العدد ان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من مسماه
يعني المراد بالجنس ليس المشهور وهو المقابل للعلم بل هو مفسر في باب التمييز
بما يتشابه اجزاؤه فيقع على القليل والكثير منه كالماء والعسل فان نقض الماء
ما فاذا قلت ثلثة ارطال ماء فمفرد لان الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود
ويحصل بالمفرد فالجمع مستغنى عنه الا ان تقصد الانواع نحو عندي ارطال خلولا
لانواع من الخل ثم ان كان بنون التثنية والتنوين جازت الاضافة نحو رطل
زيت ومنوا سمن والافلا تقول موضع سحاب في قولك ما في السماء موضع كف
سحابا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى المميز لم يفهم المعنى المقصود وقد
يقع فيما ليس ايا بما هذا مقابل لقوله في اول الباب واكثره فيما كان مقدارا
ذكر الاكثر ثم بين الاقل بقوله وقد يقع فيما ليس ايا بما هكذا في النسخ بلفظ التثنية
ولعله يريد به المقدار والمقياس لانهما مذكوران من قبل على التقابل اما
لو جعل قوله او مقياسا عطفا على عددا ليكون داخلا في انواع المقدار كان

[margin: جنيئدن ه]

المقدار اما كيلا او وزنا او مساحة او عددا او مقياسا فحينئذ كان الاولى
ان يكون اللفظ فيما ليس ايا ما ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفصل اذ قال
وقد يقع فيما ليس ايا ما ولعله تحريف من الناسخ نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لان
الاصل فيه غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون الا
عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او في اضافة فهذا هو المسمى الآية العلامة يعرف
بها الشيء اي يعرف كون التمييز لما انتصب عنه وكونه لمتعلقه بصحة اضافته فاذا
قلت طاب زيد ابا واردت ان زيدا اب لم يصح اضافة الاب الى زيد لانه كاضافة
الشيء الى نفسه وان اردت ان له ابا جاز ان تقول ابو زيد وكذا يصح في الصور
المذكورة اضافة التمييز الى ما انتصب عنه فيقال ابو زيد لارادة المتعلق ودار زيد
وعلم زيد وشيب الرأس واعمال اخسرين وان كانت اي وان كان التمييز صفة
انث اسم كان باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله ان كان اسما ايا
وان كان صفة كانت له اي لما انتصب عنه وطبقه اي وكانت مطابقة له في الافراد
والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس لان التمييز
هاهنا باعتبار ذاته فارس لا باعتبار ان له فارسا واحتملت اي الصفة
اي جاز ان يقال ان فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره والدر
اللبن ويقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره واللام في لله للتعجب والمدح
ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده واضافته للموصوف والتأكيد
التعجب من لبنه الذي ارتضع من ثدي امه اي العجب من ذلك اللبن الذي تولد
وتربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والتمييز اولى لان المقصود مدحه
بالفروسية لا مدحه حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
وهو ظاهر ويلزمه اي ويلزم التمييز التنكير اي لا يكون الا نكرة على الاعرف
الذي هو مذهب البصريين واحتجوا عليه بثلاثة اوجه احدها القياس على
الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام والثاني ان المقصود من التمييز رفع
الابهام وهو حاصل بالنكرة فيضيع التعريف والثالث ان النكرة هي
الاصل والمعرفة فرع عليها ولا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا غرض ولا

[margin: واما الثاني — نها — كان ع — له]

ولا غرض في التعريف لما ذكرناه ويحتج للآخر اي القول الآخر وهو مذهب
الكوفيين بقوله تعالى الا من سفه نفسه فمن قرأه فان المراد الا من سفه
نفسا اذ سفه لازم لا يقتضي مفعولا وفي الاول اي وفي القول الاول و
هو الاعرف تحمل اي الآية على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على تضمين
معنى الجهل اي جهل نفسه وقوله في الكتاب فمن قرأه يقتضي ظاهره ان في
الآية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة معتبرة في مشهور القراءة وشواذ
وسالت المعتبرين في القراءة وما عثرت على نقل قراءة اخرى في الآية لا
مشهورة ولا شاذة ولعل المصنف وقف على ما لم نقف عليه ويحتمل ان
يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل فيما قيل اي على احد الاقوال اذ
يحتمل الآية نزع الخافض والتضمين والتمييز ايضا فلا يتعين لواحد ويعضده
لفظ صاحب المغني اذ قال حجة الكوفيين قوله تعالى سفه نفسه على احد
الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه يرجع واستاذ في القراءة مشهور
والله اعلم بالحقيقة ولا يجوز تقديمه اي تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء
كان العامل فعلا او معنى فعل هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين واحتجوا
عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سيأتي اذ معنى طاب
زيد نفسا طاب نفس زيد ومعنى تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل
ممتنع تقديمه والثاني ان التمييز التفسير والتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث
ان الغرض من التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا آخرا ليكون اوقع في
النفس واكد على ما سيأتي آخر الباب فلو قدم فات هذا الغرض خلافا
للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا نحو قوله أتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب فمن اثبت الفرق في تطيب مذهب الكوفيين
والمازني والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا بالقياس
على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام وجوابه بالفرق وهو ان الحال
فضلة فجاز تقديمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا ايضا
بقول اعشى همدان أتهجر البيت على رواية تأنيث الضمير في تطيب وأما

بمعنى الجهل

لمتره بهذه الرواية لانه حينئذ في كاد ضمير الشأن لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى
اي وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فتقدم نفسا واما على رواية الياء
في ضمير تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا
ينتصب على التمييز من كاد وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسا
بالفراق يعني كاد نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان بالنون ولا استدلال
لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتاويل المعشوق و
المحبوب ونفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التأنيث صفة نفسا بناء على
الشخص في التذكير اي ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى تطيب بالضم من
الاطابة ولا استدلال فيه ايضا لكون نفسا مفعولا له لتطيب مقدما اي ما كاد
تطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وتأنيث تطيب يجوز ايضا ان
يكون الضمير في كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد وتطيب
صفة نفسا اي نفسا طيبة بالفراق ويكون استعمال كاد على الاصل المرفوض
نحو وما كدت آيبا والارجح الاول والغرض انه لا يتعين الاستدلال ايضا
على تأنيث الضمير في تطيب وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التأنيث
قاطعة وبهذا الاحتمال تدفع قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل متصف بما هو
ينتصب في الاصل عنه اي موصوف في المعنى بما انتصب التمييز عنه اذ الاصل
عندي منوان عسل بل الآن ودراهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا
الاصل وصف النفس بالطيب فالفاعل في المعنى موصوف بالفعل وانما ازيل
اي التمييز عما هو اصله او ازيل اتصاف التمييز لفظا بما انتصب عنه توجها الى
طلبا للغرض من المبالغة والتوكيد اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا
ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا وتمام تقريره
في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما ان يراد به تقرير المبالغة و
توكيدها واما ان يراد به انه يلزم تكرير الشيء مرتين مجملا ومفصلا فهو كزيد
زيد او زيد نفسه ومنها اي ومن المنصوبات ما انتصب من المستثنى و
هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها نحو حاشا وعدا وخلا وغيرها على ما سيأتي

ومنها ما انتصب من المستثنى

وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا غير الصفة وكانه غير محتاج
اليه لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه والا في غير جاز انتصاب
ما بعده ايضا تقول رايت رجالا الا زيدا وانا حذفه بهذا القدر لانه اراد المميز
بين المتصل والمنقطع واحدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فتعرض لما
فيه فمتصل اي فالمستثنى متصل ان كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو
جاءني القوم الا زيدا هذا مثال للمتعدد لفظا اي لفظ موضوع لمتعدد ولو
مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال للمتعدد تقديرا
اذ لفظ زيد علم موضوع لمتشخص لا تعدد فيه وليس في لفظ تعدد اذ ليس بجمع
ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اذ اجزاء
زيد متعددة كالراس واليد والرجل وساير الاعضاء والا اي وان لم
يكن مخرجا من متعدد فمنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب
اي يجب نصبه بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان الا
اذا كان صفة بمعنى غير لا يجب نصب ما بعده والكلام فيما يجب نصبه وبالموجب
احترز عن غير الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده
على ما سياتي تفاصيله ومنقطعا اي وهو منصوب اذا كان منقطعا
ممتنعا ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
ومطلقا في اللغة الحجازية نحو ما جاءني احد الا حمارا وفي غيرها جاز رفعه على البدل
المنقطع هو ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان ممتنع ايقاعه موقع الا
الاول بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا الحجر اذ لا يصح اطلاق احد على
حجر بالتاويل ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على ان الا
بمن رحم المرحوم فانه يمتنع ايقاع العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على
المذهبين بلا خلاف وقسم لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد بنحو
في الكتاب ومطلقا اي ومنقطعا مطلقا عن قيد امتناع ايقاعه موقع الاسم
الاول اي يجوز ايقاعه موقعه بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا فان
الاحد قد يتناول الحمار بضرب من التاويل وهو ان يراد بالاحد الشيء او

يراد باحد الشخص وما يتعلق به من مركوب ونحوه فانه حينئذ يتناول الحمار مجازا
فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بني تميم ولو
قال في الكتاب واما في المنقطع عن قيد الامتناع الى آخره لكان اظهر وادل
على المقصود ومثل في الكتاب في المنقطع الذي لا يصح ايقاعه موقع الاسم الاول
بقوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي الا من رحمه الله فمن الا المرحوم
والمرحوم يمتنع ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا على
احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشمل العاصم والمعصوم
فيكون الاستثناء من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كماء
دافق بالمتدبر لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل
من رحم هو الراحم اي الا من رحم الخلق فيكون من جنس العاصم ايضا
اي لا عاصم الا الراحم ويروى قوله الا اواري لايا ما ابينها مرفوعا و
منصوبا البيت للنابغة وآخره والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد وقبله وقفت
فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد الاواري البطء وما زائدة
اي عرفت الاواري وتبينتها بعد بطء وتامل لانها تغيرت عن حالها لخرابها و
الاواري جمع آري وهي التي تحبس بها الخيل من وتد وحبل وحجر والنؤي
حاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليها الماء والمظلومة
الارض التي حفر فيها الحوض وسميت مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فجعلوها
موضعه ووضع الشيء في غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى
الاواري من الاحد وهي ليس من جنسه فالاستثناء منقطع مثل ما جاء احد
الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند تميم ومقدما عطف على
منقطعا اي يجب نصبه اذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا اخا
احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان رفعه كان على البدل فاذا تقدم امتنع
البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو مختار النعت
عليه اي على المستثنى منه على راي والصحيح انك تخير بهذا التقدم اي
لا يبالي به نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فقوله خير صفة احد والا زيد تقدم

ويروى

وتشابكه ٢

يجب نصب المستثنى مقدما على المستثنى منه

على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقدم على الصفة كالتقدم على الموصوف لان الصفة والموصوف كشيء واحد فكما يجب النصب عند التقدم على المستثنى منه يجب النصب ايضا عند تقدمه على صفته والصحيح ان الصفة فضلة فالمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه وهو واحد فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع والصفة في حكم العدم فلا يبالى بالتقدم عليها وبعد ما خلا و ما عدا عطف على قوله مقدما اي يجب النصب ايضا في المستثنى اذا كان واقعا بعد ما خلا و ما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب او منفي نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا او ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال مقدر فاعلوها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل اذ ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال او النساء وقلت جاء الرجال ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع الضمير المفرد المذكور قلت هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر الضمير في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير او انث في عدا وخلا وليس ولا يكون وجاز فيه النصب والبدل هو العطف على قوله منصوب اي والمستثنى جاز فيه النصب والبدل وهو اي البدل المختار بعد الا متصل في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه فيه قوله بعده حال من الضمير المجرور في قوله فيه اي جاز في المستثنى الواقع بعد الا واحترز بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل وانما لم يجز في الموجب البدل لان معنى البدل و الاستثناء حيث جاز واحد نحو ما جاء احد الا زيدا والا زيد فمعناهما واحد وهو ان زيدا مثبت له المجيء بدلا او استثناء فلو قلت جاءني احد الا زيدا ونصبته على الاستثناء يكون المجيء مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا و البدل في حكم تكرير العامل فيكون جاءني مكررا فيما بعد الا فيكون المجيء ثابتا لزيد ففي البدل يثبت المجيء لزيد وفي الاستثناء ينتفي المجيء عنه وهو خلاف القاعدة المستقرة المستمرة من اتحاد معنى البدل والاستثناء حيث جوزناه فان قلت لا نسلم ان البدل في

غير الموجب معناهما واحد فانك اذا قلت ما جاءني احد الا زيدا فلو نصبته على الاستثناء يكون المجيء ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل فالبدل في حكم التكرير فيكون ما جاء مقدرا بعد الا فيكون المجيء منفيا عن زيد فيتغاير المعنيان قلت البدل في حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق وهو جاء لا ما جاء فان النفي لا تاثير له في العمل فالعامل المكرر هو الفعل مجردا عن النفي فيكون في البدل ايضا يثبت المجيء لزيد كما في الاستثناء فيتحد المعنيان وقوله ذكر المستثنى منه فيه احترازا عن المفرغ فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي فنصبه على اصل الاستثناء ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد ولا احد فيها الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به وما زيد بشيء الا شيئا الاشيء بالرفع لا غير لان الممتنع علة الاول للنفي لا يعمل في الاثبات قوله لان الممتنع الى آخره علة لتعيين الرفع على البدل في المحل في الصور المذكورة جميعا وهي عبارة وجيزة جامعة اما قوله ما جاءني من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد والعامل في المبدل عامل في البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا وهو الاثبات لكن لفظ من لا يعمل في المثبت لانه لا يزاد الا في النفي وكذا في قوله لا احد فيها الا زيد لا يمكن الابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا الذي هو عامل في المبدل عاملا في البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا في المثبت وكذا ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به انه لو ابدل على لفظ شيء وهو معمول للباء لزم اعمال حرف الجر وهو الباء فيما بعد الا لكن الباء انما تزاد في النفي وكذا ما زيد بشيء الا شيء لو ابدل عن شيء لزم اعمال الباء فيما بعد الا وهو لا تزاد ايضا الا في النفي وكذا ما زيد شيئا الا شيء لو ابدل على لفظ شيئا لكان العامل فيما بعد الا لفظ ما لكن ما لا يعمل الا في النفي فانه اذا انتقض النفي بطل عمله فقد اشتركت الصور في هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالباء وما بشيء و ذكر ما مع الباء وبدونه لان ما ممتنع العمل فيما بعد الا والباء المزيدة ايضا ممتنع العمل فيما بعد الا واما ليس وليس ممتنع العمل فيما بعد الا لان ليس يعمل للفعلية لا للنفي فاذا بطل النفي بالا بقي اصل فعليته فيعمل له فهو في التقدير

فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع

في قوة ما كان فاذا بطل بعده بقي لفظا كان فيعمل في المثبت ولفظ ليس وان
كان مفردا فهو في تقدير نفي واثبات كما ذكرنا ونقول اقلّ رجل يقول ذاك
الا زيد على البدل هذا ايراد اذ هو كلام موجب فكان حقه ان يمتنع فيه البدل
واجاب لانهم اجروه مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل ذاك الا زيد فهو في حكم
النفي ولذا اي ولكونه في معنى النفي الزموه الصدر اي الزموا تقديم لفظ اقلّ
لا يقال يقول اقل رجل ذاك الا زيد وصداريته لتضمنه للنفي والرفع بالابتداء
الجملة بعده ويلزمه الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف
اعراب هذه الجملة وهو انه يرتفع اقل بالابتداء وخبره الجملة بعده وهو يقول ذاك
ويلزم كون خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفي يقتضي الفعل او معناه كما الظرف
غالبا وقد ضعفه بعضهم بان يقول الى آخره صفة رجل بدليل انه يثنى الخبر تبعا
لتثنية الموصوف نحو اقل رجلين يقولان ذاك الا الزيدان وفي هذا التضعيف
نظر اذ تثنية الخبر تبعا مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى
المثنى فحكمه حكم المثنى فتثنية الخبر في يقولان ذاك حينئذ لازمة سواء كان خبرا
او صفة وقيل الجملة ومن قوله يقول ذاك وصف لرجل والخبر محذوف اي حاصل
او موجود وقيل هو مبتدأ لا خبر له لانه في الفعل وفي معناه لانه بمعنى قلّ رجل
يقول ذاك ونظيره اقائم الزيدان في كون الفاعل سادا مسد الخبر على ما ذكرناه
لا يجوز طرح الوصف كما في رب لان المقلل هو الموصوف دون المفرد اي دون
المجرد عن الوصف هذا اشارة الى سؤال مقدر على تقدير كونه وصفا بان يقال
لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن الجملة فيجوز الاقتصار على
الموصوف وحده نحو جاء رجل عالم لكنه لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة فيكون خبرا
فاجاب بانه انما لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور رب لان الغرض التقليل
والشيء موصوفا اقل منه غير موصوف اذ الصفة تخرج ما ليس موصوفا بها اذ
هو كل رب رجل طويل ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجر بدلا من المضاف
اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفرد اي لا يجوز جر زيد في المثال المذكور على ابدال
من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره

في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل يستدعي تعددا في المضاف
ثم لو جمع وقيل اقل الرجال او نكر وقيل رجل جاز لانه في حكم المستوفى للنفي الا
لتضمنه القلة فانما اذا اضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز وكذا اذا قلت قل رجل
يقول ذاك الا زيد اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر من لفظ رجل لا يجوز ايضا ابدال
زيد بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فكما لم يجز ان يقال اقل زيد لا يجوز
ان يقال قل زيد فان قلت لم جاز اقل رجل يقول ذاك الا زيد ولم يجز قل رجل
يقول ذاك الا زيد على الابدال فيهما قلت الفرق ان قولك اقل رجل يقول انما
جاز على تقدير ان يكون يقول خبرا فهو في قوة قولك ما يقول رجل ذاك الا زيد
وابداله من لفظ رجل لا مانع فيه لان العامل في المبدل في التقدير يقول واما
على زيد غير ممتنع بخلاف قولك قل رجل يقول ذاك فان يقول يتعين ان يكون
وصفا لرجل والعامل في المبدل حينئذ هو قل فلو ابدل فيه زيد من رجل لزم
اضمار قل داخلا على زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس بدلا من الرجل
لانه بمعنى اقل رجل قوله لانه علة لقوله بدلا لا لقوله ليس بدلا كان قائلا قال
ينبغي ان يجوز ابدال زيد من رجل في قل رجل يقول لانه في معنى اقل رجل يقول
ذاك وقد جاز فيه الابدال فليجز في قل رجل ايضا الابدال قال سيبويه فالابدال
لهذه العلة ممتنع وهو اشارة الى السؤال الذي ذكرناه واجابه عنه ويحتمل
ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من الرجل على اللفظ لانه في
معنى اقل رجل يقول ذاك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز جر زيد على الابدال من
المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الابدال في اقل رجل
يقول ذاك الا زيد بالرفع على المحل لا على اللفظ ومعرب على حسب العوامل اذا
لم يذكر اي المستثنى منه هذا عطف على قوله وجاز فيه النصب والبدل اي
المستثنى ان وقع في كلام غير موجب فان ذكر المستثنى منه جاز النصب و
البدل على ما ذكرنا وان لم يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب
على حسب العوامل نحو ما جاءني الا زيد منصوب بالمفعولية لان العامل مشتغل
مفعول له ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه فما بعد الا وصف لما قبله زيد مبتدأ

ما جاءني الا زيد مرفوع بانه فاعله
لان العامل مشتغل
وما رأيت الا زيدا م

وخبر منه خبره والجملة في المعنى صفة لاحد فهو مستثنى مفرغ من اعم عام الصفات
والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة والفا متبوعة بما قبلها مع انه
استثناء مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبلها كان ما بعد الا فيه مفردا و
ههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدأ وخبر وهو زيد خبر منه والثاني ان ما قبلها
كان مستثنى من اعم عام الذوات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه الصورة
من اعم عام الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ المستثنى منه محذوف والمستثنى
مسمى باسمه مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب على العوامل فهو
فاعل تارة ومفعول اخرى فنبه على ان تسميته باسم الفاعل او المفعول
مجاز اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة هو احد فلما حذف واقيم ما بعد
الا مقامه سمي باسمه مجازا الا انه واقع موقعه يدل على اعتباره اي على اعتبار
المستثنى منه المحذوف جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان
الواقع بعد الا فاعلا في الحقيقة لكان يجب ان يلحق بالفعل المسند اليه علامة
التأنيث لان فاعله مونث حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام هند بلا الحاق علامة
التأنيث بالفعل فيدل على انه ليس فاعلا حقيقة وانما لم يلحق العلامة بالفعل
لانه مسند الى احد المحذوف وهو مذكر وهذا اي المستثنى المفرغ لا يكون في
الاثبات لا يقال جاء الا زيد ولا يصح تقدير اعم العام لعدم جاء كل احد الا زيد
ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يصح نفي الفعل الاعني واحد ولا يصح اثباته
لكل واحد الا الواحد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا اي قرات في
جميع الايام بمعنى اوقعت اصل القراة في جميعها الا يوم كذا الا بمعنى شغلت
جميع اجزاء الا زمنة الا يوم كذا فانه ممتنع ايضا ولهذا اي ولكونه لا يكون
في الاثبات لا يجوز ما زال زيد الا عالما لان ما زال مثبت في المعنى فلا يجوز
كما لا يجوز كان زيد الا عالما ويجوز اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي
وان لم يكن هو نفيا نحو ما قام منا قائم في نديدنا فنطق الا بالتي هي اعز
اذ يقال ينبغي ان لا يجوز لان فنطق مثبت ولا يصح المفرغ من المثبت
فاجاب بانه في كل فينطق بالنصب ان فيه مضمرة والتقدير فان ينطق و

مجلس

وهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول وهو قام اي ما
يكون قيام فنطق فحكم النفي منسحب على القيام والنطق فالنطق في المعنى
منفي فيصح الاستثناء المفرغ منه ونظيره ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون
منك اتيان فتحديث على نفي المركب اي لا يكون منك اتيان كثير ولا تحديث
عقيبه وجاز فيه الرفع وهو عطف على قوله معرب اي والمستثنى جاز فيه الرفع
والجر بعد لا سيما وروي الوجوه الثلاثة اي الرفع والنصب والجر في يوم
في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واوله الا رب يوم لك منهن صالح والسي (ق)
المثل يقال هما سيان اي مثلان فالتقدير لان لا سيما نزل الا اي الا كونها
والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما موصولة اي لا سي الذي هو يوم ويجوز
على هذا ان يكون ما نكرة بمعنى شيء اي لا سي شيء هو يوم واما الجر فما من لا
سيما نكرة بمعنى شيء اي لا مثل شيء يوم على ابدال يوم من شيء ويجوز ان يكون
ما زائدة اي لا مثل يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب
اشكالان احدهما دخول الواو على لا سيما فانه اذا كان بمعنى الا لا يدخل
عليه الواو اذ لا يقال جاءني القوم والا زيدا والثاني ان الاستثناء لا
يصح في البيت اذ المراد ان يفضل هذا اليوم على ساير الايام الصالحة التي
حظي فيها بملاقاة النساء والاستثناء لا يفيد لانه يودي الى ان يكون المعنى
انه كثر لما اتفق له الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح والمراد تفضيل
هذا اليوم على ساير الايام لا حطه عنها واجيب عن الثاني بان مرادهم انه
يودي معنى الاستثناء لانه نزل الا حقيقة وبيان معنى الاستثناء فيه انك
اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بان اثبت له
افضل ما اثبت لهم اذ المعنى ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني و
لكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام لمعنى الاستثناء
وهو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره متحقق فيصح ان يقال لا سيما بمعنى الا
لمشاركته اياه في معناه وقال في المفتاح الاشكال الاول قائم لان الواو
لا يتوسط بين عامله ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا

فكانه م

فالخصوصا بهذا اليوم اى واخص بهذا اليوم من ساير الايام خصوصا لكو
ابلغ فى الخطورة منها فهو فى المعنى معذور بفعل ينصبه وانما اطلق عليه لانه تم لم الا
نظرا الى المعنى لان الاستثنا ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان الجمع
انه معذور بجملة اى واخص بهذا اليوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل ازيد على ما
ذكرنا فى الجواب عن الاشكال الثانى والنصب والجر بعد عدا وخلا وكذا بعد
حاشا عند المبرد لكونها حروفا تارة وافعالا اخرى اى وجاز فيه النصب والجر
اما النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان على الاكثر اما عدا فبفعل متعد بنفسه
نصب المفعول فى غير الاستثنا نحو عداك الامر يعدوك اى يجاوزك فكذا فى
الاستثنا واما خلا فهو لازم فى الاصل من خلا المكان لكنه تعدى لتضمنه معنى
المجاوزة والمفارقة يقال خلاك ذم اى يجاوزك فيرفعهما كما فى ليس ولا يكون
نحو جاء القوم عدا وخلا زيدا جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فذهب سيبويه وساير
البصريين انه حرف جر وذهب المبرد الى انه مشترك فقد يكون حرف جر وقد يكون
فعلا ينصب ما بعده حجة سيبويه انه ورد الجر به قال حاشا ابى ثوبان ان ابا
ثوبان ليس بعده بكم الفدم العيى النقيل وايضا لو كان فعلا لصح دخول
ما المصدرية عليه قياسا على خلا وعدا حجة المبرد انه ورد الجر بعد حاشا كما ذكره
سيبويه وورد النصب بها عن الفصحاء نحو اللهم اعزل ولمن سمع حاشا الشيطا
وابنا لا اصبع جعله قرين الشيطان فى تبعده من الغزان فدل على انه مشترك
بينهما ومجرور اى والمستثنى مجرور بعد غير وسوى وسوا لانهما اسما مضافا
اما غير فظاهر واما سوى وسوا فلانهما ظرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل نحو
جاءنى القوم سوى او سوا زيد بمعنى بدل زيد او مكان زيد بمعنى انهم جاءوا ولم
يجئ هو وهو معنى الاستثنا فى اخراجه واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد
الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب عند العلماء نحو جاءنى القوم غير زيد
وجاءنى غير اخيك احد وكذا فى المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب
وذكر المستثنى منه نحو ما جاء احد غير زيد بالنصب والرفع على البدل وكذا فى
المفرغ نحو ما جاءنى غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وانما اعرب

بينكم

والمستثنى مجرور بعد غير وسوى وسوا

واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل

لانه غير اموازن م

والا يحمل على غير فى الوصفية كما يحمل عليها فى الاستثناء

واعرب اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان يعرب ما بعد الا وما
بعده موازن ما بعد الا لكن الا حرف لا تقبل الاعراب فجعل الى ما بعده وغير
اسم متمكن يقبل الاعراب فنقل الاعراب عليه على الوجوه المذكورة والا يحمل على
غير فى الوصفية كما يحمل عليها فى الاستثنا وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لتعذر الاستثنا حيث
لا يعلم دخوله فيه وفى الاية مانع آخر اى اصل الا ان يكون حرفا بمعنى الاستثنا
واصل غير ان يكون وصفا يتبع ما قبله فى الاعراب لانه بمعنى المغايرة فهو ايضا
وصف مثله ثم جرى بينهما تعارض فحمل الا على غير فى الوصفية وحمل غير على الا فى
الاستثنا وانما يحمل الا على غير اذا لم يمكن اجراؤه على اصل الاستثنا وذلك
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه بمعنى غير وغير وصف تابع فهو انما يكون
بمعنى غير اذا كان ايضا تابعا شبيها بغير وانما اشترط الجمع المنكور لانه اذا كان
المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج واذا كان غير منكور بل معرفا والجمع المعرف للعموم
فيمكن اجرا الا على مقتضى بانه وهو الاستثنا لانه اخراج ما لولاه لوجب دخوله
تحت الاول وفى الجمع كذلك لانه للعموم بخلاف الجمع المنكور نحو جاء رجال الا زيد
فانه ليس باستثنا اذ ليس بخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول والا لكان
الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احترازا عن
المحصور نحو لزيد عشرون الا درهما فانه لا يجوز حمله على الوصف لصحة حمله على
الاستثنا والا يحمل على الاستثنا هكذا قالوا ولعل المراد بقولهم جمع الجمع و
ما يشبه الجمع والا فلفظ عشرون ليس بجمع فحينئذ يكون خارجا عن الضابط
بقولنا جمع ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور والاية مشتملة على القيود
وقوله لتعذر الاستثنا حيث لا يعلم دخوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الا
انما يكون فيما يجب دخوله تحت الاول فاذا لم يجب تعذر الاستثنا فيحمل على
غير فى الوصفية فمعنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة مغايرة
لله فتعذر الاستثنا لكون الهة ليست للعموم وقوله فى الاية مانع آخر
اشارة الى ما ذكره فى التعليق وهو انه لو حمل على الاستثنا لكان المعنى

ستثنا

يرة

لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي الملزوم
والملزوم مركب ولا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه لجواز ان
يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه
المطلوب وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله الها آخر تعالى عنه علوا
كبيرا وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف
ايضا ان يكون معناه لو كان فيهما آلهة موصوفة بمغايرة الاله الحق لفسدتا
لكن لم تفسدا فينتفي المجموع وانتفاء المجموع قد يكون بانتفاء الوصف لا بانتفاء
الآلهة قلت انتفاء الملزوم اما بانتفاء الآلهة او بانتفاء وصف المغايرة
فان كان بانتفاء الآلهة ثبت المطلوب وان كان بانتفاء الوصف المغايرة
فكذلك لانه اذا انتفى وصف المغايرة وحقيقتها لم تكن الآلهة مغايرة للاله
الحق واذا انتفت ماهية المغايرة عنها كانت عين الاله الحق فيلزم ارتفاع
التعدد ايضا وهو المطلوب لان المتعدد لا يكون عين الواحد وضعف في
غيره اي وضعف حمل الا على غير في غير الضابط المذكور منه قوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه اخرج الا عن باب الاستثناء اذ لو كان
على بابه لقال الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفع حمله على
غير مع كونه تابعا للمستغرق وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء
يحمل على غير وههنا لم يتعذر فحمل على غير ضعيف والبيت يحتمل وجوها من الاعراب
احدها ان يكون كل مبتدأ مفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه والثاني ان يكون
كل مبتدأ ومفارقه مبتدأ ثان واخوه خبره والجملة خبر المبتدأ الاول والثالث
ان يكون كل مبتدأ واخوه مبتدأ ثان ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر المبتدأ
الاول والرابع ان يكون كل مبتدأ ومفارقه بدل منه واخوه خبر كل اي مفارق
كل اخ اخوه والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن كل واخوه مبتدأ وكل اخ
مفارقه خبر مقدم وتقول في تثنية الاستثناء ما اكل احد الا الخبز الا زيدا
بنصب الاول على المفعولية والثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا
المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال مشتمل على استثناءين مفرغ والتعدد

ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على حسب العوامل وعامله
يقتضي المفعول فلذلك قال بنصب الاول اي الخبز على المفعولية والاستثناء الثاني
هو قوله الا زيدا وقد يتوهم انه جرى على كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل فبين ان في المثال
يتعين النصب في الاستثناء الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان النفي الا
صار موجبا بطريان حرف الاستثناء عليه وهو الا الخبز لان الاستثناء من النفي
اثبات فالمعنى اكل كل احد الخبز فحينئذ يكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب
ذكر المستثنى منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيد
الا عمرا برفع احدهما لاسناد الفعل اليه ونصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية
ولا على الفاعلية تأولا كما كل على تركيب الناس ورأى زيد الا عمرا هذه المسئلة
تشارك المسئلة الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاول كان المستثنى منه مذكورا
فيها وهذه لم يكن فيها المستثنى منه بل الاستثناء فيه مفرغ وذكر فيها استثناءين
فالمستثنيان اما ان يرفعا او ينصبا او يرفع الاول وينصب الثاني او بالعكس
هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز
رفعهما لان الاول يكون فاعلا فالثاني ارتفاعه اما ان يكون على الفاعلية
او على البدلية والقسمان ممتنعان اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد واما
الثاني فلان الاستثناء الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثناء من
نفي والاستثناء من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل
لخرج من اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال
لان ذات عمرو وذات زيد لا تعلق لاحدهما بالآخر ولا يصدقان على ذات واحدة
وليس بعضا ولا يكون بدل الغلط لان ذلك يكون في بديه الكلام كما سبق اللسان
الى شيء ثم تداركه وهذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبدله
اما المستثنى منه المقدر او المستثنى الاول وكلاهما منتفيان اما الاول
فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى
في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فيتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما هو مقتضى

التفريع وحينئذ يجب نصب الآخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معاً فان قلت فيتعين
ان لا يجوز نصب الثاني اصلاً او لا يجب لانه لو انتصب لكان استثناء والمستثنى
منه اما بعد الا الاول او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعدها لان ما بعدها زيد ولا
يجوز استثناء الاعم من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو احد المقدم لم يجب
نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديراً فكان
حقه ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثناء والرفع على البدل قلت
نختار الثاني وهو انه مستثنى مما قبل الا وهو احد قولك انه يتعين ان لا يجب
النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذلك في كلام غير موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه
وههنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثناء الاول فما بقي النفي سالماً عن
المناقض وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب مطلقاً فلذلك قال المص
ما و الا كما تكل على تركين الناس ورأ زيد الاعم اين عاد ذلك النفي الى موجب باعتبار
تطرق الاستثناء اليه والاستثناء من الموجب يجب ان يكون منصوباً واما
قال ما و الا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثناء الثاني مما قبل الا
الاول وهو منفي ظاهراً فتقديره بالاثبات تأويل على خلاف الظاهر وقوله
ما و الا منصوب على الحالية من فاعل تنصب وهو المخاطب اي تنصب انت ما و الا
وتقول ما اتاني الا زيداً الا عمرا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيداً
احد الا عمرو على الابدال فلما قدمته نصبته وجه مغايرة هذه المسئلة للمسئلتين
السابقتين ان السابقتين كان الاستثناء فيهما باعتبار تفريع في احد الا
ستثنائين وهذه لا تفريع فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد لكن ذكر
استثناءان مقدمان على المستثنى منه صورة فذكر ان الاستثنائين يجب ان
يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناءات المتعددة تنحصر في اقسام خمسة لان
الاستثناءات اما ان يكون بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه
واحد والاول هو المسئلة المذكورة في آخر الباب نحو له علي عشرة الا تسعة
الا ثمانية كما سيأتي والثاني اما ان يكون بينها عاطف او لا فان كان بينها
عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسائل العطف بالحروف و

والثاني اما ان يكون احدهما مستثنى مفرغاً او لا فان كان احدهما مستثنى مفرغاً
فاما ان يكون المستثنى منه للآخر مذكوراً او لا فان كان مذكوراً فهو المسئلة الاولى
في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيداً وان لم يكن مذكوراً فهو الثانية
لقوله ما اتاني الا زيد الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على ما ذكرنا
وان لم يكن احدهما مفرغاً فهو مثل ما اتاني الا زيد احد الا عمرو فانه لا تفريغ
واحدهما نصب على الاستثناء والآخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معاً
على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول ولا يكون لفعل
واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بعاطف يتخللهما والمفروض
ان لا عاطف فكان هذا القسم متعين ان يكون احدهما استثناء والآخر غير
استثناء بل بدلاً ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول من حيث
ان العامل فيهما يعمل بواسطة حرف فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب
ابتداء اذا ثبت هذا فقولك ما اتاني الا زيداً الا عمرا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين
ابتداء على الاستثناء فلا بد من فرض تأخر احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون
احدهما مستثنى مقدماً منصوباً والآخر مرفوعاً على البدلية وهو معنى قوله لان
التقدير ما اتاني الا زيداً احد الا عمرو على الابدال اي على ابدال عمرو من احد فلما
قدمته نصبته لان البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت فحينئذ يكونان مستثنيين
منصوبين وقد منعت جواز ذلك قلت الممنوع هو ان يكونا ابتداء منصوبين مقدمين
فاما اذا كان احدهما منصوباً والآخر بدلاً وقدم البدل وصار منتصباً لضرورة
ان البدل لا يتقدم فلا منع منه ونظيره ان الصفة النكرة لا يتقدم عليها فلما قدمت
قالوا انه حال ليس بصفة مع انه في صورة الصفة المتقدمة فان قلت فقد جاء استثناءان
منصوبان مقدمان على المستثنى منه بلا عاطف نحو قول الكميت مالي الا اله
غيرك ناصر بنصب غير اذ التقدير الا اياك قلت لا نسلم انه استثناء بل غيرك كان
صفة لناصر والتقدير مالي الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصب على
الحال فهو حال مقدم لا استثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعدهما بقي دخوله
فيه كان من النفي اثباتاً ومن الاثبات نفياً هذا هو القسم الاول الذي

ذكرنا في التقسيم ان بعض الاستثناآت مستثنى من بعض ولذلك قيده بقوله بعد
ما يصح دخوله فيه اذ لو لم يصح نحو له علي عشرة الا خمسة الا ثمانية لم يمكن ان يكون
استثناء من استثناء او المستثنى اكثر من المستثنى منه فانما يكون بعضها
مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى في المستثنى منه وهو الاستثناء الاول
نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا ستة الا
خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا قلت علي عشرة الا تسعة لزم واحد ثم
اذا قلت الا ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين
ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة
ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلاثة بقي اللازم اربعة
ثم اذا قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذا قلت الا واحدا بقي خمسة ولو ذكر
بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة وهكذا الى التسعة يعني الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت
الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلاثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت
الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت
الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت
الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحد او في الكلام
جوازه لانه لو كان استثناء من الاستثناء لزم ان يكون المستثنى منه اقل من
المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك من المثال اللهم الا ان يجعل الاستثناآت
من المستثنى منه الاول بان يخرج بعض من المسقط والبعض من الباقي ولكن الكلام
ما يتفرع لتلخيصه بعد فان تلخيصه لذلك عبارة محققة فليلحق بالكتاب ان شاء
الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت
يقال نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا وناشدتك الله اي سألتك بالله
بالرحم وتعديته الى مفعولين اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله وبالله
كما قالوا دعوت بزيد وزيدا او لانه ضمنه معنى ذكرت ومصداق هذا قول

حسان نشدت بني النجار افعال والدي اي ذكرتهم اياها وانشدتك بالله
خطأ اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب و
الفعل لا يكون منصوبا فلا بد من تأويله بمصدر اي الا فعلك ثم لا بد من تقدير
نشدتك بما فيه نفي لان الاستثناء مفرغ فلا بد من تقدير نفي فلذلك قالوا ما
اطلب اي ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا فعلك وهذا المعنى هو المفهوم من
استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الا
زيدا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس الجائي غير زيد وضم لانه مبني
كقبل وبعد كما ذكرنا وانما يصح الاستثناء في الا زيدا الا ان ليس ضمير عائد الى الجائي
الذي دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجائي الا زيدا ولا يخفى جواز اضماره اي جواز
كون المستثنى مضمرا نحو الا هو والا اياه ونحوهما اي كما جاز ان يكون المستثنى
مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اي ومن المنصوبات الاسم في باب ان اي
ان واخواتها نحو ان زيدا قائم وسيأتي عليه عملها في باب العوامل ان شاء الله تعالى
ولا يحذف اي اسم ان فلا يقال ان قائم وان جاز حذف خبره لان الاسم مشبه
بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل
فلضعفه لم يحذف ولان الاسم يتعدد فلو قلت ان قائم لم يعلم ما الاسم المحذوف
هكذا قيل وفي الوجهين نظر اما الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى
بالحذف واما الثاني فلانه ان لم يكن قرينة فلا يجوز الحذف وان كانت تعين بها
فلا لبس فالاولى في تعليله ان يقال انما لم يحذف الاسم لان ان انما قدم منصوبه
على مرفوعه ليكون له العمل الفرعي للفعل لفظا وهو تقدم منصوبه على مرفوعه
فلو حذف الاسم لكان في صورة ما هو محذوف مشابهة عمله للفعل الاصلي
للفعل وهو ان يليه المرفوع فلذلك لم يحذف اسمه وقد جاء حذفه في ضرورة الشعر
قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي
الا اذا كان ضمير الشان اي لا يحذف الاسم ان الا اذا كان ضمير الشان نحو
ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب اي انه والضمير للشان
والامر وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل قيل من الشرطية اسمه لزال الجزاء عن

وقد يحذف المستثنى تخفيفا

ومنها الاسم في باب ان

صدر الكلام لان من الجزائية لها صدر الكلام فلا يعمل معمولا لان لئلا يبطل
صدريته ونحو عطف على نحو قبله ذكرانا ثمانية في وقوع الاسم ضمير الشأن في ان
المكسورة وان المفتوحة وفي ليت وفي كان وفي لكن اما ان فقد ذكرناه
واما ان المفتوحة فهو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد
مضى وتسرعا اي فلوانه وقبله اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم
يدرك مطمعا منى وابثيث انا نهوينا جوازكم وما جمعتنا نية قبلها معا فلو ان حق البين
النية الجهة التي تنويها والحمول بالضم جمع الابل التي عليها الهوادج كانت فيها
اولم تكن اي زالوا عن حيث انا موافقه ولم اطمع في قبولهم ذلك مني ولكن جرى بها
شوق حملني على الكلام حق اي وجب اي لو تحققت انكم تحسنون الي باقامتكم لم انكر
وان كان سرح بالسين المهملة اي وان كان اشغالكم ومتاعكم قد سار قبلكم و
تسرع ورري وان كان سرت وهو النسائى نحو وابثتي قوم من بني زيد معاه يمن
تميم ونحو فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته
فلان تمنى على ما خيلت اي شبهت يعني على غرر من غم نعمين اي على ما ازكل تنكر
وشبهت واوهمت بحذف الفاعل لاشتهاره اي ما خيلت النفس ونحو فليت
كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو على احد التاويلين وهو ان
يكون كفافا خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان فلا بد من تقدير ضمير الشأن
لئلا تدخل ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عني اي مكفوفا
وشرك جاز فيه الرفع عطفا على خيرك ومرتو على هذا جاز ان ينتصب محله وعن
متعلقه والتقدير وكان شرك مرتويا عني مكفوفا لان من ارتوى عن شيء
كف عنه وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعلية ارتوى مجازا كما يقال في عكسه
صاد اي مدة ارتوى الماء وجاز ان يكون مرتو مرفوع المحل بفاعلية ارتوى
والماء منصوب لا غير اي ما استقى الماء وقيل معناه ارتوى من الماء نحو وا
موسى قومه اي من قومه والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني مدة
ارتوا مرتو من الماء لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع
نحو رجلان عدل واما قال احد التاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت و

كان

كان خبره وخيرك منصوب بالجزئية وكذا شرك على معنى مليت شيئا مكفوفا كما ان
هو خيرك كله وشرك وحينئذ يخرج عن الاستدلال ونحو كانهن الفتيات اللعس كبودليد
كان في الملاليهن الشمس اي كانه والا اي وان لم يقدر ان كان نصبت الشمس
لانه اسم كان اي كان الشمس في الملاليهن اي بيوتهن واللعس لون الشفة
تضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب ونحو ترمينني بالطرف اي انت
مذنب وتعليقني لكن اياك لا اقلي اي لكنه اي لكن الشأن لا اقليك فلما قدم
المحول صار منفصلا وانما لم يحمل على ان اياك اسم لكن لانه لا يسوغ المنفصل
مع القدرة على المتصل الا شاذا نحو اليك حتى بلغت اياكا فالحمل على حذف ضمير
الشأن اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا اي حذف ضمير الشأن في غير الاضطرار اي
في غير ضرورة الشعر عند الاكثر اذ لا يقال في سعة الكلام ان زيد قائم اي انه و
بعضهم يجوزونه قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل عدم مخالفة الشعر
فلما جاز في الشعر جاز في غيره ولذلك يستدلون في المسائل بالاشعار ومنها
اي ومن المنصوبات الخبر في باب كان اي كان واخواته نحو كان زيد منطلقا
وقول من يلحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه هذا اشارة الى
الخلاف بين الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب في كان زيد قائما
حال والبصريون على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين امران احدهما انه لا
ينتصب على المفعولية لان كان فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية
فيكون حالا والثاني انه يقال كان زيد في حال كذا وهو معنى الحالية فكذا
لو قيل كان زيد قائما لانه يقع موقعه حجة البصريين امران احدهما ان المنصوب
بعد كان قد يكون معرفة وقد يكون مضمرا نحو كنت القائم والقائم كنته فلا يكون
حالا والثاني انه لا يستقل الكلام بدون المنصوب ولو كان حالا لاستقل
لان الحال فضلة لا يورث حذفها اختلالا وهذا الذي اشار اليه المصنف
بقوله يبطله عدم استقلال الكلام بدونه وحمل الكوفيين المعرفة على باب
ارسلها العراك ومررت به وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة فالجواب
عن الاول انا لا نقول بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني انا

زنان جوان

ومنها الخبر في باب كان

لا نسلم ان قولهم في حال كذا من قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر مع
ومجرور فهو منصوب محلا على الخبرية لا على الحالية واخوه على نحو امر خبر المبتدا
اي في اقسامه وشرايطه واحكامه اي فكما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا او جملة
فخبر كان كذلك وكما يشترط ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا يشترط
ايضا في خبر كان لكنه يتقدم معرفة هذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدا اذا
كان معرفة لا يتقدم على المبتدا ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمه لانه لا
يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر منصوبا ويتقدم عامله فعلا لا يتقدم المبتدا
نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثناء آخر من الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد يقوم لا يجوز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل
ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع خبر الكان على كان كما في المثال فان زيد
خبر الذي وتقديره الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وقد تقدم عليه وقوله فعلا
حال من فاعل يتقدم واستقبح بعضهم لانه في الصورة فعل داخل على فعل
ولا تكون حيث تفيد اي لا تكون خبر كان الا حيث تفيد فائدة زائدة لم
تستفد من نفس كان فلا يقال كان زيد كائنا ولا كان مالك الفرس صاحبه و
قوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز لان الاول لا يفيد العدد مع وامن
الصغر والكبر هذا ايراد وجواب فالايراد ان اسم كان في كانتا يدل على التثنية
فلا يفيد الاخبار عنه بقوله اثنتين فاجاب بان الغرض الاقتصار في الخبر على
مجرد العدد من غير تعرض لذات صغيرة او كبيرة وكانه قال ان كانتا واقعتين
على هذا العدد المجرد فالاسم وان دل على العدد فليس مقصورا على العدد
بل عدد مع ذات فهو نظير قوله وشعري شعري يعني ان هذا ايضا موهم ان
المبتدا والخبر واحد والجواب ان شعري الواقع خبرا دل على الوصف اي
شعري البليغ الكامل فهو مغاير لمعنى الاول وكذا في الآية فان لفظ التثنية
وان وافق الاسم من حيث التثنية فهو مغاير له باعتبار الاقتصار على
مجرد العدد كما ذكرنا بخلاف ان الذاهبة جاريته صاحبها حيث لا يفيد اذ
يستفاد من قوله جاريته انه صاحبها وقوله عليه السلام حتى تكون ابواه هما

اللذان يهودانه روي اي الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه اول
الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وفيه اربعة
اوجه من الاعراب ان يكون في يكون ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء وهما
ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر المبتدا الثاني والجملة اعني هما اللذان
يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع النصب خبر ليكون وثانيا ان يكون هما ضمير
الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه
مرفوعا بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه
اسما ليكون وهما ضمير فصل واللذان خبره وعلى هذا لا يجوز في اللذان الا النصب
ولا زيادة على الاربعة مجال بان يقال كان تامة او ناقصة او زائدة او فيها ضمير
الشان الى غير ذلك وبحذف عامله اي عامل خبر كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الاول
ورفع الثاني وبالعكس الاجود ان ينصب الاول على انه خبر كان ويرفع الثاني
على انه خبر مبتدا محذوف على القياس في حذف المبتدا بعد فاء الجزاء اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ولا اضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا بد من تقدير عامل
فيهما وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيف لانها قليلة الاستعمال
وما قل استعماله قل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف خبر له فيلزم كثرة الحذف
واما نصب الثاني فاما ان تقدر الناصب له كان اي فكان جزاؤه خيرا او تقدر
يجزى اي فيجزى خيرا والاول ضعيف لان حذف الفعل بعد فاء الجزاء الموجودة
في اللفظ ضعيف لان حذف الفعل بعد الفاء على غير قياس بخلاف حذف المبتدا بعد
الفاء واما الثاني وهو تقدير فيجزى فضعيف لوجهين احدهما ما ذكرناه وهو حذف
الفعل بعد فاء الجزاء والثاني ان الفعل المضارع اذا وقع جواب شرط لم يجئ بالا
الفاء كما سيأتي والوجه الثالث رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف
المبتدا واما رفع الاول فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى والوجه الرابع
نصبهما اما نصب الاول فعلى القياس السابق واما نصب الثاني فضعيف كما مر
فهذان الوجهان اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان الاول قوي لجريانه

على القياس في الجزئين فلذلك كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه ضعيف لخروجه
عن القياس في الجزئين وهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين فيهما جار
على القياس والجزء الاخر جار على القياس ومنه اي ومما حذف عامله قوله قد
قيل ذلك ان حقا وان كذبا واوجه فما اعتذارك من شيء اذا قيلا البيت للنعمان
بن منذر ويجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس
وتقدير الرفع فيهما ان وقع حق وان كذب او ان كان فيه اي في المقول حق وان
كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبر كان والتقدير ان كان المقول حقا وان كان
المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الاخر فيظهر من بيان نصبهما ورفعهما وانما
قال منه لان الوجوه الاربعة كانت في الشرط والجزاء وهو ان خير فخير وفي البيت
الوجوه في الشرطين وهما ان حقا وان كذبا فيلزم اي حذف العامل في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام كما يحذف من ان وان
قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا كما في الامثال المذكورة السابقة فانقلب
الضمير المتصل المرفوع منفصلا لحذف ما يتصل به ثم زيد ما لتكون واقعا موقع الفعل
المحذوف وادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا وانما لزم حذف العامل
لوقوع ما موقعه وخبر منفصلا في الاكثر يعني اذا كان خبر كان مضمرا فالاكثر فيه
ان يكون منفصلا نحو لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وانما كان الانفصال ارجح لانه في الخبر خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا
نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اي في خبر كان ووجهه انه مشبه بالمفعول وضمير المفعول
يكون متصلا نحو ضربته فكذا في المشبه نحو فليكن شيخ ما حييت بها كل حتى تكونه اي حتى
تكون الهالك واخو المرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه [illegible]

ومنها المنصوب بلا التي لنفي الجنس

ومنها اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المنفي المضاف
او المضارع له نحو لا غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات
قدم المعرب من اسم لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر المبني بعده بقوله
والمفرد مبني على ما ينصب به نحو لا رجل او لا رجلين او مسلمين او مسلمات في
الدار المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا

رجلين والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمات والا وجد بناؤه على الكسر لانها حركة
نصبه ومنهم من يثبت التنوين لانه للمقابلة نحو نون مسلمين والاجود حذفه
لانه وان دل على المقابلة فلا يخلو من دلالة على تمكن الاسم وذلك ينافي
البناء ومنهم من بنى هذا الجمع على الفتح لان حمل النصب على الجر انما كان في حال الاعراب
فاذا بني زال حكم بنائه الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا نحو لا مسلمات
من قوله مبني على ما ينصب به قالوا انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل
لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل بدون من لم يعلم لجواز قولك لا رجل في الدار
بل رجلان فاما اذا وجد من نحو لا من رجل علم واستغرق فقولنا لا رجل انما
يكون مستغرقا بتضمن الحرف وهو من والاسم اذا تضمن الحرف بني والتحقيق
ان لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب ما دل عليه اللفظ اما
المنون فهو للواحد فيعم جميع الاحاد واما المفتوح فدال على الجنس فيعم جميع افراد
الجنس مفردا او مثنى ومجموعا فهما في الاستغراق سواء قوله ما ينصب به ليشمل
حركة الفتح نحو لا رجل وياء التثنية والجمع وكسر مسلمات وحق المنفي بها ان يكون
نكرة ليتحقق بها نفي الجنس ومثل لا هيثم الليلة للمطي متأول واخوه ولا
ابن خيبري هذا ايراد لان هيثم علم فكان ينبغي ان لا يدخل عليه لا ولخواته
انه متأول والتقدير لا مثل هيثم نكرة فان وقع بعدها معرفة وجب رفعها
اي رفع المعرفة والتكرير اما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا يعمل فيه لا لان لا
لا لنفي الجنس فرجع الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر و
اما وجب التكرير فجبرا لما فات من الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير
مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف يجب فيه الرفع والتكرير اما
الرفع فلان لا ضعيف العمل فاذا وقع فصل لا يعمل فرجع الى اصله وهو
الرفع واما وجب التكرير فتقوية له اذا ضعف بسبب الفصل نحو لا زيد فيها
ولا عمرو وهذا مثال لما وقع بعده معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع و
التكرير ولا فيها رجل ولا امراة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران فيه
ايضا وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان تذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى لا

معطوفة على الاولى لا لان تكرر الاسم الاول فاعرفه وقولهم لا نولك ان تفعل كذا محمول
على لا ينبغي هذا ايضا ايراد اذ يقال لا نولك ان تفعل كذا واسم لا معرفة
ولا تكرير فيه فاجاب بانه بمعنى فعل والنفي اذا دخل على الفعل لا يجب فيه التكرير
وانما كان بمعنى الفعل لان النول هو العطاء فمعنى لا نولك ان تفعل كذا اي ما
أعطيت هذا الفعل واذا لم يعط الفعل فما ينبغي له ذلك كما حمل يذر على يدع
ان الاصل في يدع يودع بكسر الدال لحذف الواو لان الواو اذا وقعت بين
ياء وكسرة تحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار يدع كيعد ثم فتح الدال
من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلق يستحق به ان
يفتح لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك اسم
في الصورة ولم يكرر لانه بمعنى فعل وهو لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه
وان لم يوجد فيه علة الفتح واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة
نحو لا زيد في الدار ونحو لا رجل عندك هذا ان مثالان الاول هو لا زيد في
الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه ولا رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة
مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب المبرد وفي اللفظ ايهام لانه يحتمل ان
يكون مثالا واحدا لما يكون فيه لا داخلا على المعرفة وقد وجب فيه الرفع و
التكرير وهو جائز بالاتفاق ولو قال فيه ونحو لا رجل عندك كما هو في بعض
النسخ اندفع الايهام ولعل الاصل كذلك وسقط اللفظ نحو في بعض النسخ
والاول اثبات وان كررت النكرة معها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما و
رفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه اي فتح الاول ونصب الثاني
ورفعهما ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله وقوله وان
كررت النكرة معها من غير فصل فيما بطلت لا حول ونظائره اما فتحهما فعلى
ان الثاني لنفي الجنس في الموضعين واما فتح الاول ورفع الثاني فالاول على انه
لنفي الجنس والثاني مرفوع عطف على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك و
لا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول على ان لا النافية للجنس ونصب
الثاني العطف على اللفظ نحو لا اب وابنا ولان في هذين الوجهين مزيدة للتاكيد

وان رفعهما فعلى الوجهين احدهما انه جواب لمكون مرفوع كما يقال ابغير الله حول
وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثاني انه لو فتحا لا وهم ما ليس من
لغتهم من تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما اولى من ارتكاب
ما فيه ايهام وان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما الرفع الاول وفتح
فرفع الاول فعلى ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد في تجويز رفع النكرة من
غير تكرير واما الثاني فعلى ان لا النافية للجنس ونعت المبني الاول مفردا يليه
جاز فيه اي في النعت المذكور الاعراب حملا على لفظه ومحله والبناء بجعل الموصوف
والصفة واحدا واما الثاني اي واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز الا الاعراب
احترز بنعت المبني عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه البناء
اصلا لان متبوعه معرب والاول مرفوع صفة للنعت احترز عن النعت الثاني
فانه لا يجوز فيه الا الاعراب كراهية تركيب اكثر من كلمتين قوله مفردا احترز عن
النعت المضاف نحو لا رجل صاحب القوم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب قوله
يليه اي النعت الذي يلي المبني بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع بينهما فصل لم
يمكن بناؤه لانه انما كان لتنزله مع الموصوف منزلة شيء واحد والفصل ينافي ذلك
فيتعين الاعراب ثم حيث اعرب جاز ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان
بناءه عارض فاشبه معرضه حركة الاعراب كما في يا زيد الطويل وجاز ان يعرب
على المحل فيقال لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع في الاصل بانه
من دواخل المبتدا والخبر وحيث بني فعلة بنائه ان الموصوف والصفة جعلا
وتنزلا منزلة شيء واحد فكما بني الموصوف بني الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة
اي اذا عطف نكرة على اسم لا يتعين في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ
وعلى المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واوه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
هذا مثال العطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب هذا مثال العطف على
المحل واوله هذا لعمركم الصغار بعينه وقبله فاذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس
الحيس يدعى جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كان المعطوف معرفة وهو قوله واما
المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس اما يعني في المعطوف عليه

ونعت المبني الاول مفردا يليه جاز فيه الاعراب حملا على لفظه ومحله والبناء بجعل الموصوف والصفة واحدا

حاس اي الخلط

المعرفة الرفع لانه ان جعل مستقلا وجاز الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل
ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان
حرف النفي باشره فلو باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان
تابعا اولى بان يكون مرفوعا واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب والبناء
نحو لا ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بانه جعل
الاسم الثاني اما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل على ما قيل وحكم
البدل حكم المبدل منه كما قيل يا زيد يا زيد بالضم لا غير واذا دخلت الهمزة على لا لم
تغير العمل لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليها كما قلت في ضربت زيدا
اضربت زيدا وكذا في سائر العوامل ومعناها اي ومعنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل
في الدار او التمني نحو قول المتمنية الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج
المتمنية اسم امراة مدنية عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن الحجاج وكان
احسن اهل زمانه صورة فتعشقت من حبه وصار ذكره هجيرها فمر عمر بن الخطاب ذات
ليلة بباب دارها فسمعها تقول رافعة صوتها الا سبيل البيت فقال عمر من هذه
المتمنية فعرف خبرها فدعاه عمر وامره بحلق جمته ثم تاوله فقال انت مخلوقا املح
فقال واي ذنب لي في ذلك فقال صدقت الذنب لي ان تركتك في دار الهجرة ثم
اركبه جملا وسيره الى البصرة او العرض اي معناها العرض نحو الا نزول منك فتصيب
خيرا يعرض المتكلم به النزول على الغير كانه يريد ان ينزل به لاصابه خير واما قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت فعند الخليل الا حرف برأسه موضوع للتحضيض
والمعنى الا تروني رجلا وعند يونس الا بمعناه التمني ولكن نون من اسم ضرورة هذا
ايراد على قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لو تغير العمل لقيل الا رجل بالفتح
من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة بل
الا بكماله حرف برأسه دال على التحضيض ورجلا منصوب على المفعول به لفعل مضمر
وهو ترونني هذا قول الخليل والثاني قول يونس وهو انه لا دخلت عليها الهمزة
ومعناها التمني فكان حقها ان لا يدخل على اسمها التنوين ولكن نون لضرورة الشعر
وقالوا لا اباك ولا غلامي لك ولا ناصري لك وكان القياس حذف الالف من

عادتها

لا اباك واثبات النون في لا غلامين ولا ناصرين لكنهم قصدوا الاضافة و
الحقت اللام توكيدا للاضافة وقضاء من حق المنفي من التنكير بما يظهر بها من
صورة الانفصال القياس ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك
لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضارع لمضاف ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف
في لا ابا وحذف النون من لا غلامي ولا ناصري مشكل لانه اما ان يكون مضافا او
غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق الالف ولا حذف النون وان كان مضافا
اي الى المعرفة بعد كان معرفة فلا يقع اسم لا من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بانه
كان القياس كذلك ولكنهم قصدوا الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون
والحقت اللام لوجهين احدهما قصد توكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام
لزيد فاللام مؤكدة لمعنى الاضافة فلم تكن منافية للاضافة والثاني انه لو لم
تلحق اللام لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة فلما الحقت اللام صار المضاف
كالنكرة بصورة الانفصال الظاهرة بواسطة توسط اللام فكان المضاف
نكرة وكان اولى ان تقول هو ليس بمضاف بل هو مشبه به فاذا لم يكن مضافا
حقيقة كان نكرة وانما دخلت اللام لمشابهة المضاف لمشاركته له في اصل
معنى الاضافة وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما اي لصورة
الانفصال الظاهرة بالحاق اللام ولو فصلت بينهما اي بين اسم لا وبين اللام
لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف من لا ابا والاثبات اي واثبات النون
في لا غلامين ولا ناصرين نحو لا ابا فيها لك وانما جوز الفصل بالحاق اللام دون فيها
لان اللام فيها مقررة لمعنى الاضافة بخلاف في وعلى ونحوهما وقد يحذف اي
اسم لا نحو لا عليك اي لا باس ومنها اي ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد قائما في الدخول على المعرفة وما رجل افضل منك في الدخول على
النكرة وهي اللغة الحجازية اي اعمال ما هذه في اللغة الحجازية وانثه باعتبار الخبر
وهي اللغة والتميمية اي واللغة التميمية رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء وحجتهم
ان ما ولا غير مختصين بالاسم او بالفعل فلم يعملا قياسا على حروف العطف و
الاستفهام واجيب بان الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك

ومنها خبر ما ولا
المشبهتين بليس

في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين معان و
لا تعمل الا في الشرط دون غيره ووجه اهل الحجاز القياس على ليس والجامع بينهما امور
الاول اشتراكهما في النفي الحال الثاني اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر
الثالث اشتراكهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النفي نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت
ان او تقدم الخبر بطل العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل
وهو ان وكذا يبطل بتقدم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفي
بالا بخلاف ليس فانها عملت للنفي وقد انتقض النفي وليس اي عملت للفعلية وهي
باقية وانما افرد قوله وكذا اذا انتقض النفي عما قبله مع مشاركته له في بطلان
العمل لوجهين احدهما ان المانعين الاولين لفظيان والا لانتقاض مانع معنوي
والثاني انه اراد ان يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وبينه في ليس فلذلك
افرده وكذا اذا عطف عليه بموجب بكلمة الجيم اي بحرف موجب اي مثبت وهو بل
ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد يعني انه لا يعمل ما ولا فيما بعد لكن وبل
لانهما للاثبات بعد النفي فيهما بمنزلة الا في نقض النفي فكما لا يعملان فيما بعد الا
لا يعملان فيما بعد لكن وبل ودخول الباء في الخبر انما يصح في لغة اهل الحجاز لانك تقول
زيد بمنطلق يعني لا تدخل الباء اذا لم يكن ما ولا عاملا كما هو مذهب بني تميم اذا دخل
على الابتداء والخبر ولا تدخل الباء في خبر المبتدأ وايراد الشيخ ابن الحاجب [illegible]
وهو انه انما لا يقال زيد بمنطلق لفقدان النفي المصحح دخول الباء لانك تقول ما جاءني
من احد فدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان يقال جاءني من احد ولا المكسوعة
بالتاء اي الملحق بآخرها تاء من كسعت فلانا اذا ضربت دبره بيدك او بصدر قدمك
ومن كسعت الناقة بغبرها اي ضربت خلفها بالماء البارد ليستزاد اللبن في ظهرها
هي المشبهة بليس الا انهم ابوا ان يعملوها الا في حين نحو ولات حين مناص اي ليس
حين حين مناص اختلف في لات فذهب البصريون الى انها مشبهة بليس وتقدير
قوله تعالى ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اي مفر وذهب الكوفيون
الى انها النافية للجنس وذهب ابو عبيد الى ان التاء متصلة بحين وحين وتحين لغتان
قال الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم [illegible]

لما خصت الى انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اي ولات ارى حين
مناص وذهب بعضهم الى انها ليس قلبت ياؤها الفا وابدلت من سينها تاء
والمرجح مذهب البصريين لان تاء التأنيث المتصلة من خواص الفعل فوجب ان
تكون بمعنى ليس ليتقوى شبهها بالفعل لكنه اخص في الاستعمال بكون منصوبها
بها حينا ويدل على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيد بل هي
لحقت بلا بمعنى ليس كما هو مذهب البصريين قوله حنت ولات هنت وانى لك مقروع
وجه الاستدلال ان التاء دخلت مع لا على هنت فليس هي من الجنس وهنت
من هن يهن هنينا بمعنى حن مقروع لقب عبد شمس بن سعد وفيه قول مالك بن
مازن وفي هيجانة بنت العنبر بن تميم حنت ولات هنت وهو مثل واصله ان الهيجانة
بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب بمقروع فاراد ان يغير على
قبيلة هيجانة وعلمت بذلك الهيجانة فاخبرت اباها فقال مالك ابن مازن حنت و
لات هنت اي اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجع من الغيبة الى الخطاب
فقال لها وانى لك مقروع اي من اين تظفرين به تقرب لمن تحب اي مطلوبه قبل
اوانه وقوله ويدل الى آخره قد لا يوجد في بعض النسخ وقد يوجد في بعضها فكتبناه
على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المضارع الواقع بعد ان واخواتها
نحو اريد ان تخرج ولن تذهب وجئت كي تعطيني واذن اكرمك لما فرغ من منصوب
الاسماء شرع في منصوب الافعال وهو الفعل المضارع لان المعرب من الافعال
القابل للنصب وانتصابه اي ما ينصب ظاهرا او مضمرا فالاول هو ان واخواته و
قد ذكرنا مثلها ويعد ان خاصة مضمرة اذا كان قبلها احد هذه الاشياء وهي حتى
الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها اي الى ما قبل حتى للسببية كانت
او لمجرد الغاية نحو سرت حتى ادخلها مثالا للسببية او حتى تغيب الشمس مثالا لمجرد
الغاية قوله خاصة معناه ان الناصب المضمر لا يكون الا ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها
فالجارة لا تدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل بمصدر وحروف المصدر هي ان المخففة
المفتوحة وان المفتوحة المشددة وما المصدرية وكي على قول ولا يمكن تقدير ان المشددة
لانها من عوامل الاسماء على ما سيأتي ولا يمكن تقدير ما لانها لا تنصب ظاهرة فكيف

مفردة ولا يمكن تقديرك على قولنا انها مصدرية لانها قد لا يكون التعليل فيه مرادا
نحو سرت حتى تغيب الشمس فلا يمكن تقديرك لفوات معنى التعليل اذ السير ليس سببا
للغيبوبة فيتعين اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء وهي حتى الجارة ونحوها
ليحتاج الى تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون الفعل مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها فالاستقبال احترز عن الحال على ما سيأتي فانه حينئذ يجب الرفع فاشترط
الاستقبال ليمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه لا
يشترط ان يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا كان السير و
الدخول ماضيين وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا
ومترقبا حال السير وجاز الفصل اي بين حتى والفعل المستقبل على قبح نحو انظر
حتى ان اقسم بعني تأخذ اي حتى تأخذ شيئا من المال ووجه القبح انه وقع الفاصل بين
الجار والمجرور المقدر وهو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش اي اذا وقع فصل
بين حتى والمستقبل فيجوز على القبح ونصب ذلك الفعل عند الاخفش والجزم ايضا
يعني في المثال يجزم تأخذ ليكون جوابا للشرط وهو ان قسم والشرط والجزاء دخل
عليهما حتى وحينئذ لا يكون حتى هي الجارة بل التي يبتدأ بعدها الكلام وحتى يكون عاطفة
وفيه نظر لانه يخرج عن الغرض وهو كون حتى جارة فلعل مراده انه لا يجب حمل هذا المثال
على حتى الجارة ليلزم الفصل الموجب للقبح بل ينبغي ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم
هذا القبح فرجع الحاصل الى ان المسموع نصب تأخذ او جزمه ولو قلت اي في المثال
المذكور بدل قولك ان قسم انا يقسم فتجزم ليس الا فيجب الجزم في تأخذ لان الشرط
والجزاء مضارعان واذا كان مضارعين فيجب الجزم في الجزاء على ما سيأتي و
هذا فيه ايضا نظر لانه ان ورد تأخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع الفصل
ليكون قبيحا ايضا والتقدير انظر حتى تأخذ ان يقسم شيئا فتأخذ ليس جوابا للشرط
على هذا التقدير ليجب جزمه وان كان حالا اي وان كان الفعل الواقع بعدها
حالا حقيقة بان شرع فيه او حكاية بانه يكون قد مضى وهو يحكي حالا ماضية كانت اي
حتى حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة ويسمى حرف ابتداء لانه حرف يبتدأ بعدها الكلام
ويجب السببية ان كان الفعل حالا نحو مرض حتى لا يرجونه الآن وانما تجب السببية

لئلا ينقطع حتى عما قبله مطلقا فانه اذا كانت الجارة تعلقت بما قبله لفظا لتعلق
الجار والمجرور بعامله واذا كانت عاطفة انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية
ليحصل التعلق المعنوي ان فات تعلق اللفظ ولذا اي ولكونها حرف ابتداء
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها ناقصة اما اذا اريد بكان في المثال
الناقصة احتاج الى خبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو ارتفع لكان حتى عاطفة لا
جارة فلا يبقى لكان خبر فيمتنع وفي اسرت حتى تدخلها وفي عطف على في كان اي
ولكونه حرف ابتداء امتنع الرفع ايضا في اسرت حتى تدخلها لانه تكون حرف ابتداء
فيجب السببية فتكون شاكا في السبب وهو السير لانه استفهم عنه مع جزمه
بالسبب وهو ما بعد حتى ويمتنع الشك في السبب مع الجزم بالمسبب وجاز في تامة
وبعد الخبر وفي ايهم سار حتى تدخلها الوجهان اي اذا جعلنا كان في المثال تامة
جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حتى جارة متعلقة بكان والرفع
ليكون حتى حرف ابتداء ويصح على هذا التقدير لعدم احتياج كان الى خبر لكونها
تامة وكذا بعد الخبر يعني لو جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما لو قلت كان سيري
سيرا متعبا فيجوز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان يكون حتى جارة
متعلقة بما قبلها والرفع ليكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما قبلها و
كذا في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فليكون حتى جارة واما الرفع
فليكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنا لانه لم يقع الشك في اصل السير بل في
تعيين السير فالسبب محقق وكذا المسبب بخلاف اسرت فان الشك هناك في
اصل السبب ونقول سرت حتى ادخل بالرفع لان الكينونة كائنة وحمل الاخفش
جواز النصب في ادخل الواقع بعد كاد لانه لم يقع بعد وليس بذلك اي ليس بقول معتبر
المعتبر لانه في حكم كاد يعني انما ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى فالنصب على
ان يكون حتى جارة متعلقة بما قبلها والرفع لكون حتى حرف ابتداء عاطفة ما
بعدها على ما قبلها وكذا في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فلكون
حتى جارة واما الرفع فلكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنا لانه لم يقع الشك في
اصل السير فتوهم الاخفش ان ادخل في كاد ادخل فعل مستقبل اذ لم يقع بعد

بلغ آورين ٥

الكادم

بل هو مترقب الوقوع فجاز نصبه نحو سرت حتى ادخلها فلزم القبح ذلك التوهم بان
الواقع بعد حتى هو اكاد واكاد فعل حال لان الكيدودة بمعنى القرب حاصلة لا
مترقبة فيجب رفع اكاد وهو محتاج الى خبر فرفع ادخل لكونه خبر اكاد فلا وجه لنصبه لانه
ليس واقعا بعد حتى ليحتاج الى تقدير ان فيه لكونها جارة بل هو حرف ابتداء و
لام كي عطف على حتى الجارة ولام كي نحو جئتك لتكرمني اي كي تكرمني وجاز الا
اي اظهار ان بان تقول لان تكرمني ولزم اي ولزم اظهار ان مع لا نحو لئلا
يعلمن اذ لو لم يذكر ان لتوالي اللام الجارة لا النافية وهو ممتنع ووجه نصبه ايضا
ان لان اللام جارة فلا تدخل الفعل الا بتقدير المصدر فتتعين تقدير ان لما ذكرناه
في حتى ولام الجحود عطف على لام كي اي اذا كان قبله حتى او لام كي او لام الجحود وهي
المزيدة لتاكيد النفي بعد كان اي بشرط ان يكون النفي داخلا على كان نحو لم اكن لاجز
ولا يجوز اظهارها اي اظهار ان مع لام الجحود فرقا بين لام كي ولام الجحود والفاء
اي اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي حتى ولام كي ولام الجحود والفاء بشرط
السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والاستفهام والنفي
والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال نحو اسلم فاكرمك في جواب الامر
ولا تدن من الاسد فتاكلك في جواب النهي وما تاتينا فتحدثنا في جواب النفي واين
بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق [في جواب التمني] والا تنزل فتصيب خيرا
في جواب العرض وانما انتصب الفعل المستقبل بعد الفاء في المواضع المذكورة
لانه لو لم ينصب وقلت مثلا اسلم فاكرمك بالرفع لم يصح اما لفظا فلانه يلزم عطف
المعرب على المبني ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من الاعراب نحو قام هولاء
وزيد فانه انما يصح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل وههنا ليس للامر وهو
ايضا مبني محل من الاعراب وليس بمعرب لفظا فلا يصح عطف المعرب عليه واما معنى فليس
عطف خبر على امر بل المعنى المقصود ان الطلب شامل للطرفين وهو المتنزع من
ليشملها الطلب اذا جعل بتقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر الاتيان والا
ليكن منك اتيان فمني اكرام وانما يصح عطفه على المصدر وانما تقدر مصدرا باظهار
ان على ما ذكرنا وهذا الكلام يستمر فيما يدل على الطلب اما صريحا كالامر والنهي

اما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا قلت اين بيتك ففيه معنى الطلب
اي عرفني بيتك فهو يرجع الى معنى الطلب وبقي النفي وهو ما تاتينا فتحدثنا فمعنى قول
انما ينصب لان المقصود شمول النفي للطرفين اي ما يكون منك اتيان فحديث
وانما يشملها النفي ولو رفع لكان عطفا لقولك تحدثنا على قولك ما تاتينا فلا يلزم
شمول النفي لان المعنى ما يكون منك اتيان ويكون منك حديث وهو ليس بمراد
بل المراد نفي الاتيان ونفي التحديث عقيبه ونحو سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة ونحو
كانك وال علينا فتشتمنا متاول هذا ايراد لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا
في غير جواب الاشياء الستة فاجاب عنه بانه متاول اي بالنفي والتقدير لست
بوال علينا فتشتمنا لانه لما شبه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه
والمشبه به ونحو انت غير قائم فتاتينا جائز عند قوم ومنعه الاكثرون يعني ان بعضهم
جوز النصب فيما بعد الفاء في المثال نظرا الى ان قولك غير قائم في معنى النفي فكانه
قال لا تقوم فتاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى ان غير موجب والتقدير انت مغاير
للقائم وهو كلام موجب ظاهر فلا ينتصب الفعل الواقع بعده وهذا الكلام ان
جعل سالبة فالنصب واضح وان جعل معدولة فلا ينتصب الفعل لان هذه معدولة
موجبة ولا تكون اسماء الافعال كصه ومه ورويد فلا يقال صه فازورك بالنصب
مثلا ونحو الاسد الاسد يعني به باب التحذير بتكرير الاسم المحذر منه فانه ايضا
وان تضمن الطلب اذ التقدير اتق الاسد والدعاء اي لا تكون الدعاء ايضا
وان تضمن الطلب منزلة الامر وقوله منزلة الامر ولا تكون الدعاء منزلة الامر
خلافا للكسائي فانه نظرا لما تضمنه من الطلب تنصب بها الفعل المضارع بعد الفاء
واما وجه المنع في اسماء الافعال ونحوه فهو ان اسم الفعل لا يعد مسماه مع وجوده
نصا ولذلك نسيا منسيا والمعاملة مع اسم وكذا في التحذير لما حذف الفعل في
التزم بتكرير الاسم بدلا عن الفعل صار الفعل نسيا منسيا ايضا فلا يمكن
انتزاع المصدر من لفظه لما ليعطف عليه الفعل المقدر مؤولا لانه امر صريح
لفظا واما في الدعاء نحو غفر الله لفلان صورته خبر وان تضمن معنى الامر والتقدير

[في الهامش: خ لا تكون اي لا تكون اسماء الافعال منزلة الامر ولا تكون الاسد الاسد منزلة الامر م]

المنع في الدعاء وعامض لانهم نصوا في باب الاضمار على شريطة التفسير على ان
الدعاء بمنزلة الامر والنهي فيقول اللهم زيدا فاغفر له وزيدا أمر الله عليه العيش
فقال الشاعر وكلا جزاه الله عني بما فعل وأما زيدا فجدع الله واما عمرا فسقيا له
فحكموا باختيار النصب فيهما لدلالة الدعاء على معنى الطلب فكان مقتضاه ان
يجوزوا النصب ههنا ايضا بعد الدعاء وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر
فهو بمنزلته اي بمنزلة الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم اغفر زيدا
فيدخل الجنة اي ليكن منك غفران فدخول منه ونحو اللهم ارزقني مالا فانا تصدق
به وغالب الظن ان قوله والدعاء ابتداء كلام وخبره بمنزلة الامر كما نقلنا عنهم
في شريطة التفسير ولانهم نصوا في غيره من الكتب في هذا الباب ان الدعاء بمنزلة
الامر ومثلوا فيه بقولهم اللهم ارزقني مالا فانا تصدق به ويعضد هذا اني و
جدت نسخة من الكتاب مقابلة بنسخة قرئت على المصنف وقد وقع فيها علامة
على قوله والدعاء تنبيها على انه ابتداء كلام غير داخل فيما قبله على ما هو المعتاد
من العلامات بالحمرة في الكتب ليتميز بعض المسائل عن بعض وعلى هذا الجزء
ولا يكون اما مفرد لدلالة الكلام اي لا يكون هذا ان بمنزلة الامر او كان كذا
في الاصل فاسقط ناسخ بتصور التكرير وجعل قوله بمنزلة الامر عائدا الى
الجميع كما تصورناه اولا ويحتمل ان يكون في لا يكون ضمير عائدا الى ما قبله و
يقرأ اسماء بالنصب ليكون خبر لا يكون اي ولا يكون بمعنى ولا يصح ان يكون
الدال على الطلب اسماء الافعال ونحو الاسد الاسد ثم ابتداء فقال والدعاء
بمنزلة الامر والله اعلم بحقيقة الحال شرع في اعراب ما بعد الفاء لانه قدره بمصدر
فلا بد له من اعراب فقال ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف
ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي في محل الواقع بعد الفاء من ان و
الفعل المستقبل نحو الجيء فيا تيك فتحدث اي فانتخ وهو معطوف على فيا تيك
فلا اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا والا اي وان
لم يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه فالرفع اي فيجب الرفع في محله اذا
كان الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول اي لغير من له الفعل الاول

بان يكون الفعل الاول للمخاطب والفعل الثاني الواقع بعد الفاء للمتكلم مثلا نحو
ايتني فاكرمك فيجب رفع ان والمضارع بعده لانه يتعذر مصدر معطوف على مصدر
منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة اي
ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يمكن تقدير النصب بان يقال افعل اتيانا اذ
لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا فاكراما مني لان الفعل الثاني لغير من له الاول
فلا يمكن اضمار فعل انت فيه الا اذا كان اي الفعل الذي قبل الفاء تمني
بليت غير داخل على ضمير الثاني فالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك تاتيني فاكرمك
اذ التقدير ليت اتيانا منك فاكراما مني هكذا قرره المصنف في التعليق ولم
يجز فيه الرفع على تقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه اي فيؤول الى قولك ليتك يكون اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا
يرجع من خبر ليت وهو جملة ضمير الى اسمه فلذلك قال تعين فيه النصب دون الرفع قلت
ليت داخلا على المصدر المنتزع وهو ليت اتيانا ولم يقدره بفعل ليست
داخلا على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون التقدير ح ليتك تفعل اتيانا فا
مني وهو غير مستقيم لان الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن اضمار الفعل
الاول فيه وفيه جوازه لانه اخرج الاسم وهو الكاف عن الاعتبار وجعل ما هو
خبر مقدرا باسم وقواعد الكاف في منع الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك اتيان
فاكرام مني ولولا اعتبار الكاف لجاز ان يقدر ايضا ليت الكائن اتيان منك
فاكرام مني فيصح الرفع ايضا على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان متمنى بليت
داخلة على ضمير الثاني وما بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليتني تاتيني فاكرمك فانه
يجب فيه الرفع اذ التقدير ليتني اي ليت الشان ان يكون منك اتيان فمني اكرام
ولا يجوز النصب باضمار تفعل اذ لا يستقيم ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما
مني وفيما عداهما اي فيما عدا القسمين المذكورين احدهما ان يكون ما كان لغير من
له الاول والثاني ان يكون متمنى بليت غير داخلة على ضمير الثاني فيبقى قسمان
احدهما ان يكون ما بعد الفاء لمن له الاول مطلقا سواء كان غير متمنى بليت او
متمنى بليت والثاني ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الثاني وما بعد الفاء

لمن له الاول فيجوز في كل واحد من هذين القسمين الباقيين الوجهان الرفع
والنصب اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لمن له الفعل الاول في غير ليت نحو ايتنى
فنكرمك فيجوز فيه النصب على تقدير افعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على تقدير
ليكن منك اتيان فاكرام وكذا في نحو لا تدن من الاسد فيأكلك يجوز النصب اى
لا تفعل دنوا من الاسد فأكلا ويجوز الرفع على تقدير لا يكن منك دنو من الاسد
فأكل منه لك وكذا في ليت غير داخل على ضمير الثانى وهو لمن له الاول نحو ليتك تأتينى
فنكرمك يجوز فيه النصب على ليتك تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع اى ليتك يكون
منك اتيان فاكرام منك واما القسم الثانى من الباقيين وهو ان يكون فعلا لغير
بليت داخلا على ضمير الثانى وما بعد الفاء لمن له الاول نحو ليته يأتينى فنكرمه و
يجوز فيه النصب على ليت الثانى تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على ليت الثانى
يكون منك اتيان فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فاما
ان يكون ما بعد الفاء لغير من له الاول او لمن كان له الاول فان كان لغير من
له الاول فيجب الرفع مطلقا الا ما استثناه وهو ما اذا كان معنى بليت غير داخل
على ضمير الثانى وان كان لمن له الاول فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان ما
قبل الفاء ليت او غيره داخلا على ضمير الثانى او غير داخل عليه ولا يجاب للجواب و
لا للشيء الواحد بجوابين معناه انه اذا ذكر ما بعد الفاء في جواب الاشياء الستة
فلا يجوز ان يذكر لهذا الجواب جواب آخر لان الجواب الاول ليس من الاشياء الستة
فلا يستدعى جوابا آخر ولا يجاب للشيء الواحد بجوابين اى لا يكون لواحد من الاشياء
الستة جوابان مثلا لا تقول ايتنى فاكرمك فاعطيك على ان الثانى ليس معطوفا على
الاول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الاشياء الستة ووجه المنع انه مقدر بشرط
وجزاء فمعنى قولك ايتنى اكرمك فلو كان الجواب الثانى ايضا جوابا مستقلا للاول لكان
التقدير ان تأتنى اكرمك اعطك ولا يتوارد جوابان مجزومان من غير تخلل عاطف
بينهما للاستقراء وقوله تعالى فتطردهم فتكون من الظالمين فالاول للنفى قبله
والثانى للنهى السابق هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان قوله فتكون اما ان
يكون جوابا للجواب وهو فتطردهم فيمتنع ان يكون جوابا مستقلا ايضا للنفى وهو

قوله ما عليك من حسابهم من شيء فيكون لهذا النفى جوابان احدهما فتطردهم والثانى
فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اى ليس جوابا للجواب وليس من باب
الجوابين لشيء واحد بقوله فالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفى قبله وهو ما
عليك من حسابهم من شيء الاية والثانى وهو قوله فتكون جواب للنهى السابق و
هو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية اى لا يكن منك طرد فكون والواو عطف
على قوله الفاء اى ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبله احد هذه الاشياء
وهو حرف والفاء والواو وانما ينتصب ما بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع في
جواب الاشياء الستة على ما قررنا في الفاء نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان
المراد النهى عن الجمع بينهما لا النهى من كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثانى افاد
النهى عن كل واحد منهما اذ التقدير لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير
مراد بل المراد لا تجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو ولكن بتقدير ان ايضا ولا
يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل الاول ليعطف
عليه ويشملهما النهى لا تجمع بين اكل السمك وشرب اللبن ومحله اى محل ما بعد الواو
من ان والفعل النصب لانه نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اى وان تشرب اللبن
فان مع خبره معطوف على المصدر المنتزع من الاول اى لا تفعل اكل السمك وشرب
اللبن والواو بمعنى مع اى لا تأكله مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه بمعنى مع افاد
نفى الجمع وهو المطلوب فان قلت جاز ان يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بان يقال
التقدير لا يجتمع لك اكل السمك وشرب اللبن قلت جوازه ظاهر لكن انما خلاف على النصب
لدفعه وهى انه اذا نصب يكون الواو بمعنى مع فيكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع
لك هذا وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع
فقدر النصب لئلا يخرج الواو الى العطف ويبقى معنى الجمع في نفس الواو وفائدته
وامثلة الواو ظاهرة معلومة كما ذكرنا في الفاء واو معطوف على الواو فينتصب
المستقبل اذا كان قبله او بشرط معنى الى او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة
قوم كسرت كعوبها او تستقيما اى الى ان تستقيم القناة او الا ان تستقيم و
التقسيم الثانى في المعنى متقاربان لكن الاعراب يختلف وكذلك قال ومحله النصب

اذ لو قلت لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن لم يتعين الجمع
انه المراد ولو كان الواو

او الجر بحسب اختلاف التقدير اما النصب فعلى تقدير او بمعنى الا ان اي لكونهما الا
استثناء منها وهو مفرغ من الواجب لانه يصح معناه نحو قرأت الا يوم كذا فحذف المضاف
وهو زمان واعرب المضاف اليه باعراب المضاف فلذلك انتصب واما الجر فعلى تقدير او
بمعنى الى ان وهو ظاهر فاذا انتفى الشرط في الكلمات الاخرة وهي او والواو للجمع والفاء
فالاستئناف او الاشتراك ان امكن يعني ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل واحد منها
من معنى السببية في الفاء ومعنى الجمعية في الواو وكونهما بعد الاشياء الستة ومعنى
معنى الى ان او الا ان في او فاذا انتفى شرط من الشرائط لم يمكن النصب لفوات شرطه
فتعين الرفع نحو ما تاتينا فتحدثنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للتحديث ورفعه يكون
على وجهين احدهما الاستئناف اي ما تاتينا فلا تعرفنا وانت تجهل امرنا فتحدثنا
كما تحدثنا من لا يعرف احوالنا فتحدثنا معطوف على جملة قوله ما تاتينا عطف مثبت
على منفي و الثاني الاشتراك اي نفي ما تاتينا وتحدثنا في انسحاب حكم النفي عليهما اي
ما تاتينا فما تحدثنا فتحدثنا معطوف على ما بعد النفي وهو تاتينا وليس المعنى على
ذلك و قوله ان امكن اي ان امكن كل واحد منهما اعني الاستئناف والاشتراك
احترازا عن نحو قوله الم تسال الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
اي الم تسأله فانه ينطق بلسان الحال فالنطق ثابت ولو كان الاشتراك انتفى النطق
لان الاول مجزوم والثاني مرفوع فلا يمكن انسحاب حكم الجزم عليهما ومعنى لا داعية
الى انه لم تسأله فلا ينطق وليس المعنى عليه فتعين الاستئناف في البيت وعن
قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستئناف فيه بالعطف
على جملة قوله ولا يؤذن لهم لتكون الاعتذار مثبتا بل يقتضي الاشتراك بينه و
بين يؤذن لينسحب النفي عليهما اي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه
مثلا لما يتعين فيه الاشتراك ومثالا لما لا يتعين فيه الاستئناف وحروف العطف
معطوفة على او بين اذا كان قبلها او وحروف العطف ان كان المعطوف
عليه اسما اي ينتصب الفعل المضارع اذا كان قبلها حروف العطف ان كان
المعطوف عليه اسما نحو اعجبني قيامك وتخرج او قيامك فتخرج او قيامك او تخرج او
قيامك ثم تخرج على ان ثم عاطفة وكذا غيره من حروف العطف يعني اذا عطف فعل

مستقبل بحرف من حروف العطف على اسم قبله فيتعين تقديره بان لئلا يكون
عطفا للفعل على اسم وكذا نحو قوله حتى المصيف ويغلو القعدان ويغلو عطف على
المصيف فلا بد من تقديره بمصدر بان تقدير ان اي وان يغلو بمعنى حتى للمصيف
وحتى غلاء القعدان والقعدان جمع قعود من الابل وهو البكر هكذا في حواشي الكتاب
وجاز مع ما اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان فيجوز اعجبني قيامك
وان تخرج وكذا في نظائره كما جاز اي اظهار ان مع لام كي كما سبق والواو
قوله اي في قول الشاعر وهو كعب الغنوي وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب
عنه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع والا اي وان كان للجمع لا يتحقق
لقوله دون الجمع ونفي النفع اثبات وتقديره وان كان للجمع فيفسد للنفع المقصود
او يلزم تقدم المنع كما سيأتي وفي العطف ايضا نظر فالاولى تقدير الناصب
والرفع اظهر لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع في اعراب البيت وذلك انه
لقائل ان يقول واو الجمع اما ان تكون هي للعطف او لا تكون فان كان
للعطف فلم يجعل المص قسيم العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان
لم يكن للعطف فلم يحتج الى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق جوابه
ان في الاصل للعطف لكنه خص ببعض احواله وذلك ان المعطوف قد يكون
قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاء زيد
وعمرو قبله او بعده او معه فخص واو الجمع بما يكون بمعنى مع فهو باعتبار اصل
معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر منتزع من الاول وباعتبار اختصاصه
العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق الذي لا يتقيد فواو
الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير مقيد بها رجعنا الى المقصود وهو
ان يغضب في البيت اما منصوب او مرفوع فان كان منصوبا فيكون بتقدير
ان وان مع جزئه اما ان يعطف على الشيء او على المصدر المنتزع في احد الاشياء
الستة وليس ههنا الا النفي فان عطف على الشيء لم يستقم اذ يصير التقدير ما
انا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول والمعنى لا يساعد فقيل هو على اظهار القول
اي ولقول الغضب فقال المص فيه نظر لان القول المقدر اما ان يكون

حسن عطف الكوة واوه
ذكران ما في عليه يستقان
داود ورابة [illegible] اي
الزيغي بمثله

الى الغضب من باب اضافة المصدر الى المفعول او من باب اضافة الشيء الى
الشيء للملابسة وهما فاسدان اما الاول فلانه يلزم منه وقوعها فيما هو بمنزلة
يلزم ان يكون الغضب مقولا واما الثاني فلان لفظ عنه تدفعه اذ اضافة الملابسة
مغنية عن ذكر عنه اذ قولك قول غضب صاحبي بمعنى الملابسة معناه قول يصدر و
يتولد عنه غضب صاحبي فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول رايتك يوم خرجت فان
الاضافة مصححة لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان تقول يوم خرجت فيه اما اذا
عطف على المصدر المنتزع من احد الاشياء الستة وهو النفي في البيت والنفي
في الموضعين احدهما قوله ليس بنافعي والاخر قوله وما انا ولا يستقيم جعله في
جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس بنافعي على العطف على المصدر المنتزع
وهو النفع لينصب عليهما النفي فلانه يلزم نفي النفع ونفي الغضب ومقصود القائل
اي لا اقول ما لا ينفع ويغضب عنه صاحبي لانه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله
في جواب النفي الاخر وهو قوله وما انا ففاسد ايضا لان منفيه هو قوله بقؤول
فيلزم تقدم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع
من القؤول اي لا يصدر من القول بما لا ينفع ولا سببت يغضب صاحبي منه
قوله فالاولى تقدير الناظم معناه ان جعله في سياق ليس نافعي يفسد المعنى
فلا يحمل عليه بل الاولى ان يحمل على النفي الاخر وهو وما انا وتقديرنا تم قوله ويغضب
عن قؤول اذ التقدير وما انا بقؤول للشيء الذي لا ينفع ويغضب صاحبي فيغضب
فيغضب وان كان مقدما لفظا على تقول فهو متاخر معنى لان يقول خبرها
فهو مقدم في التقدير وهذا اسهل من الوجه الاخر الذي يفسد المعنى المقصود
والاولى وان جعل للجمع فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصود
او يجعل في جواب وما انا فيلزم تقدم المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قؤول
وكما قررناه اولا ثم قال والرفع اظهر اي الرفع يغضب لكونه معطوفا على الصلة
وهو ليس نافعي اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشيء الذي لا ينفعني و
يغضب منه صاحبي بقؤول ولا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان اظهر و
اظهرها رفعا اي واظهرها ان بدون هذه اي بدون الحروف المذكورة و

فيلزم تقدم المنفي
وفي العطف ايضا
نظر م

حتى والواو والفاء ونحوها ضعيف منه الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
فيمن نصب الا الزاجري منها ان احضر فحذف كما يحذف من ان وان قياسا
مستمرا ثم حذفت ان من غير واحد من الحروف المذكورة فكان ضعيفا وقوله
فيمن نصب احتراز عن الرواية الاخرى وهو فيما بعده وجاء حذفها ورفع الفعل
وقد ورد الا ايهذا سوق اي سوق للنصب باضمار ان من غير احد الحروف المذكورة
ولا الرفع بعده وهو قوله وان اشهد اللذات يعني انه انما جاز اضمار ان بتقوية
وهو احد الحروف المذكورة والبيت وان خلا عن الحروف المذكورة ولكن قام
والا بعده فهو ان اشهد اللذات مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف
ان وجاء حذفها اي حذف ان ورفع الفعل وهو احسن وقد فرغ اول الكتاب
في بحث خواص الاسماء لما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبها
شرع في المجرور ولا يكون الا في الاسماء فقال المجرور وهو ما بالاضافة نحو
غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر ان شاء الله تعالى والاضافة
على ضربين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف ثم قسم المعنى الى التعريف و
التخصيص فقال تعريفا اذا كان المضاف معرفة الا نحو غير ومثل وشبه لتوغلها
في الابهام وهذا استثناء من المضاف اي يتعرف المضاف الى المعرفة الا
اذا كان احد هذه الكلمات ثم استثنى من الاشياء فقال الا اذا اشتهر المضاف
بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب فان المغضوب ضد المنعم عليه فيعرف و
نحو مررت بالمتحرك غير الساكن فانه يزول ذلك الابهام لان ضد الساكن هو
المتحرك او بمماثلة اي اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه نحو زيد مثل حاتم
اذا اشتهر اتصافه بالكرم لان المماثلة اذا انعرفت بالقرينة الجهة معينة
من علم او كرم او نحوهما زال ذلك الابهام واورد عليه قوله نعمل صالحا غير
الذي كنا نعمل فان غير واقع بين الضدين في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير الذي
كنا نعمل من اعمال السوء فغير واقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد
تعريفا لم يقع صفة للنكرة واجيب بان غير ليس بصفة هنا بل هو بدل وجائز
ابدال المعرفة من النكرة وقد يجعل قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده

المجرور وهو ما
بالاضافة
نحو
والاضافة على ضربين
معنوية

ولكل بحار الهملة

نكرة منه قوله اماوي اي رب واحدام فقلت فلاغرم علي ولاذحل لمن حل عليه
اذا مال عليه بالظلم ويروي اجيب فلا قتل عليه ولا صحن انه قد ذكر بعضهم ان
قولهم واحدامه وعبد بطنه ونسيج وحده مما لا يعرف ايضا وانما اضيف الى الخ
لتوغلها في الابهام اذ لا يتحصل بالنسبة الى المضاف اليه بتعداد بعد الاضافة لا
يتعين المضاف ايضا فهو نظير غيرك ومثلك ولذلك وقع مجرورا لرب في قول الشاعر
رب واحدامه ورب لا يدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون معرفة على قياس
الاضافة الى المعارف واما وروده نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج و
حده اي لا نظير له في علم وغيره واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا
ينسج على منوال سواه واذا لم يكن رفيعا عمل على منوال سدته بعده اثوابا
والمنوال الخشب الذي يلف عليه الحايك الثوب قال عبد القاهر الضمير المتصل
ببطن وله لا يجوز ان يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف يكتسي من المضاف
اليه التعريف واذا كان تعريف ام باضافتها الى ضمير الواحد كان التعريف
الواحد منهما محالا كان تعرف الشيء بنفسه فوجب ان يعود الضمير الى
شيء غير عبد وواحد نحو ان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بغير ضمير فان
قلت جاءني واحدامه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة بان يتقدم الذكر كانك
قلت جاءني الكامل النبيل الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه يوصف به نكرة
محذوفة كما في البيت كانه قلت رب انسان واحدامه كانه قوله رب انسا
عزيز منقطع لان رب لا تدخل على المعارف او تخصيصا عطف على قوله تعريفا اي
الاضافة المعنوية تفيد تعريفا كما ذكرنا او تخصيصا اذا كان المضاف اي
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وهي اي الاضافة المعنوية في الامر العام
اي الغالب بمعنى اللام او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي
في الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول اذ يصح اطلاق الفضة على
الخاتم بخلاف الاول هو الذي بمعنى اللام نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني
على الاول لان الذي بمعنى من الثاني مبين للاول ويصح اطلاق المبين على
المبين واحترز بقوله في الامر العام عن الاضافة بمعنى في فانه قليل كقرب الموت

غريب

ولا يكون الا نكرة
معرفة

اي قرب في اليوم ولابد من ان يتجرد المضاف من حروف التعريف اذ لو لم
يتجرد منها لكان المضاف معرفا فلا فائدة في اضافته الى المعرفة و ما اجازه
من الثلاثة الاثواب ضعيف لما فيه من الجمع بين التعريفين ولانه على خلاف
استعمال الفصحاء وان المسموع منهم ثلاثة الاثواب قال ثلث الاثافي والديار
البلاقع وقد احتج الكوفيون بما نقل عن قوم غير الفصحاء ووجه في القياس بان
الثلثة هي الاثواب بخلاف غلام زيد لتغايرهما ولما كانت هي الاثواب و الثلثة
هي المسند اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وهذا ضعيف لانك اذا قلت
خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول وان يكون اي
المضاف غير المضاف اليه في المعنى ان عطف على ان يتجرد اي لابد من ان يتجرد
ومن ان يكون غير المضاف اليه في المعنى فلا يجوز اضافته الى مماثل له في العموم
والخصوص كليث واسد المراد من المماثلة بين الشيئين في الخصوص والعموم
ان كل شيء كان احدهما اعم منه كان الاخر اعم منه وكلما كان احدهما اخص منه كان
الاخر كذلك وانا عبر واهذه العبارة احترازا عن كل الدراهم وعين الشيء فانهما
ليسا مماثلين في العموم والخصوص بل الكل عام والدراهم خاص ولذلك قال
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء ونفسه والمراد من الشيء معين نحو عين الكتاب
وعين الثوب وليس المراد لفظ الشيء واضافة المسمى الى اسمه في قولهم مررنا بذات
مرة ليست منه اي ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله او المسمى غير الاسم
كذلك اضافة الاسم الاعلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي ليس من باب
اضافة الشيء الى نفسه ايضا لان سعيدا اريد به المسمى وكرز اريد به اللفظ فكانه
قال جاءني مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب
انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر اكثف للشبه بين
المضاف اليه وفي المضاف اي العلم اذا كان مضافا فلا يجوز الا الاجراء لا
لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان اما ان يضاف
وقد جاء اي الاجراء في المفرد ايضا نحو من طلب الا وطار ما حذا نفه قصير وخاضع
الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبسه

واضافة المسمى الى اسمه

ولا امتناع

فان نعامة وبيهس اسمان لذات واحدة والثاني لقب وكان اضافة العلم الى
اللقب وقد اجرى عليه وما في ناجرانما زايدة اي ومن طلب الاوطار دهرا انه
قصير وهو اشارة الى قصة قصير مع الزباء وهي مشهورة او مصدرية على انه
مبتدأ مع خبره والجار والمجرور وهو من طلب خبره مقدما عليه اي جزاءه حاصل
من جهة طلب الاوطار ونعامة عطف بيان لبيهس وهو محل الاستشهاد و
قد مضى قصة بيهس ومحل كيف نصب على الحال والعامل يلقى والجملة وهي كيف
مع فاعل فيه سادة مسد المفعول لتبيّن ولا يجوز ان يكون مفعولا لتبيّن حقيقة
لئلا يبطل صدارته وان لا يكون اي المضاف عطف على ان قبله لا بد من ان
يكون المضاف وصفا اي وصف المضاف اليه ولا موصوفا اي لا موصوف
المضاف اليه يعني انه لا يصح الاضافة الموصوف الى الصفة ولا الصفة الى
الموصوف اما اضافة الصفة فلا يجوز لان الصفة يلزم ان يكون مجرورا
لكونه مضافا اليه وغير مجرور لكونه صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه
ولانهما كالشيء الواحد واما اضافة الى الموصوف فلا يجوز ايضا لان الصفة
تكون مفقودة بالنسبة من حيث انه مضاف وغير مفقود بالنسبة من حيث
انه صفة ولانهما كالشيء الواحد ايضا وقولهم سحق عمامة وجرد قطيفة ليس
هذا اي اذ فان ما السحق صفة للعمامة والجرد وهو البالي المنجرد من الشعر
صفة للقطيفة فقد اضيف الصفة الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وبيانه
ان السحق والجرد بعد حذف موصوفهما صارا بمنزلة اسمين مبهمين فاضيفا الى
العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء نحو حذف المضاف اليه هذه المسئلة تذكر على سبيل الايراد
على قولهم لا يضاف الموصوف الى صفة لان المسجد هو الموصوف بكونه
جامعا والصلوة بكونها اولى والبقلة بكونها حمقاء لانها تنبت على مجاري
السيول فتقلعها فاجاب بقوله على حذف المضاف اليه فالمسجد مضاف
الى الوقت والوقت موصوف بالجامع فالوقت الذي اضيف اليه المسجد و
الجامع ليس صفة للمسجد وكذا الاولى ليس صفة للصلوة بل للمضاف اليه لها

وهو الساعة والتقدير صلوة الساعة الاولى وكذا بقلة الحمقاء تقديره
بقلة الحبة الحمقاء وفي اكثر النسخ على حذف المضاف من غير لفظ اليه وهو
غير مستقيم لان المحذوف على ما قررنا هو المضاف اليه لا المضاف ولو
قال على حذف الموصوف لكان اشبه وهي اي الاضافة المعنوية تكون
لازمة وغير لازمة فالاول وهي اللازمة ظروف نحو فوق وتحت وامام
وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذوة وعند ولدى ولدن وبين
ووسط بالسكون وسوى ومع ودون هذه هي الظروف اللازمة
للاضافة وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد مع غير ويقال هو كثير المال
بيد انه بخيل وقيد وقاد مع قدر يقال بينهما قيد رمح وقاد رمح بكسر
القاف اي قدر رمح وقاب وقيس بمعنى قدر ايضا يقال بينهما قيس رمح
اي قدره وكل واي ولا يضاف يعني اي الى الواحد المعرفة ولكن الى اثنين
فصاعدا لانه واحد منهما نحو اي الرجلين واي الرجال عندك لان ايا اسم
بعض من كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه فلا يضاف الى الواحد المعرفة
بخلاف اي رجل واي رجلين يعني ان ايا اذا كان مضافا الى النكرة فيجوز
اضافته الى المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن المضاف اليه
بل هو لاستفهام المضاف اليه وتميزه عن غيره اي اي رجل من الرجال
وقوله فاي ما واينا كان شرا واخر فقيد الى المقامة لا يراده اي من كان
شرا مني ومنك قيد الى موضع اقامة الناس وجعلهم في الوهدات لا يراه
اي قيدا عمى لا يرى المقامة هذا ايراد على قوله ان اي لا يضاف الى الواحد
المعرفة فانه يضاف الى الواحد المعرفة وهو المتكلم والمخاطب وما زايدة
اي اي واينا فاجاب عنه بقوله فالمعنى اينا اي المضاف في الحقيقة الى المتعدد
لان المعنى اينا واياك ثم كرر اي لام لفظ وهو انه لا يعطف على المضمر المجرور الا
باعادة الجار كما يقال بيني وبينك التقدير بيننا ولم يكرر بين الا لام لفظي
وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور الا باعادة الجارة وبعض و
كل وكلا هذه معطوفة على قوله واي لانها من غير الظروف اللازمة الاضافة

فلا يضاف اي كلا الا المثنى او ما هو في معناه ان للخير والشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل اي كلا الامرين من الخير والشر وجه يتوجه اليه ويقبل عليه
وذو عطف على بعض وكل ولا يضاف اي ذو الا الى الاسماء الاجناس
الظاهرة عند سيبويه وعلل بان ذو وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
ونحو اتانا ذوي اروى منها ذوو وما شاذ عنده اي عند سيبويه واولى صحبنا
الخزرجية مرهفات والهاء في ذووها يرجع الى المرهفات اي اتانا ذوو
المرهفات ذوي اروى الخزرجية اي قتلوهم قطعوهم وتروى ابا رحلا بان
بمعنى اهلك من البوار وهو الهلاك واولو عند سيبويه بمعنى اصحاب وذوي
لازمة للاضافة وقد وقط وحسب عطف على اولو لانها مما يلزم اضافتها
ايضا والثانية عطف على الاول اي غير اللازمة نحو ثوب ودار ونحوهما
يضاف في حال دون حال ولفظية عطف على معنوية اي الاضافة على قسمين
معنوية كما ذكرنا ولفظية وهي اضافة الصفة الى فاعلها او مفعولها
نحو ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد اي الاضافة اللفظية الاخفة في
اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة اي لا تفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا
ومن ثم اي ومن اجل انه لا تفيد الاخفة في اللفظ قالوا مررت برجل
حسن الوجه فوصفت بها النكرة والضاربا زيدا اي ومن اجل انه لا تفيد
الاخفة قالوا الضاربا زيد والضاربوا زيد ولو كانت الاضافة تفيد
التعريف عند الاضافة الى المعرفة لما جاز اضافة ما فيه اللام ولا يجوز
الضارب زيد اذ لا خفة لان التنوين سقط باللام فلم تفد الاضافة
خفة لم يكن قبل الاضافة لان الضارب زيدا على العمل والضارب زيد
على الاضافة سواء في الخفة خلافا للفراء فانه يجوزه بناء على ان الاصل
ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة
فالاضافة قد افادت خفة وهو مردود لان اللام داخل على الاسم
الاول فلا معنى لحذفها ثم ردها وجاء الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز الواهب

ولفظية

عبدها عوذا حال من المية وهو جمع عائذ وهو الحديثة العهد بالنتاج
والبيت للاعشى من قصيدة وفرق بعضهم بين الصورتين اي بين صورة
ما دخل الواهب على عبدها وصورة ما دخل الواهب على المية وعطف
عبدها عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب عبدها مباشر بتبع الشيء الذي
باشره المضاف ولم يتوسط بينهما شيء آخر فالثاني اي عبدها في الصورة الثانية
غير مباشر للواهب بل هو تابع معطوف على ما باشره الواهب وهو المية
ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز
رب غلامه وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل سخلتها ومنه مررت برجل
قائم ابواه لا قاعدين حيث اخلى المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجر ذلك في
المعطوف عليه يعني ان قاعدين معطوف على صفة رجل بلا مع انه لا يجوز
مررت برجل قاعدين ابتداء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع و
كذا في الموصول نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين اي لا اللذين
قعدا ولم يجوزه بعضهم في الذي نحو لا اللذين قعدا بدل قولك لا القاعدين وعلته
ما يتوهم من الفرق ان اللام لام الموصولة تصلح للمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر فان الذي للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المؤنث
ولفظها في الجمع واحد نحو القائم والقائمة والقائمون والقائمات بخلاف
لفظ الموصول واللام مع جزء هو الصفة ولا مخالفة ظاهرا بينه وبين الموصوف
وهو الرجل بخلاف الذي فانه يظهر المخالفة في الافراد والتثنية في اول الكلام
بينه وبين الرجل الموصوف فافترقا ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى لان
القاعدين في المعنى بمنزلة الذين قعدا كقوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت
تغلب غير ذات سنام وجه الاستدلال ان قتلت مع جزء صلة للذي ولا ضمير
فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى لان الذي يراد به المتكلم لكونه
خبر انا فالعائد اليه هو الضمير المتكلم من قتلت لان الموصول يراد به المتكلم
من حيث المعنى وعلى هذا اي على انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز
الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب زيد وابو العباس يفرق بين

عبدها

ثانية

الصورتين وهما الواهب المائة الهجان وعبدها والضارب الرجل وزيد
قائلا بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فالعبد مضاف في التقدير
الى المعرف باللام والمضاف الى المعرف باللام حكمه حكم المعرف باللام فعبد
المائة باللام كالمائة فكما يجوز الواهب المائة يجوز الواهب عبد المائة بخلاف
العلم المعطوف على المعرف باللام لانه ليس حكم العلم حكم المعرف باللام فلم يجز
وانما جاز الضارب الرجل مع ان الاضافة لم تفد صفة لم تكن قبل الاضافة
اذ كان الاصل الضارب الرجل بالنصب فسقط التنوين باللام فالاضافة
لم تفد خفة فكان ينبغي ان لا يجوز كالضارب زيد فقال انما جاز تشبيها اي
للضارب الرجل بالحسن الوجه من حيث ان الجزء الثاني فيه اللام في الصورتين
وانما جاز الحسن الوجه مع ان الاضافة لم تفد لان الاصل الحسن وجهه فحذف
الضمير ابدل عنه اللام في الوجه لانه اخف من الضمير فبسبب جواز الاضافة
حذف الضمير واقامة اللام مقامه والجزء الثاني فالحق به ما وجد اللام في الجزء
الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد واما نحو الضاربك و
الضاربه فيمن قال انه مضاف فمحمول في صحة الاضافة على ضاربك اذ الاضافة
فيه لازمة من غير نظر الى التخفيف لرفضهم الجمع بين التنوين او النون والضمير
المتصل هذا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان نحو الضاربك والضاربه
كان ينبغي ان لا يجوز لانه اضافة لفظية لم تفد الاضافة خفة لان التنوين
سقط باللام فهو مثل الضارب زيد والجواب انه محمول على ضاربك بلا لام
لان اسماء الفاعلين والمفعولين اذا اضيفت الى الضمير المتصل لم ينظر
فيها الى التخفيف فان ضاربك اجز من غير تخفيف اذ التخفيف يكون بحذف النون
والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان لان التنوين يوذن بتمام الكلم
والضمير المتصل يحكم بتتمة الاول فيوذن بان الاول غير تام فلا يمكن الجمع
بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون والضمير المتصل فلو اعتبر
فيه التخفيف لتقدر اجتماع التنوين او النون مع الضمير المتصل حتى يسقط
بالاضافة وقد بينا انهما لا يجتمعان وقد جوز في نحو ضاربك من غير تقدير

تخفيف فالحق به الضاربك وشبهه لان الباب واحد اذ لا يعتبر التخفيف فيهما جميعا
وقوله فيمن قال انه مضاف اشارة الى الخلاف في ان ضاربك مضاف والكاف
مجرور او غير مضاف والكاف منصوب على انه مفعول ولما كان الاشكال يتوجه
على من قال انه مضاف قيده به ونحوهم الامرون الخ والفاعلونه مما لا يحمل
عليه هذا ايراد فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل فاجاب بانه شاذ لا يحمل
عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام فالضاربوك لما ذكرنا من امتناع
اجتماع النون والضمير المتصل وآخره اذا ما خشوا من محدث الامر معظما و
افعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه
فالاضافة غير محضة اي يكون لفظية على راي ولذا قيل مررت برجل افضل
القوم لان المعنى على ثبات من كان افضل من باقي القوم يونس به قوله تعالى
ومن الذين اشركوا والاعرف انه يعرف افعل التفضيل اما ان يضاف الى
المعرفة او الى النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان احدهما ان يراد به
الزيادة والتفضيل على المضاف اليه فاختلف في ان اضافته لفظية او معنوية
فقيل اضافة لفظية لانه يقع صفة للنكرة ونحو مررت برجل افضل القوم و
نحو قول الشاعر فلم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا او وصف
للنكرة وهو قوما نحو وهو معنى التفضيل ولو كانت الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف لما وقع صفة للنكرة واما وجه وقوعه صفة للنكرة لان المعنى على ثبات
من فمعنى مررت برجل افضل القوم افضل من القوم اي من باقي القوم واستدل
على ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا
عطف قوله ومن الذين اذ التقدير احرص من الناس ومن الذين اشركوا فعلم
فمن في التقدير ثابتة وانما قال يونس به اي يحصل الاستيناس به لان الاولى
غير متعينة اذ قيل التقدير واحرص من الذين فيكون عطفا لاحرص المقدر
على احرص الملفوظ فلا يلزم تقدير من في الاول لكن لما كان ظاهره ذلك قال يونس
به والاعرف انه يتعرف اذا اضيف الى المعرفة والاضافة معنوية لان ما قبله
انما يكون لفظية اذا كانت بتقدير الانفصال والعمل وافعل التفضيل لا يعمل

افعل التفضيل

والثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة كما سيأتي وان اريد به الزيادة على المضاف اليه

في نظمه ومن شرطه اي ومن شرط افعل التفضيل اذا اريد به الزيادة على
المضاف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه لان الزيادة انما تكون بعد الاشتراك
في اصل المعنى اذ لا يقال عبدك احسن الاحرار بل التفضيل على غير الجنس تختص
بمن فيجوز ان يقال عبدك احسن من الاحرار ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء
فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عن جملتهم باضافتهم اي
باضافة الاخوة الى ضميره اي ضمير يوسف فانك اذا قلت اخوة يوسف لم يكن يوسف
داخلا في الاخوة واحتاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه يحتمل بان لا افعل
جهتين اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه فكونه من جملتهم باعتبار الاول دون
الثانية بهذا جواب وسؤال اما السؤال فهو ان افعل اذا اضيف الى ما هو
بعضه والتقدير انه يراد به الزيادة على المضاف اليه فلزم تفضيله على نفسه
قطعا فاجاب بانه داخل في المضاف اليه باعتبار المشاركة في اصل المعنى من
غير ضم الترجيح معه واما باعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه لئلا يلزم ترجيح الشيء
على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع السؤال لانه اذا ثبت انه يراد به الزيادة
على المضاف اليه وهو داخل في المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل
الجواب انه لا يراد به الزيادة على جميع من اضيف اليه بل على سواه كما نبه عليه
بقوله من قبل كان افضل من باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين
قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما هي الحال المفضل بها وقاعدا هي
المفضل عليها والعامل فيهما احسن فلو جعلت نسبة احسن اليهما واحدة لما كان
القعود مفضلا ومفضلا عليه بل نسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية و
نسبة اصل الحسن فقد ظهر اختلاف اعتبار الجهتين وان قصد به زيادة مطلقة
واضيف للتوضيح هذا قسيم لقوله يراد به الزيادة على من اضيف اليه فان
افعل في هذا القسم يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف اليه فقط
بل اضافته اليه لمجرد التوضيح فاذا قلت زيد احسن قريش فمعناه احسن الناس
مطلقا وهو من جملة قريش فاضافته الى قريش ليس للتفضيل عليهم بل للتوضيح
فلا يقال في تعريفه بالاضافة لانه ليس المعنى على اثبات من حتى يكون الاضافة

لفظية كما ذكرنا فيما اريد الزيادة على المضاف اليه فانه لا بد ان يكون ثمة
المعنى على اثبات من ليتحقق التفضيل على المضاف اليه ولا مانع من اضافته
الى ما ليس بعضا منه يعني انه لا يشترط في هذا القسم ان يكون بعض المضاف
اليه ولذلك يصح ان يقال عبدك احسن من الاحرار فيجوز على هذا يوسف احسن
اخوته لان المراد فيه الزيادة المطلقة اي هو احسن الناس على الاطلاق
وانما اضيف الى باقي الاخوة لملابسة اياهم وكذا لو قلت الناقص والاشج
اعدلا بني مروان فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلمة بل المراد انهما
اعدل الناس واضيف الى بني مروان للتوضيح المجرد فكانك قلت هما عادلا
بني مروان ويكفي في الاضافة الملابسة بوجه ما اراد بالناقص محمد بن مروان
وبالاشج عمر بن عبد العزيز وعلى الاول وهو ما اريد به الزيادة على المضاف
اليه جاز الافراد والمطابقة لمن هو له تقول الزيدان افضلا قومكما وجاز افضل
قومكما وانما جاز الوجهان لانه اشبه الذي من لذكر المفضل عليه معه فجرى
مجراه في الافراد وانما جاز فيه المطابقة لانه دخله الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فجرى مجرى سائر الاسماء فروعيت فيه المطابقة وعلى الثاني وهو ما
اريد به الزيادة المطلقة المطابقة ليس الا اي يجب فيه المطابقة لانه صفة فحقه
ان يطابق الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذي من فلا
يجوز فيه الافراد واذا اضيف الى النكرة قسيم لقوله اذا اضيف الى المعرفة
فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل
وهما افضل رجلين وهم افضل رجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين
وجماعة جماعة يعني اذا قلت هو افضل رجل فالافضل هو رجل في المعنى اي
اذا فضل الرجال رجلا رجلا فهذا الواحد افضل من اولئك المفضلين وكذا
قلت هما افضل رجلين فالافضل في المعنى هما الرجلان يعني اذا فضل الرجال
رجلين رجلين وهذان افضل من اولئك المفضلين وكذا اذا قلت هم افضل
رجال فالافضل هم الرجال في المعنى يعني اذا فضل الرجال جماعة جماعة فهؤلاء
افضل من اولئك المفضلين فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل في الخ

والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا يضاف اسماء
الزمان الى الجملتين اي الاسمية والفعلية تقول جيتك اذ قام زيد وجيتك
اذ زيد قائم وآية اي وتضاف آية وذو الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير
هذا مثال الاضافة ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وقول الشاعر اعلاقة
ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس وليست ما بكافة عن الاضافة
بل مهيئة للاضافة الى الجملة ذكر البيت مثالا آخر لكون ظرف الزمان مضافا
الى الجملة الاسمية وذكر بعضهم ان ما في البيت كافة وقال في التعليق ان ذلك
لا يصح فان بعد في البيت على معناه الاصلي في اقتضاء الاضافة الى
شيء لكن في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول رأسك اشمط كالثغام
المخلس فما ذكرت اقرب يعني جعل ما مهيئة للاضافة الى الجملة اي ولو جعلت
ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على اضافته لكن ذكروا ان لفظ ما اما ان
يكون اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد منهما وفي ادراج ما هذه تحت
واحد من الاقسام بحث والثغام بالفتح نبت يكون في الجبل يبيض اذا
يبس يقال له بالفارسية درمنه شبه به الشيب خاطب به الشاعر
نفسه اتحب ام الوليد بعد الشيب وعلاقة مصدر علقت المرأة اي احبها
اخلس النبات اختلط رطبه ويابسه واخلس رأسه اذا خالط سواده
البياض ومنه اي ومما يضاف من اسماء الزمان الى الجملة قولهم ما رأيته
مذ دخل الشتاء فيمن يروي الاضافة اي فيمن يقول ان مذ مضاف
الى ما بعده فاما من يقول ان ما بعده يقدر فيه زمان مضاف وهو مبتدأ
ومذ خبره اي اول مدة انتفاء الرؤية او جميع مدة انتفاء الرؤية زمان
دخول الشتاء فليس من هذا الباب لان مذ حينئذ غير داخلة على الجملة
ونحو بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما واهب
بذي سلم هذا مثال لكون آية مضافا الى الجملة الفعلية وكون ذو مضافا
الى الفعلية وقد مضى بحثهما في الظروف وانما اضيفت آية الى الفعل لقرب
معناها من معنى الوقت لان الوقت علامة لاتيانه والمكان لا يضاف اليهما

اي الى الجملتين المتمكنة منه اي الظروف المتمكنة من المكان لا يضاف الى الجملتين
واحترز بالمتمكنة عن نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو حيث قام زيد وحيث زيد
قائم على ما مضى وانما لم تضف ظروف المكان الى الجمل لان ظرف الزمان اكثر
استعمالا فاتسع فيه بما لم يتسع في المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان
في الجهات اذا اضيفت الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى مضمون الجمل فيصير
مضافة الى المعنى ولا يستقيم اذ لا يقال خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان
فانه يصح اضافته الى المعنى ولا يستقيم ولا يجوز اضافة المضاف اي المضاف
لا يضاف الى شيئين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام زيد عمرو وعلى الاضافة اليهما
ولا تقدم المضاف اليه اي على المضاف ولا الفصل بينهما مطلقا اي بالظرف
او بغيره سعة اي سعة في الكلام وبغير الظرف اي لا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اي في ضرورة الشعر وفهم من هذا انه يجوز الفصل بالظرف في ضرورة
الشعر نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل العسيل
بالعين المهملة مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر اي لا ينبغي ان اكونن في
مدحتي لك كمن ينحت الصخرة بتلك المكنسة اي لا يحصل له شيء ولا يمكن له ذلك
ورشني اي اصلحني ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وهو جائز في
ضرورة الشعر نحو لله در اليوم من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز
لوجهين احدهما ان تمام الاسم بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون
المضاف تاما بالاضافة الى الاول غير تام بكونه مضافا الى الثاني ايضا
والثاني اما ان يضاف الى معرفة او نكرة فان اضيف الى معرفة لم يقبل اضافة
اخرى لكونه كتعريف المعرف او كتخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة وان اضيف
اول الى نكرة فان اضيف ايضا الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص
بالاضافة الاولى وان اضيف الى معرفة لغا الاضافة قبلها الى النكرة واما تقدم
المضاف اليه على المضاف فانما لا يجوز لان المضاف اليه معاقب التنوين
وحال محله فكما لا يتقدم التنوين لا يتقدم المضاف اليه ولان المضاف اليه
كالجزء من المضاف لامتزاجهما فكما لا يتقدم جزء من الكلمة عليها لا يتقدم المضاف

جهتين

كثغام

سهام

قوله ففصل

ان لا اول

اليهما ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز في السعة لاتحاد المضاف والمضاف
اليه وامتزاجهما فلا يتخلل اجنبي بينهما كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة وكما لا يتخلل
بين الاسم وتنوينه وانما جاز الفصل في ضرورة الشعر بالظرف لاتساعهم في
الظروف بما لا يتسعون في غيرها وقد سبق له نظايره ونحو بين ذراعي وجبهة
الاسد على حذف المضاف اليه من الاول وقيل مذهب سيبويه انه اي المضاف
اليه محذوف من الثاني واقحم الاول ليكون كالعوض بهذا ايراد وهو انه
فصل بين ذراعي والاسد بما ليس بظرف وهو قوله وجبهة فاجاب عنه بوجهين
احدهما ان المضاف اليه من الاول محذوف والتقدير ذراعي الاسد وجبهة
الاسد فاكتفي باحدهما دالا على الآخر لان اللفظين واحد والثاني وهو مذهب
سيبويه عند بعضهم ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور انما هو
المضاف اليه للاول وانما اقحم ليكون كالعوض عن المضاف اليه الثاني اذ
لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهة لم يكن للثاني مضاف اليه لفظا ولا ما
يقوم مقامه فاقحم الاول ليكون كالقائم مقامه ومذهبه اي مذهب سيبويه في
زيد وعمرو قايم على العكس يعني ان قايم خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وهذا
اشارة الى ان سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون
خبرا عن الاول ويحذف الخبر من الثاني كما ذكره في قوله بين ذراعي وجبهة
الاسد ان المضاف اليه محذوف من الثاني وغاية الفرق انه لو جعل الخبر للثاني
لكان خبر الاول محذوفا والخبر يحذف كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل
المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا ولا ما يقوم
مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذف من الثاني لكان مذكورا اولا
مضافا اليه للاول وكان كالعوض عن المضاف اليه في الثاني متصلا به
فكان المضاف اليه لهما مذكورا وقراءة نحو قتل اولادهم شركائهم بجر شركائهم
ونصب اولادهم ليست بتلك القوية للزوم الفصل بغير الظرف في السعة
ويجوز حذف المضاف واجراء حكمه على المضاف اليه عند امن الالباس
اجري به عما يلبس فلا تقول رأيت زيدا اي غلام زيد لانه يلبس لما مر

به عما يلبس فلا تقول رأيت زيدا اي غلام زيد اي يجوز حذف المضاف
مرة اي مضافا واحدا نحو واسئل القرية اذ المعلوم ان المسئول اهلها
لا هي فلا التباس او قرينة اي يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله
البرق اسال البحار فانتحى للعقيق اي سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار
بحذف المضاف الاول وهو سقيا فاعرب الغير المجرور باعراب المضاف المرفوع
وهو سقيا فانقلب المجرور مرفوعا فاستتر في الفعل وهو اسال هكذا
ذكروه ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي بدون
ارتكاب حذف المضاف لم يكن بعيدا بل ارتكاب مجاز خير من تكثير الاضمار
وآخر البيت فانتحى للعقيق والعقيق موضع فانتحى اي قصد والبحار اسم
موضع وكان في الاصل جمع بحرة يقال هذه بحرتنا اي ارضنا اي اسال الماء
هذه المواضع فقصد العقيق واوله الا من يرى لي رأي برق شريق نحو
فكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه ويقال هو مني فرسخان اي مقدار
مسافة قربه فرسخان او ميلان او قيد رمح وليس عند سيبويه بقياس اي
ليس تعدد حذف المضاف بقياس وانكر هو مني علوة الفرس او غلوة
السهم اي مقدار مسافة قربه من علوة الفرس اذ لم يسمع وليس بقياس
عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا عطف المضاف
المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقول من قرء والله يريد
بجر الآخرة اي يريد عرض الآخرة فابقى المضاف اليه على اعرابه بعد حذف
المضاف لانه سبق مضافا الى شيء آخر وهو قوله يريدون عرض الدنيا
ومثله اي ومما يترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف المضاف وهو كل وترك بيضاء على اعرابه
ولو اعرب بيضاء باعراب المضاف لقيل ولا بيضاء بالرفع فيمن لا يجوز العطف
على عاملين فاما من يجوز العطف على عاملين فيعطف بعد الواو على عاملين وهو
ما لينصب شحمة وكل ليجر بيضاء ومثله اي ومما ترك المضاف اليه على
اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه والتقدير ولا مثل اخيه فحذف

اي قصد ٢ — اسم موضع

او اكثر اي يجوز حذف اكثر من مضافين ٤

المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على اعرابه وهو الجر وقد يتوهم ههنا
ان اخيه مجرور عطفا على عبد الله ومثل المذكور مضافا اليهما ولا يقدر في
الثاني مضاف آخر محذوف فرفعه بقوله ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على
عبد الله حيث كان النفي عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما ولما يلزم من ابطال
لا المؤكدة للنفي غير ما عطف على المنفي والفصل اي ولما يلزم من الفصل بين
المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي وهو
يقول ذاك ذكر ذلك التوهم بقوله ولا يجوز العطف علله بثلثة اوجه احدها
انه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المنفي مماثلا للشخصين وليس المراد
ذلك بل المراد ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا ان شخصا
واحدا مماثلا لهما لا يقول والثاني انه لو عطف اخيه على عبد الله لو جد
لا المؤكدة للنفي في المعطوف ولم يوجد في المعطوف عليه وهو عبد الله
فلا يقال جاءني زيد ولا عمرو والثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل
بينهما باجنبي وهو يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر ما فهو اجنبي عن
المعطوفين اذ ليس خبرا عنهما وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو ما زيد
الضارب اخوه بقول ذاك وعمرو وعن نحو ما زيد الضارب اخاه بقول
ذاك وعمرو فان قوله يقول خبر ما وهو اجنبي وقع بين المعطوفين المرفوعين
في المثال الاول والمعطوفين المنصوبين في المثال الثاني ولا منع
في ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار فالمعطوف على المجرور حكمه
حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور لا يقع الفصل بين
المجرور وبين ما هو في حكم من المعطوف المجرور ومنه ما مثل ابيك ولا
اخيك يقولان ذاك فانه حذف المثل من الثاني وترك المضاف اليه على
اعرابه ولا يمنع العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول فلانه
لو عطف اخيك على ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمراد
النفي عن كل واحد من المثلين كما ذكرنا الفصل بالاجنبي لانه اخر قوله
يقولان ذاك عن المعطوفين فلا يلزم فيه الفصل ولكن ههنا وجه ثالث

لم يكن في المثال الاول فاشار بقوله وللزوم الافراد في يقولان اي لو كان
معطوفا على ابيك لكان المبتدأ مثلا لهما فهو مفرد وكان حقه ان يكون الخبر
ايضا مفردا بان يقال يقول ذاك والاعتذار بان الحام المثل ضعيف لان
المعاملة للفظ مع المعنى بشهادة امتناع مثل افعل هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انما ثني الخبر لان لفظ المثل مثنى لانه يقال مثلك لا يقول
اي انت لا تقول فالتقدير ما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا
الاعتبار ضعيف لان لفظ المثل وان كان مثنى من حيث المعنى فهو مفرد لفظا
ولذلك امتنع مثلي افعل بل يجب ان يقال مثلي يفعل ولو كان المعتبر هو المعنى مطلقا
لقيل افعل كما يقال انا افعل وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قبيل ذلك
حذف المضاف اليه ويجوز حذف المضاف اليه كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه
في اذ وحينئذ ومررت بكل قائما اذ التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت
بكل واحد واقيم التنوين مقام المضاف اليه وحكم الاضافة ان لها التنوين و
نونا التثنية والجمع من المضاف وانما حذفت لان العلامات الثلث تدل على
تمام الاسم والاضافة تدل على ان الاسم غير تام وانما يتم بالاضافة فيتشوه
مع الاضافة بكون المضاف تاما وغير تام ولكن آخره عطف على ان يحذف اي
وحكم الاضافة كسر آخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا مجراه وهو ما كان آخره ياء
او واوا ما قبلها ساكن عند الاضافة الى ياء المتكلم يعني اذا اضيف الاسم الى ياء
المتكلم فاما ان يكون الاسم صحيحا او جاريا مجراه او لا يكون كذلك فان كان كسر آخره
كداري وثوبي ودلوي وظبيي لان الكسرة اخت الياء وان لم يكن صحيحا ولا
جاريا مجراه فيكون آخره اما الفا او ياء او واوا متحركا ما قبلها فتعرض لها بقوله
وان كان الآخر الفا تثبت نحو عصاي ورحاي وغلاماي الا في لغة هذيل فتقلب
لغير التثنية ياء وتدغم اي ان كان آخره الفا فهذيل تقلب الالف ياء ان لم يكن الف
التثنية فتقول عصي ورحي وغلاماي وانما لم تقلب الف التثنية لئلا يقع بالقلب
لبس بخلاف عصاي ورحاي فانه لم يلزم بسبب القلب لبس بل اللبس حاصل قلب
او لم يقلب واما التثنية فاذا لم تقلب فلا لبس وان قلبت التبس المرفوع بالمنصوب

وحذف المضاف اليه في اذ وحينئذ

يحذف

والمجرور فلذلك لم تقلب الالف في التثنية ياء وتفتح الياء لاجتماع الساكنين سيما
ان كان الآخر الفا واضيف الى ياء المتكلم فما لاضافة فيه مفتوحة ان لا تكون
ساكنة لاجتماع الساكنين فاوثرت الفتحة للخفة والف لدى تقلب وفاقا للغة
اجمع كالف الى وعلى وبهذا كان سوالا وهو ان الف لدى الف فكان حقه ان يثبت مع
ياء المتكلم ولا تقلب ياء كعصاي فاجاب بانه حمل على الف الى وعلى اذا اتصل بها
المتكلم فانه يقال علي والي فكذا يقال لدي والجامع بينهما كون الالف في كل واحد منها
غير منقلبة عن واو او ياء وقوله مع الضماير احتراز عن تقلب الف لدى ياء مع غير المتكلم
والمخاطب والغايب فيقال لدي ولديك ولديه كما يقال علي وعليك وعليه وان
كانا اي وان كان الآخر واوا او ياء متحركا ما قبلها اجراها اذا كان ساكنا
فانه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فما انفتح اي فالواو والياء التي انفتح ما قبلها
كمسلمين ومصطفون تدغم اي فتلك الياء مدغمة في ياء المتكلم في حال كونها ياء
ساكنة اي ان كانت فتدغم في الياء كمسلمي وان كانت واوا فتقلب ياء ثم
تدغم في ياء المتكلم كمصطفي واصله مصطفوي اجتمع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون فقلب الواو ياء وادغم في الياء فوقع تلك الياء الساكنة بين مفتوحين
احدهما ما قبل الواو والياء والثاني ياء المتكلم فالنضم اي الواو التي انضم ما
قبلها كمسلمون او انكسر اي الواو التي انكسر ما قبلها كمسلمين في الجمع بين مكسور
ومفتوح اي فيقع ذلك المدغم بين مكسور وهو ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء
المتكلم نحو مسلمي بهذا في انكسر ما قبله نحو مسلمين واما ما انضم ما قبله نحو مسلمون
فانه تقلب الواو ياء وتكسر ما قبله فيقع ايضا المدغم وهو ياء بين مكسور ومفتوح
كمسلمي مسلمون لما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبهما ومجرور
الاسماء شرع في المجزوم وقال المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما و
لام الامر ولا للنهي نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب وكلم المجازاة وهي
التي تفيد سببية الاول للثاني وتسميان اي الاول والثاني شرطا وجزاء اذا
كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك لقبولهما الجزم وكذا الاول
اي وكذا اذا كان الاول مضارعا يجب فيه الجزم وفي الثاني اذا كان هو فعلا

اختيار

فما انضم

المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي وكلم المجازات

وهذه المضارع الجزم والرفع اي يجوز في الثاني الرفع والجزم نحو ان جئتني اكرمك
ويجوز فيه الرفع والجزم اما الجزم فلكونه مضارعا قابلا للجزم واما الرفع فهو اما
بتقدير الفاء عند المبرد اي تقديره نحو ان جئتني فاكرمك او على نية التقديم والتاخير
عند سيبويه فانه يقول بتقديم الجزاء تقديرا كانه قال اكرمك ان جئتني وجملة اكرمك
مرفوعا على انه اخبار بتقييد بشرط والتخفيف جملة ان جزاء الشرط محذوف يدل
ما قبله عليه لان المتقدم لا يكون جزاء واما فرض سيبويه التقديم والتاخير لان
الفاء لا تحذف عنده ولو كان جزاء من غير جزم فيجب الفاء فلا بد من تقديره لانه لو
لم تقدم وجعل جزاء فاما ان يقدر الفاء او لا تقدر والقسمان ممتنعان اما الاول
فظاهر اذ لا يقول بتقدير الفاء وكذا الثاني فان الجواب يتعين فيه الفاء عنده
ان لم يكن جزم كما سيأتي في المضارع المثبت وان كان الجزاء ماضيا لفظا بغير
قد من فعل متصرف او معنى ولا مساغ للفاء نحو ان قمت قمت او لم اقم
اذا كان الشرط والجزاء ماضيين فقد يكون ماضيا لفظا نحو ان قمت قمت وقد يكون
مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو ان قمت لم اقم فان الجزاء مضارع ولكن دخله
لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء ههنا في الجزاء لان حرف الشرط اثر في لفظهما
مضارعين فكانهما مضارعان تقديرا واذا كانا مضارعين وجب جزمهما و
كانهما مجزومان تقديرا والجزم اللفظي يغني عن الفاء فكذا التقديري لانه اذا وجد
الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء اكتفى فيه ولم يحتج الى رابط لفظي كالفاء
واما قال بغير قد لانه اذا وجد قد فهو ماض محقق فيمتنع تاثير الشرط فيه فلا بد من
الفاء لفوات الرابط المعنوي نحو ان جئتني فقد اكرمتك ونحوه قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فاحترز بقوله متصرف عن نحو عسى من الافعال الغير المتصرفة نحو ان
جئتني فعسى ان اكرمك فان الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لما لم يكن فعلا
متصرفا لم يقبل الجزم معنى فتعين الفاء ايضا وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا فالوجهان احدهما الجزم نحو ان تكرمني
اكرمك او لا اهنك لامكان جعل نفس الجواب بتاثير حرف الشرط فيه بالجزم والثاني
ان يدخل الفاء فيهما ويرفعا نحو ان تكرمني فاكرمك او فلا اهينك بناء على جعلها

خبر مبتدأ محذوف ليصير جملة اسمية والتقدير ان اكرمتني فانا اكرمك وان اكرمتني
فانا لا اهينك واما اذا قال من غير سين او سوف لانه ان كان مضارعا مثبتا مع السين
او سوف فانه يتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو ان اكرمتني فساكرمك او فسوف
اكرمك على اضمار المبتدأ اي فانا ساكرمك او فانا سوف اكرمك وانما لم يجز
الجزم فيه لانه لو جزم لتقدم حرف الشرط داخلا عليه ليعمل فيه الجزم ولا يتوارد حرفا
استقبال على فعل واحد واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي بلم نحو ان قمت لم اقم
فانا قد ذكرنا انه لا مساغ للفاء فيه لامكان تاثير حرف الشرط معنى لم يدخل الفاء
فلم يكن فيه وجهان والا فالفاء اي ان لم يكن الجزاء احد المذكورات فتعين الفاء
كما اذا كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او نهيية او فعلا غير متصرف نحو ان جئتني
فانت مكرم او ان جئتني فاكرمني او فلا تضربني ونحو قوله تعالى فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا الآية وكذا لو كان الجزاء ماضيا محققا مع قد نحو ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس وكذا مع السين او سوف نحو ان زرتني فساكرمك
او فسوف اكرمك اما الجملة الاسمية فلانها لا تقبل الجزم فلا بد من الفاء ليكون
رابطا واما الجملة الامرية فلانها لا تقبل الجزم ايضا لكونه مبني الاصل فلا يقبل
الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لان الجزم انما يكون في المستقبل او فيما يقع موقعه
وفعل الامر لا يقع موقع المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل خبرا او الطلب
لا يقع موقع الخبر واما الجملة النهيية فلانه لا يمكن تاثير حرف الشرط فيه والا لتوارد
عليه جازمان احدهما حرف الشرط والثاني لا التي للنهي فيتعين الفاء ليكون
رابطا ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها لم يتوجه الا الضرورة يعني ان
الجزاء وهو قوله الله يشكرها جملة اسمية فكان حقها ان يكون فيه الفاء و
ليس فيه فانما جاز لضرورة الشعر وآخره والشر بالشر عند الله مثلان و
يجزم اي المضارع بان مقدرة مع فعل الشرط بعد الاشياء التي تجاب بالفاء
الا النفي اذا قصد السببية اذ لا يكون الا الغرض خارجا بخلاف الاخبار اللهم
الا اذا استعمل في معنى الطلب قوله اذا قصد السببية شرط لقوله يجزم اي
انما يجزم اذا قصد سببية الاول للمضارع فاما اذا لم يقصد فيجب الرفع حالا

او وصفا او استئنافا فانها ما سبق عقيبه وقوله لتضمنها الغرض اذا قصد
السببية فيكون المضارع مثبتا فيمتنع ذلك عن ذكره في الشرط والسبب لان
الطلب المستفاد من الخبر يتضمن السببية فيقتضي ان يكون للطلب سبب
حامل عليه وذلك الحامل هو الذي جعل مسببا لان العلة الغائية سبب حامل
في الذهن ومسبب في الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر وقوله اذ
لا يكون اي الطلب الا الغرض خارج عن مفهوم الطلب علة لتضمن الطلب السببية
قوله بخلاف الاخبار معناه ان الخبر لا يقتضي سببا خارجا عن الخبر يحمل على الاخبار
بل الغرض في الاخبار هو اطلاع المخاطب على نفس الخبر قوله اللهم استدراك عن
قوله بخلاف الاخبار اي الخبر لا يقتضي الجزم الا اذا استعمل في معنى الطلب
نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل ونحو حسبك ينم الناس
اي اكتف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى الطلب فيصح الجزم بعده
وان لم يقصد السببية فثلاثة لقوله اذا قصد السببية اي ان لم يقصد السببية
في المضارع فالحال او الوصف او الاستئناف اي ان لم يقصد فيجب الرفع
حالا كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم على هذه الحال التي هم عليها
او وصفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع اي وليا
وارثا مني او استئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه فانه لا يصح الجزم والا لكان
التقدير ان لا تذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم لان المعنى انك تغلب عليه
بعد الذهاب به ولا يجوز ان يكون حالا اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك
مغلوبا عليه فيتعين الاستئناف اي انك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز
الجزم في لا تدن من الاسد يأكلك لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم يجز الجزم
لان الجزم انما يكون بان مقدرة والمقدر يكون من جنس الملفوظ فاذا كان الملفوظ منفيا
كان المقدر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا قدر مثبتا مع ان ولا تقدير ها
اذا كان الملفوظ منفيا فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد يأكلك فيفسد المعنى
خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتمادا على وضوح المعنى اذ يعلم بالقرينة
ان التقدير ان تدن من الاسد يأكلك والجزم في قوله تعالى فاصدق واكن

اثبات
لان المذكور منفي فالمقدر كذلك ٢

لان الاول قد يكون بجزء وما ولا فارق فكانه مجزوم بهذا سوال وجواب فالسوال
ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب باضمار ان
ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب اجاب بان الاول محل الجزم على تقدير
عدم الفاء اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم واكن كان
صحيحا لان الفعل يجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالاشياء الخمسة
كما الجزم في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم غرابها لان كالاول
قد تدخله الباء ذكر البيتين على وجه التشبيه وذلك ان قوله ولا سابق مجرور
المعطوف عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور عطف على منصوب
وهو مصلحين فكما لا يجوز عطف المجزوم على المنصوب لا يجوز عطف المجرور على
المنصوب فاجاب بان الاول قد تدخله الباء فكانها ثابتة فيه اذ يصح ان يقال
لست بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين فعطف المجرور على ذلك التقدير كما عطف
المجزوم في الآية على الاول بتقدير الجزم فيه واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر
الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط اي بشرط ان يكون
فعل الشرط ماضيا لفظا نحو والله ان اتيتني لآتينك او معنى نحو والله ان لم تأتني
لاتيتك مذكورا او مقدرا ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ به نحو لئن اخرجوا الآية
معهم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد تلفظ بما يدل عليه وهو اللام
لئن فان اللام موطئة تدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا وان
اطعتموهم انكم لمشركون مثال لما يكون القسم مقدرا فيه وان لم يتلفظ بما يدل
عليه والتقدير والله ان اطعتموهم انكم لمشركون وانما قدر القسم ليكون انكم لمشركون
جوابا له وان لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم يجب حينئذ الفاء لانه جملة اسمية
جزاء للشرط فالفاء لازم في السعة اذ لا يقال في السعة ان اتيتني انا اكرمك
بل الواجب ان يقال فانا اكرمك كما ذكرنا يعني اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان
القسم في صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في
الصدر بل يكونان متوسطين فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط

عوابها بين

كان القسم

حذف

لان

لان تقدمه دليل توفر الاعتناء به فلا يلغى واشترط المضي في فعل الشرط لانه لم يعمل
في الجزاء فلا يعمل في الشرط ايضا لئلا يتخالفا ويعلم من اشتراط المضي ان لا يعمل
في الجزاء لان الشرط لما الغي استحسن ان يعمل جرما لفظا في جوابه لانه لما لم يؤثر
حرف الشرط في الجزء الاول الذي يليه وهو فعل الشرط لم يعمل في الجزاء الذي بعد
عنه ولا يليه هذا اذا تصدر القسم وان تصدر اي الكلام بالشرط يعني وقع الشرط
في صدر الكلام وتأخر القسم عنه جاز اعتبارهما اي اعتبار القسم والشرط معا
والغاء القسم اي وجاز الغاء القسم نحو ان تأتني والله لا آتك او فوالله
لا آتيك ولا وجه لحذف الفاء لما قد سلف اي اذا تصدر الكلام بالشرط فجاز اعتبار
القسم والشرط معا بان يذكر لهما الجواب كما في المثال الثاني وهو قوله فوالله
لا آتيك اي ان تأتني فوالله لا آتيك فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده
فجيء بالفاء داخلا على القسم ليكون قوله لا آتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لا
آتيك جملة جوابا للشرط ولذلك دخل الفاء على القسم وجاز الغاء القسم وحده
اعتبار الشرط كما في المثال الاول وهو قوله ان تأتني والله لا آتك بالجزم فان
المجزوم جزاء للشرط وقد الغي القسم لكونه واقعا في الوسط والتقدير ان تأتني
لا آتك والله فحذف جواب القسم الدال عليه قوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما
قبل والا فالفاء يعني الجملة القسمية اذا وقعت جزاء للشرط فيجب فيه الفاء لانه
ليس من مواقع الجزم فيجب فيه الفاء لربط الجزاء بالشرط كما قد سبق يعني قسم ثالث
وهو ان يتوسط القسم والشرط فقال وهذا الحكم ان توسطا وتقدم الشرط
يعني اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما
نحو انا ان لم تأتني والله لا آتيك بجواز ان يعتبر الشرط والقسم بان يجعل الفعل
الآخر جوابا للقسم ويجعل القسم مع جوابه جزاء الشرط ويجب حينئذ دخول الفاء
نحو انا ان لم تأتني فوالله لا آتيك وجاز الغاء القسم بان يجعل الجواب للشرط
نحو انا ان لم تأتني والله آتك فالقسم ملغى والفعل الآخر جزاء للشرط فلذلك
الجزم وهو المراد بقوله وهكذا اي وهكذا يجوز اعتبارهما والغاء القسم
وان تأخر اي الشرط عن القسم فالغاء احدهما من الشرط او القسم فالغاء الشرط

آتيك

جواب الشرط

وهكذا

نحو انا والله ان اتيتني لا اعطيك فان قوله لا اعطيك جواب للقسم والشرط معا
اي لم يذكر له جواب لفظا لا لا لجواب القسم على جوابه وجاز الغاء القسم بان
يجعل الفعل الآتي جزاء للشرط بان يقال انا والله ان تاتني آتك بالجزم لكون
المجزوم جزاء للشرط والشرط والجزاء مرفوع المحل بكونه خبرا للمبتدأ المصدر به الكلام
وهو انا فيكون القسم ملغى اذ لم يذكر له جواب لفظا ويجوز الشرط المذكور
اي او للاشارة الى قوله بشرط المضي في فعل الشرط يعني اذا الغي الشرط و
جعل الجواب للقسم فيشترط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا في
تصدر له الكلام بالقسم وقوله جذعه اي يعود الشرط الاول في الحال يقال
فلان في هذا الامر جذع اذا كان اخذ فيه حديثا واما غير المستبد من المعرب
فهو التوابع قسم المعرب الى قسمين في اوائل الكتاب فقال المعرب كما نوعيه لما
ان يتبعها الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع وذكر المستبد
وشرع في غير المستبد وهو التوابع وهي التي لا يتبعها الاعراب الا على سبيل
التبع لغيرها والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحي وبلفظ التبع اللغوي يعني لا
يكون اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسماء وظاهر هذا اللفظ
ان التوابع لا يكون الا اسماء لان الاعراب لا على سبيل الاستقلال وحينئذ يخرج
عنه الفعل مع انه سيذكر ان التاكيد يجري في الالفاظ كلها فلا ينبغي بحث هذا
الحد اذ الفعل لا اعراب له وكذا الجملة وكذا الحرف فلعل المراد ان اصل التوابع ان
يكون في الاسماء وقد ذكر غير الاسماء على سبيل الاستطراد وهي خمسة لان التوا
اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا يكون فان كان فاما ان يتخلل بينه وبين المتبوع
عاطف اولا فان دل فهو العطف وان لم يدل فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول اولا والاول هو التاكيد والثاني عطف البيان الاول التاكيد
وهو ما يفاد به ذكر الاول غير مقصود فخرج بقوله غير مقصود العطف بالحرف و
البدل لان كل واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان بقوله ما
يفاد به ذكر الاول لان الغرض من التاكيد اعادة الاول اما بلفظ الاول كزيد
زيدا وما هو بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض فيه اعادة ذكر الاول

اي بالاضافة

ولما غير المستبد من المعرب

التاكيد

وكذا الصفة وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق
عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد المعنوي لان عين الاول
غير معاد وان اراد اعادة ما يصدق على الاول فعطف البيان والصفة
كذلك لانك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر او جاء زيد الظريف فالاول والثاني ايضا
يعني انه ذكر في التابع ما يصدق على الاول ولا يختص اي التاكيد بالاسم بل قد
يكون في غير الاسم على ما سياتي وفائدته اي وفائدة التاكيد التقرير وازالة
التجوز اي تقرير نسبة الفعل الى المتبوع وازالة التجوز فان المتبوع قد يوهم
له التجوز ان احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض والثاني ان يطلق اللفظ
على الشيء ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فانك اذا قلت جاء القوم فقد يراد
به الكل او البعض واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته و
حواشيه ونائبه وبالتاكيد يزول التجوز اما الاول فبذكر لفظ الكل والجميع
اليه فانك اذا قلت جاء القوم انفسهم زال به تجوز ارادة البعض واما
الثاني فانك اذا قلت جاء زيد نفسه زال به تجوز ارادة من يقوم مقامه فيندرج
تحت ازالة التجوز تقرير النسبة اليه والشمول والاعادة اما بلفظ الاول
ويسمى تكرارا وهو المسمى بالتاكيد اللفظي ويجري في الالفاظ كلها في الاسم نحو
زيد زيد وفي الفعل كضرب ضرب وفي الحرف كان زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم
زيد قائم وجاءني زيد جاءني زيد واما بغيره اي اما بغير لفظ الاول مما هو معناه
وهو المسمى بالتاكيد المعنوي ويختص بالاسم دون الفعل باحد هذه الالفاظ
اي يختص باحد هذه الالفاظ في الاسم دون الفعل اي التاكيد المعنوي لا يكون
في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي يؤكد بها النفس والعين وتثنيتهما
كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعيان وكلا وهو تثنية كل وكلتا و
كل واجمعون في تاكيد جمع المذكر واجمع في تاكيد المفرد المذكر وجمعاء في تاكيد
المونث المفرد وجمع في تاكيد جمع المونث واكتعون وابتعون وابصعون
عطف على كل وهي اي هذه الثلث الاخيرة اتباعات لاجمعين لا تجيء الا على
اثره ويسمى غير صريح اي ويسمى التاكيد مما هو بمعناه غير صريح ولا يؤكد بكلا

دان

ظ

الا المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل واجمع اي لا
يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مما هو موحد او مجموع
ايضا عند الكوفيين نحو رأيت القوم كلهم هذا مثال لما يكون للمؤكد اجزاء
يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله هذا مثال لما يصح افتراقها حكما فان
المشتري قد يكون نصف العبد وثلثه وربعه فيصح افتراق هذه الاجزاء في
الحكم اذ يجوز ان يشتري جزء دون جزء فلا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد
لا يصح افتراقها حسا في نسبة المجيء اليه لا حسا ولا حكما وقوله مما هو موحد
يعني شرط المؤكد بالتاكيد المعنوي ان يكون معرفة على مذهب البصريين وجوز
الكوفيون تاكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة البصريين ان النكرة شايعة فلا
تفتقر الى التاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان التاكيد يدل
على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فكل واحد منهما
نافي صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب و
اما الثاني فلانا لا نسلم ان التاكيد يدل على التعيين لينافي الشيوع بل يدل
على تقرير النسبة او الشمول وكما يقرر النسبة او الشمول في المعرفة جاز
ان يقررها في النكرة فالاول التمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد في
كلام الفصحاء التاكيد المعنوي في غير المعرفة واما حجة الكوفيين وهو قول
الشاعر قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد رده البصريون بان البيت مجهول قائله
لا يعلم انه من الفصحاء اولا وبعد تسليمه هو شاذ نادر لعدم اطراده والمظهر
لا يؤكد بالمضمر لوجهين احدهما ان المظهر مستقل بالدلالة على الحق والمضمر غير مستقل
بنفسه قد يحتاج الى سابق يعود اليه كضمير الغايب والغرض من التاكيد البيان
والتقرير فالتاكيد بما هو ادنى رتبة في البيان وهو المظهر اولى من التاكيد
بغيره فامتنعوا من التاكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية والثاني ان التاكيد
فضلة والمؤكد هو المقصود بالنسبة والمضمر يؤكد بهما اي باللفظي والمعنوي لارتفاع
المانع من التاكيد ووجود الفايدة ومن جهة اي ومن جهة المضمر اذا اكد بالمضمر ان
... الفاعل الا بالمنفصل المرفوع نحو رأيتني انا فان المؤكد مضمر منصوب والثاني

منفصل مرفوع ومررت بك انت الاول متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع
لئلا يلتبس بالبدل اي لو جوز تاكيد المضمر بالمضمر المنصوب وقيل رأيتني اياي
التبس بالبدل اذ لا يعلم ان اياي بدل او تاكيد بخلاف المرفوع المنفصل فانه
لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا
يشترط في التاكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين اما ان يكونا منفصلين فيجوز التاكيد
فيهما رفعا ونصبا نحو ما قام الا هو هو وما ضربت الا اياك اياك واما المجرور فليس
له منفصل وان كانا متصلين او الثاني متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما
تعذر اتصال الآخر فبقي ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا فقال لا
يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا اذ لو كان منفصلا منصوبا لالتبس
بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا فاما اذا كان الاول
متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل اذ لو قيل
مررت بك اياك لتوهم ايضا ان يكون بدلا على محل الجار والمجرور بخلاف ما اذا
كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان اي المضمر
المؤكد متصلا مرفوعا والتاكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب ان يوسط
بينهما اي بين المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو اضرب انت نفسك وكذا جئتم
انتم انفسكم كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل يعني لو جوز ان يؤكد المتصل المرفوع
بغير توسيط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء من الفعل والنفس والعين
مستقلان لزم تاكيد الجزء بالمستقل وهو النفس والعين فاستكرهوا لانه يوهم
تاكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل وبين هذه العلة في
قوله كراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم يكن
الاول متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه هذه الكراهية اذ لا يكون تاكيدا لما
هو كالجزء اذ الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل في الجزئية وكذا لو لم يكن مرفوعا نحو ضربتهم
انفسهم او مررت بهم انفسهم فهو جايز اذ ليس فيه كراهية تاكيد ما هو كالجزء
اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن التاكيد بلفظ
النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاءوا كلهم فان الاول كالجزء لا

مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلهم لا يوجد في سعة الكلام مسندا
اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم ومررت بكلهم فلم يكن الثاني
مستقلا وكان الكراهية تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد ههنا تلك الكراهية
اذ الاول غير مستقل لكونه جزءا والثاني ايضا غير مستقل في السعة فكانا مشتركين
في عدم الاستقلال فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان يكونا مستقلين نحو ضربتهم
انفسهم وهو جائز لان الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثاني ايضا مستقل اذ
يقع لفظ النفس والعين مرفوعين ومنصوبين ومجرورين في السعة فكانا مشتركين
في الاستقلال واما ان يكونا غير مستقلين نحو جاءوا كلهم وهو جائز ايضا لاشتراكهما
في عدم الاستقلال اذ الاول كالجزء والثاني لا يستقل بنفسه في السعة كما ذكرنا واما
ان يكون الاول مستقلا والثاني غير مستقل نحو ضربتهم كلهم وهو جائز ايضا لان
الاول مستقل لكونه منصوبا والثاني غير مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول
غير مستقل والثاني مستقل نحو ضربت نفسك وهو غير جائز لانه تاكيد ما هو كالجزء
بالمستقل والتاكيد فضلة فكرهوا ان يكون الفضلة مستقلة وما هو المقصود غير
مستقل والثاني من التوابع الصفة وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع

الصفة

كالجنس واحترز بقوله يدل على معنى في متبوعه عن عطف البيان وكذا البدل و
كذا التاكيد وفيه نظر لان بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه داخل في الصفة اذ
يصدق عليه انه تابع يدل على معنى في متبوعه ولو قيل ان الصفة ما يدل على ذات
ومعنى في متبوعه خرج عنه البدل لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا السؤال يرد
عليه التاكيد المعنوي نحو جاءني القوم كلهم فان التابع يدل على معنى وهو الشمول
والاحاطة الحاصلان للمتبوع وقوله مطلقا احترز عن الحال نحو رايت زيدا راكبا
فانه يدل على معنى في متبوعه ولكن لا مطلقا لان الحال يدل على تقييد العامل بها بخلاف
الصفة فانه لا تقييد فيها وبهذا القيد كانه مستغنى عنه لان الحال ليست من
التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعراب ما سابقه ولانه ليس على جهة واحدة
ولهذا قالوا انما ذكره دفعا لتوهم متوهم انه داخل في التوابع وتخصيصها اي
للمتبوع في النكرات اي اذا كان المتبوع نكرة وتوضيح في المعارف اي اذا

المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم لا اجمال فيه بحسب الوضع فيكون الصفة
توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه بحسب الوضع ايضا
معين وان طرا عليه اجمال بحسب الاستعمال فالتوضيح باعتبار اصل الوضع
ولا تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم اي الوصف من خواص الاسماء لان
الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجيء اي الصفة لمجرد الثناء والتعظيم
كالصفات الجارية على الباري تعالى نحو الله الرحمن الرحيم وللذم ايضا دون الذم
والشتم نحو زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس الدابر
فان امس يدل على الدبور والمضي فهو تاكيد واسم الجنس الجاري على المبهم
وصف له على الاعرف لان ما تقدم اي المبهم دال على الذات فتعين دلالة
دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اي المعنى تعيين حقيقة الذات هذا سؤال و
جواب فالسؤال ان اسم الجنس يقع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل
على الذات لا على معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه
صفة وقيل انه بدل فلا يرد السؤال حينئذ فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما
فالبيان لا يدل على الذات بل على تعيين تلك الذات والتعيين معنى في الذات فيصدق
ان الرجل صفة لانه دال على معنى في متبوعه وهو التعيين ولذا اي ولكون اسم
الجنس دالا على تعيين الذات لا يوصف المبهم الا بها اي باسماء الاجناس
لدلالة اسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اي يجوز ان يقع المصدر صفة نحو رجل
عدل لانه يدل على معنى في الذات واما قيل فيه وجوه ثلاث احدها انه
بمعنى الفاعل والثاني انه بمعنى ذي عدل والثالث انه مجاز للمبالغة كانه
نفس العدل لان حق الصفة ان يكون دالا على ذات ومعنى والمصدر يدل على المعنى
لا على ذات وهذا مبني على ما ذكرنا وهو انه لو ذكر في حد الصفة انه تابع
يدل على ذات ومعنى في متبوعه لم يرد عليه سؤال البدل والنكرة توصف بالجمل

والنكرة توصف بالجمل الخبرية

الخبرية اي كما يقع الصفة مفردا يقع ايضا جملة وشرط الجملة التي توصف بها ان
تكون خبرية لانها في المعنى كالخبر عن الموصوف فلا يجوز بالجمل الانشائية وان يكون
موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة نحو جاء واحد هل رايته

الذئب فقط مناول ذكره اراد الان قول هل رأيت الذيب فقط جملة استفهامية
مع انه وقعت صفة لمذق فاجاب بانه متأول اي لمذق مقول فيه هل رأيت
الذيب فقط فالجملة استفهامية في التقدير مفعول للقول والقول هو الصفة و
هو خبر لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء شبهه بلون الذئب لان
فيه غبرة تقرب الى سواد وكدورة واول اذا جن الظلام واختلط وبعده
قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله لان الجملة وهي قوله اخبر تقله طلبية
مع انه وقع مفعولا ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب موقع خبر المبتدأ وتأويله
ايضا مثل ذلك اذ التقدير وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اي اذا اخبرتهم و
جربتهم قليتهم وابغضتهم وبئس مقام الشيخ امرس امرس اي بئس مقام
الشيخ المقام الذي يقال فيه امرس امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه
يقال مرس الحبل اذا وقع في احد جانبي البكرة بين ذا والعدة الى مجراه قلت
امرسته والهمزة للسلب تقرب لمن تحرج الامر الى ما لا طاقة له ونحو ولقد امر
يسبني وآخره فمضيت قلت ثمة لا يعنيني بعد تسليم كون الجملة وصفا بل يحتمل ان
يقال ان الجملة حال لا صفة فاما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلاجراء المعرف بلام
الجنس مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه بين انما جاز وقوع الجملة صفة للمعرفة و
هو اللئيم لان المعرف بلام الجنس لا يدل على تعين الذات وكانه لا توقيت فيه
اي لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة كما قيل في غير المغضوب عليهم انه صفة للذين
انعمت عليهم لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه لانه لا يدل على تعين الذات
فاجرى مجرى النكرة ووصف بغير ، وكالوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل
عالم توصف بحال سببه اي بحال متعلقه نحو رجل كثير عدوه فان الكثير ليست
صفة للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق له والاول اي الصفة بحال
الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاء
رجل عالم والرجل العالم والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول نحو امرأة صبور ورجل
صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او مؤنثة اي الا اذا

يقال اصله
نقل من
قلاه يقليه
الغضب حرقته
النار للمجوم لازم
اللام والهاء
للسكت كما في
كتابيه اقليه
٢

كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر لكون التاء للمبالغة كعلامة ونسابة و
الهلباجة الذي جمع كل شر والثاني وهو الوصف بحال السبب وهو المتعلق
يتبعه اي يتبع الموصوف في الاعراب نحو جاء رجل كثير عدوه ورأيت رجلا كثيرا
عدوه ومررت برجل كثير عدوه والتعريف والتنكير نحو رجل كثير عدوه والرجل
الكثير عدوه وفي الباقي وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاز رجل قاعد غلمانه لانه بتقدير يقعد
غلمانه وضعف قاعدون اي غلمانه كيقعدون اي لما يجمع الفعل لجمع على الا على
لغة اكلوني البراغيث وحسن قعود اذ الصيغة لا تشبه الفعل مع ان صيغة
قاعدون من حيث انه جمع الحق بآخره واو ونون تشبه يقعدون بخلاف القعود
فانه جمع تكسير فلا يشبه الفعل اذ ليس للفعل صورة جمع تكسير وانما جرى الوصف
بحال المتعلق مجرى الموصوف في القسم الاول وهو الوصف بحال الموصوف
لان الفاعل كان ضميرا عائدا الى الموصوف في القسم الاول فوجب ان يطابق
في القسم الاول فوجب ان يطابق الضمير ما رجع اليه مجرى مجرى الموصوف في
الامور المذكورة بخلاف ما اذا وصف بحال المتعلق فان الفاعل للصفة مبينا
غير الضمير للمتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل في ذلك فهو كالفعل
بالنسبة الى معموله وكما يجب ان يفرد الفعل اذا تقدم معموله فكذا هذا الوصف
العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل انما يذكر ويؤنث باعتبار
فاعله فكذا يذكر هذا الوصف ويؤنث باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف لان
الصفة انما يحتاج اليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر لا اشتراك فيه لانه انما
يذكر بعد ما تقدم ما يعود هو اليه فصار بمنزلة وضع اليد عليه فاستغنى لغاية
وضوحه عن وصفه بغيره ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف
او مساويا والمراد بكونه اخص ان يكون اعرف بحسب درجات التعريف على
ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود بالنسبة فلو جعل انقص من الصفة
لزم ان تكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود بالنسبة
ولذا اي ولاشتراط كونه اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام

والمضمر

الا بمثله نحو الرجل العالم لكونه وصفا بالمساوي او بالمضاف الى مثله نحو الرجل
صاحب القوم لكونه وصفا بما هو اخص من الوصف اذ تعريف الموصوف
باللام وتعريف الوصف بالاضافة الى ما فيه اللام فالموصوف اخص وانما
لم يوصف بغيرهما لكون الباقي وهو العلم والمبهم اخص منه اي من المعرف باللام
فلو وصف بهما لزم كون الوصف اخص واعرف من الموصوف ومن حق الوصف
ان يصحب الموصوف اي يذكر موصوفه معه الا اذا علم اي الا اذا علم الموصوف
واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف اي جوازا كقوله وعليهما
مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اذ التقدير وعليهما
درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز ايضا تبع اسم رجل وهو عطف
بيان يصنع يقال رجل صنع اي حاذق وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف
رجليه بشن اي كانك جمل من جمال بني اقيش فحذف الموصوف ولو ذكر جاز
القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع الصوت والشن القربة البالية
وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير ليفزع فيسرع وجمال بني اقيش
وحشية لا تكاد تستقر لشدة نفارها او وجوبا عطف على جوازا اي ويحذف
الموصوف وجوبا بحيث لا يذكر معها كالفارس والصاحب فلا يقال جاء الرجل
الفارس او الصاحب لظهوره والاورق والاطلس الاورق البعير لونه
لون الرماد والاطلس الذئب الاغبر فلا يقال البعير الاورق ولا الذئب

البدل

الاطلس الثالث من التوابع البدل وهو المقصود دون متبوعه خرج بقوله
المقصود التاكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون متبوعه العطف بحرف
فانطبق الحد على البدل ولا يختص بالاسم بدليل قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا
واخره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم بدل من تأتنا بدل الكل و
انما قال تاججا وكان القياس تاججت لعوده الى النار لوجوه احدها انه
النار اوله بالمذكر لانها في معنى الشهاب والثاني انه مثنى راجع الى الحطب و
النار فغلب التذكير والثالث ان الاصل تتاجج فحذف التاء والحق بنون
التاكيد الخفيفة ثم انقلبت النون الفا في الوقف وهو اي البدل اما بدل

الكل ان كان المبدل اي ان صدق على ما صدق عليه الاول لا ان مدلوله عين مدلوله
نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لغة لكنهما يصدقان
على ذات واحدة وبدل البعض ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل
الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه
والا اي وان لم يكن بينهما ملابسة اصلا فهو بدل الغلط نحو مررت برجل
حمار ولا يكون اي بدل الغلط في فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسانك بان
يريد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه وقال برجل وسمي بدل الغلط لان
سببه غلط وقولهم انه في حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يقع طرحه في نحو
زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا يجعله حالا موطئة قال بعضهم المبدل في
حكم الطرح اذ قولك سلب زيد ثوبه معناه سلب ثوبه فقال المصنف لا يقع جعل
المبدل في حكم الطرح مطلقا لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا
بدل من غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح كان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا
وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الخبر الى المبتدا بل غرضهم الايذان بان البدل
هو المقصود بالنسبة وقوله فيمن لا يجعل يعني لو جعل رجلا صالحا حالا موطئة
من الضمير المجرور في غلامه فحينئذ يخرج عن بحث البدل وهو جائز وعلى هذا اي
على انه ليس المبدل في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير
المجرور قبله في قوله انعمت عليهم اذ لو جعل غير بدلا من المجرور في عليهم الاول و
جعل المبدل في حكم الطرح لم يسغ اذ يكون التقدير صراط الذين انعمت على غير
المغضوب عليهم فتخلو الصلة عن العائد الى الموصول لان العائد المذكور انما
راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب ويكونان اي البدل و
المبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة ونكرتين نحو رايت رجلا اخا لك ومختلفين نحو
رايت زيدا اخا لك ورايت اخا لك زيدا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا
نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وانما شرط الوصف لان الثاني هو المقصود
فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من غير المقصود مطلقا فلو وصفت قرب
من المعرفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح يعني اذا ابدل النكرة

من المعرفة لا يجب ان تكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان تكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال لمجرد ه لا بدل على الخبر لا
و يكونان اى البدل والمبدل ظاهرين كما ذكرنا و مضمرين نحو زيد رأيته اياه و
مختلفين كما سيأتى والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغايب فلا يقال
ضربتنى اخاك ولا مر بتك زيدا لئلا تكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود
لان المتكلم والمخاطب اقوى فى التعريف من الظاهر واما الغايب فلم يكن بهذه
القوة كذلك لاحتمال توهم الخبر فى الغايب فجاز ضربته زيدا نحو قوله عليه السلام لو
انّ فى القوم حاتما على جوده لغنى بالماء حاتم بجر حاتم على انه بدل من المضمر
المجرور فى جوده لانه بدل الكل والا اى وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل
فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع لان ما سواه من الابدال يختلفان اى يختلف
مدلول الثانى ومدلول الاول فلا يقال ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان
الثانى مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا بدل الاشتمال ليس البدل
هو المبدل وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف مدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمر
مطلقا فيقول اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى
ومر بتك الحمار وضربتنى الحمار ومنه قول الشاعر وما القينتى حلمى مضاعا فان
حلمى بدل من الضمير المفعول فى القينتى وهو بدل الاشتمال وفى العبارة نظر
اذ كان حقه ان يقول والا فيختلفان معنى وان لم يكن بدل الكل فيكونان
مختلفين فى المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما انقص دلالة من الآخر لان ذلك انما
يمتنع حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما انقص من الآخر ولعل العذر فى
حذف الفاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا تقديرا و
اذا كان الشرط ماضيا جاز فى الجزاء الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول
لا غايب مالى ولا حرم اى لا حرمان لرايضا منه غيبة وخطابا او حكاية اى لكنها
اى ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال الظاهر من المضمر الغيبة نحو اشتريته نصفه
وفى الخطاب نحو اشتريتك نصفك وفى المتكلم نحو اشتريتنى نصفى وقوله لمن كان

كما ذكرنا نحو

اى لا حجاب

يومن بالله من بدل البعض على تقدير منكم الظاهر لمن كان يرجوا الله واليوم
الآخر فى سورة الممتحنة وهو لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله
واليوم الآخر وكما فى سورة الاحزاب لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر هذا سوال وجواب فالسوال انه ابدل
من كان من المضمر المخاطب فى لكم كما فى الآيتين مع انه لا يجوز ابدال الظاهر من
المضمر بدل الكل الا من الغايب فاجاب بانه ليس بدل الكل بل بدل البعض
اذ التقدير لمن كان يرجو الله منكم وهم بعض المخاطبين وقوله ذرينى ان حلمى
لن يطاعا وما القينتى حلمى مضاعا من بدل الاشتمال اى انما جاز ابدال الظاهر
وهو حلمى من المضمر المتكلم وهو مفعول القينتى لانه ليس بدل الكل بل هو بدل
الاشتمال وجاز فى بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال من المضمر مطلقا كما
ذكرنا والعامل اى فى البدل اذا كان حرف جر جاز تكريره نحو للذين استضعفوا
لمن آمن منهم فان من بدل من الذين واعيد العامل الاول وهو الجار فى البدل
وانما اختص بحرف دون الفعل لان حرف الجر مختص فلا يستنكر ان يتكرر وليس
كذلك الفعل هكذا ذكره وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور فحينئذ لم يتكرر العامل فيه لفظا الرابع من التوابع عطف البيان و
هو ما يوضح اسم المتبوع من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص
عمر خرج بقوله يوضح العطف بحرف والبدل والتاكيد وبعض الصفة لان فيها ما يوضح
لاسم المتبوع على الجملة فاخرجها بقوله من الدال عليه لا على معنى فيه كانه قال عطف
البيان تابع موضح لاسم المتبوع دال على المتبوع لا على معنى فى المتبوع فخرج الصفة
لانه يدل على معنى فى المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع
لا على معنى فيه ومن فى قوله من الدال للبيان اى الموضح الدال على المتبوع وقد
ينفصل عن البدل لفظا فى قوله انا ابن التارك البكرى بشر اى فصل عطف البيان
من البدل من حيث المعنى قد تبين من الحد المذكور واما فصله لفظا ففى مثل هذا
البيت فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جايز كما

يرجو الله

عطف البيان

ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف وآخره عليه الظ ترقبه وتوقعا والوقوع
جمع واقع كراكع وركوع ترقبه اي تنتظره بين تنتظر موته ووقوعا نصب على الحال
من الضمير الفاعل في ترقبه اي تنتظر موته واقعه عليه الخامس من التوابع العطف
بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو والفاء
وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن ويجعل اي منها اي من حروف العطف
وخرج بقوله متوسطا ساير التوابع والواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولهذا
جاز المال بين زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو واستدل بالمثالين على ان الواو
للجمع المطلق من غير ترتيب اما المثال الاول وهو قوله المال بين زيد وعمرو ولو
كان الواو فيه للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد وهو غير جايز واما المثال
الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان الواو فيه للترتيب لكان اصطلح
داخلا على غير متعدد والافتعال بمعنى التفاعل يقتضي تعددا في الفاعل والفاء
له اي للجمع مع التعقيب وقوله بين الدخول فحومل عطف وسط الدخول فوسط حومل
ولو قلت بين الثور فالفرس لم يجز هذا ايراد على قوله ان الفاء للتعقيب
اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب بان المراد بين اجزاء الدخول
او وسط الدخول فوسط حومل لان الدخول وحومل اسم موضعين مشتمل كل
واحد منهما اجزاء فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء ولافادتها الترتيب
من غير مهلة استعملوه اي الفاء للسببية ورابطا للجزاء بالشرط حيث لم يكن مرتبطا
بذاته فلزم العلة وهو قوله لافادتها على المعلل وهو استعملوه يعني انما جاز
استعمال الفاء للسببية لانها تفيد الترتيب من غير مهلة لان المسبب مرتب على
السبب لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف
المسبب عن السبب التام فلذا وجد الامران جاز استعمال الفاء لمحض
السببية وكذا يجوز استعمالها رابطا للجزاء بالشرط ايضا بسبب الجزاء فانها
مرتب على الشرط من غير مهلة وقيده بقوله حيث لم يكن آخر ارتباطا اذا وجد
الجزم في الجزاء نحو ان تاتني اكرمك فان الجزاء بذاته مرتبط بالشرط فلا حاجة الى
رابط آخر من الفاء بخلاف ما اذا كان الجزاء جملة اسمية فان حرف الشرط لا يوثر

في الجملة الاسمية بذاته بل احتيج الى رابط اجنبي وهو الفاء وقوله تعالى
ربك فكبر ومهما يكن من شي فكبر ربك والا اي وان لم تقدر الشرط لما جامعت
الواو اي ان لم تقدر الشرط يلزم ان تكون الواو داخلا على الفاء فلا يجامع
الواو الفاء ذكر الاية على سبيل الاعتراض وهو ان الفاء لو كانت مفيدة
للترتيب لما جامعها الواو الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها يعني
مقدر ان لا تكون الشرط مقدرا لان ربك مفعول كبر فهو في التقدير مقدم فيكون
التقدير فكبر ربك فالواو والفاء لا يلتقيان فاجاب بان الشرط مقدر بعد
الواو والتقدير ومهما يكن من شي فكبر ربك وربك مفعول كبر والفاء للجزاء فلم
يتلاق الواو والفاء ولتخلل الجملة الشرطية وهو مهما يكن من شي بينهما وكرر
اي الفاء في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي بلا
فاء لان عند يتعلق باجزعي فيتلاقى الفاءان وانما كرر الفاء لبعد العهد بالفاء
الاول وكما كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني
اذا قلت اما بعد اني خطيبها وكان القياس اذا قلت اما بعد خطيبها بدون انني
لكون خطيبها خبر انني المذكور اولا وانما اعيد انني لبعد العهد بانني السابق
وفي قوله اي وكما كرر في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة وما قبله قوله ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم فاعيد لا تحسبنهم
لبعد العهد بلا تحسبن ولحوق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة هي علة
في منع الحسبان يعني كان القياس ان لا يعاد فلا تحسبنهم الفاء بالمذكور اولا او
لو اعيد لاعيد بلا فاء فذكر عذر الفاء فقال انما الحق الفاء للتسبيب وهو
الاشعار بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع
الحسبان وثم له اي للجمع مع التراخي ولذا قيل ان المرور في نحو مررت برجل
ثم امراة مروران لتراخي احد المرورين عن الآخر بخلاف مع الفاء اي بخلاف
المرور فانهما مرور واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخ يقطع الثاني عن الاول
وحتى للغاية والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها
وغاية الشيء طرفه ومنتهاه فيكون بعضه ثم قسم الجزء فقال اما افضله نحو مات

الناس حتى الانبياء او ادوية نحو استنت الفصال حتى القرعى وهو مثل
يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استنت الفرس اذا
رفع يديه وطرحهما معا والقرعى جمع القريع كمرضى جمع مريض وهو من القرع بالتحريك
وهو بثر ابيض يخرج بالفصال ودواؤه الملح وما يعلوا اللبن كالزبد فاذا لم يجدوا
الملح نتفوا اوبارها ونضحوا جلده بالماء ثم جروه على السبخة واو واما لاحد
الشيئين او الاشياء مبهما وقال انهما للشك في الخبر نحو جاء زيد او عمرو ويقول من يتبحر
في الخبر والتخيير والاباحة في الامر اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير
اما ان يكون بين الشيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي يجوز اكل احدهما
شيئا ولا يجوز اكلهما معا وقد يكون بين الشيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم الفقه او النحو
وجالس الحسن او ابن سيرين اي يجوز لكن الجمع بينهما فالمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا
يجمع بينهما وبقوله الاباحة التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكونا قسمين والا فالتخيير اعم
من الاباحة فلا يجعل قسيما له ويتوهم انها في النهي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن احدهما ومن على اصلها
واما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن لمعنى النفي وقد يتوهم في الآية ان او ليس
على وضعه بل هو بمعنى الواو حتى يكون نهيا عن طاعة الآثم والكفور ولو اجري على
ظاهره لم يكن نهيا الا عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله والمراد النهي عن احدهما
ولكن النهي عن احد الامرين لا على التعيين انما يحصل بالنهي عنهما معا وهو معنى قوله
انما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن للنفي ونفي احد الامرين يكون بنفي كليهما فا
في الصورة عن احد الامرين ولكن يلزمه النهي عن كليهما فهو باق على وضعه وان
لزم من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدلالة على احدهما شئ وكونه مستلزما
للنهي عنهما شئ آخر يلزم الاول ولكنها اي ولكن او بمعناها اي بمعنى الواو سا
نحو قوله فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرئين اذ هلكا
جميعا لشانهما بشجو واشتياق وفي الصحاح بجير واحد وعفاق اسم رجل
الكلفة الباهلة في قحط اصابهم بمعنى او بمعنى الواو اذ المعنى بكيت عليهما لا على
احدهما ولذلك قال على المرئين والا اي وان لم يكن بمعنى الواو بل كان او على وضعه

الباهلة قبيلة من قيس غيلان ه

قيل على المراء لا على المرئين وكذا قوله ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهام
وقبله خل الطريق واجتنب ارماما ارماما موضع واكتل ورزام اسما لصين و
خويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو ايضا اللص وقال الاصمعي هو سارق
البعران خاصة والنقف كسر الهامة واما كان او في البيت بمعنى الواو وجب ان يقال
خويربا بل فاخويربين ولو كان على وضعه لقيل خويربا على التوحيد وعند الخليل
انتصاب خويربين على الشتم بمعنى اذم خويربين فلا استدلال فيه حينئذ واما
كان الاستدلال حيث انتصب خويربين حالا عنهما فلو كان او على وضعه لم يصح
انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم تعد الفارسي اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف
عليه ودخول العاطف عليها واجيب بان المتقدمة ليست منها اي من العاطفة بالاتفاق
ويشهد لكون الثانية منها اي من العاطفة صحة قيام او مقامها والواو اما
جزء منها او لعطفها على المتقدمة وفيه نظر استدل ابو علي الفارسي على ان اما
ليست من الحروف العاطفة بوجهين احدهما مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل
نحو جاء اما زيد او عمرو وحروف العطف لا يتصل بالفعل فلا يقال جاء وزيد والثاني
انه يدخل العاطف عليها فيقال واما عمرو فلو كانت عاطفة لما دخل عليها حرف العطف
فلا يقال جاء زيد واو عمرو واجيب عن الاول بان اما المتقدمة على المعطوف عليه
ليست من حروف العاطفة بالاتفاق والكلام في الثانية ويشهد لكون الثانية
من العاطفة انه او يصح ان يقوم مقامها او عاطفة قطعا وحينئذ لا بد من
الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين احدهما ان الواو الداخلة
ليست عاطفة بل اما مع الواو كلاهما عاطفة لا ان كل واحد منهما عاطفة والثاني
ان الواو لعطف اما الثانية على اما المتقدمة فقال فيه نظر لانه حينئذ لا يكون
اما عاطفة كما ذهب اليه الفارسي وايضا حرف العطف لا يدخل على الحرف وعلى
تقدير صحة العطف الثانية على الاول والاول ليست للعطف لا يكون الثانية
ايضا للعطف لاشتراك الثانية في حكم الاول والاول ليست عاطفة فلا يكون
الثانية ايضا عاطفة وهو عين مذهب الشيخ ابي علي والفصل بينهما اي بين
او واما انك مع اما تبني اول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها اي سبق اما

ع النقف كسر الهامة تاركه سير ه

او باء مرة لازب اي لا يلزم ان تكون ام مسبوقة بما ليعلم الشك من اول
الامر بل جاز ان يقال جاء زيد او عمرو فلا يعلم بناء الكلام على الشك وجاز
ان لا تذكر اما اولا فلا يعلم البناء على الشك وتجئ اي اما غير مكررة اذا كان في
الكلام عوض من تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت لانه يعلم ان المعنى
اما ان تكلمني جميلا واما ان لا تكلمني ثم قيل ان لم تكلمني جميلا فاسكت قال و
الاستشهاد على انها قد تجئ غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها قال
اي الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني و
اتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وزعم الفراء انها جاءت بغير او غير مسبوقة بالاولى
وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات يعني انه
قد استعمل اما من غير سبق اما عليها كما في الشعر ولا تقع في النهي البتة معطوف
على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين او واما بان اما لا تقع في النهي فلا
يقال لا تضرب اما زيدا واما عمرا ويقال لا تضرب زيدا او عمرا كما ذكرنا في الآية و
هي ولا تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام يليها متصلة اي في حال كونها متصلة
احد المستويين والآخر الهمزة منهم اي ويلي المستوي الآخر الهمزة لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما نحو ازيد عندك ام عمرو ولذا اي ولكونها يليها احد المستويين
والآخر الهمزة كانت اي ام المتصلة مختصة بعطف الاسم ليمكن ان يليها احد المستويين
والآخر الهمزة فلم يجز ارأيت زيدا ام عمرا لان المستويين زيد وعمرو ولم يل الاول
الاستفهام وكان جوابها اي جواب ام المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين دون
لا او نعم فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو ومعناه ان المطلوب تعيين احدهما
فيذكر في الجواب ما يدل على التعيين وهو زيد او عمرو ولو قيل لا او نعم لم يجز لانه
لا يتحقق معه التعيين بخلاف او فانك لو قلت ازيد عندك او عمرو فالسؤال عن
ثبوت اصل النسبة فيصح الجواب بلا او نعم لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله
ولما كانت مختصة بعطف الاسم فيه نظر لان شارح الجزولي قال وام المتصلة لا
تكون ما قبلها وما بعدها جملتان فعليتان الفاعل فيهما واحد فتكون متصلة ايضا
كقولك اقام زيد ام قعد وكذلك ذكره صاحب المغني فام المتصلة لا تختص بالاسم

ولو قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالحق احدهما افضل لم
ابن الحنفية فالجواب على مذهب اهل الحق احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى
مذهب الكيسانية ابن الحنفية لانه عندهم افضل ولو قلت الحسن ام الحسين
افضل ام ابن الحنفية لكان الجواب حينئذ احدهما لان السؤال ما وقع الا
على الابهام فالجواب ينبغي ان يكون مطابقا للسؤال في الابهام ولو قال الحسن
ام الحسين افضل ام ابن الحنفية لكان الجواب تعيين احدهم لاجل ام فهذا المثال
ايضا مما تفرق به بين او وام بحسب اختلاف الجواب كما ذكرنا ومنه قولها اي قول
صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه فلم يعط الزبير
فقالت صفية كيف رأيت زبرا أأقطا او تمرا ام قرشيا صقرا ما يهزبرا او اما قلت
او بين والتمر لانها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للأقط بل اتيا ولكنها جعلتهما كالشيء واحد
وعادلت بينهما وبين قرشي اي احد هذين رأيته ام قرشيا وزبرا تصغير الزبير
او منقول من مصدر زبرت الكتاب اي كتبته وزبرت الرجل اذا انتهرته و
زجرته او زبرت البئر اذا طويته هكذا وقع في نسخ اللباب وهو سهو اذ الفند
بتكريره بل الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اقطا ام تمرا ام
قرشيا صقرا الخ مر في البحر المطلوب من حرصوت اي او جدته حلوا او مرا او رعا
هنا يستقيم اللفظ والمعنى وهي اي ام منقطعة اي في حال كونها منقطعة وهي تسمى
لقوله متصلة اي ام المنقطعة لعطف الجمل وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة
بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولم تذكر لفظ
الجملة بل قال ام عمرو لكيلا يلتبس بام المتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة في الخبر
حيث لا التباس اي لانه لا التباس نحو انها لابل ام شاء والتقدير بل اهي شاء و
انما لم يكن فيه التباس لان شرط المتصلة ان يتقدمها استفهام وتستعمل ام والهمزة
للتسوية مجردة عن معنى الاستفهام في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي
سواء علي قيامك وقعودك وتمام تقريره مذكور في التقريب والاخفش يستقبح
وقوع الجملة الاسمية هناك اي حيث استعمل الهمزة والتسوية لانه مقدر بالمصدر
كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية لكان تقديرها بالمصدر ابعد لجواز ان تكون

الزَّبْرُ الزجرُ والمنعُ والزَّبْرُ ايضا العقل وطَيُّ البئر بالحجارة هي

الجملة الاسمية مشتملة على الجامدين فتقدير المصدرية يستدعي زيادة تكلف و
تعسّف فالفعلية اولى والاستقرار بحقيقة ايضا نحو قوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم ونظايره ونظير سواء في الدلالة على التسوية قولهم لا
ابالي ولا ادري وليت شعري نحو ليت شعري اقام زيد ام قعد ولا ابالي ولا
ادري اقام ام قعد والجملتان معطوفا احديهما على الاخرى وفي موضع الحال
نحو لاضربنّه قام او قعد اذ التقدير لاضربنّه قايما او قاعدا ولا يجوز ام اي
لا يجوز ان يقال لاضربنّه قام ام قعد لفوات شرط وهو تقدم الاستفهام ولذا
قال سيبويه ان قوله ما ابالي أنبّ بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم من مواقع
ام يعني ان ام ورد في البيت في موقعه لتقدم الاستفهام عليه في قوله أنبّ وقوله
اي وقال سيبويه ان قوله ولست ابالي بعد موت مطرّف حتوف المنايا اكثرت
او اقلّت وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا
من مواقع او اي قال سيبويه ان او في البيتين الاخيرين من مواقعه يعني انها
جارية على وضعه وذلك ان أنبّ بالحزن تيس وقع مفعولا لابالي فوجب ان تكون
ام على موقعه اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد ههنا المبالاة لانه لا يبالي في هذين
الحالين بل لا يبالي بهذين ولان أنبّ لا ضمير فيه يعود الى ذي الحال وهو ضمير المتكلم
في ابالي فلا يكون حالا واما البيت الثاني فحتوف المنايا مفعول ابالي فيكون اكثرت
او اقلّت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتملا على ضمير ذي الحال وهو الحتوف
وكذا البيت الثالث يجب ان يجعل فيه قوله اطال الى آخره حالا لاشتماله على الضمير
الراجع الى العلم الذي هو ذو الحال فظهر ان ام في البيت الاول واقع في موقعه
ولذلك لم يكن الجملة بعده حالا وان او في البيتين الاخيرين واقع في موقعه فيجب ان
تكون حالا لا أنبّ التيس نبيبا صاح وهاج اي غضب اسفل لم ينز له صياح التيس حين
يهيج عند النزو ولحاني اي لامني وعابني وقوله اذا ما انتهى علمي اي اذا بلغ علمي الى
موضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بلا علم سواء كان علمي طويلا او
متناهيا فيكون اطال بوزن افعل وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو طال
ولا ينافي الاستفهام كون الجملة حالا كما ذكرنا من ان الهمزة واو بجودة تاتي

من غير اعتبار الاستفهام فيه كما قلت في سواء على اقمت ام قعدت والمعنى
تناهيت عنده في حال طوله فاملى وفي حال تناهيه فقصر والملى اي اعتلى في
الزمان من الملاوة اي اذا امتد علمه حينا طويلا تبعه وان تناهى وانقطع انقطع
ولم يتكلم ولا النفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ويختص بالاسم اي لا يذكر بعدها
الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لانه يلتبس بالدعاء نحو لا بارك الله وقد
جعلت ليس مرادفة لها اي لكلمة لا في قوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي لا الجمل
يعضده ما روي انما يجزي الفتى غير الجمل وقبله واذا جوزيت قرضا فاجزه و
الشعر للبيد من قصيدة والصحيح انه على اصله فيكون الجمل اسم ليس والخبر محذوف
اي ليس الجمل جازيا او يكون في ليس ضمير راجع الى اسم الفاعل المستفاد من يجزي

وبل للاضراب عن الاول

اي ليس الجازي الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس وبل للاضراب عن الاول
مثبتا كان اي الاول او منفيا وهي بعد الاثبات للغلط نحو جاء زيد بل عمرو يعني
الاضراب عن الاخبار عن الاول الى الاخبار عن الثاني اي الاول كان غلطا و
بعد النفي يحتمل الغلط ويحتمل اثبات الثاني نحو ما جاءني زيد بل عمرو فيحتمل ان تقدر
حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الاضراب عن منفي الى منفي
آخر فالمنفي الاول كان غلطا ويحتمل ان لا تقدر بعد بل حرف النفي ليكون الفعل

ولكن

ثابتا للثاني اي بل جاءني عمرو ولكن بتسكين النون في عطف المفردين نقيضة لا لانها
انها لا تقع الا بعد النفي بخلاف لا فانها لا تقع الا بعد الايجاب كما ذكرنا وفي
عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
فقولك عمرو لم يجئ جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن فقد عطفت بها
جملة على جملة وكذا اذا وقع بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وما جاءني بكر
بل خالد قد جاء وقوله بل خالد كان حقه ان يذكر بدل بل لكن ليكون ذكر المثال لكون
لكن واقعا بعد الايجاب وبعد النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظيرة بل فذكر
المثال في بل ليعلم ان لكن كذلك وكان الاولى ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع

واي

في النسخ واي للتفسير نحو جاءني اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك
اي زيدا ومررت باخيك اي زيد وعد الاكثرون اي من حروف التفسير دون العطف

وهو ظاهر وقد عدّه بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يشارك
ما قبله في الاعراب ويختلف باختلافه واختلاف اعراب التابع بسبب اختلاف
اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف يكون عطفا ومحل النظر واذا عطف
على المضمر المرفوع المتصل ولا فصل اكّد بالمنفصل نحو اذهب انت وربك وانما اكّد
بالمنفصل لئلا يكون في الصورة عطف الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع
كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان المعطوف عليه غير مرفوع متصل نحو ضربتك وزيدا
فانه جايز بلا تأكيد لان المنصوب فضلة وليس كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان
مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب الا هو وزيد لان المنفصل مستقل بنفسه وقوله
اذا قلت وتهادى تهادى للضرورة عطف زمر على المرفوع المتصل في اقبلت من غير
تأكيد فاعتذر عنه بانه اجيز لضرورة الشعر وكان القياس اذا قلت هي وزمر
واخوة كنعاج الملا تعسفن رملا ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون اعادة
الجار فلا يقال مررت بك وزيد لان المجرور كالجزء من الجار ولا يجوز عطف الاسم على
الجزء من الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين وكما لا يجوز العطف
على التنوين لا يجوز على المضمر المجرور والجار مع عدم استقلال كل واحد منهما وقراءة
حمزة والارحام بالجر ليست بتلك القوة لانه عطف على المضمر المجرور في تساءلون به
من غير اعادة الجار وانما قال ليست بتلك القوة لانه قيل الواو للقسم لا للعطف
والمعنى وحق الارحام فلا يتعين بهذه القراءة في العطف على المضمر المجرور و
يجوز الفصل بالجر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه فلا يقال ان غلام زيد قايم
وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف على المجرور في حكم المجرور فكما لا يفصل بين
الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور ولا اعتداد بقراءة
من قرأ وهذا النبي عطفا على ابراهيم فيما قبله وهو ان اولى الناس بابراهيم
للذين اتبعوه لوجود الفاصل الاجنبي عن المعطوفين بينهما وحكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع فاذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب ان يوجد
الضمير في المعطوف ولذا لم يكون حكمه حكمه لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اما اذا قلت ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو فلا

خبر

بجر

فان ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهب على قايما فيخلو المعطوف
عن الضمير المجرور واما على اضمار ما ليكون ذاهبا خبره وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا
لان ما جاز اللفظ بها لا يتقدم منصوبها على مرفوعها فكيف يتقدم مع اضمارها فتعين
رفعه عطفا للجملة على الجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو
جاز على ان يقدر ليس ليكون المنصوب خبره مقدما على مرفوعه وهو جايز في ليس
لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قايما
فهو ليس ايضا لخلو المعطوف عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لتمحض الفاء للسببية هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان يغضب زيد معطوف
على يطير وفي يطير ضمير يرجع الى الذي فليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير الذي يغضب
زيد الذباب فاجاب بان الفاء ليس للعطف بل للسببية فلا يرد وهكذا الطلبة وفي
بحثه فانك اذا قلت زارني زيد فاكرمته الفاء فيه للعطف وتتضمن السببية لا
تنافي العطف فيرد السؤال ايضا بل التحقيق ان يلزم ويقول انما جاز لانه يتضمن
العايد اذ التقدير فيغضب زيد بسببه او عقيبه فكان الفاء دالا على هذا الاثر
فجاز لذلك وجاز عطف يفعل اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى
العكس اذا يصح وقوع هذا موقع ذاك بين ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان
في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام الاخر و
عطف احدهما على الاخر فتقول زيد قايم ويقعد وزيد يقعد وقايم لكن ان لم يمنع
من وقوع احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لانه
اما ان تعطف ضاحك على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول السين على
اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان تعطف على جملة قوله سيحدث وهو ممتنع ايضا لان
المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا يصلح ان يحكم بالابتداء من غير تقدير مبتدأ
فلا ضمير اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام
او بشرط الاعتماد وكونه صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبر المبتدأ على
ما تبين في بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدأ و
ضاحك خبره مقدما قلت لا يصح ذلك لان المفروض انه يقع موقع سيحدث وسيحدث

مح

تبا
كان

جزا مقدما فلا يكون هو ايضا جزا مقدما بل يكون عاملا فيما بعده كما يجيء سيحدث وهو
ممتنع لفوات شرطه على اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويتحدث اذ لا يجوز عطف
يتحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك و
يتحدث اذ يصح وقوع يتحدث موقع ضاحك لانه يكون صفة ايضا لرجل ويصح ان يقال مررت
برجل يتحدث ولا يجوز عطفه اي عطف يفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكهما في
شيء يشترك بها اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب اي الماضي من الحال كقوله
ام صبي قد حبا او دارج فانه قد عطف دارج على حبا لكونه مقربا من الحال بقد فكانه
فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقبله ياليتني قد زرت غير حارج ام صبي الليث و
حارج بالجيم والراء المهملة بمعنى الاثم من الحرج وهو الاثم اي ياليتني قد زرت غير آثم
ام صبي حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويدرج في مشيته
من درج الصبي فارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد فلا يقدر على
العدو والمشي وام صبي مفعول زرت وفي قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر
اذ لو عطف يفعل او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لورود ذلك في التنزيل نحو
ان الذين كفروا ويصدون ونحو الله الذي ارسل الرياح فتثير فالاولى ان
يقال انه لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من الكلام
لئلا ينتقض بما ورد في الاية من غير تقريب الماضي بقد ونقول ان لم تقم وتحسن
الي يعني انه يجوز عطف تحسن على تقم اي ان لم تحسن لصلاحيته للجزم ويجوز عطفه
على لم تقم ايضا على تقدير ان تحسن لان لم تقم صار بمعنى المستقبل لدخول ان فكانه
عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى
وان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا مدخول لم
عليه وتقول ان لا تقم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو جئت بالماضي ولم ترد
الاستقبال في وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى
خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان احسنت ينصب حكم الشرط
عليه والتقدير ان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان لا تقم وتحسن و
هو ضعيف لان انسحاب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فا

لم يصح عطفه لا يكون مستقبلا وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم ترد الاستقبال
معناه انك ان جعلت احسنت استقبالا فلا يكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء
فلا منع منه لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع منه والعطف على

والعطف على العاملين

العاملين اي على تقدير العاملين او على معمول عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه
ويصح عند الفراء اي مطلقا واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع او المنصوب
فيهما يصح عند الاكثر من نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اما وجه المنع على الاطلاق
وهو مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين
مختلفين فانك اذا قلت ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فقد قام الواو مقام
ان لنصب عمرا ومقام في لجر الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه
ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر الامثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما بالنصب شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه
الفرق ان الاصل ان يمتنع لما ذكرنا انا نقول فانما يجوز حيث ورد كما ذكر *نا*
من المثال والتحقيق انه انما يجوز حيث تقدم المنصوب او المرفوع على المجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في
فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرا الحجرة بخلاف
ما اذا تقدم المجرور وقلت والحجرة لان المجرور حينئذ يلاقي الواو المقدرة بل
ويليه ومقتضى هذا ان يشترط تقدم المجرور في المعطوف اما في المعطوف عليه فلا
يشترط لانه ليس فيه هذا المحذور لكن التناسب بين المعطوف والمعطوف *المخالفة*
عليه كان مهما مطلوبا عندهم فلما وجب تقدم المجرور في المعطوف قدم في المعطوف
عليه ايضا رعاية للمناسبة بينهما هذه نكتة الفرق وقوله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة لجوازه احتج بعضهم بهذه الاية على جواز *اي لا يقوم*
العطف على عاملين مختلفين فان الواو في النهار قام مقام اقسم لنصب اذا و
مقام الباء لجر النهار وليست الواو في والنهار واو قسم مستانف لنص الخليل
وسيبويه على ان توالي القسمين على مقسم عليه واحد مرفوض فيكون الواو للعطف
فقال المصنف هذا لا ينتهض حجة لهم لما ان اذا بدل او مفعول المضاف في محله

قبل المقسم به وليس بظرف لفعل القسم لفساد المعنى اذ يجوز ان يكون اذا
يغشى بدلا من الليل اى اقسم بالليل وقت غشيانه اى اقسم بوقت غشيانه
او يقدر مضاف قبل المقسم به اى اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه واذا
على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا بالقسم
والواو لم يقع الا موقع الباء وكذا الوجهان فى والنهار اذا تجلى وينبغى ان
يحمل على هذا اذ لو قيل ان اذا منصوب باقسم ظرفا لفعل القسم لزم تقييد القسم
بزمان الغشيان وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم فى وقت غشيان الليل
بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا بفعل القسم بقى القسم على اطلاقه وجعله
حالا لا يدفع الفساد بل يزيده اى ذكر بعض المتأخرين ان اذا حال الليل و
العامل فى الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم بالليل كاينا وقت غشيانه
وغرضهم ان اذا ليس ظرفا لاقسم حتى يلزم تقييد القسم بزمان الغشيان بل
المقسم به هو الليل كاينا فى هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون القسم فى ذلك
الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه فلان
الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه فى الليل ويلزم من الحال كون القسم
مقيدا ايضا بحال غشيان الليل كما قلت جئت راكبا فانه يدل على تقييد المجئ
بحال الركوب واما بيان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد آخر وهو الاخبار
عن الليل بظرف الزمان والاخبار لا يكون الا عن الحدث لا تقول الليل وقت
الغشيان وللقائل ان يقول جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر
قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم بكون الليل فى زمان غشيانه فالعامل فى
الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم فى ذلك الزمان بل الكون
فى ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكر المصنف على تقديرها
اذا من النهار والكون المقدر من كان التامة لا الناقصة ليكون اذا حالا
لا خبرا واعتذار الزمخشري عن معضلة قوله والليل اذا عسعس ان الزمخشري
قد ذكر ان الواو فى والليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والباء
فحلت الواو والنائب عنه تنصب لنيابته عن الفعل وتجر لنيابته عن الباء فليس

عطفا للمجرور

ل

حينئذ من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معمولين
على معمولى عامل واحد وهو الواو لان الواو وعلى هذا التقدير عامل واحد
يعمل عملين مختلفين ولا منع منه وهذا فى نهاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحا
انه انما يستقيم هذا الجواب لو لم يصرح باقسم والباء بل قام مقامهما وف
اما اذا صرح بهما فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن قد ورد مصرحا بهما فى قوله تعالى
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فعلم ان الواو مقام
عاملين مختلفين مصرحا بهما فلا يصح ذلك الاعتذار وهو معنى قوله وينتقض بما
آخره ويجئ عطف معمول عامل واحد فصاعدا اى معمولين واكثر على مثلها اى
على معمول عامل نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا على عطف عمرا على زيدا
ودينارا على درهما واصبح زيد قايما وبكر قاعدا لارتفاع المانع المذكور وهو
كون الحرف الواحد قايما مقام عاملين ويجوز عطف الفعل على مثله دون معموليهما
اى دون معمول الفعل ومثله نحو اريد ان تضرب زيد عمرا او تهين بكر خالدا
فالفعل الثانى بدون معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله ولا يجوز عطف
المعمولين على المعمولين اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل
الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين اولا والاهانة مخصوصة بالفاعل
والمفعول المذكورين آخرا وانما اشترك الفعلان فى دخولهما تحت الارادة
والمعمولان باقيان بحالهما هكذا ذكروه وفيه نظر لان مقتضى قولهم ان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثانى موقع الفعل الاول فحينئذ اما ان
يعمل الفعل الثانى فى المعمولين الاولين او لا يعمل فان عمل فسد المعنى وان
لم يعمل فيهما بل عمل فى معموليه كما كان فيلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى و
هو معمول الفعل الاول وعطف الجملة اى ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير
اشتراك فى الاعراب يعنى ان المراد فى عطف الجملة على الجملة اشتراكهما فى حصول
مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد وقعد عمرو فالمفهوم تراخى الجملة الثانية
عن الاولى فاذا دخل الواو افاد اجتماع مضمون الجملتين من غير اشتراك فى
الاعراب وهذا اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين فى البرهان من ان بمجرد الواو

معمولى

جب

عسعس يعسعس عسعسا وعسعاسا اى طاف بالليل وعسعس الليل اذا اقبل ظلامه وقيل اذا ادبر والعسعس ... الكنز

على

المعطوف

معموله

العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا تبليغ غير ذلك فانه قد تبين
اشتراكهما في معنى الجمعية في الواو وحصول التراخي في ثم ونحو يقوم زيد ويقعد
يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل بدون معموله على الفعل بدون معموله ويحتمل عطف
الفعل مع معموله على الفعل مع معموله فعلى الاول يكون عطف المفرد على المفرد
وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل ان يعطف جملة
على جملة وان يعطف مفرد على مفرد وهو عطف عمرو على زيد وقاعد على قائم ذكر
اول الكتاب ان بحث المعرب ينحصر في اقسام اربعة وفرغ من قسمين فشرع
في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن العوامل فقال القسم
الثالث في العامل وهو اما لفظي او معنوي فاللفظي اما فعل او حرف او اسم
اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل يرفع فاعله واما
النصب فقد يكون عاما كما عدا المفعول به من الفاعل على اختلاف في المفعول
معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول
لا يكون الا للمتعدي يرفع بالعام ان يكون اللازم وللمتعدي فان ما عدا المفعول
به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول
له ومفعول معه وكذا المتعدي مثل ذلك فالنصب عام اذ لكل واحد منهما منصوب
سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب
له الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على
الخلاف لان هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الفعل فقولك استوى الماء
والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة لانهما لم تكن معوجة حتى
تستوي فقد خالف الاول الثاني الاول فانتصب على الخلاف وقال الاخفش
ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي معلق لان ينتصب الاسم بعدها
انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها مقام مع كما كان ينتصب مع من غير واسطة
ويمكن ان يكون اشارة الى ان المفعول معه قياسي عند بعضهم وعند الاخر
مقصور على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص كما اشار اليه في
الضوء واما الحال فظاهر انه من المنصوب العام اذ الحال قد ينتصب بعد الفعل

العوامل

القسم الثالث في العوامل وهو اما لفظي او معنوي

المتعدي وبعد الفعل اللازم ولقد صرح به في المفتاح بقوله وهي اي الحال
ايضا من المنصوبات العامة والافعال في نصبها مستوية الاقدام وفي
لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المفعول معه وليس كذلك وانما اخره
لانه لم يرد ان يقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات المفعول قوله
الحال معطوف على ما من قوله ما عدا المفعول به اي وكالحال ولو قال وكالحال
لسلم عن ذلك الايهام وقد يكون خاصا اي لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر
المنصوب والتمييز فان الاول يعني المفعول به لا يكون الا للمتعدي والخبر المنصوب
انما عده من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل منصوب على الخبر بل لبعض كما
كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص اذ ليس لكل فعل
تمييز بل لكل فعل مبهم وهو اي المتعدي ما جاوز فاعله اليه اي الى المفعول
ثلاثة اضرب متعد الى واحد كضرب والى اثنين اما متغايرين بمعنى انه ليس
المفعولين نسبة ولا يصدق احدهما على الاخر كاعطيت زيدا درهما او غير
متغايرين بان يكون بينهما نسبة ويصدق احدهما على الاخر وهو يسمى افعال
تسمى افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناهما اي بمعنى
حسبت وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت كما سيأتي وعلمت ورأيت
ووجدت اذا تعلقن بشيء على صفة احترازا عما اذا تعلقن بذات شيء كما
سيأتي ويدخلن على الجمل من المبتدأ والخبر فينصبهما على المفعولية هذا اذا
تعلقن بشيء على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت
بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض الثاني اي لم يقتض المفعول الثاني
وهو ظاهر وتختص اي الافعال القلوب بجواز الالغاء متوسطة نحو زيد علمت
قائم او متاخرة نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في
الاصل مبتدأ وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا
الغي يستقلان كلاما وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم
وعليه قول الشاعر ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
وكذا قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والجمهور على انه لا يجوز الالغاء

في المقدم واعتذروا عن البيتين بحذف ضمير الشأن للضرورة والاصل وما
اخاله واني وجدته و التعليق عطف على الالغاء اي ويختص افعال القلوب
بجواز التعليق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وحرف النفي نحو علمت ما زيد
قائم وبعد الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولما ان لهما اي للام و
حرف النفي وبعد الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يمكن اعمال تلك الافعال فيما
بعدها والفرق بين الالغاء والتعليق مع كون الافعال في الحالتين غير عاملة
ان في التعليق لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي كما في الصور المذكورة واما في
الالغاء فيمكن ان ينصب الجزءان على المفعولية في التوسط والتأخر وحينئذ
لا الغاء واما في التعليق فلا يمكن ان ينصب الجزءان لا لفظا ولا معنى وايضا ان
صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالتأويل فمعنى علمت
ازيد عندك ام عمرو علمت جواب هذا الاستفهام واما في الالغاء فلا يكون
الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب
اختلاف فمن اجاز نظر الى صورة الجملة في الموضعين بين هل والهمزة وام
ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقال في
جواب الاستفهام بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت احدهما معينا
بخلاف هل فان جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا ونعم واجيب
بان لا ونعم في تقدير جملة اي نعم قام زيد او لا ما قام زيد ولولا ذلك لم يستقيم ان
يكونا كلاما فالجواب حاصل من محكوم عليه ومحكوم به وهو المعنى للتعليق و
الاقتصار على احد المفعولين عطف على جواز الالغاء اي ويختص افعال القلوب
بامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو علمت ان زيدا قائم
اي ان وما بعده بتقدير مصدر فكانه قال علمت قيام زيد فقد اقتصر على
احد المفعولين وانما جوز لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه فكان
المفعولين مذكوران اذ معنى علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد
وان اختلفا في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد سكت عنهما نحو
من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وبعضهم ان ذلك الا مع قرينة يكونان الى

المفعولان معها اي مع القرينة في حكم المذكور فلا يجوز عند ابتداء علمت مع حذف
المفعولين بلا قرينة وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سؤال
وجواب اما السؤال فهو ان ذاك احد مفعولي ظننت فقد اقتصر على احد المفعولين
واما الجواب فهو انا لا نسلم ان ذاك مفعول به بل هو اشارة الى الظن المدلول
عليه بظننت فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت ظنا فالمفعولان محذوفان
فلا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قولك قلت ذاك
والفرق ان الجملة ثم اي في قلت ذاك هي القول بعينه وجاءت الجملة من
ضرورة الخصوص فاذا عدل عنها جاء المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا ظننت هذا
التوهم اشارة الى مذهب الفراء فانه قال ذاك اشارة الى المفعولين فاذا
قيل ظننت زيدا قائما قلت ظننت ذاك فهو اشارة الى المفعولين لانه يجوز ان
يشار به الى اكثر من واحد كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الشيئين فلان قد
اثبات زيدا ذاك وقلت ذاك اشارة فيهما الى الجملة وهو ضعيف اما الاول
فلان بين يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذاك الى متعدد والنزاع في الاشارة
الى الجملة لا الى متعدد واما الثاني فهو ان الجملة الواقعة بعد اثبات وقلت عبارة
عن نفس النبأ وعن نفس القول لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص
النبأ والقول فالجملة بين المصدر لانها نبأ وقول فجاز ان يشار بذاك الى
المصدر بخلاف ظننت فانه متعلق بذات وصفة ولا يصح الاشارة بذاك اليهما
وان صح الاشارة بها الى المصدر هذا خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب وفيه نظر
لانا لا نسلم ان الجملة قول ونبأ حقيقة بل هي مقول لا قول ومنبأ بها لا انبأ و
ان اريد انها قول مجازا فيصح ان يقال المفعولان ظن ايضا بين المفعول لان
الجملة ظن بمعنى مظنونة فالقول والنبأ والظن لا يصدق حقيقة على الجملة ويصدق
مجازا بين المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننته به اذا جعلته موضع ظنك اي
ليس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان والمعنى
في فكانك قلت ظننت فيه ووجه التوهم انه في تقدير ظننت به خيرا فتوهم انه
احد المفعولين والآخر به فاذا حذف احدهما صح انه اقتصر في المثال على احد

المفعولين وهو غير جائز لجواز ان يكون خبراً مصدراً اي ظني خبراً والمفعولان
محذوفان وبه ظرف فلا استدلال فيه على الاقتصار فان جعلت الباء مزيدة
لم يجز الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت به قايماً او نحوه اي ظننته قايماً و
الجمع عطف على امتناع الاقتصار اي يختص افعال القلوب بجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول الواحد بان يكون ضمير الفاعل والمفعول كلاهما للمتكلم او للمخاطب او للغائب
نحو علمتني منطلقاً في المتكلمين ورايتك فعلت كذا في المخاطبين وراه عظيماً في
الغايبين وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الجمع بين الضميرين لواحد فقدتني
وعدمتني فيقال فقدتني وعدمتني ايضاً قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني
وعما الاقي منهما متزحزح اي كان لي بعد وتنحية عن نكاح الضرتين وعما القي منهما
من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض ومتزحزح اسم كان ولي خبره وانما اجريتا مجريها
لانهما نقيضا وجدت وقد يحمل النقيض على النقيض ولا يقال ضربتني ولكن ضربت
نفسي وانما اختص افعال القلوب بجمع بين الضميرين لان تعلقها في الحقيقة بالثاني
من المفعولين لا بالاول لكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيداً
قايماً فان المظنون هو القيام لا زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه في الحقيقة بالاول
اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً فيمتنع الا بتاويل ولان
تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه اكثر من تعلقهما بغيره والامر في غيرها من الافعال
تعلقها بغيره فلو جمعوا بينهما في ضربتني لسبق الوهم الى تغايرهما نظراً الى الامر
الاغلب فابدلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت نفسي ايذاناً
بالعدول عن الامر ولتنزيلها منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر وبنو سليم
يجعلون باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ظننت مذهب بني سليم اجراء القول
مجرى الظن مطلقاً ماضياً او مضارعاً متكلماً او مخاطباً او غايباً من غير شرط وهو
معنى قوله اجمع فيقولون قلت زيداً منطلقاً لشبهه بالظن لكون القول طريقاً موصلاً
الى العلم كالظن ولدخوله على المبتدا والخبر واحترز بقوله اجمع عن مذهب
اخر منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى الظن باربع شرايط الاستفهام
والخطاب والاستقبال وان لا ينفصل بين الاستفهام والفعل باجنبي نحو

للظروف وتواجهت الشرايط في قول الشاعر اما الرحيل فدون بعد غد
فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الاخر علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت والمنقول ان مذهب بني سليم اجراء القول
مجرى الظن في الاستفهام وفي غيره وفي لفظ الكتاب تخصيصه بالاستفهام فلعله
سقط من قلم الناسخ وكان الاصل اي اصل نسخة المصنف المكتوبة بخطه
في الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل على ان بني سليم يجعلون باب قلت
اجمع في الاستفهام وغيره مثل ظننت اذ لم يخصصه بالاستفهام بل ذكر اختصاصه
بالاستفهام فيما قبل ذكره في مذهب الجمهور ومما يجري مجراها اي يجري افعال
القلوب في الدخول على المبتدا والخبر اتخذت وصيرت وما يتضمن معناه اي معنى
التصيير كجعلت وتركت في مثل قوله فقد تركتك ذا مال وذا نشب وقبله امرتك
الخير فافعل ما امرت به وجعل ضرب المثل منها اي مما يجري مجرى افعال القلوب
في الدخول على المبتدا والخبر في ضربت كذا مثلاً بمعنى جعلته والمتعدي منها الى
ثلثة عطف على قوله الى اثنين اي والمتعدي الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيداً عمراً
فاضلاً وقد اجري انبات ونبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت في
اقتضايها ثلثة مفاعيل ويتعدى اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد الى
اثنين بالنقل الى افعل او فعل او فاعل او استفعل وبحرف الجر يعني ان الفعل
اللازم قد يتعدى الى واحد بالنقل وبحرف الجر والفعل المتعدي الى الواحد يتعدى
الى اثنين بالنقل وبحرف الجر ايضاً نحو اذهبته هذا مثال للازم الذي عدي
بالهمزة الى واحد واخرجته مثال لما كان يتعدى الى واحد والاصل خرجت
به فعدي بالهمزة الى اثنين وفرحته وعرفته زيداً مثالان للتعدية بالنقل
الى صيغة فعل فالاول في اللازم والثاني في المتعدي مثل الجيش وكارمته
ونازعته الشيء مثالان للتعدية بالنقل الى صيغة فاعل فالاول في اللازم والثاني
في المتعدي واستكرمته واستكتبته الكتاب مثالان في النقل ايضاً بسين
الطلب وذهبت به وجئت به زيداً مثالان ايضاً على الترتيب في النقل بحرف
الجر والمتعدي الى اثنين يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها نحو اعلمت واريت والحا

واما الثاني

الاخفش اجلت وازعت واحسبت واطننت ليكون متعدية الى ثلثة بالهمزة كاعلمته واما الثاني وهو المنصوب نصبا خاصا فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتي وما انفك وما دام وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا جاء و قعد انما سميت ناقصة لوجهين احدهما انها لا تدل الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد قائما تريد به كون زيد في الزمان الماضي ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول عليه في الافعال هي مصادرها كما في قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصلة في الزمان الماضي لا مصدرها انفسها فيقتضي هذا ان لا يكون فعلا اصلا لعدم دلالتها على الحدث و هو مصدر ذلك لكن انما سميت فعلا لوجود دلايل الافعال وخواصها فيها كدخول قد والسين وكونه على صيغة الماضي والمضارع والامر ولحوق الضماير ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت افعالا لهذه الخواص وسميت ناقصة لعدم استقلالها بحدثها والثاني انها لا تستقل بمرفوعها كلاما بل تحتاج الى خبر يتم به كلاما فكانت ناقصة وفتي بمعنى زال في اللغة ولا تستعمل الا مع النفي وفيه لغتان فتيت وفتات بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع يفتؤ بالضم والهمزة فيهما جميعا واما الحق بها ما الحق لا قتضاء معناها اياها فرفين كما في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا وراح وآض وكذا جاء في ما جاءت حاجتك اي اي شيء كان حاجتك او ما جاءت على حاجتك استفهاما ونفيا و كذا قعد كما يقال ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة تدخل دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني لانها مشابهة للافعال كما ذكرنا فاعملت عملها ومرفوعها مشبه بالفاعل ومنصوبها بالمفعول ونقصانها اي نقصان هذه الافعال انها لا تفيد مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرنا وهما اي المرفوع والمنصوب على شرايطهما في باب الابتداء يعني شرطها ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة في الاغلب واذا كان الخبر جملة فيكون مشتملة على الضمير الراجع الى اسمها والجمل الواقعة اخبارها تكون اسمية وفعلية وشرطية وظرفية و

فعلى معنى صار

مرفوعها

وزعم

بعض المتمنين ان هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضها من غير تقدير دخول على المبتدا والخبر شايع اي انزحاء بعضها من غير اعتبار شرايط المبتدا والخبر في الجائز بدليل قوله ولا تك موقف منك الوداعا واوله قفي قبل التفرق يا ضباعا وليس بمحمول اي وزعم بعض المتمنين انه ليس بمحمول على الضرورة بل حقه ان يكون على هذا الوجه الذي ورد فيه وهو كون النكرة اسما والمعرفة خبرا كما في هذا البيت اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا اذ لو عرفهما لم يؤد انه لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤد ان الوداع مذكور الى حد صار نصب عينه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع بين القبحتين اي القبيحين وبيانه ان المرفوع والمنصوب في البيت اما ان يكونا معرفين او منكرين او الاول معرفا والثاني منكرا او بالعكس وهذا القايل ان العكس هو الذي يفيد المعنى المقصود دون الاقسام الباقية اما لو عرفهما فلا يؤدي المعنى المقصود لان اللام تكون للعهد في الموقف فيكون المعنى فلا يك هذا الموقف المعهود وداعا اي موقف وداع فقد نفى ان يكون هذا الموقف المخصوص موقف وداع ولم ينف ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع بل فيه ترخيص ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود الا يكون له موقف وداع اصلا لا ان لا يكون هذا الموقف بعينه موقف وداع واما لو نكرهما فلا يفيد المعنى المقصود ايضا لانه يفوت به فايدة تعريف الوداع لانه لو عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكر فات هذا المعنى واما لو عرف الاول ونكر الثاني لجمع القبحتين احدهما ترخيص كون ما سوى هذا الموقف المعين موقف وداع والثانية فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لا يجوز ان تقول ما موقف مثل الوداعا بعين ما ذكره يعني انا لا نسلم ان اللام للعهد بل يجوز ان تكون للجنس فيؤدي ما يؤديه المنكر اي لا يكن جنس الموقف كل موقف وداع وهو معنى المنكر لان نفي الجنس في قوة نفي المنكر باعتبار العموم وايضا لا نسلم ان تعريف الوداع يفيد المقصود منكرا لانه مبني ايضا على ان اللام في الوداع

ضباعا اسم امراة

ل

ع

ول

ع

للجهد الى شئ المكروه عنده بل جاز ان يكون ايضا للجنس اى لايكون موقف و
داع اصلا كما ذكرنا واذا ارتفع البحثان سلم الوجه الثالث عن جهتى القبح كما
صحح لا دافع له ثم بعد تسليم جميع ما ذكره لا نسلم ان ذلك المعنى المقصود مستفاد
من ايراده كان منهيا بل اذا لم يوجد كان اصلا وادخل النفى على موقف ودا
بان يقال ما موقف مثل الوداع على ان يكون مبتدأ وخبره الخفة ان يكون
المبتدأ نكرة والخبر معرفة بعين ما ذكرته من الدليل مع ان هذا القائل خصص الجواز
بعد دخول منهيا على اسم نكرة وخبر معرفة ويلزم من دليله ان ذكر المبتدأ
والخبر بعد النفى على خلاف وضعهما بان يجعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة ولا فائدة
به على ان المقصود ان لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب القلب هذا
جواب آخر اى المقصود فى البيت ان لا يكون الوداع موقفا منها بان يكون
الوداع اسما والموقف خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما مثل ما فى قول
الآخر يكون مزاجها عسل وماء اذ الاصل رفع مزاجها على ان يكون اسما و
نصب عسلا وماء ليكون خبرا فقلب والغرض الاستشهاد على وجوه القلب فى
الكلام عند أمن اللبس وجعل سيبويه قوله اى قول الشاعر الحطيئة كان اظل ام
منه اى من القلب لان الاصل الا ان اظبيا او حمارا ليكون المعرفة اسما و
النكرة خبرا الا انه قلب من جهة المعنى فقط والا فالاسم والخبر معرفتان يعنى انه غير
مقلوب على الحقيقة كما فى البيت السابق لان الاسم ههنا هو الضمير المستكن فى كان
والخبر الحق وهما معرفتان بخلاف البيت الاول فان مزاجها معرفة وعسل وماء نكرتان
ولكنه من حيث المعنى مقلوب لان المعنى الاصلى الا ان اظبيا ام حمارا وقد زعم
بعض الناس انه مثل البيت الاول بان الضمير الى النكرة نكرة فالاسم نكرة و
الخبر معرفة كالبيت الاول ورد بان الضمير معرفة سواء عاد الى معرفة او نكرة
بدليل انك اذا قلت جاء رجل وهو نكرة فيصلح ان يكون مبتدأ وان عاد
الى نكرة وكذلك يصلح ان يكون ذا الحال وقد ثبت القلب ايضا بوجه آخر وهو
ان الاستفهام لطلب الفعل ظاهرا فالتقدير الا ان ظبى الحق وكان المذكور
مفسرا للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان

الا ان ظبيى لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة ان يلى احد المستويين الهمزة
والآخر ام فان قولك اضربت زيدا ام عمرا البيت ام فيه متصلة واذا قدرنا
لم يلى احد المستويين الهمزة والآخر ام واجيب بان المحذوف شرطا التقدير
ملتزم الحذف فهو فى حكم المعدوم فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل
ان بنى دارم وبنى تميم يقولون قائم كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير كما
اى هذا نظير بيت الاول يعنى ان قائم اسم كان وقد تقدم عليه فى لغة هؤلاء اذ
لا يصح ان يكون مبتدأ لعدم النفى فلذا اظبى اسم كان مقدما عليه على لغة هؤلاء
فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت قوله والا اى وان لم يكن قلبا من جهة المعنى
فقط بل كان قلبا من حيث الصورة لم يستقم لان الاسم والخبر معرفتان وانما
يكون قلبا فى الصورة حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة فقوله فالاسم والخبر معرفتان
ليس جوابا على الحقيقة للشرط المقدر فى والا فان الجزاء فى الحقيقة هو قوله لم يستقم
والمذكور على الجزاء علة الجزاء نعم مقام الجزاء وعليه قوله تعالى من كان عدوا
لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا لجبريل لم يكن محقا لانه نزل الكتاب
على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا لا لان يكون عدوا فحذف الجزاء واقيم
سببه مقامه ونظير هذا كثير فى التنزيل وفى غيره ثم ان معانيها اى معانى كان افعال
الناقصة تختلف فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما نحو كان الله عليما او منقطعا
نحو كان زيد غنيا وبالكائنة بمعنى حدث يعنى كان التامة والزائدة فى نحو على كان
المسومة العراب والمعنى على المسومة العراب ليستا من هذا الباب اى ليست
التامة والزائدة من باب افعال الناقصة والتى فيها ضمير الشأن هى الناقصة
بعينها فانك اذا قلت كان زيد قائم اى كان الشأن فهى بعينه كان الناقصة فان
اسمه ضمير الشأن والخبر ما بعده لكنه خص بكون الاسم ضمير الشأن وكون الخبر جملة
فهو احد قسمى الناقصة اذ الناقصة قد يكون خبرها مفردا وقد يكون جملة وقيل
انها اى ان كان فى قوله قد كانت فراخا بيوضها بيهماء والوله بينها تقفر والمطى كانها قطا الحزن
قد كانت والبيهماء المفازة التى لا يهتدى فيها فعلاء من البهمة والقفر الخالى مكان
الحال يصف المطى بسرعة السير فانها نزلت قطا تركت بيوضها حارب افراخها

فكان

تمشي بسرعة الى فراخها وقيده بقطا الحزن ليطابق يسوغ فيه الازجل لو كانت لارض
رخوة ومعنى كانت صارت لان البيوض صارت فراخا لا انها كانت فراخا
ومعنى قوله قيل ان النجاة قالوا هذا لانه قول بعضهم خاصة وصار للانتقال نحو
صار زيد غنيا او الى الغنى بعني خبره قد يكون اسما وقد يكون جارا ومجرورا

وصار

واصبح واضحى وظل وبات لاقتران الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح و
الضحى والمساء والظلال والبيتوتة او بمعنى صار كما يقال اصبح وامسى بزيادة
بمعنى صار والظلة الاول في افادتها الدخول في الاوقات ليست من الباب
فانك اذا قلت اصبحنا واضحينا وامسينا اي دخلنا في الصباح والضحى والمساء
من غير تقرير الفاعل على صفة لم يكن من الافعال الناقصة وكذا الاخران في نحو
ظللت بمكان كذا وبت مقيما طيبا اي ظل وبات بهذا المعنى الذي لا يقتضي تقرير الفاعل
على صفة لا يكونان من باب الافعال الناقصة وما في اولها الحرف النافي وهو
ما زال وما برح وما فتئ وما انفك موضوع لاستمرار الفعل بفاعله في زمان يناسبه
زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فانك اذا قلت ما زال زيد امير امعناه انه استمر
امارته من الوقت الذي قبلها ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى الاثبات
اي نفي النفي اثبات ومن ثم اي ومن اجل جريه مجرى الاثبات لم يجز ما زال زيد
الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون في المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما و
هو ممتنع وخطئ ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة وآخره على الخسف
او ترمي بها بلدا قفرا فان ظاهره استعمال المفرغ في الاثبات والاعتذار بجعل
حالا اي بجعل مناخة حالا وعلى الخسف خبرا ضعيف يعني ان بعضهم اعتذر للشاعر
واخرجه عن الخطاء بان قال التقدير لا تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في
حال كونها مناخة يعني يجري على الحراجيج الخسف والجوع الا في حال كونها مناخة
فقال المصنف هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثناء المفرغ فلا يجيء في الاثبات
وتقدير المستثنى منه بعده معناه ان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وبعد
تسليمه انما يأتي اذا قدر المستثنى منه قبله لفظا وهاهنا مقدر بعده لان قوله الا
مناخة مستثنى عن الاحوال للضمير المستتر في على الخسف اي لا ينفك بحالة مطلوبة

في جميع الاحوال الا في حال الاناخة وذلك غير معهود في الاستثناء المفرغ فان
اعم العام في الاستثناء المفرغ يقدر قبله لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت الا
راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال الا في حال الركوب وكذا حيث
جاز في الاثبات نحو قرأت الا يوم كذا التقدير قرأت في جميع الايام الا يوم كذا
فالمستثنى منه يقدر قبل الاستثناء لا بعده وتقدير الايام في مثل احسن منه اي

التام

من هذا الاعتذار ومعنى التمام ان معنى ينفك ينفصل اي ما ينفصل عن اماكنها
الا مناخة على الخسف مجازا عليه وينفك على هذا ليس من الافعال الناقصة
فيكون معناه تاما وسلم الشاعر عن التخطئة لان التخطئة انما كانت لان ينفك

ومادام

في البيت من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها ومن ثم افتقر الى ان يشفع بكلام لانه ظرف نحو اجلس ما دام زيد جالسا

لسا
ويقدر

اي اجلس مدة دوام جلوسه ودوام كونه ظرفا ان ما في ما دام مصدرية و
التقدير اجلس دوام جلوسه ويقدر زمان محذوف من هذا المصدر نحو آتيك
طلوع الشمس اي زمان طلوعها فمعناه اجلس مدة دوام جلوس زيد فيكون
ظرفا فلا بد له من متعلق فلا يقال ابتداء ما دام زيد جالسا بل شرطه ان يشفع

زال

ويقرن بكلام يتعلق هذا الظرف به وانما ذكر هذا لانه قد يتوهم انه مثل ما
وما برح في صحة الابتداء بها ففرق بينهما بان ما قبلها للنفي فجاز الابتداء بها

ليس
مصدرية

وما في ما دام مقدر بالظرف فلا يبتدأ به الا بعد متعلقه وليس لنفي مضمون الجملة
في الحال على الاعرف وقيل مطلقا اختلف في ليس انه لنفي الحال او للنفي المطلق
فمن خصصه بنفي الحال قال لانه يقال ليس زيد قائما ويريدون به نفي القيام
في زمان الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير اختصاص بالحال
محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم ينف عنهم صرف العذاب
في الحال فقط اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه اياهم ابدا ولانه يقال ليس

ص

زيد قائما الآن او غدا فيعلم انه للنفي المطلق والبواقي وهو ما جيء بها من نحو
وعاد الى آخر ما ذكرنا ولا بمعنى صار يقال غدا زيد اميرا اي صار وقال قوله
رجالهم بعد سانهم فعادوا كانهم لم يكونوا رميا اي صاروا رميا كانهم لم توجد

وقال غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل اي انصرفت
القطاة من فوقه نحو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل بمعنى
غير من صار فانه يختص بوقت الغداة تقول غدا زيد قائما اي ذهب بالغداة
فمن غدت صارت اذ لا تريد انصرفت واشتغلت في وقت الغداة والخبر يتعلق (
العامل الاخ في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام شرع في بحث تقدم
اخبارها على اسمها وعليها انفسها فقال كل ما ليس في اوله ما من الافعال
الناقصة يتقدم الخبر على نفس العامل تقول قائما كان زيد لانه مشبه بالمفعول
والمفعول يتقدم الفعل واستثنى ما اوله ما فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي
اوله ما لان ما اما ان تكون للنفي كما زال وما برح وما فتئ او للمصدرية كما
دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان النفي صدر الكلام واما المصدرية
فلا يتقدم ايضا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر فكذا ما في معنى
المصدر وخالف ابن كيسان في غير المصدرية وقال يجوز ان يتقدم الخبر على
ما في اولها ما النافية لانه لنفي النفي ونفي النفي اثبات فما زال بمعنى كان
فيتقدم عليه كما يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا معتبرة ولذلك
لا يقال الطعام ما اكل زيد وان كان ما اكل بمعنى ترك احتراما لصورة النفي
ووافق في ما دام لان معمول المصدر لا يتقدم عنده ايضا على المصدر و
في ليس خلاف فقال بعضهم لا يتقدم خبره عليه ايضا لانه ليس بفعل متصرف فلا
تقوى قوة الافعال المتصرفة ولانه ملحق بما في امتناع تقدم الخبر عليه و
جوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيقوم معمول
مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل فلما جاز تقدم معمول الخبر جاز تقدم
الخبر ايضا وفرقوا بينه وبين ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم ايضا
ويتقدم الخبر الاسم في الجميع اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن فتنتهم الا ان
قالوا بقراءة نصب فتنتهم وكذا قوله تعالى ليس البر ان تولوا بنصب البر
وهو كثير اما اذا منع مانع لم يجز التقدم كما اذا انتفى الاعراب في الاسم والخبر
وانتفت القرينة بان يكون اعرابهما تقديرا او كانا مبنيين نحو كان هذا ذا ك

ونحو كان موسى يجتني ونظايره كما ذكرنا في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه
تقديم الظرف مستقرا وتاخيره لغوا يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه و
باللغو ما كان فضلة وسمي لغوا لانه لو حذف لم يختل الكلام بحذفه ووجه استحسانه
ذلك ان المستقر يحتاج فكان في تقديمه اشعار من الابتداء بانه خبر لا
فضلة واما اللغو فوجه استحسان تاخيره الايذان بانه لغو لا خبر ومثال المستقر
ما كان في الدار احد خير منك ومثال اللغو ما كان احد خيرا منك في الدار ولم
يكن له كفوا احد اخر الاسم ايضا على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق ببحث تقديم
الظرف بل يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فانه جائز وقد اتى الوجه
المثال بحسن وهو الابقاء على رعاية الفواصل وقدم اللغو في القراءة المعتمد
بها للاهتمام بشانه حيث كان مصبا لما سيقت له الاية هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان له ظرف لغو لانه فضلة فكان حقه ان يؤخر كما نص عليه سيبويه
فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا للاهتمام بشانه اذ الاية انما سيقت لنفي
المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان
تقديمه اهم ويتصل بهذه الافعال اي بالافعال الناقصة افعال المقاربة
وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا تتم بالمرفوع
كما انما هذا علة كونها متصلة ومشابهة للافعال الناقصة اي كما انها لا تتم
بالمرفوع بل يتوقف على الجزء الاخر وهو المنصوب فكذا هذه الافعال وانما
لم تقل لاشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر لان عسى في استعماليه غير داخل
على المبتدأ والخبر لانه يقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه وكذلك عسى زيد
ان يخرج فليس داخلا على المبتدأ والخبر وكذا ما يستعمل من البواقي في استعمال
عسى فلو علل بذلك لم يطرد في الجميع بل المشترك بين الجميع ما ذكره وهو انه
لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عسى في احد استعماليه يتم بالمرفوع نحو عسى ان يخرج
زيد وفي الخبر بينهما اي بين افعال المقاربة تفاوت اذ قد يستعمل مع بعضها ان
دون البعض نحو عسى ماض فعلا مضارعا مع ان الذي هو علم الاستقبال
تقوية لمقتضاه وربما تقوم السببي مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة

انقا تابه

افعال المقاربة

خل نخ

نحو عسى زيد ان يخرج لانما عسى
لما كان للتوقع في المستقبل
الزم ان م م
م

على الاستقبال في نحو قولهم عسى طيء من طيء بعد هذه فستطفئ غلات الكلى
والجوانح يعني عسى طيء ان تطفئ كان القتال الذي اشار اليه في البيت
بين بطنين من قبيلة طيء ان ينتقم البطن المغلوب في القتال من البطن الآخر
بعد هذه اي بعد هذه الوقعة او الحرب وقد كاد بدونها اي بدون ان لان
معناه دنو الخبر على سبيل الحصول نحو كاد الشمس تغرب يعني ان دنوها قد
حصل فالتزم في خبرها ان يكون فعلا حالا لا تقديرا لما يعضده معناه من مقارنة
الحصول ونحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت آيبا شاذ اما الاول فلانه استعمل
عسى وخبره ليس فعلا مضارعا واما الثاني فلاستعمال كاد مع كون الخبر ايضا
ليس مضارعا بل اسم فاعل والاول مثل واصله ما نقل عن الزباء حين قالت
لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وقد تنكب بالاجمال
الطريق المنهج واخذ على الغوير والغوير اسم ماء معروف لكلب قال الاصمعي
اصله انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فهلكوا او اتاهم عدو فقتلهم فصار
مثلا لكل شيء يخاف ان يأتي منه شر والابؤس جمع بؤس اي عسى ان يكون
هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر وكانت فراستها صادقة والثاني انه بيت
الحماسة وهو فأبت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ولا
مر ذكره ويروى ولم اك آيبا ولا استشهاد فيه وقد يقع عسى تارة على نحو
رمى واخرى على نحو لعل اي يستعمل عسى مع ما يتصل به على وجهين احدهما ان
يستعمل استعمال رمى فيقال عسى عسيا عسوا عست عستا عسين و
كذا عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما يقال رمى رميا رموا الى آخره والثاني
ان يستعمل استعمال لعل مع الضماير فيقال عساك عساكما الى عساكن كما يقال
لعلك لعلكما الى آخره وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها فيستغنى عن الخبر وعن الضمير
نحو عسى ان يخرج زيد بهذا استعمال آخر لعسى وهو ان يجعل فاعله ان مع الفعل
فلفظ عسى باق على افراده اذ ليس فيه ضمير ولا يتصرف بل فاعله مظهر وهو ان
مع خبره فيقال عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فلا يحتاج الى الخبر ويقاربها
اي يقارب عسى وكاد ثبوت ان وحذفها نحو قوله قد كاد من طول

البلى ان يمصحا استعمل كاد استعمال عسى في ادخال ان على خبره وقال رؤبة
ربع عفا من بعد ما قد امحى ونحو عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
هذا امثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف ان من خبره واوشك يستعمل
استعمال عسى في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد ان يجيء واوشك ان
يجيء زيد واستعمال كاد اي يستعمل اوشك استعمال كاد اخرى اي تارة اخرى
فيقال اوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد يجيء والبواقي وهي جعل واخذ وطفق
يستعمل استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ والشروع فيه
فيقتضي ان يكون خبرها حالا كما في كاد فلذلك لم يستعمل ان في اخبارها نحو طفق او
اخذ او جعل زيد يتكلم اي قرب زيد في ان يأخذ ويشرع في التكلم ولكون
عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وكاد لمقاربته على سبيل الحصول جعل
ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وانما قال اصلا
لانه قد يستعمل كل واحد استعمال الآخر على سبيل المعارضة ولكن الاصل
في كل واحد منهما ما ذكره واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على
الصحيح ومعناه نفي ما دخل عليه اي دخل كاد في الامر العام المعلوم من اللغة
وهو انه اذا دخل النفي على فعل افاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات
اي لاثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي وفي المستقبل اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انهم قد فعلوا الذبح واما في المضارع
فلان الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
وهو انه يؤدي الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان
كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع
من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه وقيل يكون
الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
اذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما برح حبها من قلبي فهذا
القايل تمسك بقول ذي الرمة والقايل الاول تمسك بتخطئة الشعراء ذا

وامّا الحروف

الرمة والجواب انه نفى مقاربة النزح وحصول النزح بعد اي بعد ان نفى
مقاربة النزح لا ينافيها ولم يوجد من لفظ ما كاد ما يدل من لفظ فذبحوها بهذا
جواب عن القولين المذكورين بانا لا نم ان النفي الداخل على كاد تفيد الاثبات
لا له في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة و
ليس ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فهو ان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا
بها ان يفعلوا للاطناب في السؤالات ولما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا
هزوا وهذا التعنت دليل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل
ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب وهو معنى قوله وحصول
النزح بعد لا ينافيها واما اثبات النزح فمأخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها
واما البيت فكذلك كان معناه ان حبها لم يقارب ان يزول فضلا عن ان
يزول وهو مبالغة في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه
ابلغ من سافر زيد اي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضا فالبيت
مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء اياه واما الحرف فيجيء للرفع والنصب والجر
واعلم ان الحروف على قسمين عاملة وغير عاملة والعاملة اما عاملة في الاسماء
او في الافعال والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين و
الاول اي العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة عملين
اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة
فهذه سبعة انواع احدها ما يكون غير عاملة والثاني ما يكون عاملة في الاسماء
عملا واحدا وهو الجر والثالث ما يكون عاملة عملا واحدا وهو النصب والرابع
ما يكون عاملة في الاسماء رفعا ثم نصبا والخامس ما يكون عاملة في الاسماء
نصبا ثم رفعا والسادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا والسابع ما يكون
عاملة في الفعل جزما الاول الجارة وانما قدم هذا لان الاصل ان يكون
الحرف عاملا عملا واحدا وان يكون المعمول اسما وقد وضعت اي الجارة
ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء اي الى ان توصل معاني الافعال الى
الاسماء فانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا بواسطة

الاول الجارة

فمنها

التي هي للتعدية فمنها اي فمن الحروف الجارة من للابتداء الغاية في المكان
نحو سرت من البصرة ونحو وان حديثا منك لو تعلمينه جنى النحل في البان عوذ
مطافل ونحو من اول يوم مستعارا اي اصل وضعه من ان يكون للابتداء في
المكان وقد ورد في البيت وفي الآية على خلاف الاصل اما البيت فلانه قال
منك وادخل من على المخاطبة فقد استعملت من في غير المكان وكذا في الآية
وهو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم
فيه فظاهر ان من استعمل في غير المكان للمشابهة في كون الشيء مبتدأ
فهو مجاز على الاستعارة فقوله ونحو وان حديثا مبتدأ وخبره قوله مستعارا
وكونها للتبعيض مبتدأ خبره قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وعلامته ان يقام بعض مقامها اي من الدراهم و
التبيين نحو خاتم فضة اذ التقدير خاتم من فضة وللبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الآخرة اي ارضيتم بالحيوة الدنيا بدل الآخرة وللتجريد في لقيت منه
اسدا اي لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد عن الصفات الأخر ولا صفة له
الا صفة الاسدية وللاستغراق في ما جاءني من رجل ومزيدة في ما جاءني من
احد يرجع اليه اي الى الابتداء اما التبعيض فلانك اذا قلت اخذت من
الدراهم معناه اخذت بعضها فلا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان
الدراهم مبدأ الاخذ وكذا التبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
يدل ايضا على ان مبدأ الاجتناب هو الاوثان وكذا المزيدة والاستغراق
راجعان الى الابتداء فانك اذا قلت ما جاءني من احد معناه من واحد الى
اقصاه نص على ذلك السيرافي ولا تزاد الا في النفي وما يجري مجراه نحو قولك
هل جاء من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه ان زيادتها في النفي
وما يجري مجراه تفيد معنى التأكيد على ما ذكر من الاستغراق وهو ان معناه
من واحد الى اقصاه واما في الواجب فلا تفيد ذلك اذ لا يصح ان يقال جاءني
من رجل ويراد من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات
للكل بخلاف النفي عن الواحد فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش قوله

يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا وقولهم قد كان من مطر اى قد كان مطر وجوابه ان من فى الآية للتبعيض
لانها وردت فى قوم نوح عليه السلام واما قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
فقد وردت فى هذه الامة فيجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب ولهذه الامة
جميعها سلمنا ورودهما فى امة واحدة لكن جاز ان غفران البعض يصرف الى
من كان متلطخا بمظالم العباد فانها لا تغفر الا برضاهم وغفران الجميع يصرف
الى من تنزه عن المظالم واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل الوجهين احدهما
انه على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بقوله قد كان من
مطر والثانى وهو الاظهر انه على معنى التبعيض اى قد كان شئ من مطر فحذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه وقد تكون اى من للقسم مكسور الميم و
مضمومها نحو من ربى لافعلن فمن لم يجعلهما منقوصتين من يمين وايمن والحق
انهما غير منقوصتين اذ لو كانتا منقوصتين لحرك نون من كما تقال امن الله
وايمن الله بتحريك النون ومن جعلهما منقوصتين فلهما سبب ان يكون المكسور
من يمين والمضمومة من ايمن والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية نحو خرجت الى
السوق فى الغاية الحسية وقلبى اليك اى مايل اليك والمخاطب كانه منتهى اليه
باعتبار الشوق والميل اليه وكونها للمصاحبة فى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم راجع اليه اى الى انتهاء الغاية اى ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع فى الآية
والتحقيق انها بمعنى الغاية باعتبار التضمين اى لا تضموا الاكل اموالهم الى
اموالكم قال [illegible] موضعه وحتى فى معناها اى فى معنى الى الا ان مجرورها
آخر جزء من الشئ او ما يلاقى آخره نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما يكون
المجرور آخر جزء من الشئ اذ الراس ماكول كالسمكة ونمت البارحة حتى الصباح
مثال لما يكون المجرور ملاقيا لآخر الجزء وليس جزءه فان الصباح ليس جزءا
من البارحة وهذا بخلاف الى فانه لا يشترط ان يكون مجرورها آخر جزء من الشئ
اذ يقال اكلت السمكة الى نصفها اى انتهى الاكل عند بلوغ النصف وليس النصف
آخر السمكة ولا ملاقى آخرها وان ما بعدها اى والا ان ما بعدها اى ما بعد حتى

والى

وحتى

موضوعة

جزء من الشئ

يدخل فيما قبلها اى فى حكم ما قبلها ففى مسئلتى السمكة والبارحة قد اكل الراس
ونيم الصباح ولا يلزم ذلك فى الى كقوله تعالى واتموا الصيام الى الليل
فان الليل ليس داخلا فى حكم ما قبلها ولا تدخل اى والا ان حتى لا تدخل المضمر فلا
يقال حتاه وحتاك وحتاى بخلاف الى فانها تدخل المظهر والمضمر فيقال جميعا
نحو الى زيد واليه واليك والى ولا تستعمل على الاستقرار الا فى نحو كان سيرى
حتى ادخلها يعنى ان حتى لا تكون مستقرا فلا يقع خبرا للمبتدا بخلاف الى فانه يقع
مستقرا نحو السير الى بغداد اى ينتهى اليه فلا يقال السير حتى بغداد الا فى نحو كان
سيرى حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور منصوب المحل خبرا لكان وهو
من دواخل المبتدا والخبر فكان الاصل سيرى حتى ادخلها ثم دخل كان عليه وهذا
فرق آخر بين حتى والى وتكون عاطفة اى والا ان حتى تكون عاطفة نحو رايت القوم
حتى زيدا بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة ومبتداء بعدها الكلام هذا فرق آخر
بين حتى والى فان حتى يبتدا بعدها الكلام نحو وحتى الجياد ما يقدن بارسان
واوله سريت بهم حتى تكل مطيهم اى حتى كلت الجياد من تعب السير وضعفت حتى
لا يمكن ان تقاد بالحبال ايضا بخلاف الى فانه لا يبتدا بعدها الكلام فان قلت
حتى التى يبتدا بعدها الكلام عاطفة ايضا والعاطفة قد يعطف مفردا على مفرد
كما ذكرنا وقد يعطف جملة على جملة كما فى البيت فليست قسيمة للعاطفة بل قسما
منها قلت ليست عاطفة اذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها واو العطف فى البيت
والباء للالصاق اما حقيقة للفعل فى نحو مررت بزيد اذ معنى المرور وهو المجاوزة
يقتضى متعلقا فالباء تكميل لذلك المعنى بخلاف التعدية على ما سياتى نحو خرجت
بزيد فان معنى الخروج لا يقتضى متعلقا بل حصل اقتضاؤه المتعلق بحرف الجر
فتلك هى المعدية فان الخروج بنفسه لا يقتضى متعلقا والمرور بمعنى المجاوزة
يقتضى متعلقا وبه داء اى التصق به داء او خامره هذا مثال لما كان الفعل
فيه مقدرا او مررت بزيد لما كان الفعل فيه ملفوظا ومنه اقسمت بالله و
نحو تلك اخرى قسما واستعطافا فالاول قسم والثانى استعطاف فالاستعطاف
حيث يكون ما بعد القسم امرا ولا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا

والباء

وزة

بهذا الكلام على ما هو الظاهر ان الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون مستقرا
على التفسير المذكور قبل وهو ان يكون متعلق الجار والمجرور من الافعال
العامة كالحصول والكون ولا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام خبرا احترازا
عن الانشاء يعني انما يكون مستقرا حيث يكون الكلام خبرا لا انشاء وفيه
نظر لانه اذا جاز ان دار والظرف مستقر لانطباق حد المستقر عليه فلا مانع كون
الكلام انشاء وبان يقال هل به دار اذ لا يكون مستقرا الا اذا كان خبر المبتدأ او ما
اشبه عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك ولعل تطبيق الكلام
على ذلك البيت فمن عرف فليلحقه بالكتاب مفيدا ان شاء الله تعالى وللتعدية وفي بعض

للتعدية

النسخ او للتعدية ولعل اول ليكون قسيما لقوله اما مكملا ولا يكون ايضا مستقرا
على ما ذكر يعني انهم ذكروا ان باء التعدية لا يكون مستقرا فان قولك ذهبت
بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار والحصول بل معناه اذهبت زيدا ونحو
ذلك اي كون الباء للتعدية قوله ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء
الركايب اي يتعين الباء للتعدية في البيت لكونها للتعدية من غير اضمار الحصول
والكون اذ المعنى كادت تحلنا لا انها تحل ملتبسة بنا كما جاز في خرجت بزيد ان
يكون للملابسة اي خرجت ملتبسا بزيد وان يكون للتعدية بمعنى اخرجت زيدا و
المذكور في البيت يتعين ان يكون للتعدية وللبدل والتجريد نحو اعتضت بهذا الثوب

والبدل والتجريد

خيرا منه وهذا بذاك اي اعتضت بدل هذا الثوب وهذا بدل ذاك ولقيت بزيد
بحرا اي لقيت بحرا وهو زيد وهو قريب من معنى التبيين وللمصاحبة نحو رجع بخفي

والمصاحبة

حنين ويسمى الحال وهو مثل واصله ما قال ابو عبيد وهو ان حنينا كان اسكافا
من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل
الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق ثم القى الآخر في موضع آخر فلما مر
الاعرابي باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الآخر لاخذته
ومضى فلما انتهى الى الآخر ندم على ترك الاول وقد كمن له حنين فلما مضى الاعرابي
في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي وليس
معه الا الخفان فقال له قومه ما ذا جئت به من سفرك فقال جئتكم بخفي حنين فذهب

مثلا يضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة بقوله ويسمى الحال اي وسمي
باء المصاحبة باء الحال لان معنى خرج بسلاحه خرج متسلحا فهو في التقدير حال قالوا
ولا تكون الا مستقرة اي باء المصاحبة تكون مستقرة ابدا لانها بمعنى خبر المبتدأ و
الجملة حال فمعنى المثل معناه رجع وهو بخفي حنين اي ملتبس بهما واذا كان خبر المبتدأ
ولم تذكر متعلقه معه كان مستقرا وللاستعانة من الالغاء عندي اي لا مانع من
الالغاء عندي كما في باء الاستعانة فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجها جاز ان تكون
الباء متعلقا باشتريت على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة
هكذا ذكره في التعليق وبمعنى عن نحو سالت به اي عنه قال الشاعر فان تسألوني
بالنساء فانني بصير بادواء النساء طبيب وفي التنزيل الرحمن فاسال به خبيرا اي
عنه وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد ونحوه قوله تعالى وبالاسحار هم يستغفرون
اي فيها وتكون مزيدة في الرفع نحو كفى بالله اي كفى الله والنصب اي وفي النصب
نحو في ليس زيد بقائم اي قائما والجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسألنه عن بما به
عما به وآخره اصعد في غير التهوي ام تصوبا يقال صعد في الجبل تصعيدا وصعد في
السلم صعودا والتصوب النزول وقد اقحمت اي الباء في الله لافعلن اي بالله
وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت اي بخير مبدلة عن الباء والمدخل المحذوف

والواو للقسم

حالة عن ذلك اصله وهو الباء والتاء بدل منها اي من الواو وتختص بالله
اي بلفظ الله تعالى تالله لافعلن ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقد حكى الاخفش
ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اي مع التاء والواو فيقال اقسمت بالله ولا
يقال اقسمت والله وتالله والميم في ايم الله مكسورة فمن لم يجعلها منقوصة
من او عين فحينئذ تكون مستقلة بمعنى القسم فاما من جعلها منقوصة من من
او من عين فلا تكون مستقلة بل تكون فرعا وحكمها اي وحكم الواو وحكم التاء
في الاختصاص بلفظه وفي كونها بدلا عن الباء الا انها اي الا ان الواو لا
تستعمل في التعجب بخلاف التاء في تالله يبقى على الايام مبتقل واما جون
السراة رباع سنه غرد غرد الطائر فهو غرد من التغريد وهو التصويت ابتل
الجاد على البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره و

محله نحو

نقال للاوى التى رباعية رباع والمخ ان الحار الموصوف بهذه الصفات بدركم لو
انفيا ولا تبقى وفيه معنى التعجب وايم الله فانها منقوصة من يمين الله او ايمن لو
لعدم وقوع الضمة فى الحروف البسايط بل الحروف البسايط قد تكون مفتوحة كواو
العطف ونحوه ومكسورة كباء الجر ولا تكون حرف واحد مضموما فلذلك لم يجعل م الله
اصلا كما جعل م الله اصلا على قول واللام للاختصاص ملكا للفعل على ما فسرنا
فى الباء والملك نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضى متعلقا فاللام ملكه معناه
كما فى مررت بزيد والمال لزيد اى يختص به وللتعليل اى اللام تكون للتعليل نحو جئتك
للانتفاع به اى هو علة غائية تقصد الفعل لاجلها وللعاقبة نحو لزم النار لشقوة
اى لما كان عاقبة الشقوة كانه قال للغرض وللعلة نحو مررت للخوف فان الخوف
ليس علة غائية تقصد كما فى قولك للانتفاع بل الخوف علة للفرار باعثة عليه وقد
جائت اى اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يوخر الاجل اى والله لا يوخر وفيه
معنى التعجب وتكون مزيدة فى المفعول نحو ردف لكم اى ردفكم لان ردف بمعنى تبع متعد
بغير اللام وفى يا لزيد لان زيد هو المدعو فالاصل يا زيد فيمن لا يحل على يا ال زيد
ومع الجر يا بوس للحرب اى يا بوس الحرب ولا ما كل على ما ذكرنا من ان اللام
زائدة مقحمة قضاء لحق المضاف وهو اول جمع واصله يا بوس للحرب التى وضعت
اراهط فاستراحوا وقد اضمرت اى اللام فى لاه ابوك اى لله وقد ذكرنا وفى
للظرفية نحو المال فى الكيس ونظر فى الكتاب وقالوا انها بمعنى على فى لاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل وجاز الاصل على ضرب من الاستعارة
كما ذكر صاحب المفصل قال والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب فى الجذع
تمكن الكاين فى الظرف فيه وكى اى ومن حروف الجر كى للغرض نحو كيمه اى كيما كما يقال
فى لما وعما وفيما لم وعم وفيم والاصل كيما فعلت اى لاى غرض فعلت ولا تدخل
الا على ما الاستفهامية كما ذكرنا ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة
نحو رب رجل وربه رجلا واخي رب رجل وغلامه منطلقين لكونه مقدرا وغلامه
لكلامه رب رجل وزيد هذا سوال وجواب فالسوال ان المعطوف فى حكم
المعطوف عليه ولا يقال رب غلامه فكان ينبغى ان لا يجوز ايضا رب رجل و

واللام

وفي

وكي

وربّ

وغلامه كما رب رجل وزيد والجواب الفرق وهو ان غلامه مقدر بنكرة اذ كانه اصل
فى غلامه غلام له بخلاف زيد فانه غير مقدر بنكرة فلذلك افترقا ومقتضى هذا
ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر بنكرة بل الجواب الحق انه مقدر بنكرة وهو
تابع ايضا ويجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ولفظ الكتاب ايضا مشعر بهذا
لان المعروض فى الموضعين كونهما بالعين وبعد كونه تابع الفرق ما ذكره
وهو ان احدهما مقدر بنكرة دون الاخر والظاهرة اى النكرة الظاهرة المجرورة
برب يلزمها الوصف بمفرد او جملة نحو رب رجل كريم لقيت او رب رجل ابوه منطلق
لقيت والوصف يحقق التقليل لان الشئ موصوفا اقل من كونه غير موصوف وقوله
ان تقلبوك فان قبلك لم تكن عارا عليك ورب قتل عار جواب هذا ايراد فان يجوز
رب نكرة غير موصوفة اصلا فاجاب بقوله فعلى تقدير هو عار يعنى ان عار خبر مبتداء
محذوف والجملة صفة للنكرة ولا يمتاز عن الفعل المسلط هى اياه على الاسم هى علة
الى رب وانما ابرزها لان الصفة وهى المسلطة جرت على الفعل وهى كم
اذ التسليط لرب يعنى ان الفعل لا يعمل فى الاسم بعده الا بواسطة رب فهى
سبب تسلط الفعل على الاسم وكان الاول ان يتعلق علمه بما قرب عن الفعل
لكونها لانشاء التقليل ولها صدر الكلام والمعنى الذى ذكره يجئ فى كل جار و
مجرور وتسلط الفعل به على الاسم كجلست على البساط ونحوه ونحن اى الفعل
محذوفا فى الاكثر ويلزمها المضى لان المعنى تقليل محقق ولا يكون الا فى الماضى
ونحو ربما يود الذين لانه دخل على المضارع ولكنه بمعنى المضى لان المراد حكاية
الحال الماضية وانما عبر عنه بلفظ المضارع دون الماضى تحقيقا والو داذهم
والمفردة اى والنكرة المفردة بعد رب نحو ربه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة و
مذهب البصريين انه مجهول لا يرجع الى ظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب
الكوفيون الى انه ضمير راجع الى متقدم كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه
رجلا فيجب مطابقة للظاهر عندهم ويلحقه اى رب ما فيدخل حينئذ على الجملة الاسمية
والفعلية نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم وربما اعلمت اى ورب مع ما مجرورها
بسيف صقيل دون نهم وطعنة نجلاء فتكون ما زايدة كقوله تعالى فبما رحمة من

اى واسعة — بالمهنا موضع — در قشفلع

الله ويستعمل من مكفوفة اي بما بعدها اي بمعنى رب نحو اني لما افعل قال الجعدي
ارض لو ربما افعل وانسد واني لما يضرب الكبش ضربة على راسه تكل اللسان
من الفم والبيت لابي حية النميري اي واني لربما تضرب وتكل اللسان الى آخره وجملة
منصوبة المحل صفة لضربة ويقدر اي رب بعد الواو وكثر اي العمل لها دون الواو
خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو وعملت عمل رب لنيابتها عنها كما عمل واو القسم
الجر لنيابتها عن الباء وايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود
معطوف من غير معطوف عليه لانها تكون في اول الكلام ووجه البصريين ان الواو
حرف عطف فلا يعمل قياسا على الفاء وبل لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو
القسم فانها عملت لانها بدل عن الباء ولذلك يدخل عليها حرف العطف كما يدخل
الباء فيقال ووالله وفوالله لافعلن ولا يجوز دخولها على واو رب وقد
يجيء الاضمار اي اضمار رب بعد الفاء نحو قول امرئ القيس فمثلك حبلى
قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب مثلك اي فرب امراة
مثلك وبعد بل اي وقد يجيء اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذي صعد واصباب
البلد المفازة والصعد جمع صعود وهي المرتفع من الارض خلاف الهبوط و
الاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض وهي بمعنى الهبوط اي رب مفازة
ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش هي اي رب اسم لانتفاء لازم حرف
الجر منها وهو التعدية ولكونها في مقابلة كم الخبرية اختلف في رب فالبصريون
على انها حرف جر والكوفيون والاخفش على انه اسم وحجة البصريين انها لو كانت
اسما لافتقرت الى جر اي ما يعمل فيه والظاهر ان العمل للفعل بعده لكنه لا يصلح
للعمل فيها لكونها مجرورا بها والمجرور لا يعمل في الجار واحتج في الكتاب لمذهب
الاخفش بوجهين احدهما انها لو كانت حرف جر لكانت للتعدية كسائر حروف
الجر لكن اللازم منتف وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها متعدية و
اما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان هي المسلط للفعل على ما
بعده ولا معنى للتعدية الا هذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية اي رب للتقليل
وكم للتكثير وكم الخبرية اسم فكذا مقابله ويستعمل اي رب للتكثير بحيث غلب على الحقيقة

والكاف

والكاف

حرف جار كانها حقيقة في التكثير والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو واو الذي
كان كزيد عمرو المثال الاول متعين للمقصود لكونه صلة الذي وصلة الموصولة
لا بد ان تكون جملة وانما تكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي في الدار ولو كان
اسما لكان مفردا فلا يقع صلة للذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي هو كزيد او
تماما على الذي احسن وحذف صدر الصلة ليس بواسع كثير فجعله حرف جر ارجح واما المثال
الثاني فلا يتعين اذ قد يكون الكاف حرف جر وقد لا يتعين ويستعمل للقران في
الوقوع نحو كما خرج زيد قام عمرو اي اقتران القيام والخروج في الوقوع فيهما
متشابهان في المقارنة في الوقوع وقيل انها في قوله تعالى ربياني صغيرا لتاكيد
الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف فيه للقران في الوقوع لان الرحمة واجبة
من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها لانها مذكورة بصيغة الامر فالبر
ارحمهما فالكاف ليس للمقارنة في الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد
رحمتهما ايجادا مؤكدا محققا كما اوجد الوالدين تربيتهما ايجادا وجعلتها موجودة
في الزمان ماضيا وقد تكون مزيدة في المنصوب نحو ليس كمثله شيء اذ المعنى ليس
مثله شيء وقيل المثل صلة يعني ان الكاف ليست بزائدة بل المثل زائدة اذ
يقال مثلك للئام يفعل كذا والمراد ان الئام يفعل كذا وليس الغرض ان يثبت
للئام مثل ويحتمل ان لا يكون واحد منهما اي من الكاف والمثل صلة ويسوق
الكلام لنفي المثل بطريق الكناية اذ يقال مثلك لا يبخل وهم يريدون نفي البخل عن
مثله فقصد الى المبالغة وسلوكا طريق الكناية لانه اذا نفى عمن يسد مسده
فقد نفى عنه نظيره قولك للعربي العرب لا تخفر الذمم اي لا تنقضها فانه ابلغ من
قولك انت لا تخفر فاذا كان من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله
شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما يعطي الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان
معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما اشار اليه صاحب
الكشاف وفي الجر اي وتكون مزيدة في الجر نحو قوله فجعلهم كعصف مأكول اي
مثل عصف واشتبهين بورق زرع اكلته الدواب وراثته وفي المرفوع نحو عندي
كذا درهما عندهم يعني ان بعضهم يقول ان الكاف زايدة والتقدير عندي

ذا اى عندى هذا وهو منهم قرينة بقوله درهما وليس بذاك هذا رد لمن
اى لا يتعين حمله على الزيادة بل يجوز ان يراد عندى مثل هذا ثم فسره بقوله
درهما ويكون ذا اشارة الى شئ اى عندى مثل هذا الشئ وقد يكون اسما
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى يضحكن عن شئ مثل البرد الذى يذوب للطافته
والمنهم الذائب ولا تدخل اى الكاف المضمر خلافا للمبرد ونحو وام اوعال كها
او قربا شاذ وقيل وهو للعجاج فاضحى منه ستنا او هو ناتج الذنابات شمالا
كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا يصف حمارا قد
هرب باتنه من صايدها والستن الاتان على طريقة واحدة الذنابات
جبال صغار اى اوقعها الحمار وجعلها فى ناحية منه والكثب القرب وام
اوعال هضبة وهى عطف على الذنابات اى جعل الحمار الذنابات او اقربا
انضحن اى نفر من نكب ينكب اى انحرف اى من غير ان ينحرف عنها ومحل
الاستشهاد قوله كها اذ دخل الكاف على المضمر وتتصل بها اى بالكاف ما
كافة كقوله اجعل لنا الها كما لهم آلهة

وعلى

وعلى للاستعلاء نحو اشرفت عليه
الملعت وعليه دين والاول مثال للاستعلاء الحسى والثانى للاستعلاء
المعنوى وتكون اسما فى نحو غدت من عليه اى من فوقه وقد مضى البيت فى
وعن

وعن للبعد والمجاوزة نحو رميت عن القوس وهذا الحديث عن فلان ولذا ما
ولكون عن للبعد فسر بعد فى طبقا عن طبق اى طبقا بعد طبق اى شدة بعد شدة
وتكون اسما فى نحو من عن يمين الخط او سماهيج قال الاصمعى سماهيج جزيرة فى
البحر وقبله بادر سلمى من دارات العوج جرت عليها كل ريح سيهوج اى
شديدة وهوجاء جاءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط او سماهيج والخط
موضع بحر ينسب اليها الرماح الخطية والهوجاء الريح تقلع البيوت

ومذ

ومذ
لابتداء الغاية فى الزمان ولا تدخل المضمر وقد تكلمنا فيهما

ومنذ

ومنذ فى معناها الا
ان المبرد يدخلها على المضمر لعل توجه قول المبرد ان منذ لابتداء الغاية فى الزمان
فتدخل المضمر قياسا على من فانه لابتداء الغاية فى المكان ووجه المذهب المشهور
انه لم يوجد ادخالها الى المضمر فى كلام الفصحاء ومجرد القياس لا يكفى ما لم يعضده

استعمال الفصحاء وظاهر اللفظ ان المبرد يقول فى منذ دون مذ فيمكن ان
نفرق بينهما بان مذ اوغل فى الاسمية بتصرفهم فيه بحذف النون لان اصلها منذ
ولذلك يصغر مذ على منيذ ومنذ مما لم يتصرف فيه بقى على جموده فكان اشبه
بالحرف وهو من فلذلك حكم باختصاص منذ الى المضمر دون مذ هذا غاية ما يعتسف
فى تقرير قول المبرد ويكونان اى منذ ومذ اسمين بمعنى اول المدة فيليهما المفرد
المعرفة لتقدير وقوعه فى جواب متى لانه يقال متى خرجت فتقول منذ يوم السبت
اى اول مدة الخروج يوم السبت فاذا لم يكن مفردا او لم يكن معرفة لم يتعين
المبتدأ مع انه المطلوب فى جواب متى وبمعنى جميع اى جميع المدة فيليهما المقدار
الدال على العدد لتقدير وقوعه فى جواب كم فانه اذا قيل كم مدة لم تلق زيدا فيقول
فى جوابه مذ يومان اى جميع المدة التى انتفت فيها الرؤية يومان والمقصود
هنا هو العدد فلا يشترط فيه التعريف فمن قوله فيليهما اى جاز ان يليهما
النكرة ويليهما المصدر نحو ما رأيته منذ سفره او مذ سفره وفى الفعل نحو ما رأيته
مذ سافر وان نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف على رأى اشارة
الى قول سعيد وهو ان ما بعدها ومنذ فاعل فعل محذوف ومعناه من اذ فاذا
قلت ما رأيته مذ او منذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رأيته
منذ يوم الجمعة او يومان تقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ مضى يومان
فهذا لا حاجة الى تقدير زمان مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتدأين
ما بعدهما خبرهما اى اذا قدر زمان مضاف فيكونان حينئذ مبتدأين ما بعدهما
خبرهما ولو لم يقدر زمان لم يصلح كونهما مبتدأين اذ لو لم يقدر لكان السفر
خبرا عن نفس الزمان لو قلت ما رأيته منذ سافر اذ لا يستقيم قولك اول المدة
سفره بل لابد من تقدير زمان مضاف اى زمان سفره وقد اختلف فى اعرابه
فجمهور البصريين على انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة
اول المدة يوم الجمعة وكذا منذ يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض
البصريين ومنهم الزجاج الى ان ما بعدهما هو المبتدأ وهما خبران مقدمان لان
المعنى بينى وبين انقطاع الرؤية يومان وزيف هذا بكون المبتدأ نكرة من

بعدهما

غير متعين لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا ظرفان لتكون تقديرهما معين ولذلك
لا يتعلقان بمحذوف ولا تحادهما اي لاتحاد مذ ومنذ بما قبلهما بحيث لا يتخللهما
العاطف بخلاف ما يشعر انه بهذا اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال
وهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين مبتدا وما بعده خبر وحينئذ تكون
جملة مستقلة واذا كانت جملة مستقلة كان مظنة لجواز عطفها على الجملة قبلها و
هي ما رايته فيقال ما رايته ومذ يومان كما يتخلل العاطف بين قولك ما رايته
وبين الجملة التي هي تفسير لمذ ومنذ وهو اول المدة يومان او جميع المدة يومان
فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان فاجاب بان شرط
دخول العاطف ان لا تكون الجملتان متحدتين من حيث المعنى فان اتحادهما منع تخلل
العاطف ومذ ومنذ مع خبرهما متحدان بما قبلهما اذ لا انفصال ابتداء مذ يومان الا
بعد تقدم جملة عليه وانما قال معنى لان مذ ومنذ ليسا ظرفين متعلقين بما قبلهما حتى
تكونان متحدتين لفظا ومعنى بل هي جملة مستقلة ولكنها متحدة بما قبلها معنى هذا شرح
هذا اللفظ وفيه ادنى جوازة لان تفسيرهما اما ان يشترط فيه تقدم فعل تكون هذه
مبدا له او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا وان لم يشترط لم يكن الفعل
الذي جعل هذا مبدا له معلوما اذ قولك اول المدة لا يعلم منه ح تقدم ذكر ان اول
المدة لانتفاء الضرب او لانتفاء الرؤية او لغيرهما وحاشا للتنزيه ويكون فعلا
عند المبرد ومذهب البصريين انه حرف جر لانه روي الجر بعده قال الشاعر حاشا
ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم ولانها لو كان فعلا لادخل عليها ما المصدرية
قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد تكون حرف جر كما قال البصريون
وقد تكون فعلا تنصب ما بعده كما قال الكوفيون انها متصرف فيها قال وما احاشي
من الاقوام من احد ولان لام الجر تتعلق به كقوله تعالى حاش لله وحروف الجر
لا تتعلق بحروف ولانه تنصب بها كما جاء اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاش الشيطان بالنصب
قوله ويكون فعلا المراد انه قد يكون فعلا وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب
المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اي ما بعد حاشا وعدا وخلا منصوب اذا
كانت اي الثلاثة افعالا وقد مر اي في الاستثناء انه اذا قيل جاء القوم عدا او

وحاشا

وعدا وخلا

خلا وحاشا زيدا فمعناه جانب بعضهم زيدا وجاوزه وحذف حرف الجر مع ان وان
قياسا لانهما مستطالتان بصلتهما فكانا مظنة للتخفيف ومحلهما اي محل ان وان
مع ما في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده كما في
نحو واختار موسى قومه اي من قومه والجر اي ومحلهما جر عند الخليل كما في قول
رؤبة خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اي بخير فحذف الجار وابقى المجرور و[illegible] الثاني
من انواع العوامل الناصبة للاسم منها حروف النداء فمن يجعل العمل لها فان
حروف النداء تنصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان حروف النداء اسماء افعال
تنصب ما بعدها كبله زيدا ورويد زيدا والمحققون على ان المنادى منصوب بفعل
لازم اضماره والدليل عليه وجهان احدهما انها لو كانت اسماء افعال لكان لها
مرفوع كما في رويد ونحوه وليس مرفوعه مظهرا فلا بد من ضمير وحينئذ اما ان تكون
ذلك الضمير لمتكلم او مخاطب او غائب لا يجوز ان يكون لغائب اذ لم يتقدم عليه ذكر
ولان المحققين على ان الداعي غائب ولا جائز ان يكون لمتكلم لان ضمير المتكلم
لم يرد مستترا في اسماء الافعال ولا جائز ان يكون لمخاطب اذ ليس المعنى ان
المخاطب هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر لان بعض اسماء الافعال فيه ضمير
للمتكلم كما في بمعنى اتضجر او تضجرت واوه بمعنى اتوجع او توجعت والثاني ان
اسماء الافعال ليس فيها اقل من حرفين والهمزة من حروف النداء وهو حرف
واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون البواقي ايضا اسماء افعال اذ
لا قائل بالفرق وهي اي وحروف النداء يا وايا وهيا اي بحروف النداء البعيد
كما في الحاضر الغافل فانه في حكم البعيد لجواز ان يخاطب بيا تنبيها على تنزل الغفلة
منزلة الغائب البعيد ويحتمل ان يريد ما يجري مجراه قولهم يا الله فانه اقرب من كل
قريب ولكن المنادي والداعي لما راى نفسه بعيدة عن حضرته تعالى ناداه نداء البعيد
هضما لنفسه واستصغارا لها واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة نحو وا عبد
الله ان المقدر اندب عبد الله ومنها اي ومن الناصبة للاسم الا فمن يجعل
النصب لها في الاستثناء فان بعضهم قال اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب
حرف الاستثناء لانه بمعنى استثني والصحيح انه اي ان النصب للفعل او لما بمعنى

سبعين ح

الثاني الناصبة
للاسم منها
حروف النداء

ع

للنداء البعيد او ما يجري مجراه

ومنها

المعمول

معناه اي من المستثنى كاسم الفاعل وساير المشتقات قبلها اي قبل حروف الاستثناء بتوسطها اي بتوسط حروف الاستثناء وبعضهم جعلها اي حروف الاستثناء عاملة نحو عشرون الا خمسة كذا اي حيث لم يتقدم فعل ولا ما في معناه يكون العامل الحرف ومنه ما يذكر في نحو المسايل السبت الحرية من نحو شيء الاواحد او ما الا شيئا يعادل كذا البتة مستثنى ينقص بين ان هذه العقود لم يوجد قبل الاستثناء فعل ولا ما يجري مجراه ليكون عاملا فيها بعد الا فجعل الا هي العاملة والاول ان يقرا ينقص بالتاء للخطاب اي شيء ينقص منه انت ولفظ كما قلت شيء يستثنى منه واحدا ويعني بالمسايل السبت الاصول الستة في علم الجبر والمقابلة وهي جذر يعدل عددا وجذور وعدد يعدل مالا ومال وعدد يعدل جذورا والثلثة الاول تسمى مفردة والاخيرة تسمى مقترنة وكذا في المنقطع اي كذا العامل حرف الاستثناء في المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا اي دع حمارا هذا مذهب بعضهم والاكثرون على انها اي على ان الا هنا اي في المنقطع في معنى لكن ولا بد لها من تقدير الخبر فالتقدير في المثال لكن حمارا جاء ومنها اي ومن الحروف العاملة الواو بمعنى مع فينصب ما بعده اي الواو بمعنى مع وقد تقدم ذكر الاختلاف في اول بحث العوامل وجمهور النحويين على ان الناصب له الفعل المتقدم بتوسط الواو والثالث من انواع العوامل الناصبة للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وانما عملت النصب لمشابهتها ان المفتوحة المشددة لفظا ولان الجملة التي تقع بعدها مفرد كقولك عجبت من ان ضرب زيد اي عجبت من ضرب زيد كما ان ما بعد المشددة في تاويل المفرد واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال والتي تقع بعد العلم المخففة من المثقلة مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتقدير انه سيقوم وانه لا يقوم اذ لا يمكن ان تكون ناصبة لانه لا يجتمع على الفعل حرفا الاستقبال فيتعين ان تكون مخففة من الثقيلة وكذا التي تدخل الماضي نحو عجبت من ان قام زيد تقديره من انه قام زيد اذ لا يمكن ان تكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا والتي تقع بعد الظن نحو ظننت ان يقوم فيها الوجهان احدهما ان تكون ناصبة والثاني ان تكون مخففة من الثقيلة والفعل بعده مرفوع حينئذ

ومنها الواو

الثالث الناصبة للفعل المضارع وهي ان

عدوا ما لا يعمل
عدوا ما لا
يعدل جذورا
مال ومجذور
يعدل عددا

والتقدير ظننت انه يقوم وكلاهما اي الناصبة والمخففة مصدرية لان كل واحد منهما مقدر بمصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن يجب ان تكون ناصبة نحو ازيد ان يقوم والحاصل ان التي بعد العلم يجب ان تكون مخففة من المثقلة لتكون المخففة مناسبة للعلم والتي تقع بعد غير العلم والظن يجب ان تكون ناصبة لانه لا مانع لتعلقها بغير المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل النقيض فمن حيث الرجحان شابه العلم فجوز ان تكون ان بعده مخففة ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم فالتحق بساير الافعال التي تقع بعدها الناصبة ففيها لذلك جاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وهو للتاكيد ولا يستقيم ان تكون للتابيد لانه حتى تدفعه وهي اوكد من لا فان لا يدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة وتاكيد نفي القيام قلت لن اقوم وهو اوضح مما من استقراء كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان مخففة الهمزة وسقطت الالف لالتقاء مع النون الساكنة فصار لن وعند سيبويه حرف مقتضب براسه وضعف قول الخليل بانهم يقولون زيدا لن اضرب ولو كان الاصل فيه لا ان لم يجز تقديم شيء مما في حيزه عليه ولذلك لا يقولون زيدا ان تضرب خير لك واجيب عنه بانه قد يكون حكم التركيب مغايرا لما قبله وقيل ان النون في لن مبدلة عن الالف والاصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات معنى التوكيد فيه واذن جواب وجزاء وهذا وضعه يقال لمن قال اتيتك اذن اكرمك فهو جواب لقوله وجزاء على فعله وانما تعمل النصب اذا كان ما بعدها مفرغا لها ومستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال اتيتك ولو قلت انا اذن اكرمك بالرفع وان تاتني اذن اكرمك او الظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغاء اما في انا اذن اكرمك فلان ما بعد اذن ليس مفرغا له بل هو خبر المبتداء واما ان تاتني اذن اكرمك فالالغاء فيه لان ما بعد اذن غير مفرغ لها ايضا بل هو جزاء للشرط السابق ولذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغاء لفوات الاستقبال فيما بعد اذن لان المعنى اظنك الان كاذبا لا سيما اظنك كاذبا قوله مفرغا معناه معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته ارجح لانه ادل على العلة اذ لو كان غير مفرغ له بل هو معمول لعامل آخر لتوهم عاملان على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اتفقا عملين

ولن

وهي

وإذن

أتكرمني

مختلفين فيشترط الإعمال إذاً أن يكون ما بعده خالياً عن عمل عامل آخر فيه وهو معنى
التفريغ وذكر مثالين الأول لما كان الفعل بعد إذن معمولاً للعامل المعنوي
وهو الابتداء والثاني لما كان معمولاً للعامل اللفظي وهو حرف الشرط فإن قلت
فلم لا يكون من باب التنازع إذ توجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لأن
العامل الأول وهو الابتداء أو حرف الشرط أقوى من العامل الآخر وهو إذن
لأن الابتداء يقتضي خبراً فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن الغاؤه
أيضاً بخلاف إذن فإنه جاز الغاؤه كثيراً وإنما عدل المصنف عن عبارة القدماء
وهي أن لا يكون معتمداً على ما قبله مع أنها أعم لأنه قد يوجد الاعتماد على ما قبل إذن
من غير أن يكون ما قبله عاملاً فيه كما في الواو والفاء على ما سيأتي لأنه أراد ذكر
وجوب الإلغاء بقوله فالإلغاء أي فيجب الإلغاء وإنما يجب الإلغاء إذا كان ما قبل
إذن عاملاً فيما بعده وأما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الإلغاء فلذلك جعلها
قسماً لا يجب فيه الإلغاء فقال وإذا وقعت أي إذن بعد الواو والفاء فالوجهان
أي يجوز الإلغاء والإعمال أما الإعمال فلأن إذن عامل لم يعارضه عامل آخر فيبطل
عمله وأما الإلغاء فلأن التقدير في قولك وإذن أكرمك وأكرمك إذن وإذا دخل
الواو على الفعل لم يجب نصبه إذ لا مقتضي له وعلى الوجهين قرئ قوله وإذا
لا يلبثون خلفك إلا قليلا بإثبات النون وحذفها وجاز الفصل بينها أي في
إذن خاصة دون أن ولن وكي بما نحو إذن والله أكرمك بالنصب وإنما اختص
إذن بجواز الفصل دون أخواتها لأن أخواتها لم يوجد ملغاة في الكلام بخلاف
إذن إذ جاء الغاؤها في مواضع فبجواز الإلغاء أشبهت الأفعال القلوب لأنه
نوع يتصرف فيها إذ جاءت متقدمة ومتأخرة وملغاة ومعملة فتوكت فيها التصرف
بخلاف سائر أخواتها فلذلك اختص فيها الفصل دون أخواتها وإنما اختص
جواز الفصل بالقسم نحو إذن والله أكرمك بالنصب وما يجري مجراه كالدعاء نحو
إذن أحسن الله جزاءك أكرمك بالنصب وبالنداء نحو إذن يا فلان أكرمك لأن
هذه الأشياء تأكيد الكلام فلا تعد الفصل بها فصلاً وكي للتعليل نحو أسلمت
كي أدخل الجنة والنصب في مثل لكي يعلم الناس أني امرؤ ... أتيت المعيشة من بابها

وكي

أي يمكن قطعاً وفي غيره أي في غير ما دخل اللام على كي نحو جئت كي تكرمني جاز أن يكون
أي النصب بها أي بكي وبأن مضمرة لأن مذهب الجمهور أن كي مصدرية بمنزلة أن
إذا دخلت عليها اللام كقوله تعالى لكيلا تأسوا وقد تكون بمنزلة اللام وهي إذا
لم يدخلها بل ينصب بأن مضمرة لأنها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلت
دلت على أنها مصدرية بمنزلة أن ومذهب الأخفش أن النصب بعدها بأن مضمرة
مطلقاً وهي حرف جر ومذهب الكوفيين أنها ناصبة مطلقاً من غير إضمار أن وما
اختاره المصنف حسن لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة وجاز الإظهار أي إظهار
أن في مثل كيما أن تغر وتخدعا والبيت لجميل وأوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك البيت ولم يجز قمت زيداً لأن أضرب على تقدير قمت كي أضرب زيداً لأن كي مقدرة
أو أن مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما في حيز أن عليه كما لا يجوز أن زيداً أن
تضرب على تقدير أريد أن تضرب زيداً خلافاً للكسائي وقوله وشفاء عيك جابرا
أن تسألا مما يعضد مذهبه أي مذهب الكسائي إذ التقدير وشفاء عيك أن تسأل
جابرا فقدم ما في حيز أن عليه والفراء يجعل المنصوب وهو جابرا حالا لا من الغي
على ما حكاه ابن السراج هكذا ذكره وفيه نظر من وجهين أما أولا فلأنه متعلق
بالقصة فإن كان جابرا اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وإن لم يكن اسم رجل
جاز أن يكون فاعلاً من الجبر فالحق ما ذكره الفراء وإن كان مجهول الحال احتمل
الوجهين وأما ثانياً فإن وصف الشفاء بالجبر كأنه أولى من وصف الغي به فإن
الغي والعي ليس سبب الجبر والصلاح بل هو سبب الاختلال والشفاء والخلاص
عن الغي هو الجابر للاختلال فلعل تأويله أن الغي سبب السؤال والجابر عليه
والسؤال سبب الشفاء والمجاز أن يجعل الغي شافيا إسنادا إلى سبب
السبب الرابع أي النوع الرابع من العوامل الجازمة لم أي للفعل وهي
لم يقلب المضارع ماضياً وتنفيه فمعنى لم يضرب زيد نفي الضرب في الزمان الماضي و
لما مثلها أي مثل لم وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل أي لما تفارق لم في
أمرين أحدهما أن قولك لم يضرب زيد معناه نفي الضرب منه في زمان من أزمنة
الماضي وإذا قلت لما يضرب فمعناه أنه لم يوجد منه الضرب في الزمان الماضي إلى
الآن أي استغراق نفي الضرب في جميع أزمنة الماضي ولم يوجد في شيء منها أصلاً

الرابع الجازمة
وهي لم ولما واللام
للأمر وإن للشرط
والجزاء ٥

والثاني انه يحذف الفعل مع لما قائمة اذا قيل اقام زيد قلت قمت ولما اي ولما
يقم زيد كذا في لم فكان طول لفظ لما عوض عن المحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف
على لم اي لام الامر ايضا يجزم الفعل المضارع وجاز اضمارها اي اضمار اللام
في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واخره اذا ما خفت من امر
تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب وان للشرط والجزاء من الجوازم و
تقدم حكمها اي حكم لا وان في باب الفعل ومن شانها اي ومن شان ان الشرط
ان يلزم الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان تزرني اكرمك والتقدير كقوله تع
وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد وقلما يحذف معها اي
مع ان الفعل من غير شريطة التفسير نحو ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا
وان صبرا فنحن للصبر ليس بقياس اذ لم يذكر بعده الفعل لا لفظا ولا تقديرا
اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو قدر لم يكن على تعيين الفعل دليل
والعقل الدية قال الاصمعي انما سميت بذلك لان الابل لو كانت تعقل اي تحبس
بفناء ولي المقتول ثم كثر استعمالهم بهذا الحرف حتى قالوا عقلت المقتول اذا
اعطيت ديته دراهم او دنانير يقال ضقت بالامر ذراعا اذا لم تطقه ولم تقو عليه
واصل الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان تقول مددت يدي اليه فلم تنله و
قتل فلان صبرا اي حبس على القتل حتى قتل ومعنى البيت انا ان طولبنا بالعقل
وهو الدية لا نضيق عنه ذراعا اي نطيق اداءه وان حبسنا للقتل فصابرون
اي نحبس انفسنا لاكل الصبر اي لاكل الحبس للقتل او نصبر للقتل ويستشهد بها
ذكر البيت على انه حذف الفعل بعد ان من غير شريطة التفسير وكان يحتمل ان يقال
في اموالنا ظرف يفسر الفعل اي ثبت في اموالنا فكانه قال ان ثبت العقل
في اموالنا فيكون الفعل المقدر في الظرف وهو ثبت مفسر للفعل المحذوف
فيكون من باب ان زيد قام ولعله انما عدل عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا
صريحا لا ضمنيا نحو زيد ان في الدار على تقدير زيد ان ثبت في الدار فالظرف وان
تضمن الفعل لكن الفعل فيه غير صريح ولفظ الفعل شرط صريحا وان شيئا ايضا
عطف على قوله ان يلزم اي ومن شانها ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا
ان الشرط مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب كما

اديته نخ
اي

لا يقال زيدا ان تضرب بمعنى اضرب زيدا لان لها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقدم
ما في حيز الشرط عليه قيل في اتيك ان تاتني ان الجزاء محذوف وما تقدم كلام وارد
على سبيل الاخبار واذا اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم لا
فعلي الشرط والجزاء مضارعان فاما ان يلزم الجزم اللفظ او دخول عطف على قوله
ليجزم اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم ويلزم دخول الفاء اي
في الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيها الفاء اذا وقعت جزاء فكان يمتنع ان لا يجوز
في انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالق
من غير فاء وجواز عطف على دخول اي ان لم يكن المقدم جزاء بل كان الجزاء يلزم
الجزم ودخول الفاء ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على ان عمرا منصوب
اضرب مقدما لان المعمول يقع حيث العامل والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء
فكذا ما في حيزه وهو ممتنع وجواز اي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا
لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو وان كان موخرا لفظا مقدم معنى لان
الشرط مقدم في الرتبة والجزاء موخرا فهو نحو ضرب غلامه زيد وان كان في حكم
المعلق في الاحكام هذا كانه جواب عن سؤال مقدر وهو ان لقائل ان يقول ان
كان المقدم كلاما واردا على سبيل الاخبار وليس اجزاء للشرط بل الجزاء مقدر
بعد الشرط فاذا قلت انت طالق ان دخلت الدار فكان ينبغي ان يحكم جزما بوقوع
الطلاق لانه ذكره جزما من غير تعليق فيه فكانه قال ابتداء على سبيل الاخبار
والجزم انت طالق ثم قال بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولو صرح به هكذا
لكان حكمه ان يواخذ بالجزم الاول وبالتعليق الثاني ان كانت المراة رجعية فاجاب
عنه بان مقتضى القياس ذلك لكن العلماء اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع
الطلاق عليه جزما لما عرف من استقراء ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا
مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزاء المحذوف فكانه جزاء في الحكم وان لم يكن
جزاء في اللفظ والسؤال في غاية القوة والتخلص عنه عسير ولو قلت زيدا ان
تضرب اضرب لم يجز بان الفعلين تفسيره لان معمول فعلي الشرط والجزاء لا يتقدمهما
فكما لا يتقدم نفس فعلي الشرط والجزاء عليه لا يتقدم معمولهما عليه ايضا لان المعمول

لو
ن
الفاء
المفعول
نحو انت طالق بان المقدم وان لم يكن جزاء لكن حكمه حكم المعلق
نخ

نح حيث يتم العامل والكسائي نحو نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما جوز تقدم
معمول الناصبة عليها على ما مر نحو ازيد زيدا ان تضرب وعند الكسائي والفراء
نصبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء لتوهم الرفع والتقدم اي تقدير كان فعل
الجزاء متقدم مرفوع كانه قيل اضرب زيدا ان تضرب وهذا تقدير فاسد لانه لا
لا مانع فيه والكلام فيما اذا كان موقوفا ولو فتح هذا الباب لجاز تقدم جز تمام صلة
الكلام عليه فيقال زيدا فانا اضرب لان التقدير اضرب زيدا وفساده واضح و
لو قلت ان زيدا تضرب اكن فلا مقال في جوازه اذ لم يتقدم على حرف الشرط بل
على فعل الشرط الا ان النصب بفعل عند اصحابنا وبما بعده عند الكوفيين يعني
ان جوازه متفق عليه ولكن عند البصريين ينتصب زيدا بفعل مضمر يفسره الظاهر
اي ان تضرب زيدا اضرب لان حرف الشرط شرطه ان يلي الفعل لفظا او تقديرا ولم
يلي لفظا فليقدر الفعل بحيث يليه واما عند الكوفيين فيجوزون نصبه بالفعل
بعده لانه غير مشتغل عنه بغيره فجاز نصبه به نحو زيدا ضربت والفعل وان تأخر
لفظا متقدم تقديرا فهو يلي حرف الشرط من حيث التقدير وكذا اذا قلت ان تأتني
زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا لان زيدا مفعول اضرب متقدم عليه فاضرب هو
الجزاء وهو مضارع فيجب الجزم والكوفيون اوجبوا رفع الثاني لان الجزاء ابعد
عن حرف الشرط بتخلل اسم بينهما وهو زيدا واذا بعد عن حرف الشرط لم يؤثر فيه
وجوابه ان زيدا معمول اضرب فالفعل متقدم رتبة واذا تقدم يجب جزمه ولو
كان هذا البعد مانعا من تأثير حرف الشرط لجاز ان زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون
ان تضرب مجزوم وان تخلل بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيد والكسائي
يجزم اذا فرق بينهما ظرف لغو للثاني نحو ان تأتني اليك اقصد يعني ان الكسائي
يقول ان وقع الفصل بين فعل الشرط والجزاء ظرفا لغوا متعلقا بالثاني وهو
الجزاء فالجزاء مجزوم لان الظرف اللغو كالمعدوم كما مثل به فان اليك متعلق
باقصد وهو ظرف لغو بخلاف ما اذا تخلل بينهما اسم نحو زيدا فانه لا جزم نحو
ان تأتني زيدا اضرب وان كان الفصل من سبب الاول ظرفا كان او غيره جزم
وفاقا يعني ان وقع الفصل بين فعل الشرط والجزاء بما هو متعلق بالاول

اتفاقا

وهو الشرط سواء كان ظرفا نحو ان تأتني يوم الجمعة اكن او غير ظرف نحو ان تضرب
زيدا اضرب فالجزم واجب بالاتفاق من الجميع لانه اذا كان متعلقا بالشرط
فلم يكن فاصلا لان الشرط انما تم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الخامس
اي النوع الخامس من العوامل ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة ستة تسمى المشبهة
بالفعل ووجه شبهها بالفعل انها مفتوحة الاواخر كالفعل الماضي وانها يقع
الاسم ويلزمه كما ان الفعل يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية بها كما يتصل
بالفعل الماضي وهي ان المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان بالفتح وقيس
تميم عن تقلب الهمزة عينا وقوله ان بالفتح مبتداء وخبره مثلها اي مثل ان في
توكيد مضمون الجملة مع قلب مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل
من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر الجملة او وصفه اذا كان مشتقا الى اسمها
انما قال الى معنى ما هو في حكم المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى المفرد لان
المضمون وهو المعنى تقلب الى المعنى لا الى اللفظ وقوله وهو اي معنى ما هو
في حكم المفرد انما يحصل من مصدر منتزع من معنى خبر الجملة مضافا الى اسم الجملة
وهو زيد في نحو اعجبني ان زيدا تضرب اي اعجبني ضرب زيد فالمفرد هو الحاصل
من اضافة المصدر المنتزع من معنى تضرب الذي هو خبر الجملة الى اسم الجملة و
قد يحصل من اضافة مصدر منتزع من معنى وصف خبر الجملة نحو ذلك بانهم قوم
لا يفقهون اي بانتفاء فقههم لان قوم خبر معطل والمقصود هو وصفه فانتفاء
الفقه مصدر منتزع من صفة القوم مضاف الى اسم الجملة وقوله الى اسمها متعلق
بالاضافة والضمير المضاف اليه يرجع الى الجملة اي الى اسم الجملة يعني الى الاسم
الحاصل في الجملة ولهذا اي ولكون المكسورة مبقية لمضمون الجملة والمفتوحة
مغيرة لمضمونها يكسر في مظان الجمل كالابتداء نحو قوله ان الله وملائكته يصلون
على النبي وما بعد القول اي في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت انك قائم او اسم فاعل
نحو انا قائل انك قائم او اسم مفعول نحو زيد مقول له انه مكرم ومن مظان الجمل
كونها صلة الموصول وجواب القسم وبعد حتى الابتدائية وتفتح في مظان المفرد
او ما يجري مجراه اي مجرى المفردات وان كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جواز

اولزوما اي تفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني انك منطلق او ما
يجري مجرى المفرد نحو ظننت ان زيدا قائم لانه لم يجيها نزلا منزلة المفرد
قوله وان كان اي تفتح في موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة لكن
اما جوازا نحو عجبت من وقت ان زيدا خارج فانه موقع المفرد لانه مضاف اليه
اي من وقت خروجه وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا فيقال عجبت
من وقت خرج زيد لان ظرف الزمان تضاف الى الجملة او لزوما نحو اجلس
حيث ان زيدا جالس فانه موضع المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن وجب استعمال
الجملة فيه لان حيث لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما تفتح لان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفردا وان وقع في الاستعمال الجملة اما جوازا او
وجوبا كمكان الفاعل مثال مكان المفردات نحو اعجبني انك منطلق والمفعول
اي وكالمفعول خارج باب علمت نحو كرهت انك منطلق والمبتداء اي وكالمبتدا
نحو عندي انك منطلق والمجرور اي وكالمجرور نحو عجبت من انك منطلق اي من
انطلاقك وتفتح في باب علمت بدون اللام على حذف ثاني المفعولين هذا على
مذهب الاخفش فانه يجعل ان وما في حيزه في موضع المفعول الثاني محذوفا
والتقدير في ظننت ان زيدا قائم ظننت قيام زيد حاصلا فلا بد من فتحها
لانه في موضع المفرد وهو المفعول الاول وتكسر اي ان معها اي اللام قبله
تعليقا نحو علمت ان زيدا لقائم اذ اللام لا يكون الا في خبر المكسورة وهي ليست
مفعول علمت لفظا فيقال جري مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا
لانها جملة فحينئذ الكسر على ما مر في افعال القلوب ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار
الجملة والمفرد لانه نوع من مواضع وجوب كسر ان ومواضع وجوب فتحها ثم
فيما يجوز فيه الفتح والكسر لانه يجوز فيه تقدير الجملة وتقدير المفرد كما بعد اذا
المفاجاة نحو قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم فيجوز ان يكون مفتوحا بان تقدر ما بعد اذا مفردا وهو
المبتداء فقط اي فاذا العبودية وتقدر الخبر بعده محذوفا اي حاصل و
يجوز ان يكون مكسورة بان تقدر ما بعد اذا جملة وقد وقع موقع الجملة ثم

فالتقدير فاذا هو عبد وكان قولهم اول ما اقول اني احمد الله على معنى اول
مقول احمد الله فيكون مفتوحا لانها واقع موقع الخبر وهو حمد الله او اول اقوال
اني احمد الله على ان اول مبتداء وخبره جملة وهو اني احمد الله كما تقول زيد انه منطلق
لانه في موقع الجملة وهو زيد منطلق لا على حذف الخبر مع الكسر لفسادها والمعنى بهذا
اشارة الى الاعتراض الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب على ما ذهب اليه ابو علي وهو
ان الخبر محذوف وان مع خبره مفعول القول اي اول قول اني احمد الله ثابت و
اعترض عليه الشيخ فقال ما معناه ان المحكي بعد القول هو عين المقول فلو قلت
اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا
منطلق واول من باب افعل التفضيل وانما تضاف الى ما هو بعضه فالتقدير اول
اني احمد الله ثابت واول هذا القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات
ان والاخبار بالموجود عن الهمزة او عن ان فاسد غير مقصود بل المقصود ان
اول مضاف الى اقوال المتعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بالثبوت عما
هو اول اقوال وهو اني احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف اي اول الكلمات
تكلمت بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وفي المسألة قول ثالث يحكى عن الملك عضد الدولة سالم
عن الاعتراض وهو ان التقدير اول ما اقول قول اني احمد الله فيكون اني احمد
للخبر وهو قول فحذف الخبر وقد بقي معموله قائما مقامه ولكون المكسورة للابتداء
جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا في الصفة عند الزجاج الرفع حملا
على الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي لما ذكر ان
المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهي المبتداء والخبر وهو معنى قوله للابتداء فرع
عليه مسألتين احدهما انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة
الاولى كلها مبتداء وخبر فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة ولا يجوز على محل
الاسم في ليت ولعل وكان لانها تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام تمنيا وترجيا وتشبيها
وتبطل معنى الابتداء الذي كان قبل دخولها بخلاف المكسورة فانها تقرر الابتداء

وتوكيده قوله بعد مضى الخ اشارة الى مذهب البصريين وهو انه انما يجوز العطف
على اسم المكسورة بعد مضي الجملة واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه مضت الجملة
او لم تمض حجة البصريين انه لو عطف قبل مضي الجملة وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان
ادى الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد لان خبر ان معمول لان وارتفاع
عمرو على انه معطوف على اسم ان على تقدير الخلو من ان او على جعلها مع معمولها
كالمبتداء المجرد وخبره يجب ان يرتفع بما ارتفع به الاسم وهو الابتداء فاذا قلت ذاهبان
وجعلته خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل وقد اعترض
صاحب المغني على هذا الدليل وقال هو غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون بان
الابتداء عامل في الخبر فلا يقولون ان ان تعمل في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون به و
في هذا التغليط نظر وذلك ان البصريين يقولون انا بينا بالدليل ان الابتداء هو
العامل في الخبر معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو فاسد فصاحب المغني اما ان
يسلم ذلك الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم ما ذكرنا وان طعن فيه كان حقه ان
يذكر وجه الطعن اولا حتى يتم التغليط ومدعى البصريين ان مذهب الكوفيين باطل
لما يلزم من مخالفة الدليل وليس مدعاهم انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال
هذا لا يلزمهم والله اعلم والمسئلة الثانية المتفرعة على بقاء معنى الابتداء ان
صفة اسم المكسورة يجوز فيها الرفع عند الزجاج بعد مضي الجملة وعن الكوفيين
جواز ذلك في سائر التوابع حجة الجواز قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام
الغيوب بالرفع صفة لمحل اسم ان والقياس على العطف وعلى اسم لا فانه يجوز
الوصف على المحل ولا يجوز قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي والجواب عن الآية
انه لا يتعين الوصفية بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبر او خبر مبتداء محذوف اي هو
علام الغيوب او يكون بدلا من الضمير في يقذف او يكون فاعل يقذف واستغنى
به عن العائد الى اسم ان لان علام الغيوب بمعناه والجواب عن القياس على العطف
بالفارق وهو ان المعطوف غير المعطوف عليه فلا يستنكر تغايرهما في الاعراب
والصفة عبارة عن الموصوف فيستبعد تغايرهما وهو ضعيف لان هذا التغاير
لو جوز اختلاف الاعراب لما وجب في المعطوفين التوافق في الاعراب والجواب

عن القياس على اسم لا ان التركيب صيره بمنزلة بعض الكلمة فضعيف وقوى محل
الاسم بعد لا فلذلك قوى فيها الحمل على المحل مطلقا وقوله تعالى والصابئون على ان
الخ مذكور خبر لان معلقا على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابئون وخبر ان
محذوف مقدر قبله كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
تمسك بعضهم على جواز العطف قبل مضي الخ بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون الآية فانه عطف الصابئون على محل اسم ان وهو الذين قبل مضي
الخ واجاب عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتداء
وخبره محذوف دل عليه خبر ان اي والصابئون كذلك والثاني ان المذكور
خبر صابئون وخبر ان محذوف دل عليه خبر الصابئون وعليه اي وعلى الوجه
الثاني قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمن قرأ مرفوعا اي
برفع ملائكته فان الآية تحتمل ان يصلون خبر ملائكته وخبر الاول محذوف
لدلالة يصلون عليه اي ان الله مصل وملائكته يصلون ولم يمكن في الآية الحمل
على ان المذكور خبر الاول لان يصلون للجمع فلذلك قال وعليه اي ويتعين الحمل
على الوجه الثاني وقد يتوهم ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في
صحة العطف على المحل لقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وليس
بثبت اي بحجة لاحتمال ان يكون العطف باعتبار المحل لا باعتبار التشريك في
العامل وانه جائز في الجميع اي في المكسورة وفي المفتوحة وفي غيرهما
من سائر العوامل نقل عن سيبويه جواز العطف على محل اسم المفتوحة في باب
علمت كقوله تعالى والا فاعلموا فانه عطف انتم على محل اسم ان المفتوحة واجاب
عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضي الخبر وهو ممتنع عند سيبويه
على ما عرفنا بل يحتمل ان لا يكون معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار
تشريكهما في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة على الجملة بان يكون خبر ان هو
قوله في شقاق اي اعلموا انا في شقاق معكم ما بقينا وانتم بغاة وليس المراد
انا بغاة بل يتعين ان لا يكون بغاة خبر انا بل خبره قوله في شقاق اذ لا ينسبون
البغي الى انفسهم بل الى المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار المحل لا باعتبار

التشريك والعطف باعتبار المحل جائز في الجميع كما ذكرنا في البيت استشهادا
جازم وقبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق واصله
انه جاور قوم من اهل بدر الفزاري بني لام من طي فجز بنو لام نواصيهم
فاقد مننا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة لذلك فقيل اذ قد جززتم نواصيهم
فاحملوها الينا واحملوا الاسارى ليطلقوهم والا فاعلموا انا وانتم معادون
ابدا وتقول ان المصطلح هو واخوه وعمرو مختصمان ولو لم يات بالمعطوف الثاني
اي عمرو لم يستقم كما مر انه سلكت لما لا تخلو عن فساد او اكثر بيانه اما ان ينتصب
حينئذ اخوه او يرتفع وعلى التقديرين اما يثنى الخبر او توحد فهذه اربع صور لا
يصلح شيء منها اما نصب اخاه مع تثنية الخبر وهو مختصمان ففاسد لان نصب اخاه
اما ان يكون للعطف على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان
فاعل المصطلح يكون حينئذ واحدا ولا يستقيم لان اصطلح افتعل بمعنى تفاعل لانه
بين اثنين فصاعدا فيقتضي شيئين واما الثاني فلان فاعل المصطلح يكون واحدا مع
اقتضائه متعددا وايضا تثنية الخبر يكون فاسدا اخر عن المصطلح وليس عطفا
على اسم ان حتى يكون الاسم مثنى فيستقيم تثنية الخبر واما نصب اخاه مع توحيد الخبر
نحو ان المصطلح هو واخاه مختصم ففاسد لان اخاه اما ان ينتصب عطفا على اسم
فيفسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمرا قائم ويلزم ايضا توحيد فاعل
المصطلح والمختصم ايضا واما ان ينتصب على المفعول معه فيلزم توحيد فاعل
المختصم دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه هكذا ذكروا وفيه نظر
لان الظاهر من هذا الكلام انه المصالح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو
كان مفعولا معه لا فساد الا توحيد فاعل المختصم وهو ممنوع لان المصطلح اخبر
لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اذ لا يقال تصالح زيد مع عمرو بل الصواب تصالح
زيد وعمرو وعلى انهما فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد فاعل المصطلح والمختصم ايضا
لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعله متعددا لفظا فهو الواجب في باب
تفاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع تثنية الخبر او مع توحيده وكلاهما فاسد
اما تثنية الخبر نحو ان المصطلح هو واخوه مختصمان فلان اخوه اما ان يعطف على

محل اسم ان ففيه الفساد من وجوه بل فيه العطف قبل مضي الخبر وتوحيد فاعل
المصطلح وتوحيد فاعل المختصم وقوله انه سلكت معناه انه طرقه وجهة سلكه
من الوجوه المذكورة ولم تجامع لام الا ان عطف على قوله جاز في المعطوف
على اسمه بعد مضي الجملة اي ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه اي لام
الابتداء الا انّ اي الا المكسورة لان لام الابتداء كان داخلا على المبتدا
فلما دخل ان لم يمكن تقديمها في صدرها لئلا يتلاقى حرفا ابتداء اللام وان فاخرت
داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم مفصولا بينهما اي بين ان وبينه
اي وبين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا او على ما يتعلق بالخبر
اذا تقدمه اي اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل اذ لو تأخر المتعلق
الذي دخله اللام بطلت صدرية اللام ولكن للاستدراك اي ومن اخوات ان
لكن وهو للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى اي نفيا وايجابا
فالشرط التغاير المعنوي لا اللفظي فالتغاير اللفظي والمعنوي نحو ما جاءني زيد
لكن عمرا جاء والتغاير المعنوي دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد قوله
ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان سلم مثبت كالفعل قبله ولكن التغاير المعنوي حاصل
اذ المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا وسلمكم اذ لو اراكهم كثيرا لانهزمتم وهلكتم
فحذف سبب التسليم وهو انتفاء اراءتهم كثيرا واقيم المسبب وهو التسليم مقامه
وتشابه اي يوافق ان في المسألتين المذكورتين في صحة العطف على المحل نحو ما
جاء زيد لكن عمرا جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن وفي دخول اللام اي ودخول اللام
في الخبر لكنه ضعيف وهو مذهب الكوفيين وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب
الجميع وان كان ضعيفا ونحو ولكنني من حبها لعميد متاول وتاويله ان
الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون فسقطت الهمزة وادغمت النون
في النون بعد حذف نون لتلاقي النونات ويجوز معها الواو ولان لكن المشددة
للاستدراك فلا مانع من دخول العاطفة عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا
ينبغي ان يدخل عليها العاطفة فلو دخلته قيل انعزل من العطف الى الواو وان
تجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا

وكأنّ للتشبيه اي من اخوات ان كأنّ التي للتشبيه نحو كأنّ زيدا اسد ووجه
اعماله ما ذكر في انّ وهذه الاربع يعني انّ وانّ وكأنّ ولكنّ تخفف اي
تسكن نونها بحذف احد نونين فيبطل عملها لزوال الشبه اللفظي بينها و
بين الفعل كقوله تعالى وان كلّ لمّا جميع ونظايره وكقوله وآخر دعواهم أن الحمد
لله رب العالمين وكقول الشاعر كأن ثدياه حقان ويجوز الاعمال اي اعمال
المذكورات نظرا الى ان الحذف لا يوجب ابطال العمل نحو لكن زيدا قايم فان
المحذوف في حكم الملفوظ الا في لكنّ فانها اذا خففت يبطل عملها مطلقا لانها اشبهت
لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم تعمل مثلها قال الشاعر ولقد يا ليت مطعن ام ليلى
ولكن ام ليلى لا تبالي وخالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف
عطف وهو ضعيف لانه لم نظفر لها على اصلا في موضع من الاستعمال ويلزم المكسورة
اي المخففة اللام يعني اذا خففت المكسورة ولم تعمل فيلزم اللام في خبرها نحو ان
زيد لقايم فرقا بينها وبين النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قايم فانها
لا تحتاج الى اللام لانها لا يلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما ويدخل
المكسورة المخففة الفعل ويلزم في المكسورة اي بعد التخفيف ان تكون اما
الفعل الذي دخلت عليه من افعال المبتدأ والخبر خلافا للكوفيين في التعميم
اي يجوزون دخولها على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وعلى غيرها متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ونبّه
عند البصريين ان لا تدخل بعد التخفيف الا على فعل من الافعال الداخلة على المبتدأ
والخبر لان الاصل دخولها على المبتدأ والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا تفوتها
الدخول على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية الاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وفي المفتوحة اي ويلزم في المفتوحة المخففة
اذا دخلت على الفعل ان تكون مع فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي
ويقدر اعمالها في ضمير الشأن مقدرا وانما اشترط ان تكون مع فعلها احد هذه
الحروف لئلا يلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج وان سيخرج وان سوف يخرج
وان لا يخرج وكان مقتضى القياس ان يشترط مع حرف النفي ما يدل على انها

غير ناصبة اذ حرف قد يكون مع الناصبة نحو اريد ان لا تخرج ومع المخففة نحو علمت
ان لا تقوم زيد لكن لم يمكنهم الاتيان معها بعلامة للاثبات فلا يجتمع مع حرف النفي
ولا بالسين او سوف اذ لا يجتمع حرفا استقبال فاستغنوا بحرف النفي عنها
نظرا الى الاصل وهو ان لا في الاصل موضوع لنفي المستقبل وهذا العذر انما
يتم لو لم يجتمع ان الناصبة مع لا في النفي لكنها قد جاء معها فالاعتذار مشكل قوله
ويقدر اعماله يعني اذا دخلت المفتوحة مع فعلها قد او غيره من الحروف المذكورة
فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه
المفتوحة بالفعل اقوى ولا بد من اعماله في ضمير شأن مقدر لئلا يتحط رتبة
المفتوحة عن المكسورة وليت للتمني وجاز ليت ان زيدا قايم على حذف الخبر
اي ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب من زعم ان المفعول الثاني محذوف
في ظننت ان زيدا قايم اي ظننت قيام زيد حاصلا فاما من يجعل انّ وما بعدها
سادا مسد المفعولين وهو مذهب البصريين فكذا يقول في ليت وهو ان
ان مع ما في حيزها سد مسد اسمها وخبرها ولعل للترجي او ترج نحو جئتك
لعلك تكرمني او تخوف نحو فخيب لعله يهينني وقد يتضمن اي لعل معنى التمني
فينصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعد الفاء كقوله تعالى لعلي ابلغ الا
اسباب السموات فاطلع في قراءة بالنصب وجاز دخولها اي دخول
لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قايم قياسا على ليت نحو ليت ان زيدا
قايم على ما ذكرنا وهو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا يثبت قياسا واما ثانيا
فلاستلزامه جواز لكن ان زيدا قايم وهو ممتنع عنده ويلحق الجميع اي ان و
اخواتها ما كافة او ملغاة اي عن الكف يعني مدخل ويحتمل وجهين احدهما
تكفها عن العمل والثاني ان لا تكفها بل تكون ما ملغاة عن الكف الا ان الالغاء
اي الغاء ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي ليت ولعل وكأنّ اكثر من كفها
لقوة قربها اي قرب الثلثة من معنى الفعل لان معناها تمنيت وترجيت و
شبهت بخلاف ان وانّ مكسورة ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة فكانها عن
العمل ابعد من البواقي ومنها اي ومن العوامل الناصبة ثم الرافع لا

ف

سباب

ومنها

السادس

والسابع

التي لنفي الجنس على ما مرّ هذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع فانه قال اولا
وهي سبعة وقد ذكر الستة منها وهي المشبهة بالفعل وبقي السابع وهي لا
لنفي الجنس فذكرها اخرا اتماما للسبعة السادس من العوامل ما يرفع وينصب
وهو ما ولا المشبهتان بليس ووجه الشبه اشتراكهما في النفي وفي الدخول
على المبتداء والخبر وفي زيادة الباء في خبرهما كما في ليس وكذا ان النافية عند
المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد الا على حزبه الملاعين ولا يجوز
اعمالها عمل ليس عند سيبويه على ما نقله صاحب المفصل السابع غير العاملة
من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث في العوامل فذكر غير العوامل استطرادا
وقيل انها وظيفة اللغة لانه بيان لمعنى مفردات العاطفة لا باعتبار العمل والا
الجملة فمنها اي فمن غير العاملة حروف العطف ومنها حروف النفي غير ما عمل منها
في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس ولا التي لنفي الجنس او الفعل اي او غير
الفعل نحو لن نضرب ولم نضرب ولما نضرب ولا نضرب في النهي وهي ما لنفي الحال
نحو ما يفعل وما زيد منطلق في تميم اي على عدم اعمال ما ولنفي الماضي المقرب
من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعامك ما زيد اكل
خلافا للكوفيين احتج الكوفيون بان ما بمنزلة لم ولن ولا لانها نافية مثلها
وهذه الحروف يجوز تقديم ما بعدها عليها نحو زيدا لم نضرب وزيدا لن اكرم وبشرا
لا اخرج فكذلك ما واما البصريون فاحتجوا بان ما معناها النفي ويليها الاسم
والفعل فاشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذا
ما والجواب عما احتج به الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانه
لا يليهما الا الفعل فلذلك عملتا فيما قبلهما واما لا فانما جاز التقديم معها وان
كانت يليها الاسم والفعل لانها حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده يقال جئت بلا
شيء فيعمل الباء فيما بعد النفي فكذا يعمل ما بعده فيما قبله بخلاف ما فانه لا يعمل
ما قبله فيما بعده فلا يعمل ما بعده ايضا فيما قبله هكذا ذكروا ونحو قوله اذا هي قامت
حاسرا مشمعلة نجيب الفؤاد راسها ما تقنع مع شذوذه محتمل للتاويل
يعني ان ما يتم هذا البيت حجة للكوفيين لان راسها مفعول تقنع وقد تقدم على

واجاب اولا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل وهو ان راسها ينتصب على
شريطة التفسير كانه جعل ما ذكره بمنزلة الاشتغال عند بعض انحو فيكون التقدير
ما تقنع راسها ما تقنع ولا لنفي الاستقبال عطف على قوله ما لنفي الحال نحو
لا تفعل وقد حذف الفعل بعدها فجرت مجرى النائب في قولهم افعل هذا اما لا اي اما لا
وتقديره الزم ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذلك فقدم افعل لانه اهم فحذفت
هذه الجملة واكتفى بما بقي وهو لا عنها ولهذا اي ولكون الحرف وهو لا نائبا
مناب الجملة اما لو اهالها وكانها فعل لنيابتها منابه ويحذف اي لا في جواب
القسم نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا وتمامه فقلت يمين الله ابرح قاعدا
وان قطعوا راسي لديك واوصالي ومن اخوات كان اي ويحذف لا من
اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها اي لا تزال وآخره لها ما مشى
يوما على خفه جمل وقد يلغى بها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او
في معنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقحام بالشيئين اي لا فك رقبة ولا
اطعم مسكينا وقد لا يكرر كقول الشاعر واي امر سيء لا فعله وقوله واي
عبد لك لا الما واوله ان تغفر اللهم تغفر جما والدعاء وجواب القسم
بمعنى المستقبل فيجوز ان لا يكرر في الدعاء نحو لا غفر الله له لان المراد
بالدعاء نفيه في المستقبل وفي جواب القسم ايضا يجوز ان لا يكرر نحو والله
لا فزت والله لا اضرب لان القسم انما يتعلق بما هو المستقبل بخلاف ما فانه
قد يتعلق بها مع الماضي كقولك والله ما ضربت وتاتي اي لا تقتصر نعم ونعم
لتصديق من يقول افعلت كذا اي نعم فعلت ولتكذيبه لا اي ما فعلت وان
بمنزلة ما في نفي الحال قال الله تعالى ان تتبعون الا الظن وقال ان الحكم الا
لله ومنها اي من غير العاملة حروف التنبيه وهي ها والا واما مخففتين و
قد تحذف الفها اي الف اما فيقولون ام والله وتبدل همزتها عينا فيقال
عما والله وعم والله ومنها اي ومن غير العاملة من الحروف حروف التصديق
والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها من نفي او ايجاب خبرا او استفهاما
فتبعد الخبر في الايجاب كما اذا قيل قام زيد فقلت نعم اي قام زيد وفي النفي

اذا قال لم يقم زيد وقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا في جواب الاستفهام
ايجابا نحو اقام زيد او نفيا نحو الم يقم زيد فاذا قيل نعم فهو ايجاب لما بعد الاستفهام
فنعم في جواب اقام زيد معناه قام زيد وفي جواب الم يقم زيد معناه لم يقم فان
قلت لو قال اليس لي عليك الف فقال نعم مقتضى ذلك ان يكون معناه ليس لك
علي الف مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار بلزوم الالف قلت لا شك ان
مقتضى اللغة ان لا يلزمه ولكن الفقهاء اجروه على العرف فانه في العرف نعم بمعنى
معنى بلى وهو الايجاب بعد النفي وقياس اللغة ان لا يلزم شيء وبلى ايجاب
لما بعد النفي خبرا او استفهاما فلو قال لم يقم زيد فقيل بلى اي بلى قام زيد و
لذلك ذكروا في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى لو قيل نعم لكان قولهم كفرا اذ
يكون معناه نعم لست ربنا ومعنى بلى هو الايجاب اي بلى انت ربنا واجل
وجير وان تصديق للخبر هذا على مذهب الجمهور وهو انه لا يستعمل هذه
الثلث الا بعد الخبر ولا تقع في جواب الاستفهام الا عند بعضهم ويقال جير لا
يجوز ذهب بعضهم الى ان جير قد تكون اسما بمعنى حقا اي حقا لا افعلن واي
بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام ولا تستعمل الا مع القسم كقولهم ويستنبئونك
احق هو قل اي وربي وعند بعضهم انها لتصديق الخبر ومنها اي ومن الحروف
التي العاملة اللواحق بايا نحو اياك اياكما اياكم وان اي اللواحق بان من
انت وانتما وانتم وانتن وكذا الكاف في ذلك وحيهلك والنجاءك بمعنى الخ
من نحوت نجاه بالمد اذا سرعت وسبقت ورويدك وارايتك وقد سبق
الاختلاف في اللواحق بما اكل وانها لا محل لها من الاعراب كما هو مذهب
الخليل ومنها اي ومن الحروف التي العاملة حروف الصلة سوى ما مر
منها نحو ما جاء من احد فان من صلة وان كانت جارة وانما اخره لان
البحث في الحروف التي العاملة ومنها اي ومن حروف الصلة ان من نحو ان
رايت ظانا للفراء يعني ان تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي فمعنى ما
ان رايت ما رايت وقال الفراء انها حرف نفي ترادفا كترادف في
التاكيد في ان زيدا لقائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع بين حرفي التاكيد اذا

وقع فصل بينهما واما اجتماعهما من غير فاصل فلم يعهد وانتظرني ما ان جلس
القاضي اجتماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي انتظرني مدة جلوس
القاضي فما المصدرية ويقدر معه زمان وان اي ومن حروف الزيادة ان
بالفتح نحو لما ان جاء بمعنى لما جاء وما ان رحمة اي فرحمة واذا ما انزلت سورة
اي اذا انزلت سورة وقول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت
البيقورا البيت لامية بن ابي الصلت وقد زاد ما في ثلثة مواضع من البيت
ومعناه على ما ذكروا انه قال في سنة جدب وكانوا في سني القحط يجمعون ما
يقدرون عليه من البقر يعقدون في اذنابها السلع والعشر وهما ضربان
من الشجر ثم يعلوا بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويضجون بالدعاء
والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا اي السنة الجدبة اي
حملت البقر من السلع والعشر ما اثقلها والبيقور اسم جمع للبقر ونحو ذلك
كقوله انما تجلس اجلس وقوله تعالى عما قليل واما الا جلست فجلست ولا اي
ومن حروف الصلة لا في لئلا يعلم اي ليعلم ولا اقسم على الاعرف اذ المعنى
اقسم ومنهم من قال انها غير زائدة بل هي رد لكلام مقدر كانهم قالوا انت
مفتر على الله في ذلك تعالى فقال لا ثم قال اقسم بمواقع النجوم وقيل انها للقسم
وما جاءني زيد ولا عمرو وتسمى مذكرة للنفي بعد سبق قبلها نفي فهي تذكر ذلك
النفي وبيانه انه لو لم تذكر لا في الثانية لاحتمل نفي المجيء عنهما وعن كل واحد
منهما فلما اعيدوا ذكر ذلك النفي علم ان المجيء منتف عن الثاني ايضا بالاستقلال
وقد يورد عليه بانه اذا افاد فائدة زائدة لا تكون زائدة وجوابه انه
قد تكون زائدة مؤكدة وبالتاكيد يفهم التنصيص على نفي المجيء عن كل واحد
منهما واما في التاكيد لانها في كونها زائدة ومنها الحرف ان المصدرية ما
وهما ماحمر بما رحبت اي برحبها والاخفش يشترط لها عائدا اي يشترط ان
يرجع اليها عائد مما وقعت صلة له فهي اي ما عنده اسم مكنى به عن المصدر
وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله بما كانوا
يكذبون ولا يلزمه لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول به اي رد بعضهم قوله

الاخفش بان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان قوله ولهم عذاب اليم
بما كانوا يكذبون في تقدير تكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب لا يوجب استحقاق
العذاب لان تكذيب التكذيب حق فاجاب المصنف وقال لا يلزمه لان التقدير
عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكني عنه وهو مفعول مطلق
بمعنى تكذيبا اي لهم عذاب اليم بتكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع الى المصدر
فالتكذيب مصدر لا مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب وان سوى ما تخلص
المضارع للاستقبال لان الذي يدخل المضارع للاستقبال عامل ويختص
في الحروف الخ العاملة وقد لا تعمل فيه اي قد لا يعمل ان في الفعل المضارع ايضا
تشبيها بما اي تشبيها لان بما في كونهما مصدرية لا ناصبة نحو ان يقرآن
على اسماء وتحكما مني واقره السلام وان لا تشعر احدا فان الا ولى في
البيت مصدرية لا ناصبة لوجود النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة
عندي بها ويدا ان تقرآن البيت وقوله ان تقرآن اما نصب بدلا من
حاجة او رفع على خبر مبتدا محذوف اي هي ان تقرآن من السلام على هذه
المراة وبعضهم اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو
انت فينا الذي ترغبين فالذي ترغبين بمنزلة المصدر اي فينا رغبتك
ولا يصلح موصولا بما بعده والا يلزم التانيث والعائد ويمتنع تقدم ما
في حيز الصلة اي لا يمكن ان يقال الذي في المثال موصول ما بعده صلته
والا اي وان صلح موصولا يلزم امور احدها ان يكون الذي مؤنثا لانه
خبر انت ويقال انت التي ترغبين ولا يجوز انت الذي ترغبين والثاني
انه يلزم عائد من الصلة الى الذي وليس فيها عائد والثالث انه لو كان
موصولا لامتنع تقدم ما في حيز الصلة عليها لكن قوله فينا متعلق بترغبين
فهو من حيز الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول وعلى تقدير المصدرية لا
يلزم تقدم ما في الحيز عليه لان فينا حينئذ مستانف لا يتعلق بترغبين بل
الذي ترغبين مبتدا وثان بمعنى رغبتك وفينا خبره اي انت رغبتك فينا

والجملة مرفوعة المحل خبر للمبتدا الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة
المصدر قوله تعالى كالذي خاضوا لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه
موصول والتقدير خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه والضمير للمصدر ويجوز ان
الذي تضرب زيدا قائما على ان الذي مصدرية والتقدير ضربك زيدا قائما ولعلهم
ما جعلوا الذي من حروف المصدرية بل اسما مكنيا به عن المصدر مقدرا في صلته
ضميره كما يحكى من مذهب الاخفش في ما يعني لا يلزم من كون المصدر مفهوما
منه ان يكون الذي حرفا مصدرية بل جاز ان يكون موصولا مرادا به المصدر
بان تقدر موصوفه مصدرا وفي صلته ضمير راجع الى الموصول المكني به عن
المصدر كما قلت ضربت الضرب الذي تعلمه فان الذي في المعنى عبارة عن المصدر
وهو الضرب مع انه اسم موصول مقتض صلة وعائدا كما ذكر الاخفش قبيل
ذلك في ما فيجيء الذي تضرب زيدا الضرب الذي تضربه زيدا ويحتمل ان يكون انت
فينا الذي ترغبين بهذه المثابة وهو ان الذي موصول حذف موصوفه
وهو الرغبة والطلب اي انت طلبك ورغبتك الذي ترغبينه كاين فينا
فالذي موصول كني به عن مصدر موصوف فلا يكون الذي حرفا مصدرية
والذين اجازوا الغاءه اي الغاء الموصول نحو ورثت بالذي القائم
اخوه بالجر اي بجر القائم على زيادة الذي اذ التقدير ورثت بالقائم فيكون
الذي زائدة متمسكين بقوله من النفر اللاي الذين اذا هم يهاب اللئام
حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين اي تمسكوا بالبيت على زيادة الذين
لان التقدير من النفر اللاي اذا قعقعوا هم قعقعوا على ان قعقعوا هم
للفعل المحذوف اي اللاي اذا قعقعوا هم وحلقة الباب خاف اللئام ثم
فلا يبعد من مذهبهم لان يجعلوه حرفا قوله فلا يبعد خبر المبتدا وهو الذين
اجازوا اي المجوزون الالغاء الذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا
لا موصولا ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما قيل انما
هذه مركبة من هل ولا والا مركبة من ان ولا ولولا ولوما من لو وحرف
النفي لم تغير معناها بالتركيب والا لوجد انها حروف مفردة موضوعة لمعنى

ومنه

لان التركيب على خلاف الاصل ولهما صدر الكلام على ما مرّ لانهما تدل على قسم
من اقسام الكلام كالشرط ويلزم الفعل لفظا او تقديرا لشدة اقتضائهما له من
حيث ان التحضيض والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا كقولك هلا ضربت زيدا
ومعناها التوبيخ على ترك الضرب في الزمان الماضي ومضارعا نحو هلا تضرب
زيدا ومعناها التحضيض والتحضيض على الضرب في المستقبل والاخران
وهما لولا ولوما تكونان ايضا لامتناع الثاني لوجود الاول ويبتدا بعدهما
الكلام على ما مرّ اي يقع بعدهما المبتدا والخبر ومنها قد وهي لتقريب الماضي
من الحال نحو قد قامت الصلوة اي قرب قيامها وللتقليل اذا دخلت
على المضارع بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق اي يقع منه الصدق قليلا
ويجوز الفصل بينها اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت
وقد لعمري اكرمتك وعليه قول ابي الطيب قد لعمري اقصرت عليك وللوفد
ازدحام وللعطايا ازدحام لان القسم لكثرة الاستعمال فتوسعوا فيه كما
توسط بين المبتدا والخبر نحو زيد والله قائم وكذا بين الفعل والفاعل
نحو قام والله زيد وجاز السكوت عليها اي على قد مثله اي مثل السكوت
في لما قال الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد
اي وكان قد زالت فحذف لدلالة ما تقدم عليه كما سكت على لما في قولك قام
زيد ولما اي ولما يقم ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما
صدر الكلام للدلالة من اول الامر على ان الكلام استخبار لا خبر والهمزة
اعم تصرفا من هل على ما سيأتي ولذا اي ولكونه اعم تصرفا تقول ازيد عندك
ام عمرو على ام المتصلة فانها تكون مع الهمزة الاستفهام دون هل
وازيدا ضربت اي ولذا تقول ازيدا ضربت بايقاع اسم بعد الهمزة بتقدير
فعل ويضعف هل زيدا ضربت لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا يليها
الاسم فكذا ما كان بمعناها وان كان على بقيته او كلما اي تقع بعد الهمزة
الفاء والواو وكذا ثم كقوله اثم اذا ما وقع امنتم ولا تقع هل في هذه
المواقع ويحذف اي ويحذف الهمزة الاستفهام عند الدلالة نحو بسبع رمين

الجمار بثمان والبيت لعمر بن ابي ربيعة واوله فوالله ما ادري واني
لحاسب وتروى وان كنت داريا وانما حذف الهمزة لدلالة ام المعادلة
عليها وتستعمل دون هل في الامر اي فيما يراد به الامر نحو أأسلمتم لان
المراد الامر بالاسلام والاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا ان تخشع
قلوبهم فانه استبطاء لدخول وقت الخشوع والتحضيض الا تقاتلون
لان المعنى هلا تقاتلون والتقرير نحو الم نربك وانا جعلنا حرما آمنا والتسوية
نحو أأنذرتهم ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك
كالتنبيه نحو الم يجعل كيدهم والتوبيخ نحو اكذبتم بآياتي والوعيد نحو الم نهلك
الاولين ولمعنى النفي نحو اتعبدون ما تنحتون اي لا تعبدوا ومنها السين
وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتأخير ومنها لو
للشرط في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو الجزاء منتف فيلزم
انتفاء الاول لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها و
قد تستعمل فيما كان الثاني مثبتا لقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة وذكر ابعد التقادير
اي لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف
لو فرض الخوف فالمعنى الملح بعدم العصيان على كل تقدير ولطلبها الفعل
امتنع في خبر ان الواقعة بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل
فلا يقال لو ان زيدا قائم لامكان الاتيان بالفعل وهو لو ان زيدا قام
بخلاف ما اذا كان اي الخبر جامدا غير مشتق نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام فان خبر ان اسم جامد فلا يمكن ان يؤتى بدله بفعل والآية ايضا مثل
الحديث المذكور وهو لو لم يخف الله لم يعصه لكون الجزاء غير منتف اذ ليس
المعنى انها نفدت كلمات الله بل المراد تعليق عدم النفاد بابعد التقادير
وهو كون شجرات الارض اقلاما وماء البحر مدادا فانها اذا لم تنفد الكلمات
مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد وقد يجيء اي لو للتمني
نحو لو تأتيني فتحدثني اي ليتك تأتيني فتحدثني وتستعمل في الاستقبال

عند الفراء وكان بمعنى ان لو اذا دخلت على المستقبل لم تنقل المستقبل الى الماضي كما ان ان اذا دخلت على المستقبل لم تنقله الى الماضي وقد ورد في التنزيل كقوله لو يشاء الله اطعمه ولا يراد به الماضي لان المعنى ان يشاء يطعمه وضعّف بانه لو اريد به الاستقبال لوجب ان يعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فما كان بمعنى الماضي لم يعمل فيه ومنها أمّا وفيها معنى الشرط ومن ثم اي ومن اجل تضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء نحو أمّا زيد فمنطلق لان المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق والتزم توسط جزء مما في حيزها بينهما اي بين اما والفاء عوضا من الفعل ولها فائدة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه عند سيبويه بمعنى ان اما يصح تقدم ما يمتنع تقديمه ما جاز اما هذا فانا غير ضارب اجازه غيره واما اليوم فاني خارج ونحوه مما يمتنع نصبه بمعنى الفعل نحو اما اليوم فانا خارج بدون ان فان غير سيبويه يجيز نصبه بمعنى الفعل لعدم المانع وهو ان ونحوه منصوب عطفا على قوله اما اليوم اي كما يجيز غيره هذا في قوله اما هذا مفعول ضارب اذ التقدير مهما يكن من شيء فانا غير ضارب هذا وقدم لئلا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء وكذا اليوم في المثال الثاني معمول لخارج اي مهما يكن من شيء فاني خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور اختلف في المتوسط بين اما والفاء انه من معمول الجزاء او من معمول الشرط المقدر فقال بعضهم في اما يوم الجمعة فزيد منطلق ان الظرف متعلق بالشرط المقدر اي مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشيء فانه يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وقال قوم ان كان المتقدم جائز التقدم كالظرف فهو معمول الجزاء والا فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان معمول ما في حيز ان لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشيء لان الفاء يمتنع تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما يمتنع التقدم على ان بل العذر انه انما قدم ما في حيز الجزاء على ان

او على الفاء مطلقا للغرض المقصود وهو ان لا يتلاقى حرف الشرط والجزاء فلا فرق بين ما وجد ان او لم يوجد فقوله اجازه غيره يقتضي ان يكون هذه الصورة جائزة عند غير سيبويه وليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة ممتنع لان ما في حيز ان يمتنع تقدمه عليها وايضا قوله فما جاز اما هذا فاني غير ضارب عند سيبويه يجيز تقدم ما ليس بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك فانه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد ومنها حرفا التفسير وهما اي نحو وترمينني بالطرف اي انت مذنب واخره وتقلينني لكن اياك لا اقلي فان قوله اي انت مذنب تفسير وترمينني بالطرف وان عطف على اي وتختص اي ان ما في معنى القول دون صريحه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فاما صريح القول فاجاز بعضهم وقوع ان تفسيرا بعده والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى التفسير لان الجملة تقع مفعولا له القول بخلاف ما ليس صريحا في القول كناديت واوحيت وامرت فان الجملة لا تقع مفعولا له لفظا فاحتيج الى تفسيره بالقول ليقع الجملة مفعولا له لفظا والقول الذي يقع الجملة مفعولا له لفظا واما اختص بما في معنى القول لان ما بعد ان المفسرة لا يقع الا ما يصح ان يكون مفعولا له لفظا كالنداء في ان يا ابراهيم وكالامر في امرته ان افعل ومنها كلا للردع والزجر كما اذا قيل فلان يبغضك فقلت كلا فمعناه زجر القائل وردعه عن ذلك القول ومنها لام التعريف وميمه لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من ام بر ام صيام في ام سفر ولام جواب القسم نحو والله لافعلن ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة للفرق بين المستقبل والحال لان الغرض تأكيد ما لم يقع ومع الماضي قد اي ويلزمه مع الماضي اللام مع قد اما اللام فللربط بالقسم واما قد فليكون مقربا له من الحال نحو والله لقد قام وجاء زيد وقد يحذف اي حذف قد نحو لنا مراوغا ان من حديث ولا صالي واو حلفت لها بالله حلفة فاجرا اي لقد ناموا والموطئة اي ومن الحروف اللام الموطئة للقسم وهي التي يتقدمها القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ فنحو والله

لئن قمت قمت واما القسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير و
الله لئن اخرجوا وانما جيء باللام ليؤذن بان الجواب المذكور جواب له اي
نحو لا يخرجون في الآية له اي للقسم المقدر والملفوظ لا للشرط وليست جوابا
للشرط اي وليست اللام الموطئة جوابا للقسم والا اي وان كان جوابا للقسم جاز
لئن اكرمتني اكرمك بالجزم ليكون جوابا للشرط والشرط والجزاء جوابا للقسم ثم
يجب ان يرفع اكرمك فهو دليل على انه جواب القسم المقدر لا للشرط وكذا لو لا
لو كان اللام في لئن اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم لكان يجب جزم لا يخرجوا
ليكون جزاء الشرط والشرط والجزاء جوابا للقسم لكن لا يخرجون مرفوع لوجود
النون فليس جوابا للشرط بل هو جواب للقسم لفظا ويسد مسد جواب الشرط
تقديرا ولام جواب لو ولولا اي ومن الحروف الغير العاملة لام جواب لو ولولا
نحو لو جئتني لاكرمتك ولولا زيد لخرج عمرو وانما جيء باللام لتوكيد الارتباط
احدى الجملتين وهو الجواب بالاخرى وهي الجملة الشرطية ويجوز حذفها اي حذف
اللام نحو لو جئتني اكرمتك ويحذف الجواب اصلا كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت
به الجبال الاية اي لكان هذا القران فحذف جواب لو وكذا حذف جواب لولا
كقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتداء
اي ومن الحروف ايضا لام الابتداء نحو لزيد منطلق وهي تدخل الاسم كما ذكرنا
والفعل المضارع تشبيها به اي بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا
لقائم وجاز ان زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين وانما جاز عند البصريين
لان اللام تجردت عن الدلالة على الحال الى الدلالة الى التوكيد المجرد ولذلك دخلت
مع سوف ولو كانت لام الحال لم تجامعها ولم يجوزه الكوفيون لان اللام الداخلة
في خبر ان على المضارع تخلص الفعل للحال عندهم فيمتنع دخولها على سوف لان
الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا والاصل ان تدخل اي لام الابتداء المبتدا
ولكن زحلقت الى الخبر نحو ان زيدا لقائم او الى صلته مع ان اي الى صلة الخبر
نحو ان زيدا لفي الدار قائم وانما زحلقت كراهة الجمع بينهما اي بين ان ولام
الابتداء ونحوهم الجليس يجوز تشبيهه به على توهم دخول ان كان التقدير لانه

زيد ظ

ام الجليس وهو اي دخولها على الخبر من غير ان قليل واكثره يعرض من الغم تعظم الرقبة
والشيء به العجوز الكبيرة كالشهرة واللام الفارقة اي ومن اللامات اللام الفارقة
اي بين ان المخففة والنافية في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي انه والنفي
وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مفعول حافظ اي ان الشأن كل نفس لاكر
حافظ ومنها تاء التانيث الساكنة وهي اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على تانيث
الفاعل ومنها التنوين وهي نون ساكنة يلحق الآخر لا لتاكيد الفعل وقد
ذكر انواعها ومنها السكون كما هو القياس بين اللاحق للحروف الا ان يلاقي
ساكن فيكسر او يضم اما الكسر فلان اصل حركة التقاء الساكنين الكسر نحو زيد
ضارب اليوم بكسر النون واما الضم نحو عذاب اركض بضم النون لاتباع ضمة
الكاف وقرئ بكسر النون على ما هو اصل حركة التقاء الساكنين وقد يحذف
اي التنوين عند ملاقاة الساكن نحو احد الله الصمد فيمن قرأ اي يحذف
التنوين فانه قد قرئ ايضا بكسر التنوين من احد ومنها النون المؤكدة ولا
سبق مشروط ومنها هاء السكت يلحق المتحرك بحركة غير اعرابية للوقف نحو ثمه و
كيفه اذ ثم مبني على الفتح فالحق به هاء السكت لبيان الحركة وكذا في كيف وانما تختص
الحاقه بالمتحرك لانها ساكنة فلا تلحق الا المتحرك لئلا يلتقي ساكنان وانما اختص
بالمبني دون المعرب لوجوه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب
يعرف حركته بالعامل وان حذفت واما المبني فلو حذفت حركته في الوقف
لم يكن عليها دليل والثاني انها في المعرب يلتبس في بعض المواضع بالمضاف
اليه فانه لو قيل في جاءني غلام غلامه لم يعلم ان الهاء للسكت او ضمير المضاف
المضاف اليه بخلاف المبني فانه لم يضف شيء منه الى المفرد الا قليلا كلما ت
وهي كم وكذا واين فلا يلتبس والثالث ان حركة البناء امكن بيانها لانها
ثابتة واما حركة الاعراب فانها تنتقل ولا تثبت على حالة واحدة حتى يمكن بيانها
والا ولان اقوى لان امكان تغيرها لا يمنع بيانها قوله المتحرك بحركة غير
اعرابية يحتاج الى قيد فانه لا يلحق هاء السكت كل متحرك فان نحو ضرب و
يا زيد ولا رجل لا يلحقها هاء السكت مع ان حركته غير اعرابية فلو قال المتحرك

ومنها تاء التانيث الساكنة

بحركة اصلية او غير عارضة لرجحت الفتور وقيل لم ابطل لتقدير الحركة كما اسقط
النها في هلمّ لتقدير سكون اللام بهذا اشارة الى سوال وجواب اما السوال
فهو ان لم اكن اصله اكون فدخل الجازم وكان القياس لم اكن بحذف
الياء نحو لم ترم ثم لما كان آخره متحركا اسكنوه ثانيا فتقل لم اكنْ سكون
اللام فالتقى ساكنان اللام والالف فسقط الالف فبقى لم اكنْ على السكون
فكان حقها ان لا يلحقها هاء السكت لانها انما يلحق المتحرك فاجاب بان اصل
الحركة اذ الاصل لم اكن وسكون اللام على خلاف القياس فلحركة في الاصل
مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا للتقدير اى الحركة المقدرة معتبرة
كما ان السكون المقدر معتبر فان هلمّ اصله هالمّ كما هو مذهب الكوفيين
وقدر سكون اللام فان اصله المّ كرد فان اصله اردد فاسقط الفها
نظرا الى سكون اللام من المّ فكانه التقى ساكنان الفها ولام المّ واذا
التقى ساكنان واولهما مدة حذفت المدة فسقط الالف من ها نظرا الى
تقدير سكون اللام من المّ اذ اصله المّ فنقل حركة الميم الى اللام وادغم الميم
في الميم فبقى هلمّ وهذا ان كان على خلاف مذهب البصريين اذ هلمّ غير مركبة
عندهم فانما ذكره المصنف استيناسا لان الحركة المقدرة فرعية كالسكون
المقدر عند من يعتبره وهى اى وهاء السكت ساكنة لانها انما يلحق للوقف
فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحار عفراء مما لا يعتد به
يا مرحباه بحار ناجية مما لا يعتد به ويروى ضم الهاء وكسرها من يا مرحباه
في البيتين والناجية اسم معشوقة مما لا يعتد به وعفراء اسم امراة و
آخره اذا اتى قربه لما شاء من السمر والحشيش والماء احبّ حبا واحبّ جارها
بحبها وآخر البيت الثانى اذا اتى قربته للسانية والسانية الناضحة التى يستقى
بها الماء من البير ومنها الشين او السين التى تلحق بكاف المونث وقفا نحو
اكرمتكش ومررت بكش بالشين المعجمة اكرمتك ومررت بك على خطاب
المونث ونحو اكرمتكس ومررت بكس بالسين غير المعجمة والاول اى يلحق
بالشين المعجمة الكشكشة اى يسمى الكشكشة وهى في تميم اى وهى في لغتهم

والثانى اى التى بالسين غير المعجمة الكسكسة اى يسمى الكسكسة وهى في بكر
اى في لغة بنى بكر بن وائل ومنها المدة التى تلحق بآخر الكلمة انكارا ان تكون
الامر على ما ذكره المخاطب او على خلاف ما ذكره اى ومنها حروف الانكار و
هو زيادة تلحق آخر الكلمة في الاستفهام وهى على معنيين احدهما انكار
ان تكون الامر على ما ذكره المخاطب كما اذا قال قدم زيد فتقول ازيدنيه منكرا
لقدومه والمعنى الآخر ان تكون انكارا لخلاف ما ذكره كما اذا قال في المثال
المذكور ازيدنيه على انكار خلاف قدومه اى يجب ان تكون القدوم حقا
او تذكرا عطف على انكارا اى ومنها حروف التذكر وهو المدة التى تلحق آخر
الكلمة تذكرا كما تقول الرجل نحو قال وتقول ومن العام قالا فيمد فتحة
اللام وتقولو فيمد ضم اللام ومن العامى فيمد كسرة الميم اذا تذكر شيئا ولم
يرد ان يقطع كلامه ويتبع اى كل واحدة من مدة الانكار ومدة التذكر ما قبلها
في حركته بعد كسر الساكن فالحرف الذى يقع قبل المدتين اما ان تكون متحركا
او ساكنا فان كان متحركا كانا يتبعه في حركته فتكون المدة بعد الفتح الفا و
بعد الضم واوا وبعد الكسر ياء فتقول في حروف الانكار في نحو هذا عمر اعمروه
وفى رأيت عثمان اعثماناه وفى مررت بحذام احذاميه وان كان الاول
ساكنا حرك بالكسر ثم يتبعه المدة كما قال قدم زيد فيحرك نون التنوين
بالكسر ثم يلحق الياء فتقول ازيدنيه وكذا حروف التذكر في اتباع ما قبلها
متحركا او ساكنا كما ذكرنا ويزادان مع الاول اى مع مدة الانكار فيقول
لمن قال قدم زيدا ازيدانيه بالحاق ان بعد بقاء التنوين على زيد ولا تكون
اى المدة المذكورة مع ان الا ياء لانه يلتقى ساكنان نون ان والمدة
واصل حركة التقاء الساكنين الكسر واذا كسر النون لزم ان تكون المدة
الملحقة بها ياء ويختص اى الاول وهى مدة الانكار بالوقف والثانية و
هى مدة التذكر بالدرج لانها تقع لتذكر شئ من تتمة الكلام فتقع في الدرج
لا محالة ولما فرغ من الافعال العاملة والحروف العاملة شرع في الاسماء
العاملة وانما قدمهما لان اصل العمل للافعال والحروف انما تعمل بمشابهة

بيش
انكارا ان تكون كلام
على ما ذكر المخاطب او
على خلاف ما ذكر
وتذكرا او م

اما الاسم فمنه المصدر وهو الاسم الحدث المشتق منه الفعل

الافعال فذكرت عقيبها والعمل في الاسم لما كان بخلاف الاصل اخر فقال اما
الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم فمنه المصدر وهو اسم الحدث المشتق
منه الفعل هذا على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا
منه والمسألة مشهورة مذكورة في الخلاف مع استقصاء الادلة من الطرفين
فلا نطول الكتاب بايرادها وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي سماع يرتقي ما
ذكره سيبويه منها الى اثنين وثلاثين بناء وامثلته مذكورة في المفصل وفي
غيره اي في الثلاثي المجرد قياس اي ممكن ضبطه بضابط نحو اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا واقتدر اقتدارا الى آخر ما هو مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد
فيه ثلاثيا ورباعيا والرباعي مجردا على ما هو مستقصى في التصريف ويعمل
عمل فعله ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول الفعل فكان اقوى من سائر الا[illegible]
المتصلة بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي انما يعمل اذا لم يكن مفعولا
مطلقا فاما اذا كان مفعولا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل لا للمصدر
لوجهين احدهما ان الفعل هو الاصل فلا يعدل عن الاصل الى الفرع بلا موجب
والثاني ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل تقول اعجبني ضرب
زيد عمرا اي اعجبني ان ضرب زيد عمرا ولا يمكن اذا وقع مفعولا مطلقا ان
يقدر بان والفعل اذ لا يقال ضربت ان ضرب زيد عمرا اذ لا يؤكد الفعل
بان والفعل بل بالمصدر وحده وانما كان المصدر يقدر بان والفعل لان
الاسم حقه ان لا يعمل واصل العمل للفعل فيقدر بان والفعل ليصح العمل
وانما لم يقدر اسم الفاعل بالفعل للعمل لان له مشابهة بالمضارع لفظا
باعتبار الحركات والسكنات فاغنت تلك المشابهة اللفظية عن تقديره
بالفعل بخلاف المصدر فانه لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار الحركات و
السكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح العمل الا انه لا اضمار فيه لا مستترا
يحتمل ان يكون منقطعا كانه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار فيه ويحتمل ان يكون
متصلا اذ معنى يعمل عمل فعله انه كالفعل في العمل والفعل يعمل في المظهر و
المضمر فاستثنى عنه المضمر اي عمله كالفعل الا انه لا اضمار فيه فانه ليس كالفعل

وانما لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لوجب اذا ثني او جمع المصدر باعتبار كلانوا
ان يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار الفاعل لانه انما يثنى ويجمع
باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم الفاعل لانه انما يثنى
ويجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل فتثنية احدهما تغني
عن تثنية الآخر ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان له في المصدر اذ لو لزم ذكر
الفاعل لكان حيث لم يذكر لزم فيه الاضمار ولكنا بينا ان لا اضمار في المصدر
فلا يلزم ذكر الفاعل معه وان كان له اي لا يلزم ذكر الفاعل وان كان له
فاعل في نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عمن يصدر منه لكن لا يلزم ذكره مظهرا
او مضمرا وانما اسم الفاعل والمفعول يجب ان يكونا جاريين على موصوف
لفظا او تقديرا فيلزم ذكر الفاعل فيهما والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى
يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فانه لم يذكر له الفاعل لا مظهرا ولا مضمرا ويجوز اضافته اي اضافة المصدر
الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب
القصار منصوبا كان في اللفظ او مرفوعا هذا تفصيل المصدر المضاف الى
المفعول اي المفعول قد يكون منصوبا في المعنى كالمثال المذكور فان الثوب
مدقوق وقد يكون في اللفظ مرفوعا كقوله تعالى من بعد غلبهم اي من بعد كونهم
مغلوبين فالمضمر المضاف اليه في اللفظ مرفوع لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله
للغالب ويجوز عطف المعطوف والصفة على المحل نحو مخافة الافلاس و
الليانا فان الليان مصدر معطوف على محل الافلاس وهو النصب لانه
مفعول به للمخافة اي لمخافتي الافلاس والليان واوله قد كنت داينت
بها حسانا [illegible] اي بالجارية داينت اي عاملت حسان بالجارية وبعده يحسن
بيع الاصل والقيانا والقيان عطف على محل الاصل ايضا وهو منصوب
ونحو طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها
يصف حمارا واتانا اي هاج الحمار الاتان لطلب الماء عقب في الامر تردد
في طلبه والمعقب هو المتردد في طلب حقه المتقاضي المظلوم حقه وعن تمام

اى علىّ ان المعقب الماطل يقال عقبنى حقى اى مطلنى فالمظلوم على هذا
فاعل الطلب والمعقب مفعوله اى كما طلب المظلوم مماطله فلا احتجاج فى
البيت على هذا اذ المظلوم فاعل المصدر لا صفة المعقب قوله ويجوز حمل المعطوف
والصفة على المحل ليس لتقييد الجواز بهما بل ساير التوابع فى حكمهما بل ذكرهما
مثل لا تقييد ولعله انما قيدهما نظرا الى ما ورد فى كلامهم فى العطف و
الصفة كالبيتين واعماله مع اللام قليل مثل ان المصدر قد يكون مضافا وقد مع
اللام اما فى صورة التنكير فيعمل كالفعل لان تنكيره مقوى شبهه بالفعل و
اما المضاف فهو فى تقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبنى ضرب زيد عمرا فى تقدير
التنكير ايضا لان اعجبنى ضربٌ زيدٌ عمرا فهو فى المعنى كالمنون واما المعرف
باللام فيبعد عن شبه الفعل لان التعريف لا يكون مع الفعل ولذلك ضعف
عمله ولم يوجد اعماله الا قليلا نحو قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخى الاجل ولا يجوز تقديم شىء مما فى حيّزه اى فى حيز المصدر عليه لانه
فى تاويل ان مع الفعل لان معنى اعجبنى ضرب زيد ان ضرب زيد فكما لا يتقدم م
ما فى حيز ان عليه لا يتقدم ما فى حيز معناه عليه ايضا وظاهر اللفظ اى يكفى
قوله لانه فى تاويل ان علة لعلة اعماله مع اللام ايضا اى انما قل مع اللام
وضعف لانه فى تاويل ان واللام لا تدخل ان والاول اظهر لان اللام
لا تدخل ان وكذا التنوين والاضافة لا يدخلان ان فوجب ان لا يعمل المصدر
فى الاعتماد على العلة المذكورة ولا الفصل بينه اى ولا يجوز الفصل بينه اى
بين المصدر وبين صلته اى بين ما يتعلق به باجنبى فلا يجوز فى اعجبنى ضرب
زيد عمرا اليوم عند من يجعل اليوم متعلقا باعجبنى وعند من صلة المصدر
لان اليوم حينئذ يكون اجنبيا عن المصدر ومعموله وهو عنده لانه متعلق
باعجبنى والفصل بينهما باجنبى لا يجوز ولا تقديم منصوبه اى ولا يجوز
تقديم منصوب المصدر على المرفوع تقديرا نحو عجبت من ضرب لى او ضرب اباك ك
وهو المختار قوله تقديرا متعلق بالمرفوع اى على ما يرتفع تقديرا لا لفظا
فانك لو قلت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لفظا لا تقديرا

واما الياء فى المثالين فهو مرفوع محلا لانه فاعل المصدر فلا يتقدم المنصوب
وهو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربك انا لامكان الاتيان بالضمير المتصل
مقدما على المنصوب فلا يؤتى به مؤخرا عن المنصوب منفصلا لانه لا يسوغ ع
الانفصال مع القدرة على الاتصال وقوله وهو المختار اشارة الى انه
اذا اجتمع ضميران واحدهما اعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى اى يجوز لك
يأتى بالثانى متصلا كالمثال الاول وهو ضربيك ومنفصلا كالمثال الثانى
وهو ضربى اياك وهو ان المختار هو الانفصال وعلى التقديرين فلا يجوز تقدم م
هذا المنصوب متصلا او منفصلا على المتكلم الذى هو مرتفع تقديرا وان
كان مفعولا مطلقا مقابل لقوله من قبل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى اذا
لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما
ان يكون بدلا عن الفعل او لا بدلا فان لم يكن بدلا عن الفعل اى لا يلزم اضمار ر
الفعل نحو ضربا زيدا فالعمل للفعل لان الفعل فى حكم المذكور وان كان بدلا عن
فالوجهان كسقيا زيدا ونحوه من المصادر الذى التزم حذف افعالها
فقيل يقول العمل للفعل ايضا لانه الاصل وان التزم حذفه وقايل يقول
لما حذف واطرح والتزم حذفه وصار المصدر بدلا عنه فالاعتبار بما
وجد ذكره على الاطراد وهو المصدر فالعمل للمصدر ومنه اى ومن الاسم
العامل اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث قوله
اسم مشتق جنس يدخل تحته المفعول واسم الزمان والمكان قوله لمن قام به
يخرج اسم المفعول فانه لمن وقع عليه ويخرج اسمى الزمان والمكان ايضا
لانهما ليسا باعتبار ذاتين قام بهما الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة فان معناه الثبوت لا الحدوث فكان الاولى ان يذكر قيدا يخرج
اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه انه اسم مشتق وهو لمن قام به
الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل فلو قال للتفضيل خرج عنه ولعله
اكتفى بقوله لمن قام به فان اسم التفضيل لم يوضع لمجرد من قام به اصل
الفعل بل لمن قام به التفضيل وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثى ثى

ومنه اسم الفاعل وهو اسم المشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث

المجرد عنا فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد اتيا من الرباعي مجردا او مزيدا
او من الثلاثي المزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وهذا
نحو جميع الصور نحو مدحرج ومستخرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله اي
يعمل عمل الفعل المبني للفاعل من ذلك الذي اشتق منه مفردا كان كضارب
او مثنى كضاربان او مجموعا جمع التصحيح كضاربين او مكسرا نحو ضُرَّب مظهرا كزيد
ضارب عمرا او مضمرا اي مقدرا نحو انا زيدا ضاربه في الاضمار على شريطة التفسير
اي انا ضارب زيدا ضاربه مقدما كما ذكرنا او مؤخرا نحو انا زيدا ضارب بشرط
معنى الحال او الاستقبال فان الاصل ان لا يعمل الاسم وانما اعمل اسم الفاعل
لكونه مشابها للفعل المستقبل في الحركات والسكنات والدلالة على الحال و
الاستقبال فلذلك لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي والاعتماد على صاحبه اي و
يشترط الاعتماد على صاحبه من اسم الفاعل لا يمكن ان يذكر الا بعد ما يجري عليه
من المبتدأ او موصوف او ذي الحال او موصول فالاعتماد على المبتدأ نحو
زيد ضارب عمرا والاعتماد على الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمرا والاعتماد
على ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا والاعتماد على الموصول نحو جاء الضارب
زيدا او الهمزة اي او يشترط الاعتماد على الهمزة نحو اقائم الزيدان او ما
النافية نحو ما قائم الزيدان وانما اشترط الاعتماد لان اسم الفاعل فرع الفعل
فاشترط فيه الاعتماد ولم يجوز اعماله ابتداء نحو ضارب زيد تنبيها على انحطاط رتبة
الفروع عن الاصول وان كان اي فان كان اسم الفاعل للماضي واريد
ذكر مفعوله وجبت الاضافة خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي
والاضافة معنوية لان شرط الاضافة اللفظية ان تضاف الصفة الى
معمولها واذا كان بمعنى الماضي لم يكن ما بعده معمولا له فتكون الاضافة معنوية
فان كان معمول آخر نحو زيد معطي غلام درهما امس فلا يمكن اضافته الى المعمولين
معا فبفعل مقدر اي فيكون انتصاب المعمول الآخر بفعل مقدر اي اعطاه
درهما ونحو وكلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل
بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية فكانها بمعنى الحال باعتبار الحكاية

فلذلك عمل ونحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا
وقع صلة للام فيعمل مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضي لانه
يلزم تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك فاذا اريد من الماضي فكان فعل
ماض وهو معنى قوله حكمه حكم الذي ضرب ومن ثم اي ومن جهة كونه في حكم الموصول
امتنع التقديم فلا يقال عمرا الضارب لان ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه
واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذي عند بعضهم و
الصلة المتقدمة ليست له اي ليست متعلقة بالزاهدين عند آخرين بل بالمحذوف
مدلول عليه به هذا اشارة الى سؤال وهو ان فيه متعلق بالزاهدين اي
كانوا من الذين زهدوا فيه فهو من حيز الصلة وحيز الصلة يمتنع تقديمه
على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام ليست بمعنى الذي عند بعضهم
بل اللام ليست موصولة كلام الرجل اي للجنس والتعريف وليست موصولة و
الثاني ان الصلة المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين بل متعلقة
بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين اي كانوا من الزاهدين فكان سائلا سال
وقال زهدوا في آل موسى فقال فيه اي زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا
وحذف لدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اي الوجه الثاني اولى من الاول
لما يتضمنه الاول من تقديم صلة المجرور على الجار لان القائل الاول يسلم ان
فيه متعلق بالزاهدين ويمنع كون اللام موصولة فيقال له هب ان اللام غير
موصولة لكن المانع ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار والوجه
الاول ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا بخلاف الرجل
والفرس وكل ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديره موصولة لعدم ما يقوم
مقام الفعل بخلاف المشتقات وجاز عطف على قوله امتنع اي ومن ثم جاز
اي ومن اجل كونه صلة للموصول جاز حذف نون التثنية والجمع من غير اضافة
كقول الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف كما جاز
في الذين اي لما وقع صلة للموصول جرى فيه هذا التخفيف بحذف النون لان
الموصول مستطال بصلته فخفف كما خفف الذي في نحو كالذي خاضوا والهم

كالذين وقراءة من قرأ لذائقوا العذاب بالنصب مما لا معرج عليه اى
لا معول عليه فانه حذف نون الجمع من اضافة ومن غير وقوعه صلة للام و
حكم ما جاء منه اى من اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال حكمه
اختلف فى بناء المبالغة انه هل يعمل عمل الفعل ام لا فذهب سيبويه والخليل
واكثر النحويين انها يعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا يعمل وحجة سيبويه
السماع وهو قول ابى طالب يرثى ابا امية بن المغيرة ضروب بنصل السيف
سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقول الاخر اخا الحرب لباسا
اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا والخوالف جمع خالفة وهى عمود من
اعمدة البيت والعقل اصطكاك الركبتين اى اذا احس الحرب لم يلج البيت جبنا
كالعقل المضطرب اجلاه لخوف او فزع وكما حكى العرب وانه لمنحار بوائكها جمع
بائك وهى السمان والافتاء من الابل ومنه اى ومن الاسم العامل اسم
المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل قوله ما اشتق يدخل تحته المشتقات
قوله لمن وقع عليه الفعل ليخرج ما سوى المفعول اى من الفعل وصيغته اى
وصيغة اسم المفعول من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره على الفاعل
اى على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الآخر كمدحرج ومستخرج ومضارب
ومكرم مفتوح ما قبل الآخر فرقا بينه وبين اسم الفاعل وحكمه حكم اسم الفاعل
فى اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ما ذكرنا الا انه يعمل عمل
الفعل المفعول كمضروب يعمل عمل ضرب المجهول ومنه اى ومن الاسم العامل
الصفة المشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم احترز به عن المتعدى لمعنى الثبوت
احترز به عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وصيغتها اى وصيغة الصفة
المشبهة والضمير يرجع الى ما من قوله ما اشتق مخالفة لصيغة الفاعل على حسب
السماع نحو كريم وحلو وحسن وصعب ونظايرها وتشبهت به اى باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع اى انما عملت لتشبهها باسم الفاعل لانها غير جارية على الفعل
فى الحركات والسكنات والدلالة على احد الزمانين فلذلك انحطت رتبته عن رتبة
اسم الفاعل الجارى على الفعل فاعملت تشبيها باسم الفاعل من جهة التثنية والجمع

وهذا اسم المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل

والتذكير والتانيث بعد مشاركته فى كونه مشتقا من فعل واقتضائها
موصوفا فاجرى عليه كاسم الفاعل وتعمل عمل فعلها فحسن يعمل عمل حسن
وكذا ايا فى الصور وهى اى الصفة المشبهة اما ان تكون باللام كالحسن او
مجردة اى عن اللام ومعمولها اما مضاف فحسن وجهه او باللام كحسن الوجه
او مجرد عنهما كحسن وجه مرفوعا اى ذلك المعمول بالفاعلية للصفة او
منصوبا على التميز فى النكرة كحسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول فى المعرفة
كحسن الوجه بنصب الوجه فمن لا يرى تعريفه اى تعريف التميز واما من جوز
كون التميز معرفة فنصب المعرفة ايضا على التميز او مجرورا بالاضافة
كحسن الوجه فهذه اثنان فى ثلثة فالاثنان هما حالا الصفة المشبهة من كونها
باللام او مجردة وهذا مضروبان فى ثلثة احوال للمعمول وهى كونه مضافا
او باللام او مجردا عنهما والاثنان فى ثلثة ستة ثم يعد الستة مضروبة فى
ثلثة احوال للمعمول وهى كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة
المضروبة فى ثلثة تكون ثمانية عشر وصورها هذه الحسن الوجه بالحركات الثلث
وجهه بالحركات الثلث وجه بالحركات الثلث حسن الوجه بالحركات الثلث وجهه
بالحركات الثلث وجه بالحركات الثلث وامتنع من الثمانية عشر اضافة ذات
اللام نحو الحسن الى المضاف اى وجهه فلا يقال الحسن وجهه لعدم الخفة اذ
لم تحصل بالاضافة خفة لم تكن حالة العمل والتجرد عنها اى وتمتنع اضافة
ذات اللام الى المجرد عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن وجه لاستهجان
اضافة المعرفة الى النكرة فانه عكس المعهود وان كانت لفظية جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال انما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة كان
الاضافة المعنوية لان الغرض من الاضافة استفادة المضاف تعريفا
او تخصيصا من المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة واما
الاضافة اللفظية فلما لم تكن مفيدة لتعريف المضاف او لتخصيصا لم يكن
ممتنعة واجاب بانه مستهجن لانها فى الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة
قوله على التشبيه بالمفعول بيانه ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل

مضاف الى منصوب فيقبض بهذا لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه المرفوع كما مر
الفاعل وانما جازت على تشبيه وقوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل
حسن وجهه فالحسن هو الوجه لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه
متعلقه فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلت حسن الوجه انتقل الضمير من وجهه
الى الصفة ففى الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وهو الرجل ولذلك تقول مررت
بامراة حسنة الوجه فلولا ان فى الصفة ضمير الموصوف لما يؤنث الصفة واذا
كان فى الحسن ضمير الموصوف فيمتنع رفع الوجه بالحسن اذ لا يرتفع بفعل واحد
فاعلان من غير تخلل عاطف فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم نعلم ان الحسن
فى الاصل للرجل او هو منقول اليه من متعلقه فذكر الوجه لنعلم ان الحسن
انما اتاه من قبل الوجه فلم يكن من ذكره بد ولا علقة بالحسن وفى الحسن فاعل
لموصوفه فيجب ان يكون محله محل المفعول به لكونه متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل
وهذا هو المجوز لاضافة الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى لم
يقدر فيه كونه مشبها بالمفعول لما صح اضافة الصفة اليه واضافة المجرد الى
المضاف مما يجوزه سيبويه مستشهدا بقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا
الاعالى جونتا مصطلاهما وهو عند غيره اى غير سيبويه على نحو امراة حسنة
العينين نقية بينهما اى بين العينين اى نقية ما بين العينين يعنى الجبهة التى
هى بين العينين كانه قال نقية الجبهة لان الاعالى معناه التثنية هذا اى هذه
المسألة المختلف فى جوازها من الثمانية عشر وهى الصفة المجردة المضافة سببا
الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن وجهه فاجازها سيبويه خلافا لغيره حجة
سيبويه السماع وهو قول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل
الرخامى قد عفا طللاهما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا
وضمير هما عايد الى جارتا صفا مثل قولك امراتان حسنتا وجهيهما فجونتا صفة
لجارتا ومصطلاهما بمنزلة الوجه الذى هو فاعله وهما مضاف اليه راجع سببا
موصوف الجونتين وهما جارتا كما ان الضمير فى حسن وجهه راجع الى موصوف
الحسن وهو ظاهر فى الاستشهاد وقال غيره الضمير فى مصطلاهما لا يرجع

الى جارتا لتكون مسألة الخلاف بل الضمير راجع الى الاعالى وهى غير موصوف
بجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان الضمير فى
ثوبه للغلام اى جميل ثوب الغلام فلا يكون دليلا على مسألة الخلاف اذ
الخلاف حيث يكون الضمير الذى اضيف اليه معمول الصفة راجعا الى موصوف
تلك الصفة وههنا راجع الى غير موصوفها ونظيره امراة حسنة العينين نقية
بينهما فى كون الضمير المضاف اليه للبين غير عايد الى موصوف الحسنة بل الى العينين
وهما غير الموصوفة فلا يكون مسألة الخلاف وانما جاز عود الضمير المثنى عند هؤلاء
الى الاعالى مع انها جمع لان الاعالى معناه التثنية فكانه قال كميتا الاعليين
واجيب عنه بان الاعالى جمع والضمير فى مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع
الى الجمع ولا ضرورة الى جعل الجمع مثنى لاستقامة معنى الجمع وهو ان اعالى
الجونتين لونها لون الكميت لبعدهما عن موقد النار ولم تسوده بل تغيره وشابه
لون الكميت واسوده موضع الاصطلاء واذا امكن جعل الجمع على ظاهره فلا
حاجة الى حمله الى غيره وانما افرد مصطلى لانه مصدر على تقدير حذف المضاف
اى موضع اصطلائهما او هو مفرد بمعنى المكان واوقع موقع التثنية نحو كلوا
فى بعض بطنكم فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع التثنية اجوز
ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقى وهى خمسة عشر صورة لانه خرج من الثمانية عشر
ثلث صور صورتان ممتنعتان وصورة مختلف فيها فبقى خمسة عشر صورة
فما كان فيه ضمير واحد احسن وانما كان فيه ضميران حسن اى لا يكون احسن و
انما كان حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لان فيه ضميرا زايدا
مستغنى عنه اذ الارتباط يحصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيح لفوات قدر الحاجة و
متى ارتفع بها اى بالصفة الظاهر فلا ضمير فيها اى فى الصفة والا اى وان لم
يرتفع بها الظاهر ففيها ضمير الموصوف بشهادة التانيث فى نحو امراة حسنة الوجه
ولولا ان فى الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يؤنث وامثلتها ظاهرة واسم الفاعل
واسم المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكرنا فاسم الفاعل غير المتعدى
نحو رجل خارج الغلام فيجوز ثمانية عشر وجها كالحسن الوجه واسم المفعول غير

كان احسن لان فيه قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما م
م
اى فى الصفة م
على
ففيها ضمير م

المتعدي اي الى الثاني نحو مضروب الغلام كذلك يجري فيه الاوجه الثمانية عشر
وكذا المنسوب نحو رجل تميمي ابوه يجري فيه ايضا الوجوه المذكورة لان المنسوب بمنزلة
الصفة لان التميمي بمعنى منسوب الى تميم ومنه اي ومن الاسم العامل اسم التفضيل
وهو ما اشتق لموصوف بزيادة على غيره قوله ما اشتق اي من فعل لجنس يدخل
فيه المشتقات قوله لموصوف يخرج عنه اسماء الزمان والمكان فانهما غير جاريين
على موصوف قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وصيغته افعل الا في الخير والشر يقال منهما خير منه وشر منه بمعنى اخير واشر ولا يقال
اخير اصلا اي لم يستعمل في كلامهم في موضع ولا اشر اي ولا يقال اشر الا في
لغة ردية وعليها اي على تلك اللغة جاء قولها صنعا اشرا فاتى شرى نابيث
اشر كالفضلى تانيث الافضل واصل المثل قول امراة في زمن لقمن بن عاد كان
لها زوج يقال له السمج وخليل يقال له الخلج فخرجت يوما ومعها لقمن فراسي
الخلج قد عرض لها فقضيا وقضيا حاجتهما ثم قالت له اني اتماوت فاذا اسند
الى زوجي فاتني ليلا ما فرحني فاذهب الى مكان لا يعرفنا اهله فلما سمع لقمن ذكر
فقال ويل للشجي من الخلي فارسلها مثلا ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها
الرجل وانطلق بها اباها الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبيناهي
ذات يوم قاعدة ومرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله
قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا لكما بام ولا ابيكما
بامراة فقالت لها الصغرى اما تعرفان محياها وتعلقت بها وخرجت فقالت
الام عند ذلك صغراها شراها وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب كما مر لان
صيغة افعل وصيغة افعل متشابهتان في انهما لا يمكن بناؤهما الا من ثلاثي
مجرد ويتوصل فيما لا يتوصل به فيه اي في التعجب فالاستخراج والبياض
والعمى اذا اريد منها التفضيل يتوصل بما يدل على اصل التفضيل ويوقع
مصادرها تمييزا له نحو اشد استخراجا وعمى وقد شذ الاعطى والاولى لثنا
من المزيد فيه وهو الاعطاء والايلاء وكان القياس ان يقال اشد اعطاء
واشد ايلاء كما يقال اشد اكراما وقولهم افلس من ابن المذلق واحمق من

اسم التفضيل

وبياضا

هبنقة عطف على الاعطى اي وقد شذ قولهم وهما مثلان وافلس معناه
اشد افلاسا وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد شمس
بن سعد لم يجد بيتة ليلة اي نفقة ليلة وابوه واجداده يعرفون بالافلاس قال
وهبنقة هو ذو الودعات وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع
وعظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي
ولئلا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادة فقال يا اخي انت انا فمن انا
واما ما انشده الكوفيون من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد ازمهم انت
ابيضهم سربال طباخ وقول الآخر ابيض من اخت بني اباض فمع شذوذه
محتمل لغير التفضيل اي اجاز الكوفيون ابيض منه واسود كما في التعجب وتمسكوا
بالبيتين واجيب بان ذلك ليس بحجة للشذوذ ومع انه يحتمل ان يكون ابيض في
البيتين افعل الذي مؤنثه فعلاء ولا يكون للتفضيل فكانه قال انت مبيضهم
وانتصب سربال على التمييز وكذا البيت الآخر لا يكون للتفضيل ايضا بل معناه
مبيضة هي من اخت بني اباض ومن للبيان واوله جارية في درعها الفضفاض
ابيض البيت والكثير ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل وعمرو افضل منه
لانه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على
الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان مفضيا الى اللبس كان التفضيل
على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل تاثير
باعتبار الزيادة والفاعل موثر فالتاثير باعتباره اقوى من المفعول الذي
هو متاثر لا موثر وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين
وازهى من ديك واشأم من البسوس واعذر والوم اما الاول فانها
ان امراة شغلها خوات بن جبير الانصاري بنحييها من السمن وقضى منها
الوطر والقصة مشهورة وكذا ازهى من الديك من زهي فهو مزهو اذا
تكبر وخص الديك بذلك لانه يعجب بنفسه اذا نظر الى حسن منظره وهذا باعتبار
اللفظ لان زهي مجهول باعتبار اللفظ وهو في المعنى فاعل لانه بمعنى تكبر
فقوله ازهى يعني اشد مزهوية باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى

فالتفضيل للفاعل وقد ذكر بعضهم انه يقال زها الرجل يزهو اذا تكبر
لا استشهاد فيه فان التفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما اشأم
من شيخ الرجل فهو مشئوم كما يقال زهي فهو مزهو والبسوس خالة جساس
بن مرة قاتل كليب وكان للبسوس جار من جرم يقال له سعد وكانت
له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من اراضي العالية فلم يكن
يرعاه احد الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت ناقة الجرمي في ابل جساس
ترعى في حمى كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فلما رأت البسوس ناقته واذلاه
فقال جساس لتقتلن غدا جملا اعظم من ناقة جارك ولم يزل يتوقع غرة كليب
حتى تمكن من قتله ثم نشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة وقد جاء افعل
التفضيل ولا فعل له نحو احنك الشاتين اي اشدهما اكلا قالوا انه مشتق من
الحنك قال الجوهري هو شاذ لان الحلقة لا يقال فيها افعل وآبل من حنيف
الحناتم اي اشدهم تأنقا في رعية الابل واعلمهم بها وقد عدهما لا فعل له وفي
الصحاح انه يقال ابل يأبل ابالة كما يقال شكس يشكس شكاسة فهو آبل
وابل اي على فاعل وفعل وهو الحاذق لمصلحة الابل فعلى هذا لا يكون من
هذا الباب وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات كان له حذق في رعية
الابل ومنه اول على الاعرف اذا اختلف في لفظ اول انه افعل او فوعل
والارجح انه افعل بشهادة الاولى والاول كالافضل والفضلى لان افعل
التفضيل مؤنثه فعلى وجمعه فعل ويلزم التنكير مع من لعدم اسباب التعريف
ونحو ولست بالاكثر منهم حصى ليست من فيه بالتي نحن بصدده هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو انه لو كان افعل المقرون بمن نكرة لما جامع اللام وقد
اجتمعا في البيت فاجاب بان من ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه اللام
بل التقدير لست منهم اي من بينهم بالاكثر حصى وليست من للتفضيل
ونحو بالاكثر منهم حصى اي عددا واخره وانما العزة للكاثر ونحو ورثت مهلهلا
والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا قليل مع ان منه في البيت صريح في انه
باعتبار التفضيل فاجاب بانه قليل نادر والتعريف باللام او الاضافة عند

مفارقتها اي عن مفارقة من لمعنى اذا لم يوجد من يكون معرفا او باللام
نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو زيد افضل القوم فان قلت لم انه
يلزم من مفارقته من ان يكون معرفا لجواز ان يكون مضافا الى نكرة نحو
زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون افضل
الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل
على المضاف اليه بل المراد ان الرجل مفضل والرجال لو فضلوا رجلا
رجلا لكان هو افضل رجل من بين المفضلين فاذا اريد التفضيل على
المضاف اليه وفارقت من فلا بد ان يكون معرفا باللام او مضافا الى
معرفة ويستوي فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع مصحوبا بمن بخلاف
معرفا باللام وساغ فيه الامران مضافا يعني ان افعل التفضيل اذا استعمل
بمن فيجب فيه ترك المطابقة لانه اذا تعلق به من شابه الفعل فلا يثنى ولا
يجمع كالفعل واما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة لانه بعد عن شبه الفعل
لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء فحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات
واما المضاف فيجري فيه الوجهان لانه اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه
معه فيجري مجراه في ترك المطابقة وقد دخله الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فبعد عن مشابهة الذي بمن فيجري مجرى المعرف باللام في وجوب
المطابقة وقد يحذف من لفظا ويراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير وكقول
الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول والتزم
اي حذف من في آخر فلم يستوف فيه ما استوى في غيره ولما كان آخر افعل في
الاصل يعني من كان حقه ان يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع
يعني ان لا يراعى فيه المطابقة كافعل من لكنه روعي في آخر المطابقة فقال
رجل آخر ورجلان آخران ونساء اخر فقد خالف باب افعل ووجه
المخالفة انه استعمل ملتزما معه حذف من فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه كسائر
الصفات فلذلك روعي فيه المطابقة ونحو دنيا وجلى غلب فاختلط بالا
اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ان دنيا افعل تفضيل

حقه ان يذكر معه من او اللام او الاضافة وكذا اجلى تانيث الاجل الذي
هو افعل التفضيل فقد تجردت عن الملك فاجاب عنه بانهما جريا مجرى
الاسماء التي لا تفضيل فيها فلذلك تجردت عنها ولا يعمل عمل الفعل اي
لا يعمل في مظهر فلا ينصب مفعولا به اصلا اي لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف
الفاعل فانه يعمل فيه مضمرا وانما لم يعمل عمل الفعل لان الاسماء العاملة
انما يعمل باعتبار ان لها فعلا بمعناها وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه
في الزيادة فلم يعمل ونحو اضرب منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعل
مقدر مدلول عليه به اي باضرب واستدل بعضهم على انه ينصب الظاهر بالبيت
لان القوانس منصوب باضرب فاجاب بانه لا نسلم انه منصوب باسم التفضيل
بل هو منصوب بفعل مقدر اي نضرب القوانس ويدل على الفعل المقدر
لفظ اضرب والقوانس من القونس هامة واوله اكر واحمى للحقيقة
منهم وقبله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ولا مثلهم لما التقينا فوارسا
وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله استشهد بعضهم به على
ان اسم التفضيل عمل في المظهر لان من منصوب باعلم واجيب عنه بان
من منصوب بفعل مقدر اي يعلم من يضل فحذف لدلالة اعلم عليه ولا
يرفع المظهر على الاعرف اي لا يعمل رفعا في فاعل مظهر فلا تقول مررت برجل
اكرم منه ابوه بنصب اكرم ليكون ابوه فاعل اكرم بل ترفعه على الابتداء
وبرفع اكرم على انه خبره المقدم اي مررت برجل ابوه اكرم منه الا ان يكون
استثناء من قوله لا يرفع المظهر اي لا يرفع اسم التفضيل المظهر الا ان يكون
لمتعلق ما جرى عليه مفضلا باعتبار تعلقه على نفسه باعتبار غيره منفيا
الضابط مستخرج من الامثلة الواردة فما جرى عليه اسم التفضيل ووقع
صفة له هو رجلا ومتعلقه هو الكحل قوله مفضلا حال من المتعلق وهو الكحل
اي هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه لقوله منه اي الكحل احسن من
الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه
التفضيل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في عين ما جرى عليه وهو

كونه في عين زيد وقوله في عين زيد الجار والمجرور نصب على الحال من المجرور
في منه اي احسن من الكحل كائنا في عين زيد وقوله في عينه الجار والمجرور نصب
على الحال من الكحل مقدما عليه اي ما رايت رجلا الكحل احسن كائنا في عينه
من الكحل كائنا في عين زيد ويشترط كون الكلام منفيا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى الفعل علة لجواز عمله في المظهر الذي ذكر
عليه قوله الا ان يكون اي انما يعمل في المظهر لجري اسم التفضيل وهو احسن
مجرى الفعل وهو حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه
في عين زيد وهذا ادل على نفي المماثلة قد يكون بكون الاول راجحا وقد يكون
بكونه مرجوحا لكن سياق الكلام والاستعمال يدلان على ان المراد ان كونه
في عين الرجل ليس مساويا لكونه في عين الرجل فهذا التفضيل استفيد
من نفي اصل المماثلة في الحسن وانضمام القرينة اذ في الاستعمال فاسم
التفضيل ههنا الواقع بعد النفي انما عمل لكونه بمعنى اصل الفعل من غير اعتبار
التفضيل ولما في الرفع من الفصل بين افعل وصلته باجنبي هذا على اولى
لجواز عمله في المظهر اذ لو لم يعمل في المظهر بل جعل المظهر مبتدأ وافعل التفضيل
مرفوعا بكونه خبرا له مقدما لم يستقم لما يلزم من الفصل حينئذ بين احسن
وبين صلته وهو قوله منه باجنبي وهو الكحل اذ التقدير انه مبتدأ و
المبتدأ اجنبي عن اسم التفضيل وصلته ولك ان تقول احسن في عينه
الكحل من عين زيد اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى وهي ان تقول ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد وكان اي ذلك المعلق المذكور و
هو الكحل فيه اي في ذلك المثال مضافا الى عين زيد محذوفا والتقدير من
كحل عين زيد فحذف المضاف وهو الكحل واقيم المضاف اليه مقامه ولك
اي ولك عبارة اخرى وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
فتاتي بالمفضل عليه وهو عين زيد قبل ذكر افعل فيستغنى عنه اي عن ذكر
المفضل عليه وهو عين بعده اي بعد احسن وعليه قول شيخ مررت على وادي
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا

لان في المثبت لا يمكن تفضيل الشيء على نفسه عند التقدير بالفعل

بيت

السباع ولا ارى
ما وقى الله ساريا

والتأنية التوقف والتثبت وتارة تمييز من قوله اتّئد اي اتّئد توقفا و
ركبٌ فاعل اتّئد والمفضّل عليه وهو قوله كوادي السباع مقدما على اسم
التفضيل وهو اتأى واخوف عطف على اتأى ومنه اي ومن الاسم العامل
اسماء الافعال ويعمل عمل مسمّياتها امرا كانت اي المسمّيات متعديا او
غيره اوخبرا اي امرا كانت اوخبرا وقسم الامر الى المتعدي وغير المتعدي
كرويد فانه بمعنى الامر المتعدي فرويد زيدا معناه ارود زيدا اي امهله
غير ما وقع صفة اوحالا او مصدرا مضافا يعني ان رويدا استعمالات احدها
المذكور والثاني ما وقع صفة كقولك لمن يعالج شيئا رويدا اي عالج علاجا
رويدا اي يسيرا والثالث ما وقع حالا نحو ساروا رويدا والرابع ما وقع
مصدرا مضافا كرويد زيد اي ارواد زيد ارودا مثل ارود زيد فاستعمل
هذه الصور لكون رويد ليس باسم فعل فيها وفي معناه اي في معنى رويد
تيد يقال تيد زيدا بمعنى رويد ملحق مافيه اي في رويد لفظ الواحدة ان
لا يختلف باختلاف المخاطبين فيقال يا زيد رويد ويا زيدان ويا زيدون
رويد وهلمّ بمعنى قرّب عطف على قوله رويد وهذا ايضا مثال لاسم الفعل
بمعنى الامر المتعدي قال الله تعالى هلمّ شهداءكم وهات الشيء بمعنى احضر و
ها زيدا مقصورا بمعنى خذ وفيه اي في ها لغات احدها الحاق الكاف به
كقولك هاك ويتصرف مع المخاطب في احواله فيقال هاك هاكما هاكم الى آخره و
الثانية ان توضع الهمزة موضع الكاف فيقال هاءَ بفتح الهمزة والثالثة
ان يجمع والكاف فيقال هاءك هاءكما هاءكم والرابعة ان يقال هاءِ كرام
ويتصرف تصريفه فيقال للتثنية هائيا كراميا وهاءوا واكرموا وللمؤنث
هائي كرامي والخامسة ان يقال هأْ بالهمزة بوزن هبْ ولا استعمال
مدبر بالاستعمالات تصريفها باعتبار احوال الكاف وغيره كهاك او هاءك
وحيهل الثريد مثال آخر لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي ومعناه ائته و
فيه اي في حيهل بسكون الهاء وفتح وهذا الاخير ذكره غير سيبويه واما
قبله فقد ذكرها سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا بله ما كان في معنى المصدر

لغات م

اي دع ما كان في معنى المصدر وهو بله زيد مضافا الى ترك زيد وفعال التي
في معنى الامر عطف على رويدا ايضا كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ذكر
مثالين الاول لازم والثاني متعد وهي اي فعال قياس في الافعال الثلاثية
عند سيبويه كضراب وفعال مع اضرب وافعل وقلب في الرباعي كقرقار
ام السحاب اي سحاب قرقر بالرعد اي صوّت وعرعار لعبة لصبيان العرب
وذلك لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوه خرجوا
اليه فلعبوا تلك اللعبة وعليك زيدا اي الزمه او به اي يقال عليك به ومنها
اعط زيدا وعليّ زيدا اي هاولنيه وقربه مني ودونك عمرا اي خذه وعندك
خالدا اي الزمه وحذرك بكرا وحذارك اي احذره وصه اي اسكت و
مه اي الكفّ وواه اي حدث وآمين اي استجب وهلمّ بمعنى اقبل وهذه
الخمسة امثلة لاسم الامر اللازم ونحو هيهات الامر مثال لاسم الفعل بمعنى
الخبر اي بعد الامر وفيه لغات فتح التاء لغة اهل الحجاز وكسرها لغة تميم واسد
ومن العرب من يضمها وقد ينونون على اللغات الثلاث ومنهم من يسكنها و
منهم من يجعلها نونا كهيهان وقد يبدل هاؤها همزة نحو ايهات وشتان زيد
وعمرو اي افترق زيد وعمرو وبزيادة ما اي افترقا وتباينا نحو شتان ما بين اليزيدين
في الندى اباه الاصمعي لان فاعله يجب ان يكون متعددا وما مفرد ولم يتبعه
بعض العلماء عن القياس لان المراد شتان الاحوال التي بين اليزيدين وهو
في المعنى متعدد واخره سليم والاغر بن حاتم وسرعان ذا اهالة مثل واصلها
ان رجلا كانت له نعجة عجفاء كان مخاطها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له
ما هذا الذي يبدو فقال ودكها فقال السائل سرعان ذا اهالة وانتصب
اهالة على الحال او التمييز يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته ووشكان
ذا خروجا اي سرع وشكل وفيها اي وفي اسماء الافعال من المبالغة ما ليس
في مسمياتها لانها تستعمل في المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها فيها و
حكمها اي وحكم اسماء الافعال في امتناع تقدم معمولاتها حكم المصدر اي لا
يتقدم معمولها عليها خلافا للكوفيين فلا تقول زيدا رويد ولا زيدا عليك

يزيد م
اباه الاصمعي م

ونحوهما حجة البصريين انها غير متمكنة لان منها الظرف والجار والمجرور وهي لا
يتقدم عليها معمولها لضعفها ولذا لا يتقدم الحال عليه فلذلك اذا نقلت
الى اسم الفعل ولذا ما ليس بظرف لانحطاطها درجته عن درجة الفعل حجة الكوفيين
السماع والقياس اما السماع فقوله كتاب الله عليكم اي الزموا كتاب
الله وقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا واخره اني رأيت الناس يحمدونكا
فقدم دلوي عليه دونكا مع انه اسم الفعل واما القياس بوجود الفارق و
هو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم
الفعل واما جواب السماع فهو ما ذكره حيث قال وانتصاب كتاب الله
عليكم ليس بعليكم وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا قوله يا ايها
المايح دلوي دونكا فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب
بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله في الاية مصدر مؤكد من معنى قوله حرمت
عليكم امهاتكم لان قوله حرمت يدل على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك
عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم واما البيت فيحتمل وجهين احدهما ان دلوي
منصوب بفعل مقدر وهو خذ لدلالة دونكا عليه والثاني ان يكون دلوي
خبر مبتداء محذوف اي هذه دلوي ويجوز ان يكون دلوي مبتداء ودونكا
خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد اضربه على التأويل المشهور وهو
زيد مقول في حقه اضرب به والمايح بنقطتين من تحت الذي ينزل البير فيملأ
الدلو وذلك اذا قل ماؤها ومنه اي ومن الاسم العامل الاسم المضاف
نحو غلام زيد لانه لنيابته عن حرف الجر يجر المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد
فمن يرى العمل له اي للمضاف واما من يرى العمل للحرف المقدر فليس من
هذا الباب ومنه الاسم التام اما بالتنوين نحو رطل زيتا وخلا او بنون التثنية
نحو منوان سمنا او بالنون التي تشبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة
نحو ملؤه الاناء عسلا لانه ينصب التمييز على ما قد سلف ومنه الاسماء المتضمنة
لمعنى ان لانها تجزم المضارع وهي اي الاسماء المتضمنة ما نحو ما تصنع اصنع
ويتصل بها اي بما ما المزيدة فينقلب الهاء الفا ليلا يتلاقى لفظان من جنس

واحد نحو مهما على الاصح من القولين وهو مذهب الخليل والقول الاخر انه
اسم للفعل وما هي للشرطية وقد يستعمل اي مهما للظرف نحو مهما تصب افقا
من بارقة تشم واوله قد اوقيت كل ماء فهي صادية اي او بيت الناقة
بعد جعلت تامن كل ماء ونكرها فهي صادية اي عطشى مهما تصب بارقة
افق في جهة وناحية من الجهات تشم ذلك البارق من شمت البرق اي نظرت
الى سحابته اين يمطر والبارق السحاب ذو البرق ومهما في البيت ظرف لان
الفعل بعده معلق على مفعوله فلا يتسلط عليه تسلطه على المفعول به لانه
لا يتعدى الا الى واحد فهو ظرف اي في اي جهة نصب وقت انصباب افقا
ومتى نحو متى تخرج اخرج واي نحو فانه اسم مبهم متعين بالمضاف اليه فقد
يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل يأتني اكرمه والى المكان نحو اي مكان
تجلس فيه اجلس فيه والى الزمان نحو اي حين تقدم فيه اكرمك كقولك اي
رجل يأتني اكرمه الا انه اذا اضيف الى الظرف انتصب على الظرفية لاكتسابه
الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين وانما قال اضيف الى الظرف
ليشمل ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين واذ وحيث مكفوفين
بما عن الاضافة والاول وهو اذ للزمان والثاني وهو حيث للمكان و
يلزمهما النصب يعني ان اذا وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرفية
ان تضمنا معنى الشرط اما اذما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على
الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس وهو عند سيبويه حرف
موضوع للدلالة على الشرط في المستقبل وليست اذ الزمانية وقيل انها اذ
الزمانية الا انه لما دخلت عليها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت
دلالتها على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم تكن لها موضع من كلام
وقيل انه اسم ودخول ما عليها لا يخرجها عن الاسمية كحيثما وحيثما في المجازاة
نحو حيثما يكن اكن وفي التنزيل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره فدخول الفاء
في جوابها دليل على الجزم عندها ومتى واين مثلهما اي مثل اذما و
حيثما ولا يلزمهما ما نحو متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

ونحو اين تضرب بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي واما اذا فتعمل
بها ما في الكلام كقوله تعالى اينما تولوا فثم وجه الله وكقول الشاعر متى ما تلقني
فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وان نحو فاصبحت انى تأتها تلتبس
بها واخرة كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي مضطرب غير ثابت الا تخاطب عمه وتعاتبه
فيما فعله وتشبيه بمن وقع في معضلة وذاهب شديدة بعض التخلص عنها
تقول كيف اتيت هذه المعضلة من قدام او خلف يلتبس بها ولا يتخلص
اي كلا مركبي المعضلة من قدام او خلف وبينه البيت بعده وهو فما ان
بمتقدم تفتش منها معقدا كبرا وان اخرت فالكفل كساء منه ضيع عاطه
البيع ثم تركب متوقي به العرق فاجر اي قايل اي ان تتقدم وتمكل وان
تتأخر على الكفل وتسقط عن ظهرها تشبيها للمعضلة بشموس اذا ركبها الراكب
استعطفه ومحله اي محل أين النصب على الحال نحو كيف وقيل على الظرف نحو
اين ومتى وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف ويراه الكوفيون
قياسا كيف عند البصريين لا يجازى بها لانه لم يثبت سماعها في كلام الفصحاء
واجازه الكوفيون بها لما ورد من قولهم كيف تصنع اصنع بالجزم وقد استضعفه
سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من
التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط يعني ان الشرط يلزم الابهام نحو ما تصنع
اصنع ومن تضرب اضرب وانما تجلس اجلس واذا وضع لما تيقنت الوقت
والماقيت بيان في الابهام فاذا المنتفي لازم الشرط وهو الابهام انتفى الشرط
والشعر الذي اشار اليه هو قول الشاعر استغن ما اغناك ربك بالغنى و
اذا تصبك خصاصة فتجمل وقول الفرزدق ترفع لي خندف والله يرفع
لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد والبيت لم اجد مذكورا في نسخة مقابلة
بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله للابهام اللازم للشرط
ونحو ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا ما خبت نيرانهم تقد قليل والكلام
انه الحاق والصواب اذا خمدت لان اذا بدون ما هو المبحث واما مع ما
فيجوز الجزم به وقد لا يكون مستبعدا لان اذ هي ما جوز الجزم بها فاذا مع ما

والبيت للبيد ح

اي اينما

اجدر وقد نقل عن بعضهم انه جوز الجزم باذا مكفوفة بما وانشد البيت
للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف يضرب ومن منع قال الرواية فيه
ما يسلك لما فرغ من العوامل اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال واما
العوامل المعنوية فانها صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره اي من
غير الفعل الدالة عليه فانه يرفع اذا كان المأخوذ منه ظرفا بشرط الاعتماد
على ما يشترط اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه اذا لم يكن الرافع
بعدها حدثا لفظا او تقديرا ومطلقا عند الخليل ومن غير اشتراط الاعتماد
مطلقا عند الاخفش قسم العوامل لما صنفين احدهما ان يكون العامل فيه
فعل لدلالة عليه يعني ان معنى الفعل اما ان يكون مأخوذا من ظرف او غير
ظرف فان كان المأخوذ منه ظرفا ففيه ثلثة مذاهب احدها مذهب سيبويه
وهو انه اما ان يكون الواقع بعده لفظا نحو اليوم الخروج او حدثا تقديرا
نحو قوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره اذ هو بتقدير
حدث اي ومن آياته قيام السماء والارض بامره او لا يكون الواقع
بعده حدثا نحو عندي مال وان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما يعمل الظرف
في الواقع بعده بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه من كونه
خبر المبتدأ نحو زيد في الدار ابوه او صفة لموصوف نحو جاءني رجل في الدار
ابوه او حالا نحو جاء زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام نحو أفي
الدار زيد او بعد حرف النفي نحو ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد على
الموصول نحو الذي في الدار ابوه واما اذا لم يكن معتمدا والمقدر من
الواقع بعده ليس حدثا فلا يعمل الظرف في الواقع بعده عند سيبويه وان
كان الواقع بعده حدثا لفظا نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو قوله تعالى ومن
آياته ان تقوم فيعمل فيه الظرف مطلقا من غير اشتراط الاعتماد والمذهب
الثاني وهو مذهب الخليل ان الظرف يعمل بشرط الاعتماد على احد المذكورات
لكن مطلقا اي لا فرق بين ان يكون الواقع حدثا او غير حدث وهو معنى
قوله مطلقا عند الخليل والمذهب الثالث مذهب الاخفش وهو انه

واما العامل المعنوي فانه صنفان

جملة ظرفية نحو

الظرف يعمل من غير شرط الاعتماد مطلقا لان الواقع بعده حدثا او غير
حدث هذا اصل اللفظ واما حجج المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يوجد الاعتماد
مع الظرف لا يكون عاملا لجواز في داره زيد ولو لم يكن خبرا بل يكون الظرف
عاملا لزم الاضمار قبل الذكر فان قلت فاذا وجد الاعتماد نحو في داره
زيد ينبغي ان لا يجوز ايضا لاداء الى الاضمار قبل الذكر مع انه متفق على
جوازه قلت ذلك مشترك الالزام فانه اذا وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا
على المذاهب بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه فلا
يلزمه الاضمار قبل الذكر ولزم الاخرين لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين
ما اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغاية تقريره انه
اذا وقع حدثا كان ادل على اضمار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث
يكون جزء الفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسما جامدا فانه لا يدل على الفعل
والاقرب الى القياس مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد لا يعمل كسائر
الصفات واذا وجد عمل كسائر الصفات ولا فرق بين ان يكون الواقع
بعد الظرف حدثا او غير حدث واما حجة الاخفش فهو ان الظرف نزل منزلة
الفعل فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط رتبة الظرف عن
الفعل لانه مشبه به فلا يكون مساويا له لان المشابه سبب انحطاط رتبة الفرد
عن الاصول وان لم يكن ظرفا اي ان لم يكن المأخوذ منه معنى الفعل ظرفا نحو
هذا وكان وليت ولعل مما دل على معنى الفعل لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي
ونظائره او الظرف اي او في غير الظرف نحو هذا في الدار زيد على ان الظرف
يتعلق بمعنى اسم الاشارة اي المشار اليه في الدار زيد او المفعول معه
نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل الواو عاملة فانه اذا جعل الواو
عاملا يكون العامل لفظيا وهو الحرف لا معنويا وكذا المفعول المطلق اي
وكذا ينتصب بمعنى الفعل المفعول المطلق فيمن لا يرى الحذف في مثل له
علي الف درهم عرفا فان العامل في عرفا معنى الفعل المأخوذ من له علي الف
درهم فاما من قال العامل محذوف وهو اعرف فلا يكون من الباب وكذا في

فاذا له صوت صوت حمار اذ العامل معنى الفعل المأخوذ من له صوت فاما
من يجعل العامل الفعل المحذوف وهو يصوت فلا يكون من هذا الباب ايضا
والصنف الثاني من العوامل المعنوية ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان عند
سيبويه وثلثة عند الاخفش احدها الابتداء الرافع للمبتدا والخبر وتقرير
مذهب جمهور البصريين ان التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد هو العامل
في المبتدا والخبر لانه معنى تعلق بهما معا ولا واحدا اذ الاسناد لا يتاتى بدون
المسند والمسند اليه كما ان معنى التشبيه في كان لما اقتضى طرفين مشبها
ومشبها به كان عاملا فيهما وقيل انهما يترافعان لان كل واحد منهما يقتضي
الاخر وفيه اقوال اخر لا طائل تحت ذكرها بل المحقق مذهب البصريين والثاني
ما ليس بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم
عندهما اي عند سيبويه والاخفش نحو زيد يكتب فانه يصح وقوع الاسم موقعه
وهو كاتب وانما عمل هذا المعنى الرفع لان وقوعه موقع الاسم لما كان عاملا قويا
اشبه الابتداء والابتداء يعمل فكذا ما اشبهه ولان الفعل لما قام مقام الاسم
فقد وقع في اقوى احواله فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع ومعنى وقوعه موقع
الاسم ان يقع موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل هو
لانك تقول يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل ههنا نحو ضارب الزيدان
لكونه غير معتمد وانما ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة
وقوع الاسماء وارتفاعه اي وارتفاع الفعل المضارع عند اكثر الكوفيين
بتعريه عن النواصب والجوازم وعند الكسائي اي وارتفاعه عند الكسائي
بالزيادة في اوله اي بحروف المضارعة لانه كان قبل حروف المضارعة مبنيا و
بعد دخولها صار معربا مرفوعا فلم يوجد ما يمكن احالة الاعراب الا حروف المضارعة
والثالث من العوامل المعنوية وهو عند الاخفش خاصة عامل الصفة فانها
ترتفع عند الاخفش بكونها صفة لمرفوع نحو جاء زيد الظريف وتنتصب وتنجر بمثل
ذلك او بكونها صفة لمنصوب او لمجرور والعامل فيها اي في الصفة عند سيبويه
وهو العامل في الموصوف ويحتج للاول وهو مذهب الاخفش بجواز حمل الصفة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الرابع في المقتضي للاعراب

على لفظ المبني من المنادى نحو يا زيد الظريف والمنفي نحو لا رجل ظريفا اذ لو كان
المؤثر فيهما اي في التابع والمتبوع واحدا لما اختلف حكمهما لكن اختلف لان حكم
المنادى المبني وحكم المنفي البناء وحكم تابعيهما الاعراب فلو كان المؤثر واحدا
لكن وجد مع احد المعمولين ما يقتضي بناءه ولم يوجد مع التابع فلذلك اختلف
حكم المؤثر باعتبار اختلاف الشروط وبيانه ان المنادى انما بني لوقوعه موقع
المضمر والمنفي انما بني لتضمنه الحرف من الاستغراقية ولم يوجد واحد منهما في
تابعيهما فلذلك لم يبن التابع وبني المتبوع مع ان العامل واحد لما فرغ من الاقسام
الثلثة التي بني عليها بحث المعرب شرع في القسم الرابع فقال القسم الرابع في
المقتضي للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة على الكلم بسبب التركيب فانها
اي فان المعاني يستدعي ما ينتصب دليلا على ثبوتها اي ان المعاني المقتضية
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة تستدعي دليلا على ثبوتها وهو الاعراب
ليرتفع اللبس الناشئ من التوارد فالرفع دليل على الفاعلية والنصب على المفعولية
والجر على الاضافة قوله بسبب متعلق بالتوارد اي ان توارد المعاني بسبب التركيب
اذ قبل التركيب لا يتوارد المعاني اذ لا يتحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا
الاضافة والحروف بمعزل عنها اي عن تلك المعاني اذ لا يقع فاعلا ولا مفعولا
ولا مضافا اليه وكذا الافعال لدلالة صيغها على معانيها اي لان الافعال لا يتوارد
المعاني المقتضية وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فرض ان يقال الفعل
ايضا يتوارد عليها معان مختلفة لكونها حالا او استقبالا او ماضيا او طلبا
فهي ايضا يحتاج الى ما يميز بعض تلك المعاني عن بعض فاجاب ان صيغها تدل
على تلك المعاني المعتورة فان صيغة المضارع يدل على الحال والاستقبال
وصيغة الماضي يدل على الزمان الماضي وصيغة الامر يدل على الطلب فلما تميزت
تلك المعاني بنفس الصيغ لم يكن احتياج الى اعراب يميز بعض تلك المعاني عن
بعض فلذلك قال لدلالة صيغها على معانيها وانما محل المعاني المقتضية للاعراب
هو الاسم للاحتياج الى تميز بعضها عن بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك المعاني
لئلا يؤدي الى الكثرة فبقي الصيغ مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تميز بعض

اصول ج

تلك المعاني عن بعض ومن ثم اي ومن اجل احتياج المعاني المعتورة على
الاسماء الى ما يدل على تميزها حكم اي للاسم باصالة الاعراب وتلك المعاني لم تكن
في الحروف ولا في الافعال فلم يحتج الى تميز بعضها عن بعض فان قلت الفعل
ايضا يتوارد عليها معان مختلفة لا تتميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فان جزمه دال على النهي عن الشرب ونصبه دال على نفي الجمع بينهما
ورفعه لا يدل على انتفاء الشرب بل قد يكون حالا بمعنى لا تاكل السمك وانت تشرب
اللبن فهذه المعاني لا تدل عليها نفس الصيغ بل احتيج الى تميز بعضها عن بعض
بحركات اواخر الفعل قلت لا نم ان المميز هو حركات الاواخر بل حركة الجزم دال
على تقدير جازم وهو لا في النهي والنصب دال على تقدير ناصب وهو ان الناصبة
وهي الدالة على المعنى المستفاد من النصب فالحركات من حيث هي غير مميزة بل
دالة على عوامل مقدرة تلك العوامل هي المقتضية لتميز تلك المعاني بعضها من بعض
فلم يكن كالمعاني المعتورة على الاسماء فان الاعراب هو المميز من تلك المعاني
وفي الافعال لم يكن كذلك بل الحركات دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني
فالتميز بالعوامل كالتميز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التميز فيها بنفس الاعراب
واصول تلك المعاني اي المعاني المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة الفاعلية
وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية
للجر وانما قال بحكم الاستقراء لانه لا يدل دليل عقلي على الحصار المقتضيات في
الثلثة بل علم الانحصار بالاستقراء وذلك اي وتعين جعل كل واحد من المقتضيات
علة لنوع من الاعراب انما بحكم التناسب لقوة الاول وهو الرفع فجعل علامة
للفاعلية التي هي اقوى من المفعولية والاضافة لان الفاعل جزء من الكلام
والمنصوب والمجرور فضلة اما الرفع فلان الكلام لا يتم بدون المرفوع ويتم
بدون المنصوب والمجرور وما لا يتم الكلام الا به اقوى مما يتم الكلام بدونه
فناسب ان يكون الدليل القوي وهو الرفع للمدلول القوي وهو الفاعلية
وضعف الثاني وهو النصب لكونه يتم الكلام بدونه فجعل دليلا على ما يتم الكلام
ايضا بدونه وهو المفعولية لتناسبهما ايضا وكون الثالث وهو الجر بين بين

اى بين الرفع والنصب لكونه اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسة
وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور بالاسم ومجرور بالحرف فهو اكثر من
الفاعل الذى لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط بينهما فلذلك
جعل دليلا على الاضافة التى هى متوسطة ايضا فى القلة والكثرة بين الفاعلية
والمفعولية على ما ذكرنا رعاية للتناسب ليكون المتوسط للمتوسط كما كان
القوى للقوى والضعيف للضعيف وعلى هذا اى على هذا اعتبار حكم التناسب
شأن دلايل الاعراب فى الاصل وهو الرفع والنصب والجر بالحركات او
الحروف اى كذا كان الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من الجر واما بطريق
التعادل عطف على قوله لحكم التناسب لاختصاص الاقل وهو الفاعل بالاقوى
وهو الرفع والاكثر وهو المفعول بالاضعف وهو النصب وبيان التعادل
ان الفاعل من حيث هو اقل عرض لضعيف فجبر بقوة الرفع والمفعول من
حيث انه اكثر كان له قوة فقبل النصب الموجب للخفة ليستدل القوة والضعف
او لان الفاعل من حيث انه قليل فيه خفة فاعطى الرفع الدال على الثقل ليتعادلا
ولان المفعول من حيث انه اكثر ففيه ثقل للكثرة فاعطى النصب الدال على
الخفة ليعتدلا الثقل والخفة وانما لم يذكر فى الجر التعادل لكون الجر متوسطا
وكون الاضافة ايضا متوسطة كما ذكرنا وكانا متساويين والتعادل انما
يكون بحسب قوة وضعف لا فى القويين ولا فى الضعيفين ولا فى المتساويين
فلذلك ذكر الجر فى التناسب ولم يذكره فى التعادل وبهذا اى بما ذكرنا ان
الفاعلية هى المقتضية للرفع والمفعولية هى المقتضية للنصب والاضافة
هى المقتضية للجر تبين ان الاصل فى المرفوع الفاعل لتحقق المقتضى بالحقيقة
وهو الفاعلية وما سواه اى وما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به اى
بالفاعل الحاق الفروع بالاصول وفى المنصوب اى وتبين ان الاصل فى المنصوب
المفعول لتحقق المقتضى وهو المفعولية فيه وما عداه من المنصوبات متفرع
عليه اى على المفعول وفى المجرور اى وان الاصل فى المجرور المضاف اليه اما
بصريح الحرف نحو المال لزيد او معناه اى معنى الحرف نحو مال زيد وعليه نص

واضع الصنعة وهو امير المؤمنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه على
ما ذكر ان ابنة لابى الاسود الدؤلى قالت يا ابه ما احسن السماء برفع
احسن لما ارادت الاستفهام فقالت انما اردت التعجب من حسنها فقال كنت
اذن تقولين ما احسن السماء بالنصب ثم غدا الى امير المؤمنين رضى الله
عنه وقال يا امير المؤمنين حدث فى الاولاد ما لم تعرف واخبره بالقصة فقال
هذا لمخالطة العجم ثم امره فاشترى صحيفا بدرهم واملى عليه فقال اقسام الكلام
ثلثة اسم وفعل وحرف وقال انح نحو هذا ولذلك سمى هذا العلم نحوا وقيل ان
ابا الاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم قاريا يقرأ ان الله برئ
من المشركين ورسوله بكسر اللام فقال لامير المؤمنين على رضى الله عنه فقال
انى اخوطا استنباط قانون يقوم به العرب كلامها فقال امير المؤمنين انح
نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر وحكى ان واحدا من الولاة كتب الى
الخليل بن احمد رحمه الله عليه ان يجمع جميع اصول النحو فى كلمات معدودة فكتب
اليه الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه وان المفعول
منصوب وما سواه فرع عليه وان المضاف اليه مجرور وما سواه فرع
عليه والسلام فجمع فى هذه الحكاية مشعر بان المراد من واضع الصنعة
هو الخليل فارتفاع المبتدا لانه مسند اليه اشبه الفاعل وبالمعنى الثانى
اى اذا كان المبتدا مسندا وهو القسم الثانى من المبتدا يعنى به كونه
صفة واقعة بعد حرف النفى او الف الاستفهام رافعة لظاهر نحو اقائم زيد
فلانه اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه اذ المبتدا هنا مسند فاشبه الفاعل
لكونه احد جزئى الجملة مثله اى مثل الفاعل والخبر اى وارتفاع خبر ان واخواتها
لكون عامله اى عامل خبر ان فى لزوم الاسماء لا يدخل ان الا على الاسم وورود
ثلاثيا لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل جزء ثان من الجملة والجزء الاول
هو الفعل وخبر ان واخواتها اى ارتفاع خبر ان ان وان ولكن وليت فصاعدا
نحو كان ولكن ولعل وبنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل كتضمن ليت ولعل
معنى التمنى والترجى ولتضمن كان لمعنى التشبيه اشبه عامله اى لكون عامل خبر

ان اشبه عامل الفاعل وهو الفعل الماضي لفظا فلحق به اي بالفاعل خبر
ان واخواتها تأخيره اي تأخير المرفوع وهو خبر ان عن المنصوب فيما التزم
تأخيره بين في غير الظرف اذ يقال ان زيدا قائم والتزم تأخير المرفوع فيه عن
المنصوب ابتغاء للمخالفة بينهما اي بين الفعل العامل وبين الملحق او بين
معمول هذا الفعل وبين معمول الملحق بالفعل والاول اقرب الى اللفظ لانه
ذكر العاملين واجيز تقديم الظرف لما فيه من التوسيع مع ان المخالفة موجودة
بدون التقديم اي بدون تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر
لا يقع فاعلا اصلا هذا جواب عن سوال مقدر وذلك بان يقال لما كان عمل
ان واخواتها فرعيا كان الواجب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه على المنصوب
لكن جوز في نحو ان في الدار زيدا فان الظرف خبر مرفوع وقد قدم على المنصوب
فكان في صورة المساواة الفرع للاصل فاجاب بامرين احدهما ان الظرف
متوسع فيها بما لم يتوسع في غيرها كما ذكر في مواضع والثاني ان الغرض من
تقديم المنصوب في خبر ان ابتغاء المخالفة بين معمول الفعل وبين معمول
الملحق بالفعل وهذه المخالفة انما يتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع واما في
الظرف فتتحقق المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قوله ان زيدا قائم لو قدم
فيه المرفوع لشابه الفعل والفاعل لان قائم على الجملة من حيث انه اسم يمكن
ان يرتفع بالفاعلية موضع ما كما يقال ضرب قائم زيدا بخلاف الظرف فانه لما
قدم وقيل ان في الدار زيدا لا يشبه صورة الفاعل اذ الظرف المستقر لا
يمكن ان يرتفع على الفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة
ضرب زيد عمرا وانما قيده بالمستقر احترازا عن الظرف اللغو فانه قد يقام
مقام الفاعل ما لم يسم فاعله نحو ضرب في الدار على المجهول كان في الدار قائم
مقام الفاعل فصورة الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي على
كونه مفعول ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم اما الظرف المستقر و
هو المتعلق بالمحذوف وهو حاصل فلا يقع فاعلا اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف
يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال ولم يجز اي تقديم المرفوع مع الفعل حيث

كره دخولها اي دخول ان واخواتها عليه اي على الفعل هذا ايضا اشارة
الى سوال وجواب على الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الظرف اما السوال
فهو ان يقال اذا جوز تقديم الظرف نحو ان في الدار زيدا لتحقق المخالفة فيه
بين معمول الفعل والملحق به فليجوز ايضا تقديم الفعل وان كان مرفوعا على
الخبر به لتحقق المخالفة ايضا فيه فليجوز في ان زيدا ضرب ان يقال ان ضرب زيدا
كما جوز ان في الدار زيدا فاجاب بان المانع في الفعل كراهية دخول ان على صورة
الفعل بخلاف الظرف فانه على الجملة معمول فلا يكره دخول العوامل عليه بخلاف
الفعل فانه عامل ويكره دخول عامل على عامل وخبر لا التي لنفي الجنس لكونها
وهو لا محذوفة به خذ وان لا بينهما من التقابل لاقتسامهما اي لاقتسام لا وان
النفي والاثبات على سبيل التوكيد اي لان لا نفي موكد لكونه للاستغراق و
كون ان اثباتا موكدا الا ان اصل الاثبات مستفاد من الجملة التي دخلت عليها
ان واما تاكيد الاثبات فمستفاد من ان والغرض من قوله على سبيل التوكيد
ان مشابهة لا وان ليست بمجرد التقابل حتى يقال يحمل النقيض على النقيض
بل هما نظيران ومثلان لاشتراكهما في التاكيد فهو اقرب الى التحقيق اذ حمل
النقيض على النقيض قد يورد عليه بان النقيضين حقهما ان يكونا متخالفين
في الحكم لا متوافقين فيحتاج الى الجواب وهو ان النقيضين طرفان فكانا نظيرين
فقول المصنف على سبيل التوكيد اشارة الى كونهما متوافقين في التوكيد
فهما مثلان فالحاصل ان خبر لا مشابه للمشابه للفاعل وهو خبر ان والمشابه
للمشابه مشابه ولا تقدم هناك بحال حطا له عن رتبته ان اي خبر في ان
تقدم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجوز في خبر لا تقديمه على اسمه سواء كان الخبر
غير ظرف نحو لا رجل منطلق او ظرفا نحو لا رجل في الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم
المرفوع لساوى لا ان لكن القياس حط الفروع عن الاصول وكلمة لا فرع
على ان لما ذكرنا من التقابل الموكد واسم ما ولا اي وارتفاع اسم ما ولا
اي بمعنى ليس لما بينهما اي بين ما ولا وبين ليس من التشارك في المعنى
وهو نفي المطلق فيهما ونفي الحال فيما والدخول على المبتداء والخبر ولزوم

الاسماء ونحوها والذي هو ما تقدم اي تقدم مرفوع على المنصوب لعدم اقتضائها
اي لعدم اقتضاء هما ولا وقوع تلك المخالفة لضعف شبههما اي شبه ما ولا حيث
انحصر في المعنوي دون اللفظ ووقوع تلك المخالفة وقوله ووقوع منصوب
على انه مفعول لا اقتضاء اي لا يقتضيان وقوع تلك المخالفة المذكورة بين
الاصل والفرع معنا وانه قدم في ان المنصوب على المرفوع اذ لو عكس لشابه
الفرع وهو ان الاصل وهو الفعل وانما جوز تقدم المرفوع في ما ولا على
المنصوب لان تقدمه لا يقتضي وقوع تلك المخالفة لان امتناع المخالفة انما احتيج
اليه حيث كان الشبه قويا لكونه مشبها في اللفظ من كونه ثلاثيا مبنيا على
الفتح وفي المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فشبههما بليس من وجه واحد
وهو المعنوي لكونه ما لنفي الحال وكون لا للنفي مثله فلما كان الشبه ضعيفا
كان درجتهما منحطا عن الاصل بنفسها من احتياج الى وجه آخر يحقق المخالفة
فالشبه القوي يقتضي المخالفة قوية والشبه الضعيف يكفي مخالفتها بوجه من
الوجوه واما انتصاب الحال فلانها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ولانها
اي ولان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت راكبا معناه ضربت في حال الركوب
فهو في المعنى ظرف فلذلك اشبه المفعول لاسيما الظرف فيمكن تقدير هذا الكلام
بوجهين احدهما ان كون الحال مفعولا فيها يوجب اليه مطلق المفعول من
حيث ان المفعول فيه مفعول ايضا لاسيما الظرف فان الحال اشد شبها به
لتشاركهما في كونهما مفعولا فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع
في الحال ايضا والثاني ان يراد لاسيما اذا كان الحال ظرفا فانه حينئذ اشد
شبها بالمفعول فيه لكونه ظرفا صورة ايضا والتمييز اي وانتصاب التمييز ايضا لشبه
المفعول لما وقع في امثلته اي في امثلة التمييز موقع المفعول من نحو ضرب زيد
عمرا او زيد ضارب عمرا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب
زيد عمرا اما ان طاب زيد نفسا نحو ضرب زيد عمرا ورطل زيتا نحو زيد ضارب عمرا من
حيث انه منصوب بفعل منون ومنوان سمنا نحو ضاربان خالدا وعشرون
درهما نحو هم ضاربون بكرا وما في السماء موضع راحة سحابا نحو عجبت من ضرب

زيد عمرا والمستثنى اي وانتصاب المستثنى المنصوب لمشابهته المفعول ايضا
لكونه فضلة ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالا ونحوه
كالمفعول معه فان الفعل ايضا ينصبه بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع والاسم
والخبر في بابي كان وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما
ان عاملهما وهو ان وكان لاقتضائه شيئين معا وهما المسند والمسند اليه المتعدي
من الفعل لاقتضائه فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب زيد عمرو وكان زيد
قائما نظير ضرب زيد عمرا والمنصوب اي وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو
لا غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا اشبه المفعول لما انها اي لما ان لا محمولة
على ان لما ذكرنا ولا فروع وفي نسخة ولا فرع للمضاف اليه او الاسم لا يتجر الا
بالاضافة حين اذ كان للمرفوع اصل وفروع وكذا للمنصوب وليس للمجرور الا
به لان كل مجرور فانه بالاضافة لا بالالحاق لان كل مجرور فهو بالاضافة فلا فرع
له وهو ظاهر واما التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل
بل اعراب التابع داخل تحت اعراب المتبوع والعامل فيه هو العامل في التابع يعني
ان عمل العامل الاول منصب على التابع والمتبوع انصبابة واحدة هذا على
المذهب الاصح وهو ان العامل في التابع والمتبوع واحد وفيها مذهب آخر
يختلف العامل فيهما على ما ذكر وهي مشهورة واما ما بني من الاسماء مما بني فان
الاصل في الاسماء الاعراب على ما ذكرنا وانما بني ما بني منها اما لفقد المقتضي و
هو التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد فانها مبنية لعدم المقتضي اذ
الاعراب انما يستحق بعد التركيب بحيث لا تركيب فلا اعراب واما لوجود المانع
وهو مناسبة غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر والحرف على ما اومي اليه
ببيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو
مضارعته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارع
في اللفظ فلموازنته اي فلموازنة المضارع اياه اي لاسم الفاعل في الحركة و
والسكون اذ ضارب فيه حركة وسكون و كان تكذا يضرب واما الثاني
وهو المضارعة في المعنى فلقبول كل واحد منهما اي من الفعل المضارع ولاسم

واما التوابع

الفاعل الشياع والخصوص ومجاورة الوهم فيه اي في كل واحد منهما عند
التجرد من القرائن الى الحال بيانه ان الاسم ان لم يكن معه اللام شايع نحو رجل
ويختص اذا دخله اللام نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب فانه شايع يحتمل
الحال والاستقبال ويختص بدخول حرف كالسين وسوف للاستقبال و
بدخول اللام للحال نحو ليضرب [illegible] المضارع واسم الفاعل اذا تجردا من القرائن
المعينة لاحد الزمانين يتبادر الفهم الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انهما
مشتركان بين الحال والاستقبال فعلى هذا لا نم انه يتبادر الذهن عند
التجرد من القرينة الى الحال اذ من شان المشترك ان لا يفهم تعيين احد معنييه
عند التجرد عن القرينة واما الثالث وهو المضارعة في الاستعمال فلوقوعه
اي فلوقوع المضارع صفة نحو جاءني رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفة نحو جاءني رجل
ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اي على المضارع نحو ان زيدا ليضرب كما
يقال ان زيدا لضارب وقوله عندنا اشارة الى الاختلاف اذ ذهب البصريون
الى ان الفعل المضارع انما اعرب لمشابهته لاسم الفاعل كما بينا وذهب الكوفيون
الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسم اذ يقال ما ابتغيه خاصة فيظلمك فانه
يلتبس اذ يعقل من نصبه نفي الظلم ومن رفعه اثبات الظلم فالاعراب يرفع
اللبس كما في الاسماء ونظيره لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر وجزمه يدل على
الدعاء فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرناه من قبل ثم شرع في
بيان سبب استحقاق الرفع والنصب والجزم والجر فقال ثم ان وقوعه اي وقوع
المضارع في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى
تقدير الاسمية نحو زيد يضرب اقتضى له اي للمضارع استحقاق اقوى وجوه
الاعراب وهو الرفع اي يعني ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه موقع الاسم
فاذا كان وقوعه موقعه بنفسه من غير احتياج الى حرف يجعله في تقدير الاسم كان اقوى
مما توقف وقوعه موقع الاسم الى حرف ولما كان السبب اقوى استحق الاثر الاقوى
وهو الرفع لما بينا ووقوعه اي وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم
اصلا نحو لم يضرب اقتضى له اي للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو

الجزم اي لما ثبت ان المضارع معرب لمشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا
ولم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع اعراب الاسم لان
انواع الاعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع موقع الاسم لم
يستحق اعراب الاسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت ان
يكون له اعراب ما فابدل بالجزم مكان [illegible] له اعراب ما نظرا الى اصل
المشابهة ولا يكون له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقعا
واضح في هذا البيان ان الجزم لا يصلح ان يكون في الاسم فقال في بيانه
لما انه اي ان الجزم لا يناسب الاسم حيث يتعسر هناك اي في الاسم وجوده
اي وجود الجزم الى عدمه غالبا معناه انه لو جزم الاسم والغالب ان يكون
فيه تنوين وآخر الاسم الساكن فيحتاج الى التحريك لئلا يجتمع ساكنان فيؤدي
اثبات التمكين الى عدمه وما يؤدي اثباته الى عدمه كان ممتنعا وانما قال
غالبا احترازا عن الاسم الذي لا تنوين فيه فانه لا يأتي فيه هذا التقدير و
وقوعه اي وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما ينقله
الى تقدير الاسم او ما اشبهه اقتضى له اي للمضارع وجها من الاعراب بين الاول
وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اي هذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب
او الجر وانما كان النصب متوسطا بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق
لعدم الحركة والرفع ثقيل مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما اذ هو خفيف
لكونه نصبا ثقيل لكونه حركة وانما كان الجر متوسطا ايضا بينهما لان الجزم خفيف
مطلق والرفع ثقيل كثير والجر ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله ودون الرفع لقلته
فكان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته ولان عوامله اي عوامل المضارع اشبهت
نواصب الاسم اي خص المضارع بالنصب لوجهين احدهما خفة النصب والثاني ان ما
هو الاصل في عوامل النصب هو ان وهي مشابهة لناصب الاسم وهو ان المفتوحة
المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فلان المشددة قد تخفف فيصير لفظها لفظ ان الناصبة
واما معنى فلانهما يجعلان الجملة بتقدير المصدر فان قولك اريد انك خارج في معنى
اريد خروجك وهذا الشبه يختص بان من نواصب الفعل واما البواقي فمحمولة

وكي واذن فلم يكن مشبهه لان المشددة المفتوحة في الوجهين المذكورين وانما
اختصت بان الناصبة لانها في معنى الاستقبال كما ان ان الناصبة للاستقبال
وانما ذكر لفظ العوامل جمعا مع ان يختص بواحد منها وهو ان الناصبة لان النوا
فالحاصل انه انما اختص المضارع بالنصب لوجود عوامل النصب فيه دون عوامل
الجر قوله وما اشبهه عطف على [illegible] الا بانضمام ما ينقل الفعل الى تعلق النصب
لان الناصبة او بانضمام ما اشبهه كل الفاعل وهو لن وكي واذن لان النواصب
غير ان لا ينقل الفعل الى [illegible] الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال مثلها
وانما كان سيضرب وسوف يضرب مما يجب فيه الرفع مع ان اسم الفاعل لا يقع بعد السين او
سوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا زيد سيقوم في معنى زيد قائم فلذلك وجب له
الرفع فان قلت الفعل المضارع اذا وقع صلة للذي نحو جاءني الذي يضرب يجب الرفع
مع انه ليس واقعا موقع اسم الفاعل اصلا قلت الجواب عنه من وجهين احدهما
ان اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضا وهو اللام نحو الضارب فالفعل المضارع
واقع موقع اسم الفاعل لصحة وقوع اسم الفاعل صلة للموصول في الجملة والثاني انهم قالوا
الموصول جيء به ليتوصل [illegible] وصلة الى وصف المعارف بالجملة فالجملة التي وقعت صلة اصلها
ان تكون صفة لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة فجيء بالموصول اصلا اما لو وقع صفة للنكرة فالفعل
المضارع صلة في الاصل والصفة قد تكون اسم فاعل اذا كان الموصوف نكرة نحو جاءني رجل
ضارب وقد تكون فعلا مضارعا نحو جاءني رجل يضرب فكذا اذا وقع صلة بعد موصول
ان الاصل كون الصلة صفة فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا الى الاصل وهذا
وقع اى وبما ذكرنا من ان الفعل المضارع اختص بالنصب ولم يدخله الجر لان عوامل الجر
لا يدخله ومن ان الجزم لا يدخل الاسم لامتناع وجوده فيه تبين وجه اختصاص
الجر بالاسم والجزم بالفعل اى تبين اختصاص الجر بالاسم لكون عوامل الجر لا في
الفعل فقوله بهذا يشمل الامرين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم
والجزم بالفعل والله اعلم قال المصنف رحمه الله في اواخر الكتاب واذ قد وفينا بما
وعدنا من توفير الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله ومصلين على نبيه
محمد واله الطاهرين وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على محمد واله اجمعين

الطيبين

المعين

ويقول العبد الضعيف محمد بن مسعود بن محمود بن ابي الفتح السيرافي الفالي
احسن الله خاتمته شكر الله تعالى سعي مصنفه فيما افاد في الآخرة
باقتناه واراد فلقد استفدنا من كلامه فوائد كثيرة والتقطنا منها
فوائد غزيرة وقد اتفق الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب في حق القاصر
والمأمول من علماء الزمان واكابر الخلان حرس الله ايامهم
اعلامهم ان ينظروا فيه بعين الانصاف متنبهين على الخطأ والزلل
عليه من الخلل داعين لمن املاه بالغفران وحسبنا الله وعليه
التكلان والحمد لله تعالى حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
محمد واله وصحبه المنتجبين في الخميس الرابع عشر من
ربيع الاول سنة اثنتي عشر وسبعمائة بمحروسة شيراز
من فارس حرسها الله تعالى من الآفات
وصانها واهلها من المخافات
تمت كتابته
في
تاريخ سنة تسع وسبعين وسبعمائة على يد العبد الضعيف محمود